

غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ "مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي" (ت: 1100هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ أبو عجيبة رمضان عويلى

الأستاذ حسين صالح الدبوس

الأستاذ خالد محمد غويلة

الأستاذ بشير صالح الصادق

جامعة الخرقب - الجماهيرية الليبية

تقديم

إشراف

الأستاذ الدكتور سمير استيتية

الأستاذ الدكتور محمد منصف المقرئ



الجزء الثالث

[مبحث لولا]

(لولا: على أربعة أوجه:

أحدها: أن تدخل على [جملتين]⁽¹⁾ اسمية فعلية، لربط امتناع الثانية بوجود الأولى، نحو: لولا زيد لأكرمك أي: لولا زيد موجود (وفى الجنى الداني، لولا حرف امتناع لوجوب⁽²⁾، وقيل: لوجود⁽³⁾، وقال صاحب رصف المباني: الصحيح أن تفسرها بحسب الجمل التي تدخل عليها، فإن كانت الجملتان موجبتين فهي حرف امتناع لوجوب، وإن كانتا منفيتين فحرف وجوب لامتناع، نحو: كولا عدم قيام زيد لم أحسن إليك⁽⁴⁾ وإن كانتا بالعكس فحرف امتناع لامتناع، نحو: كولا عدم زيد لأحسنت إليك⁽⁵⁾، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿لا لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة﴾⁽⁶⁾ فالتقدير: لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم، أي أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها (أي: وإن لم يقدر في الحديث مضاف، ولم يقيد الأمر بالإيجاب، انعكس معنى لولا، وصارت حرف وجود لامتناع) إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر (/) وأما قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾⁽⁷⁾ فليس القصد فيه إلى نفي⁽⁸⁾ تأثيره فيه عليه السلام، وقيل: جوابها محذوف، أي: ولولا فضل الله عليك ورحمته لأضلوك، إذ هموا وأنت غير مطلع على حقيقة الحال⁽⁹⁾.

(1) ساقط من جميع النسخ، وهو من متن المفتي.

(2) الجنى الداني: 597.

(3) قال ابن الشجري: لولا حرف وضع لمعنيين: أحدهما التحفيض، الآخر أمتاع الشيء لوجود غيره الأمالي الشجرية: 210/2.

(4) في (س) بزيادة: وإن كانتا موجبة، ومنفية فحرف وجوب لوجوب نحو: كولا زيد لم أحسن إليك.

(5) رصف المباني: 293.

(6) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، بلفظ: ﴿لا لولا أن أشق على أمتي، أو على الناس لأمرتهم.....﴾ 454/2.

(7) النساء: 113.

(8) في (س) بزيادة: ألم بل إلي نفي.

(9) حاشية الشهاب على تفسير الفيضاني: 348/3.

(وليس المرفوع بعد لولا فاعلاً بفعل محذوف) أي: لولا وجد زيد، قاله الكسائي⁽¹⁾، وبناءً على أن أصل لولا كو دخلت على لا وهو أقيس؛ لأن لولا كولو لا تنفك عن الفعل، وردّ بأن حذف فعل الفاعل وجوباً لا يكون بدون المفسر، وبأن لا تتكرر في الماضي غالباً إلا في الدعاء، وجواب القسم⁽²⁾، ودفع بأن المفسر إنما يجب إذا لم يفهم خصوص الفعل من القرينة، وهنا فهم من لولا، وبأن تكرار لا إنما يجب لولا [أن]⁽³⁾ لا في لولا كالعدم، لزوال النفي بدخول لو⁽⁴⁾. (ولا بـ لولا لنيابتها عنه) مناب لو لم يوجد حكاها الفراء [عن بعضهم]⁽⁵⁾، ورده بأنك تقول: كولا زيد ولا بلا بعد النفي [كما في الجني الداني]⁽⁶⁾ (ولا بها أصالة) وهو قول الفراء⁽⁷⁾ (خلافاً لزاعمي ذلك) وقد عرفت الزاعمين⁽⁸⁾ (بل رفعه بالابتداء، ثم قال أكثرهم): أي: أكثر القائلين بأن رفع الاسم بعد لولا بالابتداء⁽⁹⁾ (ويجب كون الخبر كوناً مطلقاً محذوفاً، فإذا أريد الكون المقيد لم يجر أن تقول: كولا زيد قائم، ولا أن تحذفه، بل تجعل مصدره هو المبتدأ فتقول: كولا قيام زيد لأيتيك أو تَدْخِلْ أنْ على المبتدأ فتقول: كولا أن زيداً قائم وتصير أن وصلتها مبتداً

(1) قال المرادي: وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد كولا ليس مبتدأ، ثم اختلفوا فقال الكسائي:

مرفوع بفعل مقدر، وتقديره: كولا وجد زيد. الجني الداني: 301، 302.

(2) قال الرضي: لكن منع من البصريين هذا التقدير، وحلهم علي أن قالوا: كولا كلمة بنفسها، وليست كـ الداخلة علي لا أن الفعل بعد كـ إذا أضمر وجوباً، فلا بد من الإتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل، وليس بعد كولا مفسر، وأيضاً لفظ لا لا يدخل علي الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب.

شرح الرضي: 1/ 275.

(3) زيادة أن من المحقق يقتضيها السياق.

(4) لأن كـ حرف امتناع، والامتناع نفي.

(5) ساقط من (س).

مواهب الأريب: ج: 2: 227/ ب.

(6) في (س): ذكره ابن القاسم. الجني الداني: 602.

(7) قال الرضي: وقال الفراء: كولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كـ سائر العوامل،

وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر. شرح الرضي: 1/ 274.

(8) وهما الكسائي، والفراء.

(9) قال الرضي: فقال البصريون: الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره.

شرح الرضي: 1/ 275.

محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خير له، أو فاعلاً بثبت محذوفاً) هذا مذكور على⁽¹⁾ الاستطراد، ويؤيده قوله: (على الخلاف السابق في فصل لو) فسقط ما قيل⁽²⁾ تفريعه على القول بأن رفع الاسم بعد لولا بالابتداء إشكال، وكذا دفعه بأن المراد بالمرفوع فيما سبق فاعل الاسم الصريح دون المؤول، فيتفرع على كونه مبتدأ، لأن أن ناسخ والناسخ لا يدخل إلا على المبتدأ⁽³⁾ (وذهب الرماني، وابن السجري، والشلّوئين، وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكوناً مقيداً كالقيام والعود فيجب ذكره إن لم يُعلم، نحو: ﴿لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة﴾⁽⁴⁾ ويموز الأمران إن علم)⁽⁵⁾ نحو: ﴿لولا أنصار زيد لهلك أي: نصره. (وزعم ابن السجري أن من ذكره ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾⁽⁶⁾ وهذا غير متعين، لجواز تعلق الظرف بالفضل، ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري⁽⁷⁾ في قوله في صفة سيف:

يَلْدِبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلُّ غَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يَنْسِكُهُ لَسَالًا

ييت من الوافر وقبلة:

(1) في (س) بزيادة: سيل.

(2) في (س) بزيادة: في.

(3) حاشية الشحي: 64/2.

(4) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار غافاً أن يقصر بعض الناس فيقعدوا فيه، بلفظ: ﴿لولا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ﴾ قال ابن الزبير: بكسر - لنقضت الكعبة، فجعلت لها بابين، باب يدخل الناس، وباب..... ﴿275/1﴾.

(5) قال ابن مالك: وهذا الذي ذهب إليه، هو مذهب الرماني، والشجري، والشلّوئين، وغفل عنه أكثر الناس شرح التسهيل: 276/1، وانظر الأماشي الشجرية: 211/2، التوطئة: 219.

(6) النساء: 83، التور: 10، 14.

(7) للمعري في شرح سقط النزند 104/1، شرح ابن الناطم: 87، وصف البياني: 295، أوضح المسالك: 97/1، شرح التصريح على التوضيح: 225/1. والشاهد فيه: تلحين المعري، حيث أظهر الخبر بعد لولا.

إِذَا بَصَرَ الْأَمِيرُ وَقَدْ نَضَاهُ بِأَعْلَى الْجِدِّ ظَنَّ عَلَيْهِ الْإِ
وَدَبْتُ فَوْقَهُ حُمْرُ الْمَنَابِإِ وَلَكِنْ بَعْدَ مَا نَسَجْتُ نَمَالاً

نضاه أي: سلّ الأمير السيف، والجد ما بين السماء والأرض، وضمير عليه للأمير، والال السراب، ودبت تحركت، وضمير فوقه للسيف، وحرر فاعل دبت، ونمال جمع نمل مفعول ثان لنسجت، والرعب فاعل يذيب لمن أذاب أي: أسال/ (1) وضمير فيه للسيف [متعلق] (2) بالرعب، والعصب السيف القاطع، (3) لسالا جواب لولا، والمعني إن هذا الغمد مبتدأ خبره بمسكه، والهاء [لكل] (3)، ولسالا جواب لولا، والمعني إن هذا السيف تفزع منه السيف، فلولاً أعمادها تمسكها لسالت (وليس) أي: التلحين (بجيد): لاحتمال تقدير تمسكه بدل احتمال، على أن الأصل: أن تمسكه ثم حلفت أن وارفع الفعل) كما ارتفع في تسمع بالمعيدي (4) قيل: يمكن أن يخرج علي أن الأصل: فلولاً أن الغمد بمسكه (5).

قال ابن مالك: وهذا الحذف في أن نادر لكنه غير مستبعد في القياس علي حذف أن فهما أختان في المصدرية، وقد حمل بعضهم علي حذف أن قول الزبير رضي الله عنه (6): -

لولا بنوها حولها لخطبتها (7)

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بالنصب: متعلقاً.

(3) في (س): عائد على كل.

(4) هذا جزء مثل، ونمامه: خير من تراء وهو يضرب لمن كان مختبره خيراً من مظهره.

(5) جمع الأمثال للبيداني: 177/1.

(6) حاشية الشمني: 65/2.

(7) شواهد التوضيح لابن مالك: 155.

صدر بيت من الطويل عجزه:

كخَيْطَةِ غَضُورٍ وَلَمْ أَتَلْعَمِ

للزبير رضي الله عنه في شرح شواهد المغني: 841/2، شواهد التوضيح لابن مالك: 155/1 حاشية الشمني: 65/2، الكافية الشافية لابن مالك: 152/1، المقاصد الحوية: 571/1 والشاهد فيه: لولا بنوها حيث حذف أن قياساً على حذف أن وطلان عملها علي رأي ابن مالك.

[وَرُدَّ]⁽¹⁾ بأن بيت المعري لا يتأتى فيه هذا التوجيه، لكونه من المولدين بخلاف بيت الزبير، وفيه أنه إذا جاز حذف أن في كلام فصيح ففي غيره أولي⁽²⁾ (أو تقدير بمسكه جملة معترضة، وقيل: يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف، وهذا مردود بنقل الأخفش: أنهم [لا]⁽³⁾ يذكرون الحال بعدها)، أي: بعد لولا (لأنه خبر في المعنى⁽⁴⁾)، وعلي الإبدال والاعتراض، والحال عند من قال به، يتخرج أيضا قول تلك المرأة: التي سمعها عمر رضي الله عنه في خلافته تقول:

تَطَاوَلَ هَذَا اللَّيْلُ وَاسْتَوَدَّ جَانِبُهُ وَأَرْقَنِي أَنْ لَا خَلِيلَ الْأَعْيُنِ
فَوَ اللَّهُ لَوْلَا اللَّهُ تُخْشَى عَوَاقِبُهُ لَزَعَزَعَ مِنْ هَذَا السَّرِيرِ جَوَانِبُهُ⁽⁵⁾

فسأل عنها، فإذا زوجها بعث في⁽⁶⁾ الغزو، فسأل ابنته حفصة: كم تصبر المرأة عن زوجها؟ فقالت: ستة أشهر. فجعل ذلك نهاية غيبة الرجل عن زوجته، ومعني أرقني: أسهرني، والخليل هنا زوجها، والمراد بالسريـر: فرجها، وزعزع: حرّك، وتخشي مجهول، وعواقبه مضاف⁽⁷⁾ إلي الله نائب فاعل تخشي⁽⁸⁾،

(1) في (س): وما قيل.

(2) حاشية الشنـي: 65/2، حاشية الأمير: 216/1.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) الجني الداني: 600.

(5) الـيتان من مطـويل، يعقـد وردا في مناقب أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: 38، خزنة الأدب: 10/333،

شرح شواهد المغني: 2/668، حاشية الدسوقي: 154/2، حاشية الأمير: 216/1.

والشاهد فيه: تخريج خبر كولا على الإبدال والاعتراض والحال عند من قال بإثباته.

- حفصة بنت عمر بن الخطاب: صحابية جليلة صالحة، من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، ولدت بمكة، وتزوجها خنيس بن حذيفة السهمي، فكانت عنده إلى أن ظهر الإسلام، فأسلمت، وهاجرت معه إلى المدينة فمات عنها، فخطبها رسول الله من أبيها، فزوجه إياها، واستمرت بالمدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفيت بها.

شذرات الذهب: 52/1، مرآة الجنان: 1/97، الأعلام: 2/264، 265.

(6) في (س) بزيادة: جيش.

(7) في (س) بزيادة: إضافة المخلوق إلى خالقه.

(8) في (س) بزيادة: والشاهد فيه.

والبيتان من الطويل (وزعم ابن الطراوة أن جواب كولا أبداً هو خبر المبتدأ، ويرده أنه لا رابط بينهما⁽¹⁾)، وإذا ولي كولا مضمّر فتحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿كُولَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾ وسمع قليلاً لولاي، ولولاك، ولولاه، خلافاً للمبرد⁽³⁾ [قال الشّلوّين: اتفق أئمة البصريين، والكوفيّين كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء علي رواية لولاك عن العرب، فإنكار المبرد لها هذيان]⁽⁴⁾.

(ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر، ولا تتعلق لولا بشيء)⁽⁵⁾ وقيل: تتعلق بفعل واجب الإضمار: فإذا قلت: كولا لكان كذا فالتقدير: لولاي حضرت، ولا يجوز أن يعمل فيها الجواب؛ لأن ما بعد اللام لا يعمل فيما قبلها، ورُدُّ بأنه في التقدير تعدي الفعل المضمّر المتصل إلي ضميره المجرور، وهو كالمنصوب⁽⁶⁾ (وموضع المجرور بها رفع بالابتداء، والخبر محذوف وقال الأخفش) والكوفيون: (الضمير مبتدأ، ولولا غير جاره، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا: ما أنا كانت ولا أنت كائناً⁽⁷⁾، وقد أسلفنا) في بحث عسي⁽⁸⁾ (ان النبأه) 1/221 إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو: كولاك و زيد تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر).

(1) قال المرادي: وقال ابن الطراوة: جواب كولا هو خبر المبتدأ الواقع بعد لولا، وهو ضعيف.

الجنبي الداني: 601.

(2) سياً: 31.

(3) في (س) بزيادة: حيث جعل خلاف هذا الحناً. الكامل: 148، 149، والمقتضب: 73/3.

(4) التوطئة: 242، الجنبي الداني: 605. وهذه الفقرة سقطت من (س).

(5) الكتاب: 373/2.

(6) الجنبي الداني: 603.

(7) قال المرادي: وذهب الأخفش، والكوفيون، إلي أن كولا في ذلك حرف ابتداء، والضمير المتصل في موضع

رفع بالابتداء، نيابة عن الضمير المتصل، كما عكسوا في قولهم: ما أنا كانت، ولا أنت كائناً.

الجنبي الداني: 604.

(8) ينظر بحث عسى: 153. تحقيق الطالب أبو عجيبة رمضان.

(الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، فتختص بالمضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾⁽¹⁾ هذه حكاية صالح عليه السلام لقومه، ولولا فيها للتحضيض، (ونحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾⁽²⁾) فلولا فيه للعرض دخلت علي الماضي المؤول بالمضارع، لأن المطلوب مستقبل والطلب يقتضي الاستقبال⁽³⁾ (والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج، والعرض طلب بلين [وتأدب]⁽⁴⁾) ولما اشتركا⁽⁵⁾ عدما معني ثانيا لكولا.

(والثالث: أن تكون للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضي) لأن التوبيخ يقتضي وقوع ما يوبخ عليه من الأفعال الشنيعة (نحو: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾⁽⁶⁾ ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمْ الَّذِينَ آخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾⁽⁷⁾ ومنه ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾⁽⁸⁾ إِلَّا أَنْ الْفَعْلُ آخِرٌ) وهو قلت إذ سمعتموه، اعترض بينه وبين لولا، (وقوله:

تَعْلُونُ عَفْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي هَوَاطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا⁽⁹⁾)

(1) النمل: 46.

(2) المائدة: 10.

(3) في (س) بزيادة: الذي هو مدلول المضارع.

(4) في (س): وأدب.

(5) في (س) بزيادة: في الطلب.

(6) النور: 13.

(7) الأحقاف: 28.

(8) النور: 16.

(9) البيت لجرير في ديوانه: 286، وروايته فيه: [أفضل سعيكم]، وله في خزنة الأدب: 55/3، الكامل:

1/338، شرح المفصل: 38/2، المقاصد النحوية: 475/4.

والشاهد فيه: الكمي حيث نصب بالفعل عدتم مقدرا بعد لولا.

بيت من الطويل لجريز يهجو الفرزدق، تعدون أي: تحسبون، والعقر الجرح، والنب كالبيض جمع ناب وهي المسنة من النوق، وأفضل مفعول ثان لتعدون، وبني ضوطني منادي بتقدير يا، وهم حي من العرب، والضوطني: المرأة الحمقاء، والكمي الشجاع المتكفي في سلاحه، [والمقنع الذي عليه مغفر أو بيضة]⁽¹⁾ (إلا أن الفعل أضمر، أي: لولا عددتم) الكمي (وقول الثحوين: لولا تعدون مردود، إذ لم يُرد أن يحضهم علي أن يعدوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم علي ترك عده في الماضي، وإنما قال: تعدون علي حكاية الحال، فإن كان مراد الثحوين مثل ذلك فحسن) وقد يدفع الرد بحمل المضارع على الاستمرار للمبالغة في التحضيض⁽²⁾ (وقد فصلت من الفعل بإذ وإذا معمرلين له، وبجملته شرطية معترضة، فالأول⁽³⁾ نحو: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾⁽⁴⁾ ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسًا تَضَرَّعُوا﴾⁽⁵⁾ أي: فلولا تضرعوا إذ جاءهم بأسنا (والثاني) وهو الفصل بإذا (والثالث) [يعني الفصل]⁽⁶⁾ بجملته شرط مثالها، (نحو: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ وَأَنْتُمْ حَبِيثٌ يُنْظَرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا﴾⁽⁷⁾ قوله ﴿إِنْ كُنْتُمْ﴾ شرط جوابه محذوف لدلالة فلولا عليه عند البصريين⁽⁸⁾، ومقدم [عند غيرهم]⁽⁹⁾، والجملته وقع بها الفصل بين لولا و﴿ترجعونها﴾ الذي هو عامل إذا في قوله ﴿إِذَا بَلَغَتِ﴾ ومن

(1) في (س): والمقنع الذي على رأسه بيضة حديد.

(2) في (س) بزيادة: على أن الرضي قال: وقلما تستعمل لولا في المضارع، إلا في موضع اللزم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه. شرح الرضي: 4/ 443.

(3) في (س) بزيادة: يعني الفصل بين لولا، والفعل بإذ.

(4) النور: 16.

(5) الأنعام: 43.

(6) في (س): وهو الفصل.

(7) الواقعة: 83 - 87.

(8) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 84/ 9.

(9) في (س): عند من يراء. معاني القرآن للفراء: 3/ 131.

قال: قوله بسأذ وإذا معمولين له يقتضي أن يعمل في إذا قوله تعالى ﴿بَلَّغْتَ
الْحُلُقُومَ﴾ [فقد]⁽¹⁾ سها (المعنى: فهلاً ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم
غير [مدينين]⁽²⁾، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك، ونحن أقرب إلي المختصر منكم/
بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك، ولولا الثانية تكرار للأولي⁽³⁾)
فيكون من باب التوكيد اللفظي، قال أبو البقاء: ترجعونها جواب لولا الأولى،
وأغني ذلك عن وجوب الثانية، وقيل: عكس ذلك⁽⁴⁾، ورد بأن تسمية مثل هذا
جواباً ليس بصحيح، لأن هذه تحضيضية لا جواب لها، وإنما الجواب للامتناعية
لوجود، وما لا يخطر بالبال، ما قيل: كان المصنف لما إلى قوله⁽⁵⁾، وقيل: عكس
ذلك، ولكنه أخل بالإجمال بحيث لا يفهم المآل بما أورده من المثال⁽⁶⁾ (الرابع:
الاستفهام، نحو: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾⁽⁷⁾ ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾⁽⁸⁾
قاله الهروي، وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض⁽⁹⁾، وأن الثانية مثل:
﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾⁽¹⁰⁾ وفيه أنه جعل هذه مثلاً للتوبيخ فيما
سبق، ولولا الثانية تحضيضية، والمراد بالماضي المستقبل، أي: كولا ينزل صرح به
الحلي⁽¹¹⁾.

(1) في (س): لقد.

(2) في جميع النسخ مريبين، خلافاً لمن المعنى، وهو معمول على المعنى.

(3) في (س) بزيادة: قاله الزغشري. الكشف: 468/4.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 398/2.

(5) حاشية الشهاب: 84/9.

(6) مواهب الأريب: 263/2 ب.

(7) المناقرون: 10.

(8) الأنعام: 8.

(9) الأرمية: 166.

(10) النور: 13.

(11) الدر المصون: 212/5.

(وذكر المروي أنها تكون نافية بمنزلة لم، وجعل منه ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنْتْ فَنَقَّضَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمُ يُونُسَ ﴾⁽¹⁾ والظاهر أن المعنى على التوبيخ، أي: فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة ثابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنقضها ذلك، وهو تفسير الأخفش، والكسائي، والفراء، وعلي بن عيسى، والنحاس⁽²⁾ [هذا يخالف ما نقله ابن عقيل⁽³⁾] أنه زعم علي بن عيسى، والنحاس أن لولا ثاني بمعنى ما النافية، وحللا عليه ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنْتْ ﴾ أي: ما كانت (ويؤيده) أي: كون المعنى على التوبيخ (قراءة أبي، وعبد الله) يعني ابن مسعود رضي الله عنه، وهو المراد في عرفهم إذا أطلق عبد الله ﴿ فَهَلَّا كَانَتْ ﴾⁽⁵⁾ ويلزم من هذا المعنى النفي، لأن التوبيخ يقتضي عدم الوقوع، وقد يتوهم أن الزعشمري قائل بأنها للنفي لقوله: والاستثناء منقطع بمعنى لكن) لأن المستثنى منه القرية ليس من جنس القوم (ويجوز كونه متصلاً، والجملة في معني النفي، كأنه قيل: لما آمنت⁽⁶⁾ ظاهره يدل علي أن المصحح لكونه متصلاً، كون الكلام في معني النفي، لكن المفهوم من كلامهم تقدير مضاف، قال أبو البقاء: وقيل: هو متصل؛ لأن التقدير: فلولوا كان أهل قرية⁽⁷⁾، وفيه إشكال؛ لأن توصيف القرية بكونها من

(1) يونس: 98. الأزهية: 169.

(2) معاني القرآن للأخفش: 1/ 226، معاني القرآن للفراء: 1/ 479، إعراب القرآن للنحاس: 2/ 157،

معاني الحروف للرماني: 124.

(3) في (س): هذا يخالف ما نقله المصنف. وهو الصواب.

(4) المساعد علي تسهيل القرائد: 3/ 225.

(5) قال أبو حيان: قرأ أبي، وعبد الله: ههنا وكذا هو في مصحفيهما.

البحر المحيط: 5/ 192، الكشف: 2/ 383.

- أبي هو: أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، ولما أسلم كان من كتاب الرحي، شهد بدرأً وأحدأً والخندق، والشاهد كلها، واشترك في جمع القرآن الكريم، ت (21) هـ.

غاية النهاية في طبقات القراء: 1/ 31، الإصابة: 1/ 24، شلوات الذهب: 1/ 31، الأعلام: 1/ 82.

(6) الكشف: 2/ 383.

(7) البيان في إعراب القرآن: 1/ 527، 528.

القرى المهلكة ينافي الاتصال؛ لأن قوم يونس ليسوا من المهلكين، وأن حمل الإهلاك على المشاركة أشكل انقطاعه إلا أن يُحمَلَ الإهلاك على حقيقته في الانقطاع، وعلى المشاركة في الاتصال (ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: والجملة في معني النفي ولم يقل ولولا للنفي وكذا قال أي: الزغشري (في قُلُولاً إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْتَا تُضَرَّعُوا)⁽¹⁾ معناه نفي التضرع) كأنه قيل: فلم يتضرعوا إذ جاءهم (ولكنه جيء بكولاً ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر في ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التي زينها الشيطان لهم انتهى. فإن احتج محتج للهروي بأنه قرئ بنصب قوم على أصل الاستثناء، ورفع على الإبدال) والبديل لا يقع إلا بعد/ النفي، فقراءة الرفع تدل على أن لولا²²² / ١ للنفي (فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه راحة النفي) قال أبو البقاء: ولو كان قد قرئ بالرفع لكانت إلا فيه بمنزلة غير، فتكون صفة⁽²⁾ (كقوله:

عَافِرٍ تُغَيِّرُ إِلَّا الثُّؤِيَّ وَالْوَتْدَ

عجز بيت من البسيط للأخطل صدره:

وَالصَّرِيْمَةُ مَنَهُمْ مَنَزِلٌ خَلَقَ

الصريمة [وزان قبيلة اسم موضع]⁽³⁾ خبر لقوله منزل، ومنهم حال منه، وقيل: هو من فاعل تغير⁽⁴⁾، وخلق بفتحتين بال صفة منزل مثل عافِرٍ أي: دارس،

(1) الأنعام: 43.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 528 / 1.

(3) في (س): الصريمة رملة انصرفت من معظم الرمل.

(4) مواهب الأريب: 239 / ب.

وكذا جملة تغير صفة له، والثؤى يضم النون وسكون الهمزة حفيرة توضع حول الحبا لتلا يدخل المطر، والأنوى استثناء من ضمير تغير على الإبدال فرفع، وإن كان تغير موجبا (فرفع لما كان تغير بمعنى: لم يبق على حاله) فأجرى مجرى النفي (وَأَدَقَ مِنْ هَذَا قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ ﴿فَتَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾⁽¹⁾ لما كان شربوا منه في معني: فلم يكونوا منه، بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾⁽²⁾).

قال الزخشري: قرأ أبي، والأعشى إلا قليل بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعني، والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معني شربوا منه في معني لم يطيعوه حُيِّلَ عليه⁽³⁾.

قال أبو حيان: تأويل الزخشري هذا الموجب بمعنى النفي دليل على أنه لم يحفظ الإتياع بعد الموجب⁽⁴⁾، ونقول إذا تقدم موجب جاز نصب ما بعد إلا على الاستثناء، وإتياعه لإعراب المستثنى منه رفعاً، ونصباً، وجراً، واختلفوا في تابعيته هذه، فقيل: إنه نعت ما قبله على أن المراد بالنتع عطف البيان، أو على أنه نعت بإلاً وما بعدها مطلقاً، سواء كان متبوعها معرفة أو نكرة ظاهراً أو مضمراً⁽⁵⁾، وقيل: لا ينعت بها إلا نكرة، أو معرفة بلام الجنس، وإن كان غير ذلك فلا يجوز الإتياع، ويلزم النصب على الاستثناء⁽⁶⁾، ومن الإتياع بعد الموجب قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَيْكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ

(1) البقرة: 249. وهي قراءة أبي، والأعشى كما سيأتي.

(2) البقرة: 249.

(3) الكشاف: 266/1.

(4) في (س) بزيادة: ولما اضطر إليه.

(5) البحر المحيط: 266/2.

(6) مواهب الأريب: 239/2 ب.

(ويوضح لك ذلك أن البدل في غير الموجب أرجح من النصب، وقد أجمعت السبعة على النصب في ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ﴾⁽¹⁾ فدل على أن الكلام موجب، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب⁽²⁾ كما في قوله:

عاف تغير إلا النوى والوتد
.....

تنبيه: ليس من أقسام كولا الواقعة في نحو قوله:

الْأَزْعَمْتُ أَسْمَاءَ أَنْ لَا أَحْيِيَهَا فَقُلْتُ: بَلَى لَوْلَا يَتَّزِعُنِي شَغْلِي⁽³⁾

بيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي، وزعمت بمعنى قالت بدليل قوله: فقلت بلى، فإن مجرد الاعتقاد لا يقتضي الجواب. (لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك: كَوَلِّمُوا الْوَسْطَى مَرْكَبَةً، بَلْ لَوْ عَلَى حَالِهَا⁽⁴⁾، وليها الماضي⁽⁵⁾ كما وليها في ﴿فَلَا أَقْتَحِمُ الْعَقَبَةَ﴾⁽⁶⁾ أي: فلم تقتحم⁽⁷⁾ (وقيل: بل هي لولا الامتناعية، والفعل بعدها على إضمار أن) فتكون مبتدأ بتأويل المصدر أي: لولا منازعة شغلي موجودة لظهرت لك عيبي (على حد قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)⁽⁸⁾ أي: سماعك به خير من رؤيته، ولكن في حذف أن هنا قرينة بخلاف البيت. 222/ ب

(1) يونس: 98.

(2) حاشية الدسوقي: 159/2.

(3) البيت في شرح أشعار الهذليين: 88، خزاعة الأدب: 11/246، شرح الرضي: 4/444، الجنس الداني: 607، شرح المفصل: 8/146.

والشاهد فيه: قوله كولا يتازعني حيث ولي كولا فعل.

(4) في (س) بزيادة: ولا نافية.

(5) في (س) بزيادة: في قوله: لولا جددت ولا عذري لجدود.

(6) البلد: 11.

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/76.

(8) سبق تخريج هذا المثل.

[مبحث: لوما]

(لوما بمنزلة لولا) في كونها للامتناع، وللتحضيض (تقول: لوما زيد لأكرمك وفي التزيل «لوما ثابِتًا بِالْمَلِكَةِ»⁽¹⁾) والمعني هلاً ثابِتًا، قال الزخشي: كوركت مع لا وما لمعنين: امتناع الشيء لوجود غيره، والتحضيض، وأما هل فلم تركب إلا مع لا وحدها للتحضيض⁽²⁾.
(وزعم المألقي أنها لم تات إلا للتحضيض⁽³⁾، ويرده قول الشاعر:

لُومًا الإصَاخَةُ لِلْوَشَاةِ لَكَانَ لِي (4)

الإصاخة: الاستماع، والوشاة: جمع واش من وشي كلامه أي: كذب فيه، ولوما امتناعية لا تحضيضية لوقوع الاسم بعدها.

(1) الحجر: 7.

(2) الكشف: 553 / 2.

(3) وصف المباني: 297، الجني الداني: 609 .

(4) صدر بيت من الكامل، عجزه:

من بعد مسخفك في رضاك رجاء

[مبحث: لم]

(لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً) هذا مذهب المبرد، وأكثر المتأخرين، وظاهر مذهب سيويه⁽¹⁾، وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه إلى المبهم دون معناه، ونسبه إلى سيويه، ووجهه أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ [كما في الجني الداني]⁽²⁾ (نحو: لم يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ)⁽³⁾ الآية، وقد يرفع الفعل بعدها، كقوله:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرُهُمْ يَوْمَ الصَّلِيَاءِ لَمْ يُوَفُونَ بِالْجَارِ⁽⁴⁾

بيت من البسيط، فوارس جمع فارس⁽⁵⁾، ونعم بضم النون قبيلة، وأسرة الرجل بضم الميمزة رهطه، عطف على فوارس أو على نعم، والصلفاء يوم من أيام العرب، ظرف لمخذوف، أي: لولا وجود فوارس يوم الصلفاء، [لا]⁽⁶⁾ ليوفون، لأن وجود لولا وما في خبرها لا يتقدم عليها الجار، أي: بعده (ف قيل: ضرورة) وعليه الفارسي، وذكر ابن جني أنه على تشبيه لم بـ لا⁽⁷⁾ (وقال ابن

(1) المقتضب: 1/ 55، 56، الكتاب: 4/ 220، 8/ 3.

(2) ساقط من (س).

الجني الداني: 276.

(3) الإخلاص: 3.

(4) البيت من البسيط، بلانية في سر صناعة الإعراب: 2/ 118، شرح عمدة الحفاظ: 1/ 376، شرح شواهد الغني: 2/ 674، الجني الداني: 266، خرائر الشعر لابن عصفور: 310، لسان العرب: (ص ل. ف) 380/ 5.

والشاهد فيه: عدم جزم يوفون بـ لم.

(5) في (س) بزيادة: على غير قياس.

(6) في (س): ولا يتعلق.

(7) قال ابن جني: فإنه شبه للضرورة لم بـ لا فقد شبه حروف النفي بعضها ببعض، وذلك لاشتراك الجميع في دلالتها عليه. الخصائص: 1/ 382، 383.

مالك: لغة⁽¹⁾، وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها⁽²⁾ كقراءة بعضهم⁽³⁾:
﴿أَلَمْ تُشْرَحْ﴾⁽⁴⁾ وقوله:

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُ أَيُّوْمَ لَمْ يَقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُبُورِ⁽⁵⁾

رجز للحارث بن المنذر، وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يمثل به، ويعني أنه لا فرار من الموت، ولا محيص عنه، فإن كل يوم من أيام الحمي لا يخلو أن يكون اليوم الذي قدر فيه الموت، أو يكون اليوم الذي لم يقدر فيه موته، وفي كلا اليومين لا ينجيه الفرار من الموت (وخرجنا على أن الأصل نُشْرَحُ ويُقدَرُن) على بناء المفعول من القدر (ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المتضي بـأَمْ، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين، وقال أبو الفتح: الأصل: يَقْدَرُ بالسكون، ثم لما تجاوزت الهمة المفتوحة والراء الساكنة، وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك، والمحرك مجرى الساكن، إعطاء للجار) أي: للجاري فحذفت الياء اكتفاء بالكسر⁽⁶⁾ (حكم المجاورة، وأبدلوا) جواب لما (الهمة المحركة ألفاً، كما تبدل الهمة الساكنة بعد الفتحة⁽⁷⁾) وقيل: في الكلام تناف؛ لأن قول المصنف (يعني ولزم

(1) شرح السهيل: 28/1.

(2) قال السيوطي: والنصب بها لغة، حكاه اللحياني، وقرئ: ﴿أَلَمْ تُشْرَحْ﴾.

مع المعجم: 447/2.

(3) وهي قراءة أبي جعفر، البحر المحيط: 487/8.

(4) الشرح: 1.

(5) البيت لعلي بن أبي طالب في ديوانه: 88، وللحارث بن المنذر الجرمي في شرح شواهد المعني: 674/2،

ويلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 142/2، سر صناعة الإعراب: 89/1، والجني الداني: 267.

والشاهد فيه: لم يقدرْ حيث نصب الفعل المضارع بعد أَمْ

- الحارث بن المنذر الجرمي: من بني عبد الجمن، ينتهي نسبُه إلى قضاعة، وقد شهد صفين مع معاوية،

شرح أبيات المعني للبغدادي: 136/5.

(6) في (س) بزيادة: يدل عليه قوله.

(7) سر صناعة الإعراب: 90/1، الخصائص: 325/2.

ولزم حيثل فتح ما قبلها إذ لا يقع الألف إلا بعد فتحة) يقتضي أن فتح الراء متأخر عن كون الهمزة ألفاً، أو مقارن له، وقول أبي الفتح: وقد أجرت العرب، أنه يقتضي أن فتح الراء/ سابق عليه، لأنه يقتضي أنه مقارن لسكون الهمزة السابق 1/ 223 على إبدالها ألفاً⁽¹⁾، وأجيب بأنه جاز أن يكون فتح الراء سابقاً على كون الهمزة ألفاً، ولزم ذلك الفتح متأخراً عنه، أو مقارناً له⁽²⁾ (قال) أي أبو الفتح: (وعلى ذلك) الإبدال لمجاورة السكون، ولزوم الفتح (قولهم: المرأة) بقلب الهمزة ألفاً، وفتح الراء (والكساء) بالألف وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث⁽³⁾:

كَأَنَّ لَمْ تُرَا قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا⁽⁴⁾

عجز بيت من الطويل، صدره:

وَتَضَحَّكَ مِنْ شَيْخَةٍ غَبْشِيَّةٍ

حكى أن قوماً من العرب أسروه ثم أطلقوه، وأعطوه مالا لئلا يهجوهم، فقال لا أهجوكم، ولكن أهجو قومي وأنشد:

(1) حاشية الشمي: 66/2.

(2) حاشية الشمي: 66/2.

(3) قال الفارسي: وكذلك قوله كان لم ترى وبعض البغداديين يدعي في ذلك علي ما حكى لي أنه حذف لام الفعل للجزم، وأن هذه الألف هي البتلة من الهمزة، وعلى أن سيويه قد حكى المرأة والكساء في تخفيف المرأة والكساء، فيقاس هذا قياس لم ترى في قول هذا القائل.
المسائل العسكرية: 264. 265.

(4) البيت لمبد غوث في خزنة الأدب: 176/2، شرح شواهد المعنى للسيوطي: 675/2، شرح جبل الزجاجي: 79/1، سر صناعة الإعراب: 90/1، الحجة لأبي علي: 93/1، وبلا نسبة في المسائل العسكرية: 264.

والشاهد فيه: الاكتفاء في جزم الفعل المثل بملف الحركة المقدرة علي الألف.

الآ لَا تَلُومَانِي كَفَى اللُّومَ مَا يَنَا
لَمْ تَلْعَلَا أَنْ تَلْعَلَا تَفْعَلَا
وَقَدْ عَلِمْتَ عِرْسِي مَلِيكَةُ الْبَنِي
فَمَا لَكُمْ فِي اللُّومِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا
فَلَيْلٌ وَمَا لَوْمِي أَخِي فِي شَمَائِلِيَا
أَنَا اللَّيْلُ مَعْدِيَا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

اللوم: مفعول كفى، وما بيا فاعله، والشمال الخلق⁽¹⁾، ومليكة اسم زوجته، ومعدياً عليه وعادياً أي: عنياً عليه مرة وجانياً مرة أخرى، والعشمية نسبة إلى عبد شمس⁽²⁾ (لقال: أصله: نراي) ك تخشى (بهمزة بعدها ألف)⁽³⁾، كما قال سراقا البارقي من ظرفاء العراق⁽⁴⁾:

أَرِي عَيْتِي مَا لَمْ تُرَايَا⁽⁵⁾

وعجزه:

كَلَانَا عَالِمٍ بِالْثُرَاتِ

(1) في (س) بزيادة: والعوس زوجة الرجل.

(2) عبد شمس: بطن من محم، منهم عبيدة بن الطيب الشاعر، قال أبو عبيدة: ويقال إن جدهم كان عبداً حبشياً.

سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: 94.

(3) انظر سر صناعة الإعراب: 90/1.

(4)

(5) البيت من السوافر لسراقا في سر صناعة الإعراب: 90/1، خزائن الأدب: 176/2، حاشية الدسوقي: 163/2، المنتخب: 128/1، الأغاني: 13/9.

والشاهد فيه: قوله: نرايا، حيث أثبتت الهمزة لضرورة الشعر.

- سراقا بن مرداس البارقي: شاعر عراقي، هجا الحجاج فطلبه، ففر إلى الشام، كان ظرفياً حسن الإنشاء، حلو الحديث، بقره الأمراء ويمجونه، وكانت يه وبين جرير مهجاة، أدرك عصر النبوة، شهد الميراث له ديوان شعر مطبوع، ت (79) هـ طبقات الشعراء: 182، الأعلام: 80/3.

قيل: أري بضم أوله، وكسر ثانيه مبني للفاعل⁽¹⁾ (ثم حذف الألف للجازم، ثم أبدلت همزة الفأ لما ذكرنا) قيل: فينبغي حينئذ كتابة ترى بالألف لا بالياء (وأقيس من تخريجيهما) يعني أولى منه، فلا يرد ما قيل إنه يقتضي أن مذهب أبي الفتح، وأبي علي جاربان على القياس، ولا شيء في تخريجيهما قياسي، بل ولا في تخريج المصنف الذي ادعي أنه أقيس سوى نقل الحركة إلى الساكن قبلها⁽²⁾ (أن يقال في قوله: أيوم لم يقدر نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر، ثم أبدلت همزة الساكنة الفأ، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إبتاعاً للفتحة الراء⁽³⁾ كما في ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾⁽⁴⁾ فيمن همزه) نظير لإبدال الألف همزة، قال أبو حيان: قراءة أيوب السخيتاني بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين⁽⁵⁾، وبهذا أضمر ما في بعض النسخ، ثم أبدلت همزة الساكنة الفأ كما في ﴿الضَّالِّينَ﴾ فيمن همز⁽⁶⁾، ووجهه أن المشتبه به ليس بإبدال همزة الساكنة الفأ، بل ترتب عليه من إبدال الألف بعد ذلك همزة، وكأنه لم يذكر ذلك اعتماداً على فهم الطالب (وكذلك) أي: مثل ذلك القول في البيت (القول في المرأة والكفاءة وقوله:

كَأَنَّ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَمِيرًا يَمَانِي

.....

(1) حاشية الشامي: 66/2.

(2) حاشية الشامي: 66/2.

(3) في (س) بزيادة: لأنها حركتها الأصلية.

(4) الفاتحة: 7.

(5) البحر المحيط: 52/1.

- السخيتاني هو: أبو بكر أيوب أبي ثبجة كيسان، سيد فقهاء عصره، تابعي من النساك الزهاد، ومن حفاظ الحديث، صنف كتاب الفرائض ت (131) هـ.

شذرات الذهب: 1/181، الأعلام: 38/2.

(6) في (س) بزيادة: ولا يخفى ما فيه، وأول بعضهم أن المشتبه.

ولكن لم تحرك الألف فيهن⁽¹⁾ لعدم التقاء الساكنين، وقد تفصل من مجزومها للضرورة بالظرف كقوله:

فَذاكَ وَلَمْ إِذا نَحْنُ امْتَرَيْنَا تُكُنْ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمِرَاءُ⁽²⁾

بيت من الوافر، فذاك أي: أبي وأمي، وإذا ظرف فاصل بين لم ومجزومها متعلق بـيدركك خبر كان، والأصل: ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امرتنا، والامتراء الشك، والمراء الجدل⁽³⁾، (وقوله: /

فَأَمْضَحَتْ مَعَانِيهَا قِصَاراً رُسُومَهَا كَانَ لَمْ يَوَى أَهْلٌ مِنَ الْوُخْشِ لُأَهْلٍ⁽⁴⁾)

بيت من الطويل لذي الرمة، والمغاني بالمعجمة جمع مغنى، وهو المنزل، قال:

(1) في (س) بزيادة: أي: في المرأة والكماة.

(2) بيت من الوافر، بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: 143/2، شرح أبيات المغني للبغدادي: 142/5، خزائن الأدب: 5/9، شرح شواهد المغني للسيوطي: 678/2، في حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1415/4.

والشاهد فيه: فصل آء عن الفعل تُكُنْ بقوله: إذا نحن امرتنا.

(3) في (س) بزيادة: واسم تكن ضمير الخطاب خبره يدركك.

(4) البيت لذي الرمة في ديوانه: 506، برواية:

وأضحت مبادئها قصاراً بلادها

الخصائص: 182/2، المساعد على تهليل الفوائد: 131/3، وبلا نسبة في حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1415/4.

والشاهد فيه: الفصل بين آء وتوهم، وسوى عند سيبويه والجمهور ظرف منصوب، عند غيرهم مفعول به مقدم.

سَمِعْنَا حَمَامَ الدُّرُجِ فِي رَوْضَةٍ غَنَى فَادُّرَّتَا رَنَعَ الْحَبَابُ وَالْمَغَا⁽¹⁾

القفار بالكسر جمع قفر وهو المفاضة لا نبات فيها⁽²⁾، والرسوم جمع رسم⁽³⁾، يؤهل مضارع مجهول من الأهال، يقال: أهلك الله: أي: جعل لك أهلاً، وسوى ظرف فاصل بينه وبين لم، ولكن هذا ليس بمنعين لجواز أن يكون مفعولاً به فاصلاً بينهما، لأن سوى يستعمل غير ظرف للضرورة عند سيبويه والجمهور، ومطلقاً عند غيرهم كما مر⁽⁴⁾ (وقد يليها الاسم معمولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، كقوله:

ظَنَنْتُ فَقِيْرًا ذَا غِنَى ثُمَّ نَلْتَهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءِ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ⁽⁵⁾

بيت من الطويل، فقيراً حال من نائب فاعل ظننت، وذا غنى مفعوله الثاني، وضمير نلته للغني، وذا رجاء مفعول محذوف مفسر بالقه ذا رجاء كوني غير واهب إياه، بل ألقاه متعمداً عليه، ومحسناً إليه.

(1) لم أعثر له على نازل.

(2) في (س) بزيادة: ولا ماء.

(3) في (س) بزيادة: هو ما كان من آثار الدار لاحقاً بالأرض.

(4) الكتاب: 407/1.

(5) بيت من الطويل، بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 679، حاشية الشمني: 2/ 67، شرح أبيات المغني:

279/2. والشاهد فيه: قوله: فلم ذا رجاء ألقه حيث فصل بين لم وموصولها.

[مبحث: لَمَّا]

(لَمَّا)، [قيل: مركبة من لَمْ وَمَا، وقيل: بسيطة]⁽¹⁾ (علي ثلاثة أوجه:
أحدها: أن تختص بالمضارع فتجزمه، وتنفيه، وتقلبه ماضياً كَلَمْ) خلافاً
لمن زعم أنها تصرف لفظ الماضي إلى المبهم⁽²⁾، (إلا أنها تفارقها في خمسة أمور:
أحدها: أنها لا تقترن بأداة الشرط، لا يقال: إِنْ لَمَّا تَقَمُ وفي التنزيل: ﴿إِنْ
لَمْ تَفْعَلْ﴾⁽³⁾ ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾⁽⁴⁾) وعلمه الرضي بكونها فاصلة قوية بين العامل
الحرفي أو شبهه، ومعموله⁽⁵⁾، وقيل: هذا تصريح منه بأن حرف الشرط هو العامل
للحزم في المضارع المقترن بحرف النفي⁽⁶⁾، وليس كذلك⁽⁷⁾، وللرضي أن يقول
العامل فيه حقيقة هو أداة الشرط، إلا أنه أسند العمل إلى حرف النفي لقربه.

(1) ساقط من (س).

قال المرادي: واختلف في لَمَّا، فقيل: مركبة من لَمْ وَمَا وهو مذهب الجمهور، وقيل بسيطة.

الجنى الداني: 593.

(2) قال المرادي: وذهب قوم منهم الجزولي إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ، فتصرف لفظه إلى المبهم دون معناه.

الجنى الداني: 267، 593.

(3) المائدة: 67.

(4) المائدة: 73.

(5) قال الرضي: واختصت لَمَّا أيضاً بعدم دخول الشرط عليها، فلا تقول: إِنْ لَمَّا تَضْرِبْ، وَمَنْ لَمَّا تَضْرِبْ، كما تقول: إِنْ لَمْ تَضْرِبْ، وَمَنْ لَمْ تَضْرِبْ وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه وبين معموله. شرح الرضي: 4/83.

(6) في (س) بزيادة: مثل: إِنْ لَمْ يَقَمْ.

(7) حاشية الشمني: 57/2.

(الثاني: أن متفيها مستمر النفي إلى الحال⁽¹⁾) أي: إلى حال التكلم، قال الرضي: الظاهر فيها الاستفراق كما ذهب إليه النحاة، ومنعه الأندلسي وقال: هي مثل لم في احتمال الاستفراق وعدمه⁽²⁾، (كقوله:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ
وَإِلَّا فَأَذْرِخْنِي وَلَمَّا أَمَزَقِ⁽³⁾)

بيت من الطويل للممزق شأس بن بهار⁽⁴⁾، ومعني وإلا فأذركني وإن⁽⁵⁾ أكن مأكولا ولم تكن أكلا فجئني قبل أن أمزق، وقد استمر عدم تمزيقي إلى حال التكلم (ومعني لم يَحْتَمِلِ الاتصال نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَاكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾⁽⁶⁾، والانعطاف مثل ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَلَكُورًا﴾⁽⁷⁾) فإن عدم كونه شيئا مذكورا منقطع عن زمن الإخبار لوجوده فيه (ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يمز لما يكن ثم كان بل يقال: لما يكن وقد يكون) وذلك لأن استمرار النفي إلي زمن التكلم يمنع الإخبار بأن ذلك⁽⁸⁾ وجد في الماضي، وأما الإخبار بأنه سيكون⁽⁹⁾ فيصح في لما يكن إذ لا

(1) في (س) بزيادة: نحو: ندم ولا يفعه الندم فعدم نفع الندم متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقولهم: إن لما للاستفراق.

(2) شرح الرضي: 82/4، 38.

(3) البيت للممزق في حاشية الدسوقي: 165/2، البيان والبيان: 250/1، لسان العرب: (م - ز - ق) 274/8، خزنة الأدب: 280/7، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 253/2.

- والممزق هو: شأس بن بهار بن أسود، من بني عبد قيس، شاعر جاهلي من أهل البحرين، ولقب بالممزق لقوله: "ولما أمزق".

طبقات الشعراء: 105، الشعر والشعراء: 252، معجم الشعراء للمرزباني: 565، الأعلام: 152/3.

(4) في (س) بزيادة: ولما أنشدته عند النعمان قال: لا أكلك ولا أوكلك.

(5) في (س) بزيادة: ك، وهو الصواب.

(6) مرهم: 4.

(7) في (س) بزيادة: فإن المعنى نفي الشقاء متصلا بحال النطق.

(8) الإنسان: 1.

(9) في (س) بزيادة: المنفي مستمر نفيه.

(9) في (س) بزيادة: فيما يستقبل.

منافاة بين استمرار النفي في الماضي إلى الحال، والثبوت بعده فيما يستقبل (ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله⁽¹⁾):

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي / وَخَدَكَا لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ⁽²⁾

بيت من الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وكنت⁽³⁾ تامة، وحدك حال، ويكن ناقصة، والخبر قبلك، (وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل، وذلك وهم فاحش⁽⁴⁾) إذ يتعذر أن يكون تقديره: لم يكن شيء قبلك ثم كان شيء قبلك ورد بأنه لا يلزم، إذ لا نأخذ حدوث الشيء مقيداً بالقبلية بل مطلقاً، أي: لم يكن شيء يا إلهي قبلك ثم كان بعد ذلك (ولامتداد النفي بعد ثلما لم يميز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم نقول: قمت فلم تقم؛ لأن معناها: وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم؛ لأن معناها: وما قمت إلى الآن⁽⁵⁾) قيل: لا مانع أن يكون قيام المخاطب منفياً بعقب قيام المتكلم، واستمر نفيه إلى حال التكلم، وفيه أن ثلما تدل على الامتداد، والفاء على التعقيب، فلا يناسب اجتماعهما⁽⁶⁾.

(الثالث: أن منفي ثلما لا يكون إلا قريباً من الحال)؛ لأنها لنفي قد فعل، وقد تقرب الماضي من الحال، (ولا يشترط ذلك في منفي لم)؛ لأنها لنفي فعل، ولا

(1) الكافية الشافية: 176/1.

(2) البيت للقرشي في شرح التصريح: 393/1، حاشية الشمني: 67/2، الكتاب: 210/2، الكافية الشافية: 176/1، ويلا نسبة في أوضح المسالك: 116/2.

والشاهد فيه: لم يك حيث رأى ابن مالك أنها للنفي المنقطع.

- عبد الله بن عبد الأعلى القرشي: قال الشمني: كان يدعي منهما في أمره. حاشية الشمني: 67/2.

(3) في (س) زيادة: في الموضعين.

(4) شرح التسهيل: 64/4.

- ابن الناطم هو: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، شيخ العربية، وإمام أهل اللسان، وقوة أرباب المعاني والبيان، ذكياً عارفاً بالمنطق والأصول، والبدیع والمعروض، أخذ عن أبيه، وأخذ عنه بدر الدين بن زيد، من تصانيفه: شرح الفية والده، شرح الكافية، ت (686) هـ. مرآة الجنان: 153/4، النجوم الزاهرة: 373/7، بغية الوعاة: 225/1، الأعلام: 31/7.

(5) في (س) زيادة: قيل: لم يظهر لي كون امتناع قمت فلما تقم مرتباً على امتداد النفي بعد ثلما.

(6) حاشية الشمني: 67/2.

تعرض فيه لنفي و بُعِدَ (تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز لما يكن، وقال ابن مالك: لا يشترط كون منفي لما قريباً من الحال مثل:

عصى إبليس ربه ولما يندم⁽¹⁾، بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع: أن منفي لما متوقع ثبوته) لأنها لنفي قد فعل⁽²⁾، قال الرضي: وقد نستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: ندم [إبليس]⁽³⁾ ولما ينفعه الندم⁽⁴⁾، (بمخلاف منفي لم؛ لأنها لنفي فعل، ولا دلالة فيه على الترفع، (الا ترى أن معنى ﴿بَلْ لَمَّا يَدْعُوا عَذَابٌ﴾⁽⁵⁾ أنهم لم يدعوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع، قال الزمخشري: في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾⁽⁶⁾ ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد. انتهى⁽⁷⁾. قال أبو حيان: ولا أدري في أي وجه يكون المنفي بـ لما يقع بعد⁽⁸⁾، وإجاب الحلبي: بأنها لنفي قد فعل، وقد للتوقع⁽⁹⁾ (ولهذا أجازوا لم يُقَضَّ) على بناء المفعول أي: لم يقدر (ما لا يكون ومنعوه في لما، وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، وأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، ومثال المتوقع أن تقول: مالي قمت ولم تقم، أو لما تقم ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء: لم تقم، أو لما تقم.

الخامس: أن منفي لما جائز الحذف لدليل) يعني في الاختيار، أي: لما أدخلها، كما جاز حذف مدخول قد⁽¹⁰⁾ في قوله:

(1) الكافية الشافية: 142/2.

(2) في (س) بزيادة: وهو مفيد للتوقع.

(3) ساقط من (س).

(4) شرح الرضي: 82/4.

(5) ص: 8.

(6) الحجرات: 14.

(7) الكشف: 262/4.

(8) البحر المحيط: 117/8.

(9) قال السمين الحلبي: قلت: لأنها لنفي قد فعل، وقد للتوقع.

الدر المصون: 172/6.

(10) في (س) بزيادة: التي هي نظيرتها.

لَمَّا نَزَلَ بِرَحَائِلِنَا وَكَأَنَّ قَدِيرَ

.....

(وكقوله:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فَتَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِئْنِي⁽¹⁾)

بيت من الوافر، جئت فعل المتكلم، وبدأً حال من فاعله، وقبورهم أي:
قبور السادات، فلم يجئني عطف على ناديت⁽²⁾ (أي: ولما أكن بَدْأً قبل ذلك)
الجمي، والأقرب أن يقدر: ولما أسد، (أي: سيداً) تفسير لقوله: بدءاً، وفي
القاموس البدء: السيد، والشاب العاقل⁽³⁾ (ولا يجوز/ وصلت إلي بغداد ولم تريد⁴
ولم ادخلها، فاما قوله:

اَحْفَظْ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَاذِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ⁽⁴⁾)

(1) بلا نسبة في خزنة الأدب: 113/10، الأشباه والنظائر: 254/2، شرح شواهد المفني: 681/2، شرح
الكافية الشافية: 143/2، لسان العرب (ل-م-ن): 135/8.

والشاهد فيه: قوله: ولما جئت حلف مجزومها، والتقدير: ولما أكن بَدْأً.

(2) في (س) بزيادة: ولما حذفت مضيها لدليل.

(3) القاموس المحيط: (ب-د-ه) 18/1.

(4) البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه: 191، شرح شواهد المفني: 628/2، شرح التصريح: 397/2، وبلا
نسبة في الأشباه والنظائر: 254/2.

والشاهد فيه: حذف الفعل بعد لم للضرورة.

ابن هرمة هو: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن سلمة، شاعر غزل، من غفرمي الدولة الأموية والعباسية،
وهو آخر الشعراء الذين يمتنع بشعرهم، ت (176) هـ.
الشعر والشعراء: 507، معجم الشعراء العباسيين: 16، الأعلام: 50/1.

بيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة، استودعتّها علي البناء للمجهول،
 التاء نائب فاعله، الهاء مفعوله الثاني، ويوم الأعازب يوم معهود بينهم، ومنفي لم
 محذوف تقديره: وإن لم تصل⁽¹⁾ (فضرورة) وبهذا تظهر مخالفة لم لما فإن منفي لما
 يجوز حذفه اختياريًا، واضطرارًا بخلاف لم (وعلة هذه الأحكام كلها) يعني الأمور
 الخمسة التي فارقت بها لما لم (أن لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل) أما الحكم الأول
 فعلته أن فعل يكون شرطًا فكذلك نفيه وهو لم يفعله، وقد فعل لا يكون شرطًا،
 فكذلك نفيه وهو لما يفعله، وأما بيان علة سائر الأحكام فقد عرفت في أثناء
 الكلام.

(الثاني من أوجه لما أن تختص بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما
 عند وجود أولاهما، نحو: لما جاءني أكرمته ويقال فيها: حرف وجود لوجود،
 وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب) واللام [فيهما]⁽²⁾ للتوقيت لا للتعليل،
 فإنها تقتضي كون وجود مضمون الجملة [الأولي]⁽³⁾ علة لوجود مضمون
 الثانية⁽⁴⁾، نعم تكون للتعليل على القول بأن لما التعليقية حرف عند سيبويه تدل
 على ربط جملة بأخرى ربط السببية⁽⁵⁾، (وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي، و
 تبعهما ابن جني وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين⁽⁶⁾) فلما عندهم خالية من
 معنى الشرط، إذ لم يكن في حين دلالة على السببية، سببية الأول للثاني فكذا فيما
 هو بمعناه (وقال ابن مالك: بمعنى إذ) فيه معنى الشرط، صرح به في التسهيل⁽⁷⁾،
 وهذا القول ثالث في المسألة (وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى

(1) في (س) بزيادة: وقيل: وإن لم يوصل على بناء المفعول، وصوبه العتي.

(2) في (س): في القولين.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: وقال السبكي.

(5) قال البهاء السبكي: ولما التعليقية حرف عند سيبويه، تدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية.

شروح النسخ: 91/2، الكتاب: 234/2.

(6) انظر الأصول في النحو لابن السراج: 157/2، كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: 70/1، الخصائص:

253/2.

(7) شرح التسهيل: 102/4.

الجملة، ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز أن يقال: لما أكرمتني أمس أكرمتك اليوم؛ لأنها إذا قدرت ظرفاً كان عاملها الجواب، والواقع في اليوم لا يكون في أمس⁽¹⁾، والجواب أن هذا مثل ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾⁽²⁾ والشرط لا يكون إلا مستقبلاً، ولكن المعنى إن ثبت أنني كنت قلت، وكذا هنا المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك) ورد ابن خروف أيضاً بأنه لو كان ظرفاً لم يميز لما أسلم دخل الجنة⁽³⁾ وأجيب بأنه على التأكيد والتشبيه فكأنه دخلها في ذلك الوقت⁽⁴⁾، (ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـإذا الفعالية) اتفاقاً يومهم⁽⁵⁾ أن هذا ليس يمتنع عليه، وليس كذلك⁽⁶⁾، (أو بالفاء عند ابن مالك⁽⁷⁾) قال أبو حيان: لم يعم دليل واضح على ما ادعاه⁽⁸⁾ (وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور⁽⁹⁾) خصه بالذكر، وإن قال به ابن مالك أيضاً؛ لأنه أول من قال به (دليل الأول: ﴿فَلَمَّا تَبَايَعْتُمْ إِلَى الْبَيْتِ أَعْرَضْتُمْ﴾⁽¹⁰⁾ والثاني: ﴿فَلَمَّا تَبَايَعْتُمْ إِلَى

(1) الجني الداني: 595.

- وابن خروف هو: أبو الحسن بن محمد بن علي، إمام النحو واللغة، قرأ كتاب سيويه عن أبي إسحاق بن ملكون، وله ردود في العربية على أبي زيد السهيلي، وابن ملكون، وابن مضاء، من تصانيفه: شرح كتاب سيويه، وشرح جل الزجاجي، ت(609)هـ.

مرة الجنان: 18/4، البلغة: 214، بغية الوعاة: 203/2، الأعلام: 330/4.

(2) الملائكة: 116.

(3) في (س) بزيادة: قاله الرضي.

(4) قال الرضي: يقال ابن خروف: إن كلاً حرف، وحل كلام سيويه على أنه شرط في الماضي كـكر إلا أن لو، لانقضاء الأول لانقضاء الثاني، ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول؛ وقال: لو كان ظرفاً، لم يميز: لما أسلم دخل الجنة، والجواب: أنه على التأكيد، والتشبيه، فكأنه دخلها في ذلك الوقت.

شرح الرضي: 230/3، 231.

(5) في (س) بزيادة: كلامه.

(6) في (س) بزيادة: قيد لكون الاسمية مقرونة بالفاء، وزاد أن جوابها قد يكون ماضياً مقروناً بالفاء.

(7) شرح التنزيل: 10/4.

(8) الارشاف: 571/2.

(9) ينظر شرح جل الزجاجي لابن عصفور: 190/2.

(10) الإسراء: 67.

﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ⁽¹⁾ ﴾ والثالث: ﴿ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ ⁽²⁾ ﴾ والرابع: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا ⁽³⁾ ﴾ وهو مؤول بـجادلنا، وقيل: / في آية الفاء: إن الجواب محذوف، أي: 1 / 225 انقسموا قسمين فمنهم مقتصد، وفي آية المضارع إن الجواب ﴿ جَاءَتْهُ الْبُشْرَى ﴾ علي زيادة الواو، أو محذوف أي: أقبل يجادلنا، ومن مشكل لما هذه قول الشاعر:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا مِيقَاتُنَا وَتَحْنُ يَوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَائِمٍ ⁽⁴⁾

بيت من الطويل للفرزدق، وفيه إلغاز من حيث اللفظ والتركيب والإعراب (فيقال: أين فعلها؟ والجواب أن سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره

(1) المكنوت: 65.

(2) لقمان: 32.

(3) هود: 74.

(4) لم أجِد البيت في ديوان الفرزدق.

قال البغدادي: وأورد السيوطي في كتاب الزهر بعد قوله:

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا

بيتاً للفرزدق وهو:

على حالة لو أن في القوم حاقاً على جوده لظنُّ بالهاء حاقاً

فأوهم أن البيت من قصيدة واحدة لشاعر واحد لتأسيهما، والبيت الأول ليس من شعر الفرزدق قطعاً، ونسبه شارح أبيات المغني إلى نعيم بن واقع المخزومي: 153/5، وكذا في شرح الأشموني: 153/2، وبلا نسبة في المزهري: 458/1. الشاهد فيه: رسم وهي بالآلف للإلغاز.

وهي بمعنى سقط) وفي القاموس: وهي الرجل حق وسقط⁽¹⁾، بالياء؛ فكأنه كُتِبَ هنا بالألف للإلغاز (والجواب محذوف تقديره: قلت بدليل قوله أقول) هذا على رأي من قال: ثلثا حرف شرط، وأما على القول بأنها ظرف فهي متعلقة بأقول [ولا حذف]⁽²⁾ أي: أقول حين وهي سقاؤنا (وقوله: ثَمَّ أمر من قولك: ثَمَّمتُ البرق إذا نظرت إليه) أين يقصد؟ وأين يمطر؟ (والمعني: لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه.

الثالث: أن تكون حرف استثناء لا يجيء إلا بعد النفي ظاهراً أو مقدراً، ولا يجيء إلا بعد المفرغ كما في الرضي⁽³⁾، (فدخل على الجملة الاسمية نحو: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾⁽⁴⁾ فيمن شدد الميم⁽⁵⁾ تقدم في بحث إن المكسورة⁽⁶⁾ (وعلى الماضي لفظاً لا معنى، نحو: أنشدك الله لما فعلت أي: ما أسألك إلا فعلك) وأول بالمصدر لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً قال:

قَالَتْ لَهُ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَشِيَتْ نَفْساً أَوْ اثْنَيْنِ⁽⁷⁾

(1) القاموس المحيط: (و. ه. ي) 456/4.

(2) ساقط من (س).

حاشية الأمير: 220/1.

(3) قال الرضي: ولما في الاستثناء لا يجيء إلا بعد النفي ظاهراً، أو مقدراً، كما رأيت، ولا يجيء إلا في المفرغ، نحو قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ شرح الرضي: 141/2.

(4) الطارق: 4.

(5) وهي قراءة: عاصم، وحزمة، وابن عامر.

الإتباع في القراءات السبع: 393.

(6) مبحث إن: 113. تحقيق الطالب حسين الديوبس.

(7) بلا نسبة في حاشية الشامي: 58/2، شرح الكافية الشافية: 181/2، شرح شواهد المفني: 683/2، لسان العرب: (غ - ن - ث) 684/6.

والشاهد فيه: يجيء ثلثا بمعنى إلا.

بيت من الرجز⁽¹⁾، لما استثناء من النفي الذي تضمنه القسم، وغنيت، كَعَلِمْتُ بقاء الخطاب من الغنث وهو أن يشرب ثم يتنفس، وقيل: هنا كناية عن الجماع⁽²⁾، ونفساً مصدر من غير لفظه، واثنين صفة لمحذوف (وفيه رد لقول الجوهري: إن لَمَّا بمعنى إلا غير معروف في اللغة⁽³⁾) وفي القاموس إنكار الجوهري كونه معنى إلا غير جيد⁽⁴⁾ (وتأتي لَمَّا مركبة من كلمات، و من كلمتين، فأما المركبة من كلمات فكما تقدم) في مبحث إن المخففة والمشددة (في ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا يُبَيِّنُهُمْ رَبُّكَ﴾⁽⁵⁾) في قراءة ابن عامر، وحمة، وحفص بتشديد نون ﴿إِنْ وَمِمَّ﴾⁽⁶⁾ قبل: لم يتقدم للمصنف كون لَمَّا في هذه الآية مركبة من كلمات أصلاً وقيل: مراده مجرد الإشارة إلى تقدمها في الكتاب⁽⁷⁾ (فيمن قال: لمن ما) قاله الفراء ذكره الجعبري⁽⁸⁾ (فابدلت النون ميماً وأدغمت، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى) قيل: كيف يتأتى هذا التعليل؟ وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿عَلَى أُمِّ مَيْمُنَ مَعَكَ﴾⁽⁹⁾ وأجيب باننا لم نثبت الحكم بالعلة، بل قياساً لما ثبت⁽¹⁰⁾ (وهذا القول ضعيف؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت، وأضعف منه قول آخر: إن الأصل: لَمَّا بالتونين بمعنى جمعاً، مصدر لَمَّ بمعنى جمعاً صفة لَمَّا، قاله أبو عبيدة،

(1) في (س) بزيادة: المراد بلدي البردين عامر بن لبيم الذي أعطاه المنذر بن ماء السماء بردين ولهذا لقب به.

(2) قال ابن منظور: قال الشيباني: والغنث هنا كناية عن الجماع.

لسان العرب: (غ - ن - ث) 6/ 684.

(3) الصحاح: (ل - م - م) 2/ 1498.

(4) القاموس: (ل - م - م) 4/ 199.

(5) هود: 111.

(6) الإقناع في القراءات السبع: 303.

(7) حاشية الشمي: 2/ 68، مواهب الأريب: ج - 3: 15/ ب.

(8) قال الفراء: وأما من شدد لَمَّا فإنه - والله أعلم - أراد: لمن ما ليبرينهم. معاني القرآن للفراء: 29/ 2.

(9) هود: 48.

(10) الشمي: 2/ 68.

ذكره الجعبري⁽¹⁾ (ثم حذف التنوين) يعني قبله ألفا لقوله (إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لأن استعمال لُما في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل إبعداً) هذا مأخوذ من أمالي ابن الحاجب⁽²⁾، وأجيب عن الأول بأن لُما بمعنى جمع معروفة⁽³⁾، وعن الثاني: بأن حمل الوقف على الوصل ثابت في أمالي ضمير المتكلم/ بلا نكير⁽⁴⁾ (وأضعف من هذا قول آخر: إنه فعلى من أللم وهو بمعنىناه؛ ولكنه منع الصرف لألف التانيث، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان فعلى فهلاً كتبت بالياء⁽⁵⁾، وهلاً أماله من قاعدته الإمالة) وأجيب عن الأول بأن رسم المصحف قاعدة متبعة، فكم من أشياء خارجة عن قياس رسم الخط⁽⁶⁾.
وعن الثاني: بأن الإمالة في القراءة متلقاة بالرواية، فلعل القارئ لم يروها إلا غير عمالة، ورد هذا بأن الإمالة لم تتعلق بالتواتر عن النبي - صلى الله عليه وسلم، [إنما هي من خيارات القراء]⁽⁷⁾ ذكره ابن الحاجب في أصوله⁽⁸⁾ (واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حذف فعلها والتقدير: لما يهملوا أو لما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله تعالى ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيحٌ وَ سَعِيدٌ﴾⁽⁹⁾ ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم قال أي: ابن الحاجب (ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا، وإن كانت

(1) مواهب الأريب: ج - 3: 16 / 1.

- أبو حيدة: عمر بن النضر البصري، من أئمة اللغة والأدب، قال الجاحظ: لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه، وكان من حفاظ الحديث، من كتبه: مجاز القرآن، مآثر العرب، نقائص جريب والقرزوق، ت (209) هـ. مرآة الجنان: 34 / 2، البلغة: 295، بغية الوعاة: 294 / 2، الأعلام:

272 / 7.

(2) أمالي ابن الحاجب: 67 / 1.

(3) في (س) بزيادة: فلا وجه لإنكاره.

(4) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: 491 / 5.

(5) في (س) بزيادة: وأجيب بأن ألفه للإلحاق لا للتأنيث.

(6) أمالي ابن الحاجب: 68 / 1، حاشية الشنقي: 68 / 2.

(7) ساقط من (س).

(8) حاشية الشنقي: 68 / 2.

(9) هود: 105.

النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل، والحق أن لا يُستبعد لذلك. انتهى⁽¹⁾.

وقيل: ظاهر كلامه أنه مخترع هذا القول، وكلام المصنف ليس ظاهر في ذلك⁽²⁾ (وفي تقديره نظر) من قال هذا التعبير في الوجوه الحسان [أراد التعريض بالمصنف، ويؤيده رده لوجه الرجحان، ومن غفل عن ذلك قال: لم نعلم مراده بهذا القول]⁽³⁾ قيل: وجه النظر أن هذا الدال على المحذوف سابق عليه بكثير، مع أن هذا المحذوف المقدر ليس من لفظ هذا الذي قيل إنه دال عليه⁽⁴⁾، واختاره بعض الأفاضل، وفيه أن ذلك لا يضر لما تقدم أن القرآن كله في حكم سورة واحدة، وأن العبرة بانتماء اللفظ بين الدال والمدلول.

(والآوئي عندي: أن يقدر لما يُوقَر أعمالهم أي: أنهم إلى الآن لم يوفوها، وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران:

أحدهما: أن بعده ﴿لَيُوفِيَنَّهُمْ﴾⁽⁵⁾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع) قيل: هذا ليس بمرجح قوي؛ لأن التوفية إن كانت ستقع ولا بد، فهم لم يهملوا، ولم يتركوا، يعني أن قوله تعالى ﴿لَيُوفِيَنَّهُمْ﴾ يكون دليلاً على ما قدره ابن الحاجب فيلزم ترجيحه فتأمل⁽⁶⁾.

(والثاني: أن منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت) ولا يبعد [أن يجعل]⁽⁷⁾ هذا وجه النظر المذكور، وقيل: لا نسلم أن منفي

(1) آمالي ابن الحاجب: 68/1.

(2) حاشية الدسوقي على معني الليب: 172/2.

(3) ساقط من (س).

متى امل الأريب من الكلام على معني الليب: 118. تحقيق الأستاذ علي شخطور.

(4) حاشية الشمي: 68/2.

(5) هود: 111.

(6) مواهب الأريب: ج 2 - 19/1.

(7) في (س): أن يكون.

لما متوقع الثبوت، وإنما قد مر أن الرضي صرح بأن [ذلك]⁽¹⁾ غالب لا لازم، ولكن لا نسلم أن ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت، فإن الكفار يتوقعونه، ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم، بل ينفي المتكلم شيئاً بلما، على أن غيره متوقع الثبوت، كما يقول المؤذن: قد قامت الصلاة لقوم⁽²⁾ يتوقعون قيامها، وفيه بحث⁽³⁾.

أما الأول: فلأنه يحمل الكلام عند النزاع على الغالب.

وأما الثاني: فلأنه جعل ما قدره ابن الحاجب متوقع الثبوت تكلف مبني على صرف التوقع إلى غير المتكلم، ولا شك في قلته.

وأما الثالث: فلأن تمثيله بقول المؤذن غير مطابق للتمثيل، فأن المتكلم شريك للمخاطبين في توقع قيام الصلاة، بخلاف ما نحن فيه فإنه لا يتصور فيه شركة المتكلم في توقع الإهمال للكفار الذين يتوقعونه بزعمهم الباطل (أما قراءة أبي بكر بتخفيف أن وتشديد لما فيحتمل وجهين⁽⁴⁾):

أحدهما: أن تكون خفيفة من الثقلة، وتأتي في لما تلك الأوجه.

والثاني: أن تكون أن نافية، ﴿وَكَلَّا﴾ مفعول بإضمار أرى، ولما بمعنى (لا) قيل: كيف يتأتى لهذا الوجه استدلالاً فيما سبق بهذه القراءة على إعمال أن المخففة، وهو صريح في أن كلاً اسمها، وقد أسلفنا هناك ما يدفع ذلك⁽⁵⁾، (وأما قراءة النحويين) وهما أبو عمر⁶ وابن العلاء، وعلي بن حمزة الكسائي إمام نحاة

(1) في (س): توقع الثبوت.

(2) في (س) بزيادة: ينتظرون الصلاة.

(3) حاشية الشامي: 68/2، حاشية الدسوقي: 172/2، شرح الرضي: 82/4.

(4) قال ابن الحاجب: «وأما قراءة أبي بكر فلها وجهان:

أحدهما: الوجه المذكور في قراءة ابن عمر فتكون أن خفيفة من الثقلة في قراءتهم.

والوجه الثاني: أن تكون أن نافية، وتكون كلاً منصوبة بفعل مضمر.

آمالي ابن الحاجب: 68/1.

(5) مواهب الأريب: ج - 2: 20/1.

الكوفة، وقيل: على صيغة الجمع؛ لأنهما مع رواتهما ستة، وهم أيضاً من النحاة، إما حقيقة أو تغليبا⁽¹⁾ (بتشديد النون وتخفيف الميم)⁽²⁾، وقراءة الحرمين بتخفيفهما⁽³⁾ فإن في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي الثانية مخففة من الثقيلة وأعملت على أحد الوجهين (الإعمال أو الإهمال (واللام في لهما فيهما) أي: في القراءتين (لام الابتداء) أما على تشديد أن فظاها، وأما على تخفيفها؛ فلأنهما في حكم المشدد في كونها عاملة (وقيل: أو هي في قراءة التخفيف الفارقة بين أن النافية، والمخففة من الثقيلة) قاله أبو شامة⁽⁴⁾ (وليس كذلك؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهاهما) دفعاً للالتباس بإن النافية، وههنا قد أعملت فلا التباس (وما زائدة للفصل بين اللامين) لام الابتداء ولام ليوفينهم (كما زيدت الألف للفصل بين الممزتين) همزة الاستفهام، وهمزة الكلمة (في محو) «أَلْذَرْتَهُمْ»⁽⁵⁾ وبين النونات) أو النونين (في محو) «أَضْرَبْتَانِ يَا نِسْوَةَ» وقيل: وليست موصولة بمجمله القسم؛ لأنها إنشائية) والصلة لا تكون إلا خبرية (وليس كذلك) أي: لا يلزم من ذلك كون الصلة إنشائية (لأن الصلة في المعنى جملة الجواب) وهي خبرية (ولما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد) أي: توكيد الجواب، والتوكيد غير مقصود بالذات (ويشهد لذلك) أي: لوقوع جملة القسم الصلة (قوله تعالى) «وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ»⁽⁶⁾ فإنهم صرحوا بأن من موصولة

(1) مواهب الأريب: ج - 2: 21 / 1.

(2) النشر في القراءات العشر: 218 / 2، 219.

- أبو عمر بن العلاء هو: زبان بن عمارة التميمي، كان أعلم الناس بالأدب، والعربية، والقرآن، والشعر، أحد القراء السبعة، أخذ النحو عن نصر بن عاصم، أخذ عنه يونس والخليل، ت (154) هـ وفیات الأعيان: 386 / 1، مرة الجنان: 253 / 1، غاية النهاية: 288 / 1، الأعلام: 41 / 3.

(3) الإفتاح في القراءات السبع: 321.

(4) إبراز الممانى من حوز الأمانى: 523.

(5) البقرة: 6، يس: 10.

(6) النساء: 72.

وليبيطن صلة⁽¹⁾ (ولا يقال: لعل من نكرة) وجملة القسم صفة (أي: لفريق لبيطن؛ لأنها حيث تكون موصوفة، وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية) قال الرضي: وقد تقع القسمية صلة قال تعالى ﴿لَمَن لَّيْطُنْ﴾ أي: لمن والله لبيطن، ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعاً، وقد أجاز ابن خروف وقروح التعجبية صلة دون إضمار القول لمحو جاء الذي ما أحسنه ومنعه ابن بابشاد وسائر المتأخرين، وهو الوجه لكونها إنشائية⁽²⁾ (وأما المركبة من كلمتين فكقوله:

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَ الْقِتَالَ وَ أَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ⁽³⁾)

بيت من الكامل (وهو لغز) تقدم شرحه في بحث الهزمة (يقال فيه: أين جواب لما؟ وما انتصب أدع؟ وجواب الأول أن الأصل كن ما ثم ادغمت النون في الميم للتقارب، ووصلا خطأ للإغاز، وإنما حقهما أن يكتبوا/ منفصلين، ونظيره في الإلغاز قوله:

عَافَتْ الْمَاءَ فِي الشِّتَاءِ فَقُلْنَا بَرْدِيهِ ثَصَادِفِيهِ سَخِينًا⁽⁴⁾)

بيت من الخفيف خوطب فيه المؤنث، عافت الماء كرهته ولم تشربه، (فيقال: كيف يكون التبريد سبباً لمصادفته سخيناً؟ وجوابه أن الأصل بِل رديه)

(1) قال السمين: وَمَنْ يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً.

الدر المصون: 390/2.

(2) شرح الرضي: 10/3.

(3) بلا نسبة في الأشياء والنظائر: 269/1، المغرب: 287، شرح لبيات الغني: 154/5، الزهر: 457/1. والشاهد فيه: كن أدع حيث فصل بين كن والفعل للضرورة.

(4) بلا نسبة في الأضداد لابن الأنباري: 68، حاشية الصبان: 1358/3، الزهر: 457/1، حاشية الأمير: 221/1، لسان العرب: (ب - و - د) 375/1.

والشاهد فيه: وصل بِل رديه للإلغاز.

أمرؤنث من ورد الماء إذا حضره (ثم كتبت على لفظه الإلغاز) روي أن رجلا
أنشد هذا البيت لأبي عثمان المازني ففكر وأنشد:

أَيُّهَا السَّائِلُونَ لِي عَنْ عَوِيصٍ حَارَ فِيهِ الْإِنْكَارُ إِنْ يَسْتَيْتِنَا
إِنْ لَأَمَّا فِي السَّاءِ ذَاتَ إِذْغَامٍ فَأَفْصَلُهَا تَرَى الْجَوَابَ يَقِينًا⁽¹⁾

وحكى ابن الأنباري هذا القول عن المبرد، ثم حكى قولاً ثانياً عن بعضهم إن معني برديه: سخيه، وإن برد من الأضداد⁽²⁾ (وعن الثاني أن انتصابه بكنّ وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين كنّ للضرورة) إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله ذكره الرضي⁽³⁾.
(فيقال حينئذ: كيف يجتمع قوله: كنّ أدع القتال مع قوله: كنّ أشهد المهيّجاء؟) أي: الحرب (فيجاء بأنّ أشهد ليس معطوفاً على أدع بل نصبه بأنّ مضمره وأنّ والفعل عطف على القتال، أي: لن أدع القتال وشهود المهيّجاء على حد قول ميسون:

وَلَبَسُ عِبَاءً وَتَقَرُّ عَيْنِي)

تقدم شرحه في كوا المصدرية.

(1) البيان من الرمل بلا نسبة في الزهر في اللغة وأنواعها: 457/1، 458.

(2) قال أبو بكر: وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي العباس أنه كان يقول في تفسير هذا البيت: بل ردية من الورود، فأدغم اللام في الراء، فصارتا راء مشددة. الأضداد للأنباري: 63، 64. الزهر: 1/ 457.

(3) قال الرضي: يفوي كونها غير ناصبة بنفسها، كأنّ وإنّ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله. شرح الرضي: 46/4.

[مبحث لن]

(لن حرف نفى، ونصب، واستقبال⁽¹⁾، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الألف نوناً في كن، وميماً في لم خلافاً للفراء⁽²⁾، لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً لا العكس نحو «لئن شفعاً»⁽³⁾ و«وليكُوناً»⁽⁴⁾ قيل: العلة خاصة بسكن والدعوى عامة لها ولم. قلت: خصها بالذكر لأنها مقصودة نصاً ويعرف منها علة لم، وهي أن إبدال الألف ميماً ليس بمعروف⁽⁵⁾ (ولا أصل كن: لا أن فحذفت الهززة تخفيفاً والألف للساكنتين، خلافاً للخليل والكسائي⁽⁶⁾، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زيداً لن أضرب) وبهذا رد سيويه على الخليل، قال الرضي: وللخليل أن يقول لا منع أن تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملاً، إذ هو وضع مستأنف⁽⁷⁾ (خلافاً للأخفش الصغير) علي بن سليمان مات سنة خمس عشرة وثلاثمائة⁽⁸⁾ (وامتناع نحو: زيداً يعجبني أن تضرب خلافاً

(1) في (س) بزيادة: فذهب سيويه أنه مفرد كلا.

(2) قال المرادي: وذهب الفراء إلى أن كن هي لا أبدلت ألفها نوناً، وهو ضعيف؛ لأنها دعوى لا دليل عليها، ولأن لا لم توجد ناصية في موضع.

الجي الداني: 272.

(3) العلقي: 15.

(4) يوسف: 32.

(5) حاشية الشعي: 68/2.

(6) الكتاب: 5/3.

(7) شرح الرضي: 39/4.

(8) قال الأشموني: الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها، نحو: زيداً لن أضرب وبه استدل سيويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير.

شرح الأشموني: 496، 495/3.

انظر ترجمة الأخفش الصغير في نزعة الألباء: 219، البلفة: 209، بنية الرعاة: 167/2، والأعلام: 291/4.

للفراء⁽¹⁾؛ ولأن الموصول وصلته مفرد، ولن أفعال كلام تام) قيل: يجب على هذا أيضاً بما قاله الرضي، وفيه أنه لا يلائم قوله⁽²⁾ (وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي: لا الفعل واقع) فإن المبرد قصد به توجيه مذهب الخليل والكسائي (مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شيء مسده⁽³⁾) قيل: كونه لم ينطق به ليس متقضيّاً لامتناع تقديره، فكل لفظ واجب الحذف كذلك لم ينطق به، وإنما يرد عليه كونه حذف وجوباً بدون ساد مسده، وأجيب بأن الرد عليه إنما بمجموع الأمرين لا بكل واحد منهما⁽⁴⁾ (بمخلاف نحو: كولا زيد لأكرمك وبأن الكلام تام بدون المقدر، وبأن لا الداخلة على الجملة الاسمية/ واجبة التكرار إذ لم تعمل) هذا 1 / 227

ظاهر إن كان المبرد قصد توجيه مذهبيهما، إذ هو لا يقول بوجوب التكرار، وإلا فالرد عليه بقوله: (ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإن الاستثناء يشهد بذلك، ولا تفيد كن' تأكيد النفي خلافاً للزغشري في كشافه⁽⁵⁾)، ولا تأييده خلافاً له في أمثودجه⁽⁶⁾، وكلاهما دعوى بلا دليل) بل دليل على اضطراب رأيه في كن' (قيل لو كانت للتأييد لم يقيد منفيها باليوم في ﴿قُلْنَ أَكَلَمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً﴾⁽⁷⁾) قيل: وله أن يقول: إنما أقول بذلك عند إطلاق منفيها، وخلو المقام من مقيداته⁽⁸⁾، وقيل التأييد عرفي قد يراد به تأييد اليوم كما في الآية الدنيا كما في لن تراني⁽¹⁾،

(1) الجني الداني: 272.

(2) حاشية الشمي: 68/2.

(3) قال المرادي: الثالث: أنه يلزم منه أن يكون كن' وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: كن' يقوم زيد' كلاماً، فإن قيل: يكون في موضح مفرد بالابتداء، والخبر محذوف لازم الحذف، كما نقل عن المبرد.

الجني الداني: 271.

(4) حاشية الشمي: 68/2.

(5) قال الزغشري: فإن قلت: ما معنى لن؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه لا.

الكشاف: 154/2.

(6) شرح الأمثودج في النحو: 190.

(7) مريم: 26.

(8) حاشية الشمي: 68/2.

كما في لن تواتي⁽¹⁾، قلت: وعليهما يلزم أن يقول المعتزلة بالرؤية في الآخرة؛ لأن
الرؤية هنا مقيدة بالدنيا لوقوع السؤال فيها (ولكان ذكر الأبد في قوله: ﴿وَلَا
يَقْمَتُونَ أَبَدًا﴾⁽²⁾ تكراراً، والأصل عدمه) [وأجيب تأكيد لما تعطيه كن من النص
الأبدي]⁽³⁾، وقيل إنما هو تصريح بما يفهم بالتضمنين، إذ لا تكرار باللفظ، وإنما
بالمرادف؛ لأن الاسم لا يرادف الحرف⁽⁴⁾ (وتأتي للدعاء، كما أنت لا لذلك وفاء
لجماعة منهم ابن عصفور⁽⁵⁾، والحجة في قوله:

لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لَا زِلَ تَ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْحَيَالِ⁽⁶⁾

بيت مدرج من الخفيف للأعشى، وآخر صدره السلام في زالت، وكون
حجة مبني على عدم جواز عطف الإنشاء على الخبر⁽⁷⁾، وقيل لا حجة فيه
لاحتمال أن تكون لن تزالوا خبراً لا دعاء، ولا يعينه كون المعطوف بثم دعاء بناء
على جواز عطف الإنشاء على الخبر، [وفيه أن ابن عصفور ممن منع ذلك،
واختاره المصنف في حرف الفاء]⁽⁸⁾ وقيل: لو كان خبراً لكان لنفي الاستقبال، ولا

(1) مواهب الأريب: ج - 2: 25/ب.

(2) البقرة: 95.

(3) في (س): وأجيب بما قاله ابن يحيى أن ذكر الأبد تأكيد لما تعطيه كن من النص الأبدي، وفيه أن الحمل على
التأسيس أول. ينظر شرح المفصل: 112/8. مواهب الأريب: ج - 2: 26/أ.

(4) حاشية الشنقي: 68/2.

(5) المصنف: 288/2.

(6) البيت للأعشى في ديوانه: 169، حاشية الصبان: 1350/3، الطور للروائع: 7/2، ويلا نسبة في الدرر
المصون: 335/5، شرح التصريح: 358/2. والشاهد فيه: جي كن للدعاء.

(7) في (س) زيادة: كما اختاره في بحث الفاء، فلا يرد ما قيل.

(8) ساقط من (س).

معنى له ⁽¹⁾ (وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً
لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ ⁽²⁾ فقيل: ليس منه؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى
المخاطب أو الغائب، ولحو: يَا رَب لا عذبت فلاناً وحو: لا عذب الله عمراً) قاله
أبو حيان ⁽³⁾ (ويرده قوله:

لن تزالوا كذا لكم ثم لا زل ت لكم خالدا خلود الجبال)

فإن زلت فيه مسند إلى المتكلم (وتلقى القسم بها ويلم نادر جداً، كقول
أبي طالب:

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ يَجْمَعُهُمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ ذَفِينَا ⁽⁴⁾)

ضمير يصلوا لقريش، والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، وأوسد
متكلم مجهول من التوسيد، وذفينا حال من فاعله ⁽⁵⁾، وقيل: يحتمل أن يكون هذا
ما حذف فيه الجواب لدلالة ما بعده عليه، أي: والله إنك لأمن على نفسك،

⁽¹⁾ حاشية الشفي: 69/2.

⁽²⁾ القصص: 17.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: في شرح التسهيل. البحر المحيط: 110/7.

⁽⁴⁾ البيت من الكامل لأبي طالب في الكافية الشافية: 382/1، انتهى أمل الأريب: 140، شرح شواهد المغني:

686/2. والشاهد فيه: وقوع كن مع منصوبها جواباً للقسم، وهو قليل.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وبعد هذا البيت:

إِنْشِيرْ وَقَرِّ بِبَدَاكَ وَنِسْكَ عَيُونَا
وَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ قَبْلُ أَيْمُنَا
مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ وَبَيْنَا
لَوْ جَدَّائِي مَنَعَا بِبَدَاكَ فَيُنَا

فَانْصُ لَأَمْرِكَ مَا عَلَيْكَ غَضَاةٌ
وَدَعَوْتِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ نَاصِحٌ
وَعَزَمْتَ بَيْنَا قَدْ عَرَفْتُ بِأَلَاةِ
لَوْلَا الْفَلَاةُ أَوْ خَدَايَ سُبُةٌ

وقوله لن يصلوا استئناف لا جواب قسم⁽¹⁾ (وقيل لبعضهم: ألك بنون؟ قال: لا نعم وخالفهم لم تقم على مثلهم منجبة) مثال لتلقي القسم بلم أي: ورب البنين لم تقم امرأة منجبة على مثلهم، وهي التي أنت بالولد النجيب⁽²⁾ (ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب أي: إن لي لبنين، ثم استأنف جملة النفي، وزعم بعضهم أنها قد تجزم، كقوله:

فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدُكَ مَنَظَرٌ⁽³⁾

مصراع من الطويل /، حلى الشيء بعيني وبصدري، يحلى من باب تعب. وحلاوة حسن عندي وأعجبي، قاله الفيومي⁽⁴⁾، وكان استعمل هنا باللام لتضمن معنى بدا، وحذف الياء دليل الجزم، (وقوله:

لَنْ يَغِيبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ⁽⁵⁾

(1) قال المحصفي: يحتمل أن يكون على حذف الجواب لدلالة ما بعده عليه، أي: والله إنك لآمن على نفسك، وجملة النفي مستأنفة، والقرينة كما تكون مقدمه تكون متأخرة، فلا وجه لتخصيص الثاني بالاحتمال. انتهى أمل الأريب: 141. تحقيق الأستاذ علي شخطور.

(2) في (س) بزيادة: أي: الأصل.

(3) عجز بيت من الطويل صدره

أَهْدِي سَبَّأَ مَا كُنْتُ بِمَدِّكُمْ

لكثير عزة في ديوانه: 8، النهر الماد مع البحر المحيط: 269/7، شرح شواهد الغني: 687/2، وبلا نية في حاشية الشمني: 69/2.

والشاهد فيه: قوله: فلن يحلّ جزم بكنّ فحلف حرف العلة.

(4) المصباح المنير: (ح - ل - ا) 84.

(5) بلا نية في الأشباه والنظائر: 1/151، الدرر اللوامع: 7/2، انتهى أمل الأريب: 143، شرح أبيات الغني: 161/5 والشاهد فيه: قوله: يغيب حيث جزمها بكنّ.

بيت من المنسرح⁽¹⁾، والمعنى لا يخيب من رجاء لطفك من يحرك حلقة إحسانك، أي: لا يحرم طالب معروفك (والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة)⁽²⁾ ونظيره ما رواه قطرب:

أَلَا لَبَارِكَ اللَّهُ فِي سُهْلٍ⁽³⁾

[وأما الثاني فسيأتي أن الرواية فيه بكسر الباء]⁽⁴⁾.

(1) في (س) بزيادة: لن يجب قيامه بخيب بالنصب وثبوت العين، فجاء على صورة الجزم، فحمل على بعض اللفظة، ولأن ظرف لخبيب، ومن متعلق به، وحرك فاعله، والحلقة مفعول حرك، من دون تعلق به، أو حال من الحلقة.

(2) في (س) بزيادة: يعني أصل يحل عليّ ك زعيّ فحطفت الألف للضرورة.

(3) في (س) بزيادة:

إِذَا مَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الرُّجَالِ.

البيت من الوافر بلا نسبة في شرح جل الزجاجي لابن عصفور: 592/2، الخصائص: 359/2، وصف المياني: 270، المخصص لابن سيدة: 160/6، لسان العرب: (أ. ل. ه) 1/199.

(4) ساقط من (س).

[مبحث ليت]

(ليت) ويقال: [لتَ بالإدغام]⁽¹⁾، ولوت بالواو كما في الجني الداني⁽²⁾
(حرف تمن يتعلق بالمستحيل غالباً، كقوله:

يَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخِيرَهُ بَمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ⁽³⁾

بيت من الوافر لأبي العتاهية، ولا يحتاج بشعره⁽⁴⁾، ولهذا قيل: إنه من باب التمثيل، فأخبره بالنصب جواب ليت والمشيب الدخول في حد الشيب وهو بياض الشعر (وبالممكن قليلاً⁽⁵⁾) قال التفتازاني: ويجب ألا يكون التمني توقع وطماعية في وقوعه، وإلا لصار ترجياً، وتستعمل فيه لعل أو عسى⁽⁶⁾ (وحكمه أن ينصب الاسم، ويرفع الخبر، قال الفراء، وبعض أصحابه: وقد ينصبهما⁽⁷⁾) كقوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَّاجِعًا⁽⁸⁾

....

(1) في (س): بإبدال الياء تاء.

(2) الجني الداني: 491.

(3) في ديوانه: 46، شرح أبيات الغني: 163/5.

- أبو العتاهية هو: أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم، كان يحيد القول في الزهد، والمديح، والحكمة والوعظ، أحبه هارون الرشيد، فقربه ولم يفارقه في سفر ولا في حضرة (211) هـ الشعر والشعراء: 573، شذرات الذهب: 25/2، شعراء ودواوين: 158، الأعلام: 321/1.

(4) في (س): بزيادة: والشاهد فيه من باب التمثيل، لا من جهة الاحتجاج، قاله المعنى.

(5) في (س): بزيادة: ولا يتعلق بالواجب، فلا يقال: ليت غداً يحيى..

(6) المطول: 241.

(7) قال الرضي: ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بكيت نحو: ليت زيداً قائماً. شرح الرضي: 334/3.

(8) البيت لرؤبة في ديوانه: 405، الكتاب: 142/2، شرح الرضي: 334/3، شرح الفصيح: 104/1، ورسلا نسبة في، شرح الرضي: 334/4. والشاهد فيه: قوله: أيامٌ وزواجاً نصيبهما معا بكيت.

رجز لرؤية، وبعده:

أُرْ كُنْتُ فِي دَارِ الْعَقِيقِ رَاتِعَا

(ويبي على ذلك ابن المعتز) وفيه إيماء إلى أنه مولد لا يحتج بشعره (قوله:

مَرُتْ بِنَا سَحْرًا طَيْرٌ فَقُلْتُ لَهَا طُوبَاكَ يَا لَيْتَنِي إِثَّاكَ طُوبَاكَ⁽¹⁾)

بيت من البسيط، طوباك دعاء للطير، كرهه للتاكيد، وجملة يا ليتني معترضة⁽²⁾ (والأول عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره: أقبلت) رواجعا حال⁽³⁾، وتَوْنٌ للضرورة (ولا تكون) رواجعا خبر كان (خلافًا للكسائي⁽⁴⁾) وقيل: لا مرجح لتقديره أقبلت على تقدير تكون، بل وُرُود كان في سياق ليت كثير نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ ثَرِيًّا﴾⁽⁵⁾ (لعدم تقدم إنَّ وكون الشرطيتين) تعليل للنفي، واعتراض بأن هذا ليس شرطاً لحذف كان، وإبقاء خبرها، وإنما هو شرط لكثرة، ولا محذور في كون البيت من القليل⁽⁶⁾ (ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب⁽⁷⁾ عن ضمير الرفع⁽⁸⁾) والأصل يا ليتني أنت (وتقترن بها ما الحرفية⁽⁹⁾)

(1) البيت لابن المعتز في ديوانه: 173/3، الاوتشاف: 131/2، شرح إبيات المغني: 165/5.

(2) في (س) بزيادة: والضمير منصوب بكيت.

(3) في (س) بزيادة: علي تقدير كن.

(4) قال البغدادي: وذهب ابن سلام (في طبقات الشعراء) وجماعة من المتأخرين إلى جواز نصبه، والكسائي إلى جوازه في كيت خزنة الأدب: 235/10.

(5) النبا: 40. وانظر مواهب الأريب: ج 2 - 31/1.

(6) حاشية الشمي: 69/2.

(7) في (س) بزيادة: وهو إياك.

(8) في (س) بزيادة: وهو أنت.

(9) في (س) بزيادة: الكافة الزائدة.

فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: كَيْتَمَا قام زيدٌ خلافاً لابن أبي
الربيع، وطاهر القزويني⁽¹⁾؛ ويجوز جيتل إعمالها لبقاء الاختصاص، وإعمالها حملا
على أخواتها، ورووا بالوجهين قول النابتة:

قَالَتْ أَلَا كَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفُهُ فَقَصِرْ

تقدم شرحه في بحث أو⁽²⁾ (ويحتمل أن الرفع على أن ما موصولة، وإن
الإشارة خبر لغو محذوف أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا) قال أبو حيان: أجاز
ذلك سيويه⁽³⁾ (فلا يدل جيتل على الإعمال، ولكنه احتمال مرجوح؛ لأن
حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل) قيل: لا
نسلم هذا، بل الصلة طويلة بالصفة/، وقد صرح المصنف بمثله في فصل ما⁽⁴⁾ 8
(ويجوز كَيْتَمَا زيداً لقاءً على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة
التفسير) لأن ذلك يزيلها عن الاختصاص بالاسم، إذ التقدير: كَيْتَمَا ألقى زيداً
اللقاء فتكون مثل: كَيْتَمَا قام زيدٌ.

⁽¹⁾ قال البغدادي: وجزم ابن هشام في المفتي بالاختصاص، تبعاً لابن الناطم وغيره، قال: وتقرن بها ما الحرفية
فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: كَيْتَمَا قال زيدٌ، خلافاً لابن أبي الربيع، وطاهر القزويني.
خزانة الأدب: 253/10.

- أبو الربيع هو: أبو الحسن عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي، كان إماماً في النحو، لم يكن في طلبه
الشلوبين الحب منه، وسمع من ابن القاسم بن بقي وغيره، وأخذ عنه محمد بن عبيدة الإشبيلي،
وإبراهيم الحافقي، وروى عنه جماعة منهم بالإجازة أبو حيان، ومن كتبه: شرح الكتاب، وشرح
الإيضاح لأبي علي، وشرح الجمل، ت (686) هـ.

البلغة: 176، بنية الوعاة: 125/2، هدية العارفين: 649/5، الأعلام: 151/4.

- طاهر القزويني هو: أبو محمد طاهر بن أحمد بهاء الدين القزويني، محمدي بليغ، من مصنفاته: لب
الألباب في مواسم الإحراق، ت (756) هـ هدية العارفين: 431/5.

⁽²⁾ بحث كو: 335، 336. تحقيق الطالب حسين العبدوس.

⁽³⁾ شرح السهيل: 38/2، الكتاب: 137/2.

⁽⁴⁾ حاشية الشمي: 69/2.

[مبحث لعل]

لعل: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، قال بعض أصحاب الفراء: وقد ينصبهما⁽¹⁾، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب، وحكي: "لعل أباك منطلقاً"⁽²⁾ [وفيه إشعار]⁽³⁾ بأن ذلك لم يثبت، ولهذا قال: (وتأويله عندنا) معشر البصريين (على إضمار يوجد) فلا يرد ما قيل: إذ ثبت أن بعض العرب ينصب بها الجزأين كما نقله يونس، وتكلم العربي الذي من لغته ذلك، فكيف يؤول كلامه على الحذف؟ نعم إن سمع مثل ذلك من لغته نصب الاسم ورفع الخبر، حسن التأويل (وعند الكسائي على إضمار يكون⁽⁴⁾) يعني الناقصة، وإلا لا يتفق التقديران معنى (وقد مر أن عقلاً يخفضون بها مبتدأ⁽⁵⁾) كقوله:

لَعْلُ أَبِي الْغَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ⁽⁶⁾

عجز بيت من الطويل، لكعب بن سعيد الغنوي يرثي أخاه شيباً صدره:

(1) قال ابن عقيل: ويموز نصبهما بكيت عند الفراء..... وبالجملة عند بعض أصحابه، فأجاز بعض

الكوفيين نصب الجزأين بعد خمسة أحرف، وقال ابن سلام في طبقات الشعراء، هي لغة رؤية وقومه.

المساعد على تسهيل الفوائد: 308، 307/1.

(2) حاشية الشمني: 68/2.

(3) في (س): كلام المصنف يشعر.

(4) قال ابن عقيل: أو على إضمار فعل، وهو رأى الكسائي. المساعد على تسهيل الفوائد: 308/1.

(5) قال السيوطي: كمل والجر بها بها لغة عقيلية، حكاه أبو زيد والأخفش والقراء.

معجم المواع: 373/2.

(6) البيت للغنوي في المقاصد النحوية: 247/3، شرح أبيات سيويه لابن السبراني: 269/2، حاشية

الشمني: 69/2، الدرر المواع: 48/2، ويلا نسبة في الحجة لأبي علي: 354/1.

والشاهد فيه: الجر بكمل على لغة عقيل.

فَقُلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً
.....

وقبله:

وَدَاعَ دَعَا يَا مَنْ يُحِيبُ إِلَى الثُّدَا
فَلَمْ يَسْتَجِبْ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِبًا

استجابه بمعنى أجابه، وقيل فيه حذف مضاف⁽¹⁾، أي: فلم يستجب دعاءه، وأبي المغوار⁽²⁾ كنية أخيه (وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أن الأصل: لعله لأبي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفاً، وأدغم الأول في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة⁽³⁾) في بعض اللغات (ومن فتح فهو على لغة من يقول: أَلْمَالُ لَزَيْنٌ بالفتح) أي: يفتح لام الجر الداخلة على الظاهر⁽⁴⁾ (وهنا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعل) [وعملها في ضمير الشأن]⁽⁵⁾ وقيل: أراد الحكاية أن الاسم أبي المغوار بالياء⁽⁶⁾، وكلا التأويلين متعذر فيما أنشده أبو عبيدة:

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا
جَهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيلٍ⁽⁷⁾

(1) قال الزخري: وأما البيت فمعناه: فلم يستجب دعاءه، على حذف مضاف. الكشف: 184/3.

(2) في (س) بزيادة: ودعوة نصب على التعليل، وأبي المغوار بكسر الميم، وسكون المعجمة.

(3) قال الفارسي: والتقدير: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فأقام الصفة مقام الموصوف 'كتاب الشعر': 75/1.

(4) في (س) بزيادة: كما مر.

(5) ساقط من (س).

(6) الجني الداني: 583.

(7) بيت من الواقر لـ خالد بن جعفر، في شرح الرضي: 374/4، خزائن الأدب: 438/10، وبلا نسبة في الجني الداني: 583، سر صناعة الإعراب: 84/2، معاني القرآن للأخفش: 305/1.

يجر الله (ثم هو محجوج)، أي: مغلوب (بتغل الأئمة أن الجبر يعمل لغة قوم بأعيانهم) [فلا وجه لتأويل بعض الشواهد]⁽¹⁾ (واعلم أن مجرور عمل في موضع رفع بالابتداء لتتزيل كل منزلة الجار الزائد⁽²⁾، نحو: يحسبك درهم بجماع ما بينهما من عدم التعلق بعامل⁽³⁾) لا من عدم الدلالة على معنى كما في الزوائد⁽⁴⁾ (وقوله قريب هو خبر ذلك المبتدأ⁽⁵⁾، ومثله في عدم التعلق بعامل (كولاي لكان كذا على قول سيويه أن لولا جارة⁽⁶⁾، وقولك) [بالرفع عطف على عمل لولاي]⁽⁷⁾ (رب رجل يقول ذلك ونحوه، وقوله:

وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامًا⁽⁸⁾

.....

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: قيل: ليس باعتبار زيادتها من هذه الجهة بأول من عدم اعتبار زيادتها من جهة إفادتها معنى تأسيسي، وهو الترجي، كغيرها من الحروف التي ليست زائدة.

(3) في (س) بزيادة: لأن الشيء إذا قيس على الآخر لابد من جهة جامعة بينهما؛ لأن القياس تعدي الحكم من الأصل إلى الفرع لعل مشتركة، فالجامع هنا عدم التعلق بعامل.

(4) في (س) بزيادة: فإنه لا مماثلة بينهما فيه.

(5) في (س) بزيادة: أي: مثل لعله.

(6) في (س) بزيادة: خلافا للأخفش كما مر.

قال سيويه: وذلك كولاك و كولا ي إذا أضمرت الاسم فيه جر.

الكتاب: 373 / 2.

(7) ساقط من (س).

(8) البيت للفردق في ديوانه: 649، برواية:

فكيف إذا رأيت ديار قومي

المقاصد التحوية: 42 / 2، شرح شواهد المنني: 693 / 2، حاشية الدسوقي: 183 / 2، وبلا نسبة في أسرار

المرية: 136، معاني القرآن وأعرابه للزجاج: 32 / 2.

والشاهد فيه: زيادة كان بين الموصوف والصفة.

عجز بيت من الوافر [للفردق] ⁽¹⁾ صدره:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزَتْ بِذَارِ قَوْمٍ (2)

ووجه المائلة بينهما ⁽³⁾ (على قول سيبويه إن كان زائدة ⁽⁴⁾)، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئاً ⁽⁵⁾ وهو أن كلا من مجرور لعل، والضمير بعد كان في موضع رفع بالابتداء (ف قيل: الأصل هم لنا) بتقديم المبتدأ على الخبر ثم [عكس] ⁽⁶⁾ (ثم وصل الضمير بـكان الزائدة إصلاحاً للفظ، لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل) قيل: القاعدة المقررة/ أن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وكان الزائدة غير عاملة ⁽⁷⁾، فالاختذار بإصلاح اللفظ نشأ منه [إفسادها] ⁽⁸⁾، ثم وقوع المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل لا يضر إذا كان لغرض، كما في قولك: إنما قام أنت فلو أتى هنا بالمنفصل إلي جانب كان الزائدة لغرض التثنية على زيادتها، وأنها غير عاملة لكان مستقيماً، وأجيب عن الأول بأن الاعتذار عن خروج فرد من قاعدة إنما ينشأ منه إصلاح تلك القاعدة لا إفسادها، وعن الثاني بأن الغرض من نحو: إنما قام أنتم غرض معتد به، وليس مثله ما نحن فيه ⁽⁹⁾ (وقيل: بل الضمير توكيد للمستتر في كنا على أن كنا صفة لتجيران ثم وصل كما ذكر) أي: لإصلاح اللفظ ⁽¹⁰⁾، وهذا منقول عن الفارسي ⁽¹¹⁾ (وقيل:

(1) في (س): وقيل: لا يرى القيس.

(2) في (س) بزيادة: وجيران عطف على قوم.

(3) في (س) بزيادة: بين مجرور لعل وبينه.

(4) انظر الكتاب: 153/2.

(5) الشنبي: 69/2.

(6) في (س) ثم قدم الخبر على المبتدأ.

(7) في (س) بزيادة: فكيف اتصل بها؟.

(8) في (س): من إفساد هذه القاعدة.

(9) حاشية الشنبي: 69/2، 70.

(10) في (س) بزيادة: لئلا يقع الضمير المرفوع المتصل إلى جانب الفعل.

(11) قاله الفارسي في التذكرة، انظر شرح التصريح على التوضيح: 253/1.

بل هو) أي: الضمير في كانوا (معمول لكان بالحقيقة) فلا يكون فيما نحن فيه، وهذا عطف على ما يفهم من صدر الكلام المرفوع عليه القولان، وهو أن الضمير ليس بمعمول لكان في البيت، وفُرع على هذا أيضاً قولين فقال: (فقل: على أنها ناقصة، وكنا الخبر) والجملة صفة جيران، وكرام صفة أخرى، وهذا مذهب المبرد⁽¹⁾، ورده الزجاج بأن اللام للملك⁽²⁾، ولم يرد الشاعر أن الجيران كانوا ملكه، وفيه أنه يجوز كون اللام للاختصاص⁽³⁾ (وقيل: بل على أنها زائدة، وأنها تعمل في الفاعل) يعني المضمير (كما يعمل فيه العامل المفعلي، نحو: زيد ظننت عالم) هذا مذهب السيرافي⁽⁴⁾ (وتتصل بكمل ما الحرفية) لم يقل وتقرن كما قال في كيت للافتتان (فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها حيثئذ، بدليل قوله:

..... نَعْلَمُ أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمَقِيدَا⁽⁵⁾

⁽¹⁾ قال المبرد: وهي عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان وذلك أن خبر كان كنا تقديره: وجيران كرام كانوا لنا. المقتضب: 399/4.

⁽²⁾ انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 33/2.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: الضمير العائد إلى المصدر الدال عليه كأنه هو الكون.

⁽⁴⁾ قال الرضي: وقد ذكر السيرافي: أن فاعلها مصدرها، أي: كان الكون، وهو هوس، إذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت. شرح الرضي: 192/4.

- والسيرافي هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله، درس ببغداد علوم القرآن والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض، كان عفيفاً لا يأكل إلا من كسب يده، وكان ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش منها، أخذ النحو عن ابن السراج، وولي القضاء ببغداد، وله: شرح كتاب سيوبه، وأخبار النحويين والبصريين، والندرة المخفية، ت (368) هـ.

إنباء الرواة: 348/1، بنية الرعاة: 507/1، شلوات الذهب: 65/3، الأعلام: 195/2.

⁽⁵⁾ البيت للفردق في ديوانه: 198، وروايته:

اعد نظراً يا هيد شمس فرما

الدرر اللوامع: 335/1، شرح شواهد المغني للسيوطي: 693/2، حاشية الدسوقي: 184/2، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 70/2.

والشاهد فيه: اقتران ما يكمل، وكفها عن العمل.

آخر صدر يت من الطويل للفرزدق وقبله:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ... ..

أعد: أمر من أعاد، ونظراً مفعوله، والشار فاعل أضاءت، والجمار مفعوله، وما كافة لا موصولة؛ لأن القوافي منصوبة، وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنهم من أهل ذلة وضعف لا يأمنون من يطرقهم ليلاً، فلذلك قيدوا حارهم، وأطفؤا نارهم، ولهذا أمر بإعادة النظر، وقيل: غرضه هجاء عبد قيس بأنه يفعل بالجمار الفعل الشنء، وفيه أن وصف الجمار بالمقيد لا يلائمه فتأمل⁽¹⁾ (وجوز قوم إعمالها حيث حملوا على كيت لا اشتراكهما في أنهما يفيران معني الابتداء بالدلالة على التمني، والترجي (وكذا قالوا في كان) إذا اتصلت بها ما (وبعضهم خص لعل بذلك، لأشبهة التشابه؛ لأنها وكيت للإنشاء، وأما كان فللخبير) وقيل قد أطلق بعضهم أنها لإنشاء التشبيه، ويجب أن المراد بالإنشاء هنا معناه اللغوي⁽²⁾، (قيل: وأول لحن سمع بالبصرة⁽³⁾).

لَعَلَّ لَهَا عُدْرَ وَائْتِ تُلُومُ

(1) حاشية الشبي: 70/2.

(2) متهم أهل الأرب: 170. تحقيق الأستاذ علي شاطنطور.

(3) شرح أبيات المفتي: 173/5.

البصرة: وهما بصرتان العنق بالعراق، والأخرى بالمغرب، والبصرتان: الكوفة والبصرة، والبصرة أرض الحجر والجمال والخيال، قال بعض الشعراء في وصفها:

يَا جِلَّةَ فَائِزِ الْجَنَانِ فَمَا
يُضِلُّهَا قَيْسٌ وَلَا تَمْسِنُ

مصرع بيت من الطويل، واللحن فيه رفع عذر (وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن) اسم لعل، وجملة لما عذر خبرها (كما تقدم في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾⁽¹⁾ والثاس عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ⁽²⁾ وفيها عشر لغات) لَعْلٌ، عَلٌّ، وَلَعْنٌ، وَعَنْ، وَلَآن، وَإِنْ، وَرَعْنٌ، بالمهمل، رَعْنٌ، وَلَعْنٌ بالمعجمة، وَلَعْلَتْ، واحترز بقوله (مشهورة) عن/ لعل/ وعل/ بكسر اللام الأخيرة فيهما، وما زاد بعضهم غنّ⁽³⁾ 229/ أ بالمعجمة، [والتون الساكنة]⁽⁴⁾ وَرَعْلٌ بالراء، لَعْلٌ بالمد، فيكون فيها خمس عشرة لغة، وفي الجني الداني: واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلاث، فقيل: بدل من المهملة، وقيل: لا⁽⁵⁾ (ولها معان:

أحدها: التوقع، وهو ترجي المحبوب، والإشفاق من المكروه) قال التفتازاني: والتوقع على وجهين: قد يكون من التكلم، وقد يكون من المخاطب، وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال⁽⁶⁾ (لحو: لعل الحبيب [قادم]⁽⁷⁾) ولعل الرقيب حاصل، وتختص بالممكن) فلا يقال: لعل الشباب يعود يوماً (وقول فرعون: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾⁽⁸⁾ إنما قاله جهلاً أو مخرفة، وإفكاً) قيل: هذا من باب عطف أحد المترادفين، والإفك الكذب⁽⁹⁾، وفيه أن لعل من باب الإنشاء، فكيف يحمل قوله ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ على الكذب، والأولى أن يراد بالمخرفة الدهشة من الخوف، من خرق الرجل خرقاً،

(1) في صحيح بخاري، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة: 75/4، صحيح مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تصوير صورة الحيوان: 386/3، 387.

(2) ساقط من (س).

(3) الجني الداني: 582.

(4) حاشية الشمي: 70/2.

(5) في (ظ س، ح) مواصل.

(6) غافر: 36، 37.

(7) انظر حاشية الدسوقي: 184/2.

كتب إذا دهش من حياء أو خوف، والإفك صرف الحق عن وجهه، من أفك
صرفته كما في المصباح النير⁽¹⁾.

(الثاني: التعليل، أثبت جماعة منهم الأخفش والكسائي⁽²⁾، وحلوا عليه
﴿قُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْتًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى﴾⁽³⁾ قال التفازاني: زعم الأنباري
وجاعة من أئمة العربية أن لعل قد تكون بمعنى كي حتى حلوا عليه كل صورة
امتنع فيها الترجي سواء كان إطماعاً مثل ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾⁽⁴⁾ أو لا مثل
﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُونَ﴾⁽⁵⁾ [ورده المصنف]⁽⁶⁾ بأن جمهور أئمة اللغة اقتصروا في بيان
معناها الحقيقي على الترجي والإشفاق، وبأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية
والغرضية مما وقع عليه الاتفاق⁽⁷⁾ (ومن لم يثبت ذلك يجعله على الرجاء
ويصرفه للمخاطبين، أي: اذهبوا على رجائكما) قال التفازاني: وقد ورد في
القرآن للإطماع، أي: الإيقاع في الطمع أما لأنه كلام الكريم الذي لا فرق بين
إطماعه وجزمه، أو لأنه كلام العظيم الذي يناسب الاقتصار في المواعيد المقطوع
بإنجازها على التكلم بكلمة لعل أو عسى كما هو دأب الملوك والعظماء، أو لأنه
فيه الإيماء إلى أنه لا ينبغي أن يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العبادة⁽⁸⁾.

(الثالث: الاستفهام، أثبت الكوفيون⁽⁹⁾، ولهذا علق بها الفعل في نحو:

(1) في (س) بزيادة: قال الجوهري: وأما خرفة فكلية مولدة. المصباح النير: (ع، ر، ق) 103.

(2) انظر معاني القرآن للأخفش: 631/2.

وقال المرادي: هذا المعنى أثبت الكسائي والأخفش. الجني الداني: 580.

(3) ط: 44. في (س) بزيادة: وحكى البهوي عن الوائلي: أن جمع ما في القرآن للتعليل، إلا قوله: ﴿لعلكم
تفعلون﴾.

(4) البقرة: 189.

(5) البقرة: 21.

(6) في (س) ورده الزمخشري.

(7) الكشاف: 147/3، حاشية الشنقي: 71/2.

(8) حاشية الشنقي: 70/2.

(9) في (س) بزيادة: وتبهم ابن مالك.

قال الهروي: وتكون استفهاماً: في قول الكوفيين: كقولك للرجل: لعلك تشتهي؟ تريد هل تشتهي؟ تقول:
لا، أو نعم. الأزمعي: 218، وانظر شرح التسهيل: 8/2.

﴿لَا تُذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتْ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾⁽¹⁾ وحو: ﴿وَمَا يُذَرِّكَ لَعَلَّهُ يُؤَكِّمُ﴾⁽²⁾ قال أبو حيان: ظهر لي أن لعل من المعلقات لأفعال القلوب، ثم وقفت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا⁽³⁾ (قال الزغشري: وقد أشر بها معني كيت من قرا ﴿فَاطْلِعْ﴾⁽⁴⁾ انتهى⁽⁵⁾) يعني بالنصب⁽⁶⁾ [قال الحلبي: هذا ميل منه إلى مذهب كوفي⁽⁷⁾] وقال ابن عطية: إنه منصوب على جواب التمني وفيه نظر، إذ ليس في اللفظ تمني⁽⁸⁾ (وفي الآية بحث سيجيء) ذكره في أنساب العطف (ويقترن خبرها بأن كثير حملا على عسى) لاشتراكهما في الدلالة على الترجي على سبيل الإنشاء (كقوله:

لَعَلَّكَ يَوْمًا/ أَنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ (9) ب 229 /

صدر بيت من الطويل عجزه:

- (1) الطلاق: 1.
- (2) عيسى: 3.
- (3) انظر الارتشاف: 70/3، 71.
- (4) غافر: 37.
- (5) قال الزغشري: وفريه فاطلع بالنصب على جواب الترجي، تشبيها للترجي بالتمني. الكشف: 86/4.
- (6) انظر التيسير في القراءات السبع لأبي عمر الداني: 147.
- (7) في (س) بزيادة: على جواب الترجي تشبيها له بالتمني. ساقط من (س).
- (8) قال السمين: الثالث: أن ينتصب على جواب الترجي في لعل، وهو ملهه كوفي. الدر المصون: 43/6.
- (9) في (س) بزيادة: وقال أبو حيان عطفا على التوهم: لأن خبر لعل كثيرا ما جاء مقرونا بأن. البحر المحيط: 466/7، المحرر الوجيز: 560/4.
- (9) البيت من الطويل لـنجم بن نويرة، شرح شواهد المفني: 567/1، لسان العرب: (ع - ل - ل) 414/6، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 71/2، شرح المفصل: 86/8. والشاهد فيه: مشاركة عسى لعل في معنى الترجي.

عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَذْعُكَ أَخْرَجَ

أخرج بالخاء المعجمة والراء بفتحين هو الضعف، أو بالجيم والذال من الجذع، وهو قطع الأنف، أو غيره من الأطراف، أي: لعلك أن تنزل بك نازلة من نوازل الدهر اللاتي يتركك بهذه الصفة من الضعف، أو الجذع، وهو كناية عن الإذلال والإهانة (ومحرف التنفيس قليلا كقوله:

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَقِيقًا لَعَلَّهَا سَتَرْحَمُنِي مِنْ ذَفْوَةٍ وَعَوِيلٍ⁽¹⁾)

بيت من الطويل، فالضمائر للحيية، والرفيق من الرفق⁽²⁾، أو من الرقة، وفي القاموس: زفير: زفر زفرًا وزفيرًا، أخرج نفسه بعد مدّه إياه، والزفير نظم التنفس، وكذلك العويل رفع الصوت بالبكاء⁽³⁾ (وَوُجِّعَ بِمَعْصَمِ نَعْبٍ ﴿فَاطْلَعِ﴾ على تقدير أن مع ابلغ⁽⁴⁾، كما خفف المعطوف من بيت زهير:

بَذَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئًا

(1) بيت من الطويل نسبة البخلافي في شرح شواهد الغني إلى عبد الله بن مسلم: 177/5، شرح شواهد الغني للسيوطي: 695/2، وبلا نسبة في التنبيل والتكيل في شرح التسهيل: 23/5، والاوتشاف: 131/2.

والشاهد في: مجيء غير لعل مقرونا بالسين.

(2) في (س) بزيادة: بمعنى اللين مثل قوله تعالى ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيًّا﴾

(3) القاموس المحيط: (ز - ف - ر) 41، 40/2.

(4) البحر المحيط: 259/4.

تقدم شرحه في بحث إذا (على تقدير الباء مع مُدْرِك ولا يمتنع كون خبرها فعلاً ماضياً، خلافاً للحريري⁽¹⁾)، وفي الحديث: ﴿لَا وَمَا يُذْرِكْ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ فَقَالَ: اصْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ﴾⁽²⁾ وقال الشاعر:

وَيَذُلْتُ قَرْحاً دَائِماً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَائِلَنَا تُحَوِّلُنْ أَبْوَساً⁽³⁾

بيت من الطويل لامرئ القيس، وكان يقال له ذو القروح⁽⁴⁾؛ لأن قبصر ملك الروم بعث إليه قميصاً مسموماً فلبسه فتقرح جسده، فمات بأنقرة⁽⁵⁾، والدامية الشجة التي تدمي ولا تسيل، والمنايا جمع منية وهي الموت، والأبوس جمع بؤس وهو الشدة، ولقوة طمعه جعل تحول المنية شدة من قبيل الممكن ادعاء (وأنشد سيويه:

(1) في (س) بزيادة: قال الزركشي: الترجي والتحني من باب الإنشاء، فكيف يتعلقان بالماضي وقد وقع خبرهما ماضياً في قوله تعالى ﴿بِالَّتِي مَتَّ قَبْلَ هَذَا﴾ ٢. البرهان في علوم القرآن: 4/395.

انظر درة الغواص في أوهام الخواص: 36.

(2) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير، باب الجاسوس، ولم يذكر ﴿لَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ﴾ 2/295.

(3) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 64، وروايته:

فَيَا لَيْلَ بَيْنَ لَعْنَتِي تُحَوِّلُنْ أَبْوَساً

الدرر اللوامع: 1/727، حاشية الدسوقي: 2/178، حاشية الشمني: 2/71، وبلا نية في الجمع: 358/1.

والشاهد فيه: مجيء خبر كمل جملة فعلية فعلها ماضٍ.

(4) بزيادة: وهي جراحات تخرج من الجسد كالدمال.

(5) أنقرة: اسم للمدينة المسماة أنكرورية فيها قبر امرئ القيس الشاعر، ضحها المعتصم بالله عندما كان في طريقه إلى فتح عمورية.

معجم البلدان: 5/261، 266.

تقدم شرحه آنفاً (فإن اعترض) من طرف الحريري (بأن لعل هنا مكشوفة
بنفاً فالجواب أن شبهة المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق
على هذا بين كون الماضي معمولاً لها) بأن يكون خبرها نحو: ﴿لعل لعل الله
اطلع﴾⁽¹⁾ (أو معمولاً لما في حيزها) والصواب أو في خبرها فإن أضاءت من
قوله لعلما أضاءت ليس بمعمول للعل بل هو واقع في خبرها (وعما يوضح بطلان
قوله ثبوت ذلك في خبر كيت وهي بمنزلة لعل) في الإنشائية (لنحو) ﴿يَالْيَتِي مِتْ
قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَسِيًّا﴾⁽²⁾ ﴿يَالْيَتِي كُنْتُ ثُرًا بَا﴾⁽³⁾ ﴿يَالْيَتِي قَدُمْتُ
إِحْيَايَا﴾⁽⁴⁾ ﴿يَالْيَتِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾⁽⁵⁾

تنبيه: من مشكل باب كيت وغيره قول يزيد بن الحكم:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرْمُومِي

بيت من الطويل قبله:

(1) في (س) بزيادة: وفيه يجوز؛ لأن معمولها هو الجملة.

(2) مريم: 23.

(3) التبا: 40.

(4) الفجر: 24.

(5) النساء: 73.

(6) البيت ليزيد بن الحكم في حاشية الدسوقي: 188/2، شرح شواهد المغني: 696/2، وبلا بسبة في الأشياء
والنظائر: 196/4.

والشاهد فيه: حذف الضمير من ليت، التقدير كيت.

- يزيد بن الحكم: شاعر عالي الطبقة، من أميان العصر الأموي، كان أبي النفس شريفها، من الشعراء،
الحكاماء، قابل الفرزدق، وكان جرير يقدو شعره، ت(105) هـ.

سقط اللالي: 238/1، الأغانى: 286/2، معجم الشعراء لعفيف: 283، الإعلام: 181/8.

لِسَانُكَ مَآذِي وَغَيْنُكَ عِلْقَمٌ وَشُرُكَ مَبْسُطٌ وَخَيْرُكَ مُنْطَوِي
وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحْتُ كَمَا هَوَى بِأَجْرَائِهِ مِنْ قُتَّةِ الثَّيْقِ مَنُهَوَى
جَمَعْتُ فُحْشاً وَغِيْبَةً وَنَيْمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمَرْغَوِي

الماذِي بكسر الذال المعجمة وتشديد الياء العسل الأبيض، والعلقم الحنظل، المراد بالموطن المشهد من مشاهد الحرب، وطحت بكسر الطاء وضمها بمعنى هلكت، وهوى وانهوى بمعنى سقط، والأجرام جمع جَرَمٍ وهو الجسد⁽¹⁾، والنقي أرفع موضع/ في الجبل، وفحشا عطف على غيبة قدم للضرورة، وقيل²³⁰ / 1
مفعول معه⁽²⁾، أي: جمعت مع فحش، ومرعوي من الارعواء وهو الكف عن القبيح (واشكاله من أوجه:

أحدها: عدم ارتباط خبر كيت باسمها، إذ الظاهر أن كفافاً اسم كيت وإن كان تاماً، وأنها وفاعلها الخبر، ولا ضمير في هذه الجملة⁽³⁾) ولا بد منه⁽⁴⁾.
(والثاني: تعليقه) أي تعليق الشاعر (عن بقرته) فإن الارتواء يتعدى بمن دون عن.

(والثالث: إيقاعه الماء فاعلاً بأرتوى وإنما يقال: ارتوى الشارب، والجواب عن الأول أن كُفَّافاً إنما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كاف⁽⁵⁾)
أي: مصدر بمعنى فاعل (واسم كيت محذوف للضرورة، أي: فليتك، أو فليته، أي:

(1) في (س) بزيادة: والنقي كالقطة.

(2) شرح شواهد المعنى للسيوطي: 697/2.

(3) في (س) بزيادة: عائد إلى اسم كيت.

(4) في (س) بزيادة: وفيه أن حذف الضمير في الجملة الواقعة خبراً جائز عند الضرورة.

(5) في (س) بزيادة: يشير إلى أن كفافاً.

فليت الشان⁽¹⁾ وعن ابن عصفور أنه يجوز حذف أسماء الحروف المشبهة
فصبح الكلام، إذا كان فيه ما يدل عليه⁽²⁾ (ومثله قوله:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ إِلَهُمُ عَنِّي سَاعَةً (3)

أي: فليتك، أو فليت، فإن كَيْتَ لا تباشر الفعل (وخيرك اسم كان)
وكله تأكيد له، والجملة خبر كَيْتَ، وأما وَشَرَكُ فيروى بالرفع عطفاً على خَيْرِ
فخبره إما محذوف) دال عليه خبر كان (تقديره كفافاً) وقيل: لا حاجة إلى هذا
التقدير، فإن كفافاً مصدر صالح للإخبار به عن الاثنين⁽⁵⁾، وقيل: وعلى هذا جاء
أن يتعلق عن بكفافاً المذكور، ومن قال وعلى هذا يلزم الفصل بالأجنبي بين كلاً
وخبرها فقد سهى⁽⁶⁾ (فمترتو فاعل بآرتوي) هذا علي نصب الماء، [لا علي
رفعه]⁽⁷⁾ (وأما مترتو علي أنه سَكُنَ) أي: ياؤه (للضرورة) وفيه رد حالة إلي
حالتين (كقوله:

(1) في (مر) بزيادة: قال أبو حيان: نقلاً.....

(2) في (مر) بزيادة: كقوله:

ولكن زنجسي غليظ المشافر

قال ابن عصفور: ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصبح الكلام، إذا دل على ذلك دليل.
المقرب: 108/1.

(3) صدر بيت من الطويل عجزه:

فَبَسَا عَلَيَّ مَا خَلَّيْتُ نَاجِيَتِي بِإِلَ

لعدي بن زيد في شرح شواهد المغني: 697/2، سرح أبيات المغني: 184/5، وبلا نسبة في حاشية
الدسوقي: 189/2، لسان العرب: (ب - و - ل) 554/1.

والشاهد فيه: حذف اسم كَيْتَ، والتقدير كَيْتَكَ.

(4) في (مر) بزيادة: فهي ناقصة.

(5) حاشية الشنقي: 72/2.

(6) حاشية الشنقي: 72/2.

(7) في (مر): إذ لا حجة حيث لرفعه.

وَلَسَوْ أَنْ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ
وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَيْ لِيَا⁽¹⁾

بيت من الطويل لمجنون ليلى، والشاهد في وَاشٍ، فإن مقتضى القاعدة أن يقول: واشياً، أي: لو واشيا كائن باليَمَامَةِ داره، وجملة دَارِي بِأَعْلَى حال من فاعل ثبت، وسَكَنَ ضَادُ حَضْرَمَوْتَ للضرورة، اهتدى جواب كَوَ (وروي) أي: شَرَكْتُ (بالنصب على أنه اسم لَكَيْتْ محذوفة، وسهل حذفها تَقْدُمُ ذِكْرُهَا، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله:

أَكُلُ امْرِيءٍ تُحْسِنُ امْرَأً
وَنَارٍ تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا⁽²⁾

⁽¹⁾ البيت لمجنون ليلى في ديوانه: 234، شرح شواهد المتن: 698/2، الأغاني: 69/2، بلا نسبة في الدور اللوامع: 80/1، معجم اللوامع: 179/1.

الشاهد فيه: تسكين واشٍ لضرورة الشعر، وحذف الياء لالتقاء الساكنين.

- مجنون ليلى هو: قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر غزل، من التميمين، ولم يكن مجنوناً وإنما لقب بذلك ليامه بحب ليلى، وقد جمعت بعض أشعاره في ديوان مطبوع، ت(68) هـ الشعر والشعراء: 373، الأغاني: 96/2، شذرات الذهب: 277/1، الأعلام: 208/5.

- اليمامة: معدودة من نجد، فتحها سيدنا خالد بن الوليد، وقُتلَ فيها مسيلمة الكذاب، في خلافة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه.

معجم البلدان: 441/5 - 447.

⁽²⁾ البيت لأبي ذؤاد في الدور اللوامع: 168/2، أمالي ابن الحاجب: 134/1، بلا نسبة في أوضح المسالك: 137/2، المنتخب: 281/1.

والشاهد فيه: حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره، والتقدير: كل نارٍ.

- أبو ذؤاد: خارجة ابن الحجاج الأبادي، شاعر جاهلي، كان من وُصُفِ الخيل المجيدين، وهو من الشعراء المقلين، مدح الحارث بن همام بن مرة، فأعطاه وأجزله له العطاء.

الشعر والشعراء: 161/1، معجم الشعراء الجاهليين: 127، الأعلام: 106/2.

بيت من المتقارب، لأبي دؤاد، أو لعدي بن زيد، أكل مفعول أول
 لتحسين، وامراً مفعوله الثاني، ونارا عطف عليه، والمعنى أكل رجل تحسين
 رجلا، وكل نار تحسينها نارا، يعني ليس كل من له صورة امرأ كاملاً، بل المرء
 الكامل من له خصال سنية، وأوصافه بهية، وليس كل نار توقد بالليل نارا، وإنما
 النار نار توقد لقرى الزوار (وإما على العطف على اسم كيت المذكورة، إن قدر
 ضمير المخاطب، فإما ضمير الشأن فلا يعطف عليه، لو ذكر، فكيف وهو
 محذوف؟ ومرتوي على الوجهين) نصب شرك على أنه اسم كيت⁽¹⁾، ونصبه على
 العطف⁽²⁾ (مرفوع لأنه خبر ليت المحذوفة) وعلى هذا فلا بد من رفع الماء على
 الفاعلية⁽³⁾ (أو لأنه عطف على خبر ليت المذكورة) وعلى هذا فإثبات يائه في
 البيت للوقف عليه بالياء، كما تقول في الوقف على قاض المرفوع أو المجرور هذا
 قاض⁽⁴⁾.

(وعن الثاني: بأنه ضمن مرتو معنى كاف لأن المرتوي يكف عن
 الشرب) أي: يتمتع (كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾⁽⁵⁾) لأن مخالفة
 في معنى يعدلون ويخرجون) بيان لوجه التضمن (وإن علقته بكفاً محذوفاً على
 وجه مر ذكره) وهو أن شرك بالرفع عطف على خيرك، وخبره محذوف تقديره
 كفاً (فلا إشكال).

(وعن الثالث: أنه إما على حذف مضاف أي: شارب الماء⁽⁶⁾)، وإما على
 جعل الماء مرتوياً أي: ريثاً (عجازاً) من غير حذف مضاف (كما جعل صادياً في
 قوله:

(1) في (س) بزيادة: محذوفة.

(2) في (س) بزيادة: على اسم ليت.

(3) في (س) بزيادة: اوتوى.

(4) في (س) بزيادة: إذا كان منصوباً نشأته للوقف عليه للضرورة.

(5) النور: 63.

(6) في (س) بزيادة: فحذف المضاف إليه، وأقيم الماء مقامه كما في ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَلْفَافَهَا﴾.

وَجَبْتُ هَجِيرًا يُتْرَكُ الْمَاءُ صَادِيًا⁽¹⁾

.....

مصراع من الطويل، هجيرا ظرف لَجَبْتُ ويترك بمعنى يصير يتعدى إلى مفعولين، أي: جبت في وقت يجعل الماء عطشاناً من شدة حرارته، فإذا صح إسناد الصدى إلى الماء، يصبح إسناد الارتواء إليه، حملاً للتقيض على التقيض (ويروى الماء بالنصب على تقدير من كما في قوله تعالى ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا⁽²⁾﴾ ففاعل أرتوى على هذا مَرْتَوْ، كما تقول: ما شرب الماء شارب).

⁽¹⁾ عجز بيت من الطويل للعتبي صدره:

لَقَيْتُ الْمُرُورِيَّ وَالْمُتَأَنِّبَ قَوْمَهُ

في ديوانه: 444، الأشباه والنظائر: 207 / 4، المحجب: 201 / 2، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني:

700 / 2، شرح أبيات المغني: 193 / 5.

والشاهد فيه: جمل الماء صادياً مجازاً.

⁽²⁾ الأعراف: 155.

[مبحث لكن]

(لكنٌ مشددة النون⁽¹⁾) الظاهر أنه حال بتقدير مضاف، أي: مفسر لكنٌ حال كونها مشددة النون (حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر) [كما قبل⁽²⁾]. قولهم: الإعراب لغة البيان، الظاهر أن لغةً حال [على حذف مضاف⁽³⁾] والأصل تفسير الإعراب موضوع اللغة على نسبة الوضع إلى اللغة مجازاً⁽⁴⁾ واختار المصنف أن أصل موضوع أهل اللغة على تقدير مضافين⁽⁵⁾ (وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور، أنه واحد وهو الاستدراك، وفُسرُ بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها) واستشكل بأن المقصود حاصل من تخالف الحكمين، ولا فائدة لإتيان هذا الحرف، وأجيب بأن فائدته الإعلام من أول الأمر بأن ما يأتي بعده من الحكم مخالفاً لما قبله، فيكون في الكلام إجمال وتفصيل⁽⁶⁾ (ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: 'ما هذا ساكناً لكنه متحرك') وفيه أن هذا ليس مناقضاً لذلك؛ لأن التقيض هو الكلام الخبري المخالف لخبري آخر في النسبة الإيجابية أو السلبية فقط، نحو: 'زيد قائمٌ زيد ليس بقائمٍ' إلا أن يقال: إنه مناقض بالمعنى اللغوي [وهو مراده⁽⁷⁾] (أو ضد له نحو: 'ما هذا أبيض لكنه أسود') والضدان هما اللذان يمتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة، إما حقيقة كالسواد والبياض، والحركة والسكون، أو شهرة كالأسود والأبيض،

(1) في (س): بزيادة: قيل: لا يستحسن وضعه على أنه خبر لكن، إذ ليس المعنى عليه، ولا نصبه على أن يكون حال من المستتر في ينصب، لتلا تقدم معمول الصفة على الموصوف وأيضاً فالتفسير للذكر.

(2) في (س): وقد اختار المصنف هذا....

(3) في (س): بتقدير مضافين.

(4) في (س): بزيادة: حيث لا يكون فيه إلا حذف مضاف واحد، هنا ما قاله الشنقي.

(5) حاشية الشنقي: 72/2.

(6) حاشية الشنقي: 72/2.

(7) سألط من (س).

والمتحرك والساكن (قيل: أو خلاف، نحو: ما زيد قائما لكنه شارب) والمتخالفان هما اللذان يمكن اجتماعهما في محل واحد [من جهة واحدة⁽¹⁾] كالقيام والشراب (وقيل: لا يجوز ذلك) كما لا يجوز وفاقا، واتفاقاً.

(الثاني: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، قاله جماعة منهم صاحب البسيط⁽²⁾) ضياء الدين/ بن العليج، وقيل: هو ابن أبي الربيع السبي⁽³⁾ 231 / 1 (وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته نحو: ما زيد شجاعا لكنه كريم لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر، وما قام زيد لكن عمراً قام وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس، أو تماثل في الطريقة، ومثلوا للتوكيد بنحو: لو جاءني أكرمه لكن لم يجيء فأكدت ما أفادته لو من الامتناع⁽⁴⁾) وقد مر أن كل من سمع كوفعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه لو أن يعقب بحرف الاستدراك.

(والثالث: أنها للتوكيد دائماً مثل إن، ويصحب التوكيد معني الاستدراك، وهو قول ابن عصفور، قال في المقرب: علي صيغة المفعول، اسم كتاب له في النحو، قيل: كان أبو حيان معتنياً به أشد الاعتناء⁽⁵⁾ (إن وأن ولكن ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى لكن التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك، انتهى⁽⁶⁾). والبصريون على أنها بسيطة) منتظمة من خمسة أحرف وهو نادر البناء، لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال كما في الجني الداني⁽⁷⁾ (وقال: الفراء: مركبة) أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للساكنين⁽⁸⁾ وقيل: كلاهما غير مقيس، فلو ادعى أن الهمزة نقلت حركتها

(1) ساقط من (س).

(2) البسيط: 762/2، الجني الداني: 615.

(3) حاشية الدسوقي على المفتي: 192/2.

(4) في (س) بزيادة: لأن التأكيد تقوية الثابت.

(5) مواهب الأريب: ج - 2: 48/1.

(6) قال ابن عصفور: وهي إن، أن، ولكن، ومعناها التأكيد. المقرب: 106.

(7) الجني الداني: 617.

(8) معاني القرآن للفراء: 495/1.

حركتها إلى الساكن قبلها، ثم حذفت النون لاجتماع الأمثال لكان فيه تقليل لمخالفة القياس⁽¹⁾، وقبل: هذا وإن كان كذلك إلا أن فيه زيادة في العمل، والذي يحسم هذه المادة أن عدم قياس طرح الهمزة للتخفيف، وحذف النون للاقتضاء الساكنين، إنما هو في التركيب بعد الوضع، وما نحن فيه تركيب قبله⁽²⁾ (كقوله: **وَلَاكِ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ**)

.....

عجز بيت من الطويل صدره:

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ⁽⁴⁾

[وهذا دليل على اختيار⁽⁵⁾ حذف نون لكن لالتقاء ساكنة هي وسين اسقي] (وقال باقي الكوفيين: مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً⁽⁶⁾) وكسرت الكاف للدلالة على أن المحذوف هو همزة إن المكسورة في الأصل، فسقط ما قيل إن الكاف الزائدة مثل التشبيهية، فمن أين جاءت هذه الكسرة⁽⁷⁾؟ [وليس التركيب بمقتضى لذلك⁽⁸⁾] في الجنى الداني: هو

(1) حاشية الشمني: 73/2.

(2) في (س) بزيادة: وإنما اختار أن حذف نون لكن لالتقاء الساكنين، لوجود حذف نون لكن لذلك. وهي عبارة الشمني. حاشية الشمني: 73/2.

(3) منسوب للنجاشي في شرح شواهد المغني: 701/2، الكتاب: 27/1، حاشية الدسوقي: 193/2، وبلا نية في أوضح المسالك: 16/1، شرح المفصل: 144/9.

والشاهد فيه: حذف نون لكن لضرورة الشعر.

(4) في (س) بزيادة: يأتيه غير ليس، والباء زائدة.

(5) ساقط من (س).

(6) قال الرضي: وقال الكوفيون: وهي مركبة من لا وإن المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله: لا وإن فحذفت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة.

شرح الرضي: 372/4.

(7) في (س) بزيادة: وبالجمل، فهذا كله ادعاء لا يقوم عليه دليل، ولا شبهة، فلا يلتفت إليه.

(8) حاشية الدسوقي: 193/2، 194.

(9) ساقط من (س).

قول حسنٌ لندرة البناء، وعدم النظر⁽¹⁾، ويؤيده دخول اللام على خبره [على مذهبهم⁽²⁾]، وقيل: مركبة من لا وكان والكاف للتشبيه، وإن على أصلها ولذلك وقعت بين كلامين لما فيه من نفي الشيء وإثبات لغيره، وهو رأي السهيلي⁽³⁾ (وقد يهدف اسمها كقوله:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زُلْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ⁽⁴⁾

بيت من الطويل للفرزدق، ضبيا أي: من ضبة⁽⁵⁾، والزنجي بفتح الزاي⁽⁶⁾ واحد الزنج، وكذلك هو جبل في السودان، والمشافر جمع مشفر وهي للبعير كالشفة للإنسان، وأطلق هنا علي الشفة/، فإن قصد تشبيهها بمشفر البعير في 231 / ب اللفظ فهو استعارة لا مجاز مرسل⁽⁷⁾ (أي: ولكنك زنجي، وعليه بيت المتنبي:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبُهُ وَلَكِنْ مَنْ يَتَصَمَّرُ جَفْوَتَكَ يَعْشَقُ⁽⁸⁾

بيت من الطويل، (وبيت الكتاب)، يعني كتاب سيويه عزاء إليه ليحصل الوثوق به.

(1) الجني الداني: 618.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر نتائج الفكر للسهيلي: 200.

(4) في ديوانه: 379، الكتاب: 2/ 136، الجني الداني: 590، المساعد في تهليل القوائد: 390/1، وصف الجاني: 297، ويلا نسبة في المختب: 2/ 182.

(5) في (س) بزيادة: اسم قبيلة.

(6) في (س) بزيادة: وكسرها.

(7) في (س) بزيادة: من إطلاق المقيد على المطلق.

(8) في ديوانه: 220، حاشية الدسوقي: 2/ 194، الأشباه والنظائر: 4/ 205، حاشية الأمير: 1/ 226، شرح أبيات المغني: 5/ 200.

والشاهد فيه: قوله: لكنَّ حيث حذف ضمير الشأن، وتقديره: لكنه.

(وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا يَنْتَوِيهِ يَغْدُو بَئِذَا بِهِ وَهْرٌ مُعْزَلٌ)

بيت من الطويل، ينوبه بصيه، والعدة بالضم ما أعدته للحوادث من مال وسلاح، والأعزل: الذي لا سلاح له (ولا يكون الاسم فيهما من لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ولا تدخل اللام في خبرها خلافاً للكوفيين، احتجوا بقوله⁽²⁾).

وَلَكَيْشِي مِنْ حَبْهَا لَعِينِي

تقدم شرحه في اللام الزائدة (ولا يعرف له قائل، ولا تنمة، ولا نظير) قال التبريزي: يوافق لكن أن في دخول اللام في الخبر، ولكنه ضعيف، وقوله:

دَعَوْتُ مِنَ الْقَلْبِ الْعَمِيدِ عَلَى الثَّوِي وَلَكَيْشِي مِنْ حَبْهَا لَعِينِي

متأول بأن الأصل لكن أني (ثم هو محمول على زيادة اللام، أو على أن الأصل لكن أني، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، ونون لكن للساكنين).

⁽¹⁾ البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: 97، الكتاب: 73/3، شرح شواهد المفني: 207/2، المحبة: 174/2.

والشاهد فيه: حذف اسم لكن ضمير الشأن، أي: لكن.

⁽²⁾ قال المرادي: ويجزم على هذه اللام بالزيادة، فيما سوى هذه الواضع، وتدخل على غير لكن خلافاً للكوفيين، الجني الداني: 132.

[مبحث لكن:]

(لكن ساكنة النون ضربان: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء، لا يعمل خلافا للأخفش ويونس) [ويجوز⁽¹⁾] إعمالها مخففة⁽²⁾، قال الرضي: ولا أعرف به شاهداً⁽³⁾ (لدخولها بعد التخفيف على الجملتين) علة لعدم عملها، إذ العامل لا بد له من الاختصاص بأحد القبيلين (وخفيفة بأصل الوضع) قيل: فانظر بما تميز الخفيفة من المخففة إذا دخلت على الجملة⁽⁴⁾ (فإن وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو⁽⁵⁾) إذ لا محذور من اجتماعها مع العاطف (محو: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾⁽⁶⁾) وبدونها لمحو قول زهير:

إِنْ ابْنٌ وَرَقَاءٌ لَا تُخْشَى بَرَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ⁽⁷⁾

(1) في (س): فإنهما أجازا.

(2) الجني الداني: 586.

(3) قال الرضي: فإذا خففت النبت، والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخففة، ولا أعرف به شاهداً.

شرح الرضي: 372 / 4.

(4) حاشية الشمي: 73 / 2.

(5) في (س) بزيادة: ولأنها لم تكن ناقصة.

(6) الزخرف: 76.

(7) البيت لزهير في ديوانه: 33 ، ورواية الديوان:

..... غَوَابِلُ

وله في الدرر اللوامع: 472 / 2، شرح شواهد المغني: 703 / 2، شرح التصريح على التوضيح: 176 / 2.

والشاهد فيه: جيء لكن حرف ابتداء، مع أنها غير مقرونة بالواو.

بيت من البسيط، ورقاء اسم رجل، والبوادر جمع بادرة، وهي ما يبدو من الحدة [في الغضب من قول أو فعل] ⁽¹⁾، والوقائع جمع وقعة وهي القتال ⁽²⁾ (وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة ⁽³⁾)، وإنه ظاهر قول سيويه ⁽⁴⁾ قال الرضي: يجوز كون الواو عاطفة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى ⁽⁵⁾ (وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين:

أحدهما: أن يتقدما نفي أو نهي، نحو: 'ما قام زيد لكن عمرو' ولا يقيم زيد لكن عمرو فإن قلت: 'قام زيد' ثم جئت بـ'لكن' جعلتها حرف ابتداء لا حرف عطف ⁽⁶⁾ (فجئت بالجملة فقلت: لكن عمرو لم يقم' وأجاز الكوفيون لكن عمرو' علي العطف ⁽⁷⁾، وليس بمسموع ⁽⁸⁾).

الشرط الثاني: أن لا تقترب بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويين، وقال قوم: لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو ⁽⁹⁾ قال ابن مالك: وما يوجد في كتب النحويين من نحو: 'ما قام سعد لكن سعيد' فمن كلامهم لا من كلام العرب ⁽¹⁰⁾

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: والحرب تؤنت، قال الخليل: تصغيرها حريب بـ'ها' رواية عن العرب، قال المازني: لأنه في الأصل مصدر، وقال المبرد: الحرب قد تذكر.

(3) لم أجد في كتاب البسيط ما نقله ابن هشام، وقول ابن الربيع: 'وإذا دخل عليها حرف العطف فهي مجردة للاستدراك، وإذا لم يدخل عليها حرف العطف فهي للاستدراك، وهي مع ذلك حرف عطف. البسيط: 340/1. وهذا ما نقله المالقي في وصف المباني: 276.

(4) انظر الكتاب: 440/1.

(5) انظر شرح الرضي: 420/4.

(6) في (س) بزيادة: لفقد هذا الشرط.

(7) في (س) بزيادة: واحتجوا بأنها كـ'يل' في المعنى، فكانت مثلها في العطف.

(8) انظر وصف المباني: 575.

(9) قال الأزهري: وإن لا تقترب بالواو عند الفارسي والأكرين.

شرح التصريح: 175/2.

(10) في (س) بزيادة: وهذا القول يطرح الشرط الثاني.

شرح التسهيل: 334/3.

واختلف في نحو: 'ما قام زيد ولكن عمرو' على أربعة أقوال: أحدها ليونس: إن لکن غير/ عاطفة، والواو عاطفة مفرداً على مفرد⁽¹⁾، الثاني لابن مالك: إن لکن غير عاطفة، والواو عاطفة لجملة خُلف بعضها على جملة صرح بجمعها، قال: فالتقدير في نحو: 'ما قام زيد لكن عمرو' ولكن قام عمرو⁽²⁾، وفي ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾⁽³⁾ ولكن كان رسول الله، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مخالف لها في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه، نحو: قام زيد ولم يقم عمرو.

(والثالث لابن عصفور: إن لکن عاطفة والواو زائدة لازمة) قال: وعلة ينفي أن يحمل كلام سيبويه و الأخفش لأنهما قالا أنها عاطفة، ولما مثلاً العطف بها مثلاً مع الواو⁽⁴⁾.

(والرابع لابن كيسان: إن لکن عاطفة، والواو زائدة غير لازمة، وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالع بالخفض⁽⁵⁾، وقيل: على العطف، وقيل: بجمار مقدر، أي: لكن مررت بطالع وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقديم ذكره.

(1) كتاب الشعر: 1/ 73.

(2) شرح التسهيل: 3/ 343.

(3) الأحزاب: 40.

(4) انظر شرح جل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 227، 244.

(5) الجني الداني: 588.

[مبحث ليس]

(ليس: كلمة دالة على نفي الحال) هذا قول جمهور النحاة⁽¹⁾، وقالوا: مسبوقة، وتبعه ابن السراج⁽²⁾: ليس للنفي مطلقاً تقول: ليس خلق الله مثله⁽³⁾ في الماضي وقال تعالى: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾⁽⁴⁾ في المستقبل، قال الأندلسي⁽⁵⁾: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يُحمَلُ على الحال، وإذا قُيِّدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به [قاله الرضي]⁽⁶⁾، والبيشير يشير قول المصنف (وتنفي غيره) في الماضي والمستقبل (بالقرونة) الدالة على أحدهما (لحمو: ليس خلق الله مثله⁽⁷⁾)، وقول الأعشى:

لَهُ نَافِلَاتٌ مَا يُغِيبُ نَوَافِلَهَا
وَلَيْسَ عَطَاءُ الْيَوْمِ مَاتِعَةً غَدًا⁽⁸⁾

بيت من الطويل، ضمير له للنبي صلى الله عليه وسلم، والنافلات جمع نافلة وهي عطية ما لا يجب، ويُغِيبُ مضارع أغب أي: ما يأتي يوم دون يوم بل

(1) شرح النيهل: 380/1.

(2) في (س) بزيادة: على ما ذكره الرضي.

انظر الكتاب: 233/4، الأصول: 97/1، شرح الرضي: 189/4.

(3) هود: 8.

(4) في (س): ووفق الأندلسي بين القولين.

شرح الرضي: 198/4.

(5) ساقط من (س).

شرح الرضي: 199/4.

(6) الكتاب: 70/1.

(7) البيت للأعشى في ديوانه: 48، وروايته:

له صدقات ما تغيب ونائل

المقاصد التحوية: 60/3، حاشية الشعي: 73/2، شرح شواهد المنى: 704/2.

والشاهد فيه: مجيء ليس لنفي الاستقبال.

يأتي كل يوم، وقيل: المراد نفي الإغياب أي: أنه لا يهمل عطاياء زمانا ممتدا⁽¹⁾،
والنوال كالعطاء وزنا ومعنى⁽²⁾، وماتعه خبر ليس، وضميره للنبي صلى الله عليه
وسلم، أو للعطاء، أي: ليس عطاء اليوم مانعا لعطائه غدا (وهو فعل لا يتصرف)
أي: لا يأتي منه مضارع، وأمر، واسم فاعل، ومصدر (ووزنه فَعَلَ
بالكسر⁽³⁾ ثم التزم تخفيفه) بإسكان الياء⁽⁴⁾ ولم تقلب ألفا كما هو القياس لمخالفة
أخواتها في عدم التصرف، ولهذا لم تعد حركة الياء عند اتصال الضمير كما في
صدت (ولم نقدره فَعَلَ بالفتح لأنه لا يخفف) لخفة الفتحة (ولا فَعَلَ بالضم؛ لأنه
لم يوجد في يأتي العين إلا في هَيَّوْ) بمعنى حسنت هيته (وسمع لُنتُ بضم اللام،
فتكون على هذه اللغة كَهَيَّوْ فتكون في أصله لغتان فَعَلَ وفَعَلَ⁽⁵⁾) (وزعم ابن
السراج أنه حرف بمنزلة نأ وتبعه الفارسي في الحليات) وهي مسائل في النحو
جمعها في حلب (وابن شقير) أحمد بن الحسن البغدادي⁽⁶⁾ مات سنة سبع عشرة
وثلاثمائة⁽⁷⁾ (وجامعة⁽⁸⁾)؛ والصواب الأول، بدليل لُنتُ بمركات الشاء الثلاث
(ولستما ولستن وليسا وليسوا ولست ولسن) يعني أن القول بحرفية / ليس خطأ؛
لأن اتصال الضمائر، ولحاق تاء التانيث الساكنة دليل على فعليته، وأجاب

(1) حاشية الشنقي: 73/1.

(2) في (س) بزيادة: فاعل يغيب.

(3) في (س) بزيادة: كَعَلِمَ.

(4) في (س) بزيادة: استقالا للكسرة عليها.

(5) في (س) بزيادة: وكونها فعلا غير متصرف مذهب سيويه، والآخرين.

(6) في (س) بزيادة: من طبقة ابن السراج.

(7) انظر ترجمته في: إنباء الرواة: 69/1، بنية الوعاة: 302/1، والأعلام: 110/1.

(8) قال الفارسي: وما يدل على أنها ليس بفعل على الحقيقة ككان وأخواتها، وأن هذه الأمثلة إنما صيغت
للدل على الماضي، أو الحاضر، أو الآتي، فلما خلت كُيسُ من أن تكون دالة على قسم من هذه الأقسام
على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة، ثبت أنها ليست مثلها، وإذا لم تكن مثلها كانت دلالتها على نفي الحال
كدلالة نأ التي لا إشكال على أنها حرف.

المسائل الحليات: 222، الأصول في النحو: 82/1، الجني الثاني: 494.

حلب: مدينة عظيمة واسعة، كثيرة الحيرات، طيبة الهواء، وينسب إليها كثير من العلماء.

معجم البلدان: 282/2 - 290.

الفارسي: بأن ذلك لشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة، ومعني ما كان⁽¹⁾، وكونه رافعا وناصبا، قال صاحب رصف المباني: ليس ليست محضة في الفعلية، ولا في الحرفية، ولذلك وقع الخلاف بين سيويه والفارسي، والذي ينبغي أن يقال: إذا وجدتها بغير خاصة من خواص الأفعال كما إذا دخلت على الفعلية إنها حرف لا غير⁽²⁾ (وتلازم رفع الاسم، ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

أحدها: أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة إلا نحو: أثوئي ليس زيدا والصحيح أنها الناسخة، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم) هذا عند البصريين⁽³⁾، وقال الكوفيون هو راجع للفعل المفهوم مما سبق والتقدير في [قام القوم ليس زيدا]⁽⁴⁾ ليس هو زيد، أي: ليس فعلهم فعل زيد، ورد بأن فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط، وبأنه لا يصح تقديره في نحو: ألقوم إخوانك إلا زيدا⁽⁵⁾ (واستاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلا المنصوب، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيويه للنحو، وذلك أنه جاء إلى حماد بن سلمة) على صيغة المبالغة من الحمد، شيخ أهل البصرة، مات سنة سبع وستين و مائة⁽⁶⁾ (لكتابة الحديث، فاستملي منه قوله صلى الله عليه وسلم «لا ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»⁽⁷⁾ فقال سيويه: ليس أبو الدرداء، فصاح به حماد: لخت يا سيويه، إنما هذا استثناء، فقال سيويه: والله لأطلين علما

(1) في (س) بزيادة: أحرف.

(2) في (س) بزيادة: كما الحق بها مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل، وقال الرضي: الأول الحكم بفعليته؛ لأن الضمائر لا تتصل بغير صريح الأفعال، إلا نادر كما ذكر في باب أسماء الأفعال. انظر رصف المباني: 300، 301، شرح الرضي: 199/4.

(3) الجني الداني: 495.

(4) ساقط من (س).

(5) الجني الداني: 495.

(6) انظر ترجمته في: نزهة الألباء: 45، إنباء الرواة: 364/1، بغية الوعاة: 548/1، الأعلام: 272/2.

(7) لم أجده الحديث في المصادر التي أطلعت عليها.

لا يلحنني معه أحد، ثم مضى ولزم الخليل وغيره⁽¹⁾ كالأخفش الأكبر أبي الخطاب عبد الحميد، كان إماماً في العربية، وأخذ عنه سيبويه ويونس وأبو عبيدة وغيره⁽²⁾، قال ابن السيد: يروي أن سيبويه قال لحماذ: ما تقول في رجل رُعِفَ في الصلاة، فقال له حماد: لُحِنْتَ يا سيبويه، لا تقل رُعِفَ إنما هو رُعِفَ فنجعل سيبويه وقال: سأقرأ علماً لا يلحنني معه أحد، ونهض إلي الخليل فشكا إليه، فقال الخليل: رُعِفَ هي الفصيحة، ورُعِفَ لغة غير فصيحة، ولزم سيبويه الخليل فكان ذلك سبب براعته في النحو، وقيل: ما حكاه المصنف هو الظاهر؛ لأن رفع الاسم الذي حقه أن ينصب إنما يدرك من النحو، وضم العين التي حقه أن تفتح لا يدرك من النحو، وإنما يدرك من النقل، وقيل: يطلق النحو علي ما يتناول ذلك أيضاً⁽³⁾.

(الثاني): أن يقتزن الخبر بعدها بـ^{لأ} نحو كيس الطيب إلا المسك بالرفع، فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على ما في الإعمال عند انتقاض النفي، كما حل أهل الحجاز ما على كيس في الإعمال عند استقاء شروطها، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي، فجاءه فقال له: يا أبو عمرو نمت وأدليج الناس⁽⁴⁾ قال الفيومي: أدليج إدلاجاً مثل أكرم إكراماً سار الليل كله، فإذا خرج آخر الليل فقد أدليج بالتشديد⁽⁵⁾ (ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب، ثم قال) أبو عمر (للبيهقي) أبي عمدة يحيى بن المبارك⁽⁶⁾ البصري، سكن بغداد، وأدب أولاد يزيد بن منصور الحميري، 1 / 233

(1) انظر بغية الوعاة: 548 / 1.

(2) إنباء الرواة: 157 / 2، بغية الوعاة: 74 / 2، الأعلام: 288 / 3.

(3) حاشية الشمي: 74، 73 / 2.

(4) انظر شرح التسهيل: 379 / 1، الجني الداني: 496.

- عيسى بن عمر هو: أبو سليمان عيسى بن عمر الثقفي، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه، وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقتي مشي سيبويه، وكان كثيراً من استعمال الغريب، له مصنفات منها: الجامع، والإكمال، ولكنها فقدت، ت (149) هـ.

إنباء الرواة: 375 / 2، بغية الوعاة: 373 / 2، شذرات الذهب: 224 / 1، الأعلام: 106 / 5.

(5) المصباح المتير (د - ل - ج): 121.

(6) في (س) بزيادة: المدوي النحوي.

ونسب إليه، مات بخمرسان سنة اثنين ومائتين⁽¹⁾ (ولخلف الأحمر: اذهبوا إلى أبي مهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع، وإلى المتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل، فاعبرا أبا عمرو وعنده عيسى، فقال له عيسى: بهذا فقت الناس) يا أبا عمرو فأخرج خاتمه من يده فدفعه إليه (وخرَجَ الفارسي ذلك علي أوجه: أحدها: أن في كَيْسٍ ضمير الشأن، ولو كان كما زعم⁽²⁾؛ لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً، فقييل: كَيْسٌ إلا الطيب المسك،) لأن ضمير الشأن لا بد أن تفسره جملة⁽³⁾ (كما قال:

أَلَا كَيْسٌ إِلَّا مَا قَضَى اللَّهُ كَائِنٌ وَمَا يَسْتَطِيعُ الْمَرْءُ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا⁽⁴⁾)

(1) الفهرست: 101، 102، نزهة الألباء: 77، بقية الرواة: 340/2، الأعلام: 8/163.

- بغداد: أم الدنيا، وسيدة البلاد، وربة الإسلام، وجميع الرافدين، وبلاد العلماء، وجمع الحاسن، وجمع الطرائف والطلائف. معجم البلدان: 1/430-442.

- خمرسان: بلاد واسعة، أول حدودها بما يلي العراق قصبة جوين وبيهن، وآخر حدودها بما يلي الهند سبستان وكرمان، قال ابن قتيبة: أهل خمرسان أهل الدعوة وانتصار الدولة. معجم البلدان: 2/350-354.

- خلف الأحمر هو: أبو حمزة خلف بن حيان، المعروف بالأحمر، راوية، وعالم بالأدب، شاعر من أهل البصرة، له ديوان شعر، وكتاب جبال العرب، ومقدمة في النحو، ت(180) هـ.

الشعر والشعراء: 532، نزهة الألباء: 59، إنباء الرواة: 1/383، الأعلام: 2/310.

- المهدي هو: أبو مهدي، أعربي، صاحب غريب، يروي عنه البصريون، لا مصنف له. الفهرست: 96.

- المتجع هو: المتجع بن نهان من طيء، روى عنه الأصمعي. إنباء الرواة: 3/323.

(2) في (من) بزيادة: الفارسي.

(3) قال الفارسي: فمن ذلك أن يكون التقدير من قولهم: كَيْسٌ الطيب إلا المسك أن في كَيْسٍ ضمير القصة والحديث، ويرتفع المسك بأنه غير الميتة الذي هو مع خبره في موضع نصب، لوقوفهما خبراً لكَيْسٍ. المسائل الحلييات: 227، 228.

(4) قائله مجهول، وقد ورد في شرح شواهد الغني: 2/704، شرح أبيات الغني: 5/208، الجني الداني: 496. والشاهد فيه: مجيء اسم كَيْسٍ ضمير الشأن.

بيت من الطويل، (وأجاب) أي: الفارسي (بأن إلا قد توضع في غير موضعها مثل: ﴿إِنْ تُظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾⁽¹⁾) وقوله:

وَمَا اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرَارًا⁽²⁾

عجز بيت للأعشى صدره:

أَحَلُّ لَـهُ الشَّيْبُ أَفْقَالُهُ

(أي: إن نحن إلا نظن ظنتاً، وما اغتره اغتراراً إلا الشيب⁽³⁾) وعد الرضي ذلك تكلف⁽⁴⁾ (لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي، لعدم الفائدة فيه) قيل: بل لعدم صحة⁽⁵⁾ الأصل؛ لأن مصدر ضربت في قولك: ما ضربت إلا ضرباً لا يتضمن غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متعددًا، يشمل المستثنى وغيره، وقال الرضي: قولك ضربت زيداً مثلاً من حيث توهم المخاطب أن يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه، كالتهديد والشروع في مقدماته، فهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتردد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم، فكأنك قلت: ما فعلت شيئاً إلا ضرباً⁽⁶⁾، قال الشريف: إن ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه، وإنه يظهر به فائدة التأكيد، وإما

(1) الجافية: 32، المسائل الحليات: 279.

(2) البيت من المقارب للأعشى في ديوانه: 80، حاشية الشنقي: 73/2، شرح شواهد الغني: 704/2، المسائل الحليات: 229، البحر المحيط: 52/8.

والشاهد فيه: حيث فصل بالآي بين الفعل والمصدر المؤكد، وبه استدلل الفارسي على أن إلا قد تقع في غير موضعها.

(3) في (س) بزيادة: كذا قاله ابن يمش.

(4) شرح الرضي: 104/2.

(5) في (س) بزيادة: الاستثناء المذكور أصلاً.

(6) شرح الرضي: 104/2، حاشية الدسوقي: 200/2، 201.

الاستثناء فلا بد فيه من الشمول، ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلاً عن المتوهم، والأولى ما أفاده السكاكي من أن المصدر في أمثال هذه المواضع محمول على النوع، يجعل التنوين للتحقير أو التعظيم أو غير ذلك مما يناسب المقام⁽¹⁾، وإليه يشير قوله (وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة، أي: إلا ظنتنا ضعيفاً، وإلا اغتراراً عظيماً).

والثاني: أن الطيب اسمها، وأن خبرها محذوف، أي: في الوجود، وإن المسك بدل من اسمها فتكون مثل: لا فتى إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار في الاستغناء بالبدل عن الخبر.

(الثالث: أنه كذلك، ولكن إلا المسك نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، فهو نكرة معنى، أي: كيس طيب غير المسك طيباً) [في الوجود]⁽²⁾ (ولأبي نزار الملقب بملك النخاعة) اسمه حسن بن الصافي كان يقول: هل سيويوه إلا من رعتي وحاشيتي، ولو عاش ابن جني لم يسهه إلا حمل حاشيتي، ويغضب على من لم يسهه ملك النخاعة، مات سنة ثمان وستين وخمسائة⁽³⁾ (توجيه آخر، وهو أن الطيب اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره/، والجملة خبر كيس⁽⁴⁾، 233/ والتقدير: إلا المسك أنفخره⁽⁵⁾، وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات⁽⁶⁾، وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفاً، وأن من ذلك قولهم كيس خلق الله مثله⁽⁷⁾ وقوله:

(1)

ساقط من (س).

(2)

إنهاء الرواة: 340/1، بغية الوعاة: 405/1، شذرات الذهب: 227/4، الأعلام: 193/2.

(3)

الجنبي الداني: 497.

(4)

حاشية الدسوقي: 210/2.

(5)

– تميم: قبيلة كبيرة، أصبح معظم أفرادها يقطن حاضرة نجد، تنفرع منها بطون كثيرة، وينسب إليها خلق كثير شعراء، وعلماء، وفرسان.

معجم القبائل العربية القديمة والحديثة: 127/1.

(6)

الجنبي الداني: 496.

هِيَ الشِّفَاءُ لِذَلِكَ لَوْ ظَفِرَتْ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ النَّفْسِ مَبْذُولٌ⁽¹⁾

بيت من البسيط لهشام أخي ذي الرمة، ويَعده:

تَجْلُوا عَوَارِضَ ذِي ظَلَمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مِنْهُلٌ بِالرَّاحِ مَغْلُونٌ
وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَقُلْ كَذِبًا وَالْحَقُّ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ مَقْبُولٌ

قيل: البيت الثاني من قصيدة كعب التي أولها بانث سعاد، أغار عليها هذا الشاعر⁽²⁾، وضمير هي للحبيبة، والداء المرض⁽³⁾، والبذل الجود والعطاء، أي: أن وصلتها على تقرير الفوز به وهو الشفاء الدافع لما بي من المرض لكنها لا تجود به (ولا دليل فيهما: لجواز كون كيس فيها شأية. الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا⁽⁴⁾)، وقد أجبنا على ذلك.

الرابع: أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون، على خلاف بين النقلة) فمن نقل الكوفيين بابشاد، والنحاس، وابن مالك، وعن البغداديين ابن عصفور⁽⁵⁾ (واستدلوا بنحو قوله:

(1) البيت منسوب لهشام في الكتاب: 71 / 1، حاشية الشنقي: 74 / 2، شرح شواهد المغني: 704 / 2، وبلا نية

في الحليات: 220، شرح المفصل: 116 / 3.

والشاهد فيه: مجيء اسم ليت ضمير الشأن والجملة بعدها خبر.

- هشام بن عفة المدوني، شاعر من أخوة ذي الرمة، وكان هشام أكبر من ذي الرمة، وهو الذي رياه،

وبينها مساجلات في الشعر، ت (120) هـ.

الشعر والشعراء: 352، معجم الشعراء المخضرمين والأمويين: 513، الأعلام: 87 / 8.

(2) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي.

شرح شواهد المغني: 705 / 2.

(3) في (س) بزيادة: همزته أصلية، والظفر الفوز.

(4) في (س) بزيادة: بالمثل، وبيت ابن هشام.

(5) الجني الداني: 489، شرح الجمل لابن عصفور: 288 / 1، شرح التسهيل: 396 / 3.

أَبْنُ الْمَقَرِّ وَالْإِلَهُ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

رجز قاله: نُفَيْل بن حبيب، حين أقبل جيش أبرهة لهدم البيت، أو حين ولي مدبراً، والأشرم لقب أبرهة؛ لأنه كان مشقوق الأنف، وجملة الإله الطالب حال، وكذا والأشرم المغلوب، وليس حرف عطف بمنزلة لا⁽²⁾ (وخرج على ابن الغالب اسمها والخبر محذوف⁽³⁾)، قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم، أي: ليسه الغالب، كما تقول: الصديق كأنه زيد ثم حذف لاتصاله⁽⁴⁾، ومقتضي كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يميز حذفه وذلك لأنه علل حذفه بالاتصال (وفيه نظر) إذ لا مانع من جواز حذفه مع تقديره منفصلاً، وقيل: ليس معناه أنه مشكل، وإنما المراد أنه محل نظر، فيجيب عن النقل هل هو كذلك عند العرب أم لا؟⁽⁵⁾

⁽¹⁾ البيت لنفيل في شرح شواهد الغني: 705/2، حاشية الدسوقي: 202/2، وبلا نسبة في الجني الداني: 489، حاشية الشمني: 74/2.

والشاهد فيه: مجيء كس حرف عطف بمنزلة لا.

– نفيل بن حبيب الخثعمي: شاعر جاهلي، يلقب بذي اليدين، كان من أدلة أبرهة الحبشي عندما جاء لهدم مكة، تمكن من خداع أبرهة، وهرب بعدما أخاعه.

معجم الشعراء الجاهليين: 360، معجم الشعراء لعفيف: 271، الأعلام: 45/8.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: أي: لا غالب.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: أي: ليس الغالب إياه.

⁽⁴⁾ شرح التسهيل: 346/3.

⁽⁵⁾ حاشية الشمني: 74/2.

[مبحث ما]

(ما: تأتي على وجهين: اسمية، وحرفية، وكل منها ثلاثة أقسام، فاما
أوجه الاسمية.

فأحدها: أن تكون معرفة، وهي نوعان: ناقصة، وهي الموصولة) سميت
ناقصة⁽¹⁾ لانتمائها إلى الصلة (نحو: ﴿ مَا جِئْتُكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ جِندِ اللَّهِ بَاقٍ ﴾⁽²⁾،
وتامة، [وهي نوعان: عامة]⁽³⁾ أي: مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها
اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى، نحو: ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا
هِيَ ﴾⁽⁴⁾، أي: فنعم الشيء هي، والأصل: فنعم الشيء إبداءها؛ لأن الكلام في
الإبداء لا في الصدقات، ثم حذف المضاف⁽⁵⁾، وأنيب عنه المضاف إليه⁽⁶⁾،
فانفصل وارتفع، لكونه معرباً بإعراب المضاف⁽⁷⁾، (وخاصة وهي التي تقدمها
ذلك)، أي: اسم تكون هي وعاملها صفة له (وتقدر من لفظ ذلك الاسم، نحو:
'غسلته غسلاً نهماً' ودققته دقاً نهماً، أي: نعم الغسل، ونعم الدق، وأكثرهم لا
يثبت مجيء ما معرفة تامة، [أي: غير موصوفة ولا موصولة]⁽⁸⁾ (وأنشبه جماعه / 234 / أ
منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه⁽⁹⁾).

(1) في (س) بزيادة: لشدة.

(2) النحل: 96.

(3) ساقط من (س) وثابت في متن المغني.

(4) البقرة: 271.

(5) في (س) بزيادة: وهو الإبداء.

(6) في (س) بزيادة: وهو ما.

(7) في (س) بزيادة: كما في ﴿ وسل القرية ﴾.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) بزيادة: قال الرضي: وتكون أيضاً معرفة تامة، أي: غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى
الشيء، قال في نهما هي: أي: نعم الشيء هي، كذلك دققته دقاً نهماً أي: نعم الشيء ونعم الدق.
شرح الرضي: 52/3.

والثاني: أن تكون مجردة من معني الحرف⁽¹⁾، وهي أيضا نوعان: ناقصة، وتامة، فالناقصة هي الموصوفة، سميت ناقصة لانفتقارها إلى الصفة (وتقدر بقولك: شيء، وكقولهم: مررت بما معجب لك، أي: بشيء معجب لك، وقوله:

لِمَا نَافِعٍ يَسْعَى الْلَيْبُ فَلَا تُكُنْ لِشَيْءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ الدَّهْرَ سَاعِيَا⁽²⁾

بيت من الطويل⁽³⁾ أي: لشيء نافع يسعى العاقل، فلا تكن أنت ساعيا في الدهر لشيء بعيد نفعه (وقول الآخر:

رَبِّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رِأْسَ فُرْجَةٍ كَحَلِّ الْعِقَالِ⁽⁴⁾

بيت مدرج من الخفيف⁽⁵⁾ لأمية بن أبي الصلت، [وقيل: حنيف بن عمر، وقيل: لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب]⁽⁶⁾ العقال بالكسر الجبل الذي يعقل فيه

(1) في (س) بزيادة: احترز به عن أن تكون نكرة متضمنة معني الحرف كالاستهامية والشرطية.

(2) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 707/2، شرح الأشموني: 192/1، شرح إبيات المغني: 212/5، حاشية الدسوقي: 204/2.

والشاهد فيه: شيء ما نكرة موصوفة.

(3) في (س) بزيادة: نافع بالجذر صفة لئلا، واللام متعلقة بنهس، ولأم لشيء غير لكن، والدهر ظرف له، ونفعه فاعل، بعيد صفة شيء.

(4) البيت لأمية بن الصلت في ديوانه: 444، الكتاب: 315/2، وحنيف بن عمرو لنهار بن أخت مسيلمة في المقاصد النورية: 484/1، الدرر اللوامع: 12/1، وبلا نسبة في شرح الأشموني: 192/1. والشاهد فيه: شيء ما نكرة موصوفة، ودخول رب عليها.

(5) في (س) بزيادة: آخر صدره الميم من الأمر

- أمية بن عبد الله أبي الصلت، شاعر جاهلي، أتباعه كثيرة، وشعره من الطبقة الأولى، وهو أول من جعل في أول الكتب "باسمك اللهم" فكاتبها قريش، والشعراء لا يحتجون بشعره لوجود بعض الألفاظ الغريبة التي لا يستعملها العرب، وله ديوان شعر مطبوع، ت (5) هـ طبقات الشعراء: 131، 132، الشعراء والشعراء: 335، سبط اللاكبي: 362/1، الأعلام: 32/2. - حنيف بن عمرو الشكري: شاعر غصنم، أدرك الجاهلية والإسلام، ولا تعرف له صبية. الإصافية: 381/1، معجم الشعراء المخضرمين: 119، الأعلام: 287/2.

(6) ساقط من (س).

البعير، [قال الفيومي⁽¹⁾]: الفرجة بالفتح مصدر يكون في المعاني: وهي الخلوص من الشدة، والضم فيه لغة، وفي القاموس: الفرجة مثلثة التَّصْصِي من المهم، وفرجة الحائط بالضم⁽²⁾، حكى أن الحجاج أنكر قراءة ﴿إِلَّا مَنْ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾⁽³⁾ بفتح الغين، فقال لأبي عمرو: إن لم تأتني على ذلك بشاهد ضربت عنقك، وأجله على ذلك أجلاً، فأخذ يطوف في أحياء العرب، فرأى إعرابياً أنشد البيت بفتح الفاء فقال:

ما وراءك يا أعرابي؟ فقال: مات الحجاج، قال أبو عمرو: لا أدري بأيهما أفرح أموت الحجاج، أم بقوله فرجة بفتح الفاء⁽⁴⁾ (أي: رب شيء تكرهه النفوس، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف، ويجوز أن تكون مأكافه، والمفعول المحذوف اسماً ظاهراً، أي: قد تكره النفوس من الأمر شيئاً، أي: وصفاً فيه)، أي: في الأمر (أو الأصل: أمراً من الأمور، وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع⁽⁵⁾)، وفيه وفي الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف⁽⁶⁾ إذ الجملة) أي: جملة له فرجة (بعده صفة له)، والكاف صفة فرجة، ووجه الشبه السهولة والسرعة، قال ابن الحاجب: اختار النحاة كون مأوصوفة لثلاثاً يلزم حذف الموصوف، وإقامة الجار والمجرور وهو الأمر مقامه، وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة⁽⁷⁾، قال الرضي: ولا يمتنع أن تكون من للتبعيض متعلقة بتكره، وقوله له فرجة صفة الأمر؛ لأنه غير معين، ويجوز تضمين تكره معني

(1) في (س) كما في المصباح.

المصباح المنير: (ف - ر - ج) 247.

(2) القاموس: (ف - ر - ج) 249/1.

(3) البقرة: 249.

(4) خزائن الأدب: 117/6.

(5) في (س) بزيادة: لأنه أناب الأمر عن الأمور.

(6) في (س) بزيادة: وهو شيئاً أو أمراً.

(7) انظر الإيضاح في شرح الفصل لأبن الحاجب: 446/1.

تشتتر⁽¹⁾ (وقد قيل في: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعْظُكُم بِهِ﴾⁽²⁾ إن المعنى نعم هو شيئاً يعظكم به، فـمأ نكرة تامة تميز (والصواب ناقصة لقوله: (والجملة صفة⁽³⁾)، لِمَا مر أن الناقصة هي الموصوفة (والفاعل مستتر، وقيل: مأ معرفة موصولة) بمعنى الذي (فاعل⁽⁴⁾)، والجملة) يعني جملة يعظكم (صلة)، هذا قول الفراء، وأبى علي، وضعفه الرضي بقلة وقوع الذي مصرحاً به فاعلاً لنعم، ويلزم حذف الصلة بأجمعها في ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾⁽⁵⁾ لأن هِيَ مخصوص⁽⁶⁾ (وقيل: غير ذلك)، وهي ثمانية أقوال، فمجموع ما قيل عشرة أقوال، ذكره في الجني الداني⁽⁷⁾ (وقال سيبويه في: ﴿هَذَا مَا لَدَيْ عَتِيدٍ﴾⁽⁸⁾ المراد شيء لدي عتيد، أي: معد أي: لجهنم بإغوائها إياه، أو حاضر⁽⁹⁾⁽¹⁰⁾)؛ فلكدي صفة أو معمول عتيد صفة مأ ومأ مع صفتها خبر هذا، (والتفسير الأول رأى الزمخشري، وفيه أن مأ حيثئذ للشخص. العاقل⁽¹¹⁾)، فإنه/ جعل القرين في قوله تعالى ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيْ عَتِيدٍ﴾ 234/ب هو الشيطان، فتكون هذه إشارة إلى الشخص المغوي⁽¹²⁾، وقيل: قرينه كاتب الشمال، والإشارة إما إلى كاتب السينات، أو إلى الشخص نفسه⁽¹³⁾، وقيل: قرينه على زبانية جهنم الموكّل بإدخاله إياها⁽¹⁴⁾، والإشارة حيثئذ إلى ما أَعَدَّه له من عذاب فمأ في هذا القول، وفي أحد الاحتمالين في القول الثاني على بابها من

(1) الرضي: 51/3.

(2) النساء: 58.

(3) في (س) بزيادة: إذ الصفة ها.

(4) في (س) بزيادة: يعني لنعم.

(5) البقرة: 271.

(6) انظر المسائل البغداديات: 252، 253، البحر المحيط: 685/3، شرح الرضي: 250/4.

(7) الجني الداني: 338.

(8) ق: 23.

(9) في (س) بزيادة: قال أبو البقاء: هلم مبتداً وعتيد صفة له.

(10) الكتاب: 106/2، التبيان في إعراب القرآن: 373/2.

(11) في (س) بزيادة: وهو خلاف الأصل.

(12) انظر الكشاف: 272/4.

(13) البحر المحيط: 126/8.

(14) البحر المحيط: 126/8.

استعمالها فيما لا يعقل (وإن قدرت ما موصولة فمعتد بدل منها، أو خبر ثان، أو خبر لمحذوف⁽¹⁾)، والتامة⁽²⁾ تقع في ثلاثة أبواب:

أحدها: التعجب، نحو: ما أحسن زيداً المعنى شيء حسن زيداً، جزم بذلك جميع البصريين، إلا الأخفش فجوزه⁽³⁾، قال الرضي: ما مبتداً مع كونه نكرة عند سيويه و الأخفش في أحد قوليه وهو ضعيف؛ لأن استعمال ما نكرة موصوفة نادر نحو: فنعما هي على قول، ولم يسمع مع ذلك مبتداً⁽⁴⁾ (وجوز) أي: الأخفش (أن تكون معرفة موصولة)، أي: الذي حسن زيداً (والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرة موصوفة، والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وعليهما فخر المبتدا محذوف وجوباً، وتقديره⁽⁵⁾ شيء عظيم ونحوه⁽⁶⁾) مثل موجود⁽⁷⁾، وقال الرضي: في التقدير الأول بعد؛ لأن فيه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده، وأيضاً ليس فيه معني الإيهام اللائق بالتعجب⁽⁸⁾، وقال الفراء، وابن دُستويه: ما استفهامية، وما بعدها خبرها، وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنه كان جَهْلَ سبب حسنه فاستفهم عنه⁽⁹⁾، وقد استفاد من الاستفهام معني العجب، [وقيل: ضعيف]⁽¹⁰⁾ لأنه نُقِلَ من الاستفهام إلى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لم يثبت⁽¹¹⁾.

(1) في (س) بزيادة: كلما قاله الزغشري.

(2) في (س) بزيادة: سميت تامة لعدم اختصارها إلى الصلة أو الصفة.

(3) انظر معاني القرآن للأخفش: 191/1، الجني الداني: 337.

(4) شرح الرضي: 234/4.

(5) في (س) بزيادة: الذي حسن زيداً، أو شيء حسن زيداً.

(6) انظر الجني الداني: 337.

(7) في (س) بزيادة: ومحقق.

(8) شرح الرضي: 234/4.

(9) قال الشيخ الدسوقي: قال ابن دُستويه: ما استفهامية، وما بعدها خبرها.

حاشية الدسوقي: 206/2.

(10) في (س): وزيف.

(11) شرح الرضي: 234/4، حاشية الشامي: 75/2.

(الثاني: باب نعم ونس، نحو: غسلته غسلًا نِعْمًا، ودققته دقًا نِعْمًا أي: نعم شيئًا، فمَّا نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزخشمري⁽¹⁾)، قيل: أورد عليه ابن مالك أن ما مساوية للمضمر في الإيهام فلا يميزه؛ لأن التمييز لبيان جنس المميز⁽²⁾، وأجيب بمنع المساواة؛ لأن المراد بما شيء له عظيم⁽³⁾ (وظاهر كلام سيويه أنها معرفة تامة كما مر⁽⁴⁾ من أن ابن خروف نقله عن سيويه: قال الرضي: قال سيويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء، فمعنى فنعمنا هي: نعم الشيء هي، فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام، وهو المخصوص، ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى الشيء في غير هذا الموضع⁽⁵⁾).

(والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة، إن زيدًا عما أن يكتب) [يكسر إن]⁽⁶⁾ مقول قولهم (أي: أنه من أمر كتابة، أي: أنه مخلوق من أمر، وذلك الأمر هو الكتابة، فمَّا بمعنى شيء، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها، والمعنى بمنزلة) أي: معني المثال بمنزلة المعنى المقصود (في ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ﴾⁽⁷⁾ جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها، وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك، ونقله عن سيويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر⁽⁸⁾)، المعروفين باللام (وأن وصلتها مبتدأ، والظرف خبره، والجملة خبر لكون⁽⁹⁾، ولا يحصل للكلام/ معنى طائل على هذا التقدير

1/235

(1) قال الزخشمري: وقوله تعالى ﴿فنعمنا هي﴾ نعم فيه مستند إلى الفاعل المضمر، ويميزه ما وهي نكرة لا موصولة ولا موصوفة، والتقدير: فنعم شيئاً هي.

شرح المفصل: 134/7.

(2) شرح التسهيل: 13/3.

(3) في (س) بزيادة: فهذا الاعتبار حصل التمييز. حاشية الشنبي: 75/2.

(4) في (س) بزيادة: حيث قال: وأثبت جماعة منهم. الكتاب: 73/1.

(5) شرح الرضي: 250/4.

(6) ساقط من (س).

(7) الأنبياء: 37.

(8) شرح التسهيل لابن مالك: 12/2، الكتاب: 73/1.

(9) في (س) بزيادة: ووزنه المصنف بقوله.

(والثالث: [من أوجه الاسمية]⁽¹⁾) (أن تكون نكرة متضمنة معنى الحرف، وهي نوعان:

أحدهما: الاستفهامية، ومعناها أي شيء، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾⁽²⁾ ﴿مَا لَوْنُهَا﴾⁽³⁾ ﴿وَمَا تِلْكَ يَبِينُكَ﴾⁽⁴⁾ ﴿قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُ بِالسَّحْرِ﴾⁽⁵⁾ وذلك على قراءة أبي عمرو⁽⁶⁾ ﴿السحر﴾ بمد الألف فمأ مبتدأ، والجملة بعدها خبر، ﴿السحر﴾ إما بدل من مأ ولهذا قرن بالاستفهام، وكأنه قيل: السحر جئتم به، وأما بتقدير: أهو السحر، أو السحر هو [يعني بتقدير]⁽⁷⁾ السحر خبر مبتدأ محذوف، أو بالعكس⁽⁸⁾، فموضع مأ حيثئذ إما نصب بمحذوف يفسره جئتم به، أو رفع بالابتداء وجئتم به الخبر⁽⁹⁾ [وأجاز أبو حيان كون مأ موصولة، وجملة الاستفهام خبر، والرباط هو]⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾ (وأما من قرأ ﴿السحر﴾ على الخبر) قراءة باقي السبعة (فمأ موصولة، والسحر خبرها، ويقويه قراءة عبد الله ﴿مَا جِئْتُ بِسِحْرٍ﴾⁽¹²⁾) [هذا هو الظاهر لخلو الكلام من الحذف والتقدير، ولهذا لم يعترض الاحتمال كون مأ استفهامية مبتدأ، وجئتم به خبر، والسحر خبر مبتدأ محذوف

(1) في (س): من الأوجه الثلاثة لنما الاسمية.

(2) البقرة: 70.

(3) البقرة: 69.

(4) طه: 17.

(5) يونس: 81.

(6) الإقناع في القراءات السبع: 408.

(7) في (س) وهو على أن يكون.....

(8) في (س) بزيادة: وعلى هذا يجوز أن تكون مأ منصوبة بمضمر يفسره جئتم به، والسحر خبر مبتدأ محذوف، ولهذا لم يعترض له المصنف، فلا يرد ما قيل ظاهر كلامه إنه يتعين ما ذكره، وليس كذلك، وما اعتضد به من قراءة ﴿مَا جِئْتُ بِسِحْرٍ﴾ لا دليل فيه، وليس مقوياً لدعواه إذ الاحتمال المذكور بعينه قائم فيه فتأمل.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): ويجوز عندي هذا الوجه أن تكون مأ موصولة.....

(11) البحر المحيط: 93 / 6، معاني القرآن للفراء: 475 / 1.

(12) البحر المحيط: 93 / 6.

كما أجازوه أبو البقاء، فسقط ما قيل ظاهر كلامه أنه يتعين ذلك وليس كذلك⁽¹⁾، وما اعتضده من قراءة عبد الله⁽³⁾ لا دليل فيه، وليس مقويا لدعواه إذ الاحتمال المذكور قائماً فيه⁽⁴⁾ (ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جُرئت)، بحرف أو اسم⁽⁵⁾ (وابقاء الفتحة دليلاً عليها نحو: فِيمَ وَإِلَامَ وَعَلَامَ وَيَمَ، وقال:

فَيْلَكَ وَلَاءُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكْتُهُمْ فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءِ الْمُطْوَلِ)⁽⁶⁾

بيت من الطويل للكميث، تلك مبتدأ، خبره ولاء جمع وال، وقد طال حال منه⁽⁷⁾، والمكث اللبث، وفاء حتام فصيحة، وحتام تأكيد للأولي، والعناء بفتح المهملة والمد التعب، مبتدأ، والمطول صفة، والخبر محذوف أي: منهم (ورمى تبعت الفتحة الألف في الحذف، وهو مخصوص بالشعر كقوله:

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ خَلَفْتَنِي لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرَ)⁽⁸⁾

(1) في (س): لبقاء الكلام على ظاهره، ولعدم التقدير فيه بخلاف ما جوزوه أبو البقاء، ولهذا لم يعترض له المصنف فلا يرد ما قيل ظاهر كلامه أنه يتعين ما ذكروا، وليس كذلك.

(2) انظر التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء: 683/2.

(3) في (س) بزيادة: من قراءة «ما يجيئهم به من سحر».

(4) الشمني: 75/2، 76.

(5) في (س) بزيادة: أو مضاف.

(6) البيت للكميث في شرح صفة الحفاظ: 571/1، المقاصد النحوية: 111/4، شرح شواهد المفني: 709/2.

ويلا نسبة في شرح الأشموني: 148/3، لسان العرب: (ل - و - م) 165/8.

والشاهد فيه: حذف ألف ما الاستفهامية عند الجز.

(7) في (س) بزيادة: والعامل ما في معنى الإشارة.

(8) بلا نسبة في شرح المفضل: 88/9، حاشية الشمني: 79/2، شرح شواهد المفني: 219/2، شرح أبيات

المفني: 219/5.

والشاهد فيه: تسكين لم لفرودة الشعر.

بيت من المديد، خلفتني آخرتني، والأحزان جمع حزن وهو الهم، وإنما جعلها طارقات جمع طارق وهو ما يأتي ليلاً؛ لأن الهم أكثر ما يعتري الإنسان في الليل، والذَكَر بكسر المعجمة، وفتح الكاف جمع ذكرى، وهو نقيض النسيان⁽¹⁾ (وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر) وقيل: الاتصال بالجار كأنها جزء منه، أو طلب التخفيف فيه، لأنه يقع كثيراً في الكلام⁽²⁾ (فلهذا حذفت في نحو: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾⁽³⁾ ﴿فَنَاطِرَةٌ يَمْ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾⁽⁴⁾ ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾⁽⁵⁾ وثبتت في ﴿لَمَسَكُمْ فِيمَا أَنْفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁶⁾ ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾⁽⁷⁾ ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ﴾⁽⁸⁾ ولا يخفي حسن إتيان أمثلة ما الخبرية بما يناظر أمثلة ما الاستفهامية (وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام، أما قراءة عكرمة، وهو بكسر المهملة والراء أبو عبد الله المفسر مولى ابن العباس رضي الله عنه، توفي سنة ست و مائة (وعيسى) قيل: المراد به عيسى بن عمر الأسدي الكوفي المقرئ صاحب الحروف المعروف بالهمداني، لا عيسى بن عمر الثقفي النحوي توفي سنة ست وخمسين/ ومائة، 235/ ب وقيل: بالعكس⁽⁹⁾ ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾⁽¹⁰⁾ فتأدر⁽¹¹⁾، أي: فشيء نادر (وأما قول حسان:

(1) في (س) بزيادة: أو جمع ذكرة بمعنى ذكرى وهو الأول محفوظ وعلى الثاني مقبس.

(2) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 299.

(3) النازعات: 43.

(4) النمل: 35.

(5) الصف: 2.

(6) النور: 14.

(7) البقرة: 4.

(8) ص: 75.

(9) حاشية الشمي: 76/2.

(10) النبا: 1.

(11) انظر البحر المحيط: 410/8.

- انظر ترجمة عكرمة في: غاية النهاية: 612/1، طبقات المفسرين: 386/1، سير أعلام النبلاء:

12/5، الأعلام: 244/4.

- انظر ترجمة عيسى الأسدي في: غاية النهاية: 612/1، سير أعلام النبلاء: 199/7.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمْنِي لَيْبِمَ كَخْتِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِيهِ دَمَانٌ⁽¹⁾

بيت من الوافر [قال السيوطي: هو لحسان بن المنذر يهجو عامر، وغلط من نسبه لجريراً⁽²⁾، ويشتمني يسيني من بابي ضرب، ونصر، واللثيم خلاف الكريم، والختيز معروف، ونونه زائدة، وتمرغ تمعك (فضرورة)، والدمان كالرماد وزنا ومعني، ويروي في رماذ فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجري له بالسرجين⁽³⁾، ومثله⁽⁴⁾ في كونه ضرورة (قول الآخر:

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَائِكُمْ أَهْلَ اللَّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ الْقَيْلُ⁽⁵⁾

بيت من البسيط، السراة⁽⁶⁾ جمع سري وهو السيد، أو اسم جمع، واللواء بالكسر والمذ العلم⁽⁷⁾، ثم إن كون إثبات الألف فيها ضرورة بناء على تفسيرها بما لم يرد إلا في الشعر كما هو المختار، لا بما لا مندوحة عنه للشاعر حتى يقال الوزن مع حذف الألف في كل منهما مستقيم، وغاية الأمر أن يكون في بيت حسان

(1) البيت لحسان رضي الله عنه في ديوانه: 75، شرح شواهد المغني: 210/2، الدرر اللوامع: 592/2، المحتجب: 410/2، وبلا نسبة في شرح الفصل: 9/4.

والشاهد فيه: إثبات الألف في ما مع دخول حرف الجر، وهذه ضرورة شعرية. ساقط من (س).

(2) شرح شواهد المغني للسيوطي: 710/2.

(3) قال ابن الشجري: الدمان: السرجين.

الأمالي الشجرية: 233/2.

(4) في (س) بزيادة: أي: مثل قول حسان.

(5) البيت لكعب بن مالك في خزنة الأدب: 101/6، شرح أبيات المغني: 223/5، وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: 233/2، معاني القرآن للفراء: 375/2. والشاهد فيه: ثبوت ألف ما الاستفهامية المجرورة لضرورة الشعر.

(6) في (س) بزيادة: يفتح السين.

(7) في (س) بزيادة: قيل: والفاعل أن يمنع كون حذف الألف فيهما ضرورة.

العقل، وفي الآخر الخين، وكل منهما زحاف مغتفر، وفيه أن الزحاف وإن كان مغتفراً ينزل منزلة الكسر، فيعد ضرورة كما قيل في قوله:

اعِدْ ذَكَرَ النِّعْمَانِ لَنَا إِنْ ذَكَرَهُ⁽¹⁾ [هو المسك ما كثرته يتضوع]⁽²⁾

(ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه؛ فلهذا رد الكسائي قول المفسرين في ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾⁽³⁾ إنها استفهامية، وإنما هي مصدرية⁽⁴⁾، والمعجب من الزعشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾⁽⁵⁾ أن المعنى: بأي شيء أغويتني، بأن إثبات الألف قليل شاذ⁽⁶⁾ فالتعارض بين كلاميه ظاهر فإنه قال في آية يس: إن قولك ﴿بِمَا غَفَرَ لِي﴾ بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً (وأجاز هو وغيره) كأبي البقاء (أن تكون بمعنى الذي؛ لأن الذي غفر له هو الذنوب⁽⁷⁾) قيل: لا نسلم أن ما⁽⁸⁾ حيثذ عبارة عن الذنوب بل عن الغفران⁽⁹⁾ الذي غفره لي ربي⁽¹⁰⁾، سلمنا⁽¹¹⁾ ذلك لكن لا نسلم إطلاق قوله (ويعد إرادة الاطلاع عليها، وإن غفرت) ويجوز أن يكون

(1) في (س) بزيادة: فإن البيت من الطويل لا ينكر إذ لم يصرف النعمان فيه، بل يكون فيه زحاف. لم أضر على

تخريج هذا البيت.

(2) ساقط من (س).

(3) يس: 27.

(4) البحر المحيط: 330/8، حاشية الشهاب على تفسير الفيضاني: 15/8.

(5) الحجر: 39.

(6) قال الزعشري: وقيل: ما للاستفهام، وكأنه قيل: بأي شيء أغويتني؟ ثم ابتدا: لأقعدن، وإثبات الألف إذا

أدخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ.

الكشاف: 146/2.

(7) الكشاف: 649/3، البيان في إعراب القرآن: 295/2.

(8) في (س) بزيادة: بتقدير كونها موصولة.

(9) في (س) بزيادة: والمعنى: ياليت قومي يملعون بالغفران.

(10) حاشية الشمني: 76/2.

(11) في (س) بزيادة: إنها عبارة عن الذنوب.

الغرض من ذلك الإعلام بعظم مغفرة الله تعالى، ووفرة كرمه، وسعة رحمته، وفيه أن هذا يفيد عظم الذنب⁽¹⁾، وكثرته، وتعمي الاطلاع عليه، الظاهر أنه لم يتمن باطلاع قومه على ذنوبه المغفورة⁽²⁾ [لكن]⁽³⁾ اللائق بها أن تكون مستورة (وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾ إنها للاستفهام التمجدي، أي: فبأي رحمة⁽⁵⁾) [فقال الإمام]⁽⁶⁾: هذا هو الأصوب عندي⁽⁷⁾، [قيل: هذا ما نقله الغزنوي عن ابن كيسان⁽⁸⁾، وقال الزجاج: إن ما صلة فيها معني التأكيد بإجماع النحويين⁽⁹⁾، ورد بأن الإجماع لا يتم مع ما نقله أبو البقاء عن الأخفش وغيره أنها نكرة بمعنى شيء⁽¹⁰⁾ (ويروى ثبوت الألف، وأن خفض رحمة حيث لا يتجه)⁽¹¹⁾ [كما لا يتجه إذا جعلت ما زائدة]⁽¹²⁾ (لأنها لا تكون بدلا من ما) علة لعدم إتياء الخفض (إذ المبدل/ من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهزمة 236/ الاستفهام، نحو: ما صنعت أخيرا أم شرأ) وقوله (ولأن ما النكرة⁽¹³⁾) الواقعة في

(1) في (س) بزيادة: ووفوره.

(2) في (س) بزيادة: لأنها وإن كانت مغفورة.

(3) ساقط من (س).

(4) آل عمران: 159.

(5) في (س) بزيادة: ﴿من الله لت لهم﴾.

(6) ساقط من (س).

(7) التفسير الكبير للإمام الرازي: 62/9.

(8) حاشية الشنقي: 77/2.

- الغزنوي هو: عبد الجليل بن فيروز بن الحسن الغزنوي، من أعيان غزنة، صنف: لباب التصريف، معاني الحروف، والمهدية في النحو.

بنية الرواة: 73/2، هدية المعارف: 500/1.

(9) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 482/1.

(10) ما بين المعقوفين ذكر في (س) بعد قول صاحب المغني "أخيراً أم شرأ" البيان في إعراب القرآن لأبي البقاء: 305/1، حاشية الشنقي: 77/2.

(11) في (س) بزيادة: وأما إذا حمل على الزيادة فوجه الخفض ظاهر.

(12) ساقط من (س).

(13) في (س) بزيادة: علة ثابتة لانتفاء البدلية.

غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف، إلا في بابي التعجب، ونعم و
 بُسْ، وإلا في نحو قولهم: إني عما أن أفعل' على خلاف فيهن وقد مر⁽¹⁾، [عطف
 على قوله إذ البدل تعليل ثان لعدم كون رحمة بدلا من مأ، ولو جعل مجموعهما
 علة لسقط⁽²⁾] ما قيل: إن هذا لا مدخل له في الاعتراض، فإن مُدْعَى الإمام أي:
 مأ للاستفهام التعجبي فلا يرد عليه كون مأ إذا لم تقع استفهامية، ولا شرطية يجب
 وصفها إلا في الأبواب الثلاثة، ولو أراد الواقعة في غير الاستفهام الحقيقي لا
 يتجه الاعتراض لكن يتقضى بصورة كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَمَا بَلَكَ بِئِمْنِكَ
 يَا مُوسَى﴾⁽³⁾ فإن الاستفهام فيه غير حقيقي، ولم توصف مأ فيه بشيء⁽⁴⁾ (ولا
 عطف بيان) [من مأ يعني⁽⁵⁾] (لهذا،) إشارة إلى التعليل الثاني (ولأن مأ
 الاستفهامية لا توصف) عطف على قوله قيل: وبمجموعهما علة لكون رحمة ليست
 عطف بيان من مأ فإن كانت مأ غير استفهام وجب وصفها، ولم توصف وإن
 كانت استفهاما، فمأ الاستفهامية لا توصف⁽⁶⁾ (وما لا يوصف كالضمير لا
 يعطف عليه عطف بيان، ولا مضافا إليه) عطف على قوله بدل أي: ولا تكون
 رحمة مضافا إليه كما يتبادر من تقرير الإمام (لأن أسماء الاستفهام، وأسماء
 الشرط، والموصولات لا يضاف منها غير أي باتفاق، وكم في الاستفهام عند
 الزجاج في نحو: بكم درهم اشتريت⁽⁷⁾، والصحيح أن جره⁽⁸⁾ بمن' محذوفة، وإذا
 ركبت مأ الاستفهامية مع ذأ لم تحذف ألفها نحو: لماذا جئت الآن؟ ألفها قد صارت

(1) في (س) بزيادة: في قوله: والتامة تقع في ثلاثة أبواب.

(2) ساقط من (س).

(3) طه: 17.

(4) الشني: 76/2.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: وفيه أنه إن أراد بذلك دفع ما يراد من طرف الإمام يناسب قوله فإن كانت غير استفهام.

انظر حاشية الشني: 76/2.

(7) شرح المفصل: 125/4.

(8) في (س) بزيادة: أي: جر درهم.

حشواً) ومن حق الحذف أن يكون في الأطراف⁽¹⁾ قال تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَأْتِيهِمُ
الْأَرْضَ نَنْقُصُهَا مِنْ أَطْرَافِهَا﴾⁽²⁾ ولذلك نجد الإعلال بالحذف في الأطراف، وقليل
نجده في [الوسط]⁽³⁾.

(1) في (س) بزيادة: لا في الوسط.

(2) الأبيات: 44.

(3) في (س): في العين.

[وهذا فصل عقده في لماذا]

اعلم أنها تأتي في العربية على أوجه:
أحدها: أن تكون ما استفهامية وذات إشارة نحو: ماذا التواني؟⁽¹⁾ أي:
التقصير (وماذا الوقوف؟) أي: التردد، والمعنى ما هذا التقصير في الأمر الذي
شرعت فيه؟ وما هذا التردد فيه؟، فعلاً مبتدأ، وذات خبر، وبالعكس بمعنى أي شيء
هذا.

(والثاني: أن تكون ما استفهامية، وذات موصولة، كقول لييد:

الْأَسْأَلَانِ الْمَرَّةَ مَاذَا يُعَاوِلُ أُنْخَبُ فَيَقْضِي أَمْ ضَلَالٌ وَتَبَاطُلٌ)⁽²⁾

بيت من الطويل، تسألان خطاب لاثنتين، وأرد به الواحد⁽³⁾، والمراد بالمرء
شخص معين أو غير معين، ويحاول أي: حاولت الشيء أردته، والنخب الأجل،
سئل ابن عباس رضي الله عنه عن قوله تعالى ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾⁽⁴⁾ فقال:
أجله الذي قدر له، وأنشد هذا البيت، ذكره السيوطي⁽⁵⁾ وقيل: النخب هنا النذر
خص صاحبه أن يسألا المرء ماذا يريد/ بسعيه في تحصيل المال؟ انذر يريد أن 236 / ب

(1) في (س) بزيادة: مصدر تواني من الونى.

(2) البيت للبيد في ديوانه: 110، غزاته الأدب: 225/2، الكتاب: 714/2، شرح شواهد المغني: 150/1،
المقاصد النحوية: 7/1.

والشاهد فيه: عجزه ما استفهاماً وذات خبر.

(3) في (س) بزيادة: على عادة العرب كما في ﴿الغيا في جهنم﴾.

(4) الأحزاب: 23.

(5) شرح شواهد المغني: 151/1.

يقضيه ويوفي به، أم سعيه ذلك صدر من غير بصيرة⁽¹⁾ (فمأ مبتدأ، بدليل إبدال المرفوع منها)، بدل تفضيل (وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده)، قيل: هذا غير متعين لاحتمال أن يكون ماذا كله اسماً واحداً مرفوعاً على أنه مبتدأ، ولحب بدل منه، ويحاول خبره، أي: يحاوله، أو منصوباً على أنه مفعول يحاول، ولحب خبر مبتدأ مضمّر⁽²⁾ (وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾⁽³⁾ فيمن رفع العفو) رفعه أبو عمرو⁽⁴⁾ (أي: الذي ينفقه العفو، إذ الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية) والوجه المرجوح كون ماذا كله استفهاماً منصوباً بينفقون، فكيف العفو خبر لمبتدأ محذوف؟ فلا يطابق الجواب السؤال.

(الثالث: أن يكون ماذا كله استفهاماً على التركيب، كقولك: لماذا جئت؟) فإنه مركب لثبوت ألف ما مع الجار⁽⁵⁾ (وقوله:

يَا خُزْرُ ثَغْلِبَ مَاذَا بَالُ مُسَوِّكُمُ)⁽⁶⁾

صدر بيت من البسيط لجرير يهجو الأخطل عجزه:

لَا يَسْتَقِفْنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ مَحْتَانَا

(1) حاشية الشمني: 77/2.

(2) في (س) زيادة: لأن الأصل عدم التركيب، وعدم الحذف، مع أن حلف الضمير مع المبتدأ قليل ونادر. حاشية الشمني: 77/2.

(3) البقرة: 219.

(4) تفسير البياضوي على حاشية الشهاب: 138/1.

(5) في (س) زيادة: يتعين التركيب والألوجب حذفها.

(6) البيت لجرير في ديوانه: 480، شرح شواهد المفني: 711/2، شرح أبيات المفني للبغدادي: 228/5، الحجة: 317/2، البحر المحيط: 119/1.

والشاهد فيه: جعل ماذا كلها استفهاماً مبتدأ، والخبر بالـ.

الحرز جمع أحرز من الحرز، وهو ضيق العين وصفرها، وتغلب بكسر اللام قبيلة من العرب⁽¹⁾، والبال الحال، ويستفqn بمعنى يفqn، أو يكفqn كما في القاموس⁽²⁾، وتحنانا أي: شوقنا مفعول له على معناه الأول، وتميز على الثاني، وإلى متعلقة بحنانا، أو بمثله محذوفاً، والديرين تثنية دير، وهو خان النصارى أصله الواو كما في الصحاح⁽³⁾، وعده في القاموس من ذوات الياء، وجمعه على أديار يرشد إليه⁽⁴⁾، قيل: لا يتعين فيه كون ماذا اسماً مركباً لجواز أن يكون مأً استفهاماً، وذا موصولا حذف صدر صلته، ولا يستفqn استئناف، أو حال من النسوة، والعامل ما يقتضيه الكلام من معني الإنكار أي: أنكر حالهن في هذه الحالة، وفيه أن صدر الصلة إنما يحذف للطول⁽⁵⁾ (وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمر ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾⁽⁶⁾ بالنصب، أي: يتفقون العفو⁽⁷⁾.

الربع: أن تكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولا بمعنى الذي على خلاف في تخريج قول الشاعر:

(1) تغلب بن وائل: قبيلة عظيمة، كانت تسكن الجزيرة العربية، وتعد تغلب من أهم القبائل الحربية، وقد خاضت مع بكر عدة حروب إثر قتل جساس لكليب، وقد عرفت هذه الحرب بحرب البوس.

معجم قبائل العرب: 120/1، 121.

(2) القاموس: (ق - و - ق) 315/3.

(3) الصحاح: (د - و - ر) 1/542.

(4) القاموس: (د - ي - ر) 2/37.

(5) شرح أبيات المعنى: 228/5، حاشية الشمني: 78/2.

(6) البقرة: 219.

(7) قال الداني: أبو عمر ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ بالرفع، والباون بالنصب.

التبعر في القراءات السبع: 61.

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَقْتِيبِ نَبِيْهِ⁽¹⁾

بيت من الوافر للمعتب العبدى، أو لسحيم بن وثيل الرياحي.
دعي أي: اتركي، علمت ضبطه النحاس بكسر التاء وعن الأخفش، وبضمها مرة
أبي إسحاق⁽²⁾، وسأتيه استئناف لبيان الأمر لقوله دعي، ونبئني أي: أخبرني⁽³⁾،
وأشد الرضي هذا البيت على عجيء ذا زائدة بعد ما الموصولة⁽⁴⁾ (فالجمهور على
أن ماذا كله مفعول دعي ثم اختلف، فقال السيرافي وابن خروف: ما موصولة
بمعني الذي⁽⁵⁾⁽⁶⁾، وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء، أي: دعي شيئا معلوماً (قال
لأن التركيب ثبت في الأجناس دون الموصولات⁽⁷⁾، وقال ابن عصفور لا تكون
ماذا مفعولا لدعي؛ لأن الاستفهام له الصلوة) وفيه بحث تقدم بحثه في كي⁽⁸⁾
(ولا لدعيت؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها⁽⁹⁾) قيل عليه: التاء مضمومة لا
مكسورة؛ لأن الكسر/ ينافي آخر البيت، والمعني على الخبر لا الاستفهام، أي: ما
علمت ونبئني بما جهلت⁽¹⁰⁾ (ولا لنحدوف يفسره سأتليه؛ لأن علمت حيث لا

(1) البيت للمعتب العبدى في خزنة الأدب: 142/6، شرح شواهد المفتي: 191/1، وبلا نسبة في الكتاب:

418/2، معاني القرآن للأخفش: 53/1، إعراب القرآن للزجاج: 228/1.

(2) شرح شواهد المفتي: 192/1.

(3) في (س) بزيادة: والباء يتعلق به.

(4) شرح الرضي: 64/3.

(5) في (س) بزيادة: لأن ما قبله لا يتعلق به.

(6) قال الشافعي: حكى السيرافي: أن ماذا في البيت بمعنى الذي، وصليت صلة، وحذفت الهاء العائدة، وماذا في موضع نصب بدعي.

الدور اللوامع: 164/1.

(7) انظر الحجة: 317/2.

(8) في (س) بزيادة: إن ما إذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير.

(9) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 70/3.

(10) حاشية الشامي: 78/2.

عمل لها، بل ما استفهام مبتدأ، وذا موصول خبر، وعلمت صلة، وعُلّقَ دُعي عن العمل بالاستفهام، انتهى. ونقول: إذا قدرت ماذا بمعنى الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعول دُعي وقوله: لم يرد أن يستفهم عن معلومها قيل: هذا سهو؛ لأن السابق بدون ضمير المفعول⁽¹⁾ (لازم له إذا جعل ماذا مبتدأ وخبراً) لأنه جعل ما استفهاماً (ودعواه تعليق دُعي مردود بأنها ليست من أفعال القلوب)؛ وله أن يقول هذا على مذهب يونس، فإنه أجاز التعليق في جميع الأنواع⁽²⁾ (فإن قال: إنما أردت أنه قدر الوقف على دُعي فاستأنف ما بعده) قيل هذا بعيد جداً إذ لم يستعمل التعليق في معني الاستئناف⁽³⁾ (رده قول الشاعر: ولكن فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمخلف هنا دُعي فالمعني: دُعي كذا، ولكن افعلي كذا، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد دُعي؛ لأنه لا يقال: من في الدار) هذا بمقابلة ماذا علمت (فأنني أكرمه، بمقابلة سأتيه (ولكن أخبرني عن كذا) بمقابلة ولكن بالمغيب نبئني، وفي عدم جواز هذا التركيب بحث، وعدم السماع شهادة نقي.

(الخامس: أن تكون ما زائدة وذا للإشارة، كقوله:

أَنوراً سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقَ⁽⁴⁾ (

صدر بيت من الوافر لـ زُغبة الباهلي عجزه:

(1) مواهب الأريب ج - 2: 82 / ب.

(2) قال الرضي: وجوز يونس تعليق جميع الأنواع. شرح الرضي: 4/ 166.

(3) انظر خزنة الأدب: 6/ 144.

(4) البيت لـ مالك بن زُغبة الباهلي في حاشية الأمير: 2/ 5، شرح شواهد المغني: 2/ 714، لسان العرب: (س - ر

- ع) 8/ 738، ويلا نسبة في المنصب: 1/ 182، شرح التسهيل: 1/ 197.

والشاهد فيه: عجيء ما زائدة، وذا اسم إشارة.

- زُغبة الباهلي: مالك بن زُغبة من بني قتيبة بن معن من باهلة معجم الشعراء الجاهليين: 316، معجم

حنيف: 233.

وَجَلَّ الوَصْلِ مُتَكَثِّ حَلِيلٍ

فروق اسم امرأة، أو صفة مرخمة، فروقة بمعنى خائفة⁽¹⁾، ومتكثت بمنك
الآخر أي: متفقص، وحذيق بذال معجمة أي: مقطوع (أنواراً بالنون) المفتوح
بعد همزة الاستفهام (أي: أنقاراً، وسرع أصله بضم الراء فخفف) بالإسكان
(يقال: سرع ذا خروجاً، أي: أسرع هذا في الخروج) أشار به إلي أن خروجاً
نصب على نزع الخافض، وإن سرع و أسرع بمعنى [واحد]⁽²⁾ كما في القاموس⁽³⁾،
فهو تفسير صناعي لا معنوي كما قيل بناء على أن خروجاً تميز أي: سرع
خروجاً ذا⁽⁴⁾ (قال الفارسي: يجوز كون ذا فاعل سرع، وما زائدة، ويجوز كون
ماذا كله اسماً كما في قوله⁽⁵⁾:

دعي ماذا علمت سأتيه
.....

وأحسن [منهما]⁽⁶⁾ أن يكون نوراً مصدر فعل محذوف، وسرع مسنداً إلي
ضميره، والجملة صفة أي: نواراً سريعاً، وماذا مبتدا وخبر، والاستفهام تعجبي،
أو إنكاري كذا قيل: ذلك أن نجعل نواراً تميز من سرع على رأى من جوز
تقديمه⁽⁷⁾.

(1) في (س) بزيادة: قيل: سميت فروق لفراقها من الريب.

(2) زيادة من المحقق يقتضيها السياق.

(3) القاموس: (س - و - ع) 43/3.

(4) في (س) بزيادة: مثل نصب زيد عرفاً. حاشية الشنقي: 78/2.

(5) انظر الحجة: 316/2.

(6) في (س): من هذين.

(7) انظر شرح التصريح على التوضيح: 628/1.

(السادس: أن تكون مأ استغهما، وذأ زائدة أجازة جماعة منهم ابن مالك في نحو: 'ماذا صنعت' ⁽¹⁾، وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: 'لِمَ ذَا جئت' لعدم التركيب فيه ⁽²⁾ (والتحقيق أن الأسماء لا تزداد) إشارة إلى رد هذا الوجه والذي قبله ⁽³⁾، وانظر فيه هل يخالف حكمه بزيادة كل في قول الفرزدق وكل رفيقي؟ كل رجل ⁽⁴⁾ [أم لا] ⁽⁵⁾ (النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانية) قدمها لكونها اتفاقية قليلة اللواحق ⁽⁶⁾ (نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ ⁽⁷⁾ ﴿مَا تَسْخُ مِنْ آيَةٍ﴾ ⁽⁸⁾ وقد جوزت/ في ﴿وَمَا يَكُنْ مِنْ 237 / ب لُعْمَةٍ فَمِنْ اللَّهِ﴾ ⁽⁹⁾ على أن الأصل: وما يكن، ثم حذف فعل الشرط، قاله الفراء والحوفي ⁽¹⁰⁾، وضعف بأنه لا يحذف في غير ضرورة إلا بعد أن في باب الاشتغال، أو متلوة بلا النافية مدلولاً عليه بما قبله كقوله:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفْوٍ وَإِلَّا يَغْلُو مَفَرِّقَكَ الْحَسَامُ ⁽¹¹⁾

(1) قال ابن مالك: يقال: ماذا صنعت؟ ومن ذا لقيت؟ فتكون مأ ومن استغمايين، وذأ إما بمعنى الذي، وإما ملغي، وإن كان ذأ ملغي كانت من وما في موضع نصب يصنع وتكفي.

الكافية الشافية: 118/1، 119.

(2) في (س) بزيادة: وقد يقال: إنها لم تقع في الطرف صورة.

(3) في (س) بزيادة: والمعجب من المصنف.

(4) في (س) بزيادة: وهنا نفي زيادة الأسماء مطلقاً.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: بخلاف الزمانية.

(7) البقرة: 197.

(8) البقرة: 106.

(9) النحل: 53.

(10) قال الفراء: ما في معنى الجزاء ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله.

معاني القرآن للفراء: 2/104، البحر المحيط: 5/502.

(11) البيت من الوافر لحمد بن عبد الله الأحمسي في المقاصد التحوية: 4/335، شرح التصريح: 2/410، الأغاني: 15/234، وبلا نسبة في شذور الذهب: 357، شرح ابن عقيل: 2/266. والشاهد فيه: حذف

الشرط والاستثناء عنه بالاستغما.

(كقوله:

إِنَّ الْعَقْلَ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَصْرُقُ بِهَا فِرَاعاً وَإِنْ صَبَرْنَا فَتَنْصِرُ لِلصَّبْرِ⁽¹⁾)

بيت من الطويل لهدبة بن خشرم، أراد بالعقل الدية، ولهذا أنث ضمير بها، وصبراً من صَبَرْتُ فلانا حبسته للعقل، فتصير جواب الشرط بتقدير المبتدأ، وللصبر أي: للعقل على سبيل التجويز، أو للصبر على العقل، وهذا أولى بقول إن طولنا بالدية نطيق أداءها، وإن حسبنا [للقاتل]⁽²⁾ صبرنا (أي: أن يكن العقل، وإن لمحبس حبساً⁽³⁾)، من قيل ما حذفت منه جملة الشرط بدون الأداة (والأرجح) أي: الراجع فلا يقتضي كون الوجه الأول راجحاً (في الآية) كما قيل (أنها موصولة، وأن الفاء داخلية على الخبر، لا شرطية والفاء داخلية على الجواب)⁽⁴⁾ وعلى كل منهما في الآية إشكال من حيث أن الشرط وما شُبَّهَ به يكون الأول فيه سبباً للثاني، وهنا بالعكس، [فإن استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سبباً لكونها من الله تعالى، لأن الأول فرع الثاني]⁽⁵⁾، وأولُ بيان الأول هنا سبباً للحكم، والإخبار بالله تعالى، [وقيل]⁽⁶⁾: وجود النعمة معهم سبب لكونها من

(1) البيت لمهبة بن خشرم في خزنة الأدب: 235/9، الكتاب: 259/1، حاشية الأمير: 6/2، حاشية الدسوقي: 218/2.

والشاهد فيه: حذف فعل الشرط، والتقدير: إن يكن العقل، وإن نصبر صبراً.

(2) في (س): للقصاص.

(3) في (س) بزيادة: يشير إلى أن الشاهد في الموضعين: لأن في كل منها حلف فعل الشرط، فلا وجه لما قيل: إن الشاهد في أن العقل، وإن صبراً فليس ذلك، وإنما هو من قيل ...

(4) حاشية الشمني: 78/2.

(5) في (س): فإن الأول استقرار النعمة، والثاني كونها من الله تعالى، فلا يكون الأول سبباً في الثاني؛ لأنه فرع الثاني.

(6) في (س): وقال بعض المحققين.

عند الله تعالى إذ الاتصال بالكون من عند الله فرع الكون⁽¹⁾، وقال الرضي: لا يلزم أن يكون الأول سبباً في الثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازماً لمضمون ما قبلها، ففي الآية كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنا فلا يفرنك قول بعضهم إن الشرط سبباً للجزاء⁽²⁾ (و زمانية، أثبت ذلك الفارسي، وأبو البقاء، وأبو شامة، وابن بري⁽³⁾) عبد الله أبو محمد المقدسي المصري، مصنف الباب في الرد على ابن الحشاش، مات سنة ست وثمانين وخمسمائة⁽⁴⁾ (وابن مالك، وهو) أي: كون ما شرطية زمانية (ظاهر في قوله تعالى ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾⁽⁵⁾)، وفيه رد على أبي حيان حيث استظهر كون ما مصدرية ظرفية، وذلك لأن ما هذه لا تحتاج إلي الفاء، لكن قوله (أي: استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم) يقتضي أنها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية، إلا أن يكون تفسير معني لا تفسيراً صناعياً (والمحتمل) على صيغة المفعول عطف على الظاهر⁽⁶⁾ في ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾⁽⁷⁾ إلا أن ما هذه مبتدا لا ظرفية،

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وهذا على ما ذهب إليه الجمهور.

قال الشنقي: ومثله الآية فإن السبب فيها الإخبار بكون النعمة من الله تعالى.

حاشية الشنقي: 78/2.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: فلا حاجة للتأويل.

شرح الرضي: 269/1.

⁽³⁾ قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ في ما وجهان:

أحدهما: هي زمانية، وهي المصدرية على التحقيق، والتقدير: فاستقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

الثاني في إعراب القرآن: 489/1.

⁽⁴⁾ انظر ترجمته في معجم الأدباء: 448/3، بغية الوعاة: 34/2، البلغة: 167، الأعلام: 73/4.

⁽⁵⁾ التوبة: 7.

قال ابن مالك: وإنما قلت: ومما وجهان في الأشهر؛ لأن جميع التحوين يعملون ماؤنهما مثل من في لزوم

التجرد عن الظرفية، ومع أن استعمالها ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب.

الكافية الشافية: 171/2.

⁽⁶⁾ البحر المحيط: 12/5.

⁽⁷⁾ النساء: 24.

والخبر: فعل الشرط، أو جوابه، أو كلاهما (والهاء من به راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولية، و﴿فأتوهن﴾ الخبر، والعائد محذوف، أي: لأجله) ولا يجوز المصلية لفساد المعنى، وعود الضمير به إليها (وقال:

فَمَا تَكُ يَا ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ فِئْتَا فَلَا ظِلْمًا لِحَافٍ وَلَا انْتِفَارًا⁽¹⁾

بيت من الوافر (استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان)، فالعني مدة
كونك فينا لا تخاف نحن ظمنا لدفعك إياه، ولا احتياجاً إلى الغير لإغناك إيانا
(وليس بقاطع؛ لاحتماله للمصدر؛ أي: للمفعول المطلق)، فالعني: أي كونُ تكن
فينا طويلاً أم قصيراً، وأما أوجه الحرفة:

فأجدها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها
الحجازيون، والتهاميون، والتجديون عمل كَيْسٍ بشروط معروفة⁽²⁾
أجدها: تأخر الخبر، فلو تقدم بطل عملها عند الجمهور⁽³⁾.

(1) البيت للفردق في ديوانه برواية

وما نيك

212، الكافية الشافية: 171/2، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 715/2 والشاهد فيه: عبيد ما زمانية. قال المرادي: فالعامة هي ما الحجازية، وهي ترفع الاسم وتصب القبر، عند أهل الحجاز، وقيل أهل تهامة. وقال المالقي: أهل الحجاز والجند، وإنما عملت عندهم، مع أنها حرف لا يتخص. الجني الداني: 322، وصف الماني: 310.

- الحجاز: قال الأصمعي: إنما سمي حجازاً، لأنه حجز بين تهامة والحجاز، فكأنه - أعزها الله - تهامة، والمدنية - على ساكنها فضل السلام - حجازية.
مجمع البلدان: 218 / 2 - 220.

٣١- محمد، وثامة: ينظر مجمل البلدان: 5/ 261 - 266، 2/ 63، 64.

٣٢- في (س) زيادة: وأجاز بعضهم نصب الخبر، وحكى الجرمي أنها لغة، وقال بعضهم: إن كان خبراً مأثوراً جاز توسطه مع بقاء العمل، وإلا لم يجوز.

الخبر الداني: 332، 324.

الثاني: بقاء النفي، فلو انتقض بإلا لم تعمل (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)⁽¹⁾
خلافاً ليونس⁽²⁾.

الثالث: أن لا يُفصل بينها وبين الاسم بأن الزائدة نحو: ما إن زيد قائم.

الرابع: أن لا يتقدم غير ظرف من معمول خبرها، فلو تقدم لم تعمل نحو:
ما طعامك زيدا أكل خلافاً لابن كيسان⁽³⁾.

الخامس: أن لا تؤكد بمثلها نحو: ما ما زيد قائم.

السادس: أن لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا، نحو: ما زيد شيء

إلا شيء يعاب به [كذا في الجني الداني]⁽⁴⁾ (لنحو: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾⁽⁵⁾ ﴿ مَا هُنَّ أَهْأَئِهِمْ ﴾⁽⁶⁾ وعن عاصم أنه رفع ﴿ أمهاتهم ﴾ على التميمية⁽⁷⁾، ونادر تركيبها مع
النكرة تشبيها لها بـ لا كقوله:

وَمَا بِأَمِنْ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا نَحِيَّةٌ قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ عَابَهَا⁽⁸⁾

بيت من الطويل، ما بأس أي: لا بأس ولا شدة على الحبيبة لو أرسلت

إلينا جواب تحية، وعابها: عيها مبتدأ خبره قليل بمعنى النفي أي: عيب رد التحية

(1) آل عمران: 144. ما بين معقوفين ساقط من (س).

(2) انظر الجني الداني: 324، 325.

(3) الجني الداني: 328.

(4) ساقط من (س).

(5) الجني الداني: 328، 329.

(6) يونس: 31.

(7) المجادلة: 2.

(8) انظر كتاب السبعة في القراءات: 628.

(9) البيت بلا نسبة في حاشية الدسوقي: 219/2، شرح شواهد المفني: 715/2، ضرائر الشعر لابن عصفور:

310، الجني الداني: 330.

والشاهد فيه: إعمال ما النافية عمل ما الحجازية.

معدوم على رأي من يعرف الحق، وقيل: بأس فعل ماض أصله: يئس بكسر
 الهمزة ثم خفت بإسكانها، ولو مصدرية وهي وفاعلها أي: وما يئس ردها
 التحية علينا أي: ما أصاب بؤساً، ولإسناد مجازاً، والمراد أنها ما بثت بسبب رد
 التحية⁽¹⁾ (وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ
 اللَّهِ﴾⁽²⁾ فاما: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ﴾⁽³⁾ ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ
 إِلَيْكُمْ﴾⁽⁴⁾ فما فيهما شرطية، بدليل الفاء في الأولى والجزم في الأولى (الثانية؛
 وإذا نقت المضارع تخلص عند الجمهور للحال⁽⁵⁾، ورد عليهم ابن مالك⁽⁶⁾ بنحو:
 ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدَلَهُ﴾⁽⁷⁾، فإن أن أبدله مستقبل⁽⁸⁾ فاعل يكون، فلو جعل
 يكون للحال لزم تقديم الفعل في الوجود على فاعله⁽⁹⁾ (واجب بأن شرط كونه
 للحال انتفاء قرينة خلافه) وهي هنا موجودة، واجب أيضاً بأن التقدير: قل ما
 يكون لي قصد أن أبدله⁽¹⁰⁾.

(والثاني: أن تكون مصدرية وهي نوعان: زمانية)، وقدمها لكون
 مفهومها وجودياً (وغيرها، فغير الزمانية) غير ترتيب اللف لعله لواحقه (لنحو:
 ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾⁽¹¹⁾ ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾⁽¹²⁾ ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا

(1) قال الدرسي: يمكن أن يقال: إن بأس فعل ماض
 حاشية الدسوقي: 220/2.

(2) البقرة: 272.

(3) البقرة: 272.

(4) البقرة: 272.

(5) انظر حاشية الدسوقي: 220/2، وصف الجاني: 133.

(6) انظر شرح التسهيل: 23/1.

(7) يونس: 15.

(8) في (س) بزيادة: أسند إليه.

(9) في (س) بزيادة: مع أنه أثر فاعل.

(10) حاشية الشنقي: 79/2.

(11) التوبة: 128.

(12) آل عمران: 118.

رَحِبْتَ ﴿⁽¹⁾﴾ فَلَوْ قُوا بِمَا نَسِيْتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا ﴿⁽²⁾﴾ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا
نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿⁽³⁾﴾ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَعَيْتَ لَنَا ﴿⁽⁴⁾﴾ وليست) ما (هذه بمعنى
الذي؛ لأن الذي سقاه لهم) الظاهر لها (الغنم) أو الماء (وإنما الأجر على السقي
الذي هو فعله، لا على الغنم) [ولا على الماء؛ لأنه كان مباحاً] ﴿⁽⁵⁾﴾ (فإن ذهبت
تقدر أجر السقي الذي سقته لنا فذلك تكلف ﴿⁽⁶⁾﴾ لا مخرج إليه، ومنه ﴿بِمَا كَانُوا
يُكْذِبُونَ﴾ ﴿⁽⁷⁾﴾ آيَنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ ﴿⁽⁸⁾﴾ فصله عما قبله لوجود الفاصل، وقيل:
لوقوع الاختلاف بين المفسرين، فقد أجاز الزخشي كون ما كافة ﴿⁽⁹⁾﴾، وقال أبو
البقاء في الآية الأولى: ما مصدرية صلتها يكذبون/ لا كان؛ لأنها ناقصة، ولا
يستعمل منها مصدر ﴿⁽¹⁰⁾﴾ (وكلا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين)
فإن الكاف يكون صفة لمصدر محذوف (وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي: أن
الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصاً، فتقول: أعجبي ما تفعل، ولا يجوز أعجبي ما
تخرج ﴿⁽¹¹⁾﴾، و الزمانية، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ﴿⁽¹²⁾﴾ أصله مدة دوامي حياً، فحذف
الظرف وخلفته ما وصلتها، كما جاء في المصدر الصريح، نحو: جئتكَ صلاة
المصر وآتيك قدوم الحاج ومنه ﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ ﴿⁽¹⁾﴾ فَأَتَوْا

(1) التوبة: 25.

(2) السجدة: 14.

(3) ص: 26.

(4) القصص: 25.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: لما فيه من تقدير مضاف مع الضمير.

(7) البقرة: 10.

(8) البقرة: 13.

(9) الكشاف: 62/1.

(10) البيان في إعراب القرآن: 32/1.

(11) انظر نتائج الفكر للسهيلي: 186.

(12) مريم: 31.

اسْتَطَفْتُ^(١) ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾^(٢) فصله عما قبله لوجود الفاصل،
وقيل: لاحتمال أن تكون ما مصدرية غير ظرفية^(٣) أي: الا استطاعتي، أي: قدر
استطاعتكم، وإقامة عيب، أي: مثلها^(٤) (وقوله:

أَجَارَيْنَا إِنْ الْخُطُوبَ ثُوبٌ وَإِلَيَّ مُقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبٌ^(٥))

بيت من الطويل، لامرئ القيس ويعده:

أَجَارَيْنَا إِنْ غَرِبِينَ مَهْنًا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبٌ

حكيم: أنه قال ذلك لما احتضر بأنقرة، فنظر إلى القبر فسأل عنه فقالوا: قبر
امرأة غريبة، والخطوب جمع خطب وهو السبب، ثم كثر استعماله في الأمر
الشايق، وتوب أي: تصيب على وجه النوبة، أو عسيب جبل كان القبر في
سند^(٦) (ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة
لكانت اسما ولم تكن مصدرية) قيل: ظاهر كلامه، أنها تدل على الزمان بطريق
النيابة، والتحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلاً، وإنما الدالة عليه في أمثال هذه
التركيب، وما وضع له وهو المضاف المحذوف، وبعد حذفه يفهم بالقرينة، وفيه أن
هذا هو معنى دلالة ما على الزمان بطريق النيابة^(٧)، قال الرضي: وتختص ما

(١) هود: ٨٨.

(٢) التافين: ١٦.

(٣) في (س) بزيادة: وإن كان احتمالاً مرجوحاً.

(٤) حاشية الشحني: ٧٩/٢.

(٥) في ديوانه: ٣٥٦، خزائن الأدب: ٥٥١/٨، حاشية الأمير: ٧/٢، شرح شواهد المغني: ٧١٥/٢، لسان

العرب: (ع - س - ب) ٢٤١/٦.

الشاهد فيه: مجيء ما مصدرية زمانية.

(٦) في (س): عسيب اسم جبلين أحدهما بالروم كان قبر امرئ القيس في سند، والآخر بالمجاز دفن عنده
حجر أخو الخنساء.

(٧) حاشية الشحني: ٧٩/٢.

المصدرية بنيانها عن ظرف الزمان المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به⁽¹⁾
(كما قال ابن السكيت) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، عُرِفَ بذلك لكثرة
سكوته، قال ثعلب لم يكن بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة منه، مات سنة ست
وأربعين ومائتين⁽²⁾ (وتبعه ابن الشجري في قوله⁽³⁾):

مَنَا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ وَالْعَائِسُونَ وَيَا الْمُرَّةَ وَالشَّيْبَ⁽⁴⁾

بيت من البسيط، لأبي قيس بن رفاعة الأنصاري⁽⁵⁾، وطرأ أي: نبت،
والشارب معروف، و المرء جمع أمرد، والشيب جمع أشيب، كبيض وأبيض
(معناه: حين طر) مقول قال ابن السكيت (، قلت: وزيدت أن بعدها لشبهها في
اللفظ بـمَا النافية، كقوله:

وَدَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

⁽¹⁾ شرح الرضي: 440/4.

⁽²⁾ انظر ترجمته في: بغية الوعاة: 349/2، شذرات الذهب: 106/2، الأعلام: 195/8.

⁽³⁾ قال ابن الشجري: قال ابن السكيت: يريد حين إن طر شاربه، يقال رجل عانس، وهو الذي أخر التزويج
بعد إن أدركه، فهذه وجوه ما التي استعملها العرب اسماً . الأماشي الشجرية: 238/2.

⁽⁴⁾ البيت لأبي قيس بن رفاعة في المقاصد النحوية: 167/1، شرح شواهد الغني: 716/2، شرح إبيات الغني:
242/5، لسان العرب: (ع - ن - س) 470/6، وبلا نسبة في شرح الأشموني: 88/1، سر صناعة
الإعراب: 321/2.

الشاهد فيه: مجيء ما اسم بمعنى حين.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: الأوسي.

- قيس بن رفاعة من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس، أدرك الإسلام فأسلم، وله
صحبة.

الشعر والشعراء: 338، سبط اللآلي: 56، الإصابة: 328/3.

- قيس بن رفاعة من بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس، أدرك الإسلام فأسلم، وله
صحبة.

الشعر والشعراء: 338، سبط اللآلي: 56، الإصابة: 328/3.

تقدم شرحه في إن⁽¹⁾ (ويعد فالأولي) أي: بعد هذا الخلاف فاقول الأولي (في البيت تقدير ما نافية؛ لأن زيادة أن حيثل قياسية؛ ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة⁽²⁾) يعني الذي فإنه عبارة عن الإنسان (ومن إثبات معني، واستعمال لئلا يثبت له) صفة معني، واستعمال (، وهما كونها للزمان مجردة)، عن معني المصدر/ (وكونها مضافة) إلى طر، وكل منهما نادر (وكان الذي^{1/239} صرفهما) أي: ابني السكيت والشجري (عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن، إذ الذي لم يثبت شاربه أمرد) تعليل لعدم الحسن، فإن الأقسام لابد أن تباين، وإذ فات مات الحسن (والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا)، أي: بشيء آخر غير ما ذكر⁽³⁾ (ألا ترى أن العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الأقسام) يعني الذي ما طر شاربه، والمرد والشيب فلا تقابل بينهما، لجواز أن يكون العانسون من المرد، والشيب، والذين لم يطر شاربهم، وهم المرد حقيقة، وقيل: العانس هو الذي طالت إقامته بدون تزويج حتى خرج عن أمثال من تزوج، ولا شك أنه بهذا الاعتبار قسم لمن طر شاربه، ولمن هو أمرد، ويقدر مع الشيب صفة يكون بها قسيما أي: والشيب غير العانسين⁽⁴⁾، وقيل: يكفي أن في البيت تقسيمين، والمناسبة إنما تطلب بين ما وقع في كل تقسيم على انفراده، وقد وُجدت بين العانس، والذي طر شاربه⁽⁵⁾ (، وإنما العرب محميون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني) قال الفاضل الهندي: مطابقة الواقع وعدمها ليست من مواضع النحو⁽⁶⁾، ألا ترى أنه يجوز [رأيت مجرداً من المسك، ولقيت

(1) مبحث إن: 121 . تحقيق الطالب حسين الديوبس.

(2) في (س) زيادة: على تقدير مصدرية ما.

(3) في (س) زيادة: فتوره بقوله.

(4) الشمني: 80/2، حاشية الدسوقي: 222/2.

(5) في (س) زيادة: من جهة طول مدة عدم الزواج في العانس وقصرها، فيمن طر شاربه ولا يخفى أن كلا منهما تكلف وتصف. انظر حاشية الشمني: 80/2.

(6) مواهب الأريب ج 3 - 92 / ب

- الفاضل الهندي هو: محمد بن حسن تاج الدين الأصبهاني، من علماء الشيعة الإمامية، من كبة: شرح العوامل المائة لمرجاني، كشف اللثام عن قواعد الأحكام، ت (1137) هـ - هدية المعارفين: 318/2، تاريخ الأدب العربي: 297/10.

العنفاء⁽¹⁾، الأرض فوقنا⁽²⁾ (وفي البيت مع هذا العيب شلذوذان: إطلاق العانس على المذكر) أراد بشذوذه قلة وروده فيه، وإليه يشير قوله (ولمّا الأشهر استعماله في المؤنث) ويؤيده ما في القاموس⁽³⁾، عنست الجارية كنسبع، ونصر، وضرب، طال مكنتها في أهلها بعد إدراكها، حتى خرجت من عداد الأبكار، ولم تتزوج قط، وهي عانس، والجمع عوانس، والرجل عانس أيضاً، فإن عدم دخول التاء على عانس إذا كان صفة للمؤنث يدل على أنه ليس بصفة مشتركة، وإن إطلاقه على المذكر قليل فسقط ما قيل: لم أرَ التصريح بشذوذه في كلام أحد من اللغويين، ولعله أسند إلى نقل متعمد⁽⁴⁾ (وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء، ولا دالة على المفاضلة) كاسم التفضيل غير المقرون بمن هذا مبني على قول البصريين إن جمع الصفة بهما في غير ما ذكر شاذ، والكوفيون يرون جوازه قياساً⁽⁵⁾، قيل: لا يرد على النصف النقص بتحوّ خصي مما هو صفة خاصة بالمذكر، فإنه يجمع بالواو، والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره⁽⁶⁾ (ولمّا عدلت عن قولهم: ظرفية إلي قولي زمانية ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَاً فِيهِ﴾⁽⁷⁾ فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي: كل وقت إضاءة، والمخفوض لا يسمى ظرفاً، ولا تشارك ما في النياحة عن الزمان أن خلافا لابن جني⁽⁸⁾، وحمل عليه قوله:

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: مثلاً وإن لم يطابق الواقع.

(3) القاموس: 264/2، 265.

(4) حاشية الشنقي: 80/2.

(5) حاشية الشنقي: 80/2.

(6) في (س) بزيادة: على أنه قال ابن القاسم إن ما كان مختصاً بالمذكر يجوز جمعه بالواو والنون، إذ لا يقصد فيه

معنى التأثير.

(7) البقرة: 20.

(8) انظر الحاشية: 110/1.

وَسَأَلَهُ مَا إِنْ شَهْلَةٌ أَمْ وَاحِدٌ بِأَوْجَدَ مِنِّي أَنْ يُهَانَ صَغِيرَهَا⁽¹⁾

بيت من الطويل، الشهلة العجوز، والنصف العاقلة خاص بالنساء كما في القاموس⁽²⁾، وأوجد من وجد/ في الحزن، والتقدير: بأوجد مني وقت أن يهان صغیرها (وتبعه الزحشري، وحمل عليه قوله تعالى⁽³⁾ ﴿إِنْ آتَاكَ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾⁽⁴⁾ ﴿إِلَّا أَنْ يُصَدِّقُوا﴾⁽⁵⁾ ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾⁽⁶⁾ [أي: وقت أن يقول⁽⁷⁾] (ومعني التعليل في البيت، والآيات ممكن، وهو متفق عليه، فلا معدل عنه) بفتح الدال مصدر (وزعم ابن خروف أن ما مصدرية حرف باتفاق، ورد على ما نقل فيه خلافاً، والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح الأخفش وأبو بكر) محمد بن السراج (باسميتها⁽⁸⁾)، قال الرضي⁽⁹⁾: خالف الأخفش وابن السراج في كون ما المصدرية حرفاً، وجعلها اسماً، ويقدران إن وصلتها ضمير لها، وما كناية عن المصدر وليس بوجه، إذ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع، والأصل عدم الإضمار⁽¹⁰⁾، ويرجحه⁽¹¹⁾ أن فيها تخلصاً من دعوي اشتراك بين

(1) البيت لساعدة بن جوية في شرح أبيات المتن: 244/5، ولم يعلق عليه السيوطي في شرح شواهد المتن: 716/2. والشاهد فيه: اشتراك إن مع ما في النجاة عن الزمان.

(2) القاموس: 457/3.

(3) الكشف: 477/1.

(4) البقرة: 258.

(5) النساء: 92.

(6) غافر: 28.

(7) ساقط من (س).

(8) قال ابن عقيل: (وليست أي: ما المصدرية اسماً فتفتقر إلى ضمير) وهذا مذهب سيويه والجمهور، فلما قلت: أعجبني ما قلت، فيقدرونه: قيامك (خلافاً لأبي الحسن، وابن السراج) في أنها اسم، وبه قال جماعة من الكوفيين أيضاً.

المساعد على تهليل القوائد: 173/1، الأصول: 161/1، حاشية الشمني: 80/2.

(9) في (س) بزيادة: ما المصدرية حرف عند سيويه، واسم موصول عند الأخفش، والروماني، والمبرد.

(10) الرضي: 24/3.

(11) في (س) بزيادة: أي: يرجع قولهما.

المعني الحرفي، والمعني الاسمي (لا داعي إليه⁽¹⁾)، فإن ما الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جُمْلَةٍ ما لا يعقل) فيكون إطلاق ما على الحدث باعتبار أنه لا يعقل إطلاقاً، باعتبار الوضع الأول (فلذا قيل: أعجبي ما قمت قلنا: التقدير: أعجبي الذي قمت⁽²⁾ وهو يعطي معني قولهم: أعجبي قيامك ويرد ذلك) أي: المرجح المذكور (أن نحو: جلست ما جلس زيد تريد به المكان ممتنع، مع أنه مما لا يعقل) [في أصل هذا الرد منع، وسنده⁽³⁾] أي: لا نسلم أن ما الموصولة الاسمية موضوعة لما لا يعقل مطلقاً، بل لما لا يعقل من الدواب، الا ترى أن نحو: جلست ما جلس (وأنه يستلزم أن يسمع كثيراً أعجبي ما قمت) عطف على قوله: أن نحو جلست ما جلس زيد (لأنه عندهما الأصل⁽⁴⁾) والأصالة ناشئة عن كثرة السماع (وذلك غير مسموع) فبطل المدعى (قيل: قاله ابن يعيش⁽⁵⁾) (ولا يمكن؛ لأن قام غير متعد) هذا عذر لعدم السماع، يعني أن وجه عدم السماع امتناع هذا التركيب في نفس الأمر (وهذا خطأ بين، لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق⁽⁶⁾) وهو ممكن مع كل فعل (لا مفعول به⁽⁷⁾) وهو يختص بالمتعدي (وقال ابن الشجري: أفسد النحويون تقدير الأخفش⁽⁸⁾ بقوله تعالى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾⁽⁹⁾ فقالوا أن كان الضمير المحذوف للنبي، أو للقرآن صح المعني، وخلت الصلة عن عائد، أو للتكذيب فسد المعني؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن، متعلق بالتكذيب (أو النبي) عطف على القرآن (كانوا مؤمنين)

(1) في (س) بزيادة: وفي القول باسميتها خلاص من ذلك الاشتراك.

(2) في (س) بزيادة: أي: القيام الذي قمت، وما قيل هذا رجوع بقول الأخفش: إن المصدرية اسم إلى أنها الموصولة الاسمية كما هو مقتضى ما نقله ابن الشجري، وهو خلاف الظاهر، ومنع لما نقلناه عن الرضي.

(3) في (س): حاصل هذا الرد منع السند تقريره.

(4) في (س) بزيادة: علة الاستلزام وكثرة السماع.

(5) شرح المفصل: 142/8.

(6) في (س) بزيادة: يتوي فيه الفعل المتعدي والقاصر.

(7) في (س) بزيادة: حتى لا يمكن لأنه يختص بالمتعدي.

(8) في (س) بزيادة: يعني كون ما المصدرية اسماً، وجوز رجوع الضمير إليه.

(9) البقرة: 10. الأماهي النحوية: 240/2.

لأن تكذيب التكذيب به إيمان انتهى⁽¹⁾. (وهذا سهو منه) أي: من ابن الشجري لقبوله قول النحويين (، ومنهم؛ لأن كذبوا) عبر بالماضي لدلالة كان عليه (ليس واقعا على التكذيب، بل مؤكد به؛ لأنه مفعول مطلق لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً) أي: كما حذف ضمير المصدر (أي: مما كانوا يكذبون النبي، أو القرآن تكديماً، ونظيره ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾⁽²⁾) ولأبي البقاء في هذه الآية أوهام متعددة فإنه قال: ما مصدرية وصلتها يكذبون، ويكذبون خبر كان لا عائد على ما، ولو قيل باسميتها [عبارته: وما المصدرية حرف عند سيويه، واسم عند الأخفش، وعلى كلا القولين لا يعود عليها من صلتها/ شيء]⁽³⁾ (فتضمنت 240 مقالته الفصل) يعني به كانوا (بين ما الحرفية وصلتها بـكان، وكون يكذبون في موضع نصب لأنه قدره خبر كان، وكونه لا موضع له؛ لأنه قدره صلة ما⁽⁴⁾) وقد اعتذر عنه في الباب الثاني فقال: لعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون، لا منهما ومن كان، يبي على قول [من قال]⁽⁵⁾: إن كان ناقصة لا مصدر لها⁽⁶⁾ (واستغناء الموصول الاسمي عن عائد) قيل: إن أراد بالاسمي ما هو بمعنى الذي، فلا نسلم تضمن كلام أبي البقاء استغناء عن عائد، وإن أراد ما هو منسبك مع صلتها بمصدر على ما هو ظاهر النقل عن الأخفش فلا نسلم امتناع استغنائه عنه، وفيه بحث⁽⁷⁾ (وللزخشري غلطة عكس هذه الأخيرة، فإنه جوز مصدرية ما في ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَوْا فِيهِ﴾⁽⁸⁾ مع أنه قد عاد عليها الضمير) هذا مقتضى تقديره حيث قال: قوله كانوا مجرمين عطف على أتروا أي:

(1) في (س) بزيادة: وهذا التخريج على القراءة بالتونين.

(2) النبا: 28.

(3) ساقط من (س). البيان في إعراب القرآن: 32/1.

(4) في (س) بزيادة: فظاهر متناقض.

(5) في (س): أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح، وآخرين.

(6) معني اللبيب: 410/2.

(7) حاشية الشمني: 80/2.

(8) هود: 116.

أترفوا أي: اتبعوا الإتراف وكانوا مجرمين⁽¹⁾، واعترض بأن ما أترفوا موصولة لا مصدرية، لعود الضمير من فيه إليه، فكيف يقدر كانوا مصدراً؟ إلا أن يقال يرجع الضمير إلى الظلم، بدلالة ظلموا، فتكون ما مصدرية، وبه يندفع إشكال المصنف⁽²⁾ وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَثَمًا يَمَّا لَسْتُمَا أَهْلَ الْحَيَاةِ وَالْعَذْرِ⁽³⁾

بيت من الطويل، قيل: الأمير هو ذو الإمرة في الولاية، وكثير ما يطلق الفعيل على الواحد وغيره⁽⁴⁾، وقيل: أسقط النون تشبيهاً للإضافة⁽⁵⁾، وأتت اسم كَيْسَ زِيدَتِ الْبَاءَ فِيهِ لَوُقُوعِهِ فِي عَمَلِ الْخَبَرِ⁽⁶⁾، وقيل: فاعل أمير أغنى عن خبر ليس، وبما لستما والباء ويروي بالقاء، والغدر ضد الوفاء⁽⁷⁾ (وبهذا البيت رُجِحَ القول بمجرّفتها، إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير) لأخذ ليس اسمها، وخبرها، وههنا شيء أهمله المصنف، قال الرضي: صلة ما المصدرية لا تكون عند سيويه إلا فعلية، وجوز غيره الاسم⁽⁸⁾، وهو الحق وإن كان قليلاً كما في نهج البلاغة: بقوا

(1) الكشف: 439/2.

(2) انظر البحر المحيط: 272/2، الدر المصون: 148/4.

(3) بلا نسبة في: حاشية الدسوقي: 228/2، شرح شواهد المغني: 717/2، المقاصد النحوية: 422/1، الجني الداني: 332.

والشاهد فيه: وصل ما المصدرية بالفعل الجامد، وهو نادر.

(4) حاشية الدسوقي: 228/2.

(5) في (س) بزيادة: وقد مر أن حذف نون التثنية بدون الإضافة جائز في الضرورة، وأجازه الكسائي في غيرها، والباء في باتتاً زائدة في اسم ليس لتأخره إلى موضع الخبر.

(6) قال العمري: قوله ليس أمير المزة فيه للاستفهام على سبيل التقرير، والباء في باتتاً زائدة، والتقرير: ليس أتت أمير في الأمور، وحذفت النون في أمير تشبيهاً بالإضافة.

المقاصد النحوية: 422/1.

(7) قال الشمني: الباء في باتتاً زائدة، وهو فاعل أمير أغنى عن خبر ليس.

حاشية الشمني: 81/2.

(8) قال سيويه: وسألك عن قوله: ما تدوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا أجزاء من فيل أن الفعل صلة لنا فصار بمنزلة الذي، وهو يصك كالمصدر.

الكتاب: 102/3، شرح الرضي: 441/4.

البلاغة: بقوا على الدنيا وما باقية، وأجاز ابن جني كونها جاراً مجروراً فيجوز على مذهبه: ما خلا زيد، بالجر، وما مصدرية⁽¹⁾.

(الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافة، وغير كافة، والكافة

ثلاثة أنواع:

أحدها: الكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال: قُلْ، وكُفِّرْ، وطال، وعلة ذلك شبهة برب، ولا يدخلن حيثل إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها كقوله:

قُلَّمَا يَنْسِرُ اللَّيْلُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا⁽²⁾

بيت من الخفيف، قلما يعني النفي⁽³⁾، وإلى ما يورث متعلق بداعياً ويقدر مثله لنجيباً، أو هما تنازعا فيه على رأي من جوز التنازع في المعمول المتقدم كما ذكرنا في بحث لو⁽⁴⁾ (فأما قول المراء) في القاموس، كشداً، والمراء الكلبي ابن سعيد الفقعسي /، وابن منقذ التميمي، وابن سلامة العجلي، وابن بشر الشيباني،⁴⁰ وابن معاذ الحرشي، شعراء⁽⁵⁾، قيل: لا أدري الآن من هو صاحب هذا البيت

⁽¹⁾ شرح الرضي: 441 / 4.

⁽²⁾ البيت بلا نسبة في حاشية الدسوقي: 228 / 2، شرح شواهد المفني: 717 / 2، شرح أبيات المفني: 245 / 5. والشاهد فيه: استعمال ما كافة.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: الليب العاقل، والمجد الكرم.

⁽⁴⁾ حاشية الدسوقي: 228 / 2، 229.

⁽⁵⁾ القاموس المحيط: 149 / 2.

- المراء هو: أبو حسان المراء بن سعيد بن حبيب الفقعسي، شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية، كثير الشعر.

الشعر والشعراء: 504، معجم الشعراء للمرزباني: 396، الأعلام: 199 / 7.

- المراء بن منقذ بن عمر الحنظلي، من بني العدوية من تميم، من شعراء الدولة الأموية، وكان معاصراً للفردق وجبر، (100) هـ.

الشعر والشعراء: 502، معجم الشعراء: 397، الأعلام: 55 / 3.

- المراء بن سلامة العجلي، شاعر جاهلي، ولم يعرف فيمن أسلموا، وله أبيات قالها في ذي قار. معجم الشعراء: 398، الأعلام: 200 / 7.

هذا البيت منهم، قال السيوطي: هو ابن سعيد الفقعسي، من شعراء الدولتين⁽¹⁾، وقيل: لم يدرك الدولة العباسية⁽²⁾.

(صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ)⁽³⁾

بيت من الطويل⁽⁴⁾ (فقال سيويه: ضرورة⁽⁵⁾)، فقبل وجه الضرورة أن يحقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرا، وأن وصال مرتفع بنيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور، وقيل: وجهها أن قَدَّم الفاعل، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل في شعر، ولا نثر⁽⁶⁾، وقيل: ووجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله:

فَهَلْأُ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

تقدم شرحه في بحث إلأ، قيل: الذي قاله سيويه: وقد يجوز تقديم الاسم في الشعر، وأنشد البيت⁽⁷⁾، فهذا تصريح بأن وجه الضرورة تقديم الاسم على رافعه فلا وجه للاختلاف في توجيه كلامه، ولا لرد ابن السيد ذلك القول في

(1) خزنة الأدب: 289 / 4.

(2) مواهب الأريب ج - 3: 100 / 1.

(3) البيت للمرار في خزنة الأدب: 231 / 10، شرح شواهد المعنى: 717 / 2، وبلا نسبة في شرح المفضل:

116 / 7، المختب: 96 / 1.

(4) في (س) زيادة: ولا توجه عليه التقص بهذا البيت دفعه بقوله.

(5) قال سيويه: وقد يجوز في الشعر تقدم الاسم، قال: صدت البيت.

الكتاب: 115 / 3.

(6) ينظر إصلاح الحلل الواقع في الجمل: 112، حاشية الأمير: 8 / 2.

(7) الكتاب: 115 / 3.

تعليق المصنف⁽¹⁾، والصواب في البيت أن يقال: وداد عوض وصال وإن كان
سيبويه وغيره أوردته كذلك، قيل: يعني أن تسلط النفي على النفي على دوام
الوصال يقتضي وجود أصله، وليس كذلك، فإنه لا وصال أصلاً مع الصدود
طال أو لم يطل، وقد يقال غيّر عن الوصال بإرادته، وتوقعه، أو حذف المضاف
للقرينة، قيل: إن أراد لا وصال مع الصدود في زمانه فمسلم لكن لا نسلم أن
ذلك مراد الشاعر، إن أراد لا وصال معه مطلقاً فممنوع لجواز تقديم الوصال
على الصدود وتأخره عنه، والظاهر أن مراد المصنف أنه لا فائدة في قولنا لا يدوم
وصال مع طول الصدود⁽²⁾ (وزعم المبرد أن ما زائدة، ووصال فاعل لا مبتدأ⁽³⁾)،
وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافية) وعلى هذا ينبغي أن
يكتب منفصلاً عن ما⁽⁴⁾.

(الثاني: الكافة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ) وأخواتها⁽⁵⁾، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾⁽⁶⁾ ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾⁽⁷⁾
وتسمي المتلوة بفعل⁽⁸⁾ نائب فاعل، ومفعوله الثاني قوله (مهيئة) على صيغة
الفاعل (وزعم ابن ذرستويه وبعض الكوفيين أن ما مع هذه الحروف اسم مبهم
بمنزلة ضمير الشأن في التفعيم والإبهام، وفي أن الجملة بعده مفسرة له، ونحبر بها

(1) الشمني: 81/2.

(2) الشمني: 81/2.

(3) لم أجد قول المبرد بأن ما زائدة، وعبارته: ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك، كما يجوز
مثله في سوف وقلما وقد ونحوهما من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال، حيث قال حين اضطر الشاعر:
صدودت.... البيت وإنما قلما للفصل.

المتنصب: 121/1، 122.

(4) في (س) بزيادة: الثانية كأنه راعى هنا المعنى، وإلا فالمناسب لما قبله، وما بعده أن يقول.

(5) في (س) بزيادة: وسبب ذلك أنها بدخول ما عليها يطل اختصاصها بالاسمية، فتدخل على جملتين.

(6) النساء: 171.

(7) الأنفال: 6.

(8) في (س) بزيادة: بالرفع.

عنه⁽¹⁾، ويرده أنها لا تصلح للابتداء بها، ولا لدخول ناسخ غير أن وأخواتها؛ ورد ابن الخباز في شرح الإيضاح بامتناع إنما أين زيد مع صحة تفسير ضمير الشأن لجملة الاستفهام، وهذا سهو منه⁽²⁾؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجملة غير الخبرية اللهم إلا مع أن المخففة من الثقلة فإنه قد يفسر بالدعاء [كان جعل الضمير لأن، ونسب التفسير إليها لجواز أو لا]⁽³⁾ فالظاهر تذكيره لعود ضمير الشأن⁽⁴⁾ (لحو: أما أن جزاك الله خيراً وقراءة بعض السبعة) نافع⁽⁵⁾ ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾⁽⁶⁾ قيل: لما تقدم إن ضمير الشأن بعد إن المخففة قد يفسر بالدعاء كان لك مظنة؛ لأن يتوهم أنه قائل بأن اسمها يلزم أن يكون ضمير شأن فرغ ذلك بالاستدلال الذي أورده بقوله⁽⁷⁾ (على أنا لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين كونه ضمير شأن) وفيه/ أن هذا ليس بالاستدلال، بل هو منع، ووجهه أنه استدلال عند اللغويين دون الجدليين، وبأنه يحرف بالاستدراك؛ لأن على تكون للاستدراك (إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب في الأول) أي: ما أنك (والغاية في الثاني) أي: والخامسة أنها (، وقد قال سيبويه في قوله تعالى ﴿أَنْ يَأْتِيَاهُمُ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّعْيَا﴾⁽⁸⁾ إن التقدير أنك قد صدقت⁽⁹⁾، وأما ﴿إِنْ مَا تَدْعُونَ لَاتِ﴾⁽¹⁰⁾ ﴿وَإِنْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الْبَاطِلِ﴾⁽¹¹⁾ ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ

(1) شرح الرضي: 338/4.

(2) انظر حاشية الدسوقي: 230/2.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: لكنه جعله راجعاً إلى إن المخففة، ونسب التغيير إليها مجازاً.

(5) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: 160.

(6) النور: 9. في (س) بزيادة: واعترض بأن الدعاء طلب، وقد نصو على أن الجملة الطلية لا تقع خبراً.

(7) حاشية الشمسي: 81/2.

(8) الصافات: 104، 105.

(9) قال سيبويه: ومثل ذلك ﴿ونادينا أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا﴾ كأنه قال عز وجل: نادينا إنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم. الكتاب: 163/3.

(10) الأنعام: 134.

(11) لقمان: 30.

خَيْرَ لَكُمْ⁽¹⁾ ﴿أَيُخْسِيُونَ أَلَمًا لِمَدَّهْمَ بِهِ مِنْ مَالٍ وَيَبْتَئِينَ تَسَارِعَ لَهُمْ فِي
الْخَيْرَاتِ﴾⁽²⁾ ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ﴾⁽³⁾ فمنما في ذلك
كله اسم باتفاق، والحرف عامل [وفيه أن أبا البقاء ذكر في الآية الأخيرة كون ما
مصدرية، والمصدر بمعنى المفعول]⁽⁴⁾ ﴿وَأَمَّا﴾⁽⁵⁾ ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾⁽⁶⁾ فمن
نصب الميته فمما كافة⁽⁷⁾، ومن رفعها - وهو أبو الرجاء العطاردي - فمما اسم
موصول، والعائد محذوف؛ وكذلك ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاجِرًا﴾⁽⁸⁾ فمن رفع كيد
فإن غايمة وما موصولة والعائد محذوف⁽⁹⁾، ولكنه محتمل للاسمي والحرفي،
أي: إن الذي صنعوه، أو أن صنعهم؛ ومن نصب - وهو ابن مسعود، والربيع ابن
خيثم - فمما كافة⁽¹⁰⁾، وجزم النحويون بأن ما كافة في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ
الْعُلَمَاءُ﴾⁽¹¹⁾، ولا يتمتع أن تكون بمعنى الذي، والعلماء خبر، والعائد مستتر في
يخشى) هذا على قراءة الجمهور بنصب الله، ورفع العلماء، ولا يضر فوات
الحصر المستفاد وإنما لحصوله بطريق آخر⁽¹²⁾، وقرأ عمر بن عبد العزيز وأبي

(1) النحل: 95.

(2) المؤمنون: 55.

(3) الأنفال: 41.

(4) ساقط من (س). البيان في إعراب القرآن: 479/2.

(5) البقرة: 173.

(6) الدر المصون: 1/441.

(7) طه: 69.

(8) الدر المصون: 5/40.

(9) إعراب القرآن للدرويش: 286/6.

- أبو زيد الربيع بن خيثم الكوفي: تابعي، أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود، قال له عبد الله: لو رآك
الرسول لأحبك.

غاية النهاية في طبقات القراء: 1/283.

(10) طاهر: 28.

(11) في (س) بزيادة: كما في نحو: إن الذي يكرمني الفاضل.

حنيفة بمكس ذلك كما في الكشف⁽¹⁾، ولو دلت على أن الحنيفة مستفادة للتنظيم، لكن يردُّ على المصنف رسم ما متصلة بـ"إن"، وإن كان قد تمسك بأن رسم المصحف سنة متبعة كما قال في الجهة الثانية، من أن حمل الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد (، وأطلقت ما على جماعة العقلاء، كما في قوله تعالى ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾⁽²⁾ ﴿فَأَبْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾⁽³⁾ وأما قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا
.....

تقدم شرحه في بحث أو (فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين في نحو: ليتما زيداً قائمٌ فمأزلة غير كافية، وهذا اسمها، وكذا الخبر، قال سيويه: وقد كان رؤية بن العجاج ينشده رفعاً، انتهى⁽⁴⁾. فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة، وهذا مبتدأ، ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحدوف والجملة صلة ما (أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا؛ وهو ضعيف لحذف الضمير

⁽¹⁾ الكشف: 3/ 633..

- أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ت(150) هـ. امرأة الجنان: 242/1، شذرات الذهب: 227/1، الأعلام: 36/8.
- أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ت(150) هـ. امرأة الجنان: 242/1، شذرات الذهب: 227/1، الأعلام: 36/8.
- أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ت(150) هـ. امرأة الجنان: 242/1، شذرات الذهب: 227/1، الأعلام: 36/8.
- أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، إمام الحنفية، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ت(150) هـ. امرأة الجنان: 242/1، شذرات الذهب: 227/1، الأعلام: 36/8.

⁽²⁾ النساء: 3.

⁽³⁾ النساء: 3.

⁽⁴⁾ الكتاب: 2/ 137.

المرفوع في صلة غير أي مع عدم الطول) وفيه بحث، كما سيصرح بأن طول الصلة بالصفة حسن، حذف العائد في قوله:

وَلَا مِثْمًا يَوْمَ بَدَارِ جَلْجَلٍ

(وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الأعمال، وزعم جماعة من الأصوليين والبيانين أن ما الكافة التي مع إن نافية، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر، قالوا: لأن إن للإثبات، وما للنفي فلا يجوز أن يتوجها معاً إلى شيء واحد، لأنه تناقض، ولا أن يحكم بتوجيه النفي للمذكور بعدها، لأنه خلاف الواقع باتفاق، فتعين صرفه/ لغير المذكور، وصرف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر⁽¹⁾) قال ابن 241/ب القاسم: استدلل الإمام الرازي بذلك على أنها للحصر، [ورد بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو، وهو ظاهر الفساد]⁽²⁾ وقال: وفيه إخراج ما النافية عما تستحقه من وقوعها صدرا، أو فيه جمع بين حرف نفي وحرف إثبات بلا فاصل، وأنها لو كانت نافية لجاز أن تعمل فيقال: إنما زيد⁽³⁾ (، وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين إذ ليس إن للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل إن زيد قائم، أو نفياً مثل إن زيد ليس بقائم⁽⁴⁾) نوقش بأن إن لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها، وهي لا تكون إلا ثبوتاً، وإن كان خبرها نفياً⁽⁵⁾ (ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾)⁽⁶⁾، وليست ما للنفي، بل هي

(1) ينظر المطول: 212.

(2) ساقط من (س).

(3) الجنى الداني: 397، 398.

(4) مفتاح العلوم للسكاكي: 291، شروح التلخيص: 2/ 193.

(5) قال ابن الملا: والحق أن إن لتوكيد النسبة التي هي اسمها وخبرها، وهي لا تكون إلا ثبوتاً، وإن كان نفس خبرها نفياً. انتهى أمل الأريب: 375. تحقيق الأستاذ محمد أبو سطايش.

(6) يونس: 44.

بمزلتها في أخواتها كيتماً، وكعلماً ولكنماً، وكأثماً) قال أبو حيان: فإن فهم حصر
 فمن سياق الكلام لا منها⁽¹⁾، وبعضهم ينسب هذا القول بأنها نافية للفارسي في
 كتاب الشيرازيات) وهو كتاب يشتمل على مسائل أملاها الفارسي بشيراز -
 قصبة بلاد فارس بناها شيراز بن طهمورت، قال ابن القاسم: ذكر القرافي في
 شرح المحصول أن أبا علي الفارسي نقل في مسائل الشيرازيات أن ما في إنما
 للنفي⁽²⁾، وهذا يخالف قول السبكي: رأيت في الشيرازيات ما لعل القرافي أخذه
 منه، ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها، ولا قاله لمحوي
 غيره، وإنما قال الفارسي في الشيرازيات: إن العرب عاملوا إن معاملة النفي، وإلا
 في فصل الضمير⁽³⁾ كقول الفرزدق:

..... وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي⁽⁴⁾

بعض بيت من الطويل تمام صدره:

أَنَا الدَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارِ

(1) الجني الداني: 398.

(2) الجني الداني: 398. الباب في تهذيب الأنساب: 1/ 526، 527.

- السبكي هو: أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الله الكافي بهاء الدين السبكي، ولحق القضاء بالشام،
 وكان كثير الترحال، أخذ عن أبيه، وأبي حيان، صنف: عروض الأفراح، شرح مختصر ابن الحاجب
 كما في معجم المؤلفين، ت(763) هـ. بغية الوعاة: 1/ 342، الدرر الكامنة: 1/ 210، الشذرات:
 226/ 1، الأعلام: 1/ 176.

(3) الجني الداني: 398.

(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 546، التذيل والتكميل: 2/ 220، المنتخب: 2/ 195، لسان العرب: (ق - ل -

1) 486/ 7، وبلائية في الأشياء والنظائر: 4/ 159.

والشاهد فيه: إفادة ضمير الفصل أنا للحصر.

الذائد من الذود وهو الطرد، والذمار بالكسر ما يلزمك حفظه وحمايته
كما في القاموس⁽¹⁾، وقيل: العهد⁽²⁾، والحسب ما نعهده من مفاخر آبائك⁽³⁾، ول
معان أخر ذكرت في القاموس⁽⁴⁾، [ولاستاد يدافع إلى أنا إما لاشتراك الصيغة بين
الغائب والمخاطب والمتكلم المنفصلين، أو لأنه في الحقيقة مسند إلى مستثنى منه
غائب، قال الزوزني: والمعني ما يدافع عن أحساب قومي إلا أنا، أو من مماثلني في
إحراز الكمالات]⁽⁵⁾ (فهذا كقول الآخر⁽⁶⁾):

قَدْ عَلِمْتَ سَلَمَى وَجَارَئَهَا مَا قَطَرَ الْفَارِسَ إِلَّا أَنَا⁽⁷⁾

بيت من السريع [لعمربن معد يكرب، وقيل للفرزدق]⁽⁸⁾⁽⁹⁾ سلمى⁽¹⁰⁾
اسم امرأة، [والفارسي الشجاع]⁽¹¹⁾، وقطره بالتشديد ألقاه على أحد قطريه⁽¹²⁾،
أي: أحد جانيه (وقول أبي حيان: لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ[أنا] قيل:

(1) القاموس: 40/2.

(2) في (س) بزيادة: كما في الطول، و الأساس، وهو الحامي الذمار إذا ما لو لم يحمه لييم وعنف من حاه
وحرمه. الطول: 213.

(3) في (س) بزيادة: أو المال، أو الدين، أو الكرم الشرف في العقل، أو الفعال الصالح، أو الشرف الثابت في
الأيام.

(4) في (س) بزيادة: أنا تأكيد لضمير الفاعل ليصح العطف عليه، ويحتمل أن تكون ما موصولة، وما بعد
حاصلة، وأنا ضمير كما جوزه المصنف في «إنا يجئني الله من عباده العامة» وما قيل: وليست موصولة،
وأنا خبرها، إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما وفيه بحث. القاموس المحيط: (ح - س ب)
74/1.

(5) ساقط من (س). شرح شواهد المفني: 719/2.

(6) في (س) بزيادة: يشمر أن البيت لغير الفرزدق، وقيل: له، وقيل: لعمربن معد يكرب.

(7) البيت لعمربن معد يكرب في حاشية الأمير: 9/2، حاشية الدسوقي: 234/2، الأغاني: 169/10، وبلا
نسبة في شرح المفصل: 101/3.

والشاهد فيه: عند تعذر مجيء الضمير المتصل، أتى به منفصلاً إلا أنا.

(8) انظر شرح شواهد المفني للسيوطي: 719/2.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: بفتح السين.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س) بزيادة: بضم القاف وسكون الطاء.

المنقول إن سيويه يرى ذلك ممتعاً؛ لأنه لا يرى إنما للحصر⁽¹⁾، وأن الزجاج أجاز الفصل، ولم يوجبه⁽²⁾، وأن ابن مالك أوجه عند الحصر بـإنما⁽³⁾، (، وإن الفصل في البيت الأول ضرورة⁽⁴⁾) قال التفازاني: لا يجوز حمله علي الضرورة، لأنه كان يصح أن يقال: إنما أَدافع عن أحسابهم أنا على أن أنا تأكيد، وفيه أن هذا مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه للشاعر، وهو مرجوح [ومنع كون ما موصولة اسم إن وخبرها، أي: إن الذي يدافع أنا/، بأنه لا ضرورة في العدول 1 / 242 من لفظ إلى لفظ ما، وهذا مدفوع بمنع كون العدول المذكور للضرورة، وقد مر أن المصنف أجاز ذلك في آية فاطر، وبذلك يندفع بالقول كون الفصل فيه ضرورة كما يندفع بالقول بأن أنا تأكيد لضمير الفاعل ليصح العطف عليه]⁽⁵⁾⁽⁶⁾ (واستدلاله بقوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطَاكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾⁽⁷⁾ ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾⁽⁸⁾ ﴿وَلَئِنَّمَا تُوَفُّونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁹⁾ وهم، لأن الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل، ألا ترى أن المعنى: ما أعطاكم إلا بواحدة، وكذا الباقي) فحينئذ لا يتم التقريب.

(والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف، فالأحرف أحدها رب، وأكثر ما تدخل حيثل على الماضي، كقوله:

(1) قال أبو حيان: وأما سيويه فلم يلحظ ما لحظه الزجاج من مراعاة الحصر، ولعل ذلك عنده إنما كان لأجل أن إنما لا تفيد الحصر وضعاً.

التذييل والتكميل: 216/2.

(2) معاني القرآن للزجاج: 1/243.

(3) شرح التسهيل: 1/148.

(4) الارتشاف: 1/478.

(5) المطول: 213.

(6) ساقط من (س).

(7) سبأ: 46.

(8) يوسف: 86.

(9) آل عمران: 185.

رُبَّمَا أَوْقَيْتُ فِي عِلْمٍ تُرْفَعُنْ تُؤْنِي شَمَالَاتٍ

تقدم شرحه في بحث رُبِّ (لأن التذكير والتقليل إنما يكونان فيما عرف وحده، والمستقبل مجهول، ومن ثم قال الرماني في ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹⁾ إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي⁽²⁾، وقيل: هو حكاية من حال ماضية مجازاً مثل ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾⁽³⁾ فلا اعتبار الحال أنني بالمضارع، ولا اعتبار المضي أنني بربما، والتنظير في الآية إنما هو في تنزيل المستقبل منزلة الماضي لا في تنزيله منزلة الحال الماضية (وقيل: التقدير ربما كان يود) فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما، قاله الربيعي⁽⁴⁾ (وتكون كان هذه شائبة، وليس حذف كان بدون إن، وكو الشرطيتين سهلاً، ثم الخبر حيثئذ هو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان) قال الرضي: والمشهور جواز دخول رُبَّمَا على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في الإيضاح⁽⁵⁾، (ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية، خلافاً للفارسي⁽⁶⁾) قال الرضي: رُبَّمَا لا تدخل إلا على الفعل⁽⁷⁾، كما قال سيويه ومثله ربما الجامل البيت شاذ عنده⁽⁸⁾، وقياس عند

(1) الحجر: 2.

(2) الأمالي الشجرية: 244/2.

(3) الزمر: 68.

(4) انظر قول الربيعي في شرح الرضي: 286/4.

(5) شرح الرضي: 295/4.

(6) انظر الجني الداني: 465.

(7) قال الرضي: رُبُّ المكشوفة لا تدخل إلا على الفعل . شرح الرضي: 295/4.

(8) الكتاب: 459/1.

الجزولي⁽¹⁾، والتزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضياً؛ لأن وضع رب للتقليل في الماضي⁽²⁾ (ولهذا قال في قول داود:

رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَيَّلُ فِيهِمْ)

تقدم شرحه في 'رب'، ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، أي: رب شيء هو الجامل. (الثاني: الكاف، نحو: كُنْ كما أنتُ وقوله

... .. كَمَا سَيِّفُ عَمْرٍو لَمْ تُحْنَهُ مَضَارِيهِ⁽³⁾)

تقدم شرحه في الكاف (، قيل: ومنه ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾⁽⁴⁾، وقيل: 'مَا' موصولة، والتقدير: كالذي هو آلهة لهم) فالآلهة بدل من هو، والكاف وما بعدها صفة لآلهة (، وقيل لا تكف الكاف بنماً، وإن 'مَا' في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية) قال أبو البقاء: وحسن ذلك أن الظرف مقدر بالفعل⁽⁵⁾.
(الثالث: الباء، كقوله:

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: فيجيز إنما زيد قائم. الرضي: 295/4.

⁽²⁾ انظر الإيضاح: 200، 201.

⁽³⁾ عجز بيت من الطويل لنهشل بن حري صدره:

أَخْ مَا جِئْتُ بِمُخْزِنِي يَوْمَ مُشْهَدٍ

في شرح شواهد المغني: 502/1، شرح أبيات المغني: 127/4، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 872، وبلا نبة في شرح ابن الناطم: 268. والشاهد فيه: زيادة 'مَا' بعد الكاف، فكفتها عن العمل.

⁽⁴⁾ الأعراف: 138.

⁽⁵⁾ التبيان في إعراب القرآن: 459/1.

فَلَسْنِ صِرْتْ لَا تُجِيرُ جَوَاباً لَبِماً قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبٌ⁽¹⁾

بيت من الخفيف، تحير مضارع أحرار بمعنى رجع الخطاب لشخص ميت
عن طريق التجويز، كما قيل في وزير قتل وصلب⁽²⁾:

وَكَاثَتْ فِي حَيَاتِكَ لِي عِظَاتٌ وَأَنْتَ الْيَوْمَ أَوْعَظُ مِنْكَ حَيًّا

أي: إن صيرت لا ترجع جواباً لمن يكلمك فكثيراً ما ترى أي: تظن وأنت
خطيباً بلسان الحال، فإن من نظر إلى قبرك تذكر ما كنت عليه في حال الحياة، وما
صرت/ إليه بعد الممات، وجواب إن لبماً، وقيل محذوف، أي: لم يقدر هذا
فصاحتك⁽³⁾ (ذكره ابن مالك، وأن ما الكافة أحدثت مع الباء معني التقليل، كما
أحدثت مع الكاف معني التعليل⁽⁴⁾ في نحو: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَذَاكُمْ﴾⁽⁵⁾، والظاهر
أن الباء والكاف للتعليل، وأن ما معهما مصدرية) ولما توهم⁽⁶⁾ منع ورودها
للتعليل بدون ما دفعه بقوله⁽⁷⁾ (وقد سلم أن كلاً من الكاف والباء يأتي للتعليل
مع عدم ما كقوله تعالى: ﴿فَبُظِّلَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ

(1) البيت لصالح بن عبد القدوس في خزنة الأدب: 222/10، ولطبع بن إياس في آمالي الفالي: 271/1،
شرح شواهد المغني: 720/2، وبلا نسبة في المقاصد النحوية: 347/3، شرح التسهيل: 172/3.

والشاهد فيه: لبماً حيث كتبت الباء عن عمل الجر.

(2) البيت من الطويل، بلا نسبة في حاشية الشمني: 83/2.

(3) قال الدسوقي: وجواب أن محذوف، أي: لم يقدر هذا في فصاحتك، طالما خطبت في حياتك، والمذكور بعد
سبب الجواب المحذوف، وأقيم المضارع وهو ترى مقام الماضي.

حاشية الدسوقي: 237/2.

(4) شرح التسهيل: 172/3، 173.

(5) البقرة: 198.

(6) في (س) بزيادة: إن ابن مالك ترك الظاهر.

(7) حاشية الشمني: 83/2.

طَيِّبَاتٍ أَجَلَّتْ لَهُمْ»⁽¹⁾ «وَيَكَاةُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ»⁽²⁾، وإن التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل.
الرابع: 'مِنْ كَقَوْلِ أَبِي حِيَةَ'⁽³⁾:

وَأَنَا لِمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً⁽⁴⁾
(.....)

صدر بيت من الطويل، باقي عجزه:

.....
عَلَى رَأْسِهِ ثَلْقَى اللِّسَانُ مِنْ الْفَمِ

الكبش سيد القوم، وإليه أشار من قال⁽⁵⁾:

خَلَذَ مِنْ حَدِيثِي مَا يُغْنِيكَ عَنْ نَظْرِي فَأَيُّهُ سَمَرُ نَاهِكٍ مِنْ سَمَرِ
كَمْ مِنْ أَبِي عَدَا أَمَّا لِمُعْتَبِرٍ فَأَعْجِبْ لَا عَطَاءٍ لَفْظِ الْأُمِّ لِلذِّكْرِ
وَنَاطِحٍ يَفْقَرُنِ لَا قُرُونُ لَهُ وَكَبْشُ قَوْمٍ يَثْقُلُ الْعِلْمُ مُشْتَهَرٍ

(1) النساء: 160.

(2) القصص: 82.

(3) في (س) بزيادة: بالحاء المهملة.

(4) البيت لأبي حية التميمي في خزانة الأدب: 215/10، شرح شواهد المغني: 721/2، حاشية الأمير:

10/2، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 137/2، الجني الداني: 315.

والشاهد فيه: قوله: 'كَمَا حَيْثُ كَفَتْ مَا مِنْ مَنْ عَمِلَ الْجُرْ.'

(5) الأبيات من البسيط للشاب الطريف في ديوانه: 115.

(قاله ابن الشجري، والظاهر أن ما مصدرية، وأن المعنى مثله ⁽¹⁾ في ﴿ خَلَقَ
الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ ﴾ ⁽²⁾ وقوله:

وَضُنْتُ عَلَيْنَا وَالضُّيُنُ مِنَ الْبُخْلِ ⁽³⁾

.....

مصراع من الطويل، وظن بالشئ يظن من باب تعب، وبخل، ومن باب
تعب لغة قاله الفراء ⁽⁴⁾، قال:

مَهْلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي إِيَّيْ أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ظَنُّوا ⁽⁵⁾

يريد ظنوا، فظهر التضعيف ضرورة (فجعل الإنسان والبخیل مخلوقين
من العجل والبخل) وجعل الضارب لكثرة ضربه مخلوقا من الضرب (مبالغة،
وأما الظروف فأحدها بعد كقوله:

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْتَانُ رَأْمِيكَ كَالْمُغَامِ الْمُخْلِسِ ⁽⁶⁾

⁽¹⁾ الأمالي الشجرية: 244/2.

⁽²⁾ الأنبياء: 37.

⁽³⁾ عجز بيت من الطويل للبعث - خدائش بن بشر - صدره:

أَلَا أَصْبَحْتَ أَسْمَاءَ جَاهِزَةَ الْخَبَلِ

في شرح أبيات المغني: 265/5، لسان العرب: (ج - ذ - م) 71/2، بلا نسبة في المحجب: 46/2، خزائن
الأدب: 234/10.

⁽⁴⁾ انظر معاني القرآن للفراء: 242/3، 243.

⁽⁵⁾ البيت من البسيط لقنبر بن أم صاحب في الكتاب: 29/1، درة الغواص في أوهام الخواص: 76، مسط
اللافي: 576.

⁽⁶⁾ البيت للمرار الققمسي في خزائن الأدب: 232/11، حاشية الأمير: 10/2، لسان العرب: (ع - ل - ف)
402/6، الكتاب: 139/2، وبلا نسبة في الأضداد: 97، المجمع: 14/2.
والشاهد فيه: قوله: بعد ما - حيث كتبت بعد عن الإضافة.

بيت من الكامل للمرار الفقعسي يخاطب نفسه، صرح به الجوهري⁽¹⁾، قيل: وعلى هذا الكاف من رأسك مفتوحة لا مكسورة⁽²⁾، وأم الوليد مفعول محذوف لا منادى، أي: أتعلق أم الوليد علاقة؟ وفيه أن التأنيث في خطاب النفس شائع، وفي القاموس العلاقة وتكسر الحب اللازم للقلب، أو بالفتح في الحبة ونحوها، وبالكسر في السوط ونحوه⁽³⁾، والوليد تصغير الولد، وأفنان الرأس أطرافه، والثغام بفتح المثلة و بالمعجمة نبت في الجبل يبيض إذا يبس يشبه به الشيب (، والمخلص بكسر اللام⁽⁴⁾) اسم فاعل من أخلص النبات (المختلط رطبه بياسه) وكأنه وصفه بذلك ليقع التشبيه في موقعه (وقيل: مأ مصدريه وهو الظاهر؛ لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة، ولأنها لو لم تكن مضافة لتوئت) وفيه بحث.

(والثاني: 'بين' كقوله:

يَتِمَّا نَحْنُ بِالْأَرَاكِ مَعاً إِذْ أَمَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ⁽⁵⁾)

بيت من الخفيف لجميل، في القاموس الأراك كسحاب القطعة من الأرض وموضع بعرفة قرب غمرة، وجبل لهذيل، وشجر من الحمض يستاك به⁽⁶⁾، [قيل: والكل في البيت ممكن⁽⁷⁾] وما أحسن قول من قال⁽⁸⁾:

(1) الصحاح: (ث - غ - م) 2/ 1394.

(2) الشمني: 83/ 2.

(3) القاموس المحيط: (ع - ل - ق) 3/ 302.

(4) في (س) بزيادة: والحاء المهملة.

(5) البيت لجميل في ديوانه: 105، شرح شواهد المغني: 2/ 722، حاشية الدسوقي: 2/ 239، وبلا نسبة في

المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 503.

والشاهد فيه: قوله: 'ينما نحن' حيث كُتف الظرف عن الإضافة.

(6) القاموس المحيط: 3/ 330.

(7) ساقط من (س).

(8) قال الشيخ الدسوقي: والكل في البيت ممكن، وما أحسن قول الشيخ جمال الدين بن المكرم..... الأبيات.

حاشية الدسوقي: 2/ 240.

ثَالِهٌ إِنْ جُرُزَتْ بِوَادِي الْأَرَاكِ
وَقَبَلَتْ أَغْصَانَهُ الْخُضْرُ فَالَا
فَأُنْسِي وَأَلَّهِ مَا لِي سِرَاكُ
فَأَبْعَثْ إِلَى الْمَمْلُوكِ مِنْ بَعْضِهَا

(وقيل: ما زائدة، وبين/ مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدة، وبين مضافة إلى 243/1)
زمن محذوف مضاف إلى الجملة، أي: بين أوقات نحن بالأراك، والأقوال الثلاثة
تجري في بين مع الألف في نحو قوله⁽¹⁾:

فَيَتَا نَسُوسَ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ لَيْسَ تُنْصَفُ⁽²⁾

بيت من الطويل لحركة بنت النعمان بن المنذر، نسوس الناس نامرهم
وننهاهم، والأمر أمرنا لا يد فوق أيدينا، تشير إلى ما كانوا عليه من العز والملك،
والسوقة الرعية، وتنصف فعل متكلم من أنصف، [وفي ليس ضمير الشأن]⁽³⁾
والعامل في بينا ما في إذا من معنى المفاجأة، والرابع والخامس كذا في النسخ،
والصواب (والثالث والرابع حيث، وإذ ويضمندان حيثشذ معنى إن الشرطية
فيجزمان فعلين، وغير كافة نوعان: عوض، وغير عوض، فالعوض في موضعين:
أحدهما: في نحو قولهم: أما أنت منطلقا انطلقت والأصل: انطلقت لأن
كنت منطلقا، فقدم المفعول له للاختصاص) وفيه رد لقول الكوفيين إن أن
المفتوحة هنا شرط كالمكسورة⁽⁴⁾، وتنبه على أن هذه مفتوحة لما قال سيبويه، لم يجوز

⁽¹⁾ في (س) زيادة: أي: قول من قال: وهو لحركة بنت النعمان بن المنذر.

⁽²⁾ البيت لحركة في ديوان الحماة للمرزوقي: 1203، حاشية الأمير: 10/2، حاشية الدسوقي: 240/2،
حاشية الشامي: 83/2.

- حرة بنت النعمان بن المنذر بن امرئ القيس، من بني لحم، شاعرة من بيت الملك في قومها بالحيرة.
الأعلام: 173/2.

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ قال الرضي: وقال الكوفيون: أن المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوزون مجيء أن المفتوحة شرطية.
شرح الرضي: 149/2.

حذف الفعل مع إما المكسورة⁽¹⁾ [نعم قال غيره إنها كالمفتوحة في حذف كان بعدها لكنه قليل]⁽²⁾ (، وحذف الجار، وكان للاختصار، وحيء بمناً للتعويض) من كان، ولهذا وجب حذفه لتلا يمتنع العوض والمعوّض منه، وأجاز المبرد ظهورهما على أن ما زائدة⁽³⁾، قال الرضي: ولا يستند ذلك إلى سماع⁽⁴⁾ (وأدغمت النون) في الميم⁽⁵⁾ (للتقارب) وجعل الضمير المتصل⁽⁶⁾ منفصلاً فصار: أما أنت متطلقاً (والعمل عند الفارسي، وابن جني لمّا لا لكان⁽⁷⁾).

والثاني: في قولهم: أفعّل هذا إمّا لا، وأصله إن كنت لا تفعل غيره، وغير العوض تقع بعد الرفع، كقولك: ثثان ما زيد وعمرؤ وقول مهلهل:

لَوِ بِأَبَانَيْنِ جَاءَ يَخْطُبُهَا
رُؤْلَ مَا أَثْفُ خَاطِبِي بِدَمٍ⁽⁸⁾

بيت من البسيط، أبانان جبلان: مُتَالَع، وأبان، كما في القاموس⁽⁹⁾ وفيه تغليب، ورمّل بالراء معناها لطح، في الصحاح رملة بالدم قترمل، وارتمل أي: تلطح⁽¹⁰⁾، قال أبو الحزم:

إِنْ بَنِي رَمْلُونِي بِالْدمِ
شَثَثَتْ أَعْرَفُهَا مِنْ أَخْزَمٍ⁽¹¹⁾

(1) في (س) بزيادة: ولك أن تجعلها تحت قولك نحو. قال سيويه: فإن أظهرت الفعل قلت: إما أنت متطلقاً انطلقت، وإما تريد أن كنت متطلقاً انطلقت، فحذف الفعل لا يجوز ههنا، كان لم يميز ثم إظهاره، لأن أما كثرت في كلامهم، واستعملت حتى أصبحت كالمثل السائر. الكتاب: 4/ 294.

(2) ساقط من (س). قال الرضي: وقد تحذف كان بعد إن المكسورة قليلاً. شرح الرضي: 2/ 151.

(3) شرح الرضي: 2/ 149.

(4) شرح الرضي: 2/ 14.

(5) في (س) بزيادة: وجوياً.

(6) في (س) بزيادة: بلا عامل يتصل به فجعل.

(7) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 275.

(8) البيت للمهلهل في ديوانه: 179، شرح شواهد المنذني: 2/ 725، الكامل للمبرد: 2/ 294، لسان العرب: (ا) ب - ن) 59/1. والشاهد فيه: زيادة ما بين الفعل ومرفوعه.

(9) في (س) بزيادة: وهما أبان الأسود وأبان الأبيض، كما في كامل المبرد.

(10) الكامل في اللغة والأدب: 2/ 393. والقاموس المحيط: (ا - ب - ن) 4/ 220.

(11) الصحاح: (ر - م - ل) 2/ 1284.

(11) البيت من الرجز بلا نسبة في المطول: 68.

وقيل: بالزاي بمعنى غطى⁽¹⁾، يعني أن هذه المرأة عزيزة القدر لا يتألمها مثل هذا الرجل حتى أنه لو جاء يخطبها بهذين الجبلين العظيمين وأهلهم⁽²⁾ لم يلتفت إليه، بل شج وجهه، وسال دمه حتى زمل أنفه وغطاه (وقد مضى البحث في قوله:

أَسْرَأُ سَرَعًا مَادَا يَا فَرُوقُ

وإن التقدير: أنفازا سرع هذا، وبعد الناصب الرافع، نحو: كيما زيدا قائمٌ وبعد الجازم نحو: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ﴾⁽³⁾ ﴿أَيَا مَا تَدْعُوا﴾⁽⁴⁾ ﴿إِنَّمَا تُكُونُوا﴾⁽⁵⁾ وقول الأعشى:

مَتَى مَا تُنَاقِخِي عِنْدَ بَابِ ابْنِ هَاشِمٍ تُرَاحِي وَتُلْقَى مِنْ قَوَارِيهِ لَذَى⁽⁶⁾

بيت من الطويل، أراد بـابن هاشم نبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم، وتنأخي مضارع مبني للمفعول من أُنْخِتُ الناقه أبركتها، وكذا تُرَاحِي مبني للمفعول من الإراحة ضد الإتعاب، والخطاب فيهما لناقته، والفواصل جمع

⁽¹⁾ الشني: 83/2.

⁽²⁾ في (س) زيادة: على حذف المضاف.

⁽³⁾ الأعراف: 200.

⁽⁴⁾ الإسراء: 110.

⁽⁵⁾ البقرة: 148.

⁽⁶⁾ البيت للأعشى في ديوانه: 46، حاشية الأمير: 10/2، حاشية الدسوقي: 242/2، شرح أبيات الغني: 277/5. الشاهد فيه: زيادة ما قبل الفعل تنأخي.

فاضل وهي / اسم الدرجة الرفيعة من الفضل كما في القاموس⁽¹⁾، ندي مفعول 243 / ب
 ثَلَقَى وهو الجود، وقيل كتب هنا بالألف إما على رأي المازني في أن الألف بدلا
 من التنوين في الحالات كلها فظاهر، وإما على رأي أبي عمرو، والكسائي في أن
 الألف بدل لام الكلمة في جميع الأحوال لأنه من ذوات الواو، ولو كان هنا من
 ذوات الياء كتبت بالياء⁽²⁾، وفيه أن الياء في الضرب، والعروض تكتب بالألف
 وبعد الحافض حرفاً كان نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾⁽³⁾ ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾⁽⁴⁾
 ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾⁽⁵⁾ ولكون زيادة ما في هذه القراءة اظهر⁽⁶⁾ أثر التمثيل بها
 دون خطاياهم مع أن كلتا القراءتين متواترة (وقوله:

رَبِّمَا ضَرَبْتَ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرِي وَطَعْنَةِ نَجْلَاءِ

تقدم شرحه في ربّ (وقوله:

وَنَصْرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَلَّهُ كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ⁽⁷⁾)

(1) القاموس: 35/4.

(2) قال الجاريري: قال المازني: هي ألف التنوين في الأحوال الثلاث؛ لأنهم إنما قلبوا التنوين في النصب ألفا
 لوقوعه بعد فتحة. مجموعة الشافية للجاريري: 1/173.

(3) قال أبو حيان: والثاني: أنها الألف المنقلبة، لما حذف التنوين عادت مطلقاً، وهو مروى عن أبي عمرو،
 والكسائي، والكوفيين، وسيبويه، فيما قاله أبو جعفر الباذئ. الارتشاف: 2/800.

(4) آل عمران: 159.

(5) المؤمنون: 40.

(6) نوح: 25.

(7) في (س) بزيادة: لظهور الإعراب إثر التمثيل.

(7) البيت من الطويل، لمر بن بركة في شرح شواهد المغني: 1/500، شرح النصريح: 1/666، شرح أبيات
 المغني: 2/57، سمط اللاتي: 794، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 1/180، أوضح المسالك: 2/99.
 والشاهد فيه: الجبر بالكاف مع زيادة ما بعدها.

تقدم شرحه في أو. (أو اسماً، كقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْاَجْلَسِينَ﴾⁽¹⁾ وقول

الشاعر:

نَامَ الْخَلِيُّ وَمَا أَحْسَ رُقَادِي وَالْهَمُّ مُحْتَضَرٌ لَدَيَّ وَسَادِي
مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَنِي هَمَّ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي⁽²⁾

بيتان من الكامل للأسود بن يعفر، فالخلي⁽³⁾ خلاف الشجي، قال المبرد:
يا الخلي مشددة، ويا الشجي مخففة، وقد شددت في الشعر، وأنشد⁽⁴⁾:

نَامَ الْخَلِيُّونَ عَنْ لَيْلِ الشَّجِينَا شَأْنِ السَّلَاةِ سِوَى شَأْنِ الْحَيِينِ⁽⁵⁾

أحسن مضارع أحسست وجدت حسنته، والرقاد النوم المطلق، أو في
الليل، ومحتضر اسم فاعل، يقال: حضره الهم وأحضره، وتحضره، وسادي خبر أو

(1) القصص: 28.

(2) البيتان للأسود بن يعفر في الخزانة: 406/1، شرح شواهد المغني: 553/2، شرح أبيات المغني: 279/5.
الشاهد فيهما: جر سقم بالإضافة مع وجود الفاصل ما.
- الأسود بن يعفر هو: أبو نهشل الأسود بن يعفر النهشلي الدرامي التميمي، شاعر جاهلي، من
سادات قديم، كان نصيباً جواداً، يقال له: أعتى بني نهشل، وأشهر شعره ذالبيت البيت مطلعها (نام
الخلي ... البيت).

(3) الشعر والشعراء: 167، الأغاني: 15/13، الأعلام: 330/1.

(4) في (س) بزيادة: الخالي من الهم.

(5) حاشية الأمير: 11/2.

البيت من البسيط بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 281/5، لسان العرب: (ش - ج - ا) 39/5،
الصاحح: (ش - ج - ا) 1738/2.

والشاهد فيه: قوله: الشجيناً حيث شدد الياء وذلك لضرورة الشعر.

بدل من ضمير المتكلم من لذي، والوساد بتثليث الواو المخدة، والسقم المرض،
وشفي الحلقي (وقوله):

وَلَا سِيَّمَا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
.....

تقدم شرحه في 'سي' (أي: ولا مثل يوم، وقوله: بدارة صفة ليوم،
وخبر لا محذوف، ومن رفع يوم بالتقدير: ولا مثل الذي هو يوم) وحسن حذف
العائد طول الصلة بصفته ليوم (ثم إن المشهور أن ما مخفوضة، وخبر لا محذوف،
وقال الأخفش: ما) خبر لا⁽¹⁾ ويلزمه قطع سي عن الإضافة من غير عوض،
وقيل: كون خبر لا (معرفة، وجوابه أنه قد يقدر ما نكرة موصوفة، أو يكون قد
رجع إلى قول سيويه في لا رجل قائم وإن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به لا بسلا
النافية⁽²⁾؛ وفي الهيئات للفارسي: وهي المسائل التي أملاها بهيت بكسر الهاء بلدة
بالمراق⁽³⁾ (إذا قيل: قاموا لا سيما زيد فلا مهملة، وسي حال، أي: قاموا غير
متماثلين لزيد في القيام ويرده صحة دخول الواو، وهي لا تدخل على الحال
المفردة، وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة) قيل: وقد أسلفنا الجواب
عن هذين الاعتراضين في فصل سي، وقد أسلفنا المناقشة فيه أيضاً⁽⁴⁾ (وأما من
نصبه فهو تمييز⁽⁵⁾ م قيل: ما نكرة تامة مخفوضة بالإضافة، فكانه قيل: ولا مثل
شيء، ثم جيء بالتمييز، وقال الفارسي: ما حرف كاف لسي عن الإضافة

(1) انظر الارتشاف: 328 / 2.

(2) الكتاب: 275 / 2.

(3) معجم البلدان: 483 / 5.

(4) في بحث سي.

(5) انظر الجني الداني: 334، غزاة الأدب: 446 / 3.

فَأُثْبِتَتْ الإِضَافَةُ فِي عَلَى التَّمَرَةِ مِثْلَهَا زَيْدٌ^(١) هَذِهِ كِتَابِيَّةٌ عَنْ كَثْرَةِ زَيْدٍ خَلَطَ
بِالتَّمَرِ، وَالْمُرَادُ عَلَى كُلِّ تَمْرَةٍ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ تَرَكَ النَّسَاءَ؛ لِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ لِتَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ،
وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى الرَّجَاءِ الْمَشْهُورِ/ وَهُوَ رَفَعَ مِثْلَ، وَنَصَبَ زَيْدٌ لِرَفْعِ إِبْهَامٍ مِثْلَ، وَفِيهِ
وَجْهَانٌ: رَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَنَصَبَ مِثْلَ عَلَى الْحَالِ مِنْهُ، وَرَفَعَ مِثْلَ بِالْإِبْتِدَاءِ،
وَزَيْدٌ بَدَلَ مِنَ اللَّفْظِ أَوْ الْمَحَلِّ (وَإِذَا قُلْتَ: لَا سِيَّمَا زَيْدٌ جَازَ جَرُّ زَيْدٍ وَرَفَعَهُ،
وَأَمْتَنَعَ نَصْبَهُ) قِيلَ: أَرَادَ بِهِ النَّصْبَ الَّذِي تَقْدُمُ فِي قَوْلِهِ: وَأَمَّا مِنْ نَصْبِهِ فَهُوَ تَمْيِيزُ،
لَا مَطْلَقَ النَّصْبِ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ جَوَازُ نَصْبِهِ بِأَعْيُنٍ مُضْمَرَةٍ^(٢) (وَزِيدَتْ قَبْلَ
الْحَافِظِ كَمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: مَا خَلَا زَيْدٌ، وَمَا عَدَا عَمْرُوهُ بِالْحَفْظِ وَهُوَ نَادِرٌ^(٣)،
وَتَزَادُ بَعْدَ أَدَاءِ الشَّرْطِ، جَازِمَةٌ كَانَتْ، لِحَوْ: «أَيُّنَمَا تُكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ»^(٤)
«وَأَيُّمَا تُخَافُنَّ»^(٥)) قِيلَ هَذَا تَكَرَّرَ خَالَ مِنْ الْفَائِدَةِ، فَإِنَّهُ تَقْدُمُ زِيَادَةُ مَا بَعْدَ
الْجَازِمِ^(٦) (أَوْ غَيْرِ جَازِمَةٍ، لِحَوْ: «حَتَّى إِذَا مَا جَاءَ وَمَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ»^(٧)
وَيَنْ الْمَتَّبِعُ وَتَابِعَهُ فِي لِحَوْ: «مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ»^(٨)) قَالَ الزَّجَّاجُ: مَا حَرَفَ زَائِدٌ
لِلتَّوَكُّيدِ عِنْدَ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ انْتَهَى^(٩). وَيُؤَيِّدُهُ سَقُوطُهَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ
وَبُعُوضَةٍ بَدَلَ) مِنْ مِثْلٍ (وَقِيلَ: مَا اسْمُ نَكْرَةٍ صِفَةً لِنَعْتَلَا، أَوْ بَدَلَ مِنْهُ^(١٠)). قَالَ

(١) الارتشاف: 329/2.

(٢) حاشية الشمني: 84/2.

(٣) قال المالقي: وأبو عمر الجرمي يخفض بها، ويجعل ما زائدة، ودخولها كخروجها، فإن كان ذلك قياساً منه فهو فاسد.

رصف المباني: 186.

(٤) النساء: 78.

(٥) الأنفال: 58.

(٦) حاشية الشمني: 84/2.

(٧) فصلت: 20.

(٨) البقرة: 26.

(٩) معاني القرآن للزجاج: 104/1، 105.

(١٠) قال أبو حيان: وأجاز الفراء وتعلب والزجاج أن تكون ما نكرة، ويتصّب بدلا من قوله مثلا. البحر المحيط: 122/1.

الزغشري: 'ما هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة زادته شيوعاً وعموماً، أو صلة للتأكيد كالتي في ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾⁽¹⁾ قال التفزازاني: جعلها هنا قسماً للصلة، وفي المفصل قسماً من حروفها، وكأنه مال هنا إلى أنها اسم على ما هو رأي البعض، فمعنى مثلاً ما مثلاً أي مثل⁽²⁾ (وبعوضة عطف بيان على 'ما') وضعف بأنه لا يكون في التكرات عند الجمهور⁽³⁾، أو صفة لـ'ما' أو بدل من مثل، وفيه وجوه آخر ذكرناها في بحث الفاء⁽⁴⁾ (وقرأ رؤية) بضم الراء وسكون همزة ابن العجاج، قال الزغشري: هذا أمضغ العرب للشبح والقيصوم المشهود له بالفصاحة⁽⁵⁾، قال التفزازاني: يقال ذلك لمن خُلصَتْ بدويته⁽⁶⁾ (برفع بعوضة⁽⁷⁾) قال: والأكثر على أن 'ما' موصولة، أي: الذي هو بعوضة، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عند البصريين قياساً عند الكوفيين⁽⁸⁾ قيل: الطول هنا موجود، لأن طوله فيما فوقها من جملة الصلة فلا شذوذ عند البصريين أيضاً، وفيه أن هذا إنما يتأتى إذ كان ما فوقها عطفاً على بعوضة، وليس بمتعين، لجواز عطفه على 'ما' إن جعلها اسماً⁽⁹⁾ (، واختار الزغشري كون 'ما' استفهامية مبتدأ، وبعوضة خبرها، والمعنى: أي شيء البعوضة فما فوقها في الحقارة⁽¹⁰⁾)، وزادها الأعشى مرتين في قوله:

(1) النساء: 155. الكشاف: 108/1.

(2) حاشية السعد على الكشاف: 46/ب.

(3) في (س) بزيادة: قيل: مفعول به، ومثلاً حال أو مفعول ثانٍ ليضرب، إجراء لضرب مجرى جعل.

(4) حاشية الشمني: 84/2.

(5) الكشاف: 109/1.

(6) حاشية السعد على الكشاف: 47/1.

(7) المحجب في القراءات الشاذة: 145/1.

(8) البحر المحيط: 198/1.

(9) حاشية الشمني: 84/2.

(10) الكشاف: 108/1.

إِنَّمَا تُرِنُّا حَفَاةً لَا نَعَالُ لَنَا إِنَّا كَذَلِكَ مَا نُحْفَى وَنُشْعِلُ

بيت من البسيط، ما زائدة بعد إن الشرطية، وقيل: الفعلية، وجواب الشرط محذوف، أي: أن ترينى حفاة فهو أمر غير مستمر، ويدل عليه إنا كذلك ما نحفى، وهذه الاسمية على حذف الفاء (وأمية بن أبي الصلت ثلاثة مرات في قوله:

سَلَعٌ مَا وَمَثْلُهُ عَشْرٌ مَا عَائِلٌ مَا وَعَائِلٌ الْيَقُورُ⁽¹⁾

وهذا البيت) من البحر الكامل، (قال عيسى ابن عمر: ولا أدري ما معناه، ولا رأيت أحداً يعرفه⁽²⁾)، وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الاستقاء في سنة 244، الجذب عقدوا في أذنان البقر، وبين عراقبيها السَلَعُ بفتح السين⁽³⁾، والعُشْرُ بضممة فتحة، وهما ضربان من الشجر، ثم أوقدوا فيهما النار وصعدوا بها الجبال، ورفعوا أصواتهم بالدعاء) فيمطرون لوقتهم⁽⁴⁾ (قال:

(1) البيت لأمية في ديوانه: 73، الأمالي النحوية: 246/2، شرح شواهد المغني: 305/1، شرح أبيات المغني: 283/5. والشاهد فيه: زيادة نأ في المواضع الثلاث.

(2) قال ابن الشجري: ذكر ابن قتيبة في كتاب معاني الشعر أن الأصمعي ذكر عن عيسى بن عمر أنه قال: وما أدري ما معنى هذا البيت، ولا رأيت أحداً يعرف معناه. الأمالي النحوية: 246/2.

(3) شرح أبيات المغني: 291/5، 292.

(4) في (س) بزيادة: زعموا قال أمية يذكر ذلك:

سنة أذنن تخيل بالنا
لاعلى كوكب يثور ولا ريـ
وتسوقون بساير الهل للعلو
غائبين السيران لكن الأذ
من ثرى للفضاء فيها صبراً
ح جئير ولا ثرى طخروراً
د مهازيل خنبة أن ثبور
ناب منها لكى تهيج البحور

أَجَاعِلُ أَنْتَ بَيَقُوراً مُسْلَعَةً ذَرِيعَةً لَكَ يَتَنُّ اللَّهُ وَ الْمَطَرِ⁽¹⁾

بيت من البسيط للودك الطائي، استشهد به الجوهري على أن المسلعة السلع⁽²⁾، قال الفيروزآبادي: وفيه تسعة أغلاط⁽³⁾ (ومعنى عالت البيقوراً أن السنة) أي:

الفحط المجذبة (أثقلت البقر بما حملتها من السلع والعش⁽⁴⁾).

[وهذا فصل عقده للتدريب في ما]

(قوله تعالى: ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۖ ﴾⁽⁵⁾) تحتل ما الأولى النافية، أي: لم يغن، والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقاً، والتقدير أي: إغناء أغنى عنه ماله، ويضعف كونه مبتدأ بجذف المفعول المضمر حيثل⁽⁶⁾ [لقلته]⁽⁶⁾، قال الرضي: حذف الضمير من الصلة كثير، وهو أكثر من حذف في الصفة، وهذا أكثر من حذفه من الخبر⁽⁷⁾ (إذ تقديره: أي إغناء أغناه عنه ماله، وهو نظير زيد ضربت إلا أن الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق) هذا على تقديره، وإلا فيجوز أن يكون

⁽¹⁾ البيت للودك الطائي في شرح آيات الغني: 292/5، شرح شواهد الغني: 727/2، لسان العرب: (ب) - ف - و - 1/470، وبلا نسبة في الصحاح: (ب - ق - ر) - 1/493.

⁽²⁾ الصحاح: (س - ل - ع) 2/953.

⁽³⁾ القاموس المحيط: (س - ل - ع) 3/45.

- الفيروزآبادي: أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، من أئمة اللغة والأدب، انتشر اسمه في الآفاق، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، من كتبه: القاموس المحيط، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، ت (817) هـ.

بغية الوعاة: 1/273، هدية العارفين: 2/180، شذرات الذهب: 7/126، الأعلام: 7/146.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: والبيقورا اسم جمع، أو جمع بقر كبار، ويقرر.

⁽⁵⁾ المسد: 2.

⁽⁶⁾ في (س): لقلته حذله.

⁽⁷⁾ بنظر شرح الرضي: 1/240.

مفعولاً به بتقدير أي شيء⁽¹⁾ (وفي المثال مفعول به، وأما ما الثانية فموصول اسمي، أو حرفي أي: والذي كسبه) أو وكسبه [على صيغة المصدر]⁽²⁾، وقد يضعف الاسمي بأنه إذا قدر والذي كسبه (لزم التكرار لتقدم ذكر المال، ويحباب بأنه يجوز أن يراد به الولد) وهو قول ابن العباس رضي الله عنه⁽³⁾ (ففي الحديث ﴿لَا أَحَقُّ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ﴾ وفي الكشف ﴿لَا إِنَّ أَطْيَبَ مَا يَأْكُلُ الرَّجُلُ﴾⁽⁴⁾ ﴿لَا مِنْ كَسْبِهِ وَلَا وَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ﴾⁽⁵⁾، والآية حيثل نظير ﴿لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾⁽⁶⁾ [وقيل]⁽⁷⁾: تختمل أن تكون استفهامية إنكارية كما في ﴿مَا أَغْنَى﴾، وأن تكون نافية، والمعنى: ما أبعد عنه ماله مضره، وما كسب منفعة⁽⁸⁾ (وأما ﴿وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى﴾⁽⁹⁾ ﴿مَا أَغْنَى عَنِّْي مَالِي﴾⁽¹⁰⁾ فإنا فيها محتملة للاستفهامية وللنافية، ويرجحها تعيينها⁽¹¹⁾ في ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ﴾⁽¹²⁾ وإنما تعينت النافية فيه لقوله ولا أبصارهم (والأرجح في ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾⁽¹³⁾ أنها موصولة عطف على السحر) وقيل على ما تلوا، وقيل: على مُلْك سليمان⁽¹⁴⁾ (وقيل: نافية) عطف على ما كفر (فالوقف على السحر) قيل: لم يظهر لي ترجيح أحد القولين على الآخر⁽¹⁾،

(1) في (س) بزيادة: ولا يجوز أن تكون ما هي الذي.

(2) ساقط من (س).

(3) البحر المحيط: 8 / 225.

(4) الكشف: 4 / 648.

(5) سنن ابن ماجه: كتاب التجارات، باب الحث على المكاسب: 497.

(6) آل عمران: 10.

(7) في (س): قال بعض المحققين.

(8) ينظر الدر المنصور: 6 / 586.

(9) الليل: 11.

(10) الحاقة: 28.

(11) في (س) بزيادة: أي: يرجح النافية في هاتين الآيتين.

(12) الأحقاف: 26.

(13) البقرة: 102.

(14) البحر المحيط: 1 / 328.

على الآخر⁽¹⁾، قلت: إنما كان الأول أرجح لقربه، وعدم الفصل بشيء⁽²⁾
(والأرجح في ﴿يُنْذِرُ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾⁽³⁾ أنها النافية بدليل ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا
إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ﴾⁽⁴⁾) المراد بالدليل هنا ما يفيد الأولوية، والرجحان من 1 / 245
مُشابهة أو نظير، لا ما يفيد القطع واليقين [حتى يقال]⁽⁵⁾: كيف يكون هذا دليلاً
على أن ما نافية؟ فإن النفي في الآية ليس / مسلطاً على أنذر آبائهم، والمنفي هنا
إرسال النذير إلى هؤلاء أنفسهم، ولم يميز للأبائهم ذكر في ذلك (وتحتمل
الموصولة) [بل الموصوفة، والمصدرية، والزائدة كما قال الحلبي]⁽⁶⁾ (والأظهر في
﴿فَأَصْدَحُّ بِمَا تُؤْمَرُ﴾⁽⁷⁾ المصدرية، وقيل: موصولة، قال ابن الشجري: ففيه خمسة
حذوف⁽⁸⁾، الأصل بما تؤمر بالصدع به، فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت أل
لامتناع جمعها مع الإضافة، فصار بصدعه، ثم حذف المضاف كما في ﴿وَسَأَلَ
الْقُرْتَبَةَ﴾⁽⁹⁾ فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخَيْرَ فَأَفْعَلَ مَا أَمَرْتَ بِهِ⁽¹⁰⁾
.....

(1) حاشية الشعي: 85 / 2.

(2) في (س) بزيادة: وظهوره في يادي الرأي.

(3) يس: 6.

(4) سبأ: 44.

(5) في (س): فلا يرد ما قيل.

(6) في (س): ويحتمل أن تكون موصوفة، أو مصدرية، أو زائدة، ذكره الشهاب، ولكن كونها زائدة يتأني كونها نافية.

الدر المصون: 475 / 5.

(7) الحجر: 94.

(8) الأمالي الشجرية: 239 / 2، 240.

(9) يوسف: 82.

(10) البيت لعمر بن معد يكرب في خزانة الأدب: 124 / 9، الكتاب: 37 / 1، شرح شواهد المغني: 727 / 2،

شرح أبيات المغني: 299 / 5، وبلا نسبة في حاشية الدسوقي: 249 / 2.

والشاهد فيه: أمرتك الخير حيث حذف الباء فانتصب الخير؛ لأن أمر يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد، وإلى اثنين بالباء.

صدر بيت من البسيط عجزه:

فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نُسْبٍ

....

النسب محرقة⁽¹⁾ المال الأصيل من الناطق أو الصامت (فصار: مؤمره، ثم حذفت الهاء كما حذفت في ﴿أَمَلًا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾⁽²⁾ وهذا تقرير ابن جني⁽³⁾ وفيه تقرير آخر يأتي في الباب الخامس (وأما ﴿مَا نُنْسِخُ مِنْ آيَةٍ﴾⁽⁴⁾ فما شرطية، ولهذا جزم، وعلمها النصب بنسخ، وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل ﴿أَيَّامًا تَذْعُرُوا﴾⁽⁵⁾ فالتقدير أي شيء ننسخ، لا أي آية ننسخ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿من آية﴾ قيل: لا يلزم من عدم اجتماعهما عدم اجتماع ما بمعنى أي آية، مع من آية، على أن تكون من لبيان جنس ما⁽⁶⁾ (وأما على أنها مفعول مطلق، فالتقدير: أي نسخ ننسخ، فأية مفعول ننسخ ومن زائدة، ورد هذا أبو البقاء بأن ما المصدرية لا تعمل، وهذا سهو منه⁽⁷⁾، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنها مصدرية⁽⁸⁾ لم

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: قال الجوهري: المال أو المقار، وفي القاموس...

القاموس: (ن - ش - ب) 162/1.

صاح: (ن - ش - ب) 1/224.

⁽²⁾ الفرقان: 41.

⁽³⁾ انظر الأمالي الشجرية: 240/2.

⁽⁴⁾ البقرة: 106.

⁽⁵⁾ الإسراء: 110.

⁽⁶⁾ حاشية الشمني: 85/2.

⁽⁷⁾ انظر اللباب في حلل الإعراب: 126/2.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: وهذه لا تعمل بخلاف الأولى، قال أبو حيان: يجوز أن ما الشرطية مصدر، تقول: ما تغرب زيداً احرب مثله، وهذا الوجه فاسد لخلو الجواب عن العائد إلى اسم الشرط، وجوز أبو البقاء كون من زائدة، وآية حال، والمعنى أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً.

نجد في إعرابه هذا الرد، والنقل بل قال: قيل: ما هنا مصدرية، وآية مفعول به،
 والتقرير أي: نسخ ننسخ آية⁽¹⁾ (وإما قوله تعالى: ﴿مَكْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ
 تُمَكِّنْ لَهُمْ﴾⁽²⁾ فمأ محتملة للموصوفة، أي: شيئا لم يمكنه لكم، فحذف العائد،
 وللمصدرية الظرفية، أي: أن مدة تمكنهم أطول، وانتصابها في الأول على
 المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين مكنأ معنى أعطينا وفيه تكلف⁽³⁾⁽⁴⁾،
 وإما قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾⁽⁵⁾ فمأ محتملة لثلاثة أوجه:
 أحدها: الزيادة، فتكون إما لجرد تقوية الكلام مثلها في ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنْ
 اللَّهِ إِنَّتَ لَهُمْ﴾⁽⁶⁾ فتكون حرفا باتفاق، وقليلا في معني النفي مثلها في قوله:

قَلِيلٌ يَهَا الْأَصْنَواتُ إِلَّا بُغَامُهَا)

تقدم شرحه في إلا، قيل: كون القلة بمعنى العدم إنما نقله النحويون في
 نحو: أقل رجل، أو أقل رجلاً يقول: ذاك، وقلما يقوم زيد، وقليل من الرجال
 يقول ذلك، وأما إذا كان قليلا منصوبا بفعل مثبت نحو: قمت قليلا، وقليلا لما
 قمت، فلا يذهب إلى أنه بمعنى النفي المحض⁽⁷⁾ (وإما لإفادة التقليل مثلها في أكلت
 أكلا مأ، وعلى هذا يكون تقليلا بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه، ويزعم

(1) البحر المحيط: 343/1.

(2) الأنعام: 6.

(3) البحر المحيط: 76/4.

(4) ما بين المقوفين ساقط من جميع النسخ.

(5) البقرة: 88.

(6) آل عمران: 159.

(7) الكشاف: 151/1، البحر المحيط: 302/1.

قوم أن ما هذه اسم كما قدمناه في ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾⁽¹⁾ حيث قال: وقيل: ما اسم نكرة صفة لمثل، إذ لا معنى كونها صفة لمثل إلا إفادتها تقييده⁽²⁾.
 (والوجه الثاني: النفي /:، وقليلًا: نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي: إيمانًا قليلًا، أو زمانًا قليلًا، أجاز ذلك بعضهم، ويرده امران⁽³⁾:
 أحدهما: أن ما النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويسهل ذلك شيء ما) يعني أن هذا الرد ليس في التقديرين يسر، بل إنه عسير (على تقدير قليلًا نعتًا للظرف، لأنهم يَتَحَمَّوْنَ في الظرف)، ولا يسهل على تقديره نعتًا للمصدر، [وهذا]⁽⁴⁾ لا يقتضي جواز تقديم الظرف المعمول لما بعد ما النافية عليها في التزيل، قوله [يسهل]⁽⁵⁾ يشعر بجوازه في الشعر وإليه أشار بقوله: (وقد قال:

وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَحْتَيْتَا
⁽⁶⁾

[وبهذا يظهر أنه خالف تصريحه]⁽⁷⁾ بأن هذا الاتساع⁽⁸⁾ مخصوص بالشعر كما قيل.

(1) البقرة: 26.

(2) انظر الدر المنثور: 163.

(3) في (س) بزيادة: وفيه رد على أبي البقاء حيث قال: هذا أقوى في المعنى، وإنما يضمف شيئاً من جهة معمول ما في حيز ما عليها . التبيان في إعراب القرآن: 82 / 1.

(4) في (س): وذلك.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: تقدم شرحه في بحث إذا فلا يرد ما قيل: إنه لا ينبغي عند المصنف أن يسهل ذلك، ولا شيئاً ما، لأنه مصرح بأن هذا الاتساع في تقديم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر. ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: في تقديم الظرف لما بعد ما عليها.

(والثاني: أنهم لا يجمعون بين مجازين) وهما في الآية حذف الموصوف، وتقديم المعمول على محله، وكلاهما خلاف الأصل، ومنع ذلك مستندا بنحو: أحيا الأرض شباب الزمان، وأجيب بأن المراد من عدم جمعهم بينهما كراحتهم لذلك لا منعهم له⁽¹⁾ (ولهذا لم يميزوا دخلت الأمر، لثلا يجمعوا بين حذف في تعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف دخلت في الأمر ودخلت الدار، واستقبحوا سير عليه طويل لثلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيراً، وبين حذف الموصوف، بخلاف سير عليه طويلاً وسير عليه سير طويل أو زمن طويل.

الثالث: أن تكون مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـ قليلاً، وقليلاً حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فآخروا قليلاً إيمانهم، وأجازه ابن الحاجب، ورجح معناه على غيره⁽²⁾ وفيه تعريض لأبي البقاء حيث قال: لا يجوز أن تكون مصدرية؛ لأن قليلاً لا يبقى لها ناصب⁽³⁾ (وقوله تعالى ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾⁽⁴⁾ ما إما زائدة، فمن متعلقة بـ فرطتم، وإما مصدرية فقيل: موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء، وخبره من قبل) أي: وتفريطكم في يوسف من قبل (ورد بأن الغايات لا تقع أخباراً، ولا صلوات، ولا صفات، ولا أحوالاً) لثلا تبقى ناقصة⁽⁵⁾ (نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين⁽⁶⁾، ويشكل عليهم ﴿كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾⁽⁷⁾ هذا إذا كان⁽⁸⁾ قوله تعالى ﴿مَنْ قَبْلُ﴾

(1) انظر حاشية الشعي: 86/2.

(2) قال ابن الحاجب: ويجوز أن يكون قليلاً حال من فعل عذوف دل عليه ما قبله، وكأنه قيل: بل لعنهم الله بكفرهم فأبعدوا، أو آخروا، أو أخرجه في حال كونهم قليلاً إيمانهم، وهذا الوجه أقمد في المعنى وما علمت أحداً قاله. الأمالي النحوية: 215/1.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 82/1.

(4) يوسف: 80.

(5) في (س) بزيادة: قال أبو البقاء.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 20/2.

(7) انظر البحر المحيط: 336/5.

(8) الروم: 42.

(9) في (س) بزيادة: هذا مبني على أن قوله.

صلة موصول، [وليس بممتعين⁽¹⁾] لجوازه أن تكون الصلة ﴿كَأَنُ أَكْرَفْتُمْ
مُشْرِكِينَ﴾⁽²⁾ ﴿وَمَنْ قَبْلُ﴾ ظرف لغو متعلق بخبر كان (وقيل نصب عطفا على أن
وصلتها، أي: ألم تعلموا أخذ أيكم الموثق وتفريطكم)، [عطف على الخبر⁽³⁾]
(ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف و المعطوف بالظرف وهو ممتنع)
وهذا يرد أيضا [على القول]⁽⁴⁾ بأنه عطفا على اسم إن، أي: / وإن تفريطكم من⁽⁵⁾
قبل، [ومنع أبو البقاء بطلان ذلك، قال]⁽⁵⁾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ
تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾⁽⁶⁾ أن
تنصب إذا ب يأمركم وإن تحكموا به أيضاً، والتقدير أن يكون حرف عطف مع أن
تحكموا لكن فصل بينهما بالظرف⁽⁷⁾، كقول الأعشى:

يَوْمًا تَرَاهَا كَثِيهَ أَرْذِيَةِ الْـ عَصَبِ وَيَوْمًا أَدْمُهََا نَيْلًا⁽⁸⁾

لكن جعل الفارسي مثله ضرورة⁽⁹⁾، ورده جماعة بأن الفصل الممتنع هو
الفصل بالأجنبي⁽¹⁰⁾، والفصل في الآية والبيت بغير أجنبي؛ لأن المعمولات كلها
معمولات الفعل⁽¹¹⁾ (فإن قيل: قد جاء ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ

(1) في (س): وهو ممنوع بل الصلة هي.

(2) الروم: 42.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: على ما قاله أبو البقاء.

(5) في (س) قال أبو البقاء: هذا ليس بشيء، وجوز.

التيان في إعراب القرآن: 294 / 1.

(6) النساء: 58.

(7) التيان في إعراب القرآن: 294 / 1.

(8) البيت من المنسرح للأعشى في ديوانه: 170، التيان في إعراب القرآن: 294 / 1، شرح الفصل: 384 / 3.

(9) لسان العرب: (أ - د - م) 103 / 1، وبلا نسبة في الشافية الكافية: 555 / 1.

(10) المسائل العسكرية: 83.

(11) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 224 / 1.

(11) في (س) بزيادة: فلا يمنع المطف حيث.

خَلْفِهِمْ سَدًّا»⁽¹⁾ «رَبُّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً»⁽²⁾ قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك، بل المعطوف شيان على شيئين، وقوله تعالى «لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ»⁽³⁾ «مَا ظَرْفِيَّة» أي: مدة عدم مسيكن إياهن، ونقل أبو البقاء أنها شرطية بمعنى «إِنْ فَتَكُونُ قِيدًا لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ غَيْرَ مَاسِينَ لَهُنَّ» قيل: هذا المعنى أفيد من الأول⁽⁴⁾ (وقيل: بدل من النساء، وهو بعيد) لاحتياجه إلى الربط وإطلاق «مَا» على من يعقل، ونقل السفاقي⁽⁵⁾ أنها موصولة، أي: النساء التي لم تمسوهن، وضعف بأن «مَا» حينئذ تكون وصفا للنساء وما الموصولة لا يوصف بها (وتقول: أصنع ما صنعت فلما موصولة، أو شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب، فإن قلت: أصنع ما تصنع امتنعت الشرطية، لأن شرط حذف الجواب مضي فعل الشرط، وتقول: «مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ» فلما الثانية مصدرية وكان زيدا صلتها، والجملة أي: مجموع «مَا» وصلتها (مفعول) فالجملة هنا بالمعنى اللغوي⁽⁶⁾ (، ويجوز عند من جوز إطلاق «مَا» على آحاد من يعلم أن تقديرها معنى الذي وتقدر كأن ناقصة رافعة لضميرها، وتنصب زيدا على الخبرية، ويجوز على قوله أيضا أن تكون بمعنى الذي مع رفع زيدا على أن يكون الخبر ضمير «مَا» ثم حذف، والمعنى: ما أحسن الذي كأنه زيدا إلا أن حذف خبر كان ضعيف، وما يسأل عنه قول الشاعر في وصف فرس صافن: أي: ثان في وقوفه إحدى قوائمه:

(1) يس: 9.

(2) البقرة: 201.

(3) ينظر شرح التسهيل: 348/3.

(4) البقرة: 236.

(5) انظر التبيان في إعراب القرآن: 158/1، البحر المحيط: 231/2.

(6) في (س): و في إعراب السفاقي.

(7) في (س): بزيادة: لا الاصطلاحي.

أَلِفُ الْمُتَوَكِّلِينَ فَمَا يُزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا يَفْعَلُونَ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا^(١)

بيت من الكامل (فيقال: كان الظاهر رفع كسراً خبراً لكان، والجواب أنه خبر ليزال، ومعناه كاسر، أي: ثان كترجيم وتقدير لا مكسور ضد الصحيح كترجيع وتثيل، ومأ مصدرية، وهي وصلتها خبر كان، أي: ألف القيام على الثلاث فلا يزال ثانياً إحداهما حتى كأنه مخلوق من قيامه على الثلاث، وقيل: مأ بمعنى/ الذي، وضمير يقوم عائد إليها، وكسراً حال من الضمير، وهو 246؛ بمعنى مكسور؛ وكان ومعمولها خبر يزال، أي: كأنه من الجنس الذي يقوم على ثلاث، والمعنى الأول أولى) لما فيه من المبالغة في وصف الفرس.

^(١) البيت من الكامل بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 729، الأزهري: 87، البحر المحيط: 388/7، معاني القرآن للزجاج: 330/4، لسان العرب: (ص - ف - ن) 359/5. والشاهد فيه: قوله كسراً حيث جاءت خبر نمازال.

[مبحث من]

(من) وأصله عند الكسائي والفراء يُنْأَحْذَفُ الألف لكثرة الاستعمال⁽¹⁾
تأتي علي خمسة عشر وجهاً:

أحدها: ابتداء الغاية [ومعني الغاية هنا]⁽²⁾ جميع المسافة لا النهاية، إذ لا معنى لابتداء النهاية، ومعنى الابتداء: أن يكون الفعل المتعدي بها ممتداً: كُنُسِرَتْ من البصرة، أو مُنْثِباً⁽³⁾ الممتد كُنْخَرَجَتْ من الدار فإن الخروج وإن لم يكن ممتداً، لكن يترتب عليه أمور ممتدة كالسير ونحوه (، وهو الغالب عليها، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه⁽⁴⁾، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان) مكانا كان (لحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽⁵⁾) أو غيره⁽⁶⁾ لحو ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾⁽⁷⁾ قال الكوفيون، والأخفش، والمبرد، وابن درستويه: وفي الزمان أيضاً؛ بدليل (من أول يوم)⁽⁸⁾ قال: الرضي: وأنا لا أرى في هذه الآية معنى الابتداء، بل من فيها بمعنى في، وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة، والظاهر مذهب الكوفيين، إذ لا منع في مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره وهو كثير في

(1) قال: السيوطي: قال الكسائي والفراء: أصلهما يُنْأَحْذَفُ الألف لكثرة الاستعمال جميع المواضع: 367/2.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: لأمر.

(4) في (س) بزيادة: كما ذهب إليه المبرد، وابن السراج، والأخفش الصغير، والسهيلي. الجنى الداني: 316.

(5) الإسراء: 1.

(6) في (س): أولم يكن.

(7) النمل: 30. في (س) بزيادة: لحو: جئت من قبل زيد ومن بعده، وهي في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في.

(8) التوبة: 108. في (س) بزيادة: لحو: جئت من قبل زيد ومن بعده، وهي في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى في.

الاستعمال⁽¹⁾ (وفي الحديث: **لَا فَمَطَرُنا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ** ⁽²⁾) وقال
الناطقة:

تُخِيرُنْ مِنْ أَرْزَمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَيْنَ كُلُّ الثَّجَارِبِ⁽³⁾

بيت من الطويل تُخِيرُنْ مبني للمفعول من تخيرت الشيء اصطفتيه،
وأزمان جمع زمن، والتجارب جمع تجربة⁽⁴⁾، ويوم حليلة يوم مشهور من أيام
العرب، قال في القاموس: وحليلة بني الحارث بن أبي شمر، وجئة أبوها جيشا إلى
المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم مِرْكَنًا من الطيب، فطيبتهم منه فقالوا: [ما يوم
حليلة بسر]⁽⁵⁾، يضرب لكل أمر [متعالم]⁽⁶⁾ مشهور⁽⁷⁾ (وقيل التقدير من مضي
أزمان يوم حليلة، ومن تأسيس أول يوم، ورده السهيلي بأنه لو قيل هكذا

(1) شرح الرضي: 264/4، 265.

(2) فتح الباري على صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء: 218/2.

(3) البيت للناطقة اللباني في ديوانه: 20، وروايته:

تُخِيرُنْ وَتُخِيرُنْ (.....)

المفاسد النحوية: 270/3، شرح شواهد المغني: 729/2، حاشية الأمير: 14/2، وبلا نسبة في حاشية
الدسوقي: 256/2.

والشاهد فيه: استعمال من لابتداء الغاية في الزمان.

(4) في (س) بزيادة: مصدر جريت الشيء إذا اخترته وعرفته.

(5) مجمع الأمثال للميداني: 233/2.

(6) ساقط من (س).

(7) القاموس المحيط: (ح - ل - م) 112/4.

لاحتيج إلى تقدير الزمان⁽¹⁾ لأن المعنى على الزمانية أي: وزمان من مضي
ازمان، وفي زمان من تأسيس أول يوم.

(الثاني: التبعية، نحو: ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ ﴾⁽²⁾ وعلامتها إمكان سد
بعض مسدها، كقراءة ابن مسعود⁽³⁾ ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ ﴾⁽⁴⁾ قال
الرضي: ويعرف⁽⁵⁾ ذلك بأن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن كما
في ﴿ خَذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾⁽⁶⁾ أو مقدرا نحو: أخذت من الدراهم أي: شيئاً⁽⁷⁾،
قال المبرد، وعبد القاهر، والزخشري: [إن أصلها]⁽⁸⁾ ابتداء الغاية؛ لأن الدراهم
هنا ابتداء الأخذ⁽⁹⁾.

(الثالث: بيان الجنس⁽¹⁰⁾) ويُعرف أن يكون قبل من أو بعدها مبهم
يصلح أن يكون مجرورها تفسيراً له، ويقع اسم ذلك المجرور على المبهم⁽¹¹⁾
(، وكثيراً ما تقع بعد ما ومهما وهما بها أولى؛ لإفراط إيهامهما نحو: ﴿ مَا يَفْتَحِ
اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾⁽¹²⁾ ﴿ مَا تُنْسِخُ مِنْ آيَةٍ ﴾⁽¹³⁾ ﴿ مِنْهَا ثَابِتًا

(1) قال الأمير: والظاهر أنه لا رد، وأنه لا مانع من جعل نفس المضي، والتأسيس مبتدأ كما تجعل الدار مبداً
للخروج، ولا حاجة لتقدير زمن. حاشية الأمير: 14/2.

(2) البقرة: 253.

(3) البحر المحيط: 524/2.

(4) آل عمران: 92.

(5) في (س) بزيادة: من التبعية.

(6) التوبة: 103.

(7) شرح الرضي: 265/4، 266.

(8) في (س): إن أصل من المبعضة.

(9) المفتضب: 269/1، شرح المفصل: 10/8.

(10) في (س) بزيادة: قال الرضي.

(11) شرح الرضي: 266/4.

(12) فاطر: 2.

(13) البقرة: 106.

به من آية⁽¹⁾ وهي / وخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال) أما في الآيتين الأولين فالحالة ظاهرة، وذو الحال ما لأنها مفعول [بفتح ونسخ]⁽²⁾، وأما في الثالثة قيل: فالظاهر أن مهماً مبتدأ، والحال لا يقع منها على الصحيح، فيمكن أن يكون ذو الحال ضمير به، أو يجعل مهماً من باب المنصوب على الاشتغال، أي: أي شخص ما تأتينا به⁽³⁾، ومن وقوعها بعد غيرهما ﴿يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِنْ سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾⁽⁴⁾ الشاهد في غير الأولى فإن تلك للابتداء، وقيل: زائدة) على رأي الأخفش⁽⁵⁾، ويدل عليه قول ﴿وَحَلُّوا أَسَاوِرَ﴾⁽⁶⁾ (ونحو: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرُّجُسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾⁽⁷⁾ وأنكر مجيء من لبيان الجنس قوم، وقالوا: هي في ﴿من ذهب﴾ و ﴿من سندس﴾ للتبعيض⁽⁸⁾، وفي ﴿من الأوثان﴾ للابتداء، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس، وهو عبادتها، وهذا تكلف، وفي كتاب المصاحف⁽⁹⁾ لابن الأنباري أن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾⁽¹⁰⁾ في الطعن على بعض الصحابة، والحق أن من فيها للتبيين لا للتبعيض، أي: الذين آمنوا هم هؤلاء، ومثله: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرُّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرَ عَظِيمٍ﴾⁽¹¹⁾ وكلهم محسن، ومتى فالذين

(1) الأعراف: 132.

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية الشامي: 88/2.

(4) الكهف: 31.

(5) في (س) بزيادة: وجوز أبو البقاء كونها لبيان أي شيء من أساور، وإن يتعلق من ذهب بمنجلون.

(6) قال أبو البقاء: في قوله تعالى ﴿من أساور﴾ يجوز أن تكون من زائدة على قول الأخفش. البيان في إعراب

القرآن: 103/2.

(7) الحج: 30.

(8) في (س) بزيادة: لصحة سد بعض مسدها.

(9) كتاب اللرد على من خالف مصحف عثمان. إنباء الرواة: 204/3.

(10) الفتح: 29.

(11) آل عمران: 172.

استجابوا مبتدأ خبره للذين، أو صفة للمؤمنين⁽¹⁾، وقال البيضاوي: من لليبان، والمقصود من ذكر الوصفين: المدح، والتعليل لا للتقيد؛ لأن المستجيبين كلهم محسنون متقون⁽²⁾ ﴿وَإِنْ لَمْ يَشْهَوْا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾⁽³⁾ وفيه إبهام بالافتباس، والمعنى وإن لم يشهوا عذابهم في الصحابة عن طعنهم (والقول فيهم ذلك كله كفار) قال البيضاوي: أي: ليمس الذين بقوا منهم على الكفر⁽⁴⁾، أو ليمس الذين كفروا من النصارى، وضعه موضع ليمسهم تكريرا للشهادة على كفرهم، وتنبها على أن العذاب على من دام على الكفر، وعلى الأول يجوز أن تكون من التبعض⁽⁵⁾؛ لأن كثيرا منهم تابوا عن النصرانية [كما في الكشف]⁽⁶⁾.

(الرابع: التعليل، نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾⁽⁷⁾) قال ابن عطية⁽⁸⁾: هي لا ابتداء الغاية⁽⁹⁾، ورد بأنه ليس بواضح⁽¹⁰⁾، وفيه بحث (وقوله:

وَذَلِكَ مِنْ بَلَاءِ جَاءَنِي⁽¹¹⁾)

(1) في (س) زيادة: أو نصب على المدح.

(2) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 162 / 3.

(3) المائدة: 73.

(4) في (س) زيادة: وجوز الزغشري أيضاً. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 523 / 3، 524.

(5) في (س) زيادة: على معنى ليمس الذين بقوا على الكفر منهم.

(6) ساقط من (س). الكشف: 51 / 2.

(7) نوح: 25.

(8) في (س): من هنا.

(9) المحرر الوجيز: 376 / 5.

(10) الدر المصون: 386 / 6.

(11) البيت لامرئ القيس بن حجر في ديوانه: 37، شرح شواهد المغني: 731 / 2، حاشية الأمير: 15 / 2، حاشية

الدسوقي: 258 / 2. والشاهد فيه: مجيء من للتعليل.

- امرؤ القيس بن عانس بن المنذر: من كندة شاعر مخضرم من حضر موت، أسلم عند ظهور الإسلام، وفد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولما ارتدت حضر موت ثبت على إسلامه، ت(25) هـ. شرح آيات المغني:

308 / 5، الأعلام: 12 / 2.

صدر بيت من المتقارب لامرئ القيس بن عابس لا لامرئ القيس بن
حجر خلافا لمن غلط، قاله ⁽¹⁾ في شرح بانت سعاد ⁽²⁾ عجزه:

وَحَبْرُهُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ
.....

قيل: أنه لابن حجر قاله في مراثية أبيه، والنبا الذي جاءه هو قتل أبيه،
وأبو الأسود كنيته ⁽³⁾، وفي الشواهد اختلف في اسم ابن حجر وكنيته، فقال ابن
دريد: اسمه عدي، وكنيته أبو الحارث ⁽⁴⁾، وقيل: أبو زيد، [وقيل: أبو وهب] ⁽⁵⁾،
وقال الحسين النسابة: اسمه مليكة، وكنيته أبو كبشة ⁽⁶⁾، وقول الفرزدق في علي
ابن الحسين:

يُخْفِي حَيَاءً / وَيُخْفِي مِنْ مَهَائِتِهِ ⁽⁶⁾
ب/247

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: المصنف.

⁽²⁾ قال ابن هشام: وقول امرئ القيس بن حجر خلافاً لمن غلط.

شرح قصيدة كعب بن زهير: 142.

⁽³⁾ شرح شواهد المغني: 731/2.

⁽⁴⁾ شرح شواهد المغني: 731/2، 732، الجمهرة: 390/2.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

- ابن دريد هو: هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أئمة العربية والأدب، روى عن أبي حاتم المجشي
وأي الفضل الريشي، وروى عنه أبو سعيد السيرافي، والمرزباني، وكان يقال: أبو دريد أشعر العلماء، وأعلم الشعراء
(321) هـ.

معجم الشعراء: 941، إنباء الرواة: 92/3، بقية الرواة: 77/1، الأعلام: 80/6.

⁽⁶⁾ البيت للفرزدق في ديوانه: 661، المقاصد النحوية: 513/2، حاشية الأمير: 15/2، حاشية الشامي:

88/2، شرح شواهد المغني: 732/2.

الشاهد فيه: مجيء من للتعليل.

- علي بن الحسين: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بزين العابدين، كان يضرب به المثل في
والعلم، والنور، قال بعض أهل المدينة: ما فقدنا صدقة السر إلا بعد موت زين العابدين، ت (94) هـ حلب الأريد
133/3، وفيات الأعيان: 320/1، مرآة الجنان: 148/1، الأعلام: 277/4.

- هشام بن عبد الملك بن مروان: من ملوك الدولة الأموية في الشام، ولد في دمشق، وبيع فيها بعد وفاة أخيه يزيد، وملك
حسن السياسة، يفتأ في أمره، يباشر الأعمال بنفسه، ت (125) هـ.

البداية والنهاية: 96/5، مرآة الجنان: 204/1، شذرات الذهب: 163/1، الأعلام: 86/8.

صدر بيت من البسيط عجزه:

فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا جِنَّ يَتَسِيمُ

وهو من قصيدة مدح بها زين العابدين علي بن الحسين بن علي رضي الله عنه، وذلك أن هشام بن عبد الملك قدم مكة للحج، فَنُصِبَ له كرسي بقرب الكعبة، فجلس عليه لينظر للناس وهم يطوفون، فجاء زين العابدين فافرج الناس في المطاف، وعاملوه بالإجلال والتعظيم، فكره ذلك، فقال متجاهلا: من هذا الذي يعظمه الناس؟ فسكت الحاضرون، وقام الفرزدق، وقال: بديها:

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْحَاءُ وَطَائِهِ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحُلُّ وَالْحَرَمُ

يفضي من الإغضاء: وهو إدناء الجفون، فاعله ضمير الممدوح، وحياء مفعول لأجله، والمهابة الهيبة، ويُغضي الثاني مجهول نائب فاعله ضمير المصدر. (الخامس: البدل)⁽¹⁾ ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها (نحو: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾⁽²⁾) قال أبو حيان: فيه أنواع من الإنكار والتعجب، أي: أرضيتم بالنعيم العاجل في الدنيا الزائل بدل النعيم الباقي⁽³⁾ ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾⁽⁴⁾ لأن الملائكة لا تكون من الإنس) قال الحلبي: والمشهور أنها تبعية، وتاويل الآية: لولدنا منكم رجالا ملائكة في الأرض

(1) في (س) بزيادة: قال الرضي. شرح الرضي: 267/4.

(2) التوبة: 38.

(3) البحر المحيط: 41/5.

(4) الزخرف: 60.

يخلفونكم كما يخلفكم أولادكم كما ولدنا عيسى من أنثي من غير فعل، ذكره
 الزمخشري⁽¹⁾، ونقل أبو البقاء: أن المعنى حولنا بعضكم ملائكة⁽²⁾ ﴿لَنْ تُغْنِيَهُمْ
 عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾⁽³⁾ أي: بدل طاعة الله، أو بدل رحمة
 الله) قال أبو حيان: إنها لا ابتداء الغاية عند المبرد، ومعنى عند عند أبو عبيدة،
 وهذا ضعيف جداً⁽⁴⁾ ﴿لَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ﴾⁽⁵⁾ أي: لا ينفع ذا الحظ
 من الدنيا حظه بذلك أي: بدل طاعتك، أو بدل حفظك، أي: بدل حظه منك،
 وقيل: ضمن ينفع معني يمنع، متى علقت من بالجد انعكس المعنى) وهو ظاهر؛
 لأن المتبادر من الجد هنا الحظ غير الدنيوي، فيصير المعنى حيثئذ نفى نفعه، وقد
 كان المعنى إثباته، ونفي الحظ الدنيوي، وقيل لا يظهر ذلك⁽⁶⁾، والمراد بالجد هو
 الحظ الدنيوي، الغني، ولا شك أنه غير نافع إذا كان بدلاً من الطاعة سواء
 تعلقت من بالجد أو بـ ينفع، ويرده أنها إذا تعلقت بالجد تكون بمعناها لا بمعنى
 بدل، وقد صنع بعضهم لإعراب هذا الحديث آياتاً من الكامل:

وفاعله الجد الأخير يُرفعُ	وذا الجد مفعولٌ لقولك ينفع
وبه تعلقَ لفظُ من لا يمنع	والفعل منفي فلم يجزم بلا
يُولي الفقيرَ وكلٌ من يتوجعُ	وخطاب منك اجعله الله الذي
ومضافة للكاف يا من يسمعُ	والطاعة اجعلها مقدرة به
فخذِ الجوابَ وخل ما لا ينفع	هذا إذا ما قلت من بدلية

(1) الدر المنثور: 6/ 105، الكشاف: 4/ 164، 165.

(2) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 345.

(3) آل عمران: 10.

(4) البحر المحيط: 2/ 388.

(5) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة: 2/ 394. الموطأ، كتاب الصلاة،
 باب جامع ما جاء في أهل القدر: 555.

(6) انظر حاشية الشمني: 2/ 88.

(وأما ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾^(١) فليس من هذا) لأن المؤمن إذا اتخذ الكفار أولياء من دون المؤمنين كان في شيء بدل ولاية الله، فلا يصدق عليه شيء/ أنه ليس في شيء بدل ولاية الله^(٢) إلا أن يؤول بأنه ليس في شيء نافع معتد به بذلك (خلاقا لبعضهم، بل من للبيان، أو للابتداء) أو التبعض كما قال السفاقي (والمعنى):

فليس في شيء من ولاية الله وفيه إشارة إلى أن من الله حال (وقال ابن مالك في قول أبي نخيلة: مصغر نخلة اسمه يعمر بن حزن

(.....) وَلَمْ تَلَقَ مِنْ الْبُقُولِ الْفُسْتَقَ^(٣))

بيت مشطور الرجز، وقيل عجز بيت صدره^(٤):

جَارِيَةً لَمْ تَأْكُلِ الْمُرْقَقَا^(٥)

(١) آل عمران: 28.

(٢) في (س) بزيادة: وقيل: بل المعنى صحيح إذا قلنا ليس في شيء بدل من ولاية الله أي: ليس.

(٣) البيت لأبي نخلة في الشعر والشعراء: 443، حاشية الشمني: 88/2، شرح شواهد المغني: 324/5، شرح أبيات المغني: 735/2، وبلا نسبة في الصحاح (ب - ق - ل) 1232/2.

والشاهد فيه: من البقول حيث جاءت من بمعنى بدل.

- أبو نخلة يعمر بن حزن بن كعب بن سعد، كان يهاجي العجاج، وكان الأغلب على شعره الرجز، لقب نفسه شاعر بني هاشم.

الشعر والشعراء: 434، سمط الأكي: 135/1، خزنة الأدب: 165/1.

(٤) حاشية الشمني: 88/2.

(٥) في (س) بزيادة: من قال: عجز بيت لم يصب.

فالمرقق الرغيف الواسع الرقيق، والفسق كقنفذ وجندب معرب بنسبة^(١) (والمراد بدل البقول، وقال غيره: أن الفسق من البقول) جمع بقل بالياء وهو كل نبات أخضرت به الأرض (، وقال الجوهري: الرواية النقول بالنون) جمع نقل وهو ما ينتقل به عند الشراب (، ومن عليهما للتبعيض، والمعنى على قول الجوهري: أنها تأكل البقول إلا الفسق^(٢)) قيل: انظر من أين جاء هذا الحصر؟ فقل من تخصيص الشاعر الفسق الذي هو بعض النقل بعدم الذوق فإنه يشعر بأن ما عده من النقل ذاقته هذه الجارية^(٣) (وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول، لأنها بدوية، وقال الآخر يصف عامل الزكاة بالجور:

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظَلَمُوا وَيَكْتَسِبُ لِلْأَمِيرِ إِفِيلًا^(٤)

بيت من الكامل لعبيد بن حصين الراعي، والمخاض النوق الحوامل، وأخذتها خلفه^(٥) وغلبة بضمين، وتشديد الباء مصدر غلب نصب بغلبوا عذوقاً، أو بأخذوا على تضمينه معنى غلبوا، وظلما مفعول لأجله، ومما حالان^(٦) (أي: بدل الفصيل) ولد الناقة (و الأفيال: كالفصيل وزناً ومعنى، قال

^(١) في (س) بزيادة: وأجاد في وصفه من قال:

كُنَّا الْفَسَقَ الْمَلُوحَ حِينَ بَدَا مَشَقَّ بَيْنِ السَّيْفَاتِ الطَّبَائِرِ
وَاللَّبَّ مَا بَيْنَ قَشْرَتِهِ يَلُوحُ لَنَا ... الطَّيْرُ مَا بَيْنَ النَّاقِرِ

^(٢) الصحاح (بـ قـ لـ): 1232/2.

^(٣) حاشية الشامي: 89/2.

^(٤) البيت للراعي في الخزنة: 148/3، حاشية الدسوقي: 260/2، حاشية الأمير: 16/2، شرح شواهد النخبة:

736/2. والشاهد فيه: مجيء من للبدل.

^(٥) في (س) بزيادة: من غير لفظها كما قيل لواحد الأبل ناقة.

^(٦) في (س) بزيادة: أي: أخذوا غالبين ظالمين.

ابو زيد: هو الغنى من الأبل⁽¹⁾، وقال الأصمعي: ابن تسعة أشهر أو ثمانية، وقال ابن فارس: جمعه أقال، والأقال صغار الغنم (الصغير؛ لأنه يأفل بين الأبل أي: يغب، وانتصاب أفيلاً على الحكاية؛ لأنهم يكتبون أدي فلان أفيلاً) هذا توجيه النصب فلا يقدح فيه احتمال أن يكتبوا المأخوذ من فلان أفيلاً، ولا احتمال أن يكون مفعولاً ليكتب، على أن نائب الفاعل ضمير المأخوذ، أي: ويكتب المأخوذ أفيلاً بمعنى أن يصير بالكتابة أفيلاً على التضمين كما ظن، وقيل: نصبه بأخذوا مقدراً على رواية يكتب مبنياً للمفعول، وروي بالبناء للفاعل، وأخذ بالإفراد للساعي⁽²⁾ (وانكر قوماً مجيء من للبدل فقالوا: التقدير في «أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ»⁽³⁾ [أي: بدلا منها]⁽⁴⁾)؛ فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، وأما هي فللابتداء، وكذا الباقي.

السادس: مرادة عن، نحو: «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ»⁽⁵⁾ «يَا وَيْلَتَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا»⁽⁶⁾ وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد، وكان هذا القائل يعلق معناها بـ(وَيْلٌ) وبأن تكون تفسيراً للمحذوف فكأنه قيل: فويل من ذكر الله للقاسية قلوبهم من ذكر الله («فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ»⁽⁷⁾) أي: مثله في تعليق مَنْ بـ(وَيْلٌ)، ولا يصح كونه/ تعليقاً صناعياً للفصل، بين المتعلق والمتعلق (بالخبر) وهو للقاسية، وإنما

248 / ب

(1) قال الفيومي: وقال أبو زيد: الأفل الغنى من الأبل، وقال الأصمعي: ابن تسعة أشهر أو ثمانية، وقال ابن

فارس: جمع الأفل: أقال، والأقال صغار الغنم. المصباح المنير: (أ. ف. ل) 15.

(2) شرح شواهد المغني: 737/2.

(3) التوبة: 38.

(4) ما بين المعقوفين ثابت في متن المغني، وساقط من جميع النسخ.

(5) الزمر: 22.

(6) الأنبياء: 97. في (س) بزيادة: الظاهر أن كي فيها معنى عن متعلقة بقاسية، غفلة، لتعديهما بعن التي تدل

على البعد والمجاوزة.

(7) ص: 27.

جاز وقوع النكرة مبتدأ⁽¹⁾؛ لأنه دعاء عليهم، والدعاء من المسوغات كما سيأتي (وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأول للتعليل، أي: من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم، وزعم ابن مالك أن من في نحو: زيد أفضل من عمرو للمجازة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمرا في الفضل⁽²⁾، قال: وهو أولى من قول سيويه وغيره: إنها لا ابتداء الارتفاع في نحو: أفضل منه، وابتداء الانحطاط في نحو: شر منه إذ لا يقع بعدها إلى انتهى⁽³⁾ .

(وقد يقال: ولو كانت للمجازة لصح في موضعها عن) قال الرضي: لا تستعمل عن مكانها؛ لأنها صارت علما في التفضيل⁽⁴⁾ .

(السابع: مرادفة الباء في نحو: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾⁽⁵⁾ قاله يونس⁽⁶⁾ [ونقله عن الأخفش⁽⁷⁾، وهو قول كوفي، ذكره ابن عقيل⁽⁸⁾] (والظاهر أنها للابتداء) قيل: وإن أريد كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء⁽⁹⁾، وإن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لا ابتداء الغاية، فهما معنيان متغايران موكلان إلى إرادة المستعمل⁽¹⁰⁾ .

(1) في (س) بزيادة: مع أنها نكرة محضة.

(2) انظر شرح التسهيل: 135/3.

(3) قال سيويه: وكذلك هو أفضل من زيد وإنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم، وجعل زيد الموضع الذي

ارتفع منه، أو أسفل منه في قولك: شر من زيد. الكتاب: 225/4.

(4) شرح الرضي: 265/4.

(5) الشوري: 45.

(6) قال المرادي: قال الأخفش: قال يونس: أي: بطرف خفي كما تقول العرب: ضربته من السيف أي:

بالسيف، هذا قول كوفي، ويحتمل أن تكون لا ابتداء الغاية. الجني الداني: 314.

(7) انظر معاني القرآن للأخفش: 687/2.

(8) ساقط من (س). المساعد على تسهيل الفوائد: 248/2.

(9) في (س) بزيادة: كما قاله يونس.

(10) حاشية الشنبي: 89/2.

(الثامن: مرادفة في) وهو قول كوفي⁽¹⁾ (لحو): ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾⁽²⁾ ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾⁽³⁾، والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس مثلها في ﴿مَا نَسِخَ مِنْ آيَةٍ﴾⁽⁴⁾.

التاسع: موافقة عند، لحو: ﴿لَنْ نُنْفِي عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾⁽⁵⁾ قاله أبو عبيدة⁽⁶⁾، وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.

العاشر: مرادفة زبماً، وذلك إذا اتصلت بـ ما كقولهم:

وَلَمَّا لَمِمَّا تَضَرَّبَ الْكَبْشُ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثِينَ لَمًّا (اللسان من الفم)

تقدم شرحه في ما (قاله السيرافي، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم، وخرجوا عليه قول سيبويه⁽⁷⁾: واعلم أنهم مما يحذفون كذا) قال أبو حيان: كان أبو علي لا يرتضي هذا المذهب؛ لكون سيبويه إذا ذكر نماً إنما يريد التكرير، فلا يحسن إذ ذاك استعمال زب إذا كان معناها يناقض المراد⁽⁸⁾ (والظاهر أن من فيهما ابتدائية، ومما مصدرية)⁽⁹⁾ وقيل هذا ليس بظاهر في قول سيبويه⁽¹⁰⁾، وأنهم جعلوا كأنهم

(1) المساعد على تهليل الفوائد: 249/2.

(2) الأحقاف: 4.

(3) الجمعة: 9.

(4) البقرة: 106.

(5) آل عمران: 10.

(6) انظر البحر المحيط: 388/2.

(7) في (س) بزيادة: في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض. الكتاب: 24/1.

(8) قال أبو حيان: وزعم السيرافي، والأعلم، وابن طاهر، وابن خروف، أن من إذا كان بعدها ما كانت بمعنى زبماً، وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه، وأنكر الأستاذ أبو علي، وأصحابه ذلك، وردوه وتناولوا ما زعموه من ذلك.

الارتشاف: 443/2.

- ابن طاهر هو: أبو عبد الرحمن محمد بن أحمد بن إسحاق بن زيد بن طاهر القيسي، أمير اندلسي أديب، اهتم بالأدب وأهله، كان كريماً جواداً، يشبهونه في أدبه بالصاحب بن عباد، ت(480) هـ.

(9) في (س) بزيادة: هكذا خرج ذلك أبو علي وأصحابه.

(10) حاشية الشمي: 89/2.

خلقوا من الضرب والحدف) لكثرة وقوعها منهم (مثل: ﴿ خَلِقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ ﴾⁽¹⁾).

(الحادي عشر: مرادفة على) أثبتة الأخفش والكوفيون⁽²⁾ (لحور: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾⁽³⁾ وقيل: على التضمين، أي: منعناه منهم بالنصر) قال ابن القاسم: هذا أولي من تضمين الحرف معنى حرف آخر⁽⁴⁾.

(الثاني عشر: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المتضادين) قال ابن القاسم: وقد تدخل على ثاني المتباينين نحو: لا تعرف زيداً من عمر⁽⁵⁾ (،) (و) (و) (والله يعلم المفسد من المصلح)⁽⁶⁾ ﴿ حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْثَ مِنَ الْعُيُبِ ﴾⁽⁷⁾ قال ابن مالك، وفيه نظر⁽⁸⁾؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن ما زاد وميز بمعنى فصل، والعلم صفة توجب التمييز⁽⁹⁾، والظاهر أن من في الآيتين للابتداء، أو بمعنى عن.

(الثالث عشر: الغاية) أثبتة الكوفيون⁽¹⁰⁾ (قال سيبويه: وتقول رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك⁽¹¹⁾ / أي: محلاً للابتداء والانتهاء) هذا هو القول^{1/249} الذي حمل عليه المغاربة قول سيبويه، وقال ابن السراج: وحقيقة المسألة أنك إذا قلت: رأيت الهلال خلال السحاب فغنّ للهلال، فالهلال غاية رؤيتك، فلهذا

(1) الأنبياء: 37.

(2) قال الأخفش: كما كانت من في معنى على في قوله: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾ أي: على القوم.

(3) الأنبياء: 77.

(4) الجني الثاني: 313.

(5) الجني الثاني: 314.

(6) البقرة: 220.

(7) آل عمران: 179.

(8) شرح التسهيل: 137/3.

(9) في (س) بزيادة: غَيْرَ فِيهِ تَرْتِيبُ الْهَلَالِ اخْتِذَاً مِنَ الْقَرِيبِ.

(10) المساعد على تسهيل الفوائد: 248/2.

(11) انظر الكتاب: 225/4.

جعل سيبويه من غاية في قولك: رأيت من ذلك الموضع، [أو أنكر المغاربة ذلك] ⁽¹⁾
ذكره ابن عقيل ⁽²⁾ (قال) أي: سيبويه (وكذا أخذه من زيد) فزيد عمل لا ابتداء

الغاية وانتهائها معاً ⁽³⁾ (وزعم ابن مالك أنها في هذه للمجازرة، والظاهر عندي أنها للابتداء، لأن الأخذ ابتدئ من عنده وانتهى إليك) ⁽⁴⁾.

الرابع عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من رجل فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس، ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: بل رجلان ويمتنع بعد ذلك دخول من لزوال احتمال نفي الوحدة.

(الخامس عشر: تأكيد العموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من أحد أو من ديار فإن أحداً، ودياراً صيغتا عموم، وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور: أحدها: تقدم نفي ⁽⁵⁾، أو، نهي، أو استفهام بـ (هل) قيده إذ لا يحفظ ذلك في غير هل من أدوات الاستفهام ⁽⁶⁾ (نحو: ﴿ مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ ⁽⁷⁾ ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ ﴾ ⁽⁸⁾ ﴿ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ ⁽⁹⁾ وتقول: لا يقم من أحد وزاد الفارسي الشرط ⁽¹⁰⁾ كقوله:

(1) ساقط من (س).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد: 248/2.

(3) الأصول في النحو: 1/411.

(4) انظر شرح التسهيل: 3/135. في (س) بزيادة: قال ابن القاسم: مثل أين لانتها الغاية، قربت منه مسار.

انقربت إليه. الجني الداني: 312.

(5) في (س) بزيادة: بئس، ولا، وإن، ولن، ولا.

(6) في (س) بزيادة: كما في الجني الداني.

(7) الأنعام: 59.

(8) الملك: 3.

(9) الملك: 3.

(10) انظر المسائل البغداديات: 313.

وَمَهْمَا تُكْنِ عِنْدَ امْرِئٍ مِّنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ^(١)

بيت من الطويل لزهير، قال الشمني^(٢): ذَكَرَ الضمير في يَكْنِ حملاً على لفظ 'مهما'، واث الثاني حملاً على معناه؛ لأنه في معنى الخليفة، والخلق والخليفة واحد، والثاني^(٣) جاء بعد التبيين بقوله: 'ومن خليفة'، خالها بالمعجمة أي: حسبها (وسياتي) في (فصل مهما).

الثاني: تنكير مجرورها.

الثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به) نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾^(٤) (أو مبتدأ) نحو: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٥)

(تنبيهات)

أحدها: قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾^(٦) ولك أن تقدر 'كان' تامة؛ لأن مرفوعها فاعل، وناقصة؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعل، وأصله المبتدأ.

(١) البيت لزهير في ديوانه: 77، شرح شواهد المغني: 386/1، حاشية الشمني: 89/2، حاشية الأمير: 17/2،

شرح أبيات المغني: 328/5. والشاهد فيه: زيادة 'من' في قوله: 'من خليفة' بعد الشرط.

(٢) حاشية الشمني: 89/2. في (س) بزيادة: في قوله: ﴿قالوا مهما تأتينا به من آية﴾.

(٣) في (س) بزيادة: في الآية، والبيت.

(٤) إبراهيم: 4.

(٥) الأعراف: 59.

(٦) المؤمنون: 91.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا به وهي عبارة ابن مالك⁽¹⁾ أي: تعبيره ليصح جعلها على التقييد، وتأنيث الضمير باعتبار اللفظ (فتخرج بقية المفاعيل⁽²⁾) وجعل ابن عقيل التسع فيه مثل المفعول به نحو: ما ضرب من ضرب شديد ما سير من ميل وما صيم من يوم⁽³⁾ (وكان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهم في المعنى بمنزلة المجرور بـمع) يعني التي بمعنى مكان الاجتماع أو زمانه، لا بمعنى عند حتى يرد عليه حكاية سيويه ذهب من معه⁽⁴⁾ (وباللام بقي ولا تجامعن من، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرج عليه أبو البقاء / ﴿ مَا قُرْطُنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾⁽⁵⁾ فقال: من زائدة وشيء في موضع 249 / ب المصدر، أي: تفريطا مثل: ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾⁽⁶⁾ والمعنى تفريطاً، وضراً، قال: ولا يكون مفعولاً به؛ لأن قرط إنما يتعدى إليه بقي، وقد عدّي بها إلى الكتاب⁽⁷⁾، قال: وعلى هذا التأويل (فلا حجة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحاً⁽⁸⁾) [قال الحلبي:]⁽⁹⁾ لم يقل به أحد؛ لأنه مكابرة

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: العبارة هنا بمعنى التعبير، فيصح جعلها على التقييد، وتأنيث الضمير. انظر شرح التسهيل: 30/3.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: قال أبو حيان: وتزاد في التسع فيه من ظرف، و مصدر نحو: ما سير من سير شديد وما صيد عليه من يوم وقيل: هذا داخل في المفعول به، إذ كان منهما مفعول به على الاتساع. الارتشاف: 445/2.

⁽³⁾ المساعد على تسهيل الفوائد: 251/2.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: وقراءة من قرأ ﴿ وهذا ذكر من معي ﴾ بتونين ذكر، وكسر ميم من لأن مع فيما بمعنى عند. انظر الكتاب: 420/4.

⁽⁵⁾ الأنعام: 38.

⁽⁶⁾ آل عمران: 120.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: وفيه أنه يجوز أن يتعلق شيء بقرطناً بعد تقييده، يتعلق في الكتاب كما قيل في: أكلت من بسنائك من الصب.

⁽⁸⁾ انظر التبيان في إعراب القرآن: 378، 388.

⁽⁹⁾ ساقط من (س).

في الضروريات، و قولهما مبني على تفسير الكتاب بالقرآن لا باللوح المحفوظ والا فلا يتجه⁽¹⁾ (قلت: وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به) بأن يضمّن فرطنا معنى اهلكتنا⁽²⁾، لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ﴿وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾⁽³⁾ وهو أي: كون المراد بالكتاب اللوح المحفوظ (رأي الزخشري)⁽⁴⁾ والسياق يقتضيه⁽⁵⁾ قال البيضاوي: ما فرطنا في الكتاب يعني اللوح المحفوظ فإنه يشمل ما يجري في العالم من الجليل والدقيق لم يهمل فيه أمر حيوان ولا جماد⁽⁶⁾.

(الثالث: القياس أنها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن؛ ولا ثالث مفعولات أعلم) [قال ابن عقيل: وفي ثاني أعلم نظراً]⁽⁷⁾ (لأنهما في الأصل خبر⁽⁸⁾، وشذت قراءة بعضهم) زيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي جعفر⁽⁹⁾ ﴿مَا كَانَ لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾⁽¹⁰⁾ ببناء نتخذ للمفعول من اتخذ المتعدي إلى مفعولين، فالأول ضمير المتكلم، والثاني من أولياء، ومن للتبعية قال الزخشري⁽¹¹⁾، [وقيل: زائدة]⁽¹²⁾⁽¹³⁾، قال أبو البقاء⁽¹⁴⁾: هذا لا يجوز عند أكثر

(1) الدر المصون: 53/3.

(2) في (س) بزيادة: قال بعض المحققين هذا هو الأظهر.

(3) الأنعام: 59.

(4) في (س) بزيادة: يعني ما قبله وما بعده.

(5) الكشف: 91/2.

(6) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 86، 85/4.

(7) ساقط من (س). المساعد على تسهيل القرائن: 251/2.

(8) في (س) بزيادة: يشعر بأنها تزاد في ثاني أعلم قال: أبو حيان: وفيه نظر.

(9) في (س) بزيادة: وأبو الرجاء، وأبو الحسن. الحنوب: 162/2، البحر المحيط: 489/6.

(10) الفرقان: 18.

(11) الكشف: 320/3.

(12) ساقط من (س).

(13) انظر البحر المحيط: 489/6.

(14) في (س) بزيادة: ولولياء هو المفعول الثاني.

النحويين؛ لأن من لا تزداد في المفعول الثاني بل في الأول⁽¹⁾ [لقولك: ما اتخذت من أحد ولياً]⁽²⁾، وحملها ابن مالك على شلوذ زيادة من في الحال⁽³⁾ من نائب فاعل لتتخذ وهو نحن (ويظهر لي فساد في المعنى؛ لأنك إذا قلت: ما كان لك أن تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا لك فانت مثبت لخلدانته، ناه عن اتخاذ) [كتب هنا في بعض الهامش]⁽⁴⁾ وفيه نظر، نعم فهو محتمل، فإن اجتماع الحال مع عامله متنفذ، وكل من الحال والعامل بانفراده يحتمل الثبوت، والتنفذ، ورد بأن هذا في النفي المحض⁽⁵⁾، وأما ما كان بمعنى التوبيخ والتنديد كما في المثال فإن الفعل والحال فيه مثبتان، والآية للنفي المحض؛ لأن المعنى على هذه القراءة ما يصح لنا أن نتخذ دونك أولياء، فكيف نحمل غيرنا على ذلك؟ (وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية).

الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث، فيلزمهم زيادتها في الخبر في نحو: ما زيد قائماً، والتميز في نحو: ما طاب زيد نفساً والحال في نحو: ما جاء أحد راكباً وهم لا يميزون ذلك، وأما قول أبي البقاء في ﴿مَا نَسِخْ مِنْ آيَةٍ﴾⁽⁶⁾ إنه لا يجوز كون آية حالاً، ومن زائدة كما جاءت آية حالاً في ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾⁽⁷⁾ والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً، ففيه تخريج التزويل على شيء إن ثبت فهو شاذ، أعني زيادة من في الحال) قال الحلبي: لا يحفظ زيادة من في الحال، وإن كانت منفية⁽⁸⁾ [من قال]⁽⁹⁾ يرد عليه قول الزحشري⁽¹⁰⁾: ومن الأوثان إبانة

250 / ب

(1) في (س) بزيادة: كما في قراءة العامة.

(2) ساقط من (س). النيان في إعراب القرآن: 212/2.

(3) انظر شرح السهيل: 139/3.

(4) في (س): قيل: في الهامش مكتوب.

(5) حاشية الشمني: 90/2.

(6) البقرة: 106.

(7) الأعراف: 73. النيان في إعراب القرآن: 92/1.

(8) الدر المصون: 335/1.

(9) في (س): وما قيل.

(10) في (س) بزيادة: في اجتنبوا الرجس.

لـلـرجـس، وـتـمـيـز له، وـسـاحـته بـرـنة من حـل الآيـة عـلى الـوجـه الشاذ⁽¹⁾ وفيه ايضاً (وتقدير ما ليس بمشتق ولا متقل) وقوله (، ولا يظهر فيه معنى الحال) عطف على ليس، وقوله (حالاً)⁽²⁾ مفعول فلان التقدير، لأنه بمعنى التنظير، قيل: الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال، وإنما هما غالبان⁽³⁾، فلا يكون عدمهما مبطلا دعوى حالة آية مع أنهما يمكن أن تأول بمشتق، وأما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع، وأجيب بأن الحال وإن كان ليس بلازم اشتقاقها، وانتقالها لا تقع جامدة إلا في عشر مسائل⁽⁴⁾، ولو سلم فاعتراض المصنف إنما هو بمجموع الثلاثة⁽⁵⁾، ومنع الأخير مكابرة، فلا تسمع، قيل: الأولى أن يقال: سلمنا وقوع الحال في الجامد وغير المتقل، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق⁽⁶⁾⁽⁷⁾ (والتنظير بما لا يناسب) عطف على تخريج (فإن ﴿آية﴾ في ﴿هــلـو نـاقـةُ اللّـهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾⁽⁸⁾ بمعنى علامة) واحدة الآيات (لا واحد الآي) قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الآية وقع منكراً حالاً في الموضوعين لا في اتحاد المعنيين⁽⁹⁾ (وتفسير اللفظ بما لا يحمله، وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية) قيل: وآية تفيد العموم لوقوعها في سياق الشرط، وهي حال من العام فيلزم عمومها⁽¹⁰⁾ (ولم يشترط الأخفش واحد من

(1) في (س) بزيادة: قول بلا فهم. الكشاف: 223/3.

(2) في (س): وتقدير عطف على تخريج.

(3) حاشية الشنبي: 90/2.

(4) حاشية الشنبي: 90/2.

(5) في (س) بزيادة: كونه ليس بمشتق، ولا متقل لا يظهر فيه معنى الحال.

(6) في (س) بزيادة: كما قال الرضي، وليس بشيء.

(7) انظر شرح الرضي: 32/2.

(8) الأعراف: 73.

(9) حاشية الشنبي: 90/2.

(10) حاشية الشنبي: 90/2.

الشرطين الأولين⁽¹⁾، واستدل بنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأُمَمِ الْأَوَّلِينَ﴾⁽²⁾ ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾⁽³⁾ وَمِنْ هُنَا تَبْعِيضُ عِنْدَ سَيُوبِهِ⁽⁴⁾، أي: يغفر لكم من ذنوبكم شيئاً، واعتراض بأنه يناقض قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾⁽⁵⁾، واجب بأن هذا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم⁽⁶⁾، وقوله تعالى ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ خطاب لقوم نوح، قال الرضي: ولو كان خطاباً لأمة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها، بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها⁽⁷⁾ ﴿يُحْلُونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾⁽⁸⁾ ﴿وَيُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾⁽⁹⁾ الآية من سورة البقرة⁽¹⁰⁾، والواو ثابتة بإجماع القراء⁽¹¹⁾، والمصنف حذفها، وهو جائز لقوله عليه الصلاة والسلام⁽¹²⁾ ﴿لَا مِنْ نَسِيٍّ صَلَاةٍ أَوْ نَامَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا لَا كَفَّارَةَ لَهَا بِهَا﴾⁽¹³⁾ وتلا ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾⁽¹⁴⁾ (ولم يشترط الكوفيون) الشرط (الأول) وليس هذا مذهب جميعهم؛ لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط، وهو مذهب الأخفش، وإليه ذهب ابن مالك كما في

(1) انظر معاني القرآن: 488/2.

(2) الأنعام: 34.

(3) الأحقاف: 31.

(4) انظر الكتاب: 225/4.

(5) الزمر: 53.

(6) حاشية الشمني: 90/2.

(7) شرح الرضي: 268/4.

(8) الكهف: 31.

(9) البقرة: 271.

(10) في (س) بزيادة: ﴿وَيُكْفَرُ قَرَأَ نَافِعَ، وَحَمَزَ، وَالْكَسَائِي، بِالنُّونِ وَالْجِزْمِ، وَابْنِ حَامِرٍ، وَحَفْصِ بِالْيَاءِ وَالرُّنْعِ.

(11) البحر المحيط: 325/2، النشر: 263/2.

(12) في (س) بزيادة: فيما يحكي عن ربه أعددت لعبادي ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، وقرأ وإن شيم فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين.

(13) في (س) بزيادة: إلا ذلك: وهي رواية البخاري. فتح الباري، كتاب ومواثيق الصلاة، باب من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها ولا يعيد إلا تلك الصلاة: 2/.

(14) طه: 14.

الجنى الداني^(١) (واستدلوا بقولهم: قد كان من مطر ويقول عمر بن أبي ربيعة:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ^(٢))

بيت من المتقارب، ينمي يزيد، والكاشح الذي يضمر لك العداوة، ويضر مضارع ضار ضراً بمعنى ضر، قيل: استدلالاً لهم بالبيت لا يتجه على الفارسي لجواز أن تكون ما شرطية، وتقدم/ الشرط عنده مسوغ للزيادة كما مر^(٣) (وخرج^{٢٥٠/ب} الكاسي على زيادتها^(٤) ﴿لَإِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ﴾ وابن جني قراءة بعضهم) سعيد بن جبير، والحسن ﴿لَمَّا أَكَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾^(٥) بتشديد لَمَّا، وقال: أصله لمن ما، ثم أدمم^(٦) ثم حذف ميم من^(٧) لاجتماع ثلاث ميمات، قال أبو حيان: وهذا التوجيه في غاية البعد، ويتنزه كلام العرب أن يأتي فيه مثله، فكيف في كتاب الله تعالى؟^(٨) (، وجوز الزمخشري في ﴿وَمَا أُنزِلْنَا عَلَى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾^(٩) الآية،

(١) الجنى الداني: 318.

(٢) البيت لعمر بن ربيعة في ديوانه: 187، الجنى الداني: 318، شرح شراهد المغني: 739/2، شرح أبيات المغني: 329/5.

(٣) حاشية الشمني: 91/2.

(٤) قال المرادي: لأن الكاسي وهشاماً يريان زيادتها بلا شرط. الجنى الداني: 318.

(٥) آل عمران: 81.

(٦) في (س) بزيادة: الميم في التون للتقارب.

(٧) المحجب: 164/1، البحر المحيط: 509/2.

(٨) البحر المحيط: 512/2.

(٩) يس: 28.

كون المعنى ومن الذي كنا منزلين، فيجوز زيادتها مع المعرفة) والذي يظهر من كلام الزخشري في سورة يس أن ما نافية، حيث قال: معنى وما كنا منزلين، وما كان يصح في حكمتنا أن ننزل في إهلاك حبيب جندا من السماء⁽¹⁾، ولعل إسناد ذلك إليه سهو، وإنما هو تخريج ابن عطية ما اسم معطوف على جند ومن الذي كنا منزلين⁽²⁾ ورده أبو حيان: بأن من مزيدة، وهذا التقدير يؤدي زيادتها في الموجب جارة لمعرفته، ولا يجوز هذا عند غير الأخفش من البصريين⁽³⁾، وأجيب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع⁽⁴⁾، قال أبو البقاء: ما نافية، أو زائدة، أي: قد كنا منزلين⁽⁵⁾، [ورد]⁽⁶⁾ بأن هذا فاسد لفظاً ومعنى⁽⁷⁾ (وقال الفارسي: في ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾⁽⁸⁾ يجوز كون ما ومن الأخيرتين زائدتين، فجوز الزيادة في الإيجاب⁽⁹⁾) ونقل الإمام عنه أنه قال: من الأولى للابتداء⁽¹⁰⁾، والثانية للتبعض؛ لأن ما ينزله الله بعض تلك الجبال التي في السماء، والثالثة للتمييز لأن جنس تلك الجبال جنس البرد، ومفعول الإنزال محذوف والتقدير: تنزل من السماء من فيها من برد برداً⁽¹¹⁾، (وقال المخالفون: التقدير)

(1) الكشف: 3/ 649.

(2) قال ابن عطية: وما عطف على جند أي: من جند، ومن الذي كنا منزلين على الأمم مثلهم قبل ذلك. المحرر

الوجيز: 4/ 452.

(3) البحر المحيط: 7/ 332.

(4) حاشية الشنقي: 2/ 91.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 2/ 295.

(6) في (س): ورده الشهاب.

(7) قال السمين الحلبي: وهذا لا يجوز البتة لفساده لفظاً ومعنى. الدرر المصون: 5/ 480.

(8) النور: 43.

(9) قال الفارسي: وقد جعلنا من في بعض هذه التأويلات زائدة [في الإيجاب] وذلك مذهب أبي الحسن

الأخفش، والكاساني. المسائل البغداديات: 242.

(10) في (س) بزيادة: الغاية.

(11) التفسير الكبير: 24/ 14.

أي: تقدير ولهم قد كان من مطر⁽¹⁾ (قد كان هو، أي: كائن من جنس المطر) على أن يكون مرفوع كان ضميراً راجعاً إلى كائن، [ومن مطر حال منه]⁽²⁾، وأجيب أيضاً بأنه على سبيل الحكاية⁽³⁾، وكأنه سئل هل كان مطر؟ كما قال: دعني من ثمرتان [ذكره الرضي]⁽⁴⁾ وعلى هذا فغير الموجب أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، وقال ابن الحاجب: شيء من مطر، ومن للتبعيض، أو للتبيين⁽⁵⁾، ورده الرضي بأن حذف الموصوف وإقامة الجملة أو الظرف بلا شرط قليل [وخاصة إذا كان الموصوف فاعلاً]⁽⁶⁾ (وقما قال هو أي: قائل من جنس الكاشح، وإنه من أشد الناس أي: إن الشأن، ولقد جاءك هو أي: جاء من الخبر كائناً من نبأ المرسلين) وجوز الرضي كون الضمير جاء للقرآن، ومن نبأ حالاً⁽⁷⁾ (أو لقد جاءك نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف، وهذا ضعيف في العربية؛ لأن الصفة غير مفردة، فلا يحسن تخريج التثنية عليه) تقدم هذا في إن المكسورة (واختلف في من الداخلة على قبل وبعد، فقال الجمهور: لا ابتداء الغاية، ورد بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر⁽⁸⁾، وأجيب بأنهما غير متأصلين في الظرفية، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ المعنى / نجثت قبلك نجثت زمناً قبل زمن مجيئك؛ فلهذا⁽⁹⁾ سهل ذلك فيهما⁽⁹⁾ وفي [حاشية التسهيل]⁽¹⁰⁾ أنهما قد يكونان في

(1) حاشية الدسوقي: 269 / 2.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الرضي: 268 / 4.

(4) ساقط من (س).

(5) انظر شرح الرضي: 268 / 4.

(6) ساقط من (س). شرح الرضي: 268 / 4.

(7) شرح الرضي: 268 / 4.

(8) انظر الجني الداني: 308، 309، المساعد في تسهيل الفوائد: 46 / 2.

(9) حاشية الأمير: 18 / 2.

(10) في (س): في حواشي التسهيل.

الأشخاص⁽¹⁾؛ فلهذا سهل دخول مَنْ عليهما⁽²⁾ (وزعم ابن مالك أنها زائدة⁽³⁾)، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها⁽⁴⁾⁽⁵⁾.

مسألة: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يُخْرِجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾⁽⁶⁾ من الأولى للابتداء متعلقة بخروجوا (والثانية للتعليل، وتعلقها بأرادوا، أو بخروجوا أو للابتداء فالغم بدل اشتمال، وأعيد الخافض، وحذف الضمير) إذ لا بد له⁽⁷⁾ من ضمير (أي: من غم فيها).

مسألة: ﴿مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾⁽⁸⁾ من الأولى للابتداء، والثانية إما كذلك⁽⁹⁾ فالجورور بدل بعض، وأعيد الجار⁽¹⁰⁾ [وحذف الضمير أيضاً]⁽¹¹⁾ (وإما لبيان الجنس فالظرف حال، والمنبت محذوف، أي: ما تنبتة كائنا من هذا الجنس).

مسألة: ﴿وَمَنْ أَظَلَّمَ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾⁽¹²⁾ من الأولى مثلها في زيد أفضل من عمرو (تقدم هذا قريباً، [قال القاسمي]⁽¹³⁾ واختلف في

(1) في (س) بزيادة: وقيل إنها لا يختصان بالزمان بل يكونان للمكان أيضاً كما تقول داري من دارك، أو بعدا.

(2) حاشية الشنقي: 91/2.

(3) انظر شرح التسهيل: 140/3.

(4) في (س) بزيادة: وقد مر أن الرضي جزم بأنه من داخله على الظروف بمعنى من.

(5) معاني القرآن للأخفش: 272/1، 273.

(6) الحج: 22.

(7) في (س): لا بد لبدل الاشتمال من ضمير، وقد يقدر.

(8) البقرة: 61.

(9) في (س) بزيادة: أي: للابتداء أيضاً.

(10) في (س) بزيادة: لا بد فيه أيضاً من تقدير ضمير يعود على المبدل منه.

(11) ساقط من (س).

(12) البقرة: 140.

(13) في (س): قال ابن القاسم.

معنى من^(١) هذه، فقال المبرد وجماعة: هي للابتداء المجرد عن التبعية^(٢)، وصححه ابن عصفور^(٣)، وذهب سيويه أى أنها للابتداء، ولا يخلو من التبعية^(٤)، (ومن الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر، أو بالاستقرار الذي تعلقت به عند أي: شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به، قيل: أو بمعنى عن على أنها متعلقة بمن على جعل كتمانته عن الأداء الذي أوجه الله كتمانته عن الله) مفعول ثان لجعل، وقد مر أن كتم لا تتعدى بمن هكذا في أكثر النسخ، فقيل: لم يُذَرَّ أين مر ذلك؟، وفي بعضها^(٥) (وسياتي أن كتم لا يتعدى بمن) فقيل: وعد بلا وفاء^(٦)، قال الفيومي: كتم من باب قتل يتعدى لمفعولين، ويجوز زيادة من في الأول^(٧)، فيقال: كتمت زيدا الحديث وكتمت منه الحديث، مثل: بعت الدار، وبعت منه الدار (ومنه عند بعضهم ﴿قَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾^(٨)).

(مسألة: ﴿لَقَاتِلُوا الرِّجَالَ شَهْوَةً مَنْ دُونَ النِّسَاءِ﴾^(٩) من للابتداء، والظرف صفة لشهوة، أي: شهوة مبتدأة^(١٠) من دونهم، قيل: أو للمقابلة كخذ من هذا دون هذا أي: اجعله عوضاً منه، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدم،

(١) في (س): بزيادة: المصاحبة لأفعل التفضيل.

(٢) ينظر المقتضب: 136/4.

(٣) ينظر المقرب: 217، 218.

(٤) في (س): وقد مر قريباً أنها عند ابن مالك للمجاوزة بمعنى عن ووجهه على قول سيويه وغيره، ونسبه المصنف. ينظر الكتاب: 224/4، 225، الجنى الداني: 311، 312.

(٥) حاشية الشمي: 91/2.

(٦) حاشية الشمي: 91/2.

(٧) المصباح المنير: (ك. ت. م) 277.

(٨) ساقط من (س). غافر: 28.

(٩) الأعراف: 81.

(١٠) في (س): بزيادة: على صيغة اسم الفاعل.

ويرده أنه لا يصح التصريح به، ولا بالعوض مكانها هنا) إذ لا وجه أن يقال إنانئون الرجال بدل دون النساء⁽¹⁾.

(مسألة: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَأَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾⁽²⁾ الآية فيها من ثلاث مرات، الأولى للتبيين؛ لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون) وأجيز كونها للتبعيض، (والثانية زائدة) إي: أن ينزل خير من ربكم، قال الحلبي: وحسن زيادتها هنا لانسحاب النفي على نزل من حيث المعنى؛ [لأنه إذا نفيت الواردة انتفى متعلقها]⁽³⁾⁽⁴⁾، وقيل: للتبعيض فعلى هذا يكون نائب الفاعل عليكم، والمعنى أن ينزل عليكم خيرا من الخيور⁽⁵⁾ (الثالثة: لا ابتداء الغاية) فتتعلق بـ ينزل [وأجيز]⁽⁶⁾ كونها للتبعيض 251 / ب صفة خير بتقدير: من خيور ربكم⁽⁷⁾، وفي عملها وجهان: الجر على اللفظ، والرفع على المحل.

(مسألة: ﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُقُومٍ﴾⁽⁸⁾ وَيَوْمَ نَخَشِرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَرَجًا يَمَنْ يَكْذِبُ﴾⁽⁹⁾ الأولى منهما للابتداء) وقيل: للتبعيض⁽¹⁰⁾ (والثانية للتبيين مسألة: ﴿وَتُؤَدِّي مِنَ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾⁽¹¹⁾ من فيها للابتداء، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتغال

(1) في (س) بزيادة: وقد مر أن علامة كون من بمعنى البدل صحة لفظ البدل مكانها.

(2) البقرة: 105.

(3) ساقط من (س).

(4) الدر المصون: 333 / 1.

(5) البحر المحيط: 340 / 1.

(6) الدر المصون: 333 / 1.

(7) الدر المصون: 333 / 1.

(8) الواقعة: 52.

(9) النمل: 83.

(10) البحر المحيط: 210 / 8.

(11) القصص: 30.

فلا بد من تقدير ضمير يعود على المبدل منه، [وقيل⁽¹⁾]: تكرار من يعني عن تقديره⁽²⁾ (لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطئ) [وكان المصنف⁽³⁾] لم يذكر من التجردية كما ذكرها صاحب اللب⁽⁴⁾، ولما اختلف أنها ابتدائية، أو بيانية ذكره التفنازاني في قوله تعالى ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾⁽⁵⁾ وذكر الزركشي لمن معنى آخر وهو الملازمة كقوله تعالى ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾⁽⁶⁾ وقوله عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله عنه ﴿أنت مني بمنزلة هارون من موسى﴾⁽⁷⁾ وسماها بعض المتأخرين من الاتصالية⁽⁸⁾.

(1) في (س): ومن قال أن.

(2) في (س) بزيادة: فقد نسي ما قدمه. حاشية الشعي: 91 / 2.

(3) ساقط من (س).

(4) قال الاسفرائني: وللتجريد في لقيت من زيد أسدأ الباب في علم الإعراب: 150، 151.

(5) البقرة: 25. انظر حاشية السعد على كتاب الكشاف: 45 / 1.

(6) آل عمران: 34.

(7) سنن ابن ماجه، كتاب السنة، فصل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، 49.

(8) البرهان في علوم القرآن للزركشي: 426 / 4.

- الزركشي هو: أبو عبد الله محمد ابن بهادر بن عبد الله بدر الدين، عالم بفقهاء الشافعية، والأصول، له تصانيف كثيرة في عدة فنون منها: البرهان في علوم القرآن، الإجابة على ما استدركه عائشة عن الصحابة، ت(794)هـ.

الدور الكائن: 397 / 3، شلرات الذهب: 335 / 6، الأعلام: 60 / 6.

[مبحث: مَنْ]

(مَنْ: على خمسة أوجه) الأنسب للتفصيل على أربعة أوجه، وكأنه جعل الاستفهامية وجهين (شرطية نحو: ﴿مَنْ يُعْمَلْ سَوْءًا يُجْزَ بِهِ﴾⁽¹⁾ واستفهامية نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْفُودَاتِنَا﴾⁽²⁾ ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى﴾⁽³⁾ وإذا قيل: مَنْ يفعل هذا إلا زيد فهي مَنْ الاستفهامية أشربت معنى النفي، ومنه ﴿وَمَنْ يُغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽⁴⁾ ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو، خلافا لابن مالك، بدليل ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾⁽⁵⁾ قال: في التسهيل ويكثر قيام أن مقرونة بالواو مقام النافي فيجاء بـلَا قصدا للإيجاب⁽⁶⁾، قال ابن عقيل: إن كان ذكر الواو لأجل الكثرة فلا اعتراض عليه، أو القصد الاشتراط فيعترض بأنه لا يتمتع أن يقال: مَنْ يغلب الرجال إلا زيد أي: ما يغلبهم إلا هو؛ لأن الواو لا مدخل لها في إرادة هذا المعنى⁽⁷⁾، قيل: لا يتوجه نقص المصنف بآية الكرسي، إذ لا يصح أن يكون الأصل لا ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه حتى يقال إنها قامت مقام حرف النفي⁽⁸⁾، وأجيب بأن المراد من قيام النافي: قيامهما مقامه مع بقاء اللفظ على حاله وهو ممنوع، بل المراد سواء بقي اللفظ على حاله نحو: ﴿وَمَنْ يُغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽⁹⁾ أو لم يبق كما في آية الكرسي، فإنه بمعنى لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه

(1) النساء: 110، 123.

(2) يس: 52.

(3) طه: 49.

(4) آل عمران: 135.

(5) البقرة: 255.

(6) شرح التسهيل: 4/109.

(7) في (س) بزيادة: وعلى هذا فجزم المصنف بالشق الثاني، في عمل بحث.

المساعد على تسهيل القوائد: 3/213

(8) حاشية الشمني: 2/92.

(9) المصدر السابق.

(وإذا قيل: مَنْ ذا لقيت؟ فمن مبتدأ، ذا خبر موصول، والعائد محذوف) وسيجيء في الجهة الخامسة أن الأكثر في نحوه كون ذا الإشارة خبر، ولقيت جملة حالية⁽¹⁾ (ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كون ذا زائدة، ومن مفعولاً⁽²⁾)، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز في مَنْ ذا لقيت أن تكون مَنْ وذا مركبتين كما في قولك: ماذا صنعت؟، ومنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه، وتعلب في أماليه وغيرهما، وخصوا جواز ذلك بماذا؛ لأن ما أكثر إيهاماً⁽³⁾ لأنها للسؤال عن الجنس المطلق، وَمَنْ للسؤال عن الجنس من ذوي العلم⁽⁴⁾ (فحسن أن تجعل مع غيرها كشيء واحد؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها؛ لأن التركيب/ خلاف الأصل، 1/252) وإنما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم: لما جئت بإثبات الألف. وموصولة نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁵⁾، ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها رَبٌّ فِي قَوْلِهِ:

رَبُّ مَنْ أَنْضَجْتَ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَعَمَّى لِي مَوْتاً لَمْ يَطْعْ⁽⁶⁾

(1) في (س) بزيادة: ويقال كون ذا موصولة، ولقيت صلة، وبعضهم لا يميزه.

(2) حاشية الشمي: 92/2.

(3) في (س) بزيادة: مَنْ مَنْ وذلك لأن ما.

قال أبو البقاء: ﴿يفرض﴾ صلة الذي، ولا يجوز أن تكون مَنْ، وذا بمنزلة اسم واحد، كما كانت ماذا؛ لأن ما أشد إيهاماً من مَنْ إذا كانت مَنْ لِمَنْ يعقل.

التيان في إعراب القرآن: 162/1.

(4) في (س) بزيادة: كما قال السكاكي.

(5) الحج: 18.

(6) البيت لسويد بن أبي كاهل في خزنة الأدب: 6/113، حاشية الدسوقي: 273/2، حاشية الأمير: 18/2.

شرح آيات المفني: 335/5، شرح شواهد المفني: 740/2.

الشاهد فيه: دخول: رب على مَنْ نكرة موصوفة بجملة أنضجت.

بيت من الرمل، فإنضاج اللحم طبخه⁽¹⁾، [بحيث يمكن أكله]⁽²⁾ وغيظا مصدر غاظه إذا أغضبه، قال ابن السكيت: ولا يقال: أغاضبه⁽³⁾، وحكى الأزهري عن ابن الأعرابي أن يقال⁽⁴⁾: [ذلك ومعنى أنضجت قلبه غيظا: أكمدته لأجل غيظي لياه، أو أكمدت غيظ قلبه]⁽⁵⁾، وعمل مجرور ربّ رفع بالابتداء، أو الخبر قد تمّنى، ولم يطع خبر ثان، أو لم يطع وقد تمّنى صفة (ووصفت بالنكرة في نحو قولهم: مُررت بمن معجب لك وقال حسان رضي الله عنه⁽⁶⁾):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ التُّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِثْنَانَا

تقدم شرحه في فصل الباء (ويروى برفع غير، فيحتمل أن مَنْ على حالها) [من كونها نكرة موصوفة]⁽⁷⁾ (ويحتمل الموصولية، وعليهما⁽⁸⁾) فالتقدير: على من هو غيرنا، والجملة صفة أو صلة) وفيه حذف ضمير الصلة [من غير طول]⁽⁹⁾، وقال الفرزدق:

إِنِّي وَإِلَيْكَ إِذْ حَلَّتْ بِأَرْحَلِنَا كَمَنْ يَوَادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ مَمْطُورٍ⁽¹⁰⁾

(1) في (س) بزيادة: حتى يستوي، وهنا كتابة على الكمد الحاصل للقلب، أو استعاره شبه أكمد القلب.

(2) ساقط من (س).

(3) قال الجوهري: قال ابن السكيت: ولا يقال أغاضبه.

الصاحح: (غ. ي. ظ) 914/2.

(4) في (س) بزيادة: وانتصابه على أنه مفعول أو تمييز.

(5) ساقط من (س). قال الأزهري: وروي عن ابن عباس عن ابن الأعرابي غاظه وأغاضه وغيظه بمعنى واحد.

معجم تهذيب اللغة للأزهري: 2622/3.

(6) في (س) بزيادة: وقول حسان على رواية جر غير.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: أي: على موصوفية مَنْ، وموصوليتها.

(9) في (س): بلا طول.

(10) البيت للفرزدق في ديوانه: 232، خزائن الأدب: 6/123، حاشية الشنبي: 92/2، حاشية الأمير: 19/2.

والشاهد فيه: مجيء مَنْ نكرة موصوفة بمَمْطُورٍ.

بيت من البسيط، حلت أي: نزلت الحبيسة، والرحل جمع رحل، وهو مسكن الرجل، والمحل انقطاع المطر، وألباء، ويُعدّ كلاهما متعلقاً بمططور وهو صفة لمن (أي: كـشخص) مططور بواديه، وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات ورد بهذين البيتين⁽¹⁾، فخرجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي⁽²⁾ قيل: يمكن أن يخرج بيت الفرزدق على أن مَنْ موصولة حذف صدر صلتها، فمططور خبر إلا أنه خفض لمجاورته المخفوض⁽³⁾ (وقال تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾)⁽⁴⁾ فجزم جماعة منهم أبو البقاء بأنها موصوفة وهو بعيد، لقلة استعمالها⁽⁵⁾، وآخرون موصولة ويدل أنها نزلت في ناس بأعيانهم كعبد الله بن أبي سلول وأصحابه قاله أبو حيان⁽⁶⁾ (وبه ظهر ضعف ما ضعفه أبو البقاء من أن الموصول [لا]⁽⁷⁾ يتناول قوماً بأعينهم، والمعنى هنا على الإبهام)⁽⁸⁾ (وقال الزخشي: إن قدرت آل في الناس للعهد

(1) قال السيوطي: وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة، إلا في مواضع تختص بالنكرة كوقوعها بعد رب جمع الموامج: 299/1.

(2) حاشية الشمني: 92/2.

(3) حاشية الشمني: 92.

(4) البقرة: 8.

(5) في (س) بزيادة: قال أبو حيان: وجعل مَنْ موصولة أكثر في لسان العرب من كونها موصوفة.

التيان في إعراب القرآن: 30/1.

(6) البحر المحيط: 54/1.

- ابن سلول هو: أبو الحباب عبد الله بن أبي بن مالك بن الحارث، المشهور بابن سلول، رأس النافقين في الإسلام، من أهل المدينة، على ساكنها أفضل السلام، مات (9) هـ. مرة الجنان: 18/1، شذرات الذهب: 13/1، الأعلام: 65/4.

(7) ساقط من (س)، ثابت في (ح) وليس من النص الذي نقل عن أبي البقاء.

(8) في (س): وفي رد لقول أبي البقاء: ويضعف أن يكون بمعنى الذي؛ لأن الذي يتناول قوماً بأعينهم، والمعنى هنا على الإبهام. وهذا نص أبي البقاء حرفياً. التبيان في إعراب القرآن: 30/1.

فموصولة مثل: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾⁽¹⁾ أو للجنس فموصوفة مثل: ﴿مِنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾⁽²⁾ ويحتاج إلى تأمل) يعني في وجه تخصيص الموصولة بالعهد، والموصوفة بالجنس، قال التفازاني⁽³⁾: مبناه على المناسبة والاستعمال، أما المناسبة: فلأن الجنس يناسب الموصوفة لتكررها، والعهد لتعينه يناسب الموصولة لتعريفها، وأما الاستعمال: فلأن الشائع في مثل هذا المقام هو التكرار الموصوفة إذا جُعِلَتْ بعضاً من الجنس كآية الثانية، والموصول مع الصلة إذا كان بعضاً من [المعهود]⁽⁴⁾ كآية الأولى، والقرآن يفسر بعضه بعضاً⁽⁵⁾.

تنبيهات

الأول: نقول/ مَنْ يَكْرِهُنِي أكرمه فتحتمل من الأوجه الأربعة) هذا يؤيد [ما أسلفناه]⁽⁶⁾ (فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين، أو موصوفة رفعتهما، أو استفهامية جزمت الأول ورفعت الثاني؛ لأنه جواب بغير الفاء، ومن فيهن مبتدأ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى، والموصولة، أو الموصوفة الجملة الثانية، والشرطية الأولى، أو الثانية على خلاف في ذلك) قال في الباب الرابع: إذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره [فعله]⁽⁷⁾ وحده، أو فعل الجواب، أو مجموعهما؟ تأمل⁽⁸⁾ (وتقول: مَنْ زَارَنِي زَرْتَهُ فلا تحسن الاستفهامية، ويحسن ما عَدَّاهَا.

(1) التوبة: 61.

(2) الأحزاب: 23. انظر الكشف: 54/1.

(3) في (س) بزيادة: وجه التخصيص.

(4) ساقط من (س)، وثابت في حاشية الشنخي.

(5) حاشية السعد على الكشف: 28/1.

(6) في (س): ما قلناه.

(7) في (س): فعل الشرط.

(8) معنى اللبيب: 538/2.

الثاني: زيدَ في أقسام مَنْ قسمان آخران؛ أحدهما: أن تأتي نكرة تامة أي: غير محتاجة إلى الصفة، والصلة (وذلك عند أبي علي قاله في قوله⁽¹⁾):

وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ⁽²⁾

عجز بيت من البسيط، يأتي صدره⁽³⁾ في الباب الثالث⁽⁴⁾ (فزعم أن الفاعل مستتر، ومن تمميز) [الإيهام الضمير المستتر أعدم مرجعه]⁽⁵⁾ (، وقوله: هو' مخصوص بالمدح⁽⁶⁾، فهو مبتدا، خبره ما قبله) وهو نَعَمْ لأنه جملة فعلية على قول⁽⁷⁾ (أو خبر لمبتدأ محذوف) على قول آخر (وقال غيره) أي: غير أبي علي (من موصول فاعل) لنعم (وقوله هو' مبتدا خبره هو آخر محذوف⁽⁸⁾، على حد قوله:

..... .. وَثِيغَرِي ثِيغَرِي⁽⁹⁾

(1) انظر كتاب الشعر: 381/2.

(2) بلا نية في كتاب الشعر: 380/2، خزنة الأدب: 410/9، شرح أبيات المغني: 338/5، شرح أبيات المغني: 742/2، المقاصد النحوية: 487/1.

(3) والشاهد فيه: جعل مَنْ عند أبي علي نكرة تامة.
(4) في (س) بزيادة:

فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه

(4) مفني اللبيب: 503/2.

(5) في (س): المبهم المستتر في نعم.

(6) في (س) بزيادة: كما قلنا: نعم رجلاً أنت.

(7) في (س) بزيادة: البعض في باب نعم.

(8) المساعد على تسهيل الفوائد: 131/2.

(9) بعض بيت من مشطور الرجز لأبي التجم العجلي تمامه:

أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما أجن صلدري

في خزنة الأدب: 439/1، شرح أبيات المغني: 340/5، شرح شواهد المغني: 947/2، شرح الفصل: 98/1، الأملالي الشجرية: 244/1.

الشاهد فيه: مجيء شعري' الأولى مبتدا، والثانية خبر عنه.

والظرف متعلق بالمحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل، أي: ونعم من هو ثابت في حالتي السر والعلانية⁽¹⁾، قلت: ويحتاج [إلى ذلك الغير]⁽²⁾ (إلى تقدير هو) أي: ضمير مرفوع منفصل (ثالث يكون مخصوصا بالمدح) وإلى تقدير هو راجع علي القول بأن المخصوص خبر مبتدا محذوف.

(الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي من أنها ثريدة كسأ، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزداد⁽³⁾، وأنشد عليه:

فكفى بنا فضلا على من غيرنا
.....

فيمن خفض غيرنا وقوله:

يَا شَاةَ مِنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ⁽⁴⁾
.....

صدر بيت من معلقة عنتره من الكامل عجزه:

(1) في (س) بزيادة: كقوله:

أسد علي وفي الحروب نعمة

فإن علي متعلق بأسد لتضمينه معنى جرى، ولي متعلق بنعمة لتضمينه خائف، وكذا في مر يتعلق بغير المحذوف لحصول معنى التبوّث من جملة على الآخر قلت.

(2) ساقط من (س).

(3) انظر الأمالي الشجرية: 312/2.

(4) البيت لعنتره بن شداد في شرح المعلقات السبع للزوزني: 63، في خزائن الأدب: 130/6، شرح المفصل:

12/4، شرح شواهد المغني: 481/1، شرح أبيات المغني: 341/5.

والشاهد فيه: زيادة من عند الكسائي.

حَرَمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تُحَرِّمْ

أطلق الشاة على المرأة تشبيها لها بالبقرة الوحشية، قيل: أراد هنا حرمت عليه لتزوج أبيه إياها⁽¹⁾، وقيل: للحرب التي بين قبيلتها وقبيلته، فتمنى عدم الحرب بينهما، وعدم تزوج أبيه إياها ليتأتى له تزوجها⁽²⁾ (فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور) وروى الزوزني: يا شاة ما قنص، فقال: ما زائدة، والشاة كناية عن المرأة، يقول: يا هؤلاء اشهدوا لشاة قنص لمن حلت له فتمعجوا من حسننها وجهها، فإنها قد حازت أتم الجمال⁽³⁾، وقوله:

آلَ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثَرُونَ مِنْ عَدَدًا⁽⁴⁾

بيت من البسيط، سنام المجد أي: أعلاه خبر لآل الزبير، وقد علمت أي: عرفت حال واستئناف، وذاك مفعوله، والقبائل فاعله، والأثرون أي: الأكثرون جمع أثري عطف على الخبر لا على الفاعل، ومن زائدة، وعددا تمييز عن الأثرون، والمراد بالزبير، ابن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن عمته⁽⁵⁾ صفية، وابن أخي خديجة، وأول من سل سيفاً في سبيل الله، استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين (ولنا) أي: لسند المنع لهذا الدليل، وإلا فما ذكره ليس دليلاً، ولا هو بصدد الاستدلال (أنها في الأولين نكرة موصوفة، أي: على قوم غيرنا، ويا شاة: إنسان قنص، وهذا) أي: وصف ما التي بمعنى إنسان يقنص (من الوصف بالمصدر للمبالغة) قال الجوهري: القنص⁽⁵⁾ بالتسكين مصدر قنصه أي:

⁽¹⁾ حاشية الدسوقي: 277/2.

⁽²⁾ شرح إبيات المغني: 343/5.

⁽³⁾ شرح المملكات السبع للزوزني: 127.

⁽⁴⁾

البيت بلا نسبة في خزنة الأدب: 128/6، الأزمية: 103، شرح شواهد المغني: 742/2، شرح إبيات المغني: 344/5.

⁽⁵⁾ الشاهد فيه: زيادة من عند الكسائي.

في (س) بزيادة: القنص بالتحريك، والقنص بالتسكين.

صاده⁽¹⁾، وأشار إلى الجواب في البيت الثالث بقوله: (وعدداً: إما صفة لمنّ على
إنه اسم وضع موضع المصدر، وهو العد) كقولهم: عجبت من ذُهنك لحيتك بضم
الذال بمعنى ذُهنك بفتحها (أي: الأثرون قوما ذوي عدد أي: قوماً معدودين،
وإما معمول ليعد محذوفاً صلة، أو صفة لمنّ، ومنّ بدل من الأثرون).

⁽¹⁾ الصحاح: (ق. ن. ص) 1/ 827.

[مبحث: مهما]

(مهما: اسم يعود الضمير إليها ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنُتَحَرَّكَ بِهَا ﴾⁽¹⁾)
وقال الزخشي وغيره: عاد عليها ضمير به، وضمير بها حملا على اللفظ، وعلى
المعنى انتهى⁽²⁾.

والأولى أن يعود ضمير بها لآية) ليكون مرجع الضميرين باعتبار اللفظ
(وزعم السهيلي أنها تأتي حرفاً بدليل قول زهير:

وَمَهْمَا تُكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ

تقدم شرحه في من الزائدة (قال: فهي هنا حرف بمنزلة أن بدليل أنها لا
عمل لها⁽³⁾)، وتبعه ابن يسعون⁽⁴⁾ اسمه يوسف كان أديباً نحوياً لغوياً فقيهاً حسن
الخط، مات سنة ست وأربعين وخمسمائة (واستدل) أي: ابن يسعون (بقوله:

قَدْ أُوَيْتَ كُلُّ مَا فِي ضَاوِيَةٍ مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقَا مِنْ بَارِقٍ تَنِيمُ⁽⁵⁾)

(1) الأعراف: 132. في (س) بزيادة: لا حرفاً، إذ لا يعود الضمير على الحرف.

(2) الكشف: 191/2.

(3) قال السيوطي: «وقال خطّاب، والسهيلي: ترد حرفاً بمعنى إن».

المجم: 451/2.

(4) الخزائن: 164/8.

انظر ترجمته في: البلغة: 322، بغية الوعاة: 363/2، هدية العارفين: 552/2، الأعلام: 256/8.
(5) البيت لساعدة بن جوية في غزاة الأدب: 163/8، شرح شواهد المغني: 157/1، شرح أبيات المغني: 346/5.

الأمير: 20/2، المجم: 451/2.

والشاهد فيه: مجيء مهما حرفاً.

بيت من البسيط لمساعدة⁽¹⁾، أوييت أي: منعت⁽²⁾ من باب الأفعال نائب
فاعله ضمير صوّار في قوله:

وَلَا صَوَّارَ مُدْرَأَةً مَنَاسِبُهَا بِمِثْلِ الْفَرِيدِ الَّذِي يَجْزِي مِنَ النُّظُمِ

الضّاوية الضعيفة، والبارق سحاب ذو برق، وتشم تنظر إلى البرق أين
يمطر؟

(قال: إذ لا يكون مبتداً لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط، ولا
مفعولاً لاستفاء فعل الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع
لها، والجواب أنها في الأول إما خبر تكن، وخليقة اسمها، ومن زائدة؛ لأن الشرط
غير موجب عند أبي علي، وإما مبتداً، واسم تكن ضمير راجع إليها، والظرف
خبر، وأنت ضميرها لأنها الخليفة في المعنى⁽³⁾) هذا يقتضي كون تكن على صيغة
المؤنث، وقد مر في من الزائدة، أن اليميني صرح [بأنه مذكر]⁽⁴⁾، ولعل فيه روايتين
(ومثله) في تأنيث الضمير حملا على المعنى⁽⁵⁾ (ما جاءت حاجتك فيمن نصب
حاجتك) خبر لجاءت لأنه بمعنى صارت (ومن خليفة تفسير للضمير كقوله:

لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جُثُوبٍ وَشَمَالٍ⁽⁶⁾)

.....

(1) في (س) بزيادة: بن جوية.

- مساعدة بن جوية المدني: من بني كعب بن كاهل، شاعر من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أسلم وليس له صحة.
سط اللالي: 115، معجم الشعراء لعفيف: 110، الأعلام: 70/3.

(2) في (س) بزيادة: على بناء المفعول.

(3) انظر شرح أبيات المغني: 327/5، 328.

(4) في (س): على التذكير.

(5) شرح أبيات المغني: 328/5.

(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 92، خزائن الأدب: 6/11، شرح شواهد المغني: 1/463، شرح أبيات المغني: 349/5،
حاشية الأمير: 20/2.

الشاهد فيه: قوله: من جنوب وشمال تفسير للضمير المستتر في نسجتها وهو ضمير يعود على ما.

عجز بيت من معلقة امرئ القيس صدره:

فَتَوْضِيحٌ فَالْمَقْرَأَةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا
.....

توضيح بضم التاء وكسر الضاد، والمقراءة بكسر الميم موضعان، ولم يعف أي: لم يمح ورسما [نائب]⁽¹⁾ فاعله، والجنوب ربح تخالف الشمال، ونسج الرميح الدار اختلافهما عليها، فأحدها تستر الآثار بالتراب، والأخرى تزيله، فلا يذهب أثرها عنها، قيل: معناه لم ينحصر سبب محوها في نسج الرياح، بل لاسباب كمر السنين، وتراصف الأمطار، وقيل: بل معناه لم يعف رسمُ جها من قلبي، وإن نسجتها الرميحان⁽²⁾ (وفي الثاني مفعول تصب، وأفقاً ظرف، ومن بارق: تفسير لهما) أي: أي شيء نصب هو من بارق، (أو متعلق بتصب، فمعناها التبعض) فيكون مفعولاً به لتصب (والمعنى أي شيء تصب في أفق من البراق تشم، وقال بعضهم: مهما ظرف زمان، والمعنى أي: وقت تصب بارقا من أفق⁽³⁾، فقلب الكلام⁽⁴⁾) حيث جعل أفقاً مفعول تصب، و مهما ظرف (أو في أفق بارقاً، فزاد من، واستعمل أفقاً ظرفاً انتهى⁽⁵⁾). فيكون بارقا مفعول شم، ومفعول تصب محذوف عائداً إليه، هذا ما اختاره أبو علي⁽⁶⁾، قال أبو حيان: وهذا الذي ذكره أبو علي من إعمال الفعلين، والمفعول متوسط غريب، ويدل على أن تقدم العاملين

(1) ساقط من (س).

(2) انظر حاشية الدسوقي: 280/2، الحزاة: 21/11.

(3) قال ابن مالك: وقد ترد ما و مهما ظرفي زمان، وأي بحسب ما تضاف إليه.

شرح السهيل: 66/3.

(4) في (س) بزيادة: وذلك لأن مهما في الأول مفعول تصب، وأفقاً ظرف في هذا الوجه بالعكس.

(5) في (س) بزيادة: من باب تنازع الفعلين.

(6) الإيضاح لأبي علي: 155.

ليس بشرط⁽¹⁾ (وسياي أن مهما لا تستعمل ظرفاً، وهي بسيطة) عند الجمهور،
والفها للتأنيث أو للإلحاق، وزال التنوين للبناء، وقال ابن إياز: لو قيل إنها
[مفعول]⁽²⁾ لم أري به بأساً [كما في الجني الداني]⁽³⁾ قيل: ينبغي على قول
الجمهور أن يكتب 'مهمي' بالياء، وعلي قول الآخرين بالألف⁽⁴⁾ (لا مركبة من 'مه')
بمعنى اكفف (وما شرطية) هذا قول الأخفش، والزجاج، والبغداديين⁽⁵⁾ كما في
الجني الداني⁽⁶⁾ (ولا من 'ما' الشرطية، و'ما' الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف
الأولى دفعاً للتكرار) قاله الخليل⁽⁷⁾ خلافاً لزاعمي ذلك) وقد عرفت زاعميه،
(ولها ثلاث معان:

أحدها: ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط، ومنه الآية،
ولهذا فسرت بقوله تعالى ﴿ مِنْ آيَةٍ ﴾⁽⁸⁾ وهي فيهما إما مبتدأ) وما بعده الخبر⁽⁹⁾
(أو منصوبة على الاشتغال) أو على الظرفية عند من يرى ذلك⁽¹⁰⁾ (فيقدر لها
عامل متعدد كما في زيداً مرتت به متأخراً عنها؛ لأن لها المصدر، أي: مهما
تخضرنا) من الإحضار (تأتنا به.

الثاني: الزمان، والشرط، فتكون ظرفاً لفعل الشرط، ذكره ابن مالك⁽¹¹⁾،
وزعم أن النحويين أهملوه، وأنشد لحاتم: الجواد المشهور

(1) قاله في كتاب النكرة. انظر خزنة الأدب: 165/8، 166.

(2) في (س): مَقْلٌ.

(3) ساقط من (س). الجني الداني: 612.

(4) حاشية الشنقي: 93/2.

(5) في (س) بزيادة: وقد أجاز سيويه أن تكون 'مه' أضيف إلى 'ما'.

(6) الجني الداني: 612.

(7) الكتاب: 59/3، 60.

(8) الأعراف: 132.

(9) في (س) بزيادة: وفي خلاف هل هو فعل الشرط؟ والجواب مجموعهما.

(10) في (س) بزيادة: ظرفاً.

(11) شرح التنهيل: 66/3.

(وَأَنَّكَ مَهْمَا تُغَطِّ بِطَنِكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالَا مُتَّهَى الدَّمِ أَجْمَعًا⁽¹⁾)

بيت من البسيط مشتمل على حكم بليغة، وتهذيب أخلاق رذيلة، فإن ملاك الأمور حفظ النفس من الإفراط والتفريط، والسؤال بضم السين، وسكون الهمزة⁽²⁾، ما يسأله الإنسان [من الطالب]⁽³⁾ (وأحياناً آخر) وقال ابنه بدر الدين: [لا أرى في ذلك حجة]⁽⁴⁾؛ لأنه يصح تقديرها بالمصدر، ورجح المصنف قول الولد على الوالد فقال: (ولا دليل في ذلك، لجواز كونها للمصدر بمعنى أي: إعطاء قليلاً أو كثيراً، وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره، وشدد الزحشرى الإنكار على من قال بها، فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يعرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها في غير موضعها، ويظنها بمعنى متى، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا/ من وضعه، وليس من كلام واضح العربية، ثم يلعب 254/ فيفسر بها) أي: بتنى (الآية فيلحد في آيات الله) وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجشور بين يدي الناظر في كتاب سيبويه (انتهى)⁽⁵⁾. والقول بذلك) أي: بكون 'مهما' بمعنى 'متى' (في الآية ممتنع، ولو صح ثبوته في غيرها، لتفسيرها بنمن آية) لأنها اسم عين.

(الثالث: الاستفهام ذكره جماعة منهم ابن مالك⁽⁶⁾، واستدلوا عليه بقوله:

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَةِ
أَوْذَى بِنَعْلَيْي وَسِرِّيَالِيَةِ

⁽¹⁾ البيت لحام الطائي في ديوانه: 65، خزنة الأدب: 27/9، شرح شواهد المفني: 744/2، حاشية الدسوقي: 281/2، حاشية الشمني: 93/2.

الشاهد فيه: أن 'مهما' ظرف زمان عند ابن مالك.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وتحقق قبله واو.

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: ولا أرى في هذه الآيات حجة.

⁽⁵⁾ الكشف: 191/2.

⁽⁶⁾ شرح التسهيل: 69/4.

فزعوا أن مهمماً مبتدأ، ولي خبر، وأعيدت الجملة تأكيداً، وأودى بمعنى هلك، ونعلي فاعل، والباء زائدة مثلها في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾⁽¹⁾ ولا دليل في البيت؛ لاحتمال أن التقدير ممة اسم فعل بمعنى اكف، ثم استأنف استفهاماً بنأ وحدها) وعلى هذا ينبغي أن يفصل ممة عن ما في الرسم.
(تنبيه: من المشكل قول الشاطبي:) أبي القاسم فيرة بن خلف توفي بفنصر سنة تسعين وخمسمائة، والشاطبية قرية بجزيرة الأندلس

(وَمَهْمًا تُصِلُّهَا أَوْ بَدَأَتْ بِرَاءَةٍ)⁽²⁾ (.....)

صدر بيت⁽³⁾ [من قصيدته]⁽⁴⁾ عجزه:

لتنزله بالسيف لست مبسماً
.....

فاللام علة لترك البسمة محذوفاً، والجملة معترضة، بالسيف [حال من الهاء]⁽⁵⁾ أشار بذلك إلى ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه سأل علياً - رضي الله عنه - لم يكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ فقال: لأن البسمة آمان، وبراءة ليس فيها آمان، نزلت بالسيف، ولست مبسماً جواب الشرط خبر بمعنى النهي، أي: فلا بسمل حذف منه الفاء ضرورة، والقول: بل إن الجواب إذا كان ماضياً لفظاً بلا قد امتنع الفاء فلا ضرورة، ليس بشيء⁽⁶⁾، ونقول فيه: لا

(1) الرعد: 43، الإسراء: 96.

(2) بيت من الطويل، من قصيدة نظمها الشاطبي في علم القراءات، انظر إبراز المعاني: 68.

(3) في (س) بزيادة: من الطويل.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): من المضاف إليه.

(6) حاشية الشنفي: 93/2.

لا يجوز في 'مهما' أن تكون مفعولاً به لتصل لاستفاته مفعوله، ولا مبتدأ لعدم
 الرابط، فإن قيل: قدر 'مهما' واقعة على براءة) بالنصب والتنوين للحكاية، أو
 بالفتحة بلا تنوين لمنع الصرف (فيكون ضمير تصلها راجعاً إلى براءة، وحيث
 فمهما مبتدأ، أو مفعول محذوف يفسره تصل) والتقدير: أي: براءة تقرأ تصلها
 (قلنا: اسم الشرط عام، وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك، فلا يرجع إلى العام)
 [وفيه بحث⁽¹⁾]، قال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَيُعَوِّلُهَا أَحَقُّ يَرُدُّهُنَّ﴾⁽²⁾ إذا
 كان الطلاق رجعياً فالضمير أنخص من المرجوع إليه، ولا امتناع فيه كما لوكرر
 الظاهر وخصمه⁽³⁾ (بالوجه الذي يطل به ابتدائية 'مهما') وهو عدم الربط في
 تصلها؛ لأنه خبر [المبتدأ]⁽⁴⁾، والخبر إذا كان جملة لا بد من الرابط لفظاً، أو تقديرأ
 (يطل كونها مشتغلاً عنها العامل بالضمير)، لأن كلاً من ابتدائية 'مهما' واشتغال
 العامل عنها بضميرها تقتضي عود المنصوب في تصلها عليها (وهذا بخلافها في
 قوله): أي: 'مهما' هذه بخلاف 'مهما' الواقعة في قول الشاطبي:

(وَمَهْمَا/ تُصَلِّهَا مَعَ أَوَاخِرِ سُورَةٍ (5) 254/ب

صدر بيت عجزه:

..... -
 فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتُثَلِّقَ

(1) في (س): لعل فيه خلاف.

(2) البقرة: 228.

(3) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 534/2.

(4) ساقط من (س).

(5) ينظر إيراد المصنف: 69.

أي: وأي بسملة تصل، وهاؤها [وفيها لها]⁽¹⁾، وأواخر جمع في موضع مفرد أي: آخر سورة، أو سورة في موضع جمع فكأنه قال: مع أواخر سورة، فلا تقفن جواب الشرط نهى مؤكداً بالنون، نُصِبَ في جوابه فنقل بإضمار إن بعد الفاء، والدهر ظرف، وفي بمعنى على، ويعني فنقل فستقل، يعني إذا وصلت البسملة بآخر سورة فلا تقف عليها وتبتدئ بسورة أخرى؛ لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها (فإنها) أي: مهما (هناك واقعة على البسملة التي في أول كل سورة، فهي عامة، فيصح فيها الابتداء، أو النصب بفعل يفسره تصل، أي: وأي بسملة تصل تصلها، والظرفية بمعنى: وأي وقت تصل البسملة⁽²⁾) عطف على فاعل يصح، أي: ويصح ظرفية مهما⁽³⁾ هذه عمولة (على القول بجواز ظرفيتها، وأما هنا) أي: في البيت الأول (فيتعين كونها ظرفاً لتصل بتقدير: وأي وقت تصل براءة، أو مفعولاً به) حذف عامله أي: ومهما تفعل، قيل: لا يتعين ذلك لجواز كون مهماً عبارة عن المصدر [على أنها مفعول مطلق]⁽⁴⁾ لتصل بمعنى: أي وصل تصل، سواء كان بآخر السورة، أو بآخر آية، فإن ترك البسملة في براءة مطلوب سواء ابتدأت بها، أو وصلتها بآخر سورة، أي سورة كانت، أو وصلتها بآخر آية من أي سورة كانت، وقول بغض شراح الشاطبية: إن المراد وصلتها بآخر الأنفال قصور⁽⁵⁾ ويمكن حمله على الغالب، ويكون تصل وبتدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل بالجمع أو بمعنى الواو، ولأن بدل التفصيل لا يعطف فيه إلا بالواو كقوله:

وَكُنْتُ كَذِبِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحَةٌ
وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزُّمَانُ فَشُلْتُ⁽⁶⁾

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: على القول حال من الظرفية

(3) في (س) بزيادة: في البيت الثاني.

(4) في (س): فتكون مفعولاً مطلقاً.

(5) في (س) بزيادة: وأجب عن هذا. حاشية الشنبي: 2/ 94.

(6) البيت من الطويل لكثير في ديوانه: 86، الخزائن: 5/ 211، المقاصد النحوية: 4/ 204، شرح المفصل: 3/ 68، النكت على كتاب سيويه: 213، شرح أبيات المغني: 38/ 7.

قاله أبو حيان في قوله تعالى: ﴿لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرَ أَوْ
أَنْتَى﴾⁽¹⁾، وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوفاً، أي:
ومهما تفعل في براءة، أو بدأت بها، (حذف بها، ولما خفي المعنى بحذف مرجع
الضمير ذكر براءة يائناً له، أما على أنه بدل منه) وفيه أن الحذف من الإيجاز،
والبدل من الإطناب وبينهما منافاة (أو على إضمار أحني) والجملة معترضة⁽²⁾
(ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءة: إما على أنه بدل منه مثل: رأيت زيدا
فمفعول بدأت محذوف، أو على أن الفعلين تنازعاها فاعمل الثاني متسعا في
بإسقاط الباء، وأضمر الفضلة) يعني مفعول تصل، وإضماره لإيراده ضميراً،
والراجع حذفه مثل ضربت أو أكرمت زيدا (في الأول على حد قوله:

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَتَرْضِيكَ صَاحِبٌ جَهَاراً فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلرَّؤُسِ⁽³⁾

بيت من الطويل جهاراً⁽⁴⁾ أي: في جهار، وقيل: صفة مصدر، أو حال من
صاحب، وفي الغيب متعلق بأحفظ⁽⁵⁾، وقيل: حال من صاحب⁽⁶⁾، والشاهد في
ترضه حيث أعمل فيه المفعول، وأعمل يرضيك كما تنازعا في/ صاحب، وهو 255|
عند الجمهور ضرورة؛ لأنهم يوجبون حذفه لثلاث يلزم الإضمار قبل الذكر من غير
حاجة، وجعله ابن مالك أولى مستدلاً بهذا البيت⁽⁷⁾.

(1) آل عمران: 195. البحر المحيط: 3/ 143، 144.

(2) في (س) بزيادة: بين الشرط والإيجاز.

(3) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية: 3/ 21، شرح السهيل: 2/ 171، أوضح المسالك: 2/ 21، شرح

أبيات المفتي: 6/ 7، الكافية الشافية: 1/ 291. الشاهد فيه: ذكر الضمير للمفعول في ترضه.

(4) في (س) بزيادة: بالكسر أي: عياناً.

(5) مواهب الأريب: 3 - ج: 17/ ب.

(6) انظر المقاصد النحوية: 3/ 22.

(7) انظر شرح السهيل: 2/ 171، الكافية الشافية: 1/ 290، 291.

مبحث: مع

(مع: اسم، بدليل التنوين في قولك مُعاً ودخول الجار في حكاية سيبويه
 'ذهبت من معه' ⁽¹⁾، وقراءة بعضهم ⁽²⁾ ﴿ هَلَا ذَكَرَ مِنْ مَعِي ﴾ ⁽³⁾ تنوين ذكر، وكسر
 ميم من ⁽⁴⁾ (وتسكين عينه لغة غنم ⁽⁵⁾) وهو بفتح المعجمة وسكون النون أبو حي
 من تغلب (وربيعة ⁽⁶⁾) هو ابن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة ⁽⁷⁾ (لا ضرورة
 خلافاً لسيبويه ⁽⁸⁾) فإنه جعله ضرورة حيث قال: وقد جعلها الشاعر كهل حين
 اضطر فقال:

فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لَمَّا مَا ⁽⁹⁾

(واسميتها حيتل) أي: حين إذ سكنت عينه (باقية، وقول النحاس: إنها
 حيتل حرف بالإجماع مردود ⁽¹⁰⁾، وتستعمل مضافة، فتكون ظرفاً، ولها حيتل
 ثلاثة معان:

⁽¹⁾ الكتاب: 278/3.

⁽²⁾ المحتسب: 105/2، 61/2، البحر المحيط: 36/6.

⁽³⁾ الأنبياء: 24.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: كما مر.

⁽⁵⁾ لب اللباب في تحرير الأنساب: 294.

⁽⁶⁾ اللباب في تهذيب الأنساب: 383/1.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: قاله الجوهري.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: فإنه لم يحفظ أن السكون فيها لغة فجعله من ضرورات الشعر كما في الكتاب.

⁽⁹⁾ البيت من الوافر لجريس في ديوانه: 412، الكتاب: 287/3، شرح التسهيل: 241/2، شرح المفصل:

128/2، الجنى الداني: 306.

⁽¹⁰⁾ الجنى الداني: 306.

أحدهما: موضع الإجماع؛ ولهذا يجبر بها عن الدوات) وفي [المغني]⁽¹⁾ إنما حكمنا بكونها ظرف مكان لوقوعها خبراً عن الجنة (لحو: ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾⁽²⁾ .
الثاني: زمانه، لحو: نُجِتَكَ مع العصر.

الثالث: مرادفة عند؛ وعليه القراءة، وحكاية سيبويه السابقتان، ومفردة).
أي: غير مضافة (فتنون، وتكون حالاً) قال الرضي: يلزم إضافة مع إن ذكر معه أحد المصطلحين، لحو: كنت مع زيد وإن ذكر قبله المصطلحان إن لم يسبق ما يضاف إليه، فينصب منوئاً على الظرفية، لحو: نُجِثْنَا معاً أي: في زمان، وكنا معاً، أي: في مكان، وقبل: على الحالية أي: مجتمعين، والألف في معاً عند الخليل بدل من التثنية، وعند يونس، والأخفش مثل ألف فتى بدل من اللام فمع عندهما عكس أخيك⁽³⁾ (وقد جاءت ظرفاً مخبراً به في لحو قوله:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعاً
.....

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَأَرْحَامُنَا مَوْصَلَةٌ لَمْ تُقْضَبِ⁽⁴⁾
.....

يأمر بني حرب بالإفاقة عن سكر الغفلة، وأهواؤنا⁽⁵⁾ مبتدأ، ومعاً خبره، والجملة حال⁽⁶⁾ (وقيل: هي حال والخبر محذوف⁽⁷⁾) تقديره وأهواؤنا كائنة معاً،

(1) في (س): قال صاحب المغني.

(2) محمد: 35.

(3) شرح الرضي: 232/3، 233.

(4) البيت لجنيد بن عمر في شرح شواهد المغني: 746/2، شرح أبيات المغني: 8/6، حاشية الأمير: 21/2، بلا نسبة في الجني الداني: 307.

(5) الشاهد فيه: مجيء معاً ظرفاً متعلقاً بمحذوف وهو الخبر.

(6) في (س) بزيادة: والأهواء جمع، وهوى النفس بالقصر.

(7) في (س) بزيادة: والواو حالية، وقال أبو حيان: وأما استعمال معاً في موضع رفع خبر فقليل.

في (س) بزيادة: وهو العامل في الحال، وذو الحال ضمير مستكن فيه. انظر الجني الداني: 307، حاشية الشمني: 94/2.

أي: مجتمعة فلا تحتاج إلى تقدير متعلق لنعماً كما وهم، [وأجيب]⁽¹⁾ بأن تقدير كائنة الخبر يعني تقدير كائنة أخرى يتعلق بها نِعْماً إذ لا فرق بينهما إلا الخبرية والحالية، والحال خبر في المعنى (وهي في الأفراد بمعنى جميعاً عند ابن مالك⁽²⁾)، وهو خلاف قول ثعلب: إذا قلت: جاء جميعاً احتمل أن فعلهما في وقت واحد، أو في وقتين، وإذا قلت: جاء معاً فالوقت واحد أنتهى⁽³⁾. وفيه/ أي: [في فرق 255 / ب ثعلب]⁽⁴⁾ (نظر) ومنع، بل هما سواء كما ذهب إليه ابن مالك وسند المنع قوله (وقد عادل بينهما) أي سَوِيَّ بين جميعاً ونِعْماً (من قال⁽⁵⁾):

كُنْتُ وَيَخِي كَيْدِي وَاحِدٍ نُرْمِي جَمِيعاً وَتُرَامَى مَعاً⁽⁶⁾

بيت من السريع، يدي تشية يد، [ونرمي معلوم، وتُرَامَى مجهول كلاهما فعل متكلم]⁽⁷⁾، قيل: إن قصد بإنشاء هذا البيت بيان وجه النظر⁽⁸⁾ فلا ينهض ذلك رداً على ثعلب أصلاً⁽⁹⁾ (وتستعمل نِعْماً للجماعة كما تستعمل للاتين، قال:

إِذَا حُتَّتِ الْأُولَى سَجَنَ لَهَا مَعاً⁽¹⁰⁾

(1) في (س): وقيل.

(2) شرح التسهيل: 239/2.

(3) الجني الداني: 308.

(4) في (س): أي: في الفرق بينهما قوله ثعلب.

(5) انظر شرح التسهيل: 239/2، 240، الجني الداني: 308.

(6) البيت مطبوع بن إلياس في شرح أبيات المغني: 11/6، شرح شواهد المغني: 746/2، الكامل: 284/3، الشاهد فيه: إن نِعْماً وجميع في البيت بمعنى واحد، اتحاد الفعل في وقت واحد.

(7) في (س): نرمي فعل المتكلم المعلوم، وكذلك نرمي لكنه مجهول.

(8) في (س) بزيادة: الذي أشار إليه في قول ثعلب.

(9) انظر منتهى أمل الأريب: 194. تحقيق الأستاذ محمد أبو سطات.

(10) مصراع بيت من الطويل لثيم بن نويرة صدره:

بَلَدَكُنْ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ يَشْه

شرح أبيات المغني: 13/6، شرح شواهد المغني: 567/2، حاشية الأمير: 21/2، شرح النصريح: 716/1.

الشاهد فيه: استعمال نِعْماً للجماعة.

مصراع من الطويل، حنت صوتت، والأولى صفة لحمامة محذوفة⁽¹⁾،
وسجمن معا أي: هدرن جميعاً؛ لأجل تصويتها فقد استعمل⁽²⁾ في جمع المؤنث
(وقالت الخنساء:

وَأَفْنَى رِجَالِي قَبَادُوا مَعاً فَاصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزاً⁽³⁾)

بيت من المتقارب، وضمير أفنى للدهر في قولها [نهساً وحزاً]⁽⁴⁾:

نَعْرَتْني الدَّهْرُ نَهْساً وَحَزاً وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرْعاً وَغَمَزاً

ويادوا هلكوا معا أي: جميعاً، فاستعمل مَعاً في جمع المذكر، ومستفزاً اسم
مفعول من استفزه الخوف إذا استخفه.

(1) في (س) بزيادة: أي: الحمامة الأولى.

(2) في (س) بزيادة: معاً.

(3) البيت للخنساء في ديوانها: 67، شرح التصريح: 716/1، شرح أبيات المغي: 15/6، حاشية الأمير: 21/2، شرح نوائد
الغني: 748/2. الشاهد فيه: استعمال مَعاً في الجماعة.

- الخنساء هي: ثُمأضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد من بني سليم، من قيس عيلان، أشهر شاعرات العرب على
الإطلاق، غضيرة، أدركت الإسلام فأسلمت، سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم شعرها، أكثر شعرها وأجوده، وثابها
لأخويها (صخر، ومعاوية) ت(24) هـ الشعر والشعراء: 238، الأغاني: 13/16، خزائن الأدب: 433، 434/1،
الأعلام: 86/2.

(4) ساقط من (س).

[مبحث: متى]

(متى: على خمسة أوجه:

اسم استفهام) يعنى عن الزمان (لحو: ﴿مَتَى تُصْرُ اللَّهُ﴾⁽¹⁾) ولا يجوز
مَتَى زيد؟ لأن الزمان لا يكون خبراً عن الجنة، وإنما جاز قولهم: مَتَى أنت
ويلاذك؟ لأن معناها: متى عهدك بيلاذك؟ فمتى خبر [عن المضاف المحذوف]⁽²⁾،
والواو بدل من الباء.

(واسم شرط، كقوله:

مَتَى أَصَحَّ الْعِمَامَةُ تُعْرِقُونِي)

.....

تقدم شرحه في بحث غير (واسم مرادف للوسط، وحرف بمعنى من أو
قِي، وذلك في لغة هذيل⁽³⁾ يقولون: أخرجها متى كُفَّ أي: منه، وقال ساعدة:

أَخِيلُ بَرَقًا مَتَى حَابٍ لَهُ رَجُلٌ⁽⁴⁾)

(1) البقرة: 214.

(2) في (س): العهد المضاف لما حذف صار الضمير المتصل منفصلاً.

(3) هذيل بضم الهاء، وفتح اللال، هذيل بن مدركة بن إلياس، أكثر أهل وادي نخلة، بالقرب من مكة، ينسب إليها كثير من العلماء.

اللباب في تهذيب الأنساب للجزري: 421 / 2.

(4) صدر بيت من البيط لساعدة بن جؤية، عجزه:

إِذَا يُفْتَكِرُ مِنْ تَوَافُرِهِ خَلَجًا

شرح شواهد المغني: 749 / 2، شرح إبيات المغني: 16 / 6، حاشية الشمني: 94 / 2، لسان العرب: (ح. ل. ج) 551 / 2.

الشاهد فيه: محيى متى بمعنى من.

أخيّل مضارع أخلت، أي: شملت سحابة مخيلة للمطر، (أي: من سحاب حاب) يشير إلى أنه حاب صفة محذوف، وحاب اسم فاعل من حبا يحبر بمعنى دنا يدنو، قال الجوهري: وكل دان فهو حاب، [ومن قال ما وجدته في الصحاح فقد غفل عن مادته]⁽¹⁾، أو من حبا الرجل إذا مشا على يديه وبطنه كما في القاموس⁽²⁾، وعلى هذا بني تفسيره بقوله: (أي: ثقیل المشي⁽³⁾)، ومن غفل عنه قال: لم أقف عليه، ومن قال: في الصحاح الحوب [بالضم]⁽⁴⁾ الإثم، الحاب مثله، وهذا هو الموافق لتفسير المصنف فقد خبط خبط عشواء⁽⁵⁾ (له تصويت) تفسير للزجل، [قال الجوهري]:⁽⁶⁾ وهو بالتحريك الصوت، ويقال سحاب زاجل، أي: ذو رعد⁽⁷⁾ (وإختلف في قول بعضهم: وضعته متى كمي فقال ابن سيدة: بمعنى تي، وقال غيره: بمعنى وسط، وكذلك اختلف في قول أبو ذؤيب يصف السحاب⁽⁸⁾):

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ مَتَى لَجَجَ خَضِرٌ لَهُنَّ بُيُجٌ

تقدم شرحه في الباء (ثقیل: بمعنى من وقال ابن سيدة: بمعنى وسط⁽⁹⁾).

(1) في (س): فكأنه لم يعرف مادته. الصحاح: (ح. ب. ا) 1680/2.

(2) القاموس: (ح. ب. ا) 358/4.

(3) في (س) بزيادة: فلا تقل لم أقف عليه كما قيل.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: وقوله.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: كما في الصحاح.

(8) الحكم لابن سيدة: 528/9.

(9) انظر أوضح المسالك: 77/2، الحكم: 528/9.

[مبحث: مُنْذٌ، وَمُنْذٌ]

(مُنْذٌ⁽¹⁾، مُنْذٌ⁽²⁾) وكسر ميمهما لغة سليم⁽³⁾ (و لهما ثلاث حالات:
أحدها: أن يليهما اسم مجرور، فقليل: هما اسمان مضافان) قاله بعض
البصريين، وعلّة البناء حينئذ تضمنها معنى الحرف؛ لأن معنى مذ شهر: من أول
شهر ذكره الرضي⁽⁴⁾ (والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى مَنْ إِنْ كان الزمان ماضياً،
وبمعنى قِي إِنْ كان حاضراً، وبمعنى مَنْ وَلِيّ جميعاً إِنْ كان معدوداً) ومثال/ ذلك 1 / 256
على ترتيب اللف (لحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو عامنا، أو منذ
ثلاثة أيام، وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح مُنْذٌ
للماضي على رفعه، وترجيح رفع مُنْذٌ للماضي على جره، ومن الكثير في منذ
قوله:

وَرَجِعَ عَفَتْ أَثَرُهُ مِنْذُ أَزْمَانٍ⁽⁵⁾

.....

(1) في (س) بزيادة: مبني على السكون.

(2) في (س) بزيادة: على القسم.

(3) سليم: قبيلة مشهورة، تنسب إلى سليم بن منصور بن عكرمة بن قيس عيلان بن مضر، منها العباس ابن مرداس، وهي بطن من الأنصار.

اللباب في تهذيب الأنساب: 462/1.

(4) المختص: 105/2، 61/2، البحر المحيط: 36/6.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 145، وروايته:

ورسم

شرح التصريح: 657/1، شرح شواهد المغني: 374/1، شرح أبيات المغني: 22/6، حاشية الدررقي:
290/2.

والشاهد فيه: دلالة مُنْذٌ على ابتداء الغاية الزمانية.

عجز بيت⁽¹⁾ من الطويل لامرئ القيس صدره:

قَفَا بُكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ

أي: معرفة الدار، فقبل في القاموس: عرفان كتعبان مغنية مشهورة⁽²⁾،
والربع المنزل، وعفت درست، والآيات جمع آية بمعنى علامة، قال سيويه: العين
واو، واللام ياء، وقال الفراء: الأصل آية على فاعلة فحذفت اللام تخفيفاً⁽³⁾
(ومن القليل في مَذْ قوله:

أَفْوَيْنَ مَذْ حَجَجَ وَمَذْ دَهْرٍ⁽⁴⁾

عجز بيت⁽⁵⁾ من الكامل لزهير صدره:

لِمَنِ السَّيَّارُ بِئْتُهُ الْجَجِرِ⁽⁶⁾

(1) في (س) بزيادة: مصرع.

(2) القاموس: (ع . و . ف) 197/3.

(3) في (س) بزيادة: ذكره الفيومي.

قال الفيومي: قال سيويه: العين واو، واللام ياء من باي شوى، وكوى، وقال الفراء: الأصل آية
على وزن فاعلة فحذفت اللام تخفيفاً.

المصباح المنير: (أ . ي . ة) 23.

(4) البيت لزهير في ديوانه: 29، وروايته:

أَفْوَيْنَ مِنْ حَجَجَ وَمِنْ دَهْرٍ

خزانة الأدب: 439/9، شرح المفصل: 93/4، حاشية الأمير: 21/2، الإنصاف: 371/1.

والشاهد فيه: مجيء مَذْ لابتداء الغاية في الزمان إن كان الزمان ماضياً.

(5) في (س) بزيادة: مصرع.

(6) في (س) بزيادة: لمن الديار خبر ومبتدأ، والفئة كالقطة أعلى الجبل.

فالحجج بالكسر منازل ثمود، [وَقَتُّهَا أَعْلَاهَا]⁽¹⁾، وأقوين خلون من سكانهن،
والحجج جمع حجة [وهي السنة]⁽²⁾.

(الحالة الثانية: أن يليها اسم مرفوع، نحو: مَدَّ يوم الخميس، فمنذ يومان
فقال المبرد، وابن السراج، والفارسي: مبتدآن ما بعدهما خير⁽³⁾) قيل: هذا
الإعراب اختاره ابن الحاجب، وصرح بأنه مذهب المحققين⁽⁴⁾، ولكنه مشكل
لعدمها في الظروف، إذ كونهما مبتدآن منافي لكونهما ظرفين متصرفين، ولو سلم
فيجوز تجريدهما عن الظرفية كما قال المبرد في: إِذَا يقوم زيد إذا يقعد عمرو
(ومعناها الأمد) أي: جميع مدة الفعل الذي قبلها (إن كان الزمان حاضراً، أو
معدوداً، وأول المدة) أي: المعنية بإضافتها إلى الجملة السابقة تقديرأ (إن كان
ماضياً) فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة، أول مدة عدم الرؤية يوم الجمعة، قيل:
ما الموجب لتقديمه؟ وهلا جاز يومان مذ، كما تقول: يومان أمد ذلك،
وأجب بأنهم أجروها رافعة مجراها خافضة في أنها لا تدخل على اسم الزمان⁽⁵⁾
(وقال الأخفش، والزجاج، والزجاجي، ظرفان خبر بهما عما بعدهما، ومعناها:
'بين وبين' مضافين، فمعنى 'ما لقيته مذ يومان' بيني وبين لقاء يومان⁽⁶⁾) وهذا غير
مطرد، فإنك إذا قلت يوم الأحد: 'ما لقيته مذ يوم الجمعة' لا يصح أن يقال: 'بيني
وبينه الجمعة'، ولا خفاء بما فيه من التعسف) لعله مبني على تفسيرها بظرف

(1) ساقط من (س).

(2) ساقط من (س).

(3) انظر المتضبط: 30/3، الأصول في النحو: 137/2، الإيضاح: 207، 208.

(4) شرح الرضي: 208/3.

(5) حاشية الشمي: 95/2.

(6) قال المرادي: 'والثاني أنها ظرفان منصوبان على الظرفية، وهما في موضع الخبر، والمرفوع بعدهما مبتدأ،
والتقدير بيني وبين لقاء يومان، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وطائفة من البصريين.
الجنى الداني: 502، وانظر شرح جمل الزجاجي: 60/2، شرح الرضي: 210/3.

[وهو غير أول المدة]⁽¹⁾ كما قيل في: ما رأيته ومنذ يوم الجمعة⁽²⁾، أي: مع انتهاء الرؤية يوم الجمعة⁽³⁾، ومنذ يومان، أي: بعد الرؤية يومان، [ولا فمردود]⁽⁴⁾ لأنك إذا قلت أول المدة يومان فانت مخبر عن الأول باليومين لا بالعكس؛ لأن يلزم الابتداء بالنكرة بلا مسوغ (وقال أكثر الكوفيين: ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي عملها، الأصل مذ كان يومان⁽⁶⁾، اختاره السهيلي، وابن مالك⁽⁷⁾) لأن فيه إجراء مَذْ وَمَنْذ في الاسمية على طريقة واحدة، وفيه تخلص من الابتداء بالنكرة بلا مسوغ [أو من تعريف غير/ معتاد إن ادعى التعريف]⁽⁸⁾ ومن 256/ب جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر [وقد رُدُّ بأن إضمار الفعل ليس بقياس]⁽⁹⁾ (وقال بعض الكوفيين: خبر لمحذوف، أي: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، بناء على أن مَذْ مركبة من كلمتين مَنْ وَذَو الطائفة) التي بمعنى الذي [هذا قول القراء]⁽¹⁰⁾، قال الرضي: ولعل اللغة السليمية غرت، وقال بعض الكوفيين: أصل مَنْذ من إِذ فركبا وضم الدال دليلا على التركيب، فما بعده فاعل فعل مقدر فتقديره: منذ يوم الجمعة، من إذ مضى يوم الجمعة، وكلا القولين ظاهر التكلف⁽¹¹⁾.

(الحالة الثالثة: أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية، كقوله:

(1) ساقط من (س).

(2) انظر حاشية الدسوقي: 291/2.

(3) في (س) بزيادة: وفي ما رأيته.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: وأما تفسيرها بأول المدة، وجميع المدة كما فسرها بهما جمهور البصريين فقولهم باطل.

(6) في (س) بزيادة: ورد بأن إضمار الفعل ليس بقياسي.

(7) شرح السهيلي: 217/2.

(8) ساقط من (س).

(9) ساقط من (س).

(10) في (س): وقد نقله الرضي عن القراء.

(11) شرح الرضي: 209/3.

مَا زَالَ مُلَا عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَةً⁽¹⁾ (....)

صدر بيت من الكامل للفردق يمدح يزيد بن المهلب عجزه:

فَسَمًا فَأَذْرَكَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وبعده:

يُذْنِي خَوَافِقَ مِنْ خَوَافِقَ ثَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُتَعَبِّطِ الْغُبَارِ مَثَارِ

[اسم مازال ضمير يزيد، وخبره يذني]⁽²⁾، وأراد بخمسة الأشبار القبر، أي: لم يزل منذ نشأ فائزاً بالمعالي حتى مات، وأقبر في الحد، قاله النجم السعيد⁽³⁾، رقى: السيف لأنه الأغلب في السيوف الكاملة⁽⁴⁾، وقيل: عصا الخطابة، وقيل اعتدال القامة⁽⁵⁾، وقيل: هي عبارة عن العقل والفقه والعدل والشجاعة والوفاء⁽⁶⁾، وخوافق أي: رايات تخفق' والمعتك موضع الحرب، والعجاج الغبار، ومثار صفة بزيادة آل (وقوله:

وَمَارَزْتُ أَبْنِي الْمَالِ مُلَا أَنَا يَافِعٌ⁽⁷⁾ (....)

صدر بيت من الطويل عجزه:

⁽¹⁾ البيت للفردق في ديوانه: 311، الخزانة: 212/1، المقاصد النحوية: 221/3، شرح شواهد المغني:

755/2، حاشية الأمير: 22/2.

والشاهد فيه: عجمي الجملة الفعلية بعد مَذْ.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ حاشية الشامي: 95/2، خزنة الأدب: 215/1.

⁽⁴⁾ انظر خزنة الأدب: 214/1.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وقيل: إشارة إلى مذهب علي بن أبي طالب، فإنه كان يفسر البلوغ بالقامة، ويقدره بهذا القدر.

⁽⁶⁾ خزنة الأدب: 215/1.

⁽⁷⁾ البيت للأعشى في ديوانه: 45، شرح شواهد المغني: 577/2، المقاصد النحوية: 60/3، شرح أبيات المغني:

30/6، حاشية الأمير: 22/2. الشاهد فيه: إضافة مَذْ إلى الجملة الاسمية.

فالبايع الغلام الذي قارب الحلم، والوليد الصبي، والكهل من أربعين إلى خمسين، والأمرد معروف، قيل: في قوله وليداً شاهد آخر حيث نُصِبَ على أن خبر كان المقدر، أي: ومذ كنت وليداً وكهلاً عطف في التقدير على أمرد⁽¹⁾ (والمشهور أنهما جيتد ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة⁽²⁾) قال صاحب المغني: وإنما حذف للغاية، ومنع الأخفش ما رأته مذ يقوم لثلا يؤدي إلى مجازين، وإقامة يقوم مقام قائم، وحذف الزمن المضاف⁽³⁾ (وقيل: مبتدأ) هذا عدل المشهور (فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، ويكون هو الخبر، وأصل مَذْ وَمَنْذٌ فخففت بحذف النون، وإنما قدمه على مَنْذٍ لأنه لغة جميع العرب، وَمَنْذٌ لغة أهل الحجاز، قاله الأخفش [كما في الرضي]⁽⁴⁾ (بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مَذْ عند ملاقاته الساكن، نحو: مَذْ اليوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا) هذا يدل على أن أصله مَنْذٌ لجواز أن يكون للإتباع (ولأن بعضهم يقول: مَذْ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن) قال الرضي: والضم مطلقاً لغة غنوية، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخفف، فلما احتيج إلى التحريك رد إلى الأصل⁽⁵⁾ (وقال ابن ملكون) إبراهيم بن محمد الأشبيلي مات سنة أربع

(1) في (س) بزيادة: لأن الكهولة بعد الأمردية.

(2) الجنى الداني: 504.

(3) لم أجد هذا القول في الأجزاء المحققة والمطبوعة من كتاب ابن فلاح اليمني.

(4) ساقط من (س). شرح الرضي: 209/3.

(5) شرح الرضي: 208/3، 209.

وثمانين وخمسة⁽¹⁾ / (هما أصلان ؛ لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه، ويرده 1 / 257
تخفيفهم إنَّ و كانَ و زب و قط⁽²⁾) قال ابن يعيش:
الحذف ضرب من التصريف، وبابه الاسماء، الأفعال، وأما الحروف
فليس الأصل فيها الحذف إلا أن يكون مضاعفاً نحو: إنَّ و كانَ تأمل⁽³⁾.
(وقال المالقي: إذا كانت مُدْ اسماً فاصلها مُنْذُ، أو حرفاً فهي أصل)⁽⁴⁾ لما
عرفت أيضاً.

(1) الجنى الداني: 305 .

انظر ترجمته في: إنباء الرواة: 4/ 196، البلغة: 63، بقية الوعاة: 1/ 431، الأعلام: 1/ 62.

(2) في (س) بزيادة: ويجاب بما قاله ابن يعيش.

(3) انظر شرح المفصل: 4/ 94.

(4) انظر وصف المباني: 322.

[حرف النون]

(النون المفردة: ثاني على أربعة أوجه:

أحدها: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة) قيل: لا يتأتى هذا التقسيم؛ لأن المقسم أولاً هو النون المفردة، ولا يصدق على الثقيلة إلا أن يقال: أراد المفردة خطأ، وفيه أنه ينتقض بالتنوين⁽¹⁾، وقيل بل أراد المفردة عن غيرها من باقي الحروف⁽²⁾ (وقد اجتمعنا في قوله تعالى ﴿لَيْسَ جَنُّ وَلَيْكُونَا﴾⁽³⁾ وهما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد، قال الخليل: التوكيد بالثقيلة أبلغ⁽⁴⁾) لأنها بمنزلة إعادة الفعل ثانياً وثالثاً، والخفيفة بمنزلة إعادته ثانياً كما في شرح بانث معاد⁽⁵⁾ (ويختصان بالفعل، أما قوله:

.....
أَقَالِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا⁽⁶⁾

رجز لرؤية وقبله:

(1) حاشية الشنقي: 95/2.

(2) في (حس) بزيادة: فتناول الخفيفة والثقيلة.

(3) حاشية الشنقي: 95/2.

(4) يوسف: 32.

(5) الجنى الداني: 141.

(6) شرح بانث معاد: 142.

البيت لرؤية في خزائن الأدب: 5/6، شرح شواهد: 785/2، المقاصد النحوية: 118/1، حاشية الشنقي: 95/2، بلا نسبة في حاشية الأمير: 22/2، الجنى الداني: 141.

الشاهد فيه: دخول نون التوكيد على اسم الفاعل.

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَمْلُودًا مُرَجَّلًا وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا

أصل أريت: أرايت حذفته منه الهمزة تخفيفاً، والأملودا بضم الهمزة الفصن الناعم، والمرجل بفتح الجيم المزين [من رجلت شعره إذا سرحته]⁽¹⁾، وقائل بضم اللام جمع مذكر، والمعنى أخبرني إن جاءت هذه المرأة بشاب يتزوجها، وهو رَجُلُ الشعر، وحسن اللباس كالغصن الناعم، أتاها بإحضار الشهود لمعد نكاحها عليه، ينكر وقوع ذلك منه، قيل: لا نسلم أن أقائل نون توكيد لاحتمال أن أصله أقائل أنا كما قيل: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾⁽²⁾ والشاهد خالي عن الاحتمال⁽³⁾ قوله:

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ خَنيفًا أَشَاهِرُنْ بَعْدَنَا السُّيُوفَا⁽⁴⁾

(فضرورة سوغها شبه الوصف بالفعل) يعني المضارع (ويؤكد بهما الفعل مطلقاً، ولو كان دُعائياً كقوله:

فَأَنْزِلْنِ مَكِينَةً عَلَيْنَا⁽⁵⁾

(1) ساقط من (س).

(2) الكهف: 38.

(3) حاشية الشنقي: 95/2، حاشية الدسوقي: 295/2.

(4) البيت من الرجز لروية في المقاصد النحوية: 122/1، وملا نسبة في حاشية الدسوقي: 295/2، شرح

آيات المغني: 32/6، الجني الداني: 142.

الشاهد فيه: دخول نون التوكيد على اسم الفاعل.

(5) صدر بيت من الرجز لعبد الله بن رواحة هجراً:

وَيُبَيِّنُ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا

في الكتاب: 511/3، حاشية الأمير: 22/2، ولعالم بن الأكمخ في شرح آيات المغني: 251/2، المقاصد

النحوية: 451/4، وملا نسبة في الخزانة: 139/7.

الشاهد فيه: توكيد فعل الأمر بالنون.

رجز لعبد الله بن رواحة⁽¹⁾ (إلّا أفعل في التعجب؛ لأن معناه كمنني
الفعل الماضي، وشذ قوله:

فَأَخَّرِ بِهِ بِطُولِ قَفَرٍ وَأَخْرِيَا⁽²⁾

.....

عجز بيت من الطويل صدره:

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَا صُرَيْمَةً
.....

[يُقَالُ عَنِ الْمَصْنَفِ]⁽³⁾ أَنَّهُ قَالَ: ااخْتَلَفَ النَّاسُ [فِيهِ]⁽⁴⁾، فَقِيلَ: غَضِبَ
بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَأَحْرِيَا بِالْمُثَنَاءِ التَّحِيَّةِ، وَعَلَيْهِ صَاحِبُ الصَّحَاحِ⁽⁵⁾، قَالَ: غَضِبَ
اسْمُ مَائَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَهِيَ مَعْرَفَةٌ لَا تُؤْنِثُ، وَلَا تَدْخُلُهَا آلٌ، وَأَنْشَدَ ثُمَّ قَالَ: أَرَادَ
النُّونَ الْخَفِيفَةَ فَوْقَ، وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ، وَعَلَيْهِ صَاحِبُ الْحَكَمِ، وَابْنُ السَّكَيْتِ⁽⁶⁾،

(1) في (س) بزيادة: تقدمت ترجمته في بحث إذا.

- ابن رواحة هو: أبو محمد عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الأنصاري صحابي، يعد من الأمراء والشعراء
الرازيين، شهد العقبة مع السبعين من الأنصار، وكان أحد النقباء الأثني عشر، شهد بدرًا، وأحدًا
والخندق، والحديبية، استشهد في مؤتة، (8) هـ.

مرآة الجنان: 17/1، الإصابة: 410/2، شذرات الذهب: 22/1، الأعلام: 86/4.

(2) بلا نسبة في شرح ابن عقيل: 103/2، شرح شواهد المغني: 759/2، شرح إبيات المغني: 39/6، حاشية
الدسوقي: 295/2.

(3) الشاهد فيه: قوله: 'وأحرياً فقد جاء فعل التعجب مؤكداً بالنون.

(4) في (س): قال المصنف.

(5) في (س) بزيادة: في غصبي.

(6) الصحاح: (غ. ض. ب) 201/1، 202.

(6) انظر الحكم: 312/3، شرح إبيات المغني: 40/6.

وقال ابن السيرافي⁽¹⁾: أراد ورب إنسان كان ماله قليلا بعد إن كان كثيراً، فأحر به
 تعجب كأكرم به يريد ما أحراه أن يطول فقره، وقوله: وأحرى من ضرب الرجل
 إذا ذهب ماله وقل، قال المصنف: وعلى هذا فلا تأكيد ولا نون، وخرج البيت
 من أيدينا⁽²⁾، وصرمة تصغير/ صرمة بكسر الصاد قطعة من الإبل نحو ثلاثين 257/ ب
 صغرُها للتقليل، ويقال: حري أن يفعل كذا، أي: جدير (ولا يؤكد بها الماضي
 مطلقاً) لأنه قد تحقق وثبت فلا يحتاج إلى التأكيد، ولأن النون في الفعل بمنزلة
 التنوين في الاسم، والماضي بعيد من الاسم (وشد قوله:

دَامَنْ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مَتِيماً لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحاً⁽³⁾)

بيت من الكامل، فالكاف خطاب لمحبوته، والمتيم من تيمه الحب إذا
 عبده⁽⁴⁾، والصبابة المحبة والعشق⁽⁵⁾، وجواب لَوْ عَذُوفٌ، أي: لو رحمت متيماً أدام
 الله سعدك (والذي سهله أنه بمعنى أفعل) يعني أنه دال على الفعل؛ لأن معناه
 ليدوم سعدك⁽⁶⁾، ولو قال بمعنى كيف فعل لكان أولى⁽⁷⁾ (وأما المضارع فإن كان حالاً
 لم يؤكد بهما) لأن المراد بالتوكيد طلب الوقوع، والحال [واقع]⁽⁸⁾، لأنه يشبه
 الماضي في تحقق الوقوع (وإن كان مستقبلاً أكد بهما وجوباً في نحو قوله تعالى

(1) في (س) بزيادة: في شرحه.

شرح أبيات المغني: 42/6.

(2) في (س) بزيادة: ذكره السيوطي.

شرح شواهد المغني: 760/2.

(3) بلا نسبة في الجني الداني: 143، شرح التصريح: 300/2، المقاصد النحوية: 118/1، شرح شواهد المغني:

760/2. الشاهد فيه: تأكيد دَامَ بنون التوكيد الثقيلة.

(4) في (س) بزيادة: ودُلِّلَ.

(5) في (س) بزيادة: واللام متعلقة للجَانِحِ أي: المائل.

(6) في (س) بزيادة: فيندفع ما قبل.

(7) في (س) بزيادة: إذ فاعل دَامَ اسم ظاهر.

(8) ساقط من (س).

﴿وَتَاللَّهِ لَا يَكِيدُنَا أَصْنَامُكُمْ﴾⁽¹⁾ وقريباً من الوجوب بعد إماماً في نحو: ﴿وَأَمَّا نَحْنُ مِنْ قَوْمٍ﴾⁽²⁾ ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ﴾⁽³⁾ أراد بالقرب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه إلا نادراً، وبالتحريك أن يكون المضارع شرطاً، لأن المؤكدة بنياً (وذكر ابن جني أنه قرئ ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ﴾⁽⁴⁾ بياء ساكنة بعدها نون الرفع⁽⁵⁾ إلى حد قوله:

يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُوا بِالْجَارِ

.....

بعض بيت تقدم في لم (ففيها شذوذان: ترك نون التوكيد، وإثبات نون الرفع مع الجازم، وجوازا كثيراً بعد الطلب نحو: ﴿وَلَا تُخْسِنُنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾⁽⁶⁾ [قال في شرح بانت سعاد: ⁽⁷⁾ لا ناهية [قالفعل] ⁽⁸⁾ في موضع جزم؛ ولكنه مبني لنون التوكيد المباشرة⁽⁹⁾، فنحو: ﴿لَتَبْلُوُنَّ﴾⁽¹⁰⁾ مبني أيضاً، وقيل: الجمع معرب تقدير، والمختار الأول، وتوكيد الفعل بعد لا جائز في النثر باتفاق، إن كانت ناهية، وخاص بالشعر عند الجمهور، وإن كانت نافية كقوله:

(11)

تَاللَّهِ لَا يُحْمَدُنُ الْمَرْءُ مُجْتَنِبًا

(1) الأنبياء: 57.

(2) الأنفال: 58.

(3) الأعراف: 200.

(4) مريم: 26.

(5) المحجب: 86/2.

(6) إبراهيم: 42.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): والفعل.

(9) في (س) بزيادة: وقيل لا يشترط المباشرة.

(10) آل عمران: 186.

(11) صدر بيت من البسيط عجزه:

فَعَلَّ الْكَرَامَ وَإِنْ فَاقَ الْوَدَى خُتَا

بلا نسبة في شرح بانت سعاد: 142،

وأجازاه ابن جني وابن مالك في النشر تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿لَا يَخْطِبُكُمْ سُلَيْمَانُ﴾⁽¹⁾ وقليلًا في مواضع (كقوله:

وَمِنْ عِفَّةٍ مَا يَنْبَغُ شَكِيرًا)⁽²⁾

وكلام المصنف يشعر بأنه مثل، قال⁽³⁾: يضرب لمن كان له أصل، وأما تدل على كون من شيء آخر، وهذا لا يتنافى كونه شعراً كما في الصحاح⁽⁴⁾، وهو عجز بيت من الطويل [قال العيني]⁽⁵⁾:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ اثْنُهُ

أي: إذا مات الأب [سرق]⁽⁶⁾ الولد شخصاً والده، فيصير كأنه هو، والغضة كالعدة شجرة عظيمة، والشكير [بالمعجمة]⁽⁷⁾ ما بنبت حول الشجرة من أصلها، قيل: جعل⁽⁸⁾ في توضيحه⁽⁹⁾ ما هذه زائدة⁽¹⁰⁾، وما أدري ما الوجه الذي

⁽¹⁾ النمل: 18.

شرح بانت سعاد: 142.

⁽²⁾ البيت بلا نسبة في شرح شواهد العيني: 1265/3، أوضح المسالك: 86/3، شرح المفصل: 103/7،

التصريح على التوضيح: 303/2، شرح أبيات المغني: 44/6.

الشاهد فيه: جواز تأكيد المضارع الواقع بعد ما الزائدة.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: الرضي:

⁽⁴⁾ الصحاح: (ع. ض. هـ) 1635/2.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

شرح شواهد العيني مع حاشية الصبان: 1265/3.

⁽⁶⁾ في (س): يسرق.

⁽⁷⁾ ساقط من (س).

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: المصنف.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: على الألفية.

⁽¹⁰⁾ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 85/3.

الذي عين ذلك، إذ يحتمل أن تكون نافية، وأجيب بأنه هو كون ذلك مثلاً لم يستعمل إلا بمعنى الإثبات لا النفي⁽¹⁾.

(الثاني: التنوين) في الأصل مصدر مؤنث، أي: أدخلت نوناً (وهو نون زائدة ساكنة) يعني في الأصل فلا يتقص⁽²⁾ / بمثل: ﴿عَادَا الْأَوَّلَى﴾⁽³⁾ 1/258 (تلحق الآخر) ولو قال: آخر الاسم لم يحتاج إلى قوله: (لغير توكيد) [لكن لم يكن الحد جامعاً]⁽⁴⁾ ثم بين فوائد القيود على ترتيب اللف فقال: (فخرج نون: حَسَنٌ لأنها أصل، ونون: ضيفنٌ للطفيلي لأنها متحركة)⁽⁵⁾ قال الجوهري: الضيفن الذي يجر مع الضيف⁽⁶⁾، والنون زائدة وهو فعْلُن وليس بمفعيل قال الشاعر:

إذا جاءَ ضَيْفٌ جاءَ للضيفِ ضيفنٌ وأودى بما تُقرى الضيوفُ الضيفان⁽⁷⁾

(ونون مُتَكَسِّرٌ وَالْكَسَرُ لأنها غير آخر) أي: لم تلحق الأ(ونون) ﴿لنسفا﴾⁽⁸⁾ لأنها للتوكيد، وأقسامه) أي: أقسام التنوين عند سيويه (خمسة)⁽⁹⁾:
تنوين التمكين: وهو اللاحق للاسم المعرب المتصرف، إعلالاً ببقاءه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيني، ولا الفعل فيمنع من الصرف) يعني أنه لم يعرض ل شبه المبني، ولا شبه الفعل، وهو تفسير للبقاء على أصله (ويسمي تنوين الأمكنة أيضاً) لكونه دالاً على أمكنية الاسم⁽¹⁰⁾، ومعناه كون الاسم معرباً كما قال

(1) حاشية الشامي: 96/2.

(2) في (س) بزيادة: بالحركة العارضة.

(3) النجم: 50.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: لا ساكنة.

(6) الصحاح: (فس. ي. ف) 2/1065.

(7) بيت من الطويل بلا نسبة في الصحاح: (فس. ي. ف) 2/1065.

(8) الملقن: 15.

(9) انظر الكتاب: 22/1، 199/2، 310/3، 206/4، 207.

(10) في (س) بزيادة: الداخر هو عليه، قيل.

الرضي⁽¹⁾، وهذا عما يدل أن معناه كون مدخوله يشبه الفعل من الوجهين المعبرين في منع الصرف⁽²⁾ (وتنوين الصرف، وذلك كزَيْدٍ وَرَجُلٍ وَرَجُلًا) وكذا⁽³⁾ مثل: ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ؛ لأن مطلق الشبه بالفعل لا يمنع الأمكنية⁽⁴⁾، القسم الثاني⁽⁵⁾ (تنوين التنكير، وهو: اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها، ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسمع كَصَبٍ وَمَوٍّ وَإِيٍّ⁽⁶⁾ وفي العلم المختوم بَوِيٍّ، بقياس نحو: جَاءَنِي سَيِّوِيهِ وَسَيِّوِيهِ آخِرُ) قال الرضي: قيل: وتختص بالصوت واسم الفعل، [أما التنوين في نحو: رَبُّ أَحْمَدٍ وَإِبْرَاهِيمُ فَلَيْسَ للتنكير بل هو للتمكين؛ لأن لاسم منصرف]⁽⁷⁾ وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنويناً واحداً للتمكين والتنكير معاً [فالتنوين في رجل يفيد التنكير أيضاً، فإذا سميت بالاسم تمحضت للتمكين⁽⁸⁾، وبهذا يندفع قول المصنف]⁽⁹⁾ (وأما تنوين رَجُلٍ ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير، كما قد يتوهم بعض الطلبة، ولهذا لو سميت به رجلاً بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير) هكذا قال ابن الحاجب⁽¹⁰⁾، [وقيل]⁽¹¹⁾: لا نسلم أن تنوين التنكير لا يثبت في العلم، وإنما لا يثبت أن لو كان لأجل دلالة على التنكير، وإما إذا كان للحكاية فيصح أن يثبت كما في ضَهٍّ، ولئن سلم ذلك لكن لا نسلم أن التنوين في رجل حال

(1) شرح الرضي: 45/1.

(2) في (س) بزيادة: وفيه بحث، والأولى ما قاله الرضي.

(3) في (س) بزيادة: تنوين.

(4) في (س) بزيادة: كما عرفت.

(5) في (س) بزيادة: من أقسام التنوين.

(6) في (س) بزيادة: بكسر الميم، اسم لحدث إذا استزده من حديث ما نوتته، ومن حديث معين فلا.

(7) ساقط من (س).

(8) شرح الرضي: 45/1.

(9) في (س): تصرف في النقل من الرضي، وعبارته 'فيكون تنوين رجل لكليهما، وإذا سمي به خص بالتمكين،

وبهذا يعترض على قوله.

(10) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: 277/2.

(11) في (س): واعتراض بان.

العلمية هو الذي كان فيها قبلها، لم يميز أن يكون التنوين قبل العلمية للتذكير،
وبعدها للتمكين⁽¹⁾، وأجيب عن الأول أن الثابت في ضمه بعد العلمية هو حكاية
تنوين التذكير لا نفسه، والذي يثبت بعدها هو نفسه⁽²⁾، وعن الثاني: بأن كون
عينه هو الظاهر، وجواز كونه غيره لا ينافي ظهور كونه عينه⁽³⁾، والقسم الثالث
(وتنوين المقابلة، وهو: اللاحق لنحو "مسلمات" جُعِلَ في مقابلة النون في
"مسلمين") كما جعل الألف/ أو الحركة في مقابلة حرف العلة [فيه]⁽⁴⁾ (وقيل: هي
عوض عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجذر، ثم الفتحة قد
عُوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني؟) [ونقل الرضي]⁽⁵⁾ عن بعضهم أنه
عوض عن منع الفتحة⁽⁶⁾ (وقيل: هو تنوين التمكين⁽⁷⁾، ويرده ثبوته مع التسمية
به كعرفات؛ كما تبقى نون "مسلمين" مسمى به، وتنوين التمكين لا يماح
العلتين⁽⁸⁾) الموجبتين لمنع الصرف وهما العلمية والتأنيث (ولهذا لو سمي بمسلمات
أو عرفة زال تنوينهما) ولما ورد المنع بعرفان لمجامعة التنوين فيها للعلتين دفع
بقوله: (وزعم الزحشري أن عرفان مصروف؛ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي
والألف للجمع، قال: ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها؛ لأن هذه التاء
لاختصاصها بجمع المؤنث تأتي ذلك⁽⁹⁾) أي: تقدير تاء أخرى (كما لا تقدر التاء
في بنت)⁽¹⁰⁾ متعلق بقوله لا يصح (مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو⁽¹¹⁾)

(1) حاشية الشنقي: 97، 96/2.

(2) في (س) بزيادة: لا حكاية.

(3) حاشية الشنقي: 97/2.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: ولا يدفع هذا ما نقل الرضي.

(6) في (س) بزيادة: لأن المنع أمر ملازم لهذه الكلمة، ولو كلن التنوين عوضاً عنه لاجتماع العوض والمعووض عنه.

(7) في (س) بزيادة: قاله الرعي و الزحشري.

(8) انظر شرح المفصل: 34/9، شرح الرضي: 46/1.

(9) الكشف: 223/1، 224.

(10) في (س) بزيادة: والكاف.

(11) في (س) بزيادة: إذ.

أصلها بنو (ولكن اختصاصها بالمؤنث يابى ذلك) قال الرضي: الأولى عندي أن التنوين للمتكين، وإنما [لا]⁽¹⁾ يسقط في نحو: عُرفات؛ لأنه لو سقط لتبعه الكسر، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يمحذوا مانع⁽²⁾ (وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو: عُرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو: عُرفة، ومسلمة لأنها لتأنيث معه جمعية⁽³⁾) علة للأولوية، فإن الجمعية نوع من التأنيث (ولأنها علامة) علة ثانية لها (لا تغير في وصل ولا وقف) بخلاف تاء عُرفة ومسلمة فإنها تقلب في الوصل هاء، والرابع (تنوين العوض) من إضافة المؤثر إلى الأثر (وهو: اللاحق عوضاً من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملة).

فالأول: كنجوارٍ وعواشٍ فإنه عوض من الباء وفقاً لسيبويه، والجمهور قال سيبويه والخليل: إن تنوين نجوارٍ عوض عن الباء⁽⁴⁾، وفسره السيرافي بأن أصله نجوارى بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف، فحذف الباء للساكين، ثم وجد صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديراً؛ لأن المحذوف للإعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف لعللة الجمع، ثم خافوا رجوع الباء لزوال الساكنين، فعوض التنوين عن الباء ذكره الرضي⁽⁵⁾، وفيه أن حذف الباء إنما كان بسبب وجود التنوين، فكيف يصح أن تكون عوضاً عنه؟ والأولى أن يقال: إنه عوض عن إعلال الباء بالسكون (لا عوض عن ضمة الباء وفتحها النائية عن الكسرة) الثقيلة على الباء، فأعطي حكمها في الاشتغال للنائية عنها فحذفت، قيل: احترز به عن فتحها التي ليست نائية عنها فإنها لا تمحذف لفتحها⁽⁶⁾⁽⁷⁾ (خلافاً للمبرد) فإنه قال: التنوين عوض عن حركة الباء، ومنع الصرف مقدماً عن

(1) في (س): لم.

(2) انظر شرح الرضي: 47/1.

(3) الكافية الشافية: 1426/3.

(4) انظر الكتاب: 310/3.

(5) شرح الرضي: 154/1.

(6) في (س) بزيادة: مطلقاً.

(7) حاشية الشمني: 97/2.

الإعلال، وأصله 'جَوَارِي' بالتنوين، ثم جَوَارِيٌ بِحذفه، ثم جَوَارِيٌ بِحذف الحركة، ثم 'جَوَارُ' بتعويض / التنوين من الحركة⁽¹⁾، وردّه الرضي بأنه لو كان منع الصرف¹²⁵⁹ مقدماً لوجب الفتح في قولك: 'مررت بجواري'⁽²⁾ (إذ لو صح لعوض عن حركات نحو: 'جبلِي') [بناء علي أن ألفها منقلبة عن الياء تقديراً فيندفع المنع]⁽³⁾ [في أن التعويض في نحو: 'جوار' إنما هو عن حركة يمكن التلفظ بها، والحركة في نحو: 'جبلِي' متعذرة لا سبيل إلى النطق بها، فترك التعويض عنها واكتفى بتقديرها]⁽⁴⁾ (ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافاً للأخفش⁽⁵⁾) نسبة الرضي إلى الزجاج، وهو مخالف لما في الجني الداني من أن المبرد والزجاج قالوا: هو عوض من حركة الياء⁽⁶⁾ (وقوله) أي: قول الأخفش في إثبات دعواه (لَمَّا حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلام وكلام فصرف مردود؛ لأن حذفها عارض للتخفيف، وهي متوينة) والمنوي في حكم الثابت (بدليل أن الحرف الذي بقي أخيراً لم يحرك بحسب العوامل) بل بقي على كسره، والكسر حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكم (وقد وافق على أنه لو سمي بـ'يكتف' امرأة ثم سكن تخفيفاً لم يميز صرفه كما جاز صرف هند) لكونه ثلاثياً ساكن الوسط بالأصله بخلاف 'كتف'، (وأنه إذا قيل في 'جَيَال' وزان قَبِيل اسم لضبع معرفة بلا آل [مؤنت]⁽⁷⁾) فإذا سمي به مذكر منع الصرف لأنه زائد على الثلاثة، وإليه يشير قوله: (علماً لرجل 'جَيْلٍ' بالنقل لم ينصرف انصراف 'قدم' علماً لرجل)

(1) في (س) بزيادة: حذف الثقل بحذف الياء للساكنين، قال الرضي: انظر الجني الداني: 145.

(2) شرح الرضي: 154/1.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): وقد يقال أن الحركة في نحو: 'جوار' يمكن التلفظ بها، لكنها حذفت فموض عنها، والحركة في نحو: 'جبلِي' لما امتنع التلفظ بها لم يوضع عنها، واكتفى بتقديرها.

(5) في (س) بزيادة: كنا في الجني الداني، وما قاله الرضي من أنه يقول الزجاج تنوين الصرف مخالف لا فيه من أنه.

حاشية الدسوقي: 300/2.

(6) انظر الجني الداني: 145، شرح الرضي: 47/1.

(7) في (س) بزيادة: وهو من قبيل المؤنت.

ولما انصرف قدّم حينئذ لكونه ثلاثياً، ولم ينصرف 'جيل' بلا همزة مع أنه كذلك (لأن حركة تاء كُتِفْ، وهمزة 'جبال' عطف على [حركة لا على التاء]⁽¹⁾) لقوله (منوباً الثبوت ولهذا لم تقلب ياء 'جيل' ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها) هكذا نقل الجوهرى عن أبي علي⁽²⁾.

(والثاني:) أي⁽³⁾: اللاحق عوضاً عن حرف زائد (كـ'جندل' فإن تنوينه عوض عن ألف جنادل، قاله ابن مالك⁽⁴⁾) فـ'جندل'⁽⁵⁾ [بفتح الجيم]⁽⁶⁾، والنون، وكسر الدال الموضع الذي فيه حجارة، قال الجاربردي: ولما لم يوجد كلمة فيها أربع حركات متواليات⁽⁷⁾ قيل: أصله جنادل⁽⁸⁾ (والذي يظهر خلافه، وأنه تنوين الصرف، ولهذا يجر بالكسرة) بخلاف 'جوار' فإن كسره لا يختص بصورة الجر (وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء في نحو: 'جوار' و'غواش') يعني أن ألف 'جندل' لما ذهبت زال وزن منتهى الجموع، ولا يمكن أن يكون منوية كـ'ياء جوار، وغواش حتى يقاس جندل عليها.

(والثالث: تنوين كل، وبعض إذا قطعنا عن الإضافة⁽⁹⁾ نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾⁽¹⁰⁾ ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾⁽¹¹⁾، وقيل: هو تنوين التمكين، رجع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه.

(1) في (س): عطف على كُتِفْ.

(2) انظر الإيضاح: 297/1، الصحاح: (ج. 1. ل) 1241/2.

(3) في (س): أي: التنوين الذي هو عوض عن حرف زائد.

(4) الكافية الشافية: 65/2.

(5) في (س): والجندل.

(6) ساقط من (س).

(7) مجموعة الشافية للجاربردي: 34/1.

(8) قال ابن مالك: فإن أورد جندل ونحوه فإن أصله 'جندل' فحلقت الفه، ونوى ثبوتها لتلا تتوالى أربع حركات

في كلمة واحدة. الكافية الشافية: 65/2.

(9) في (س) بزيادة: لدلالة ما تقدم على المضاف إليه.

(10) الفرقان: 39.

(11) الإسراء: 21.

والرابع: اللاحق لـإِذْ في نحو: ﴿وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾⁽¹⁾
والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها،
وجيء بالتنوين عوضاً عنها، وكسرت الذال للساكنين) كما كسرت هاء ضمة حين
نويت لذلك، (وقال الأخفش: التنوين تنوين التمكين، والكسرة/ إعراب 259/ ب
للمضاف إليه⁽²⁾) [وأجاب عن قول الشاعر]⁽³⁾:

.... وَأَنْتَ إِذْنٌ صَاحِبٌ

بأن الأصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجذر، قيل: مما يقطع به على
بطلان قوله: إن العرب تقول يومئذ بفتح الذال منوياً للتخفيف، ولو كان إذ معرباً
[مجروراً]⁽⁴⁾ بالإضافة لم يجر فتحة⁽⁵⁾، والقسم الخامس⁽⁶⁾:
(و تنوين الترم وهو: اللاحق للقوافي المطلقة) أي: المتحركة (بدلاً من
حرف الإطلاق) الذي يتولد من الحركة (وهو الألف، والواو، والياء) وكذا
[اللاحق]⁽⁷⁾ للصدور المقفاة، أو المصرة⁽⁸⁾

قَفَا بُلْكُ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِنِ

وقوله:

-
- (1) الحاقّة: 16.
(2) الجنى الداني: 186، 187.
(3) في (س): ورد قوله بقول الشاعر.
(4) في (س): منجراً.
(5) مواهب الأريب: ج - 3: 46 / 1.
(6) في (س) بزيادة: من أقسام التنوين.
(7) ساقط من (س).
(8) في (س) بزيادة: كقولهِ.

قَفَا بُكَ مِنْ ذِكْرَى حَيْسِبِ وَعِرْقَانِ⁽¹⁾
.....

(وذلك في إنشاد بني تميم⁽²⁾) فإنهم يقلبون حرف الإطلاق نوناً ساكنة
فينشدون قول الأعشى:

أَلَمْ تُغَمِّضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدِنَ وَبِتْ كَمَا بَاتَ السَّيِّمُ مُسَهَّدِنَ⁽³⁾

وقول كعب:

بَانتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَبْثُولُنْ مُتِمَّ إِثْرُهَا لَمْ يُفَدْ مَكْبُولُنْ⁽⁴⁾

(وظاهر قولهم أنه تنوين محصل للترم) كما تفيده الإضافة، فإنها من
إضافة المؤثر إلى أثره مثل شجرة العنب (وقد صرح بذلك ابن يعيش كما
سيأتي⁽⁵⁾)، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترم⁽⁶⁾،
وإن الترم هو التغيي يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لد الصوت فيها، فإذا أنشدوا
ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها) قال ابن عقيل: قولهم بتنوين الترم كقولهم:

(1) صدر بيت من الطويل لامرئ القيس حجزه:

ورسم عفت آياته منذ أزمان

الديوان: 145، شرح شواهد المغني: 750/2، وبلا نية في أوضاع المسالك: 93/2، الجني الداني: 503.

الشاهد فيه: دخول تنوين الترم على عرقانين.

(2) انظر المساعد على تهليل القوائد: 678/2.

(3) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه: 45.

الشاهد فيه: قوله مُسَهَّدِنَ حيث قلب ألف الإطلاق نوناً ساكنة.

(4) البيت من الطويل لكعب في ديوانه: 19، الشعر والشعراء: 89، شرح بانت سعاد: 23.

الشاهد فيه: مُكْبُولُنْ حيث قلبت نون الإطلاق نوناً ساكنة.

(5) انظر شرح المفصل: 33/9.

(6) الكتاب: 206/4، 207.

الترجم كقولهم: داود القياسي⁽¹⁾، وقوله عليه الصلاة والسلام: ﴿لَا الْقُدْرَةَ مَجْرُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ﴾⁽²⁾ قال المصنف: وليس بشيء، لأنهم أثبتوا القدر لأنفسهم، وأما داود القياسي فلا نعلمهم يقولونه⁽³⁾، وقد وفق بينهما [من قال]⁽⁴⁾ القدرية طائفة ينكرون أن الله تعالى قدر الأشياء في القدم، وقد انقراضوا، وصار القدرية لقباً للمعتزلة لإسنادهم أفعال العباد إلى أنفسهم، وإثباتهم القدر فيها لهم⁽⁵⁾ (ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله:

وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ⁽⁶⁾

.....

عجز بيت مقفى من الوافر لجرير صدره:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ
.....

أقلي أمر من الإقلال من القلة، وعاذل منادى مرخم عاذلة، ولقد أصابن مقول قول، [وجواب إن]⁽⁷⁾ عذوف، أي: إن أصبت لا تعذلي، وأصبت بضم

(1) المساعد على تهليل الفوائد: 678/2.

(2) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿لَا إِنْ مَجْرُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةَ الْمَكْذِبِينَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ، إِنْ مَرَضُوا فَلَا تَعْدُوهُمْ، وَإِنْ مَاتُوا فَلَا تَشْهَدُهُمْ، وَإِنْ لَقِيَهُمْ فَلَا تَلْمِزُهُمْ عَلَيْهِمْ﴾ سنن ابن ماجه، كتاب السنه، باب القدر: 42، 43.

(3) ذكره المصنف في حواشي التهليل.

حاشية الشمني: 98/2.

(4) ساقط من (س).

(5) حاشية الشمني: 98/2.

(6) البيت لجرير في ديوانه: 76، الخزانة: 69/1، الكتاب: 205/4، حاشية الدسوقي: 302/2، شرح الفصل: 29/9، شرح شواهد المفني: 762/2.

(7) الشاهد فيه: عدم اقتصار تنوين الترم على الأسماء. في (س): وفعل الشرط.

الناء، وقيل: بالكسر، ومن قال: لكن الفتح أظهر فقد استدرك بما لم يظهر،
[والبيت⁽¹⁾] شاهد لدخول الترم [في]⁽²⁾ الفعل، والمعرف باللام (وقوله:

لَمَّا نُزِّلَ بِرَحَائِلِنَا وَكَأَنَّ قَدِينَ⁽³⁾

تقدم شرحه في قد' والشاهد في قدن' حيث دخل التنوين على الحرف
(وزاد الأخفش والعروضيون تنويناً سادساً، وسموه الغالي، وهو: اللاحق لأخر
القوافي المقيدة⁽⁴⁾) أي: الساكنة (كقول رؤية:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَفِ⁽⁵⁾

رجز وعجزه:

مُسْتَبِيهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقَنِ

(1) في (س): وفيه.

(2) في (س): على.

(3) عجز بيت من الكامل للناطقة صدره:

أفند الترحل غبيراً أن ركايتنا

في ديوانه: 46، الخزانة: 197/7، الجنى الداني: 146، شرح شواهد المغني: 2/764، المقاصد النحوية:
80/1.

(4) قال المرادي: وزاد الأخفش قسماً، وهو الغالي، وهو كتنوين الترم في عدم الاختصاص بالاسم. الجنى
الداني: 147.

(5) بيت من الرجز لرؤية في خزانة الأدب: 25/10، الكتاب: 210/4، المقاصد النحوية: 38/1، الجنى
الداني: 147. الشاهد فيه: دخول النون بعد اكتمال القافية.

القائم من القتام وهو: الغبار⁽¹⁾ صفة محذوف، أي: رب مكان مغتبر،
والأعماق جمع عمق وهو: ما بعد من أطراف المفاضة، والخابوي الخالي، والمخترقن
على صيغة/ اسم المفعول المر الواسع، وأصله المخترقن بسكون القاف، فلما¹²⁶⁰
الحق التنوين به التقى ساكنان ففتح ما قبله تشبيهاً له بالنون الخفيفة، أو يكسر لأن
الساكن إذا حرك حرك بالكسرة، والأعلام جمع علم بمعنى الجبل، والخفقتن
بسكون الفاء مصدر خفق إذ اضطرب، وفتحها [للضرورة]⁽²⁾ (وسمي غالباً
لتجاوزه حد الوزن) لأنه زائد على بناء البيت، وهو في آخره بمنزلة الجزم في أوله،
ولذلك لم يدخل في التقطيع بخلاف تنوين الترم، فإنه داخل فيه، وبها يحصل
الفرق بينهما، وقيل: سمي غالباً لقلته، والقليل يكون غالباً⁽³⁾ (ويسمي الأخفش
الحركة التي قبلها غلواً، وفالذاته الفرق بين الوقف والوصل)⁽⁴⁾ [وعله]⁽⁵⁾
الحديثي [بأنه]⁽⁶⁾ لو أبقى على أصله وقرئ المخترق لم يعلم أوقف هو أم وصل،
قال النجم السعيد: وفيه نظر لا يخفى، قلت: لعل وجهه منع تردد السامع في
الوقف والقاف ساكنة، ويدفع⁽⁷⁾ بأنه شعر فتسكين الآخر للوزن لا للوقف،
ومجيء هذا التنوين مؤذن بالوقف (وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترم، زاعماً
أن الترم يحصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن، قال: وإنما سمي [المغني]⁽⁸⁾ مغنياً؛
لأنه يُغْنِي صوته أي: يجعل فيه غنة)⁽⁹⁾ [وهي]⁽¹⁰⁾ صوت يخرج من الخيشوم،

(1) في (س) بزيادة: الأسود.

(2) في (س): للشعر.

(3) القائل النجم السعيد كما في هامش المخطوط.

(4) انظر شرح المفصل: 34/9.

(5) في (س): قال.

(6) في (س): إذ.

(7) في (س) بزيادة: هذا.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) شرح المفصل: 34/9.

(10) في (س): والغنة.

والأغن الذي يتكلم من قبل خياشيمه، ورجل أغن، وامرأة غنا يتكلم كذلك،
 ونعله غن، وهو من باب تعب قاله الفيومي⁽¹⁾، وقال صاحب القاموس: وظي
 اغن يخرج صوته من خياشيمه، [وغلط قول الجوهري طيراً أغن]⁽²⁾ (والأصل
 عنده مغثن بثلاثة نونات، فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفاً، وأنكر الزجاج والسيرافي
 ثبوت هذه النون البتة⁽³⁾) من جهة أن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق
 فكذا التنوين (لأنه يكسر الوزن، وقالوا: لعل الشاعر كان يزيد إن في آخر كل
 بيت، فيضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين، واختار هذا القول
 ابن مالك⁽⁴⁾⁽⁵⁾ قال: صحيح مخلص من زيادة ساكن على ساكن بعد تمام الوزن
 [كما في الجني الداني]⁽⁶⁾ (وزعم أبو الحجاج بن معرور) صاحب كتاب التبيه
 على أغلاط الزخشي، اسمه يوسف بن إبراهيم مات سنة خمس وعشرين
 وستمائة⁽⁷⁾ (أن ظاهر كلام سيويه في المسمى تنوين الترم أنه نون عوض من
 المدة، وليس بتنوين⁽⁸⁾) بعد أن زعم أن مذهب سيويه هو أن التنوين قسمان:
 قسم في الكلام، وقسم في القوافي، وأن الأربعة الأول كلها تنوين التمكين⁽⁹⁾
 [فتكون التنوين على مذهب سيويه قسماً واحداً]⁽¹⁰⁾ (وزعم ابن مالك في

(1) المصباح المنير: (غ. ن. ن) 241.

(2) في (س): وقول الجوهري: طير أغن غلظه صاحب القاموس.

القاموس المحيط: 288/4، الصحاح: 1590/2.

(3) قال المرادي: وقد أنكر السيرافي، والزجاج الغالي، وقالوا: إن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق،
 فكذلك لا يلحقها التنوين.

الجني الداني: 148.

(4) الكافية الشافية: 1430/3.

(5) بزيادة: حيث.

(6) في (س): ذكره ابن القاسم، وقال في التسهيل وكذا اللاحق روياً مقيداً عند من أبته.

الجني الداني: 148.

(7) انظر ترجمته في: البلغة: 320، بنية الرواة: 362/2، الأعلام: 254/8.

(8) النص في الجني الداني: 148، انظر الكتاب: 206/3، 207.

(9) في (س) بزيادة: وتنوين الصرف.

(10) ساقط من (س).

التحفة أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة، والقوافي المقيدة تنوينا مجاز، وإنما هو نون أخرى زائدة، ولهذا لا يختص بالاسم، ويجمع الألف واللام، وبُثبت في الوقف⁽¹⁾ غالف لما نقل عن الزخسري أن تنوين الترم هو الذي يقع في إنشاد الشعر مكان حرف الإطلاق، إذ وصل المنشد ولم يقف.

(وزاد بعضهم سابعاً وهو/ : تنوين الضرورة، وهو) [التنوين]⁽²⁾ 260 ب.
(اللاحق لما لا ينصرف كقوله:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحِذْرَ حِذْرَ عُنَيْزَةٍ (3)

صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

الحذر السر، ويطلق على البيت إذا كان فيه امرأة، وإلا فلا، والمراد هنا الهودج، وعنيزة وزان زبيدة اسم حبيته وهي ابنة عمه، وقيل: لقبها، واسمها فاطمة، وقيل: فاطمة عشيقه أخرى له⁽⁴⁾ نونها للضرورة⁽⁵⁾، نَعَمْ دخول القبض والكف في البحر الطويل جائز، لكن قبض مشروط بعدم كفه وبالعكس⁽⁶⁾، والويلات جمع ويلة وهي: شدة العذاب، قيل: دعاء عليه منها، وقيل: له، لكنه في

(1) شرح الفصل: 33/9. ذكر الزركلي في الأعلام أن من كتب الشيخ ابن مالك تحفة المورود في القصود والمندود الأعلام: 233/6.

(2) ساقط من (س).

(3) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: 95، حاشية الشمني: 98/2، حاشية الدسوقي: 304/2 المقاصد النحوية: 374/4، شرح المعلقات للزوزني: 9.

الشاهد فيه: قوله: عُنَيْزَةٌ حيث نونت للضرورة.

(4) شرح المعلقات للزوزني: 9.

(5) في (س) بزيادة: ولا يقال ضرورة في صرف عنيزة، لجرىان القبض والكف من الزحافات في البحر الطويل لأن قبضه مشروط بعدم كفه، وكفه مشروط بعدم قبضه.

(6) في (س) بزيادة: قولاً لك.

وقيل: له، لكنه في صورة الدعاء عليه، والعرب تفعل ذلك صرفاً لعين الكمال عن المدعو عليه، ومعنى مرجلي: تاركى راجلة أي: ماشية⁽¹⁾ (وللمنادي المضموم كقوله:

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا (2)

صدر بيت من الوافر لا من المتقارب كما وهم الأحوص عجزه:

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

(ويقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين؛ لأن الضرورة أباحت الصرف) [واعترض بأن]⁽³⁾ وجود العلتين في الاسم مناف لصرفه، ويدفع بأنه مبني على تعريف غير المنصرف بما لا يدخل الجر والتنوين، لا بما فيه علتان، وبأنه يجوز أن يخرج العلتان من التأثير بسبب الضرورة⁽⁴⁾.
(وأما الثاني: فليس تنوين تمكين، لأن الاسم مبني على الضم) وقيل: هو راجع إلى تنوين التمكين الذي قبل البناء، والضرورة سبب لإظهاره⁽⁵⁾.
(ثامناً: وهو التنوين الشاذ، كقول بعضهم: هُوَلَاءِ قومك حكاة أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ، كما قيل: في ألف قُبْعَثَرِي⁽⁶⁾) قال الرضي: وقد ينون

(1) شرح المعلقات السبع للزوزني: 9.

(2) البيت للأحوص في خزانة الأدب: 150/2، الكتاب: 202/2، شرح شواهد المغني: 766/2، حاشية

الأمير: 25/2، حاشية الشمني: 98/2.

الشاهد فيه: تنوين مطر الأولى للضرورة.

(3) في (س): فلا يرد ما قيل.

(4) حاشية الشمني: 99/2، حاشية الأمير: 25/2.

(5) انظر الجني الداني: 149.

(6) الجني الداني: 149.

أولا بتنوين التنكير، وإن كان معرفة أفادة البعد فيكون أولاء كأولئك⁽¹⁾ (وقال ابن مالك: الصحيح أن هذه نون زيدت في آخر الاسم كُنُونٌ ضيفن؛ وليس بتنوين، وفيما قاله نظر؛ لأن الذي حكاه سماء تنويناً؛ فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون ضيفن ليست كذلك⁽²⁾) [قيل: إذا كان هذا النظر صحيحاً أمكن أن يورد مثله على ابن مالك، فيقال: إن سيبويه سمى التزم تنويناً فهو دليل⁽³⁾] على أنه سمعه في الوصل دون الوقف، [وأجيب⁽⁴⁾] بأن ابن مالك استدل بثلاثة أمور، منها الثبوت في الوقف [كما تقدم⁽⁵⁾] فلا يلزم من نفيه نفي ما استدل عليه⁽⁶⁾ تأمل (وذكر ابن الحجاز في شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة، وجعل كلاً من تنوين المنادى، وتنوين صرف ما لا ينصرف قسماً برأسه، قال⁽⁷⁾: والعاشر تنوين الحكاية، مثل أن تسمي رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمى به) فيلزم رعاية الحركة المحكية، والتنوين المحكى صورة تقول: رأيت عاقلة لبيبة يا هذا (وهذا اعتراف منه بأنه) أي تنوين الحكاية (تنوين الصرف) فالباء متعلقة باعتراف محذوفاً لا باعتراف لأنه قد وصف بقوله منه⁽⁸⁾، وقيل: ظرف مستقر صفة/ ثانية له⁽⁹⁾، أي: هذا اعتراف كائن منه ملتبس بأنه تنوين [261] الصرف (لأن الذي كان قبل التسمية حكى بعدها) قيل: لكنه ليس في لفظ

(1) شرح الرضي: 476/2.

(2) الجنى الثاني: 149.

(3) في (س): وهذا النظر بعد صحتة يتمشى في تنوين التزم، ويرد على ابن مالك فإن سيبويه سماء تنويناً فهذا دليل منه.

(4) في (س): فلا يدفع هذا ما قيل إن.

(5) ساقط من (س).

(6) حاشية الشنعي: 99/2.

(7) في (س) بزيادة: أي: ابن الحجاز بعد ذلك.

(8) في (س) بزيادة: وعمل المصدر بعد الوصف ممتنع.

(9) انتهى أمل الأريب: 291. تحقيق الأستاذ أحمد أبو سغاش.

الحكاية تنوين صرف قطعاً⁽¹⁾، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف، وقد وقفت على جوابه آنفاً.

(الثالث:) من أوجه النون⁽²⁾، (نون الإناث، وهي في نحو: النسوة يذهبن' خلافاً للمازني) [فإنه قال]⁽³⁾: الحروف الأربعة في الماضي والمضارع علامات، والفاعل مستكن كما استكن في 'هند فعلت'⁽⁴⁾ (وحرف في نحو: يذهبن النسوة' في لغة من قال: أكلوني البراغيث'⁽⁵⁾ خلافاً لمن زعم أنها اسم، وما بعدها بدل منها، أو مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبره) [فلا يضر وجود الالتباس بالفاعل في هذه اللغة لأنها لغة ضعيفة]⁽⁶⁾.

(الرابع: نون الوقاية) قيل: لا ينبغي عدها في أقسام النون؛ لأنها جزء من كلمة لا كلمة⁽⁷⁾ [وفيه نظر، وأما الجواب]⁽⁸⁾ بأنه جزء الكلمة له دخل في دلالتها على معناها، ونون الوقاية لا دخل لها في دلالة ما لحقته على معنى فلا يكون جزءه فمقتوض بقاء التأنيث مطلقاً (وتسمى نون العماد أيضاً) أي: كما تسمى نون الوقاية لوقاية آخر ما لحقته عن آخر الجر، فلا ترد كسرة تضرين' لأنها في

(1) حاشية الشمي: 99/2.

(2) في (س) بزيادة: المفردة.

(3) في (س): فإن مذهبه.

(4) قال ابن عيش: وذهب أبو عثمان المازني وغيره من النحويين إلى أن الألف في تمام، والواو في تماماً يدلان على الفاعلين، والفاعلين المضمرين، والفاعل في التية.

شرح المفصل: 88/3.

(5) في (س) بزيادة: وهي لغة طي.

(6) في (س): وأما وجوب تأخير الفعل إذا وقع خيراً فمشرط يكون الفاعل مستتراً نحو: زيد قام إذ لو قيل: قام زيد لالتبس بالفاعل، ووجود هذا الالتباس في لغة أكلوني البراغيث' لا يضر؛ لأنها لغة ضعيفة.

(7) حاشية الشمي: 99/2.

(8) في (س) بزيادة: على ما صرح به ابن الحاجب أن نون الوقاية لحرف المضارعة ليست بكلمة، وإنما هي كالألف في ضارب، والميم في مخرج، والألف في سكرى، وفي كون نون الوقاية جزء كلمة نظر، وأما ما قيل في منعه.

الوسط حكماً، ولا كسرة قلّ الحقّ لعروضها، وأما نحو: دَعَانِيْ وَرَمَانِيْ فحمل على نحو: ضَرَبْنِيْ.... (وتلحق قبل ياء المتكلم بواحدة من ثلاثة: أحدها: الفعل، متصرفاً كان نحو: أَكْرَمْنِيْ أو جامداً نحو: عَسَانِيْ، وقاموا، ما خلاني، وما عداني، وحاشاني إن قدرت فعلاً، وأما قوله:

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِيْ
.....

تقدم شرحه في قَدْ (فضرورة) إذ زيادة النون تخرجه عن الوزن (ولنحو: ثَأْمُرُونِيْ) ⁽¹⁾ يجوز فيه الفك والإدغام، والنطق بنون واحدة، وقد قرئ بهن في السبعة) قراءة ابن عامر بالفك، والجمهور بالإدغام، ونافع بنون واحدة ⁽²⁾ (وعلى الأخيرة فقليل: النون الباقية نون الرفع) لأن النقل [حصل] ⁽³⁾ بنون الوقاية فهي أحقّ بالحذف، ولأن الدفع أسهل من الرفع [وهو قول] ⁽⁴⁾ الأخفش، واختاره الجزولي ⁽⁵⁾ (وقيل: نون الوقاية وهو الصحيح) [لأن حذف نون الإعراب أولى، لحذفها بالجازم والناصب وهو مذهب سيويه] ⁽⁶⁾، [ورد] ⁽⁷⁾ بأن المحذوف في لَيْسِيْ، ولعلي، ولدني 'نون الوقاية فهو أحقّ بالحذف' ⁽⁸⁾.

(1) الزمر: 64.

(2) الإقناع في القراءات السبع: 370.

(3) في (س): جاء من.

(4) في (س): وهذا مذهب.

(5) انظر شرح الرضي: 450/2.

(6) في (س): لأن الممرض للحذف هو نون الرفع.

الكتاب: 3/ 519، 520.

(7) في (س): قيل: يرويه.

(8) حاشية الشمني: 99/2.

(الثاني: اسم الفعل نحو: دُرَاكُنِي، تَرَاكُنِي، عَلَيَّكُنِي، [بمعنى: أدركني، اتركني، والزمني] ⁽¹⁾ [إطلاقه] ⁽²⁾ يدل على وجوب إلحاق أسماء الأفعال، ولكن قال الرضي ⁽³⁾: ويجوز تركها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالا في الأصل ⁽⁴⁾.

(الثالث: الحرف نحو: إِنْني وهي جائزة الحذف مع إِنْ، وَاَنْ، ولكن، و كَأَنَّ) كراهة اجتماع النونات، وأما إثباتها فلتشبيهاً بالفعل (وغالبية الحذف مع كَلِمَ) لأن من لغتها كَعْنُ مع شبه اللام بالنون (وقليلة مع كَيْتُ) تشبيهاً لها بالأربعة الأول: قال الرضي: المشهور اختصاص الحذف بالضرورة، قاله سيويه / وغيره 261 / ب قال ⁽⁵⁾:

كَمُتِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَقْفِدُ بَعْضَ مَالِي ⁽⁶⁾

(وتلحق أيضاً قبل الباء المخفوضة بَمَنْ و عَنْ إِلَّا في الضرورة) قال الرضي: خص سيويه الحذف بالشعر ⁽⁷⁾ قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ بَيْنِي ⁽⁸⁾

(1) ساقط من جميع النسخ.

(2) في (س): سياق كلامه يدل.

(3) في (س) بزيادة: يجوز إلحاقها أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل.

(4) شرح الرضي: 454 / 2.

(5) شرح الرضي: 452 / 2، الكتاب: 370 / 3.

(6) البيت من الوافر لزيد الخير في شرح المنفصل: 90 / 3، الكتاب: 370 / 2، حاشية الدسوقي: 307 / 2.

المقاصد النحوية: 346 / 1، وبلا نية في شرح الرضي: 453 / 2.

الشاهد فيه: قوله: كَيْتُ حيث ترك نون الوقاية، والكثير إثباتها.

(7) شرح الرضي: 453 / 2.

(8) البيت من الرجز بلا نية في شرح الرضي: 453 / 2، الجنى الثاني: 151، المقاصد النحوية: 352 / 1، حاشية الدسوقي: 307 / 2، شرح ابن عقيل: 51 / 1.

الشاهد فيه: 'مَيَّ' حيث حذف نون الوقاية قبل ياء المتكلم للضرورة.

بيت⁽¹⁾ من الرمل، لو شددت نون عني، ومني لكان عروضه فعولن،
 وضربه مفعولن وهما ليس فيه (و قيل: المضاف إليها كدن) نحو: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ
 لَدِّي عُدْرًا﴾⁽²⁾ (أو قَدْ، أو قَطُّ إلا في القليل من الكلام) قال الرضي: إثبات
 النون في كدن لازم في غير ضرورة عند سيويه، والزجاج، وراجح عند غيرهما
 سوى الجزولي فإنه قال: أنت غير⁽³⁾ (وقد تلحق في غير ذلك شلوداً كقولهم:
 بُجِّلْنِي بمعنى حسي⁽⁴⁾) لا بمعنى يكفي فإن لحوق النون حيثئذ ليس بشاذ كما مر
 في الباء (وقوله:

أُصْلِمْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي⁽⁵⁾)

.....

عجز بيت من الوافر ليزيد بن محزم الحارثي صدره:

وَمَا أَذْرَى وَظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ

فالواو بمعنى منع وكل ظن تأكيد لظني، أو هما مبتدأ وخبره، والجملة
 معترضة بين أدري، ومفعوله، أمسلمني⁽⁶⁾ (يريد شرّاحيل) اسم رجل لحقه
 الترخيم، وهو فاعل أمسلمني، والهمزة للاستفهام، ومعناه: أتاكرني عوني،

(1) في (س) بزيادة: مقي.

(2) الكهف: 76.

في (س) بزيادة: بالتشديد.

(3) شرح الرضي: 451/2.

(4) في (س) بزيادة: واحتز به عن كونه.

(5) البيت ليزيد بن غزوم في المقاصد النحوية: 385/1، شرح شواهد المعني: 770/2، ويلا نسبة في وصف
 المياني: 363، شرح أبيات المعني: 56/6.

- الحارثي هو: يزيد بن غزوم بن حزن بن زياد الحارثي، من بني الحارث بن كعب، يعرف بابن فكهة،
 وهو شاعر جاهلي، كثير الشعر، شهد يوم كلاب الثاني.

(6) معجم الشعراء: 553، الأغاني: 356/16، معجم الشعراء الجاهليين: 377، الأعلام: 188/8.
 في (س) بزيادة: والهمزة استفهام، وشرّاحي.

ونصرتي شراحيل إلى قومي (وزعم هشام أن الذي في 'أمسلمي' ونحوه تنوين لا نون⁽¹⁾)، وبني ذلك على قوله في ضاربي إن الياء منصوبة ويرده قول الشاعر:

لَيْسَ الْمُؤَافِيَنِي لَيْرَفَدَ خَائِبًا⁽²⁾ و

صدر بيت من الطويل عجزه:

فَإِنْ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَثَلَا

يقال: وافيت القوم أي: أتيتهم، والرفد العطاء، والحية عدم حصول المطلوب (وفي الحديث لا غير الدجال أخوفي عليكم⁽³⁾) والتنوين لا يجمع الألف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف [وما لا ينصرف لا تنوين فيه]⁽⁴⁾ [فيتبغي أن تكون]⁽⁵⁾ النون نون الوقاية لحقت الاسم [شدوذاً]⁽⁶⁾، فأصل أخوفي أخوف خوفاًني على أن اسم التفضيل من المبني [للمفعول]⁽⁷⁾ مثل: أشغل من ذات النحين⁽⁸⁾، وأخوف خيفاني على أنه من أخاف على رأي سيبويه، ثم حذف المضاف فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون⁽⁹⁾، وبذلك يتدفع السؤال بأن أفعّل التفضيل إنما يضاف إلى بعضه، والياء لا يقبل ذلك، وبأن أصله أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل فيلزم أن غير الدجال خائف، والمراد أنه مخوف منه، وقد يدفع هذا أيضاً خوف غير الدجال أخوف خوفاًني، ثم حذف الخوفان، وخلفهما

(1) في (س) زيادة: وذهب المعني فاجاز هذا ضاربك، وهذا ضاربي بإثبات التنوين مع الضمير.

المقاصد النحوية: 387/1.

(2) البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية: 387/1، حاشية الدسوقي: 308/2، شرح إبيات المغني: 58/6،

المساعد على تسهيل الفوائد: 97/1. الشاهد فيه: قوله: المؤافيني حيث أثبت النون في الرفع، وهو شاذ.

(3) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الفتن وأثرها الساعة، باب الدجال وصفته، ومن معه: 52/9.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) في (س): والأولى أن يقال.

(6) في (س): على سبيل الشذوذ.

(7) في (س): من فعل المفعول.

(8) جميع الأمثال: 224/2.

(9) انظر حاشية الشمني: 99/2.

غير و الباء، فيكون من وصف المعاني بصفة الأعيان مبالغة كشعر شاعر (وفي
الصحيح أنه يقال: 'يجلي' ولا يقال: 'يجلني'، وليس كذلك⁽¹⁾) لما مر أنه يقال: 'يجلني
بمعني حسي، وإن كان قليل.

⁽¹⁾ الصحيح: (ب. ج. ل) 1229/2.

[نَعَمْ]

(نعم بفتح العين) يعني^(١) الهجائية التصرفية (، وكثائفة تكسرهما) تميزاً بين نَعَمْ الحرفية، ونَعَمْ واحد الإنعام، وقد جمع بين اللغتين من قال:

دَعَانِي عُيِّدُ اللَّهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ قَالَكَ/ مِنْ ذَا عِي نَعَمْ نَعَمْ^(٢) 1 / 262

(وبها قرأ الكسائي) في قوله تعالى ﴿قَالُوا نَعَمْ﴾^(٣) (وبعضهم يبدلها 'حاء') فيقول: 'نَحْمُ' حكاه النضر بن شميل^(٤) (وبها قرأ ابن مسعود) رضي الله عنه^(٥) (وبعضهم يكسر النون إتباعاً لكسرة العين) كذا ذكره أبو البقاء^(٦)، [وقال المصنف]^(٧): إنما أراه أصلاً لا إتباعاً، لأن الحرف لا يليق به التصريف، ألا ترى أنه لا يجوز في نَحْمُ العاطفة ما جاز في نَحْدُ، ومد من اللغات الثلاثة، ولو صح لصح نَعَمْ نَعَمْ^(٨)، وفي بعض النسخ (تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: نَعَمْ وَشَهِدْ

^(١) في (س) زيادة: العين.

^(٢) بيت من الطويل بلا نسبة في حاشية الشمني: 100/2، حاشية الدسوقي: 309/2، المساعد على تهليل الفوائد: 229/2.

^(٣) الأعراف: 44.

انظر الإقناع في القراءات السبع: 323.

^(٤) انظر شرح المفصل: 125/8.

- النظر بن شميل: وهو أبو الحسن النظر بن شميل المازني النخعي، أخذ عن الخليل، وشافه العرب، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب، ورواية الحديث، وفقه اللغة، كان أروى الناس عن شعبة، وروى عنه يحيى بن معين، ت(203)هـ.

مرآة الجنان: 8/2، البلغة: 305، بغية الرعاة: 316/2، الأعلام: 33/8.

^(٥) المختص: 14/2.

^(٦) الشبان في إعراب القرآن: 1/442.

^(٧) في (س): ونقل عن المصنف أنه قال.

^(٨) قاله ابن هشام في حواشي التهليل.

انظر حاشية الشمني: 100/2.

بكسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة) أي: قراءة تحم بإبدال العينحاء (وأجازها بالقياس⁽¹⁾) يعني على إبدالحاء حتى عيناً، وقد مر أن ابن مسعود قرأ عني ونحي وأنت خير بأن الأولى ترك هذه النسخة، أو ذكر قوله والفارسي بعد قوله: وبها قرأ ابن مسعود (وهي حرف تصديق، ووعد، وإعلام، فالأول بعد الخبر كقام زيد، وما قام زيد، والثاني: بعد أفعل) تقول: اضرب زيدا، فتقول: نعم، أي: اضربه (ولا تفعل وما في معناها، نحو: هلا تفعل، وهلا لم تفعل، وبعد الاستفهام في نحو: هل تعطيني؟، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى) أي: يحتمل أن يفسر الاستفهام في هل تعطيني؟ بمعنى افعل فلا يكون هذا قسماً برأسه، بل داخلاً في قوله: وما في معناها، وفي بعض النسخ بالمعنى الثالث، أي: يحتمل أن تفسر نعم بعد⁽²⁾ هل تعطيني بالإعلام فحينئذ يدخل في قوله: (والثالث) المتعين (بعد الاستفهام) وتعيينه ظاهر؛ لأن الاستفهام استعمال، والاستعلام طلب الإعلام، فيناسب أن يقع الإعلام (في نحو: هل جاءك زيد؟، ونحو: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾⁽³⁾ ﴿إِنْ لَنَا لَأَجْرًا﴾⁽⁴⁾) قبل: وفي غالب النسخ، والثالث المتعين، ووجه بأن ثالثاً اسم فاعل من الثلاثة [للتصير]⁽⁵⁾، أي: مصير المتعينين السابقين ثلاثة، وأدخل ال على المضاف إضافة لفظية لدخولها على المضاف إليه أيضاً نحو: ألجعد الشعر⁽⁶⁾ (وقول صاحب المقرب) يعني ابن عصفور (إنها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بيناه قبل⁽⁷⁾)

(1) الحجة في القراءات السبع: 96/1.

(2) في (س) بزيادة: نحو.

(3) الأعراف: 44.

(4) الشعراء: 41. في (س) بزيادة: ومن الوهم ما قيل إنه ثالثاً اسم فاعل من الثلاثة أي: مصير.

(5) ساقط من (س).

(6) حاشية الشمني: 100/2.

(7) المقرب: 322.

من أن نعم للإعلام بعده⁽¹⁾ (قيل: وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدرًا، نحو: نعم هذه
اطلالم⁽²⁾)، والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر، ولم يذكر
سيويه معنى الإعلام البتة، بل قال: وأما نعم فَعِدَّةٌ، وتُصَدِّقُ، وأما بلى فيوجب
بها بعد النفي⁽³⁾، وكأنه رأى أنه إذا قيل: هل قام زيد، فقيل: نعم فهي لتصدق ما
بعد الاستفهام، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام، إذ لا يصح أن تقول لقائل
ذلك: صدقت؛ لأنه إنشاء لا خبر) وفيه بحث، ويجوز أن يقال: ذلك باعتبار
تضمنه خبراً صادقاً كما قالوا في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكََاذِبُونَ﴾⁽⁴⁾ إن التكذيب راجع إلى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبراً كاذباً.

262/ ب

(واعلم أنه إذا قيل: قام زيد فتصديقه نعم، وتكذيبه لا، ومنع دخول بلى
لعدم النفي، وإذا قيل: ما قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه بلى، ومنه: ﴿رَعِمَ
الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُنْعَمُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي﴾⁽⁵⁾ فإن غفقة لا ناصبة، لئلا يدخل
ناصب على ناصب وهو مفعول زعم⁽⁶⁾، أو سادة مسد مفعوليه، وبلى إيجاب
للنفي (ومنع دخول لا؛ لأنها لنفي الإثبات، لا لنفي النفي، وإذا قيل: أقام زيد
فهو مثل: قام زيد أعني أنك تقول إذا أثبت القيام: نعم، وإن نفيته لا، ومنع
دخول بلى، إن قيل: ألم يقم زيد فهو مثل: لم يقم زيد فتقول: إذا أثبت القيام بلى
ومنع دخول لا، وإن نفيته قلت: نعم، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى
فَدُجَاءَ مَا نَحْنُ بِمُؤْمِرِينَ﴾⁽⁷⁾ فيه دليل على جواز الجمع بين حرف الجواب، والجملة

(1) في (س) بزيادة: بعد نحو: هل جاءك زيد.

(2) في (س) بزيادة: جمع طلل وهو من شخص من آثار.

(3) الكتاب: 234/4.

(4) المنافقون: 1.

(5) التغابن: 7.

(6) في (س): على مثله وهي سادة مسد المفعولين للزعم، أو المفعول، وبلى إيجاب للنفي.

(7) الملك: 8، 9.

المجاب بها ﴿الَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾⁽¹⁾ ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَال بَلَىٰ﴾⁽²⁾، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه لو قيل: نعم في جواب ﴿الَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ لكان كفراً⁽³⁾ إذ يصير معناه: نعم لست ربنا، لأنها لتصدق المخبر بنفي أو إيجاب، وأما بلى فتدل على التوحيد؛ لأن معناه بلى أنت ربنا، وقد تقدم في بحث بلى أنه نازع السهيلي، وغيره في المحكي عن ابن عباس (والحاصل أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي، وأن لا لا تأتي إلا بعد إيجاب وإن) [4] نعم تأتي بعدهما، وإنما جاز ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تِلْكَ آيَاتِي﴾⁽⁵⁾ مع أنه لم يتقدم أداة نفي لأن ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾⁽⁶⁾ يدل على نفي هدايته كانه قيل: ما هداني [الله]⁽⁷⁾ (ومعنى الجواب حينئذ: بلى قد هديتك بمجيء الآيات، أي: قد أرشدتك لذلك، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾⁽⁸⁾) يعني أن المراد بالهدية هنا الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب لا الدلالة الموصلة إليه (وقال سيبويه: في باب النعت، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: فيقال: له) مقول قال⁽⁹⁾ (الست تقول كذا وكذا؟ فإنه لا يجحد) أي: [ذلك]⁽¹⁰⁾ البعض (بدأ من أن يقول: نعم) وإلا خالف جميع النحويين، والعرب (فيقال له: أفلست تفعل كذا؟ فإنه قائل: نعم)⁽¹¹⁾ والمقصود من نقل كلامه أنه استعمل نعم بعد

(1) الأعراف: 172.

(2) البقرة: 260.

(3) الدر المنصور: 370/3.

(4) ساقط من جميع النسخ.

(5) الزمر: 59.

(6) الزمر: 57.

(7) ساقط من (س).

(8) فصلت: 17.

(9) في (س) زيادة: قال له أي: البعض.

(10) ساقط من (س).

(11) قال سيبويه: وأما قباله: فهو وجه، وأما بلى فتوجب به بعد النفي، وأما نعم فعدة وتصديق، تقول: قد كان كذا وكذا، فنقول: نعم، وليسا اسمين، وقبالة اسم يكون ظرفاً، فإذا استفهمت فقلت أنفعل؟ أجب بنعم، فإذا قلت: أليست تفعل؟ قال: بلى، ويجريان مجرهما قبل أن نجيء الألف. الكتاب: 234/4.

ليس في موضعين وهو موضع بلي^(١) (فزعم ابن الطراوة أن ذلك لحسن^(١)) [قيل: هذا جرأة منه على منصب إمام العربية]^(٢) (وقال جماعة من المتقدمين، والمتأخرين منهم الشلوين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي راعياً للفظه، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب به الإيجاب رُعيًا لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد، ولا الاستثناء المفسر^(٣)) وهما كلام يختص بالنفي (لا يقال: ليس أحد في الدار، ولا ليس في الدار/ إلا زيد، وعلى ذلك قول الأنصار 263/ ١ رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم، وقد قال لهم هَلْ أَلَسْتُمْ تَرَوْنَ لَهُمْ ذَلِكَ^(٤) نعم) فنعم مقول قول الأنصار (وقول جحدر) كجعفر علم شاعر^(٥)

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أَمْ عَمِرُوا وَإِنَّا فَدَاكَ بِئْسَ ثَدَانِي
نَعَمْ وَ أَرَى الْمَلَالَ كَمَا تَرَاهُ وَيَعْلَوْهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي^(٦)

^(١) في (س) بزيادة: هذا جار على قول قوم أن الاستفهام إذا دخل عليه النفي كان الجواب في النفي بنعم، وفي الإيجاب ببلى، وتأولوا قول جحدر.

^(٢) ساقط من (س). قال الأمير: شنع الدمايني تلحين سيويه إمام العربية. حاشية الأمير: 26/2، خزنة الأدب: 201/11.

^(٣) انظر خزنة الأدب: 203/11.

^(٤) شرح غريب الحديث لأبي القاسم ابن سلام، رقم: 179، ص: 123

^(٥) في (س) بزيادة: تقدم بعض آياته في بحث وب.

- جحدر الكُملي هو: شاعر من أهل البصرة، كان في أيام الحجاج بن يوسف يقطع الطرق، وينهب الأموال، فأمسكه عامل الحجاج في البصرة، وسجن الحجاج، وهذا البيتان من قصيدة قالها في السجن، ت(100) هـ الأعلام: 2/113.

^(٦) البيتان لجحدر بن مالك في خزنة الأدب: 201/11، شرح جمل الزجاجي: 3/87، الجني الداني: 422، شرح أبيات المغني: 6/58، شرح شواهد المغني: 1/408. الشاهد في: الإجابة بنعم عند أمن اللبس.

بيتان من الوافر (وعلى ذلك جرى كلام سيويوه، والمخطوط) اسم فاعل من التخطئة للنسبة (مخطئ) اسم فاعل من الإخطاء أي: الوقوع في الخطأ ضد الصواب (وقال ابن عصفور: أجرت العرب التقدير في الجواب مجرى النفي المحض، وإن كان إيجاباً في المعنى، فإذا قيل: ألم أعطك درهماً) فيؤول إلى معنى أعطيتك كما قيل في: «ألم تشرح لك»⁽¹⁾ (قيل: في تصديقه نعم، وفي تكذيبه بلى؛ وذلك لأن المقرّر أي: المحمول على الإقرار (قد يوافقك في ما تدعيه وقد يخالفك، فإذا قال: نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطني على اللفظ، أو نعم أعطيتي على المعنى؟ فلذلك أجبه على اللفظ، ولم يلتفتوا إلى المعنى⁽²⁾) حكى أن قاضي مكة أبو الفضل النويري سأل المصنف عمّ جرى به العرف من أن الإنسان إذا طرق باب صاحبه يقول: نعم نعم مريد الإعلام بحضوره، وهل⁽³⁾ له أصل في لسان العرب؟ فقال: نعم، وقد ذكرته في كتابي مغني اللبيب، فقليل: هو في موضعين:

أحدهما: ما تقدم من أنها جواب لسؤال مقدر.

والثاني: قول ابن عصفور⁽⁴⁾.

(وأما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور، وهو ما قدره) أي: السائل (في اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو⁽⁵⁾) وكذا قول هذا الطارق نعم نعم هو جواب لما قدره في اعتقاده من أن صاحب المنزل لشدة احتفاله به، والتفاتاً إليه يسأل هل حضر فلان؟ (وجاز ذلك لأمن اللبس، لعلمه أن كل أحد

⁽¹⁾ الشرح: 1.

⁽²⁾ انظر شرح جبل الزجاجي: 503 / 2.

⁽³⁾ في (م) بزيادة: ومن فعل.

⁽⁴⁾ انظر خزنة الأدب: 207 / 11.

⁽⁵⁾ قال ابن عصفور: فالجواب: أن ذلك يتصور فيه وجوه.

أحدها: أن يكون قول جحدر نعم جواباً لما قدره في نيته، واعتقاده من أن الليل يجمع أم عمرو ولياءه فجاء الجواب بنعم.

شرح جبل الزجاجي لابن عصفور: 504 / 2.

يعلم أن الليل يجتمع وأم عمرو، أو هو جواب لقوله: 'وأرى الهلال... البيت' وقدمه عليه، قلت: أو لقوله: 'فذلك بنا تداني' وهو أحسن) [لأن⁽¹⁾] 'نعم' حيثند جواب عن متقدم لفظاً ومعني⁽²⁾، قيل: هذا الاحتمال منقول عن أبي حيان، ولعل المصنف لم يطلع عليه⁽³⁾⁽⁴⁾، قال: أي: ابن عصفور (وأما قول الأنصار فجاز لزوال اللبس، لأنه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك، وعلى هذا يحمل استعمال سيويه لها، بعد التقرير⁽⁵⁾ انتهى، ويحذر) أي: يتلخص (على هذا أنه لو أجيب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾⁽⁶⁾ بنعم لم يكف في الإقرار؛ لأن الله سبحانه أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التي لا تحتل غير المعنى المراد من المقر) فغير مفعول تحمل، والمقر من الإقرار، ومن قال إنه مفعول أوجب، وإن المقرر [من التقرير]⁽⁷⁾ على صيغة الفاعل: وهو الذي يحمل الغير على الإقرار فقد وهم (ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: 'لا إله إلا الله' برفع إله) فحيثند يتعين كون 'لا' بمعنى ليس لا لنفي الجنس مهمة لعدم تكرارها/ بل يحتمل أن تكون له، ولنفي الوحدة، وإليه يشير قوله: (لاحتماله لنفي الوحدة فقط) علة لعدم دخول أي: لاحتماله قول المقر، وقيل: لاحتمال رفع إله لنفي الوحدة فيكون الاستثناء من الإله المنفي وحدته فمال المعنى ليس إله متصف⁽⁸⁾ بوجود إلا الله، ويفهم منه أن إلا الله المتصف بالشركة موجود تعالى شأنه تعالى⁽⁹⁾ (ولعل ابن عباس رضي الله عنه إنما قال: 'إنهم لو قالوا: نعم لم يكن إقراراً كافياً) هذا بيان لمعنى ما نقل عنه، وتعيين بمراده منه، فلا وجه بما قيل: إنه معارضة للوجه الثابت المشهور بمجرد احتمال عدمه من غير تثبت (وجوز الشلوين أن يكون مراده أنهم لو قالوا: نعم

(1) في (س): لكون.

(2) في (س) بزيادة: ولعل هذا وجه إسناده إلى نفسه، وغفل عنه من قال.

(3) في (س) بزيادة: فإنه نص ابن حيان، والأولى عندي أن يكون ذلك جواباً لقوله: 'فذلك بنا تداني' لأنها جملة خبرية.

(4) الخزانة: 205/11، حاشية الدسوقي: 314/2.

(5) انظر شرح جل الزجاجي: 505/2.

(6) الأعراف: 172.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: بالوحدة.

(9) مواهب الأريب: ج - 3: 67/1.

جواباً للملفوظ به على ما هو الأنصح لكان كفوياً، إذ الأصل تطابق الجواب
والسؤال لفظاً، وفيه نظر؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال) واعترض بأن القائلين
بالتكفير إنما يتوهم على أن يكون الجواب متوجهاً إلى النفي الملفوظ به جزماً، ومع
ذلك لا يكون احتمال تأمل⁽¹⁾.

⁽¹⁾ مواهب الأريب: ج - 3: 167 ب.

[حرف الهاء]

(الهاء المفردة - على خمسة أوجه:

أحدها: أن تكون ضمير للغائب، وتستعمل في موضعي الجر، والنصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾⁽¹⁾ مثال للضمير الغائب المجرور، والمنصوب على ترتيب اللف، وأما هو فليس مما نحن فيه، قيل: الضمير هو الهاء، والواو مقوية للحركة⁽²⁾، وقال الزجاج: مجموعهما، وعلى الأول بنى المصنف⁽³⁾.
(والثاني: أن تكون حرفاً للغيبة، وهي الهاء في إِيَاء، فالحن أنها حرف لمجرد معنى الغيبة، وأن الضمير إِيَاء وحدها) هذا مذهب سيوريه⁽⁴⁾، وقد تقدم في حرف الكاف أن الخليل والأخفش قالوا: الهاء ضمير أضيف إليه إِيَاء⁽⁵⁾، وقال الزجاج والسيرافي: إِيَاء اسم ظاهر مضاف إلى الضمير⁽⁶⁾، وقال قوم من الكوفيين: إِيَاء اسم بكامله⁽⁷⁾، وقال بعض الكوفيين وابن كيسان: الضمير هو الهاء، وإِيَاء دعامه له يصير [بسببها]⁽⁸⁾ منفصلاً⁽⁹⁾.

(الثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾⁽¹⁰⁾ أراد به ما كان بحركة غير إعرابية، ولا شبيه بها، فخرج نحو: لا رجل بالفتح، وقيل: وبعد الضم، لأن حركة كل منهما [عارضضة لشبه الإعرابية،

(1) الكهف: 37.

(2) انتهى أمل الأريب: 325. تحقيق الأستاذ أحمد أبو سطات.

(3) حاشية الأمير: 27/2.

(4) ينظر الكتاب: 258/2.

(5) بحث الكاف: 257. تحقيق الطالب أبو عجيبة رمضان.

(6) شرح الرضي: 245/2.

(7) شرح الرضي: 425/2.

(8) في (س): بها.

(9) شرح الرضي: 425/2.

(10) الفارقة: 10.

وبقوله^(١): (ولمحو: هاهنا، وازيداه) الاسم المبني والمندوب في آخرهما الألف (وأصلهما أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف. والرابع: المبذلة من همزة الاستفهام، كقوله:

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوْدَةَ غَيْرَنَا وَجَفَا^(٢)

بيت من الكامل، فاعل أتى ضمير الشخص المتحدث عنه بهذه القصة وهو المشار إليه بهذا، وصواحبها مفعول به^(٣)، وقيل: فاعل أتى^(٤)، ومنع^(٥) كمنع، وضرب بمعنى أعطى، مفعوله الثاني المودة، والأول غيرنا، وجفانا من جفوته، أي: هجر مودتنا، والشاهد في هذا لأن أصله إذا بهمزة الاستفهام، ثم أبدلت منها الهاء (،) والتحقيق أن لا تعد/ هذه) من أوجه الهاء المفردة (لأنها^{١/264} ليست [بأصلية]^(٦)) ولهذا لم يعد المصنف مجيء آل الاستفهام من أوجه آل، لكون همزته بدلا من الهاء، بل ذكره بعد ذكر أقسامه، فلا يرد هذا عليه كما ظن (على أن بعضهم زعم أن الأصل هذا فحذفت الألف) أي: الف هاء التنبيه للضرورة. (والخامس: هاء التأنيث، ولمحو: رحمة في الوقف، وهو قول الكوفيين، وزعموا أنها الأصل، وأن التاء في الوصل بدل منها، وعكس ذلك البصريون^(٧)) وقولهم: أرجح حيث اعتبروا حال الوصل وهو بالنسبة إلى الوقف أصل (والتحقيق أن لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين؛ لأنها جزء كلمة لا كلمة) قال الرضي: أن الهاء كلمة ركبت مع ما دخلت عليه، فصارا لشدة الامتزاج كلمة^(٨).

(١) في (س): تشبه حركة الإعرابية في العارضية

(٢) البيت لجميل بن معمر في لسان العرب (ذ. ١): 470/3، ويلا نسبة في الجنى الداني: 153، وصف الباني: 403، شرح المفصل: 42/10.

الشاهد فيه: إبدال الهاء من همزة الاستفهام.

(٣) في (س) بزيادة: لأتى.

(٤) شرح شواهد المغني: 60/6.

(٥) في (س) بزيادة: من باب نفع.

(٦) في جميع النسخ: بأصل.

(٧) في (س) بزيادة: فقالوا التاء أصل، والهاء في الوقف بدل منها.

الجنى الداني: 58.

(٨) انظر شرح الرضي: 479/4.

[ها]

(ها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً لفعل، وهو 'خذ' فيقال: ها للواحد وغيره مذكراً كان أو مؤنثاً (ويجوز مد الفها، يستعملان) أي: المقصورة، والممدودة (بكاف الخطاب) الحرفية⁽¹⁾ نحو: هاك، وهالك، وهاكما، وهاكم، وهاكُنْ (ويدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنى عن الكاف بتصرف همزتها تصاريف الكاف، فيقال: هاء للمذكر بالفتح، وهاء للمؤنث بالكسر، وهاؤما، وهاؤن، وهاؤم ومنه: ﴿هَآؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ﴾⁽²⁾ [وهذه خمس لغات] لها بمعنى 'خذ'، [وفيه ثلاثة لغات أخرى]⁽³⁾ قال الرضي: الثلاثة الأخيرة أفعال لا ماضي لها ولا مضارع⁽⁴⁾، وليست بأسماء أفعال، وأثبت الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى 'هات'، وهات بمعنى أعط، ويصرف بحسب المأمور، ولهذا قيل: إنه فعلت⁽⁵⁾، وقال الخليل: إنه أمر من أتى يؤتي قلبت همزته هاء⁽⁶⁾.

(والثاني: أن تكون ضميراً للمؤنث، فتستعمل مجرورة الوضع، ومنصوبته نحو: ﴿فَالْتَهُمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾⁽⁷⁾.

والثالث: أن تكون للتنبيه، فتدخل على أربعة [أبل على خمسة، خامسها الجملة الاسمية]⁽⁸⁾، كقول النابغة:

(1) في (س) بزيادة: فيصرف بها.

(2) الحاقة: 8.

(3) في (س): وهذه لغات أربعة.

(4) في (س) بزيادة: إذ لا تصرف لاسم الفعل.

شرح الرضي: 93/3.

(5) الصحاح (د. ي. ت) 1/258.

(6) ساقط من (س).

(7) الشمس: 8.

(8) في (س): وقد يستعمل هاء في غير ما ذكر من الأربعة.

هَإِنْ تَاعْذَرَةُ إِنْ تَكُنْ قَبْلَتْ فَإِنْ صَاحِبِهَا قَدْ ثَاءَ فِي الْبَلَدِ^(١)

كما في الفصل، ولعل المصنف لم يذكره لكونه قليلاً نص عليه الرضي^(٢)
[وحكى الزخشي: أنه يقال: هَإِنْ زِيداً مُنْطَلَقُ، وَهَإِذَا فَعَلْتُ كَذَا]^(٣)، قال الرضي:
لم أعر على شاهد^(٤)، فالأولى أن يقال هاء التنبيه مختص بإشارة، وقد يفصل منه
كما مر، ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل، فَيَتَعَجَّبُ من قول من قال: وهو
عجيب، فإن ما أنشده الزخشي في الفصل شاهد على دخول هاء في الجملة
الاسمية مثل: هَإِنْ زِيد مُنْطَلَقُ]^(٥).

(أحدها: الإشارة غير المختصة بالبعيد) إذ العاقل لا ينبه أحداً ليري ما
ليس في مرأى، فلذلك قالوا: لا يجتمع هَإِذَا مع أَلَلَامِ^(٦) (نحو: هَإِذَا بِخِلَافِ ثُمَّ، وَهَإِذَا
بِالتشديد، وَهَإِذَاكَ

والثاني: ضمير الرفع المخبر عنه باسم إشارة، نحو: ﴿هَإِذَا أَنْتُمْ أَوَّلًا﴾^(٧)
فالجمله/ بعد اسم الإشارة مستأنفة لازمة لبيان الحال المستغربة، وقيل: حال 264/ب

^(١) بيت من الطويل للناطقة وروايته:

هَإِنْ تَكُنْ عَمَلُهُ إِلَّا تَكُنْ تَعَمَّتْ فَإِنْ صَاحِبِهَا مُتَارِكُ الْكَلْبِ

الديوان: 46، الفصل: 113/8، الجنى الداني: 349، ويلا نسبة في شرح الرضي: 422/4.
^(٢) في (س) بزيادة:

نَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصِيفَيْنِ يَتَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا وَهَإِذَا لَهَا

^(٣) شرح الفصل: 114/8، شرح الرضي: 422/4.

^(٤) شرح الرضي: 424/4.

^(٥) ساقط من (س).

^(٦) شرح الفصل: 136/3.

^(٧) آل عمران: 119.

لازمة؛ لأن الفائدة مفقودة، فالعامل فيه حرف التنبيه، أو اسم الإشارة⁽¹⁾، قال الرضي: ولا أرى للحال فيه معنى، إذ ليس المراد أنتم المشار إليهم في حال حبكم إياهم⁽²⁾ (وقيل: إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت) [وهذا مذهب الخليل]⁽³⁾ (فرد بنحو: ﴿هَآ أَنتُمْ هَؤُلَاءُ﴾⁽⁴⁾ فاجيب بأنها أعيدت تأكيداً) قال الرضي: للبعد⁽⁵⁾ بينهما كما أعيد ﴿فَلَا تُخْسِنُنَّهُمْ﴾⁽⁶⁾ لبعده قوله ﴿وَلَا تُخْسِنَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونُ﴾⁽⁷⁾.

(الثالث: نعت أي في النداء، نحو: يَا أَيُّهَا الرجلُ، وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: وللتعويض عما تضاف إليه أي) قال الرضي⁽⁸⁾: لأنه لم يكن يخلو من المضاف إليه⁽⁹⁾، أو من تنوين قائم مقامه نحو: ﴿أَيَّامًا نُدَّعُوا﴾⁽¹⁰⁾ وليس هذا موضع التنوين، وأيضاً التنوين يبدل من المضاف إليه معلوم المقدّر، كما في ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾⁽¹¹⁾ ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾⁽¹²⁾

(1) هذا قول البصريين كما في شرح الرضي: 423 / 4.

(2) شرح الرضي: 423 / 4.

(3) ساقط من س.

في (س) بزيادة:

فقلت لهم هذا لها وما وذالها

نحن اقتسنا المال نصفين يتتا

(4) آل عمران: 66.

(5) شرح الرضي: 423 / 4.

(6) آل عمران: 180.

(7) آل عمران: 188. ساقط من (س).

شرح الرضي: 432 / 4.

(8) في (س) بزيادة: أبدل هاء التنبيه من المضاف إليه.

(9) في (س) منه.

(10) الإسراء: 110.

(11) الزخرف: 32.

(12) الأنعام: 84.

والقصد ههنا للإيهام، وهاء التنبيه مناسب للتداء، إذ النداء أيضاً تنبيه⁽¹⁾، ويجوز في هذه لفظة بني أسد⁽²⁾، أن تحذف ألفها، وأن تضم هاؤها إتباعاً، وعليه قراءة ابن عامر ﴿آيَةُ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽³⁾ ﴿آيَةُ الْغُلَّانِ﴾⁽⁴⁾ ﴿آيَةُ السَّاحِرِ﴾⁽⁵⁾ بضم الهاء في الوصل⁽⁶⁾.

الرابع: اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف) ليكون هاء عوضاً منه (يقال: هـا الله بقطع همزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف هـاً وحذفها) هذه أربعة أوجه أكثرها إثبات ألفها، وحذف همزة الوصل من الله للساكنين، والقياس حذف الألف، لأن مثل ذلك إنما يفتقر في كلمة كـ الضالين لا في كلمتين، والثاني: حذف ألفها للساكنين، والثالث: إثبات ألفها، وقطع همزة الله، والرابع: حكاة أبو علي هـا الله بحذف همزة الله، وفتح ألفها للساكنين⁽⁷⁾.

(1) شرح الرضي: 376، 375/1.

(2) بنو أسد: اسم عدة قبائل منهم أسد بن عبد العزي من قريش، فمن أسد قريش خديجة بنت خويلد، والزبير بن العوام، رضي الله عنهما. الباب في تهذيب الأنساب: 40/1، 41.

(3) التور: 31.

(4) الرحمن: 31.

(5) الزعفر: 49.

(6) الإتياع في القراءات السبع: 353.

(7) انظر الجنى الداني: 349.

[هل]

(هل: حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو: هل زيداً ضربت، لأن تقديم الاسم يشعر بمحصول التصديق بنفس النسبة) فتكون 'هل' لطلب حصول حاصل [وحكم الخطيب]⁽¹⁾ بقبحه، قال التفنازاني: وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيداً مفعول لفعل محذوف يفسره الظاهر لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير⁽²⁾ وفيه أن هل زيد ضربت؟ على هذا ليس مقتضياً للقبح⁽³⁾ [وقيل: لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقدم لمجرد الاهتمام غير التخصيص، وفيه أنه إذا كان احتمال الاهتمام دافعاً للقبح فلا يصح الحكم بقبح هل زيداً ضربت]⁽⁴⁾⁽⁵⁾ (ولمحو: هل زيد قائم أم عمرو إذا أريد بأم المتصلة)⁽⁶⁾ يومهم⁽⁷⁾ أن يراد بأم هنا⁽⁸⁾ المنقطعة، وليس كذلك، قال التفنازاني: امتنع ذلك لأن وقوع المفرد بعد أم دليل [على كونها متصلة]⁽⁹⁾ وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، وهل ليس إلا لطلب/ التصديق، فينبهما تدافع⁽¹⁰⁾، وقد يناقش في قصر هل على طلب التصديق بقول ابن مالك: أن هل قد تأتي بمعنى الحمزة فتعادلها أم المتصلة⁽¹¹⁾، ويقول الرضوي: وربما تجيء

1 / 265

(1) في (س): ولكن صاحب التلخيص حكم.

(2) المطول: 228.

(3) في (س) بزيادة: بل هو دائر بينه وبين الامتناع.

(4) المطول: 228.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: هذا.

(7) في (س) بزيادة: جواز.

(8) في (س) بزيادة: أم.

(9) في (س): على أن أم متصلة.

(10) في (س) بزيادة: فيمتنع.

(11) انظر شرح التسهيل: 109/4، 110.

قبل هل المتصلة على الشذوذ⁽¹⁾ (وهل لم يقم زيد، ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة) لا يقال هذا مخالف لقوله في بحث الهمزة وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور لأن قد أسلفنا الجواب عنه (وعكسهما أم المتصلة، وجميع أسماء الاستفهام فإنهم لطلب التصور لا غير، وأعم من الجميع الهمزة فإنها مشتركة بين الطالبين) طلب التصور، وطلب التصديق (وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه:

(أحدها: اختصاصها بالتصديق.

الثاني: اختصاصها بالإيجاب، تقول: هل زيد قائم، ويمتنع هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة، نحو: ﴿أَلَمْ نُشْرَحْ﴾⁽²⁾ ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾⁽³⁾ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾⁽⁴⁾ وقال:

أَلَا طِعَانُ الْأَفْرَسَانِ عَادِيَّةٌ⁽⁵⁾

تقدم شرحه في فصل ألا.

(والثالث: تخصيصها المضارع بالاستقبال) يحكم الوضع كالمين، وسوف كذا قيل⁽⁶⁾، وفيه لو كان كذلك لكان مختصاً بالماضي أيضاً [بالاستقبال]⁽⁷⁾ وليس كذلك، قال تعالى ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾⁽⁸⁾

(1) شرح الرضي: 446/4.

(2) الشرح: 1.

(3) آل عمران: 124.

(4) الزمر: 36.

(5) صدر بيت من البسيط لحسان بن ثابت عجزه:

..... .. أَلَا تُجْشَوْنَ حَوْلَ التَّائِبِينَ

في ديوانه: 110، المقاصد النحوية: 236/2، شرح التسهيل: 61/3، شرح شواهد المغني: 210/1.

(6) الشاهد نية: مجيء ألا للتوبيخ.

(7) شروح التلخيص: 261/2.

(8) ساقط من (س).

(8) الأعراف: 44.

(نحو: هل تسافر؟ بخلاف الهمزة نحو: أنظنه قائماً؛ وأما قول ابن مسيدة في شرح الجمل: لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلاً فهو، قال الله سبحانه وتعالى ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ وقال زهير:

فَمَنْ مَبْلُغَ الْأَخْلَافِ عَنِّي رِسَالَةٌ وَذِيَّانَ هَلْ أَقْسَمْتُ كُلُّ مَنْفَسٍ⁽¹⁾

بيت من الطويل⁽²⁾، في القاموس: الأحلاف في قول زهير أسد وغطفان⁽³⁾، لأنهم تحالفوا على التناصر، وذيان⁽⁴⁾ بالضم قبيلة منها التابعة زياد بن معاوية، ومقسم مصدر ميمي من الرباعي، يقول: ابلغ قبيلة ذيان وحلفاءها هل حلفتم على إبرام حبل الصلح والتناصر كل حلف ؟ فتخرجوا من الحنث، وتجنبوه.

(الرابع، والخامس، والسادس أنها لا تدخل على الشرط، ولا على إن، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار) فلا تقول: هل زيد قائم⁽⁵⁾ لأن [هل في الأصل]⁽⁶⁾ بمعنى قد التي من لزوم الأفعال⁽⁷⁾، فإن رأت فعلا في خبرها تذكرت العهد بالحمى، وحتت إلى الألف المألوف وعانقته، وإلا لذهلت عنه⁽⁸⁾، ولهذا لم

⁽¹⁾ البيت لزهير في ديوانه: 70، شرح المعجمات السبع للزوزني: 67، شرح أبيات المخني: 61/6.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: من معلقة زهير، والأحلاف جمع حليف بالكسر وهو: العهد بين القوم والصداقة.

⁽³⁾ غطفان: بفتحات قبيلة كبيرة من قيس عيلان، ويطن من جهة، ومن جذام.

لب الألياب في تحرير الأنساب: 292.

⁽⁴⁾ ذيان: بالضم، وقيل بالكسر والكون، اسم لعدة بطون، منها ذيان غطفان منهم التابعة للذياتي، وذيان

بن ثعلبة يطن من الأزد، وذيان بن كنانة.

اللياب في تهذيب الأنساب: 1/369.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وهل زيد ضربت ؟ وذلك.

⁽⁶⁾ في (س): أصلها.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: ثم تطفلت على همزة الاستفهام.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: وتسلت.

بمتنع هل زيد قائماً⁽¹⁾ (بجلاف الهزمة، بدليل: ﴿أَفَلَا يَنْتَ بِهِمُ الْخَالِدُونَ﴾⁽²⁾
﴿إِنْ دَعَرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾⁽³⁾ ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾⁽⁴⁾ ﴿أَبَشْرًا مِّنَّا
وَإِحْدًا تَشْتَعُ﴾⁽⁵⁾.

والسابع، والثامن: أنها أي: أن هل لكونها دخيلة في⁽⁶⁾ لاستفهام (تقع
بعد العاطف) يعني: الواو، والفاء، وثم (لا قبله) كما تقع الهزمة قبلها (وبعد أم
نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾⁽⁷⁾، وفي الحديث: ﴿هَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ
مِّن رَّبَاعٍ﴾⁽⁸⁾ بالكسر جمع ربيع، وبالفتح هو الدار، وعَقِيل بفتح العين أخو علي
رضي الله عنه لأبيه، وأنه حكى أنه قدم [علياً]⁽⁹⁾ بالعراق فسأله، فقال: اصبر
حتى يخرج عطائي من/ المسلمين وأعطيك، فألح عليه، فقال علي لرجل: انطلق
إلى الحوائث فافتح أقفالها، وخذ ما فيها، فقال عَقِيل: أردت أن تجعلني سارقاً،
فقال: أنت أردتني أخذ أموال المسلمين، وأعطيك إياها، فقال عَقِيل: لأذهمن إلى
رجل هو أوصل بي منك، فقال: أنت وذاك، فذهب إلى معاوية فأعطاه مائة ألف
درهم، وقال: اصعد المنبر، واذكر ما أولاك علي، وما أوليتك، فصعد المنبر، وقال:
أيها الناس إني أخبركم أنني أردت علياً على دينه فختار دينه علي، وأردت معاوية
على دينه فاخترتني على دينه، فقال معاوية: هذا الذي تزعم قريش أنه أحمق،
ولإنها أعقل منه⁽¹⁰⁾ (وقال:

(1) ساقط من (س).

(2) الأنبياء: 34.

(3) يس: 19.

(4) يوسف: 90.

(5) القمر: 24.

(6) في (س) بزيادة: معنى.

(7) الأحقاف: 35.

(8) فتح الباري يشرح صحيح البخاري، كتاب الحج، باب توريث دار مكة ويبيعها وشرائها، ولفظه: ﴿هَلْ تَرَكْنَا عَقِيلٌ مِّن رَّبَاعٍ أَوْ فُورٍ﴾ 546/3.

(9) في (س) قدم على أخيه.

(10) حاشية الشنقي: 102/2.

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لَمْ هَلْ أَتَيْنَهُمْ⁽¹⁾
(..... ..)

صدر بيت من الخفيف للكميث بن معروف عجزه:

أَوْ يَحْزُونُ دُونَ ذَلِكَ جَمَامُ

[أي: الموت]⁽²⁾، وأتيناهم مضارع أتى مؤكداً بالنون الخفيفة، وأم متقطعة
[لسبقها بغير الهزة]⁽³⁾، [أو المتصلة]⁽⁴⁾ بمعنى: أي: الأمرين كائن على سبيل
التقدير لحصول العلم بكون أحدهما، وفيه شاهد على التأكيد اللفظي بتكرار هَلْ
مع الفصل⁽⁵⁾ بئَمْ، وفي إيراد هذه الأمثلة⁽⁶⁾ إشارة إلى أن المراد بالعاطف الفاء،
والواو، وثم⁽⁷⁾ «،» وقال تعالى: قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تُسْتَوَى
الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ⁽⁸⁾.

التاسع: أنه يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها
إلا في نحو: «هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ»⁽⁹⁾، والباء في قوله:

⁽¹⁾ البيت للكميث في شرح شواهد المعنى: 771 / 2، شرح أبيات المعنى: 63 / 6، المقاصد النحوية:

109 / 4، وبلا نسبة في الجمع: 145 / 3، توضيح المقاصد: 181 / 3.

الشاهد فيه: أن هَلْ تقع بعد العاطف بخلاف الهزة.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ في (س): ويجوز أن تكون متصلة.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: بحرف.

⁽⁶⁾ في (س): الشواهد.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: كما مر في حرف الألف.

⁽⁸⁾ الرعد: 16.

⁽⁹⁾ الرحمن: 60.

أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَدَيْهِ بِدَائِمٍ⁽¹⁾

عجز بيت من الطويل للفرزدق يرسمي جريراً، [وكلياً رهمه]⁽²⁾ بإتيان
الأتن، كما أن بني قزارة يرمون بإتيان الإبل صدره:

يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَفْرَدْتُ

وقبله⁽³⁾:

وَلَيْسَ كُلِّي إِذَا جَنُّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَائِمٍ

يقول: أي: كلي، واقلولي عليها أي: ارتفع على الإتان، وافردت أي:
لصقت بالأرض وسكنت، [والآل إلى آخره مقول القول]⁽⁴⁾ [قال العيني]:⁽⁵⁾
من لم يقف على ما قبله صرفه إلى معنى حسن، وهو أن الجنازة يقول بلسان الحال
إذا ارتفع عليها الميت، والحال أنها أفردت أي: سكنت، ألا هل صاحب عيش
لنبيذ يدوم في عيشه؟⁽⁶⁾ قيل: ظاهر [كلامه]⁽¹⁾ أنه إذا أريد بهل الاستفهام

⁽¹⁾ البيت للفرزدق في ديوانه: 674، الخزائن: 142/4، الأزهية: 210، حاشية الدسوقي: 323/2، حاشية
الأمير: 29/2، المقاصد النحوية: 135/2.

⁽²⁾ الشاهد فيه: أن هل حرف استفهام بمعنى النفي، ولذلك زيدت الباء في خبر المبتدأ.
في (س): وقومه كلياً.

⁽³⁾ في (س): بزيادة:

فَأَسْكُ كُلَّ سَبٍّ مِّنْ كَلْبٍ لِّكَلْبَةٍ غَدَتِكَ كَلْبٍ مِّنْ خَيْثِ الْمَطَامِ

⁽⁴⁾ في (س): ألا هل عيش لذيذ بدائم مقول يقول.

⁽⁵⁾ في (س): قيل.

⁽⁶⁾ المقاصد النحوية: 135/2، 136.

الحقيقي لا تزداد الباء في الخبر⁽²⁾، وفيه نظر [وقد قال في الباء]⁽³⁾ إن زيادتها في الخبر غير الموجب تنقاس، والاستفهام عندهم من قبيل الموجب، [ورد]⁽⁴⁾ بأن الاستفهام ليس منه إلا بدليل⁽⁵⁾، [وقيل: جاز زيادتها]⁽⁶⁾ إذا أريد بها للاستفهام طرقاتاً للباب، ولك أن تقول حملاً على النفي⁽⁷⁾ (وصح العطف في قوله:

وإن شئنا بي خبراً مَهْرَاقَةً وَعَلَّ عِنْدَ رَسْمِ فَا رِسٍ مِنْ مَعُولٍ⁽⁸⁾)

بيت من معلقة امرئ القيس، والشفاء التخلص من المرض، والعبرة الدمع، ومهراقاة/ بزيادة الهاء على غير قياس أي: مصبوبة، والرسم الأثر، 1/266 والدارس المحمي، والمعول مصدر ميمي، أو اسم مكان من عول الرجل إذا بكى رافعا صوته، أو اسم مفعول محذوف الصلة من عَوَّلْتُ على فلان اعتمدت عليه يقول إن التخلص [من دائي]⁽⁹⁾ دمع أصبه، ثم قال على وجه الإنكار: هل عند رسم ممجي بكاء؟ أو موضع بكاء، أو أحد يعتمد عليه في المصيبة؟ أي: لا فائدة في صب الدمع والحالة هذه (إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، فإن قلت: قد مر لك في صدر الكتاب أن الحمزة تأتي لمثل ذلك) أي: لإرادة النفي بالاستفهام بها

(1) في (س): كلام المصنف.

(2) حاشية الشمني: 102/2.

(3) في (س) بزيادة: وقد تقدم منه.

(4) في (س): واجب.

(5) حاشية الشمني: 102/2، 103.

(6) في (س): ولك أن تقول يجوز زيادة الباء.

(7) انظر حاشية الشمني: 102/2، 103.

(8) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 93، خزنة الأدب: 3/348، الكتاب: 2/142، شرح أبيات المغني: 6/

66، لسان العرب: (ع. و. ل): 527/6.

الشاهد فيه: مجيء هل للنفي، ولهذا جاءت الجملة بعدها خبرية نصح عطفها عليها.

(9) في (س): مما ابتليت به.

(مثل: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾⁽¹⁾ إلا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصفهم بذلك؟) مضارع أصفاه بالشيء آثره به (قلت: إنما مر أنها للإنكار على مدعي ذلك) أي: إصفاهم بالبني (، ويلزم من ذلك) الإنكار (الانتفاء، لا أنها لنفي ابتداء) [قيل]⁽²⁾: هذا يقتضي أن هل موضوعه للنفي، حيث يراد بها النفي لا أنها للاستفهام تجوز فيه إيراد النفي [كما]⁽³⁾ يشعر به قوله: إنها يراد بالاستفهام بها النفي فيين كلاميه تناف، وأجيب بمنع الإشعار ببناء على أن الباء [معناها]⁽⁴⁾ يدلّ أي أن هل يراد بها بدل الاستفهام، [وأجيب أيضا بأن هل تدل على النفي مجازا بقرينة الاستثناء، فيلزم ترك المعنى الحقيقي رأسا، واستعمال الهمزة في الإنكار كتابة فلا يلزم ذلك]⁽⁵⁾ (ولهذا لا يجوز أقام إلا زيد كما يجوز هل قام إلا زيد ﴿قَهْلَ عَلَى الرَّسْلِ إِلَّا الْبَلَاغَ الْمُنِينُ﴾⁽⁶⁾ ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾⁽⁷⁾ وقد يكون الإنكار مقتضيا لوقوع الفعل، على العكس) أي: حال كون الإنكار معكوسا مقلوبا (من هذا) المعنى المذكور لاقتضائه وقوع الفعل، والأول يقتضي عدم وقوعه، وقد سماه في بحث الهمزة إنكارا توبيخيا (وذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو: أتضرب زيدا وهو أخوك، ويخلص أن الإنكار على ثلاثة أوجه: إنكار على من ادعى وقوع الشيء) وهو الذي سماه الإنكار الإيطالي نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾⁽⁸⁾ (ويلزم من هذا النفي) أي: لم يصفهم (وإنكار على من أوقع الشيء) وهو الذي سماه الإنكار التوبيخي، فإن المخاطب

(1) الإسراء: 40.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): هذا. حاشية المصوفي: 324/2.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): وإن قوله ابتداء معناه بلا واسطة، إذ لا واسطة في دلالة هل على النفي بخلاف دلالة الهمزة عليه فإنها بواسطة استعمالها في الإنكار، وقيل: دلالة هل على النفي مجاز بقرينة الاستثناء، فيلزم ترك المعنى الحقيقي، واستعمال الهمزة في الإنكار كتابة فلا يلزم ذلك.

(6) النحل: 35.

(7) الزخرف: 66.

(8) الإسراء: 40.

في المثال المذكور قد أوقع الضرب، والمتكلم بصدد التوبيخ عليه (، ويختصان بالهمزة، وإنكاراً لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفي) مثل: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلَّا الْبَلْغُ﴾ (وهو الذي تتفرد به هل عن الهمزة) [قيدها لئلا تنتقض بمن، وكيف في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُزَغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾⁽¹⁾ كيف يكون للمشركين عهد عند الله، وعند رسوله إلا الذين عاهدتم⁽²⁾].

(و العاشر: أنها تأتي بمعنى قد وذلك مع الفعل، وبذلك فسر قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾⁽³⁾ جماعة/ منهم ابن عباس رضي الله 266/ ب منهما، والكسائي، والفراء⁽⁴⁾، والمبرد قال أي: المبرد (في مقتضبه: اسم كتاب في النحو له (هل للاستفهام نحو: هل جاء زيد، وقد تكون بمنزلة قد نحو قوله تعالى جل اسمه: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ انتهى⁽⁵⁾).

وبالغ الزمخشري، فزعم أنها أبداً بمعنى قد، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها⁽⁶⁾، ونقله في المفصل عن سيويه، فقال: وعند سيويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام⁽⁷⁾ فلا حاجة إلى ذكر الهمزة (وقد جاء دخولها عليها في قوله:

سَائِلٌ قَوَارِسَ يَرْثِيهِ بِشِدَّتِنَا
أَهْلٌ رَأَوْا يَسْفَحُ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

(1) البقرة: 130.

(2) ساقط من (س).

(3) الإنسان: 1.

(4) انظر البحر المحيط: 393/8، القرطبي:

(5) قال المبرد: وتكون بمنزلة قد في قوله عز وجل ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾ لأنها تخرج من حد

الاستفهام. المقتضب: 85/1.

(6) الكشف: 512/4.

(7) في (س) زيادة: علة لتركوا أي: إنما تركوا همزة الاستفهام قبل هل، لأن هل لا تقع إلا في الاستفهام.

المفصل: 152/8.

بيت من البسيط، فوارس جمع فارس⁽¹⁾ مفعول سائل، ويربوع اسم قبيلة، والياء زائدة، والشدة بالكسر القوة، وبالفتح الحملة الواحدة في الحرب، والباء بمعنى عن، وسفح الجبل أسفله⁽²⁾، [والباء بمعنى في]⁽³⁾ والقاع المستوي من الأرض، والأكم بفتحين جمع أكمة وهي التل (انتهى).

ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كـ قد [وقد عرفت وجى دخولها على الاسم]⁽⁴⁾، ولم أرَ في كتاب سيويه ما نقله عنه، إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم بكسر العين، وتشديد الدال ما نصه: وهل: وهي للاستفهام لم يزد على ذلك⁽⁵⁾، قيل: لا يلزم من عدم رؤيته لذلك عدم وقوعه، وما نقله عن سيويه مسطور في كتابه كما ذكره عند ذكر ذلك في باب بيان أم⁽⁶⁾، وفي بعض النسخ (وثبت في كتاب سيويه - رحمه الله - ما نقله عنه، ذكره في باب أم المتصلة، ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه، فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه: وهل: قيل: وما أخال هذه النسخة صحيحة، فقد قال بعد ذلك: وقد مضى أن سيويه لم يقل بذلك⁽⁷⁾، وأجيب بأن سيويه لم يقل أنها بمعنى قد دائماً⁽⁸⁾، ثم لا بد أن يقال: أنها (هي للاستفهام، ولم يزد على ذلك) [باعتبار قيامها مقام الهزة المحذوفة لا إنها موضوعة له جمعاً بين كلامي سيويه]⁽⁹⁾ (وقال الزغشري في كشافه: ﴿هل أي﴾⁽¹⁰⁾ أي: قد أتى على معنى التقرير، والتقريب

(1) في (س) بزيادة: على الشلوز.

(2) في (س) بزيادة: حيث يسفح فيه الماء.

(3) يربوع: بني يربوع بطن من حنظلة من قبيلة تميم. ينظر سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: 104.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

(6) الكتاب: 220/4.

(7) حاشية الشنقي: 103/2.

(8) حاشية الشنقي: 103/2.

(9) حاشية الشنقي: 103/2.

(10) في (س): واعتبار سدها صد الهزة لا أنها للاستفهام بنفسها جمعاً بين كلام سيويه.

(11) الإنسان: 1.

جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل المتد لم يكن فيه شيئاً مذكوراً، بل شيئاً منسياً نطفة في الأصلاب، والمراد بالإنسان الجنس بدليل: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾⁽¹⁾ انتهى⁽²⁾ أخذ القلبية⁽³⁾ من صيغة أتى، [وقرب الزمان من قَدْ]⁽⁴⁾ وعبر عن [الزمان]⁽⁵⁾ بالطائفة، وعن الدهر بالزمان الطويل الممتد، وزاد قوله فيه، لأن جملة لم يكن حال من الإنسان، أو صفة لُحِينُ فلا بد من الضمير لفظاً، أو تقديرأ (وفسرها غيره بقَدْ خاصة، ولم يعملوا على معنى التقريب، بل على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقع⁽⁶⁾) لا الاستفهام [المحض]⁽⁷⁾، فإنه لا يتصور من كلام الله تعالى، ولهذا رد على أبي حيان قوله: إن هل / على بابها من الاستفهام المحض⁽⁸⁾ (وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر 267 / 1 عما أتى على الإنسان، وهو آدم عليه الصلاة والسلام، وقال: الحين زمن كونه طيناً، وفي تسهيل ابن مالك: أنه يتعين مرادفة هل لَقَدْ إذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت⁽⁹⁾) [وفي بعض نسخه⁽¹⁰⁾] أنه ترجيح، قال ابن عقيل: إنما ترجح لأن التأسيس خير من التأكيد⁽¹¹⁾ (ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أن هل لا تأتي بمعنى قَدْ أصلاً، وهذا هو الصواب عندي، إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

(1) الإنسان: 2.

(2) الكشف: 512/4، 513.

(3) في (س) بزيادة: التفسير مفهوم من الهمزة، والتقريب من قَدْ التي وقع موقعها هل.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): الحين.

(6) انظر المختضب: 84/1.

(7) ساقط من (س).

(8) البحر المحيط: 393/8.

(9) شرح التسهيل: 112/4.

(10) في (س): وفي بعض نسخ التسهيل.

(11) المساعد على تسهيل الفوائد: 219/3.

أحدها: تفسير ابن عباس رضي الله عنهما، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي) هذا بعيد [لما مر] ⁽¹⁾ أنه فسر ﴿هل أتى﴾ بـ قد أتى (وقد صرح بذلك) أي: يكون الاستفهام للتقرير (جماعة من المفسرين، فقال بعضهم): وهو مكى ⁽²⁾ (هل هنا للاستفهام التقريري، والمقرر به من أنكر البعث، وقد علم أنهم يقولون: نعم، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه، فيقال لهم: فالذي أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحيائهم بعد موتهم؟ وهو معنى قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذْكُرُونَ﴾ ⁽³⁾ أي: فهلا تذكرون فتعلمون أنه من أنشأ شيئاً بعد أن لم يكن قادر على إعادته بعد عدمه؟ انتهى.

وقال آخر مثل ذلك، إلا أنه فسر الحين بزمان التصوير في الرحم) على المراد بالإنسان بنو آدم بدليل قوله تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ ⁽⁴⁾ فالإنسان في الموضعين واحد، [قال الرازي] ⁽⁵⁾: وعلى هذا يكون نضم الآية أحسن ⁽⁶⁾ (فقال: المعنى ألم يأت) والاستفهام للتقرير أي: قد أتى (على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفاً، ثم علقاً، ثم مضغاً إلى أن صاروا شيئاً مذكوراً، وكذا قال الزجاج، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه السلام ⁽⁷⁾) قال الرازي: ومن ذهب إلى هذا قال: إن الله تعالى ذكر خلق آدم في هذه الآية، ثم عقب بذكر ولده في قوله ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ ⁽⁸⁾ (فقال: المعنى ألم يأت على الإنسان حين من الدهر كان فيه تراباً، وطيناً إلى أن نفخ فيه الروح؟).

(1) في (س): لأن النقول عنه.

(2) الدر المنثور: 436/6.

(3) الواقعة: 62.

(4) الإنسان: 2.

(5) في (س): قال الإمام

(6) التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي: 208/30.

(7) انظر معاني القرآن وإعرابه: 257/5.

(8) التفسير الكبير: 208/30.

قال الرازي: ومن قال المراد بالإنسان آدم قال: المعنى أنه مكث أربعين سنة طيناً، إلى أن نفخ فيه الروح، وعن ابن عباس رضي الله عنه: أنه تم خلقه بعد مائة وعشرين سنة، فهو في هذه المدة لم يكن شيئاً مذكوراً، وإذا كان الطين مصوراً بصورة الإنسان محكوماً بأنه سينفخ فيه الروح، وسيصير إنساناً صح تسميته بأنه إنسان⁽¹⁾.

(وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري، وإنما ذلك من اختصاص الممزة، وليس كما قال) بل هو شهادة على النفي، والمثبت مقدم على النافي/ (وذكر جماعة من النحويين أن هل تكون بمنزلة إن في إفادة التأكيد 267/ ب والتحقق، وحلوا ذلك على ﴿هل في ذلك قسم لذي حجر﴾⁽²⁾ وقدره جواباً للقسم وهو بعيد) نسبة الحلبي إلى مقاتل، [ورد بأنه]⁽³⁾ قول باطل، لأنه لا يصلح أن يكون مقسماً عليه⁽⁴⁾، وقال ابن الأنباري: جواب القسم مذكور وهو: ﴿إن ربيك بالمرصاد﴾⁽⁵⁾، وقيل: محذوف وقدره الزمخشري: كيعذبني بدليل ﴿ألم تر﴾⁽⁶⁾ إلى قوله ﴿فصب﴾⁽⁷⁾ وقدر أبو حيان جواب القسم لإيابهم إلينا، وحسابهم علينا بدليل خاتمة السورة قبلها وهو بعيد⁽⁸⁾، قيل: لأنه صح للتقرير على عظم الأقسام التي قبله، أي: هل فيها مقتع في القسم لدي عقل⁽⁹⁾.

(الدليل الثاني: قول سيويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم، وقد مضى أن سيويه لم يقل ذلك)

(1) التفسير الكبير: 208/30، 209.

(2) الفجر: 5.

(3) في (س): وهذا.

(4) الدر المنصور: 517/6.

(5) الفجر: 14.

(6) الفجر: 6.

(7) الفجر: 13.

(8) الكشاف: 588/4.

(9) البحر المحيط: 468/8.

حاشية الشنقي: 103/2.

قيل: لم يمض له هذا، وإنما مضى له أنه لم ير هذا النقل في كتابه، ولا يلزم من ذلك عدم قول، وقد علمت إنه قال⁽¹⁾.
 (والثالث: دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيراني أن الرواية الصحيحة أم هلّ وأمّ هذه منقطعة بمعنى بلّ، فلا دليل، ويتقدير ثبوت تلك الرواية فالبیت شاذ، فيمكن) الفاء بمعنى الواو (تحرّجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله:

وَلَا لِيَلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ

تقدم شرحه في الكاف
 (بل الذي في ذلك البيت أسهل، لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما على حرفين، فهو كقوله:

فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُهُ عَنْ يَمَا بِهِ⁽²⁾

صدر بيت من الطويل للأسود بن يعفر، عجزه:

أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

ويروى فأصبحن، أي: أصبحت النسوة غير سائلات، صعد في الجبل، وعلى الجبل تصعيد اطلع فيه، وتصوب نزل، وعلوا الدار نقبض أسفلها،

(1) انتهى أمل الأريب: 371.

(2) البيت منسوب للأسود بن يعفر في شرح التصريح: 416/2، ويلا نسبة في أوضح المسالك: 20/3، الفاصد النحوية: 103/4، خزائن الأدب: 527/9، لسان العرب: (ص.ع. د) 332/5.
 الشاهد فيه: شذوذ توكيد حرف غير جوابي عن بحرف غير جوابي ألباء من قوله: وهذا الشذوذ اعون من غير، لأن المؤكد على حرفين، ولا اختلاف اللفظين.

والشاهد عن بما به حيث أدخل الباء على هذا تأكيداً⁽¹⁾ [لما كانا]⁽²⁾ يستعملان في معنى واحد، فيقال: سألت به، وسألت عنه، [والضمير في به وضعد وتصوب للذي ابتلى بهن]⁽³⁾.

-
- (1) في (س) بزيادة: لفظياً.
 - (2) في (س): لأنهما.
 - (3) ساقط من (س).

[هو]

(هو وفروعه:) هما، هم، هي، هن (تكون أسماء وهو الغالب، وأحرفاً في نحو: زيد هو الفاضل إذا أعرب فصلاً، وقلنا: لا موضع له من الإعراب) زيد لكون هو في المثال حرفاً، وأما إذا لم يعرف فصلاً، بل قدر مبتداً ثانياً فلا شك في اسميته، وموضعه (وقيل: هي) أي: هو وفروعه في المثال المذكور، ونحوه (مع القول بذلك) أي: بأنها لا موضع لها في الإعراب (أسماء⁽¹⁾)، كما الأخفش في نحو: ضمه، نَزَّالٌ: أسماء لا محل لها⁽²⁾ من الإعراب، وهذا مشكل؛ لأن كل اسم لا بد له من محل (، وكما في الألف، واللام في نحو: الضارب إذا قدرناهما أسماء⁽³⁾) وفيه أن الاسم لا كانت في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها بطريق العارية كما في إلا بمعنى غير.

(1) قال السيوطي: وإذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب .
المجم: 1/ 228.

(2) انظر المجم: 3/ 85، الجني الداني: 351 .
(3) في (س) بزيادة: قيل: فيه شيء .

[حرف الواو]

(الواو المفردة انتهى مجموع ما يذكر من أقسامها إلى أحد عشر)

قيل: [هو]^(١) مشكل فإنه ذكر خمسة عشر قسماً، فإن كان غرضه عد

ما / هو صحيح عنده من الأقسام فليقل إلى ثمانية حيث أبطل منها سبعة: واو الصرف، واو رب، وواو الثمانية، واو التأكيد، واو الإنكار، واو التذكير، واو الإبدال^(٢)، وأجيب بأن غرضه عد غير واو الصرف؛ لأنه قال: والحق أنها واو العطف، وغير^(٣) الثلاثة الأخيرة، لأنه قال: الصواب [أن تعد]^(٤) هذه الثلاثة من أقسام الواو^(٥).

(الأول: العاطفة، ومعناها مطلق الجمع) قيل: العبارة المحررة أن يقال:

الواو اسم لحرف عطف يدل على مطلق الجمع، فإن الواو ليست حرف عطف^(٦) (تعمطف الشيء على مصاحبه، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السُّفِينَةِ﴾^(٧))، وعلى سابقه نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾^(٨) وعلى لاحقته نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾^(٩)، وقد اجتمع هذان في: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ

(١) في (س): هذا.

(٢) حاشية الشنقي: 103/2.

(٣) في (س) بزيادة: الواوات.

(٤) في (س): أن لا تعد.

(٥) حاشية الشنقي: 103/2، 104.

(٦) قال الشيخ الدسوقي: أي: للجمع لا بقيد معية، ولا لاحقية، ولا سابقة.

حاشية الدسوقي: 331/2.

(٧) العنكبوت: 15.

(٨) الحديد: 26.

(٩) الشورى: 3.

وَأَبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ^(١)، فعلى هذا إذا قيل: قام زيد وعمرو
 احتمل ثلاثة معان. قال ابن مالك: وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير،
 ولعكسه قليل، انتهى^(٢) قال ابن عقيل: هذا مخالف لقول سيويه، وغيره إنها
 عملة للمعاني الثلاثة، ولا يوجب الواو تقدم المتقدم ولا غيره^(٣) (ويمحور أن
 يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ، نحو: ﴿إِنَّا رَاوَدُّهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ
 الْمُرْسَلِينَ﴾^(٤) فإن الرد يُعَيِّدُ اللقاء في اليم، والإرسال على رأس أربعين سنة،
 وقول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق غير سديد، لتقييد الجمع بقيد الإطلاق،
 وإنما هي للجمع لا بقيد) وأجيب بأن ذكر المطلق هنا ليس للتقييد بل لبيان
 الإطلاق^(٥)، ونقل عن السبكي [أن العبارتين صحيحتان وأن موردهما واحد،
 لأن المطلق هو الحقيقة بلا قيد، فالجمع المطلق حينئذ هو الجمع بلا قيد، فإن كان
 هذا يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فإن التقييد بالإضافة، والصفة
 سواء، فكيف يعقل فرق بينهما؟]^(٦) والذي أوقع هذا الوهم ما القوه من الفرق
 بين الماء المطلق ومطلق الماء، وليس ذلك مما نحن فيه في شيء، فإن المطلق في قولنا
 الماء المطلق ليس هو المطلق في الاصطلاح الأصولي، بل هو اصطلاح شرعي على
 بعض أنواع الماء، فالفرق بينهما إنما وقع من جهة أن مطلقا من مطلق الماء لمعنى

(١) الأحزاب: ٧.

(٢) شرح التسهيل: 347/3.

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد: 444/2.

(٤) القصص: 7.

(٥) الجنى الثاني: 162.

(٦) ساقط من (س).

في (س): قال المصنف في القصة: نسبة هذا القول إلى الشافعي افتراء عليه؛ لأنه أرفع شأنًا في علم العربية
 من أن يخفى عليه مثل هذا.

ضوء الصباح: 127/ب، 128/أ.

قال الحصكفي: وفي شرح المختصر الحاجبي للبهاء السبكي.....
 انتهى أمل الأريب: 380. تحقيق الأستاذ أحمد أبوسطاس.

آخر بخلاف ما نحن فيه⁽¹⁾ (وقول السيراقي: والفارسي والسهيلي [كما في الجنى الداني]⁽²⁾) (أن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال بإفادتها إياه قطرب، والربيعي، والقراء، وثعلب، وأبو عمرو الزاهد) محمد بن عبد الواحد المطرزي اللغوي غلام ثعلب، مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة⁽³⁾ (وهشام، والشافعي) صاحب المذهب أبو عبد الله محمد بن إدريس من أولاد هاشم بن عبد المطلب، لقي جده شافع النبي صلى الله عليه وسلم مات بمصر سنة أربع ومائتين/⁽⁴⁾. [قال صاحب الضوء: وما عزي إلى الشافعي افتر عليه فإنه 268 / ب أرفع شأنًا]⁽⁵⁾، [وأعلى كعباً]⁽⁶⁾ في علم العربية من أن يخفى عليه مثل هذا⁽⁷⁾ (ونقل الإمام) يعني إمام الحرمين أبا المعالي⁽⁸⁾ عبد الملك، مات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة⁽⁹⁾، وفي البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية، وفي الجنى الداني قال إمام الحرمين في البرهان اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب (في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية) وقد زل الفريقان⁽¹⁰⁾، قال ابن عقيل:

(1) حاشية الشعي: 104 / 2.

(2) في (س): قال ابن القاسم.

(3) انظر ترجمته في إنباء الرواة: 171 / 3، البلغة: 273، بنية الوعاة: 164 / 1، الأعلام: 254 / 6.

(4) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية: 158 / 1، غاية النهاية: 95 / 2، حلية الأولياء: 63 / 9، الأعلام: 26 / 6.

(5) قال الأشموني: وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب، وحكي عن قطرب، وثعلب، والربيعي، وبذلك يعلم أن ما ذكره السيراقي، والسهيلي من إجماع النحاة - بصريهم، وكوفيهم - على أن الواو لا ترتب غير صحيح. شرح الأشموني: 170 / 3، 171، الجنى الداني: 158 - 160.

(6) ساقط من (س).

(7) انظر الجنى الداني: 159، 160.

(8) في (س) بزيادة: قال التبريزي في شرح الباب: ذكر السيراقي أن أئمة اللغة، والنحو أجمعوا على أن الواو للجمع المطلق، وإجماعهم في الباحث اللغوية حجة، فكيف ذهب الشافعي إلى أنها للترتيب؟ لأن خرق الإجماع لا يليق.

(9) انظر ترجمته في: وفيات العيان: 287 / 1، مرآة الجنان: 94 / 3، 95، الأعلام: 160 / 4.

(10) قال المرادي: وقال إمام الحرمين في البرهان: اشتهر من مذهب أصحاب الشافعي أنها للترتيب، وعند بعض الحنفية للمعية، وقد زل الفريقان. الجنى الداني: 160.

عقيل: والصواب خلاف ما ذكره⁽¹⁾، وقال الزمخشري: ويحكى أن إعرابياً آخر خيراً يره، فقيل له: قدمت وأخرت، فقال⁽²⁾:

خَذَا بَطْنَ هَرَشِي أَوْ قَفَاها فَإِنَّمَا
كَلا جَانِبِي هَرَشِي لَهْنُ طَرِينِ⁽³⁾

(وتنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً:

أحدها: احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة) المصاحبة، والعطف على السابق، والعطف على اللاحق، [وهذا مبني على قول ما قاله في حُتى من أنها تكون عاطفة بمنزلة الواو، فعلى قول الجمهور فيندفع به ما قيل: إن الحكم لا يختص به الواو بل تشاركها فيه حُتى⁽⁴⁾].

(الثاني اقترانها بـلِما نحو: ﴿إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾⁽⁵⁾.)

الثالث: اقترانها بـلا إن سبقت بنفي، ولم تقصد المعية، نحو: ما قام زيد ولا عمرو، ولنفيد أن الفعل منفي عنها في حالتي الاجتماع، والافتراق، ومنه: ﴿وَمَا أَمْرَالَكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا ذُلْفَى﴾⁽⁶⁾ فيذكر لا علم لنفي التقريب عن الأموال والأولاد مطلقاً، أي: في حال افتراق واجتماع، ولو تركت لاحتمل أن يراد نفي الإجماع فقط. (والعطف حينئذ من عطف الجمل عند

(1) انظر المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 444.

(2) الكشف: 4/ 621.

(3) البيت من الطويل، بلا نسبة في الكشف: 4/ 621، المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 444.

(4) في (س): قيل: هذا الحكم لا يختص به الواو بل يشاركها فيه حُتى، وقد قال المصنف في فصل حُتى: الثاني من أوجه حتى أنها تكون عاطفة بمنزلة الواو، ويجب أن المصنف بنى كلامه على قول الجمهور، وهنا على قول غيرهم، قال ابن مالك في التسهيل: ولا تقتضي حُتى تريباً على الأصح، وفي شرحه فهي كالواو عند الجمهور. شرح التسهيل: 3/ 357،

(5) الإنسان: 3.

(6) سبأ: 37.

بعضهم^(١) على إضمار العامل) تقديره: 'ما قام زيد ولا قام عمرو' (والمشهور أنه من عطف المفردات، وإذا فُقدَ أحد الشرطين) سبق النفي، وعدم قصد المعية (الفتح دخولها، فلا يجوز نحو: 'قام زيد ولا عمرو' لفقد الشرط الأول)، وإنما جاز (ولا الضالين)^(٢)؛ لأن في «غَيْرِ» معنى النفي) كأنه قيل: لا مغضوب عليهم ولا الضالين (وإنما جاز قوله:

فَاذْعَبْ نَائِيْ قَتَى فِي الثَّاسِ أَحْرَزَهُ مِنْ خَفِيهِ ظَلَمٌ دُفِعَ وَلَا حِيلَ)^(٣)

بيت من البسيط، أحرزه جعله حرزاً، وهو الموضع الحصين، والخنف اللون، وظلم جمع ظلمة فاعل أحرز، ودعج جمع دعجاء، وهي شدة السواد، (وجبل بفتح الجيم، ويروى بكسر المهملة جمع حيلة)^(٤)، والشاهد [فيه]^(٥) فإنه نَفَذَ على ظلم مع أنه لم يسبق بنفي، ولكنه سبق بالاستفهام الإنكاري، وهو: نَائِيْ تَنِيْ الإنكار معنوي [وإليه يشير قوله]^(٦) (لأن المعنى لا قَتَى أَحْرَزَهُ مثل: (نَهْلُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْقَاسِقُونَ)^(٧) فتكون أي مشاركة لعل في كونها للنفي، وما تقدم من أن هل تنفرد بهذا الحكم إنما هو بالنسبة إلى الهمة كما عرفت (و لا يحوز ما اختصم زيد ولا عمرو لأنه للمعية لا غير) ولما توجه أن الاستواء فيه

^(١) في (س) بزيادة: يعني ابن مالك.

^(٢) شرح السهيل: 350/3، 351.

^(٣) القائل: 7.

^(٤) البيت للتخل المذلي في شرح اشعار المذليين: 1283/3، شرح أبيات الغني: 77/6، وبلا نسبة في حاشية الشني: 105/2، معاني القرآن للفراء: 164/1.

^(٥) ساقط من (س).

^(٦) في (س): ولا حيل.

^(٧) ساقط من (س).

^(٨) الأحكام: 35.

معنى المعية⁽¹⁾ قد وردت لا فيه دفعه بقوله (وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ/ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ)⁽²⁾ فلا الثانية، والرابعة، والخامسة زوائد لأمن اللبس [لا نواف]⁽³⁾ للفعل عن الاثنين في حالتي الاجتماع والافتراق كما في المثال، حتى يمنع دخولها بين المستويين.

قال التفازاني: في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾⁽⁴⁾ لا في ولا الظلمات ولا الظل مؤكدة، مذكورة للنفي مثلها في لم يجيء زيد ولا عمرو بخلافها في ولا النور ولا الحرور ولا الأموات، فإنها زائدة محضة، إذ لا يستقيم ولا يستوي النور⁽⁵⁾.

قال ابن عطية: دخول لا إنما على نية التكرار كأنه قيل: ولا الظلمات ولا النور والظلمات⁽⁶⁾، ورده أبو حيان: بأنه إذا نفى استواء الظلمات والنور أولاً فأى فائدة في نفي استوائهما ثانياً⁽⁷⁾.

(الرابع: اقترانها بلكن، نحو: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾⁽⁸⁾).

الخامس: عطف المفرد السبي على الأجني عند الاحتياج إلى الربط، كنُوروت يرجل قائم زيد و أخوه فقائم بالجر صفة جرت على غير من هي له⁽⁹⁾، ويقال له السبي؛ لأن القيام في الحقيقة صفة زيد⁽¹⁰⁾، والمفرد السبي أخوه،

(1) في (س) بزيادة: كالاختصاص.

(2) فاطر: 19 - 22.

(3) في (س): وليست بتأني.

(4) البقرة: 19.

(5) حاشية السد على كتاب الكشاف: 36 / 1، حاشية الشمني: 2 / 105.

(6) المغرد الوجيز: 435 / 4.

(7) البحر المحيط: 308 / 7.

(8) الأحزاب: 40.

(9) في (س) بزيادة: لرجل.

(10) في (س) بزيادة: وأخوه.

والأجنبي زيد، إذ لا سببية بينه وبين الرجل (ولمحو: زيد قائم عمرو و غلامه،
وقولك في باب الاشتغال: زيد ضربت عمرو وأخاه.

السادس: عطف العقد على النيف) وهو كسبذ، وقد تُخَفَّفُ الزيادة،
أصله: ينوف، يقال: عشرة ونيف إلى أن يبلغ العقد الثاني كما في القاموس⁽¹⁾
(لمحو: أحد وعشرون) قيل: هذا الحكم إنما يكون عند إرادة تعليق العامل بالعقد،
والنيف [مطلقاً]⁽²⁾ مع انتفاء قصد الترتيب، وإلا فلا مانع من أن يقال: قبضت
من ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين، إذا قُصِدَ الترتيب بلا مُهْلَةٍ أو بهما⁽³⁾.
(السابع: عطف الصفات المفرقة مع اجتماع ممنوعتها، كقوله:

بَكَيْتُ وَمَا بَكَى رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رَيْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِي⁽⁴⁾

بيت من الوافر، البكاء هنا بالقصر، قال الجار بردي: وقد جاء في مصدر
بكى المد، إذ لا يخلو البكاء في الغالب من الصراخ، فأجروه مجراء، والقصر
لجعلهم له كالحزن؛ لأنه قد يخلو عن الصراخ، أنشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت
شاهداً لهذا⁽⁵⁾:

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بَكَاهَا وَمَا يُغْنِي الْبَكَاءُ وَلَا الْعَوِيلُ⁽⁶⁾

(1) القاموس (ن. و. ف) 229/3.

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية الشمني: 106/2.

(4) البيت لابن ميادة في شرح شواهد المغني: 774/2، شرح أبيات المغني: 78/6، ولرجل من بأهله في
الكتاب: 431/1، وبلا نسبة في المقرب: 246، شرح التصريح: 219/2.

(5) والشاهد فيه: عطف الصفتين مَسْلُوبٍ، وَبَالِيٍّ وهما نعت كريمين فالمتحوت مجموع، والنعت مفرق.
مجموعة الشافية للجاربردي: 42/2.

(6) البيت لحسان في الكامل: 287/1، ولعبد الله بن رواحة في تاج العروس: (ب. ك. ي)، وبلا نسبة في شرح
الجميل للزجاجي: 371/2، مجموعة الشافية للجاربردي: 42/2.
والشاهد فيه: جمع التقصير والمد في البكاء.

وقيل القصر هو خروج الدموع، والمد على إرادة الصوت⁽¹⁾، وقد جمع الشاعر اللغتين فقال: بكت عيني تأمل..، والرَّئِغُ المسلوب الداهب بالكلية، والبالى الذي بقيت آثاره، والشاهد فيه: فإن بال صفة عطفت بالواو على مسلوب، والمنعوت المجتمع منهما لفظ ربعين هذا مبني على أن القوافي مجرورة كما حكاه سيويه⁽²⁾، وإلا لاحتمل أن يقدر أحدها مسلوب/، والآخر بال، فلا يكون من 269 ب عطف الصفة على الصفة.

(الثامن عطف ما حقه التثنية أو الجمع) يعني ما الأصل أن يتنى [أو يجمع]⁽³⁾ وإن كان العطف [فيه]⁽⁴⁾ ليس بشاذ، فيوافق ما في التسهيل من أن العطف لا يبغي عن التثنية دون شذوذ، أو اضطرارٍ إلا مع قصد التكرير، أو فصل ظاهر [أو باطن]⁽⁵⁾.

قال ابن عقيل: الاضطراب نحو:

كَأَنَّ بَيْنَ نَفْسِهَا وَنَفْسِكَ قَارَةً مَسَكٍ ذُبِحَتْ فِيهِ مَسَكٍ⁽⁶⁾

أراد بين فكيفها، ولكنه عطف للضرورة، ولو وقع مثل هذا في الشعر لكان شذوذاً، والتكرير كقوله:

(1) قال ابن عصفور: أما البكاء فيمد ويقصر، فمن ذهب به إلى الصوت مده، ومن ذهب به إلى الحزن تصرد. شرح جمل الزجاجي: 370/2.

(2) الكتاب: 431/1.

(3) ساقط من (س).

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): أو مقدر. شرح التسهيل: 68/1.

(6) بيت من الرجز نسب ابن منظور في لسان العرب إلى منظور بن مشرد الأسدي: (ز. ك. 4/385، وبلا نسبة في شرح المفصل: 138/4، شرح التسهيل: 68/1، المساعد على تسهيل القرائة: 42/1،

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم مينا وأبعدهم عن منزل الذم⁽¹⁾

والفصل الظاهر نحو: مررت بزيد الكريم، وزيد البخيل⁽²⁾ [ولو قيل بالزيدين لجازاً]⁽³⁾، والمقدر (نحو قول الفرزدق:

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَأَرْزِيَّةٌ مِثْلُهَا فَقَدَانُ مِثْلُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ⁽⁴⁾

بيت من الكامل، الرزية بالهمزة المصيبة، وتخفف بقلبيها ياء، وإدغام الأول فيها، وأحد المحمدين ولد الحجاج بن يوسف، والآخر أخوه، روي أنهما نعيًا إليه في يوم واحد فقال: سبحان الله محمد ومحمد في يوم⁽⁵⁾، وقول أبي نواس:

أَقَمْنَا يَهَا يَوْمًا وَيَوْمًا ثَالِثًا وَيَوْمًا لَهْ يَوْمُ التَّرْخُلِ خَامِسًا⁽⁶⁾

(1) من البسيط نبه الجاحظ في البيان والتبيين لمسام الرقاشي: 207/2، خزنة الأدب: 473/7، وبلا نسبة في شرح التسهيل: 64/1، المساعد على تسهيل القوائد: 43/1.

(2) المساعد على تسهيل القوائد: 42/1، 43.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت للفرزدق في ديوانه: 180، شرح شواهد المغني: 775/2، شرح التصريح: 159/2، حاشية الأمير: 32/2، الكامل للمبرد: 134/2.

(5) الشاهد فيه: قوله: محمد، ومحمد حيث فرق وعطف.

(6) انظر الكامل: 133/2.

(7) البيت لأبي نواس في ديوانه: 327، خزنة الأدب: 462/7، حاشية الدسوقي: 335/2، حاشية الأمير: 32/2. الشاهد فيه: أن الواو عطف ما حقه الجمع.

- أبو نواس الحسن بن هاني بن عبد الأول، شاعر العراق في عصره، اتصل بأمرء بني أمية، وولد بعضهم، قال الإمام الشافعي: لولا مجون أبي نواس لأخذت عنه العلم، وهو أول من نهج للشعر طريقته الحضرية، وأخرجه من اللهجة البدوية، وأجود شعره خرباته، له ديوان شعر مطبوع، ت(198)م. الشعر والشعراء: 577، الأغاني: 2/18، شلوات اللعب: 1/345، الأعلام: 225/2.

بيت من الطويل، مثال لعطف ما حقه الجمع، فإنه عطف أياماً متعددة بعضها على بعض، حقه أن يقول: أقمتها بها سبعة أيام، أو ثمانية (وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب) أي: يتساءل بعضهم بعضاً (فيقولون كم أقاموا؟ والجواب: ثمانية لأن يوماً الأخير رابع وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له، وحيث أنه يكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم) وقيل⁽¹⁾: سبعة؛ لأن الثامن وهو خامس اليوم الرابع يوم ترحل لا يوم إقامة [إلا أن يجعل]⁽²⁾ يوم الترحل من أيام الإقامة باعتبار وقوع الإقامة في معظمه، وقيل: خمسة لما حكى أن أبا نواس مر بالمذاتن فعدل إلى ساباط فقال بعض أصحابه: قد دخلنا أيون كسرى فرائنا أثاراً في مكان حسن تدل على اجتماع لقوم قبلنا، فأقمنا خمسة أيام نشرب هناك، سألنا أبا نواس صفة الحال فأنشأ قطعة منها هذا البيت، وعلى هذا فلا بد من عود الضمير له إلى مجموع الأربعة المتقدمة باعتبار ما ذكر، وجعل يوم الترحل من أيام الإقامة⁽³⁾ [بالتأويل المذكور]⁽⁴⁾، وإلا فهي أربعة كما قال أبو حيان [تبعاً لأبن الأثير]⁽⁵⁾.

(التاسع: عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو، وأشترك زيد وعمرو، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب، ومن ذلك: جلست بين زيد وعمرو، ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب:

(1) في (س): بزيادة: الصواب أن أيام الإقامة.

(2) في (س): وقد يتعذر بأنه عد.

(3) في (س): بزيادة: باعتبار وقوعها في معظمه فإذا لم يجعل منها كما صوب، فهي أربعة كما قال أبو حيان.
- المذاتن: موضع للملك الأكاسرة الساسانية، فكل ملك بني مدينة جنب المدينة التي قبلها، وسماها باسم، وهي سبع مدائن، وفتح المذاتن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه سنة (16) هـ في خلافة عمرو رضي الله عنه.

معجم البلدان: 74/5، 75.

(4) ساقط من (س).

(5) ساقط من (س).

شرح أبيات المغني: 91/6.

0000 0000 0000 0000 0000

لا فحول) مر تفصيله/ في الفاء (واجب بان التقدير: بين نواحي 1 / 270

(فَالأول نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا﴾

والثاني نحو: وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ⁽⁶⁾

(1) في (س) زيادة: فندفع ما قيل أن هذا اعتراف منه بأن الوار غير منفردة بهذا الحكم، فيعارض قوله، وإلا تنفرد.

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية الشمني: 107/2.

(4) البرهان في علوم القرآن: 2/ 471.

(5) نوح: 28.

(6) الأحزاب: 7.

(7) في جميع النسخ: حتى الأنبياء.

الحجاج حتى المشاة؛ فإنها عاطفة خاصة على عام) [هذا بمنزلة الاستثناء عما سبق
أيضاً فيندفع توهم التعارض والجواب عنه⁽¹⁾.
(والثاني عشر: عطف عامل حُلِفَ وبقي معموله على عامل آخر مذكور
يجمعهما معنى واحد) فهذه الجملة حال من مفعولي المصدر، وهما عامل على
عامل، لا صفة لهما لاختلاف العامل فيهما لفظاً ومعنى (كقوله:

وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُودَ⁽²⁾

عجز بيت من الوافر للراعي صدره:

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا⁽³⁾

ومعنى زججن رقفن وطولن، [يقال: رجل أزج إذا كان حاجبه طويلاً
دقيقاً، وقيل: يعتبر فيه الاستقواس أيضاً⁽⁴⁾]، وأيد قول حسان في مدح النبي صلى
الله عليه وسلم:

بَعِثْتِنِ دَعَاوَيْنِ مِنْ تَحْتِ حَاجِبٍ أَزَجَ كَشَقِ النَّوْنِ مِنْ خَطِّ كَاتِبٍ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ في (س): قيل: يرد على هذا ما ورد على الذي قبله، وأجيب عن الذي قبله، والأول أن يجاب عن هذا بما
أجناه عن ذلك.

⁽²⁾ البيت للراعي النميري في المقاصد النحوية: 91/3، شرح شواهد المغني: 775/2، شرح أبيات المغني:
92/6، خزائن الأدب: 141/9. الشاهد فيه: عطف المعين بعد حذف عاملها على الحواجب.

⁽³⁾ في (س) (زيادة): الغانيات جمع غانية، وهي المرأة التي غنت بجمالها عن الحلي، ويرزن ظهرن.

⁽⁴⁾ ساقط من (س).

⁽⁵⁾ البيت من الطويل، لم أجده في ديوانه.

(أي: وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين) [وفيه مذهبان]⁽¹⁾: إضمار عامل موافق، وتضمين الأول معنى فعل يصلح للمعمولين (ولولا هذا التقييد) يعني قوله يجمعهما معنى واحد (لورد أشرتته بذرهم فصاعداً) فالفاء عطفت عاملاً حذف وبقي معموله على عامل آخر، لكن لم يجمعهما معنى واحد كما جمع التزجيج والتكحيل التحسين، وانتصاب فصاعداً على الحال من المحذوف لا بما قبله، ولا بالعطف على ما قبله لفساده لفظاً ومعنى، وقد فصله ابن الحاجب في شرح المفصل⁽²⁾.

(والثالث عشر: عطف الشيء على مرادفه)

قال الزركشي: أنكره المبرد، ومنع عطف الشيء على مثله إذ لا فائدة، ولعله/ ممن ينكر الترادف كالعسكري وغيره⁽³⁾ (لحمو: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي﴾ 270/ ب إلى الله⁽⁴⁾ وحمو: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾⁽⁵⁾ وحمو: ﴿عَوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾⁽⁶⁾ نقل عن الخليل أن العوج، والأمت بمعنى واحد⁽⁷⁾، قال البيضاوي: العوج بالكسر ينحصر المعاني، وقيل: لا،⁽⁸⁾ قال ابن السكيت: وكل ما كان ينتصب كالحائط والعود قيل فيه عوج بالفتح، والعوج بالكسر ما كان في أرض، أو دين⁽¹⁾

(1) في (س): وهما مذهبان جميعهما المصنف أحدهما.

(2) الإيضاح في شرح المفصل: 202/2، 203.

(3) البرهان في علوم القرآن للزركشي: 476/2.

(4) يوسف: 86.

(5) البقرة: 157. في (س) بزيادة: هذا على قول من قرأ الصلاة بالرحمة، وإلا فمن الباب عطف المتغايرين.

(6) طه: 104.

(7) في (س) بزيادة: كما في القاموس.

(8) البرهان في علوم القرآن: 473/2، القاموس: (ت. ا. م) 174/1.

حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 393/6.

أرض، أو دين⁽¹⁾ (وقوله عليه الصلاة والسلام: **هَلَّا لَيْلِي مِنْكُمْ ذُوو الْأَحْلَامِ**
والنهي⁽²⁾)، وقول الشاعر:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَلِيًّا وَمَيْتًا⁽³⁾

عجز بيت من الوافر لعدي بن الأبرش يذكر غدر زباء لجذيمة الأبرش

صدره:

وَقَدْ دُتِ الْأَدِيمَ لِزَاهِشِيهِ

التقيد التقطع، والأديم الجلد، والراشاش عرقان في باطن الذراعين،
وضمير راضيه والقي لجدمي، وضمير قدت وقولها للزباء.

(وزعم بعضهم أن الرواية كذباً ميبناً) نقل عن السيكي أنه قال: هذا
أوفق لبقية القصيدة؛ لأن أبياتها كلها مكسورة فيها ما قبل الياء بخلاف ما رواه
الجمهور،⁽⁴⁾ والظاهر أنه وهم، [وقيل: لا وجه لهذا التوهم فإنه ادعى الوقوف
على القصيدة بتمامها]⁽⁵⁾ (فلا عطف، ولا تأكيد) يشير إلى أن فائدة هذا العطف
تأكيد المعنى وتعزيزه، [وغفل عنه من قال]⁽⁶⁾ لا أساس لنفي التأكيدية بما نحن

⁽¹⁾ قال ابن السكيت: تقول في العمود عرج، وتقول في دينه عرج، وفي الأرض عرج.
إصلاح المتن: 164/8.

⁽²⁾ صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف وإقامتها: 129/4.

⁽³⁾ الشاهد فيه: عطف كَلِيًّا على الكذب، ومعناها واحد، وجاز العطف للمراعاة.

⁽⁴⁾ عروس الأفراح: 98/2، حاشية الدسوقي: 338/2.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

⁽⁶⁾ في (س): وبه سقط ما قبل.

فيه⁽¹⁾ (ولك ان تقدر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمين، فالمعنى: ليُبلّني الياقوت العقلاء، وزعم ابن مالك أن ذلك) أي: عطف المترادفين (قد يأتي في أو⁽²⁾، وأن منه ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾⁽³⁾ عبر عن قوله بالزعم إشارة إلى ضعفه لإمكان أن يراد بالخطيئة ما وقع خطأ، وبالأثم ما وقع عمداً كما نقل عن أبي حيان⁽⁴⁾.

(الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله:

أَلَا يَا نُخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ رَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامِ)⁽⁵⁾

بيت من الوافر، ذات عرق⁽⁶⁾ ميقات أهل العراق⁽⁷⁾، والنخلة كناية عن المرأة⁽⁸⁾، وسيأتي في الباب السادس أن أبا الفتح حمل ذلك على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف، والأولى أن يتمثل بقول الحماسي:

ثُمَّ اسْتَكَيْتُ لِأَشْكَائِي وَسَاكِنُهُ قَبْرَ بَسْنَجَارٍ أَوْ قَبْرَ عَلِيٍّ قَهْلٍ⁽⁹⁾

(1) مهيب الأريب: ج - 3: 99/1، ب.

(2) شرح التسهيل: 365/3.

(3) النساء: 112.

(4) البحر المحيط: 346/3.

(5) البيت للأحوص في حاشية الدسوقي: 339/2، الخزائن: 382/1، المقاصد النحوية: 527/1، شرح شواهد المغني: 777/2.

(6) الشاهد فيه: عطف رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى السَّلَامِ، والأصل: عَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ.

(7) في (س): بكسر العين.

(8) في (س): بزيادة: وقته لم عمرو بن الخطاب.

(9) في (س): بزيادة: الشابة.

(9) البيت من البسيط، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام: 153/2.

قال ابن عقيل: ذكر المغاربة للمسألة شروطاً:
الأول: كون العطف بالواو، وأجاز هشام وثعلب ذلك مع الفاء، وثم،
أو، لا.

الثاني: ألا يقع العاطف صدرأ نحو: وعمر زيد قائمان. الثالث: أن لا
يياشر عاملاً لا ينصرف نحو: إن وزيدا عمراً.

الرابع: كون المعطوف غير مخفوض نحو: مررت وزيد بعمره ومع
الشروط مذهب البصريين اختصاصه بالشعر، ومذهب الكوفيين جوازه في
الكلام، ومنع هشام التقدم فيما لا يستغنى نحو: أختصم زيد وعمرو، وقال
النحاس: هو مذهب البصريين فالشروط حينئذ خمسة⁽¹⁾.

(والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا^[271]
بِرءُؤَيْكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾⁽²⁾ فيمن خفض الأرجل⁽³⁾، وفيه بحث سيأتي) يعني في
القاعدة الثانية⁽⁴⁾.

(تنبيه)

زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وذلك على أوجه:
أحدها: أن تستعمل بمعنى أو، وذلك على ثلاثة أقسام:
أحدها [أن تكون بمعناها]⁽⁵⁾ في التقسيم كقولك: الكلمة اسم وفعل
وحرف وقوله:

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 475، 476.

(2) المائة: 6.

(3) التيسير في القراءات السبع: 74.

(4) في (س) بزيادة: وهو أن الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التأكيد نادر، ولا
يكون في النسق، لأن العاطف يمنع التجاور.

(5) في جميع نسخ المخطوط أن تستعمل في:

كَمَا النَّاسِ مَجْزُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

تقدم شرحه في أو (ومن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة، والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي⁽¹⁾)، إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت أو هي الأصل في التقسيم، لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو). وقيل: لو ادعى مدع كثرة استعمال أو في التقسيم لم يكن أنها تستعمل فيه مع أمأ، وفيه أن التقسيم مستفاد من أمأ دون أو ولهذا استعمل مع الواو مثل: العدد إما زوج وإما فرد.

(والثاني: أن تكون بمعنى أو في الإباحة) والتخيير (قاله الزمخشري، وزعم أنه يقال: جالس الحسن وابن سيرين أي: أحدهما وأنه لهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾⁽²⁾ بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة)⁽³⁾ فيكتفي بثلاثة أو سبعة فلما قيل: تلك عشرة ارتفع الاحتمال (والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين كان أمراً بمجالسة كل منهما، وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو، والعطف بـأو) وفيه بحث تقدم في أو.

(الثالث: أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم في قوله:

وَقَالُوا نَأَتْ فَأَخْتَرْتُ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبَكَاءَ فَقُلْتُ الْبَكَاءُ أَشْفَى إِذَا لُغِلِيلِي⁽⁴⁾

بيت من الطويل لكثير عزة، نأت أي بعدت ليلى، والغليل حرارة العطش، والمراد هنا مطلق الحرارة مجازاً (قال: معناها أو البكاء، إذ لا يجتمع مع

⁽¹⁾ انظر الجنى الداني: 166، 167.

⁽²⁾ البقرة: 196.

⁽³⁾ انظر الكشف: 220/1.

⁽⁴⁾ البيت لكثير عزة في ديوانه: 257، أمالي القاضي: 64/2، حاشية الأمير: 33/2، شرح أبيات المنفي:

104/6، المقاصد النحوية: 404/3.

رمز بالفاء لحزمة، فإنه لا يشمل بين السورتين، ويصل أحديهما إلى الأخرى، و بالكاف في كل لابن عامر، وبالجيم لورش، وبالحاء لأبي عمر (قال شارحو كلامه: المراد التخيير /⁽¹⁾ قال الجعبري: الراو في اسكتن بمعنى أو⁽²⁾ 271 ب كشتى، وثلاث⁽³⁾) (ثم قال محققوهم: ليس ذلك من قبيل الواو، بل من جهة أن المعنى: وصل إن شئت واسكتن إن شئت، وقال أبو شامة: وزعم بعضهم أن تأتي للتخيير مجازاً⁽³⁾).

والثاني: أن تكون بمعنى باء الجر، كقولهم: أنت أعلم ومالك قال في بحث حذف الخبر: الأصل بمالك ثم أنيب الواو مناب الباء قصداً للتشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في نحو: ﴿وَأَرْجِلُكُمْ﴾⁽⁴⁾ فيمن خفض⁽⁵⁾ (وبعت الشاة ودرهماً) والأصل بدرهم (قاله جماعة وهو ظاهر)⁽⁶⁾ لكون المعنى عليه مع خلوه من الحذف، والتقدير: فسقط القول بأن استظهار غير ظاهر، وأما الثاني: فلأن معناه: بعت كل شاة وأخذت درهماً في عوضها، فحذف المضاف والنائب في الموضعين لقيام الدليل عليه، وأما الأول فلأن الرضي قال: لا يجوز النصب فيه لأنه لا يقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لما له⁽⁷⁾، والتقدير الأصلي: أنت أعلم بمال مالك، ثم خففت بحذف مفعول أعلم، وحذف المعطوف عليه مالك لقيام القرينة [على كلا المحذوفين]⁽⁸⁾ فقلنا أنت ومالك مثل: كل رجل وضيعته أي: فانت ومالك مقترنان، والمعنى أنا لا

(1) انظر شرح آيات المعني: 105/6.

(2) شرح آيات المعني: 105/6.

(3) إبراز المعاني من حوز الأمان: 65، شرح آيات المعني: 105/6.

(4) المائدة: 7.

(5) التيسير في القراءات السبع: 74.

(6) في (س) بزيادة: ومن واقفه.

(7) شرح الرضي: 250/1.

(8) ساقط من (س).

أدخل بينك وبين مالك، ولا أشير عليك بإصلاحه، فانت أعلم بما يصلحه، ومنه أنت أعلم وربك⁽¹⁾، وقال عبد القاهر: المعنى أنت أعلم وربك مجازيك⁽²⁾، فهو عنده على حذف المبتدأ [من الجملة الثانية]⁽³⁾، وليس ما ذهب إليه بذلك، وقيل: تقديره: أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما⁽⁴⁾، وهذا أبعد مما تقدم.

(والثالث: أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارزنجي⁽⁵⁾) أبو حامد بن محمد البستي مات سنة ثمان وأربعين وأربعمائة⁽⁶⁾، وخارزنج بلدة كما في القاموس⁽⁷⁾ (وحمل عليه الواو) الأربع (الداخلية على الأفعال) الأربعة (المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوقِنُ﴾ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ وَيَعْلَمُ الَّذِينَ⁽⁸⁾) ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾⁽⁹⁾ ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَلِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁰⁾ والصواب أن الواو فيهن أي⁽¹¹⁾: في يعلم، ويعلم، ولا نكذب، وتكون (للمعنة)

-
- ⁽¹⁾ في (س) بزيادة: أي: أنت أعلم بربك، فلعل أجرك عليه لما عملت من ترك كافاته للمجرمين، فانت وربك، أي: أننا مقترنان، فانا لا أدخل بينكما، ولا ادعو عليك فإنه حبيبك.
- ⁽²⁾ شرح الرضي: 551/1، قول عبد القاهر.
- ⁽³⁾ ساقط من (س).
- ⁽⁴⁾ حاشية الشامي: 180/2.
- ⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: مصنف تكملة العين.
- ⁽⁶⁾ انظر ترجمت في: إنباه الرواة: 142/1، بقية الوعاة: 388/1، الأعلام: 208/1.
- ⁽⁷⁾ القاموس المحيط: (خ. ر. ج) 208/1.
- ⁽⁸⁾ انظر معجم البلدان: خارزنج: 336/2، 337.
- ⁽⁹⁾ الشورى: 34، 35.
- ⁽¹⁰⁾ آل عمران: 142.
- ⁽¹¹⁾ الأنعام: 27.
- في (س) بزيادة: في المواضع الأربعة ومي.

المراد بها واو الصرف (كما سيأتي) في آخر أقسام العطف حيث قال: تنبيه: لا تاكل السمك وتشرب لبناً⁽¹⁾.

(والثاني والثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما.

أحدهما: واو الاستئناف) ويقال: واو الابتداء (لحج): ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيُقَرِّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾⁽²⁾ قال أبو البقاء: قريء بالنصب على أنه معطوف في اللفظ، والمعنى مختلف؛ لأن اللام للتعليل، والمقدرة مع نقر للصيرورة⁽³⁾، ورد بان أول كلامه يدفعه آخره، فإن تقدير اللام يقتضي النصب بإضمار إن لا بالعطف على ما قبله⁽⁴⁾، (، ولحج): لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع، ولحج): ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾⁽⁵⁾ فمن رفع أيضاً، ولحج): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾⁽⁶⁾ جوز أبو البقاء كونها حالا مقدرة⁽⁷⁾، [ضعف]⁽⁸⁾ بأن المضاف لا

تدخل عليه واو الحال إلا فيما شذ/ (إذ لو كانت واو العطف لا تنصب) ﴿تَقَرُّ﴾ 1 / 272
ولا تنصب، أو المحزم تشرب، ولجزم يذر عطفاً على عمل فلا هادي له، لأنه جواب للشرط مجزوم عللاً (كما قرأ الآخرون)⁽⁹⁾، وللزم عطف الخبر على الأمر في ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ﴾ قيل: يمكن منع هذه اللازمة في الكل أما في ﴿تَقَرُّ﴾

(1) في (س) بزيادة: إن جُرَتْ فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن.

(2) الحج: 5.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 171 / 2، 172.

(4) قال السمين الحلبي: وفيه نظر؛ لأن قوله معطوفاً في اللفظ يدفعه قوله واللام المقدرة، فإن تقدير اللام يقتضي النصب بإضمار أن بعدها، لا بالعطف على ما قبله.

الدر المصون: 125 / 5.

(5) الأعراف: 186.

(6) البقرة: 282.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 191 / 1.

(8) في (س): ضعفه أبو حيان.

انظر البحر المحيط: 354 / 2.

(9) النشر في القراءات العشر: 205 / 2.

هذه اللازمة في الكل إما في «تقر» فلا احتمال أن يكون معطوفاً على ما تعلق به «لنين» أي: نفعل ذلك لثنين القدرة الباهرة، ونقر، وأما في يُذَرُ فلا احتمال أن يكون المعتمد بالمطف مجموع الشرط والجزاء، لا الجزاء فقط، وأما في البقية بناء على رأي من جوز عطف الخبر على الإنشاء⁽¹⁾.
(وقال الشاعر:

عَلَى الْحَكَمِ الْمَائِي يُؤَمَّا إِذَا قَضَى قَضِيَّتُهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ⁽²⁾

بيت من الطويل، لأبي اللحاح التغلبي، والحكم بالتحريك الحاكم، وقضيته نصب على المصدرية، وأن لا يجوز مبتداً خبره مقدم، أي: الواجب على هذا الحاكم أن لا يظلم ويقصد أي: يعدل (، وهذا متعين للاستئناف) لا يحتمل غيره بخلاف الروايات السابقة (لأن المطف) على يجوز (يجعله شريكاً في النفي) مع المعطوف عليه (فيلزم التناقض) لأن غرضه مدح الحاكم بنفي الجور، وإثبات العدل والقصد [قيل]⁽³⁾: يحتمل العطف على أن وصلتها، والأصل عليه أن لا يجوز، وعليه أن يقصد، ثم حذفت أن وارتفع الفعل⁽⁴⁾ كما في ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾⁽⁵⁾، [وفي الصحاح]⁽⁶⁾ قال الأخفش: أراد وينبغي أن يقصد، فلما حذفه أوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع⁽⁷⁾، وقال الفراء: رفعه

(1) حاشية الشمني: 108/2.

(2) البيت لأبي اللحاح التغلبي في خزانة الأدب: 555/8، شرح المفصل: 38/7، 39، شرح إبيات المغني: 106/6، 107، لسان العرب: (ق. ص. د) 377/7، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 778/2، معاني القرآن للأخفش: 372/1. الشاهد فيه: أن الواو في يقصد للاستئناف.

(3) في (س): وقد يقال إنه.

(4) حاشية الشمني: 108/2.

(5) الروم: 24.

(6) في (س): قال الجوهري. الصحاح: (ق. ص. د) 443/1.

(7) انظر معاني القرآن للأخفش: 372/1.

للمخالفة لأن معناه مخالف لما قبله فخولف بينهما في الإعراب⁽¹⁾ (و كذلك) أي: مثل⁽²⁾ الشاعر في تعيين الواو للاستئناف (قولهم: دُعنى ولا أعود) أي: اترك عقوبتي، واعفُ عن ذنبي ولا أعود إليه (لأنه لو نصب كان المعنى: ليجتمع تركك لعقوبتي، وتركى لما تنهاني عنه) أي: للعود للذي نهيتني عنه (وهذا باطل؛ لأن طلبه) أي: طلب المتكلم (لترك العقوبة إنما هو في الحال) بقرينة الألف الحاصل بالتأديب (فإذا تقيّد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدّب) قيل: هب أن الطلب واقع في الحال، لأنه إنشاء لكن المطلوب مستقبل قطعاً، لأنه لو كان موجوداً في الحال لزم الأمر بتحصيل الحاصل وهو محال، وإذا كان مستقبلاً جاز النصب، والمعنى ليجتمع في المستقبل كفك عن العقوبة، وكفى عن العود إلى النهي عنه، وأجيب بأن المطلوب هنا أريد تحصيله في الحال أيضاً، وأما على القول بأن الأمر يقتضي الفور فظاهر، وأما على القول بعدمه فلأن هذا الكلام لا يقوله إلا من هو موثق أريد معاقبته، وهذا يريد الترك في الحال والاستقبال⁽³⁾، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم، أو بـلا أن تُقدّر ناهية، ويرده أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العود، لا نهيه نفسه عن العود/، إذ لا تناقض بين 272/ ب النهي عن العود وبين العود بخلاف العود والإخبار بعدمه) فإن العود [يناقضه]⁽⁴⁾ (ويوضحه أنك تقول: أنا ألتهأ وهو يفعل، ولا تقول: أنا لا أفعل وأنا أفعل معاً) فإنه تناقض حيث يقتضي صدق أحدهما وكذب الآخر.

(والثانية: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، لمحو: جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء) من قبيل تسمية علم الموارد علم

(1) حاشية الشمني: 108/2.

(2) في (مس) بزيادة: قول.

(3) حاشية الشمني: 108/2.

(4) في (مس): يناقض الإخبار.

الفرائض (ويقدرها سيبويه والأقدمون بكُذ⁽¹⁾) ولا يريدون أنها معناها إذ لا يرادف الحرف الاسم) لاختلافهما حقيقة وحداً (بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق، كما أن إذ كذلك) فيكون تقديرها بـ إذ مجازاً، قال الحلبي: علامة كون الواو للحال أن يصلح موضعها إذ⁽²⁾ (ولم يقدرها بكُذ لأنها لا تدخل على الجملة الاسمية، وهم أبو البقاء في قوله تعالى ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾⁽³⁾ فقال: الواو للحال، وقيل: بمعنى إذ⁽⁴⁾) وجه توهم أبي البقاء عد كون الواو بمعنى إذ وجهها مغايراً، لكونها للحال وإن نسبة للغير، وزيفه بقوله وليس بشيء (وسبقه إلى ذلك) الروم (مكي، وزاد عليه فقال: الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى إذ انتهى⁽⁵⁾).

والثلاثة بمعنى واحد، فإن أراد أي: مكي (بالاتداء الاستئناف فقولهما سواء) يعني فلا يكون نسبته إلى نسبة مكي أزيد (ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يُحْيِمُوا سُبُوقَهُمْ وَلَمْ تُكْرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ⁽⁶⁾

(1) قال المرادي: والثالث: واو الحال، وقدرها النحويون بكُذ من جهة أن الحال في معنى الظرف للعامل فيه. الجنى الداني: 164.

(2) الدر المصون: 236/2.

(3) آل عمران: 154.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 246/1.

(5) قال السمين الحلبي: والثالث: أنها بمعنى إذ ذكره مكي، وأبو البقاء وهو ضعيف. الدر المصون: 236/2، التبيان في إعراب القرآن: 246/1.

(6) البيت للفروزدق في ديوانه: 137، شرح المفصل: 67/2، حاشية الأمير: 34/2، شرح شواهد الغني: 108/6.

والشاهد فيه: دخول الواو على الجملة الفعلية ولم تكثر.

بيت من الطويل للفرزدق، يشمو مضارع شام سيفه أغمده وسله، وهو ضد كما في القاموس⁽¹⁾ (ولو قدرتها عاطفة لتقلب المدح ذماً) لأن المعنى حيثئذ انهم لم يغمدوا سيوفهم، وأن القتل لم يكثر، وهذا ذم لهم بالتقصير في الإقدام على القتل، وأما إذا قدرت للحال فالمعنى أنهم لم يغمدوا سيوفهم حال عدم كثرة القتلى، ومفهومه أنهم أغمدوها حال كثرة القتلى، وهذا مدح بالشجاعة، وقد يتمتع الملازمة بناء على أنهم لا يقدمون إلا على قتل الأكفاء، ومن يُفْتَخِر بقتله، ولن يكون ذلك إلا بثبت وتأن، والرابط حيثئذ إما آل في القتلى، أو مقدر أي: ولم تكثر القتلى منهم (وإذا سبقت بجملة حالية احتملت عند من يميز تعدد الحال) وفيه خلاف يأتي في الباب الرابع (العاطفة والابتدائية، نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾⁽²⁾).

الرابع والخامس: واوان يتنصب ما بعدهما، وهما: واو المفعول معه) فالإضافة بمعنى اللام، والظرف نائب الفاعل (كسرت والنيل، وليس التنصب بها خلافاً للجرجاني)⁽³⁾ [وقيل: كأنه لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى التنصب بها كإن]⁽⁴⁾، ورد⁽⁵⁾ بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها [كما اتصل بإن]⁽⁶⁾ [فيجوز قمت وإياك] والصحيح أن التنصب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو⁽⁷⁾، وذهب الزجاج إلى أنه بمضمرة بعد الواو وتقديره⁽⁸⁾ [في ما

(1) القاموس المحيط: (ش. ي. م) 4/155.

(2) الأعراف: 24.

(3) الارتشاف: 286/2.

(4) في (س): قيل: شبهت اختصاصه بالاسم، ولهذا قيل: لِمَ لَمْ تُخَفِّضِ الاسم وهي غنصة به؟، وأجيب بأن أصلها العطف، وحرف العطف لا يخفف الاسم لعدم اختصاصه به.

(5) في (س) بزيادة: مذهب عبد القادر.

(6) ساقط من (س).

(7) قال الرضي: يُوقال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو. شرح الرضي: 1/518.

(8) في (س) بزيادة: يلابس.

صنعت ولياكَ، ولقيت/ إياكَ⁽¹⁾، ورد بأنه حيثُذ يصير مفعول به، وذهب^{1/273} الكوفيون إلى أنه بالخلاف، ورد بأن الخلاف لو كان ناصباً لقليل: فما قام زيد لكن عمرو بالنصب، وقال الأخفش انتصابه انتصاب الظرف، لأن الأصل سرت مع النيل، فلما جيء بالواو في موضع مع انتصب الاسم انتصاب مع ورد بأنه لو كان كذلك لانتصب في نحو: كل رجل وضيعته⁽²⁾ (ولم يأت في التنزيل بيقين⁽³⁾)، فاما قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾⁽⁴⁾ في قراءة السبعة ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بقطع الهزمة ﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك⁽⁵⁾ أي: كونها واو المفعول معه (وأن تكون عاطفة مفرداً على مفرد بتقدير مضاف، أي: وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فَعِلْ، أي: واجمعوا شركاءكم بوصل الهزمة على أنه أمر من الثلاثي عطف على أمر من الرباعي (وموجب التقدير في الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعاني، وكقولك: أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع فإنه مشترك بدليل ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُ﴾⁽⁶⁾ ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدْدَةً﴾⁽⁷⁾ قيل: لا موجب لثبوت استعمال أجمع في الذوات⁽⁸⁾، قال في المحكم: يقال: جمع الشيء عن تفرقه وجمعه واجمه⁽⁹⁾، وقد يقال..... أن يكون أجمع مشتركاً فإذا جعلت الواو في الآية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك في معنيه معاً، ويجاب أولاً بأن استعمال أجمع في الذوات قليل لا يتخرج عليه التنزيل، وثانياً بمنع كونها مشتركاً لجوز أن يكون للقدر المشترك [بين الذوات والمعاني]⁽¹⁰⁾

(1) ساقط من (س).

(2) حاشية الشمني: 109/2، شرح الرضي: 519/1.

(3) في (س) بزيادة: بل أنت فيه باحتمال.

(4) يونس: 71.

(5) الحجة في القراءات السبع: 103، البحر المحيط: 179/5.

(6) طه: 60.

(7) الهزعة: 2.

(8) حاشية الشمني: 109/2.

(9) المحكم: 347/1.

(10) ساقط من (س).

(ويقرأ ﴿فاجمعوا﴾ بالوصل فلا إشكال⁽¹⁾) في عطف الشركاء على الأمر، ولما مر أن جميع يستعمل في المعاني والأعيان (ويقرأ برفع الشركاء عطفًا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤول)⁽²⁾ لو قال واو الصرف لا العطف، لإتمام قوله والحق أن هذه واو العطف⁽³⁾، واعتذر بأن عطف الأول بالمعني اللغوي، والثاني بالاصطلاحي، ولو سلم فإنما ذكره لينبه من أول الأمر على ما هو الحق⁽⁴⁾.
(فالأول كقوله⁽⁵⁾:

وَلَبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّفُوفِ)

تقدم شرحه في لو.

(الثاني: شرطه أن يتقدم الواو نفي أو طلب، وسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف، وليس النصب بها خلافًا لهم) أي: لبعض الكوفيين، لأن بعضهم ذهب إلى أن الفعل منصوب بالخلاف كما في الجنى الداني⁽⁶⁾ (ومثالها ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾⁽⁷⁾ وقوله:

لَأَنَّهُ عَنِ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ (8)

(1) الحجة في القراءات السبع: 103.

(2) البحر المحیط: 179/5.

(3) في (س) بزيادة: فإنه يشعر بأن واو التكلم فيها ليست للعطف.

(4) حاشية الشمني: 109/2.

(5) في (س) بزيادة: أي: قول من قال.

(6) الجنى الداني: 157.

(7) آل عمران: 142.

(8) البيت لأبي الأسود الدؤلي في شرح التصريح: 376/2، شرح أبيات الغني: 112/6، ولأبي الأسود أو

الأخطل في المقاصد النحوية: 393/4، وللأخطل في الكتاب: 41/3، 42، شرح المفصل: 24/7.

الشاهد فيه: وتأتي حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو.

صدر بيت من الكامل⁽¹⁾، نسبة العيني إلى أبي الأسود الدؤلي⁽²⁾، وقال:
ومن نسبة إلى الأخطل فقد أخطأ، وفيه أن سيويه نسبة في كتابه إليه، وكفى به
[ثقة]، صرح به ابن يعيش⁽³⁾، وحكى أبو عبيد أنه للمتوكل الكنتاني⁽⁴⁾ عجزة:

عَارَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمًا

عار خبر محذوف، عليك وعظيم صفتاه، والعامل في إذا: إما الجار أو
عظيم، ومعنى البيت مأخوذ من قوله تعالى ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ
أَنْفُسَكُمْ﴾⁽⁵⁾، والحق أن هذه أي واو⁽⁶⁾ الصرف واو العطف كما سيأتي في بحث
العطف على المعنى، وفي الجنى الداني: إلا أنها عاطفة لمصدر مقدر على مصدر
صريح في الأول، وعلى المتوهم في الثاني، وإضمار أن بعدها جائر في الأول،
وواجب في الثاني⁽⁷⁾.

قال الرضي: إنها واو الحال، والمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف
الخبر وجوباً، فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت، وإما بمعنى قم أي: قم مع
قيامي، وإنما نصبوا المضارع قصد المعنى للجمعية، ولو جعلنا الواو عاطفة لمصدر

(1) في (س) بزيادة: اختلف فيه، فقيل: لأبي الأسود الدؤلي، وقيل: للمتوكل بن عبد الله الليثي، وقيل:
للطرماح، وقيل: للأخطل.

(2) المقاصد التحوية: 393/4.

(3) شرح المفصل: 24/7.

(4) قال العيني: أقول قاتله هو أبو الأسود الدؤلي، ويقال: وللأخطل وليس بصحيح، وحكى أبو عبيد القاسم
ابن سلام أنه للمتوكل الكنتاني، ثم الليثي.

(5) المقاصد التحوية: 393/4.

(6) البقرة: 44.

(7) في (س) بزيادة: التي سماها الكوفيون.

(7) الجنى الداني: 157، 158.

على مصدر مقيداً من الفعل قبله كما قال النحاة أي: ليكن قيامً منك، وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع⁽¹⁾.

(السادس والسابع: واوان ينجر ما بعدهما) ولا يخفى وجه ترك العاطف في الأول، وذكره في الثاني، وجمع الوجهين في المواضع الثلاثة وهما: (أحدهما: واو القسم ولا تدخل إلا على مظهر، ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو: ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾⁽²⁾ ثلثها واو أخرى نحو: ﴿وَالثَّيْنِ وَالزُّيْتُونِ﴾⁽³⁾ فالتالية واو العطف، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب. الثانية: واو ربّ كقوله:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ (4)

صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَتَّيَلِي

شبه ظلام الليل في هوله بموج البحر، واستعار له سدولاً، جمع سدل وهو الستر، لما يجول بين الصبر وإدراك المصبرات، وعليّ متعلق بأرخی، والباء بمعنى مع، ويتلي يختبر، يقول: رب ليل بهذه الصفة أرخی عليّ ستور ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرني أصبر على الشدائد أم أجزع منها (ولا تدخل إلا على منكر،

(1) شرح الرضي على الكافية: 67/4، 68.

(2) يس: 2.

(3) الثين: 1.

(4) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 107، خزانة الأدب: 326/2، شرح أبيات المغني: 114/6، المقاصد النحوية: 338/3، شرح شواهد المغني: 574/2.

الشاهد فيه: قوله وليلٍ فهو مجرور بربّ المضمرة بعد الواو.

ولا تملك إلا مؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأن الجر بزرب محذوفة خلافاً
للكوفين والمبرد، وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤية:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمَحْتَرَقِ

تقدم شرحه في النون (واجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس
المتكلم) واجيب أيضاً بجواز إسقاط الراوي آياتاً من أوائل تلك القصيدة⁽¹⁾
(ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو
القسم⁽²⁾)، قال:

وَوَاللَّهِ لَوَلَا ثَمَرُهُ مَا حَبَّبْتُ (3)

صدر بيت من الطويل نسبة الشمني إلى غيلان بن شجاع النهشلي⁽⁴⁾
عجزه:

وَلَا كَانَ أَذْنِي مِنْ عَيْنِي وَمُشْرِقِ

وقبله:

أَجِبْ أَبَا مَرْزُوقٍ مِنْ أَجْلِ ثَمَرِهِ وَأَعْلَمْ أَنَّ الرُّفُقَ بِالْمَرَةِ أَرْفَقِ

(1) حاشية الشمني: 110/2.

(2) في (س) بزيادة: لعدم كونها في الأصل واو العطف.

(3) البيت لغيلان بن شجاع النهشلي في حاشية الشمني: 110/2، لسان العرب: (ج. ب. ب) 283/2، وبلا
نسبة في خزنة الأدب: 429/9، شرح المفصل: 138/7، شرح شواهد المفني: 780/2.

(4) الشاهد فيه: دخول واو العطف على واو القسم.
(4) حاشية الشمني: 110/2.

وفيه عيب الإقواء، واستشهد الجوهري بذلك على أنه يقال: جبه يجبه بالكسر، قال: وهذا شاذ لأنه لا يأتي في المضاعف يُفَعِّلُ بالكسر إلا وَيَشْرُكُهُ يَفْعَلُ بالضم إذا كان متعدياً، ما خلا هذا حرف⁽¹⁾.

(والثامن: واو دخولها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتها الكوفيون، والأخفش، وجماعة، وحمل على ذلك ﴿حَتَّى / إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾⁽²⁾ 1/274 بدليل الآية الأخرى⁽³⁾) وهي قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فَتُحْتِ أَبْوَابُهَا﴾⁽⁴⁾ وزيادتها في الأجوبة كثيرة، وقد تزداد في غيرها منها الواو التي تقع بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب لتزيين اللفظ فقط عند إمام الحرمين، وللاستئناف عند بعضهم⁽⁵⁾ (وقيل: هي عاطفة والزائدة الواو في ﴿وَقَالَ لَهُمْ خُزِّنْهَا﴾⁽⁶⁾)، وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت، وكذلك البحث في ﴿فَلَمَّا أَسْلَمْنَا وَبُنَيْنَا لِلْجَبِينِ وَتَادَيْنَاهُ﴾⁽⁷⁾ الأولى أو والثانية زائدة على القول الأول) وهو القول بزيادة الواو (أو هما عاطفتان، والجواب محذوف على القول الثاني، والزيادة ظاهرة في قوله:

فَمَا بَالُ مَنْ اسْمَى لِأَجِيرٍ عَظْمَهُ جِفَاطًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي⁽⁸⁾

(1) الصحاح: (ح. ب. ب) 1/135.

(2) الزمر: 73.

(3) الجنى الداني: 165، البحر المحيط: 443/7.

(4) الزمر: 71.

(5) مواهب الأريب: ج - 3: 117/1.

(6) الزمر: 71.

(7) الصافات: 103، 104.

(8) البيت لابن الذبابة النقي في سبط اللال: 63، شرح شواهد المغني: 2/781، شرح أبيات المغني: 6/119. الشاهد فيه: زيادة الواو في ينوي فالجملة المضارعية المتبة بدلاً إذا وقعت حالا استغنت عن الضمير بالواو.

بيت من الطويل، قيل لابن الذئب الثقفي، وقيل: لَوَعْلَةَ بن الحارث ذكره السيوطي⁽¹⁾، جبر عظمه إصلاحه من الكسر، وحفاظاً مصدر حافظ بمعنى راقب مفعول لأجله وَمَنْ تعليلية تقابله، ووجه ظهور الزيادة فيه أن جملة ينوي حال من فاعل أسعى، والمضارع الملبث إذا وقع حالاً امتنع دخول الواو عليه، وأما جعلها عاطفة، والمعطوف عليها محذوف أي: يهمل امرئ وينوي كسري كما قيل فخلاف الأصل (وقوله):

وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعَيِّنُ مَنْ يَنْغِيصِي⁽²⁾

بيت من الكامل ومقتك نظرت إليك من باب القتل، أي يغني بمعنى يظلمني، أو يقصد لي بسوء، ولهذا تعدى بنفسه مع أنه يتعدى بَعْلَى، أو محذوف الجار توسعاً⁽³⁾ ووجه ظهور الزيادة فيه، أن إذا الفجائية إنما تدخل على الاسمية وهي أنت تعين على صيغة الخطاب، وَمَنْ مفعوله، ولا يمكن أن تكون عاطفة لاتعدام ما يعطف عليه، ولا حالية لأن إذ لا تكون عاطفة موضعاً للحال. (والتاسع: واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريزي⁽⁴⁾، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيداناً بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف)⁽⁵⁾ قيل: إنها لغة فصيحة لبعض العرب، وإن من شأنهم أن يقولوا:

(1) شرح شواهد المفني: 781 / 2.

(2) البيت لأبي العيال الخليلي في شرح أبيات المفني: 126 / 6، الأغاني: 400 / 23 الشاهد فيه: أن الواو زائفة، والزيادة حتم، لأن إذا الفجائية لا تدخل إلا على جملة اسمية مبتدؤها مجرد من حروف العطف.

(3) في (س): وهو يتعدى بَعْلَى، وتعديت هنا إلى الياء إما لحذف الجار توسعاً، أو لكونه بمعنى يظلمني، أو يقصد لي بسوء.

(4) في (س) بزيادة: ذكرها في درة الغواص.

(5) درة الغواص: 27، إعراب القراءات السبع وعللها: 258 / 2.

واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة فهكذا لغتهم، ومتى جاء في كلامهم لفظ الثمانية أدخلوا الواو، وقد نظم بعضهم [في كون السبعة متهى العدد]⁽¹⁾ أبياتاً من الرجز وهي:

يَا سَائِلِي عَنْ سِرِّ الْعَدَدِ	غَايَتِهِ فِي سَبْعَةٍ لَمْ تَزِدْ
مَا سِرَّهُ إِلَّا انْحِصَارَ قِسْمَةٍ	فِي وَاحِدٍ فَرْدٍ وَشَيْءٍ مُسْتَدٍ
وَذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي يَسْنَدُهُ	مِنْ حَصَرٍ فِي وَاحِدٍ وَأَزِيدِ
فَالْفَرْدُ وَالْفَرْدُ إِذَا مَا اجْتَمَعَا	زَوْجٌ مَعَ الْفَرْدِ الَّذِي لَمْ يَسْنَدِ
وَإِثْنَانِ وَإِثْنَانِ إِذَا مَا اجْتَمَعَتَا	أَرْبَعَةٌ بَضْمٌ مَعَ مَا فِي الْيَدِ
فَتِلْكَ سَبْعَةٌ / إِذَا تَكَامَلَتْ	أَرْبَعَةٌ وَإِثْنَانٌ مَعَ مَفْرُودٍ 274 / ب
وَمَا أَتَى مِنْ بَعْدِ هَذَا تَكَ	رَارَ لَهُ لَا زَائِدٌ فِي الْعَدَدِ
ثَلَاثَةٌ مَعَ مِثْلِهَا فَرْدٌ وَفَرْدٌ	دَقْدَقٌ وَمَا مَضَى لَا تَعْدُ
وَهَكَذَا الرَّبْعَةُ مَعَ مِثْلِهَا	زَوْجٌ وَزَوْجٌ قَدْ مَضَى لَا تَزِدُ

(واستدلوا على ذلك بآيات:

أحدهما: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾⁽²⁾ إلى قوله تعالى ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التقدير: هم سبعة، ثم قيل: الجميع كلامهم، وقيل: العطف من كلام الله تعالى والمعنى: نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم، وإن هذا تصديق لهذه المقالة) بكسر إن عطف على مفعول قيل الأخير (كما أن ﴿رَجُماً بِالْغَيْبِ﴾⁽³⁾ تكذيب لتلك المقالة، ويؤيده

(1) سائط من (س).

(2) الكهف: 22.

(3) الكهف: 22.

قول ابن العباس رضي الله عنهما: حين جاءت الواو⁽¹⁾ انقطعت العدة⁽²⁾ بناءً مرّةً من العد (أي: لم تبق عدة عادٌ يلتفتُ إليها⁽³⁾) وهذا كما يؤيد كون الواو للمطف يؤيد كونها لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما قال الشريف في شرح المفتاح ولا منافاة بينهما لأنه صرح بأن واو الصوق فرع للعاطفة كالتي بمعنى واو الحالية، والاعتراضية⁽⁴⁾ (فإن قلت: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾⁽⁵⁾ قلت: وجه الجملة الأولى تأكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق) على صيغة اسم الفاعل وهو الله تعالى (ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل، أو أن الذي قالها منهم على يقين قليل، أو لما كان التصديق في الآية خفياً لا يستخرجه إلا مثل ابن العباس رضي الله عنه قيل ذلك⁽⁶⁾) أي: القول المذكور وهو ما يعلمهم إلا قليل (ولهذا كان يقول: وأنا من ذلك القليل، وهم سبعة وثامنهم كلبهم) نقل الرازي عن القاضي⁽⁷⁾ أنه قال: إن كان ابن عباس ببيان الرسول صح، وإن كان قد تعلق بحرف المطف فيضعف⁽⁸⁾ (وقيل: هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة⁽⁹⁾)، أي: هؤلاء سبعة، ليكون في الكلام ما يعمل في الحال) ولم يلتفت إلى رد أبي البقاء⁽¹⁰⁾ تقدير هؤلاء بأنه للحاضر، ولم يثيروا إلى حاضر لأن اسم

(1) في (س) بزيادة: ظرف للقول ومقوله.

(2) في (س) بزيادة: يفتح العين.

(3) في (س) بزيادة: قد يقال: أن قول ابن عباس.

الكشاف: 59/3.

(4) ينظر حاشية السيد الشريف في كتاب المطول: 64.

(5) الكهف: 22.

(6) في (س) بزيادة: جواب لما.

(7) في (س) بزيادة: عبد الجبار.

(8) الضمير الكبير: 91 / 21.

(9) في (س) بزيادة: جواب عما قيل، ولا يجوز أن تكون الجملة حالاً لعدم العامل فيها.

(10) في (س): ورد أبو البقاء.

التيان في إعراب القرآن: 100/2.

الإشارة يستعمل في غير الحاضر أيضاً تنزيلاً له منزلة الحاضر لتعينه [ولك أن لا تقدر شيئاً]⁽¹⁾ لجواز أن يكون العامل فيها معنى الجملة الاسمية كما قال الرضي [في قوله]⁽²⁾ والنون زائدة⁽³⁾ (ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع) قيل: لا يسلم هذا⁽⁴⁾، ولو سلم أمكن أن يقدر هؤلاء هم سبعة معدودون في حال أن ثامنهم كلهم، فلا يكون من قبيل ما عامله معنوي محذوف⁽⁵⁾ (ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق⁽⁶⁾):

.... وَإِذَا مَا يَمْلَهُمْ بَشَرٌ

تقدم شرحه في بحث إذ (إن يَمْلَهُمْ حال ناصبها خبر محذوف، أي: وإذا ما في الوجود بشر مماثل لهم) فالخبر المحذوف الجار والمجرور أعني في الوجود وهو عامل معنوي.

(الثانية: آية الزمر، إذ قيل ﴿فتحت﴾⁽⁷⁾ في آية النار لأن أبوابها سبعة، / 275 1
﴿وفتحت﴾⁽⁸⁾ في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية، وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها، إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، هي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلة عليه، بل على جملة هو فيها، وقد مر أن الواو في ﴿وفتحت﴾ مقحمة عند قوم، وعاطفة عند آخرين، وقيل: هي واو الحال أي: جاوزوها مفتحة أبوابها كما صرح بـ ﴿مفتحة﴾ حالا في ﴿جَنَّاتٍ

(1) في (س): وقد يقال: لا حاجة إلى هذا التقدير.

(2) في (س): في قول ابن الحاجب.

(3) ينظر شرح الرضي: 105 / 1.

(4) في (س) بزيادة: الحكم.

(5) انظر حاشية الدسوقي: 352 / 2.

(6) ينظر المفتب: 452 / 2 ، خزنة الأدب: 135 / 4.

(7) الزمر: 71.

(8) الزمر: 73.

عَنْ مُفْتَحَةٍ لَهُمْ الْآبَوَابُ⁽¹⁾ وهذا قول المبرد، والفارسي، وجماعة، قيل: وإنما فتحت لهم قبل عبيتهم إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم⁽²⁾ قيل: يقدح فيما ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم ﷺ أول من يقرع باب الجنة فتفتح له⁽³⁾، ويدفع أن المراد بها أبواب منازلهم في الجنان، وبالحق لا تفتح لأحد قبل النبي عليه السلام ما كان في المحيط الذي يقضي منه إلى المنازل.

(الثالث: ﴿وَالثَّامُونَ عَنِ الشُّكْرِ﴾⁽⁴⁾ فإنه والوصف الثامن) والسبعة المتقدمة التابعون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف، (والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه⁽⁵⁾ إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان) أي: متباينان (بمخلاف بقية الصفات) لانتفاء التقابل والتباين فيها، وبه يتدفع ما قيل: إنه يكفي في العطف التباين فينبغي السؤال عن اختصاص هذين⁽⁶⁾ بتوسط العاطف بينهما [قائماً]⁽⁷⁾ (أو لأن الأمر بالمعروف ناه عن المنكر، وهو ترك المعروف) مثل ترك الصلاة (والناهي عن المنكر أمر بالمعروف) يعني ضُمَّنَا، ولا بد من تقدير هذا البعد في الموضعين لظهور التقابل بينهما يدل عليه قوله: [وإنه لا يكفي فيه]⁽⁸⁾ وقد تقرر في موضعه أنه اختلف في أن الأمر بالشيء هل هو ناه عن ضده، أو متضمن له وكذا النهي عن الشيء هل هو أمر بضده أو متضمن له (فأشير إلى الاعتداد لكل [منهما]⁽⁹⁾) قيل: لا نسلم أن العاطف هو المقتضي للاعتداد لكل منهما، بل لو

(1) ص: 50.

(2) الجنى الداني: 69، المختضب: 78/2.

(3) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم أنا أول الناس يشفع في الجنة. 58/3.

(4) التوبة: 112.

(5) في (س) بزيادة: بفتح الحاء أنصح.

(6) في (س) بزيادة: الومعين.

(7) ساقط من (س).

(8) ساقط من (س).

(9) في جميع النسخ: من الومعين.

ذكر من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصل⁽¹⁾، وقال البيضاوي: والعاطف فيه للدلالة على أنه بما عطف عليه في حكم خصلة واحدة كأنه قال: الجامعون بين الموضعين (وأنه لا يكتفي فيه) أي: في كل من الوصفين (بما يحصل في ضمن) الوصف (الأخر) مثلاً إذا قال: الأمر بالمعروف لتارك الصلاة صل، فإنه أمر متضمن لقوله لا تترك الصلاة، وإذا لم يكتف بالتضمنين يصرح بقوله ولا تتركها⁽²⁾ (وذهب أبو البقاء على إمامته) أي: مع إمامته، ومثل هذا يدل على الاستبعاد (في هذه الآية، مذهب الضعفاء فقال: إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيداناً بأن السبعة عندهم عدد تام، ولذلك قالوا: سبع في ثمانية⁽³⁾) ذلك إشارة إلى كون السبعة⁽⁴⁾ عدداً تاماً يعني أن هذا يدل على أن السبعة عدد تام، لأن التام يقدم كلامهم، فيقال: سبعاً في أربعة، أي: سبع أذرع طولاً، وأربعة أشبار/ عرضاً كما في المقرب، قيل⁽⁵⁾: في وجه تعليل قولهم به خفاء فلهذا كشط بعض 275 / ب الفضلاء من نسخته كلمة "في" وأثبت مكانها "وأو" وهذا لا يلائم⁽⁶⁾ قوله (أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار) ويخالف ما في الصحاح من ثبوت كلمة "في"⁽⁷⁾ ثم وجه قول أبي البقاء: بأن الثمانية أشبار أقل مقدار من السبعة أذرع، والأقل لا يكون ظرفاً للأكثر، وقد جعل هنا ظرفاً له وما ذلك إلا لأن السبعة عدد تام، إذ الشيء بعد تمامه يجعل في الظرف لحفظه⁽⁸⁾ فيه إن ذلك متقوص لقول الحماسي:

(1) الشمني: 110/2.

(2) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 646/4.

(3) البيان في إعراب القرآن: 508/1.

(4) في (س) بزيادة: عندهم. المقرب:

(5) في (س) بزيادة: وبهذا يتدفع ما قيل أن.

(6) في (س) بزيادة: لتفسير أبي البقاء.

(7) الصحاح: (ف. و. ع) 938/2.

(8) في (س) بزيادة: ولا يخفي ما فيه أن قوله.

عجياً لأربع أذرع في خمسة في جوفها جبل أشم كبير⁽¹⁾

(ولما دخلت الواو على ذلك لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها.
الرابعة: ﴿وَأَبْكَارًا﴾⁽²⁾ في آية التحريم⁽³⁾، ذكره القاضي الفاضل) عبد
الرحيم بن علي العسقلاني المولد، المصري الدار، ويقال له: اليسانى لتوليه
القضاء بيسان، وكان كاتباً للملك صلاح الدين يوسف بن أيوب توفى بالقاهرة
سنة ست وتسعين وخمسة⁽⁴⁾ (وتجّح باستخراجها⁽⁵⁾) قال الفيومي: تبجح
بالشيء من بابي نفع، وتعب إذا فخر به، وتبجح به كذلك⁽⁶⁾ (وقد سبقه إلى
ذكرها الثعلبي⁽⁷⁾ والصواب أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن
اشتمل على جميع الصفات السابقة) [وهي: مسلمات مؤمنات فانتات ثبات
عابدات ثبات]⁽⁸⁾ فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثبوية والبكارة لأنها
صفتان متينتان⁽⁹⁾ (رواوا الثمانية عند القائلين بها صالحة للسقوط) حكى
صاحب الإنصاف عن شيخه ابن الحاجب أن الفاضل كان يعتقد أن الواو في هذه

(1) البيت من الكامل، في (س) زيادة: قال المرزوقي: إنما قال أربع أذرع؛ لأن الذراع مؤنثة.

(2) التحريم: 5.

(3) في (س) زيادة: فإنه تعالى قال في أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ﴿عَسَى رَبُّهُ أَنْ يُلَاقِكُنَّ أَنْ تَبْلُغَنَ أَزْوَاجًا
خَيْرًا مِمَّنْ مَسَلَمْتُمْ مَوْلَانَهُنَّ ثَابِتَاتٍ ثَابِتَاتٍ عَابِدَاتٍ سَابِغَاتٍ ثِيَابٍ وَأَبْكَارًا﴾

(4) هدية العارفين: 560/5، وثبات الأعيان: 185/3.

- بيسان: مدينة بالأردن بالغور الشامي، يقال بيسان لسان الأرض، وهي بين حوران وفلسطين.

معجم البلدان: 527/1، 528.

(5) في (س): تفعل من التبجح بتقديم الجيم.

(6) المصباح المنير: (ب. ج. ح) 25.

(7) قال الفرطحي: وحكى ثعلب عن أبي بكر بن هياش أن قريشاً كانت تقول في عددها ستة سبعة وثمانية،

فتدخل الواو في ثمانية. الجامع لأحكام القرآن: 401/6.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س) زيادة: قال أبو البقاء فلايد من الواو؛ لأن المعنى بعضهن ثيات، وبعضهن أبكاراً.

الآية واو الثمانية، ويتيجع باستخراجها زائدة على ثلاثة المواضع الثلاثة⁽¹⁾، قال ابن الحاجب: فذكر الفاضل ذلك يوماً استحساناً له بمحضرة أبي الجواد النحوي⁽²⁾ فين له أنه واهم⁽³⁾، وذكر له نحو ما ذكره الزغشري من دعاء الضرورة إليها واستحالة المعنى بعدمها، وواو الثمانية لا ترد إلا حين لا حاجة إليها إلا الإشعار بتمام السبعة، فقال: أرشدتنا يا أبا الجواد (وأما قول الثعلبي إن منها الواو في قوله تعالى ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَكَمَانِيَّةٍ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾⁽⁴⁾ فهو بَيِّنٌ، وإنما هذه واو العطف، وهي واجبة الذكر ثم إن ﴿أَبْكَارًا﴾ صفة تاسعة لا ثامنة، إذ أول الصفات ﴿خَيْرًا مِّنْكُمْ﴾ لا ﴿مُسْلِمَتٍ﴾ فإن أجاب بأن ﴿مُسْلِمَتٍ﴾ وما بعده تفصيل لـ ﴿خَيْرًا مِّنْكُمْ﴾ فلها لم تعد قسيمة لها، قلنا: وكذلك ﴿يُسَيِّرُ وَأَبْكَارًا﴾ تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن) أقول: وله أن يجيب بأن أبكاراً إنما عدت صفة ثامنة لوقوعها بعد السبعة التي لم تفصل بينهما بشيء⁽⁵⁾، وبذلك يجاب عما حكاه الرازي عن القفال أنه أنكر هذه الواو بدليل تركها في ﴿وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾⁽⁶⁾ وقد يجاب عن هذا أيضاً بأن من ادعى وجودها لم يدع/ الاطراد على أنهم استندوه إلى 1/276 بعض العرب وهم قريش كما نقل ابن عطية عن الثعلبي⁽⁷⁾.

(والعاشر: الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها، وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت، وهذه الواو أثبتتها الزغشري ومن

(1) في (س) بزيادة: آية براءة، وآية الكهف، وآية التنزيل.

(2) في (س) بزيادة: المurray.

الإنصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال بهامش الكشف: 128/4، 129.

(3) في (س) بزيادة: في عددها من هذا القسم.

(4) الحاقة: 7.

(5) في (س) بزيادة: إذ الفصل يمنع التعدد.

(6) المحشر: 23.

(7) التفسير الكبير: 21/91.

(7) المحرر الوجيز: 3/508.

قلده) كآبي البقاء⁽¹⁾، قال الحلبي: في محفوظي أن ابن جني سبقهما إلى ذلك⁽²⁾،
 فبهذا سقط قول ابن القاسم هو معترض من جهة أن دخول الواو على الصفة لم
 يقل به أحد من النحويين⁽³⁾ (وحلوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال
 نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽⁴⁾ الآية ﴿سَبْعَةٌ وَتَأْمُنُهُمْ
 كُتُبُهُمْ﴾⁽⁵⁾ ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾⁽⁶⁾ ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا
 مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾⁽⁷⁾ اعترض ابن مالك بأن ما ذهب إليه جاز الله
 فاسد؛ لأنه مذهب لم يعرف [من أهل البلدين]⁽⁸⁾ معول عليه⁽⁹⁾، وأيضاً بأنه معطل
 بما لا يناسب [وذلك أن]⁽¹⁰⁾ الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها،
 وذلك مستلزم لتغايرها، وهو ضد ما لا يراد من التوكيد، وأيضاً أن الواو فصلت
 الأول من الثاني ولولا هي لتلاصقا، فكيف يقال: إنها أكدت لصورتها، وأيضاً
 أنها لو صلحت للتأكيد لكان أولى المواضع بها موضع لا يصلح للحال نحو: إن
 رجلاً رايه شديد لسعيد، فرأيه شديد، جملة نعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو
 لعدم [صلاحيتها]⁽¹¹⁾ للحال بخلاف ﴿وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾⁽¹²⁾ [واجيب عن

(1) الكشف: 85/3، البحر المحيط: 445/5، التبيان في إعراب القرآن:

(2) الدر المنثور: 527/1.

(3) الجني الثاني: 168.

(4) البقرة: 216.

(5) الكهف: 22.

(6) البقرة: 259.

(7) في (س) بزيادة: لأنها بعد المضي.

(8) الحجر: 4.

(9) ساقط من (س).

(10) شرح التسهيل: 302/2، 303.

(11) ساقط من (س).

(12) في (س): صلاحية موضعها.

(12) الحجر: 4.

الأول⁽¹⁾ أن جار الله أعلم باللغة من أنه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه.

وعن الثاني: بأن تغاير الشئين لا ينافي تلاصقهما، والجملة التي صفة لها التصاق الموصوف، والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها في الأصل للجمع المناسب للالتصاق.

وعن الثالث: بأن المراد بالالتصاق ليس اللفظي⁽²⁾ كما فهمه ابن مالك، بل المعنوي، وبالواو تأكيد الثاني دون الأول.

وعن الرابع: بأن الآية الأولى من تلك المواضع وقد قارنها بالواو للتأكيد⁽³⁾. (والمسوغ لحيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران: أحدهما: خاص بها وهو تقدم النفي.

والثاني: عام في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية، إذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة، ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها، نحو: في الدار قائما رجلاً وعند جودها) فإن النكرة إذا كانت جامدة كانت بعيدة عن الوصفية فتحمل على الحال (نحو: هذا خاتم حديدًا، ومررت بماء قلعة رجلاً) القعدة بالكسر مقدار ما أخذ القاعد من المكان، وبالفتح كما في القاموس⁽⁴⁾ (ومانع الوصفية في هذه الآية أمران:

أحدها: خاص بها، وهو اقتران الجملة بـإلا، إذ لا يجوز التفريع في الصفات، لا تقول ما مررت بأحد إلا قائم نص على ذلك أبو علي وغيره⁽⁵⁾)

(1) في (س): قال النجم السعيد على الوجه الأول.

(2) في (س) بزيادة: ليس الالتصاق اللفظي.

(3) الجيب النجم السعيد كما في هامش المخطوط.

(4) القاموس المحيط: (ق. ع. د) 396/1.

(5) ينظر شرح التسهيل: 301/2.

[وسيفصل]⁽¹⁾ هذا في آخر الباب الثاني⁽²⁾، [وقد أسلفنا]⁽³⁾ شيئاً في إن المكسورة 276 ب الخفيفة.

(والثاني: عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو.
والخادي عشر: واو ضمير الذكور، نحو: الرجال قاموا، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: حرف والفاعل مستتر)⁽⁴⁾ [هذا مخالف لما في التسهيل من أن الخلاف للمازني في النون والألف، والواو والياء، وللأخفش في الياء]⁽⁵⁾ (وقد تستعمل لغیر العقلاء إذا نُزلوا منزلتهم) [وفيه إشارة]⁽⁶⁾ إلى أن الواو تختص غالباً بالمذكر العاقل (نحو: قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الثَّمَلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾)⁽⁷⁾ وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وشذ قوله:

شَرِبْتُ بِهَا وَالذِّكُّ يُدْفَعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَثُو نَفْسٍ دَانُوا قَصَصَرِيًّا⁽⁸⁾

بيت من الطويل للناطقة الجعدي، وأنشده أبو عبيدة تمزرتها، فالتمرز
تخصص التراب [قليلاً قليلاً]⁽⁹⁾، والتعش سرير الميت⁽¹¹⁾، واتفق سيويوه
والفراء على ترك صرف نعش للمعرفة والتأنيث كما في الصحاح⁽¹²⁾، قيل:

(1) في (س): وستذكر.

(2) في (س) بزيادة: بأبسط ما ذكرنا هنا.

(3) في (س): وقد ذكرنا.

(4) في (س) بزيادة: وذكر في الجنى الداني خلاف المازني فقط.

الجنى الداني: 173

(5) ساقط من (س).

(6) في (س): وفي كلامه دلالة على.

(7) النمل: 18.

(8) البيت للناطقة الجعدي في ديوانه: 4، شرح شواهد المغني: 782/2، الكتاب: 47/2، وبلا نسبة في المنقشب: 507/1.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: وما في إذا زائدة.

(11) في (س) بزيادة: ولا يسمى نعشاً إلا وعليه الميت، وإلا فهو سرير.

(12) الصحاح: (ن. ع. ش.): 803/1.

الظاهر أن المراد ترك الصرف جوازاً لا وجوباً؛ لأنه ثلاثي ساكن الأوسط⁽¹⁾، وفي القاموس: بنات نعش الكبرى سبعة كواكب، أربعة منها نعش، وثلاثة بنات، وكذا الصغرى تنصرف نكرة لا معرفة، والتصويب النزول، والمراد هنا النزول إلى جهة الخفيض، وإلى جهة الغروب⁽²⁾ (والذي جرّاه على ذلك) أي: على استعمال الجمع بالواو ولغير العاقل في تصربوا (قوله بنو) نعش (لا بنات) [بتغيير الاسم الذي هو بنات نعش]⁽³⁾ (والذي سوغ ذلك) أي: استعمال بنو مكان بنات مع أن الأصل في جمع ابن في غير العقلاء أن يقال: بنات كما قالوا في ابن عرس بنات عرس⁽⁴⁾ (أن ما فيه) أي: في بنو (من تغيير نظم الواحد شبهه)⁽⁵⁾ ماضي من التشبيه (بجمع التكسير) وجه الشبه تغيير صفة الواحد فيهما، أما في جمع التكسير كـ أبناء جمع ابن فظاهر، وأما في بنين فلأن أصل مفردة ابن [فقياسه أن يجمع على ابنين]⁽⁶⁾ لكنهم لما حذفوا همزة فتحوا الباء تنبيهاً على أن أصلها بالفتح، قال صاحب المغني: وبنون جمع سالم خلافاً لعبد القاهر الجرجاني، فإنه زعم أنه ليس بسالم لسقوط همزة⁽⁷⁾ (فسهل مجيئه)، أي: سهل ذلك التغيير مجيء بنين (لغير العاقل ولهذا) التشبيه بجمع التكسير (جاز تأنيث فعله نحو: «إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ»⁽⁸⁾) وقال الشاعر:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ قَالَتْ بَنُو أَسَدٍ يَا وَيْحَ لِلْجَهْلِ ضَرَارَ الْأَقْوَامِ⁽⁹⁾

(1) حاشية الشمني: 111/2.

(2) القاموس المحيط: (ن. ع. ش) 331/2.

(3) في (س): الذي هو جزء الاسم، الذي هو بنات نعش.

(4) في (س) بزيادة: صرح به الرضي وغيره.

(5) في (س) بزيادة: فعل.

(6) في (س): فقياسي أن يقال بنون.

(7) المغني في النحو لابن فلاح البجلي: 85/2.

(8) يونس: 90.

(9) البيت من البسيط، ولم أجده في المصادر التي اطلعت عليها.

(مع امتناع قامت الزيدون.
الثاني عشر: واو علامة المذكرين في لغة طيء⁽¹⁾، أو أزد شنوءة⁽²⁾) قال
الجوهري⁽³⁾: أزد أبو حي من اليمن⁽⁴⁾، وهو أزد بن الغوث، وهو بالشين انصح،
ويقال:

أراد شنوءة، وأزد عمان، وأزد السراة قال الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحٌ وَرَجُلٌ بِهَا رَيْتُ مِنَ الْحَدَثَانِ
فَأَنَا الْيَمِي صَحْتُ فَأَزْدُ شَنْوَةٌ وَأَنَا الْيَمِي شَلْتُ فَأَزْدُ عُصَانٌ⁽⁵⁾

(أو بلحارث) وهذه اللغة يسمونها/ النحاة لغة أكلوني البراغيث (ومنه 277 |
الحديث ٥٥ يَتَعَقَّبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ⁽⁶⁾) وقوله:

يَلْمُؤُونَنِي فِي شِرَاءِ الثَّخِيمِ لِأَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ⁽⁷⁾

بيت من المتقارب آخر صدره إما لام التخييل، فعروضه مقبوضة، وإما ياء
التخييل، وأول العجز لاهما فالعروضه محذوفة، والأول من العجز سالم من التغير،

(1) طيء: يفتح الطاء، سه جلهمة بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن دعلان بن سبا من يعمر بن قحطان.
اللباب في تهذيب الأنساب: 33/2.

(2) أزد: يفتح الألف وسكون الراء وكسر الدال المهمله هو أزد بن الغوث بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبا
اللباب في تهذيب الأنساب: 35/1.

(3) في (س): وفي القاموس.

(4) في (س) بزيادة: ومن أولاده الأنصار كلهم.

(5) الصحاح: (أ. ز. د.) 380/1، القاموس: (أ. ز. د.) 335/1.

(6) بيتان من الطويل للنجاشي كما في الصحاح: (أ. ز. د.) 380/1، أسماء القبائل وانسابها: 36، 37.

(7) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر،
والحفاظه عليهما: 109/3.

(7) البيت لأمية في الدور اللوامع: 388/1، شرح التصريح: 404/1، وبلا نية في شرح شواهد المنقبي:
783/2، المقاصد النحوية: 460/2.

الشاهد فيه: الجمع بين 'واو' الجماعة، وأهلي وكل منها يصلح ان يكون فاعلاً.

[والاشتراء مضاف إلى مفعوله⁽¹⁾] ووجه لومهم إياه فيه بناء على أنه علامة التقاعد والركون إلى الدعة وهو مذموم⁽²⁾، وأن المقبول ركوب الخيل وشهود الوقائع، وكلهم مبتدأ خبره الوم اسم تفضيل للمفعول، أي: أكثر ملومته، ويروي كلهم يمدل، قيل: أفراد الجزء بالنسبة إلى لفظة 'كل' أو للضرورة وفيه نظر⁽³⁾ (وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في 'قالت' حرف دال على التانيث⁽⁴⁾)، وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل: إن ما بعدها بدل منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبر مقدم⁽⁵⁾، وكذا الخلاف في نحو: 'قاما أخواك' وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم، قال أبو سعيد: نحو أكلوني البراغيث إذ وصفت بالأكل لا بالقرص⁽⁶⁾ وهذا سهو منه، فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة لقوله تعالى ﴿تَأْكُلُ الطَّيْرُ﴾⁽⁷⁾ ﴿أَكَلَ السَّبْعُ﴾⁽⁸⁾ ووجه صاحب المعني بأنه أراد بالأكل الأذى، وهو من أفعال العقلاء، وفيه نظر⁽⁹⁾.

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): عندهم.

(3) المقاصد النحوية: 460/2.

(4) الكتاب: 40/2.

(5) في (س) بزيادة: لا يقال إن الفعل متى وقع خبراً وجب تأخيره مثل: قام زيدٌ لئلا يلبس بالفاعل؛ لأن ذلك مشروط بكون الفاعل مستتراً، ولا يباي بالتباسه بالفاعل على لغة أكلوني البراغيث لأنها لغة ضعيفة.

(6) انظر إمامي ابن الشجري: 134/1.

(7) يوسف: 36.

(8) المائدة: 3.

(9) قال اليميني: وفي أكلوني البراغيث شذوذاً:

أحدعما: جعلهم الواو لما لا يعقل.

الثاني: تسمية القرص أكلاً، وكانهم لما أذنتهم نزلوها منزلة العقلاء.

المعني في النحو لابن فلاح اليميني: 147/2.

(وقال ابن الشجري: عندي أن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم، كقوله⁽¹⁾:

أَكَلْتُ بَيْتَكَ أَكَلَ الضَّبُّ حَتَّى وَجَدْتُ مَرَاةَ الْكَلَا الْوَيْلِ⁽²⁾

بيت من الوافر [الأرطاة بن سهية]⁽³⁾ الكلا⁽⁴⁾ [كنجيل]⁽⁵⁾ العشب، والويل الذي يترجم ولا يوافق المزاج، استعمار الأكل لظلم البنين، ثم استعمار لهم اسم الكلا من حيث كان المظلوم بمثابة المأكول [في الاستهلاك]⁽⁶⁾ (أي: ظلمتهم، وشبه الأكل المعنوي) وهو الظلم (بالحقيقي) وهو فعل الضب (والأحسن في) إعراب (الضب⁽⁷⁾) في البيت أن يكون في موضع نصب) يعني في الأصل قبل إضافة أكل إليه (على حذف الفاعل) المخاطب بقوله أكلت (أي: مثل أكلك الضب، بل⁽⁸⁾ في موضع رفع) بناء على أنه فاعل المصدر في الأصل (على حذف المفعول، أي: مثل أكل الضب أولاده؛ لأن ذلك أدخل في التشبيه⁽⁹⁾،

(1) انظر الأمالي الشجرية: 134/1.

(2) البيت لأرطاة في شرح آيات المفتي: 134/6، وللمجلس بن عقيل في كتاب الحيوان: 49/6، ويلا نبة في الأغاني: 271/12، الأمالي الشجرية: 135/1.

الشاهد فيه: استعمال كلمة 'أكل' بمعنى العدوان والظلم.

- أرطاة هو: أبو الوليد أرطاة بن زفر بن عبد الله بن مالك النطفاني، شاعر من فرسان الجاهلية، مخضرم، عاش أكثر من نصف عمره في الإسلام، أدرك خلافة عبد الملك بن مروان، ودخل عليه وأشده من شعره، ت (65) هـ.

الشعر والشعراء: 383، الأغاني: 29/13، سبط الألي: 299، الأعلام: 288/1

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): بغير مد.

(5) ساقط من (س).

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: أي: أحسن الأقوال في إعراب لفظ الضب كائناً.

(8) في (س) بزيادة: بل الأحسن في إعرابه أن يكون.

(9) في (س) بزيادة: وهو ظاهر.

وعلى هذا) أي: على كونه في موضع رفع (فيحتمل الأكل الثاني أن يكون معنوياً، لأن الضب ظالم لأولاده بأكمله إياهم) وهذا مجرد احتمال؛ لأن الظلم وضع الشيء في غير محله من خواص العقلاء (وفي المثل أعق من ضب⁽¹⁾) وقد حل بعضهم على هذه اللغة: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾⁽²⁾ ﴿وَأَسْرُوا الثَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽³⁾ وحلها⁽⁴⁾ على غير هذه اللغة أولى لضعفها، وقد جوز في ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أن يكون بدلا من الواو في ﴿وَأَسْرُوا﴾ أو قول عذوف عامل في جملة الاستفهام، أي: يقولون هل/ هذا؟) والجملة حال من فاعل أسروا 277/ ب (وأن يكون خبراً لمحدوف: أي: هم الذين، أو فاعلاً بأسروا والواو علامة كما قدمنا، أو بنقول محدوقاً، أو بدلا من واو ﴿اسْتَمَعُوهُ﴾، وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ أو على إضمار أذم وأعني وأن يكون مجروراً على البدل من الثاس في ﴿اقترب للثاس حسابهم﴾⁽⁵⁾ أو من الهاء والميم في ﴿لأهية قلوبهم﴾⁽⁶⁾ فهذه أحد عشر وجهاً) قيل: كأنه جعل النصب على إضمار أذم أو أعني وجهاً واحداً، ولولا ذلك لقال اثنا عشر وجهاً⁽⁷⁾ (وأما الآية الأولى فإذا قدرت الواوان فيها علامتين، فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حيثل أن تقدر في أحدهما ضميراً مستتراً راجعاً إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين، ويجوز كون ﴿كثير﴾ مبتداً وما قبله خبراً، وكونه بدلا من الواو الأولى مثل اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم) بالجر بدلان من ضمير عليه (فالواو الثانية) يعني واو ﴿صموا﴾ (حيثل) أي: على تقدير كون

(1) جمع الأمثال للميداني: 458/2.

(2) المائدة: 71.

(3) الأنبياء: 3.

(4) في (س) بزيادة: وفي بعض النسخ: وحلها بإفراد الضمير والأول أظهر.

(5) الأنبياء: 1.

(6) الأنبياء: 3.

(7) حاشية الشمني: 111/2.

كثير بدلا من الواو في ﴿عموا﴾ (عائلة على مقدم رتبة) لأن كثيراً إذا كان بدلاً [منها]⁽¹⁾ يكون مقدماً على ﴿صموا﴾ تقديراً (ولا يجوز العكس) يعني كون كثير بدلا من واو ﴿صموا﴾ الآن (لأن الأولى حيث لا مفسر لها) لا مرجع فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة (ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاورني من جاءك لأنها لم تسمع إلا مع ما لفظه جمع⁽²⁾، وأقول: إذا كان سبب دخولها بيان أن الفاعل الأتي جمع، كان لحاقها هنا أولى؛ لأن الجمعية خفية، وقد أوجب الجميع علامة التأنيث في قامت هند) فلا ينتقض بقول الرضي: يجوز قام هند لأنه في غاية النذرة⁽³⁾ (كما أوجبوها في قامت امرأة) شبهه بهذا لأن تأنيث امرأة أقوى من تأنيث هند فقيس عليه قوله (وأجازوها في غَلَتِ القدر، وأنكسرت القوس؛ كما أجازوها في طلعت الشمس، ونفعت الموعظة، وقد جوز الزخشي في ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مِنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾⁽⁴⁾ كون ﴿من﴾ فاعلاً والواو علامة] يعني أن هذا التركيب وإن لم يسمع إلا لذلك، حقه أن يصح مع ما معنا، جَمَعَ من باب أولى؛ لأن سبب دخولها بيان معنى الجمع دون لفظه، كما أن السبب في دخول التاء في الفعل بيان معنى تأنيث الفاعل دون لفظه، فسقط ما قيل أن ما قاله لا يرد على أبي حيان فإنه منع مستنداً على عدم السماع، ولا يقدح في هذا القياس لقيام الفارق، وذلك لأن الجمع يراعي لفظه فلذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند إليه، وأما من إفادتها للجمع باعتبار معناها، واعتبار المعنى فيها قليل، وما استُئِدَّ إليه من تجويز الزخشي لما منعه أبو حيان لا ينهض رد عليه، والمصنف معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل عليها⁽⁵⁾،

(1) في (س): من رَأَوْ عموا.

(2) البحر المحيط: 534/3.

(3) شرح الرضي: 339/3.

(4) مريم: 87.

(5) الكشاف: 127/3.

(5) ساقط من (س).

[وإما أبو حيان فلا يعترف بضعفها فإنه قال: كون هذه اللغة ضعيفة غير سديد؛
لأنه قيل: لغة أزد شتوة، ولغة طيء⁽¹⁾ (وإذا قيل: جأؤوا زيد وعمرو ويكره لم
يجز/ عند ابن هشام أن يكون من هذه اللغة، وكذا تقول في جأء زيد وعمرو، 1/278
وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد ببيان المعنى) إشارة إلى قوله:
و أقول إذا كان⁽²⁾ (وقد رد عليه) أي: على ابن هشام (بقوله:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ⁽³⁾

عجز بيت من الطويل لعبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير
صلره:

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ يَنْفَسِيهِ⁽⁴⁾

⁽¹⁾ ساقط من (س). الارتشاف: 1/354.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: سب دخولها.

⁽³⁾ البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه: 141، حاشية الدسوقي: 2/361، المقاصد النحوية: 2/461،
شرح شواهد المغني: 2/784، ويلا نسبة في الجني الداني: 175.

الشاهد فيه: الجمع بين ألف الاثنين 'ومعبد وحيم' وكل منهما يصلح أن يكون فاعلاً.

- مصعب بن الزبير: أبو عبد الله مصعب بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي، من الولاة
الأبطال في صدر الإسلام، ولأه أخوه عبد الله على العراق، قتل في معركة الجائلين، ووفاته نقل
العراق إلى أمراء الشام ت (71) هـ - مرة الجنان: 1/119، شلوات الذهب: 1/78، الأعلام:
247/7، 248.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: وقيله:

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمَصْرَيْنِ حُزْنًا وَذُلَّةً قَتَلَ بِدَارِ الْجَائِلِيِّينَ مُقْبِلِينَ

أرادب بالمصرين البصرة والكوفة، ودار الجائلين بنجيم، وفتح التاء المثلثة موضع على شاطئ دجلة بالعراق
قتل به مصعب سنة إحدى وسبعين.

[ضمير تولى⁽¹⁾] لنصعب، وأراد بالمارقين الخوارج، [من مرق السهم من الرمية خرج منها]⁽²⁾، وأسلماه خذلاه ولم ينصراه، [والمبعد اسم مفعول أريد به من البعد عن نسب هذا المسلم، أو اسم فاعل بمعنى البعيد عنه]⁽³⁾، [والحميم القريب الذي يهتم بأمره]⁽⁴⁾ (وليس بشيء، لأنه يمنع التخريج) أي: تخريج البيت على أن ألف أسلماه علامة، لا ضمير الفاعل (لا التركيب) أي: لا يمنع تركيب البيت بحمله على كون الألف فاعلا، والاسمين بعده بدلاً (ويجب القطع بامتناعها في نحو: قام زيد أو عمرو) أريد [به]⁽⁵⁾ ما إذا عطف بأو مفرد على مفرد فحينئذ يمتنع لحاق علامة التأنيث والجمع (لأن القائم) الذي هو الفاعل (واحد) لا اثنان، غاية ما فيه [أن يكون]⁽⁶⁾ الواحد غير متعين (بخلاف قام أخواك أو غلاماك) فإنه ينبغي أن تلحق (لأنه) [أي: الفاعل]⁽⁷⁾ (اثنان، وكلما يمتنع في قام أخواك أو زيد) وبالعكس فينبغي ألا تلحق، لأن لم يتحقق كون الفاعل اثنين⁽⁸⁾ (وأما قوله تعالى ﴿إِذَا يَتْلُو عِنْدَكَ الْكُبَرَ أَخَذَهُمَا أَوْ يُلَاقِيَهُمَا﴾⁽⁹⁾ فمن زعم أنه من ذلك) أي: من كون الألف دون الضمير، والفاعل أحدهما أو كلاهما (فهو غلط، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿وَيَالِ الْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾⁽¹⁰⁾ أحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما، أو أحدهما بدل بعض،

(1) ساقط من (س).

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): الرجل الأجنبي.

(4) في (س): صاحب الذي لم يهتم بصاحبه.

(5) في (س): بالنحو.

(6) في (س): إن ذلك.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س): وكذا قام زيد وأخوك.

(9) الإسراء: 23.

(10) الإسراء: 23.

وما بعده ⁽¹⁾ بإضمار فعل (على نهج الأول (ولا يكون ⁽²⁾ معطوفاً ⁽³⁾؛ لأن بدل الكل لا يعطف على بدل البعض، لا تقول: أعجني زيد وجهه وأخوك؛ على أن الأخ هو زيد؛ لأنك لا تعطف المين على المخصص (كلامها اسم فاعل) ⁽⁴⁾ فإن الأخ على تقدير أنه نفس زيد مبين له، والوجه لكونه بعض زيد مخصص له، وإنما لا يعطف المين عليه لإشعاره بأنه مخصص وليس كذلك (فإن قلت: قام أخواك وزيد جاز قاموا بالواو، إن قدرته على عطف المفردات) (وإما إذا قدر) ⁽⁵⁾ من عطف الجمل فلا يجوز قاموا للمخالفة بين [المفسر] ⁽⁶⁾ والمفسر بالجمعية والثنية (وقاماً بالألف إن قدرته من عطف الجمل) وإنما جاز هذا لعدم المخالفة ⁽⁷⁾ (كما قال السهيلي في: «لَا تُأْخِذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ» ⁽⁸⁾ إن التقدير ولا يأخذه نوم ⁽⁹⁾) كأنه ذهب إليه لأن القياس تغليب المذكر على المؤنث، فلما أنت الفعل هنا لزم أن يقدر فعل مذكر عامل في مذكر.

(والثالث عشر: واو الإنكار، نحو: الرجلوة بعد قول القائل: قام الرجل، والصواب/ أن لا تعد هذه لأنها إشباع للحركة) فإن حرف الإنكار تابع لحركة 278 / ب الآخر وأو بعد الضمة، وألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، ويردف بها السكت (بدليل الرجلوة في النصب، والرجلية في الجر، ونظيرها) في كونها إشباعاً للحركة (الواو في مثو في الحكاية) [قال ابن عقيل: ⁽¹⁰⁾ إذا قيل قام رجل قلت: مثو،

(1) في (س): بزيادة: يعني كلاهما.

(2) في (س): بزيادة: أي: كلاهما.

(3) في (س): بزيادة: على أحدهما.

(4) في (س): وهما على صيغة التفاعل.

(5) في (س): ولو قدرته.

(6) في (س): الفصير.

(7) في (س): بزيادة: المذكورة.

(8) البقرة: 255.

(9) نتائج الفكر للسهيلي: 127 - 133.

(10) في (س): وفي المساعد.

رأيت رجلاً، قلت: منا، ومررت برجلٍ قلتُ مني⁽¹⁾، وذهب المبرد، أبو علي: إلى أن هذه الحروف زيدت أولاً⁽²⁾، ولزمت عنها الحركات، وقال أبو سعيد: الحركات وقعت بها الحكاية، ثم اشبعت فتولدت الحروف⁽³⁾ (وفي أنظور من قوله:

مِنْ حَيْثَمَا سَلَكُوا ادْتَوَا فَأَنْظُرُوا⁽⁴⁾)

عجز بيت من البسيط صدره:

وَأَلْغِي حَيْثَمَا يَلْتَمِي الْمَوَى بَصْرِي

حيث⁽⁵⁾ متعلق بأذنو، وحوث⁽⁶⁾، لغة في حيث متعلق ببيشي، وأذنوا وأنظور فعل مضارع متكلم أي: فأنظر فاشبع الضمة لضرورة الوزن (وواو

⁽¹⁾ المساعد على تسهيل القوائد: 261 / 3.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وكلام المصنف مبني على هذا.

قال الرضي: وقال السيرافي: بل أثبتوا فيها الحركات لحكاية الإعراب، كما في أي، ثم لما كان الحال حال الوقف آخر الموقوف عليه ساكن، اشبعوا الحركات فتولدت الحروف، وكلا القولين ممكنٌ شرح الرضي: 73 / 3.

انظر شرح الرضي: 73 / 3.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: وكلام المصنف مبني على هذا.

قال الرضي: وقال السيرافي: بل أثبتوا فيها الحركات لحكاية الإعراب، كما في أي، ثم لما كان الحال حال الوقف آخر الموقوف عليه ساكن، اشبعوا الحركات فتولدت الحروف، وكلا القولين ممكنٌ شرح الرضي: 73 / 3.

⁽⁴⁾ بلا نسبة في خزنة الأدب: 1 / 121، الجنى الداني: 173، وصف المياني: 435، المحتسب: 259 / 1، شرح شواهد الغني: 2 / 785.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: الأولى متعلقة بأذنو، والثانية ببيشي.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: بالواو.

القوافي⁽¹⁾ يعني المطلقة، لأن المقيدة مبنية على السكون فلا حركة ولا إشباع (كقوله):

سُقِيَتِ الْغَيْثُ أَيُّهَا الْخِيَامُ⁽²⁾

عجز بيت من الوافر لجرير صدره:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ يَذِي طُلُوح

الخيام جمع خيمة وهو بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر، وذو طلوح موضع، أو صفة على أنه جمع طلح، وهو شجر عظيم له شوك، وسقيت [مجهول مخاطب]⁽³⁾، والمراد الدعاء للخيام بسقي الغيث، يعني أهلها.

(الرابع عشر: واو التذكير) وهي حرف تابع لحركة الموقوف عليه لتذكير ما بعده، فإن كان ساكنا كسر والحق الياء، ولا تلحقه هاء السكت؛ لأن الأصل منوي (كقول من أراد أن يقول: يقوم زيد فنسي زيداً فأراد مد الصوت ليتذكر، إذ لم يرد قطع الكلام: يقومون، والصواب أن هذه كالتي قبلها).

(الخامس عشر: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قُتِيلَ⁽⁴⁾ ﴿وَالَيْهِ التُّشُورُ وَأَمِشْ﴾⁽⁵⁾ ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَأَمِشْ بِهِ﴾⁽⁶⁾ فأبطلت الهمزة الأولى وأوا لأنظمام ما قبلها حال الوصل، ولهذا لم تبدل في

(1) في (س) بزيادة: ويقال لها واو الإشباع، و واو الإطلاق.

(2) البيت لجرير في ديوانه: 417، الجني الداني: 174، الحزاة: 121/10، شرح الفصل: 78/9، شرح شواهد المفتي: 785/2.

الشاهد فيه: إشباع ضمة الميم في الخيام فصارت واو.

(3) في (س): مبي للمفعول.

(4) في (س) بزيادة: هن ابن كثير حال الوصل.

انظر النشر في القراءات العشر: 284/1.

(5) الملوك: 15، 16.

(6) الأعراف: 123.

الابتداء^(١) (والعصايب أن لا تعد هذه أيضاً، لأنها مبذلة، ولو صح عدما لصح
عد الروا من أحرف الاستفهام).

^(١) في (س): وأما في الابتداء فيحذفها لزوال الموجب لحذفها.

[مبحث وا]

(وا- على وجهين:

أحدها: أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة، نحو: 'وا زيدا' قيل:
هذا مذهب سيويه والجمهور والصحيح أنه أصل، وقيل: فرع 'يا' وواوها بدل
عن الياء كما في الجنى الداني⁽¹⁾ (وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي)
[وهو قليل كما في الرضي]⁽²⁾.
(والثاني: أن يكون اسماً لأعجب) مضارع لا أمر، لكن في مجيء اسم
الفعل بمعنى المضارع خلاف (كقوله:

وَأَبَايَ أَلْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ كَأَمَّا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزُّرْبُ⁽³⁾
أَوْ زَنْجِيلٌ وَهُوَ عِنْدِي أَطِيبُ

قاله راجز من بني تميم، أنت مبتدأ خبره بأبي، وفوك مبتدأ خبره كأنما ذر،
والأشنب صفة من الشنب بفتحين وهو حدة في الأسنان، وذُرٌّ بالمعجمة/ من
ذررت الحب أي: فرقت الزرب كجعفر بنت طيب الراحلة (وقد يقال: وأها
كقوله:

وَأَهَا لِسَلَمَى ثُمَّ وَأَهَا وَأَهَا (4)

(1) الجنى الداني: 352.

(2) في (س): قال الرضي: قيل وقد يستعمل في النداء المخفّض وهو قليل. شرح الرضي: 412/1.

(3) البيت من الرجز، لراجز من بني تميم في شرح شواهد المغني: 786/2، المقاصد النحوية: 310/4، وبلا

نسبة في الجنى الداني: 489. الشاهد فيه: مجيء 'وا' اسم فعل بمعنى أعجب.

(4) صدر بيت من الرجز عجزه:

هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّا يَلْتَمَعَا

لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 129/1، شرح المفصل: 72/4، شرح التصريح: 285/2.

الشاهد فيه: مجيء 'وأها' بمعنى أعجب، والثاني للتأكيد.

قال الجوهري: إذا تعجبت من طيب الشيء قلت: واهأ له ما أطيبه⁽¹⁾،
قال أبو النجم:

واهأ لريثا ثم واهأ واهأ يَأْلَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَقَاهَا⁽²⁾
يَعْنِي لِرَضَى بِهِ أَبَاهَا

(وؤي) يعني وقد يقال في وا اسم لأعجب وي (كقوله:

وَي كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحَدِّ بَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ حُرٍّ⁽³⁾

بيت من مدرج من الخفيف آخره الحاء من محجب، نسبة السيوطي إلى
سعيد بن زيد أحد العشرة المبشرة بالجنة، والنشب المال⁽⁴⁾ (وقد تلحق بهذه كاف
الخطاب كقوله:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَقَمَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ وَلَيْكَ عَتَرٌ أَفْدِمُ⁽⁵⁾

⁽¹⁾ الصحاح: (و.ي.هـ) 2/ 1646.

⁽²⁾ البيت من الرجز، لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 129/1، حاشية الشنقي: 112/2، حاشية

الدسوقي: 2/ 365، الصحاح: (و.ي.هـ) 2/ 1646.

⁽³⁾ البيت لزيد بن عمر بن نعل في الكتاب: 155/2، خزائن الأدب: 408/6، وسعيد بن زيد في شرح شواهد

المغني: 2/ 786، وبلا نسبة في الجني الداني: 353، شرح المفصل: 4/ 77.

الشاهد فيه: مجيء كاف الخطاب بعد وؤي.

⁽⁴⁾ شرح شواهد المغني: 2/ 786.

أبو الأعمور سعيد بن زيد بن نعل العدوي القرشي، صحابي جليل، هاجر إلى المدينة، وهو أحد البشرين
بالجنة، كان من ذوي الرأي واليسالة، روى الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، ت (51) هـ.

الإصابة في تمييز الصحابة: 62/2، مرآة الجنان: 101/1، شذرات الذهب: 57/1، الأعلام: 3/ 94.

⁽⁵⁾ البيت لمثناة في ديوانه: 20، شرح المفصل: 4/ 77، شرح شواهد المغني: 1/ 481، شرح العلفات للزوزني:

129، المقاصد النحوية: 4/ 318.

بيت من الكامل [لعترة العبيسي]⁽¹⁾، القيل القول، تنازع فيه شفى، وإبرأ،
وعنتر منادى مرخم عنتره، وأقدم⁽²⁾ أمر من الإقدام، يقول: ولقد شفى نفسي
وأزال سقمها قول الفوارس لي ويك يا عنتره أقدم نحو العدو، ويريد أن تعويل
أصحابه عليه، ولتجائهم إليه شفى نفسه، ونفى غمه.

(وقال الكسائي: أصل وَيْكَ وَيْلَكَ فالكاف ضمير مجرور، وأما ﴿وَيَكُنْ
اللهُ﴾⁽³⁾، فقال أبو الحسن: وَيْ اسم فعل، والكاف حرف خطاب، وأن على
إضمار اللام، والمعنى أعجب لأن الله⁽⁴⁾، وقال الخليل: وَيْ وحدها كما قال وَيْ
كَانَ مَنْ يَكُنْ البيت، وكان للتحقيق كما قال⁽⁵⁾).

كَأَنِّي حِينَ أَمْسِي لَا تُكَلِّمُنِي مَتِّمٌ يَسْتَهْجِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا⁽⁶⁾

بيت من البسيط لابن أبي ربيعة، أو ليزيد بن الحكم، وقبلة:

أَمْسَى بِأَسْمَاءَ هَذَا الْقَلْبُ مَعْمُودًا إِذَا أَقُولُ صَحًا مِنْ قَلْبِي عَيْدًا

ضمير تكلمي عائد على أسماء، ومتيم خبر كان، وهي للتحقيق (أي):
إنني حين أمسي [على هذه الحالة]⁽⁷⁾ دون التشبيه؛ لأن الشاعر لم يرد تشبيه نفسه

(1) في (س): من معلقة عنتره العبيسي.

(2) في (س) بزيادة: بكسر الميم.

(3) القصص: 82.

(4) انظر شرح شواهد المغني: 483/1، الجنى الداني: 353.

(5) الخصائص: 389/2.

(6) الجنى الداني: 353، الكتاب: 154/2.

(7) البيت لعمرو بن أبي ربيعة في شرح شواهد المغني: 788/2، الجنى الداني: 571، ويزيد بن الحكم في لسان
العرب: (ع.و.د) 506/6، ويلا نسبة في خزنة الأدب: 407/6.

الشاهد فيه: مجيء كَانَ للتحقيق.

(7) ساقط من جميع نسخ المخطوط.

بمتيم موصوف بما ذكر، وإنما غرضه أن يخبر بأنه في حال إمائه غير مكلم لها متيم
يشتبه أمراً غير موجود، وهو كلامها، وفي الجنى الداني: المعروف أن وي اسم
فعل لا عجب⁽¹⁾، وذكر صاحب رصف المباني أنها حرف تنبيه معناها التنبيه على
الرجز، ويجوز أن يوصل به كاف الخطاب، ثم ذكر الاختلاف في قوله تعالى
﴿ ويكأنه ﴾ وقال: الصحيح أن تكون حرف تنبيه⁽²⁾.

⁽¹⁾ الجنى الداني: 352.

⁽²⁾ رصف المباني: 442.

[حرف الألف]

(والمراد به هنا الحرف الهاوى الممتنع الابتداء به، لكونه لا يقبل الحركة) في المواقف، هل يمكن الابتداء بالساكن؟ قد منعه قوم للتجربة، وجوزه آخرون؛ لأن ذلك ربما يختص بلغة كالعربية، ويجوز في لغة أخرى، قال الشريف: ليس في لغة العرب الابتداء بالساكن، ولا يجوز فيها ذلك، لا لأنه ممتنع في نفسه، بل لأن لغتهم موضوعة على غاية من الإحكام والرصانة، وفي الابتداء به نوع لكثرة وبشاعة⁽¹⁾ (فأما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صدر/ الكتاب) يفهم منه أن 279 / ب الألف يتناولها معاً، قال الجوهري: الألف على ضربين: لينة، ومتحركة، فاللينة يسمى ألفاً، والمتحركة تسمى همزة⁽²⁾، قال الجاربردي: ولهذا حكم الفقهاء بأن الحروف ثمانية وعشرون⁽³⁾، قال صاحب المغني: والحروف عند الجمهور تسعة وعشرون⁽⁴⁾، وذهب المبرد إلى أنها ثمانية وعشرون، وأسقط الهمزة؛ لأنها لا صورة لها إذ تصور بحرف المد واللين⁽⁵⁾ (وابن جني يرى أن هذا الحرف اسمه لا، وأنه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف) على الأسلوب المألوف (وأنه لما لم يمكن أن يُتَلَفَّظَ به في أول اسمه، كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد جيم، توصل إليه باللام كما توصل إلى اللفظ)، أي: التلطف (بلام التعريف بالألف)⁽⁶⁾ متعلق بتوصل (حين قيل في الابتداء الغلام ليتقارضا) لاتفاق الألفين في الاسم والمخرج، واعتراض بأن الذي توصل به إلى النطق بلام التعريف هو الهمزة لا

(1) مواهب الأريب: ج - 3: 144 / 1.

(2) الصحاح: (باب الألف اللينة): 2 / 1841.

(3) مجموعة الشافعية للجاربردي: 1 / 166.

(4) مواهب الأريب: ج - 3: 147 / 1.

(5) قال المبرد: ألا ترى أن حروف التهجي موضوعة على الوقف، نحو: نأ، تَأ، ثَأ، وكذلك راوها.

المقتضب: 1 / 261.

(6) في (س) بزيادة: هذا الياء.

الألف الهاوي، والذي توصل باللام إلي النطق به هو الألف لا الهمزة فلا تعارض⁽¹⁾، وأجيب بأنه مبني على قولهم: أن الألف والهمزة من واد واحد، إذا تحركت سميت همزة، وإذا سكنت سميت ألفاً، فيتحقق التعارض⁽²⁾ (وأن قول المعلمين: لام ألف خطأ؛ لأن كلا من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض ببيان كيفية الحروف، بل سرد أسماء الحروف الباسط) قيل: والظاهر أن قولهم لام ألف ليس خطأ من هذا الوجه الذي ذكره؛ لأن الذي مر لم ذكره لام مفردة، وألف المراد بها الهمزة، ولأم ألف حرف مركب⁽³⁾، ولم يمض ذكره، نعم يراد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة⁽⁴⁾ (ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ تُخْطُ رَجُلَايَ بِحُطٍّ مُخْتَلِفٍ
تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ أَلِفٌ⁽⁵⁾

ثلاثة أشطار من الرجز، أقبلت فعل متكلم، وزباد علم شخص، وكالحرف نصب على المصدر أي: إقبالا مثل إقبال الحرف، والحرف ككفرح من الحرف بفتحتين وهو فساد العقل من الكبر، وجلة تخط حال من تاء أقبلت، وأما تكتبان فحال من رجلاي، أو استئناف لبيان الخط المختلف وهو من التفعيل، أو

(1) حاشية الشمني: 113/2.

(2) مواهب الأريب: ج - 3: 147 / ب.

(3) في (س) بزيادة: من اللام والألف الهاوي.

(4) حاشية الشمني: 113/2.

(5) البيت لأبي النجم في شرح شواهد الغني: 270/2، خزنة الأدب: 1/99، سر صناعة الأعراب: 295/2، وبلا نسبة في الكتاب: 266/3.

الشاهد فيه: قوله: لام ألف حيث لم يرد شكل لأ، وإنما أراد الشكل الذي تخطئه القدم.

من الفعل على حد «ناراً تَلْظَى»⁽¹⁾، لا من الثلاثي لاقتضائه أن يكون وزنه فاعلات، وهو ليس من أجزاء الرجز (وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة) يعنى المعلمين وغيرهم، وهذا يخل بمنصب الفصاحة؛ لأن العربي الفصيح قد يتكلم بكلام لا يعد فصيحاً لاسيما إذا كان مخالطاً للعامة، فلا يرد ما قيل: إن نسبة العربي الفصيح إلى أنه اعتمد في التطق بهذا اللفظ على العامة أمر بعيد لا يلتفت إليه (لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة/) جواب عما يقال، كيف يصح تلقي 1 / 280 العربي الفصيح الألفاظ من العامة؟ يعني أن هذه الألفاظ تتعلق بالخط، والفصيح جاز أن لا يكون عارفاً بالخط العربي، [كيف والعرب الأولُ فصيحاً ولا خط عندهم]⁽²⁾؛ لأن أول من خط بالعربي على الصحيح نزار بن مرة من أهل الأنبار، فهذا سقط ما قيل إن هذا ساقط، لأن ما صدر عن الفصيح لفظ، وقد يقال إن اعتراض ابن جني غير متجه من أول الأمر؛ لأن الشاعر لم يرد بقوله لام ألف ما جرى على لسان المعلمين، بل أراد حرفيين أحدهما معوج، والآخر مستقيم، فكانه قال: رجلاي من الضعف تكتبان في الطريق لاماً وألفاً فحذف العاطف، ووصل همزة القطع، وجعل اللام والألف مركباً مزجياً للضرورة، والمعنى تؤثران وتبدعان في الطريق علامتين شبيهتين باللام الألف⁽³⁾ (وقد ذكر للألف تسعة أوجه:

أحدها: أن تكون للإنكار، نحو: أعمراه لمن قال: رأيت عمرو والثاني: أن تكون للتذكير كـرأيت الرجلَ وقد مضى) في أواخر الروا⁽⁴⁾ (أن التحقيق أن لا يُعدَّ هذان) قيل: ولو قال نحو: هذين لكان أحسن⁽⁵⁾.

(1) الليل: 14.

(2) في (س): وبعضه ما حكى.

(3) حاشية الشمي: 113/2.

(4) في (س) بزيادة: المفردة.

(5) حاشية الشمي: 113/2.

(الثالث لأن يكون ضمير لاثنين، نحو: الزيدان قاماً، وقال المازني: هي حرف، والضمير مستتر⁽¹⁾.
الرابع: أن تكون علامة الاثنين⁽²⁾، كقوله:

أَلْفَيْمَا عَيْتَاكَ عِنْدَ الْفَقَا (3)

صدر بيت من السريع لمعرو بن ملقط عجزه:

أَوَّلَى فَأَوَّلَى لَكَ ذَا وَقِيَةٍ

معناه: وصفه بالحرب فهو يتلفت لما وراءه في حال انهزامه فتوجد عيناه عند قفاه، وأولى أفعّل من الولي بمعنى القرب، والثاني تأكيد له وهو دعاء معترض بين الحال، أعني ذَا واقية، أي: ذَا وقاية وبيّن صاحبها وهو الكاف، وألفيتا بمعنى وجدنا (وقوله:

وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ)

تقدم شرحه في الراو (وعليه قول المتنبي:

وَرَمَى وَمَا رَمَتْهُ يَدَاهُ قَصَابَتِي سَهْمٌ يَغْلَبُ وَالسَّهْمُ ثَرِيحٌ⁽⁴⁾

(1) الجمع: 195/1.

(2) في (س) بزيادة: يعني في الفعل لا سيجيء أنه لا يجوز أن نمد ألف التثنية كالزيدان.

(3) البيت لمعرو بن ملقط في شرح شواهد المغني: 331/1، غزاة الأدب: 21/9، المقاصد النحوية: 458/2،

وبلا نية في الأمل الشجرية: 132/1، حاشية الشمني: 113/2.

الشاهد فيه: جعل الألف علامة للتثنية، وميثاقاً نائب فاعل.

(4) البيت للمتنبي في ديوانه: 45، شرح آيات المغني: 155/6، حاشية السوقي: 370/2، وبلا نية في الأمالي

الشجرية: 133/1.

الشاهد فيه: الجمع بين ألف التثنية، والفاعل.

بيت من الكامل صابني لغة في أصابني، يعني أنه نظر إليه فأصاب فؤاده
 سهم مخالف لعادة السهام فزانه معذب لعدم إهلاكه المصاب بسرعة، وتلك مريحة
 بإهلاكه إياه بسرعة.
 (الخامس: الألف الكافة كقوله:

قَيِّتَا نُسُوسَ النَّاسِ وَالْأَمْرَ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ لَيْسَ تُنْصَفُ

تقدم شرحه في بحث ما، وأنشد الجوهري: تُنْصَفُ مكان ليس تنصف
 على أنه مضارع تنصف أي: خدم⁽¹⁾ (وقيل الألف بعض ما الكافة، وقيل:
 إشباع، ويُبين مضافة إلى الجملة، ويؤيده) أي: كون الألف إشباعاً (أنها قد أضيفت
 إلى مفرد في قوله:

يَتَتَا نَعَاتِقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْمًا أَتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفَعُ⁽²⁾

بيت من الكامل لأبي ذؤيب⁽³⁾، فالكماء/ جمع كمي أي: الشجاع، 280 / ب
 والروغ بالغين المعجمة مصدر راغ، أي: مال، وأتيح بالتاء الفوقية، أي: قدر،
 والجري فاعل من الجراءة⁽⁴⁾، والسلفح كجعفر الجسور.

⁽¹⁾ الصحاح: (ن. ص. ف.) 2/ 1094.

⁽²⁾ البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار المهذلين: 37/ 1، غزاة الأدب: 258/ 5، شرح المفصل: 34/ 3، شرح

شواهد المغني: 263/ 1، شرح أبيات المغني: 156/ 6.

الشاهد فيه: يُتَا أَصِيفَ إِلَى عَاتِقَةٍ، وفيه أن الألف للإشباع.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: المهذلي كما سيأتي في أواخر الباب الرابع.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: وهو الإقدام على الشيء.

(السادس: أن تكون فاصلة بين همزتين، نحو: ﴿أَنْتَدِرْتُهُمْ﴾⁽¹⁾ ودخولها جائز، لا واجب، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة، أو غفقة.
 السابع: أن تكون فاصلة بين النونين نون النسوة، ونون التوكيد، نحو: أَضْرِبْتَانِ وهذه واجبة.
 الثامن: أن تكون لمد الصوت بالمشاىء المستغاث، أو المتعجب منه، أو المندوب) وأورد أمثلة اللغات الثلاثة على ترتيب اللف فقال: (كقوله:

يَا يَزِيدُ لَا أَمَلُ لِيْلَ عِزُّ وَغَيْى بَعْدَ فَاَقَةٍ وَهَوَانٍ⁽²⁾

بيت من الخفيف، الأمل الراجي اسم فاعل من أمل كنصر، وهو صفة شخص محذوف، واللام فيه مكسورة؛ لأنه المستغاث له، ويزيد هو المستغاث حذف منه اللام لأجل الألف في آخره، ونيل عز مفعول أمل، وبعد ظرفه، والقافية الفقر، والموان الذل آخره للوزن (وقوله:

يَا عَجَبًا لِهَلِيهِ الْفَلَيْقَةُ )

بيت من مشطور الرجز بعده:

هَلْ تَذْهَبُ الْقَوْبَاءُ الرُّبْقَةُ

⁽¹⁾ البقرة: 6، يس: 10.

⁽²⁾ البيت بلا نسبة في شرح شواهد المعنى: 791/2، المقاصد النحوية: 262/4، شرح آيات المعنى: 158/6، الشاهد فيه: يَا يَزِيدُ حيث مد الصوت، وزاد الألف على وجه الاستغناء.

الفليقة الداهية، والقُوباء بضم القاف، وفتح الواو⁽¹⁾، والمد داء يخرج على الجسد، ويعالج بالريق، [قال الجوهري: وقد تسكن الواو والياء فيه للإلحاق بقرطاس، والهمزة متقلبة منها]⁽²⁾ وفي القاموس: وليس فعلاء ساكنة العين غيرها والخُشاء⁽³⁾، والريقة ريق الإنسان، ويروى برفع القوباء على القلب كقوله: صار الخمر مثل ترابها، قال ابن السيد: هذا البيت لأعرابي أصابته القوباء فقبل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك فإنها تذهب فعجب من ذلك⁽⁴⁾ (وقوله:

حُمِلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتُ لَهُ وَتَمَتَّ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرُؤُا⁽⁵⁾)

بيت من البسيط لجرير يرثي به ثاني العمرين عمر بن عبد العزيز، والعجب من الصفاي أنه قال: أظن هذا البيت مما رثي به عمر بن الخطاب، أو عمر بن عبد العزيز⁽⁶⁾ [ثم استشكل نصب عمر لأنه علم مفرد، وكان ينبغي أن

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وقد تخفف بالكون.

⁽²⁾ ساقط من (س).

الصحاح: (ق. و. ب) 211/1.

⁽³⁾ القاموس المحيط: (ق. و. ب) 149/1.

⁽⁴⁾ حاشية الشمني: 113/2.

⁽⁵⁾ البيت لجرير في ديوانه: 295، شرح شواهد المعنى: 792/2، المقاعد النحوية: 299/4، شرح أبيات المعنى:

161/6، حاشية الدسوقي: 372/2.

الشاهد فيه: قوله يا عمراً فقد زيدت الألف لمد الصوت في المتدوب.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: وقيله:

نَعَى الثَّغَاءُ أَيْسَرَ الْمُؤَيِّنِ لَكَ يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَأَحْمَرَ

وبعد:

فَالْحُسْنُ طَائِفَةٌ لَيْسَتْ بِكَافٍ لِكَيْ عَلَيْكَ نُجُومُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرِ

الثغاء جمع ثاغ، وهو الذي يجبر الموت.

ينظر مواهب الأريب: ج - 3: 156 / ب.

يبنى على الضم، فأجاب بأنه أراد عمر بن الخطاب، والنادى المضاف يكون منصوباً، ثم قطع الإضافة للوزن، وفيه نظراً⁽¹⁾ والدقة أنه أراد ياعمره فحذفت الهاء للقافية، وحلت مجهول مخاطب، وأمرأ مفعول ثانٍ، واضطلعت افتعال من الضلالة أي: قويت عليه.

(التاسع: أن تكون بدلاً من نون ساكنة، وهي إما نون التوكيد) يعني الخفيفة فإنها تبدل ألفاً عند الوقف، [ويكتب بها لأن الاسم تابع للوقف]⁽²⁾ وتتلطف بالنون وصلأ، وبالألف وقفأ (أو تنوين المنصوب، فالأولى محو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾⁽³⁾ ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾⁽⁴⁾ وقوله:

وَلَا تُعْبِدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا⁽⁵⁾

عجز بيت للأعشى صدره:

وَذَا الثَّغْبِ الْمَنْصُوبِ / لَا تُسْكِنُهُ

1 / 281

أي: لا تنسكن له، يريد لا تذبح له نسكه تتقرب بها إليه (ويحتمل أن تكون هذه النون من باب يَأْخِرَاسِيْ ضَرْبًا عَتَقَةً) يعني يحتمل أن يكون ألف أعبد

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): ولما تكتب بالألف.

(3) الملق: 15.

(4) يوسف: 32.

(5) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه: 46، وروايته:

لَا تُعْبِدِ الْإِوتَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا

الكتاب: 510/3، المقامد النحوية: 340/4، شرح شواهد المفتي: 793/2، الأمل في الشجرة: 384/1. الشاهد فيه: الألف في أعبد بدلاً من نون التوكيد الخفيفة في أعبدن.

علامة الاثنين من باب حمل التثنية على تكرير الفعل أي: اعبد اعبد إذ لا يمكن حمله على تثنية الفاعل لإفراده، حكى أن الحجاج جهز جيشاً وهو بالكوفة، فجاء شيخ فقال: أيها الأمير إني ضعيف ولي ابن أقدر مني افتقبله بدلاً مني، فقال الحجاج: أفعل أيها الشيخ، فلما ولي قيل أتدري من هذا؟ قال: لا، قيل: عمر بن ضبائي البرجمي، الذي دخل على عثمان رضي الله عنه مقتولاً فوطئ بطنه فكسر ضلعين منه، فقال: ردوه، فلما رُدَّ قال الحجاج: يُأَخَّرَ سَيُّيْ ضَبْرَبَا عَنْقَهُ⁽¹⁾.

(والثاني: كُزَأَيْتَ زِيدَا فِي لُغَةٍ غَيْرِ رِيْعَةٍ) وهذا الإبدال مخصوص بالوقف، وكأنه لم ينه عليه لشهرته⁽²⁾ (ولا يجوز أن تعد الألف مبدلة من نون إذن؛ ولا ألف التكثير كالف قُبْعَرِي، ولا ألف التانيث كالف حُبْلَى، ولا ألف الإلحاق كالف أَرطَى، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله:

مِنْ طَلَّلٍ كَالْأَنْحَمِي أَنْهَجَا⁽³⁾

بيت من مشطور الرجز للعجاج، وقبله:

مَا هَاجَ أَشْوَاقًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا⁽⁴⁾

⁽¹⁾ الروض الأنف: 387/3.

- الكوفة: البلد المشهور بأرض بابل، قال سفيان بن عيينة: غلوا المناسك من أهل مكة، وغلوا القرامه من أهل المدينة، وغلوا الحلال والحرام من أهل الكوفة.

معجم البلدان: 490/4 - 494.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وسياهي حذف التنوين.

⁽³⁾ البيت للعجاج في حاشية الدسوقي: 374/2، المقاصد النحوية: 26/1، الكتاب: 207/4، شرح شواهد

المفني: 793/2، ويلا نسبة في وصف الجاني: 345.

الشاهد فيه: قوله: أنهجاً حيث زيدت الألف للإطلاق.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: والطلل ما شخص من آثار الدار.

[ما استفهام مبتدأ خبره جملة هاج، والشجو الحزن]⁽¹⁾ الأتعمي كـ أحري
 بناءً (2) فوقية بُرْذَ يمي يشبه به الأطلال للخطوط التي فيه، [وانهـج ماض من
 الإنعال يقال:]⁽³⁾ انهـج الثوب أخذ في البلي (ولا ألف التثنية كالزبدان ولا ألف
 الإشباع الواقعة في الحكاية نحو: مَتَّأ أو في غيرها في الضرورة، كقوله:

أَصُوذُ بِاللهِ مِنْ الْعُقْرَابِ (4)

بيت من مشطور السريع المكشوف، وبعده:

السَّائِلَاتِ عَقَدَ الْأَذْنَابِ

وصف العقرب وهي مفرد بالجمع؛ لأن المراد به الاستغراق كما في
 قولهم: أهلك الله درهم البيض والدينار الصفر حكاية الانخس، وأجازته جماعة
 منهم ابن مالك، ومنعه آخرون⁽⁵⁾، وقال الشريف: [هو مسموع]⁽⁶⁾ إلا أنه شاذ لا
 يقاس عليه⁽⁷⁾ (ولا الألف التي تين بها الحركة في الوقف وهي ألف أنا عند
 البصريين) وذهب الكوفيون إلى أن الألف بعد النون في نفس الكلمة⁽⁸⁾، قال

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): مثناه.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المفني: 795/2، شرح أبيات المفني: 168/6، وصف المباني: 12، شرح
 جل الزجاجي: 121/1، الدر المصون: 174/4. الشاهد فيه: قوله: «العقرب» حيث زيدت الألف لضرورة
 الشعر.

(5) حاشية الشمي: 114/2.

(6) ساقط من (س).

(7) التلخيص في علوم البلاغة: 212، 213.

(8) حاشية الشمي: 114/2.

الجعبري: قرا نافع أنا بالالف في الأصل إذا تلا همزة قطع مضمومة نحو: ﴿أنا
أخي﴾⁽¹⁾ أو مفتوحة نحو: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾⁽²⁾ وفي المكسورة نحو: ﴿إِنْ أَنَا
إِلَّا نَذِيرٌ﴾⁽³⁾ خلافاً لقالون في الإثبات والحذف⁽⁴⁾ (و لا ألف التصغير، نحو: ذَيْباً
وَاللَّذِيأُ، لما قدمنا) يعني في حرف الهاء من أن التحقيق أن لا تعد التانيث نحو: رُحمة
من الكلمات؛ لأنها جزء/ كلمة لا كلمة، قيل: لو قال: لما يأتي في حرف الياء^{281 / ب}
لكان أحسن، واللام علة لعدم جواز عد هذه اللغات كلها في حرف الألف⁽⁵⁾.

(1) البقرة: 258.

(2) الأنعام: 163.

(3) الأعراف: 188.

(4) مواهب الأريب: ج - 3: 160 / 1.

(5) حاشية الشمني: 114/2.

[حرف الياء]

(الياء المفردة تأتي على ثلاثة أوجه، وذلك أنها تكون ضمير للمؤنثة نحو: تقومين، وقومي، قال الأخفش، والمآزني: هي حرف تانيث والفاعل مستتر، وحرف إنكار نحو: أُرِيدُنيهِ⁽¹⁾) ألحقت الياء بعد كسر التنوين (وحرف تذكار، نحو: مُدِّي) إذا أردت قد قام فوقفت على قَدْ، [تدخل الياء]⁽²⁾ لتذكير ما بعده (وقد تقدم البحث فيهما) في حرف الواو، وهذه الياء تسمى مدة الإنكار كما تقدم في إن المكسورة (والصواب أن لا يعدا كما لا تعد ياء التصغير، وياء المضارعة، وياء الإطلاق)

قَفَا نَبِيٍّ مِنْ ذِكْرَى حَنِينٍ وَمَنْزِلٍ

يقال: منزلي بالياء، ولكن لا تكتب من حرف الإطلاق إلا ألفاً تشبيهاً بالتنوين (وياء الإشباع) نحو: الصياريف، والدراهم (ومحوهن) كـ ياء النسبة (لأنهن أجزاء للكلمات، لا كلمات) علة لقوله والصواب أن لا تعد.

(1) قال المرادي: الثالث أن تكون حرفاً يدل على التانيث والخطاب، وهو الياء في فعلين على مذهب الأخفش، والمآزني، والصحيح أنها اسم مضمرة، والخلاف في ذلك شهر.
الجنى الداني: 181.
(2) ساقط من (س).

[يا]

(يا: حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً) يعني به ما نزل منزلته ككونه نائماً أو ساهياً (وقد ينادى به القريب توكيداً) وبه قال الزخشمري⁽¹⁾ (وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب) وبه قال ابن الحاجب، [ورجحه الرضي بأن استعمالها فيهما على السواء]⁽²⁾ ودعوى المجاز في أحدهما خلاف الأصل⁽³⁾ (وقيل: بينهما، وبين المتوسط، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الخلف سواها نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾⁽⁴⁾، ولا ينادي اسم الله عز وجل، والاسم المستغاث، وأبيها وأيتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها، أو بنو هذا مصروف إلى الأخير ولهذا أعاد لا فيه (وليس نصب المنادى بها، ولا بأخواتها أحرفاً) كما أجاز المبرد ذلك لسد حرف النداء سد الفعل⁽⁵⁾، قال الرضي: وليس ببعيد؛ لأنه يمال إمالة الفعل⁽⁶⁾ (ولا بهن أسماء لأدعو محتملة لضمير الفاعل) [كما قال أبو علي]⁽⁷⁾ ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، وبأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره، ولا لتكلم؛ لأنه لا يضم في اسم الفعل⁽⁸⁾ (وقيل: لو كان اسم فعل لثم من دون

(1) قال الزخشمري: ويا حرف وضع في أصله لنداء البعيد، صوت يهتف به الرجل بمن يناديه.

الكشاف: 84/1، شرح المفصل: 118/8.

(2) في (س): قال الرضي: وما ذكره أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على سواء.

(3) شرح الرضي: 425/4.

(4) يوسف: 29.

(5) المقنضب: 461/4.

(6) شرح الكافية: 346/1.

(7) في (س): قال أبو علي: إن يا وأخواتها أسماء أفعال، ومنعه ابن الحاجب.

(8) شرح الكافية: 346/1.

النادى لكونه جملة والجواب عن ذلك المذكور في الرضي⁽¹⁾ (خلافاً لزاعمي ذلك) وقد عرفت من زعم ذلك (بل بأدعو محذوفاً لزوماً) هذا مذهب سيويه، فأصل يازيد، يا أدعو زيداً، فحذف الفعل لكثرة الاستعمال⁽²⁾ (وقول ابن الطراوة: النداء إنشاء، وأدعو/ خبر، سهو منه، بل أدعو المقدّر إنشاء)⁽³⁾ الأولى مشترك بين الإنشاء والأخبار (كُيِّمْتُ، وأقسمت) قيل: سلمنا [أن الصفة مشتركة بين الإنشاء والأخبار]⁽⁴⁾ لكن قولنا يازيد خطاب مع زيد، ومتى قدر أدعو زيداً انقلب الخطاب لغيره، [وهذا مشكل]⁽⁵⁾ (وإذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿أَلَا يَا اسْجُدُوا﴾⁽⁶⁾ وقوله:

أَلَا يَا اسْتَيْيَانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنْجَالٍ (7)

صدر بيت⁽⁸⁾ من الضويل للشماع، عجزه:

وَقَبْلَ مَنَابِ عَادِيَاتٍ وَأَوْجَالٍ

(1) ساقط من (س).

شرح الرضي: 1/ 347.

(2) انظر الكتاب: 2/ 182.

(3) الارتشاف: 4/ 2179.

(4) في (س): إنه مشترك بينهما.

(5) ساقط من (س).

(6) مواهب الأريب: ج - 3/ 162، 1.

(7) النمل: 25.

(8) البيت للشماع في الكتاب: 4/ 224، حاشية الشنفي: 2/ 114، تذكرة النحاة: 687، شرح شواهد الغني: 796/2.

الشاهد فيه: دخول يا على الفعل.

(9) في (س) بزيادة: مصرع.

الا للثنائية، وبإحذف نداء حذف مناداه، واسقياني من غاطبة الاثنين⁽¹⁾،
[بكسر السين المهملة]⁽²⁾ اسم موضع⁽³⁾، والصروف⁽⁴⁾ حوادث الدهر، ويروى
وقبل منايا، جمع منية بمعنى الموت وهذا أنسب بالأجاء، وعاديات من العدو صفة
صروف أو منايا، ومعني ياخليلي اسقياني الخمر⁽⁵⁾ قبل غارة هذا الموضع، وقيل:
مقاتلتنا مع أهله⁽⁶⁾ (والحرف في نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾⁽⁷⁾، ﴿يَا رَبُّ
كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁸⁾) تقدم هذا الحديث في فصل رب⁽⁹⁾
والجملة الاسمية كقوله:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ والصالحين على ستمعان من جار⁽¹⁰⁾

بيت من البسيط⁽¹¹⁾، لعنة الله مبتداً، والأقوام عطف على المضاف إليه،
والصالحين على الأقوام، ويروى الصالحون بالرفع عطفاً على موضع الأقوام؛ لأنه
فاعل اللعنة في المعنى، أو على حذف مضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه،

(1) في (س) بزيادة: على عادة العرب، مثل: قفا نيكى.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: بأذريبجان.

(4) في (س) بزيادة: جمع صرف.

(5) في (س) بزيادة: بالصبح.

(6) مواهب الأريب: ج - 3: 162/ ب.

(7) النساء: 73.

(8) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل، ولفظه: ﴿يَا رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي

الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ﴾ 257/1.

(9) مبحث رب: 145، 146.

(10) بلا نسبة في الكتاب: 219/2، أصول النحويين لابن السراج: 354/1، الإيضاح في شرح

المفصل: 304/1، وصف المباني: 3، المساعد على تهليل الفوائد: 486/2.

الشاهد فيه: دخول يا على الجملة الاسمية، فهو حرف تنبيه أو دعاء.

(11) في (س) بزيادة: من آيات الكتاب.

والأصل: ولعنة الصالحين، وعلى سمعان خبر لبتداء، وهو بكسر المهملة، أو فتحها اسم رجل، ومن جارٍ تمييزاً، أو حال (فقليل: هي للتداء والمنادى محذوف) [تقديره في البيت يا قوم، أو يا هؤلاء لعنة الله على سمعان]⁽¹⁾، وإليه يشير قول سيويه: فيا لغير اللعنة⁽²⁾ (وقيل: هي لمجرد التنبيه) كأنه في هذا البيت نبه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دعائه (لئلا يلزم الإجحاف بمحذوف الجملة كلها، وقال ابن مالك: إن وليها دعاء كهذا البيت، أو أمر، نحو: ﴿الْأَيُّهَا اسْجُدُوا﴾⁽³⁾ فهي للتداء؛ لكثرة وقوع النداء قبلها، نحو: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ﴾⁽⁴⁾ ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ﴾⁽⁵⁾، ونحو: ﴿يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْكَ رَبُّكَ﴾⁽⁶⁾ وإلا وإن وليها دعاء، أو أمر (فهو للتنبيه) كالتي وليها كيت، أو رب كما مر، أو حبذا كقوله:

يَا حَبِذَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَ⁽⁷⁾

(1) ساقط من (س).

(2) الكتاب: 219/2، 220.

(3) النمل: 25.

(4) البقرة: 35.

(5) هود: 48.

(6) الزخرف: 77.

(7) بيت من البسيط لجرير في ديوانه: 479، شرح المفصل: 140/7، وبلا نسبة في حاشية الشمني: 114/2، حاشية الدسوقي: 378/2.

و[الباب الثاني]

/ (الباب الثاني) خبر محذوف، أو مبتدأ وخبره، أو الباب مبتدأ والثاني 1 / 283
صفة⁽¹⁾، وقوله: (من الكتاب) لا يحرز به عن شيء سواء كان خبراً للمبتدأ، أو
صفة مؤكدة له⁽²⁾، أو حالاً من الخبر، أو من المبتدأ كما جوزه سيويه في قوله⁽³⁾:

لِمَيْتَةٍ مُّوَحِّشًا ظَلَّلُ⁽⁴⁾

على أن خبر المبتدأ قوله: (في تفسير الجملة) أو حالا من الضمير المستكن
في هذا الخبر، على رأي من جوز تقديم الحال على عاملها المعنوي إذا كان
ظرفاً⁽⁵⁾ (وذكر أقسامها) [كالتسمية]⁽⁶⁾، والفعلية، والصغرى، والكبرى، وذات
الوجهين مثلاً (وأحكامها) مثل عروض الإعراب لها بحسب المحل، ومثل لزوم
كونها خبرية، وإنشائية، وجواز الأمرين (شرح الجملة، ويبان أن الكلام أخص
منها لا مرادف لها.

(1) في (س) بزيادة: له.

(2) في (س) بزيادة: على قول من جوز حذف الموصول مع بعض صلته.

(3) الكتاب: 122 / 2.

(4) صدر بيت من مجزوء الوافر لكثير عزة، عجزه:

يَلُوحُ كَالْمَاءِ خَلَّلُ

لم أجده في ديوانه، وقد نسب إليه في الكتاب: 123 / 2، المقاصد النحوية: 163 / 3، الخزائن: 211 / 3، وبلا
نسبة في حاشية الشمني: 115 / 2.

الشاهد فيه: تقدم الحال على صاحبها النكرة.

(5) حاشية الشمني: 115 / 1.

(6) في (س): مثل.

الكلام: هو القول المفيد بالقصد) قدم المحدود على الحد لأنه الأصل في الإخبار عنه، وعكسه صاحب اللب [حيث قال]⁽¹⁾: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد وهو الكلمة⁽²⁾، ومركب فيه الإسناد وهو الحكم المقيد بأحد جزئية على الآخر الكلام، وعلل شارحه معرفة المعرفة [وضعاً]⁽³⁾ أقدم من معرفة المعرفة عقلاً، فقدم وضعاً⁽⁴⁾ [ثم قال]⁽⁵⁾: وإنما أتى أولاً بهذا لتأكيد والحصر، وتركه ثانياً لدقيقة يتفطن بها الفطن⁽⁶⁾، [وإنما]⁽⁷⁾ أثر القول؛ لأنه لا يقع على المهمل عند الجمهور بخلاف اللفظ فيكون جنساً قريباً، فاستعمال القريب أولى من البعيد⁽⁸⁾، واعترض بأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة فاستعماله في الحد كاستعمال المشترك⁽⁹⁾، وأجيب بأن استعمال المشترك في الحد إنما يكون نقصاً⁽¹⁰⁾ إذا لم تقم قرينة معينة للمقصود بخلاف وضع الجنس البعيد موضع القريب فإنه نقص على كل حال⁽¹¹⁾، وفيه أنهم صرحوا بأن حدود النحاة ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، وإنما الغرض تمييزه، فلا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه، واحترز بقيد القصد عما⁽¹²⁾ يصدر من النائم ونحوه، ورد بأنه

(1) في (س): فقال.

(2) قال الإسفركني: أمّا المقدمة: فهي أن الكلمة هي اللفظ الموضوع للمعنى مفرداً. اللباب في علم الإعراب: 13.

(3) في (س): زيادة للإيضاح.

(4) في (س) بزيادة: وأتى بضمير الفصل.

(5) في (س): قال صاحب اللب، قال شارحه.

(6) ينظر شرح اللب للسيد عبد الله: ل 4 / ب، ص: 13، 14.

(7) ساقط من (س).

(8) حاشية الدسوقي: 379/2.

(9) حاشية الشمني: 115/2.

(10) في (س) بزيادة: فيه.

(11) حاشية الشمني: 115/2.

(12) في (س): لا.

خرج بقيد الإفادة فلا حاجة إليه⁽¹⁾، ويحاجب بأنه داخل تحت الإفادة على قول المصنف⁽²⁾ (والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه) فإن قول النائم مثلاً: زيد قائم يدل على هذا المعنى فلا بد من إخراج بقيد القصد (والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما محو: ضُربَ اللص) مثال لما كان بمنزلة الفعل [وفاعله]⁽³⁾، بناء على أن نائب الفاعل ليس بفاعل⁽⁴⁾ (و أقام الزيدان) مثال لما نزل بمنزلة المبتدأ والخبر، فإن المرفوع بالوصف ليس بخبر عند الأكثرين⁽⁵⁾ (و كان زيد قائماً) يحتمل أن يكون من الأول على أن مرفوع كان مشبه بالفاعل، ومن الثاني على أن/ 283 ب [مرفوعها]⁽⁶⁾ ومنصوبها مبتدأ وخبره في الأصل⁽⁷⁾ (وظنته قائماً) فإن⁽⁸⁾ مفعولي ظن في الأصل مبتدأ وخبر، وما قيل: لو كان كذلك للزم كونها جملة اسمية ممنوع⁽⁹⁾، وإنما اللازم كونها بمنزلة الجملة الاسمية (وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس) قيل: بل ظاهر كلام الأندلسي [أن ترادفهما رأي الجميع]⁽¹⁰⁾، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، إنه بعد أن فرغ

(1) حاشية الشمني: 115/2.

(2) حاشية الشمني: 115/2.

(3) في (س): والفاعل.

(4) في (س) بزيادة: خلافاً للزغشري.

(5) قال الحصكفي: يحتمل أن يكون أولها مثلاً لما نزل بمنزلة المبتدأ والخبر، لأن الوصف فيه، وإن كان مبتدأ

فمرفوعه ليس خبراً عنه بل بمنزلة، لأنه لاعل به.

منتهى أمل الأريب: 7. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(6) في (س): مرفوع كان.

(7) في (س) بزيادة: وكذا قوله.

(8) في (س) بزيادة: فإنه بمنزلة المبتدأ والخبر باعتبار أن.

(9) في (س): مردود.

حاشية الشمني: 116/2.

(10) في (س): في شرح المفصل أنه رأي الجميع.

حاشية الشمني: 116/2.

من حد الكلام قال: ويسمي جملة⁽¹⁾ [ولهذا جزم]⁽²⁾ ابن الحاجب بترادفها في شرحه⁽³⁾، [وعرف الجملة في مختصره في الأصول]⁽⁴⁾ فقال: الجملة ما وضع لإنادة نسبة، قيل: هذا اصطلاح لهؤلاء القوم، وما ذكره المصنف اصطلاح لقوم آخرين، فليس توهم أولئك بأولى من توهم هؤلاء، ولا مشاحة في الاصطلاح، وأجيب بأن هذا ليس من الاختلاف في الاصطلاح بل في نقله⁽⁵⁾، والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإنادة، بخلافها) فكل كلام جملة من غير عكس (ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام، وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول ابن مالك⁽⁶⁾ في قوله تعالى ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءَنَا الضُّرُّ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسًا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾⁽⁷⁾ أن الزمخشري حكم بمجواز الاعتراض بسبع جل، إذ زعم أن ﴿أفأمن﴾ معطوف على ﴿فأخذناهم﴾⁽⁸⁾، ورد عليه من ظن أن الجملة والكلام مترادفان، فقال: إنما اعتراض بأربع جل⁽⁹⁾، وزعم أن من عند ﴿ولو أن أهل القرى﴾ إلى ﴿والأرض﴾ جملة؛ لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه.

(1) انظر شرح الفصل: 21/1.

(2) في (س): وكلنا ظاهر كلام.

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشنقي: 116/2.

(5) في (س): فإنه عرف الجملة بتعريفه فقال.

(6) حاشية الشنقي: 116/2.

(7) انظر شرح التسهيل: 378/2.

(8) الأعراف: 95 - 97.

(9) الكشف: 180/2.

(10) البحر المحيط: 349/4.

(وبعد) أي: وأقول بعد تنبيه (ففي القولين نظر، أما قول ابن مالك فلأنه كان من حقه أن يعدها ثمان جمل، إحداهما ﴿ وهم لا يشعرون ﴾) وقد يقال: إنه عد هذه الجملة من جملة المعطوف عليه بناء على قول الزخشري⁽¹⁾ المعطوف عليه ﴿ فأخذناهم بفتة ﴾⁽²⁾، وقوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ﴾ إلى ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ وقع اعتراضاً بين المعطوف و المعطوف عليه، فإنه يدل على أن المعطوف عليه مجموع قوله ﴿ فأخذناهم بفتة وهو لا يشعرون ﴾ [إلا أنه ترك بعض الجملة]⁽³⁾ اعتماداً على فهم المراد من البداية والنهاية (وأربعة في حيز كَوْهِي: آمنوا، واتقوا، وفتحنا، والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدراً أو ثابت مقدراً، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية) [وفيه أن الزخشري جازم بأنها فعلية]⁽⁴⁾، والسادسة ﴿ ولكن كذبوا ﴾، والسابعة ﴿ فأخذناهم ﴾ والثامنة ﴿ بما كانوا يكسبون ﴾) وكان من حق المصنف/ أن يعد يكسبون جملة تاسعة، [فإن قيل]⁽⁵⁾: إنه خبر كان، يقال: 1/ 284 إن آمنوا خبر إن، إلا أن يقال: بعدم دخول الغاية في المغيث فإن الزخشري جعله غاية⁽⁶⁾ [فإن قلت: لعله بني ذلك على ما اختاره ونقله عن سيويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له، وذلك لطوله، وجريان الإسناد في ضمته⁽⁷⁾، قلت إنما مراده أن يبين ما لزم من إعراب الزخشري، و الزخشري يرى أن أن وصلتها هنا فاعل ثبتت) وكذا في النسخ، والظاهر حذف أن الأولى أو رفع فاعل (وأما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل، وذلك لأنه لا يعد ﴿ وهم لا يشعرون ﴾ جملة؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعد كَوْهِي وما

(1) في (س) بزيادة: في الكشف.

(2) انظر الكشف: 180/2.

(3) في (س): ترك البعض.

(4) في (س): وفيه أن هذا الخلاف لا يجري على رأي الزخشري أنها فعلية كما سيصرح به.

(5) في (س): فإن أجيب.

(6) قال الزخشري: وقوله: ﴿ لَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ﴾ إلى ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه،

ولما عطف بالقاء، لأن المعنى: فعلوا، وصنعوا.

الكشف: 180/2.

(7) انظر الكتاب: 139/3.

في حيزها جملة واحدة: إما فعلية إن قدر: ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا، أو اسمية إن قدر: ولو أن إيمانهم وتقواهم ثابتان) وفيه ما مر من أن الزخشري يرى بأنها فعلية، (ويعد ﴿ولكن كذبوا﴾ جملة، و﴿فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾ كله جملة، أي: عدم عد جملة لا يشعرون، وعد جل الاعتراض⁽¹⁾ ثلاث (وهذا هو التحقيق) قيل: لا لتحقيق فيه⁽²⁾، والتحقيق أن يقال: إن قوله تعالى ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا﴾ إلى ﴿يكسبون﴾ [يعد مجموعه]⁽³⁾ جملة واحدة باعتبار كونه معترضاً، فإن جملة الاعتراض لا تكون إلا كلاماً تاماً، والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض، وأما كل واحد من قوله تعالى ﴿ولكن كذبوا﴾ وقوله ﴿فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾ فهو جزء كلام لا كلام تام لضرورة اقترانه بالعاطف⁽⁴⁾، وفيه أن جملة الاعتراض لا تنحصر في الكلام التام كما سيجيء⁽⁵⁾، ويؤيده قوله (ولا يتنافى ذلك مع ما قدمناه في تفسير الجملة؛ لأن الكلام هنا ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلا كلاماً تاماً) [واعتراض بأنه]⁽⁶⁾ يؤدي إلى أن من قال الاعتراض بسبع جمل مراده من الجمل المعارضة وهو ممنوع، وإنما مراده من مطلق الجملة⁽⁷⁾.

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

(فالاسمية هي: التي صدرها اسم، كـزيد قائم، وهيهات العقيق)
[هيهات اسم فعل بمعنى بُعِدَ، والعقيق موضع بالحجاز]⁽⁸⁾، وعد صاحب الضوء

(1) في (س) بزيادة: في هذه الآية.

(2) حاشية الشمني: 117/2.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: المفيد بمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره.

(5) في (س) بزيادة: أن جملة الشرط في قوله:

لعلي وإن شطت نواها أزورها

معتضة.

(6) في (س): وقيل: فيه نظر لأنه.

(7) حاشية الشمني: 117/2.

(8) ساقط من (س).

هذه الجملة فعلية⁽¹⁾، قال الرضي: بعضهم يدعي أن اسم الفعل مرفوع المحل على أنه مبتدأ لا خبر له، وليس بشيء، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، فإن⁽²⁾ 'تسمع' في 'تسمع بالمعيدي' مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً؛ لأن معناه الاسم، وما قيل: إنه منصوب المحل على المصدرية وليس بشيء، إذ لو كان كذلك لكان الفعل قبله مقدراً فلم يكن قائماً مقام الفعل، فلم يكن مبنياً⁽³⁾ (وقائم الزيدان، عند من جوزه، وهو الأخفش / والكوفيون⁽⁴⁾).

ب / 284

والفعلية وهي: التي صدرها فعل، كقَامَ زيدٌ، وَخَرِبَ اللصُّ، مثال لما صدره فعل مجهول⁽⁵⁾ (، وكان زيد قائماً) مثال [لما صدره فعل ناسخ]⁽⁶⁾ يختلف الأثر (ويقوم زيد) مثال لما صدره مضارع (وتَمَّ) مثال لما صدره أمر، وكلامه يقتضي إن كان مسنداً إلى اسمه على خلاف [ما قال البيانون]⁽⁷⁾ إنها قيد للخبر⁽⁸⁾، قال التفتازاني في قول الزمخشري: إن خالصة حال من الدار الآخرة: من لم يجوز الحال من اسم كان⁽⁹⁾ على أنه ليس بفاعل جعلها حالا من المستكن في لكم، ولكن اللائق بالنظر النحوي أنه فاعل، أو قد أسند إليه الفعل على وجه القيام، وإن لم يكن قائماً به، ولذا لم يعدده بالملحقات بالفاعل، وقد صرح بذلك

(1) والثاني هو الجملة الفعلية نحو: خَرِبَ زيدٌ، أَقَامَ الزيدان، ونهيات الأمر وغير ذلك.

ضوء المصباح: 19/1.

- العقيق: العرب تقول لكل مسيل ماء شق الأرض ووسمها عقيق، وقال الأصمعي: الأعقة الأدبة،

وهي أعقة كثير، منها عقيق المدينة على ساكنها أفضل السلام.

معجم البلدان: 4/138 - 141.

(2) في (س) بزيادة: قولك.

(3) شرح الرضي: 3/86.

(4) قال الصبان: ومذهب الكوفيين، و الأخفش هو الجواز بلا قبح.

حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/297.

(5) في (س): قلها ماض مبني للمفعول.

(6) في (س): لما فعلها الناسخ.

(7) في (س): قول البيانين.

(8) حاشية الشمني: 2/117.

(9) في (س) بزيادة: بناء.

من قال إن الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لأنها أفعال عندهم، ولا شيء من الفعل بلا فاعل⁽¹⁾.
(الظرفية وهي: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: آهذك زيد، وأقي الدار زيد، إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ خبراً عنه بهما، ومثل الزغشري لذلك بقي الدار من قولك: زيد في الدار وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم⁽²⁾، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه) يعني بعد أن أريد عمله فيه، وإلا فلا عمل له، وقيل: الانتقال إليه، وقيل: ضمير عمل للاستقرار المقدر لا للظرف فلا عذر فيه، ولو سلم فالمراد بالبعدية: البعدية بحسب الرتبة لا الزمان، ولو سلم فانتقال الضمير للظرف استتاره فيه، والضمير لا يستتر إلا في عامله⁽³⁾ (وزاد الزغشري وغيره الجملة الشرطية⁽⁴⁾)، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي.

تنبيه: مرادنا بصدر الجملة المستند أو المستند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان [عدها صاحب الضوء من الفعلية]⁽⁵⁾ (وأزيد أخوك، وكمل أباك منطلق، وما زيد قائماً اسمية، ومن نحو أقام زيد، وإن قام زيد) فإن⁽⁶⁾ تحتل النافية والشرطية (وقد قام زيد، وهلا قمت فعلية، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل، فالجملة من نحو: كيف جاء زيد، ومن نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾⁽⁷⁾ ومن نحو: ﴿فَقَرِيحاً كَذَّبْتُمْ وَقَرِيحاً تَقْتُلُونَ﴾⁽⁸⁾، ﴿خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ﴾⁽⁹⁾ فعلية؛ لأن هذه الأسماء في نية

(1) الكشاف: 1/ 153، حاشية السمد على الكشاف: 66 / 1.

(2) انظر المفصل: 44.

(3) حاشية الشمي: 2/ 117.

(4) قال الزغشري: والجملة على أربعة أضرب، فعلية، واسمية، وشرطية، وظرفية. المفصل في صناعة الإعراب: 44.

(5) في (س): جعل صاحب الضوء هذه الجملة فعلية.

(6) ضوء الصباح: 19 / 1.

(7) في (س) بزيادة: بكسر الهزة.

(8) خافر: 81.

(9) البقرة: 87.

(10) القمر: 7.

التأخير) [لأن كلاً من كيف، ونخشعاً حال، ومن أي، وفريقاً مفعول به، وضعهما
 التأخير]⁽¹⁾ (وكذا الجملة في نحو: يَا عَبْدَ اللَّهِ، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ
 اسْتَجَارَكَ﴾⁽²⁾ و﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾⁽³⁾ ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَنْشِئُ﴾⁽⁴⁾ فعلية؛ لأن
 صدورهما في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً هكذا/ في النسخ، والأنسب⁽⁵⁾ 1/285
 ادعوا عبد الله، (وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، وأقسم والليل).

(1) في (س): ذلك لأن كيف، وكذا نخشعاً حال، وأي وكذا فريقاً في الموضعين مفعول، وحق الحال والمفعول

التأخير.

(2) التوبة: 6.

(3) النحل: 5.

(4) الليل: 1.

(5) في (س): والصواب.

(باب ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يُفصل) [على بناء الفاعل]⁽¹⁾ (فيه)

أي في جوابه (لاحتماله الاسمية والفعلية، لاختلاف التقدير) يعني [من غير]⁽²⁾ اختلاف النحويين ليصح⁽³⁾ عطف قوله (، أو لاختلاف النحويين [والضماير المجزورة]⁽⁴⁾ لئلا، واللام الأولى تعليل للوجوب⁽⁵⁾، والثالثة⁽⁶⁾ للاحتمال، والثانية لتقوية.

(ولذلك أمثلة⁽⁷⁾) حصراً جعلياً لاعقلياً، ولا استقراءً.

(أحدهما: صدر الكلام من نحو: إذا قام زيد فانا أكرم، وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا، فإن قلنا جوابها) أي: ما في جوابها من فعل أو شبهه، وإنما أطلق اعتماداً [على ما سبق]⁽⁸⁾ في فصل إذا (فصدر الكلام جملة اسمية، وإذا مقدمة من تأخير، وما بعد إذا متم لها؛ لانه مضاف إليه) فقليل: صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل إذا شرطها، أو جوابها⁽⁹⁾، وأما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها في ما قبلها، فينبغي أن يقدر فعل يدل عليه الجواب، أي: أكرم زيداً إذا قام، وأجيب بأن

(1) في (س): مبني للفاعل.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: حتى.

(4) في (س) بزيادة: عليه، وضمير عنه، وفيه احتمال راجع إلى.

(5) في (س) بزيادة: التفصيل.

(6) في (س): لتعليل الاحتمال.

(7) في (س) بزيادة: منحصرة في عشرة.

(8) في (س): على ما علم.

(9) حاشية الشنبي: 117/2.

القائل بذلك لم يعتبر الفاء فيه مانعة⁽¹⁾؛ لأن تقدم الاسم لغرض وهو تضمينه لمعنى الشرط الذي له الصدر جوز ذلك⁽²⁾ (ونظير ذلك قولك: 'يَوْمَ يَسَافِرُ زَيْدٌ أَنَا مَسَافِرٌ') فإن يوم مضاف إلى جملة ي سافر فلا يكون معمولها⁽³⁾، إنما هو مقدم من تأخير معمول لما بعدها (وعكسه⁽⁴⁾ قوله:

فَيَيْتَا نَحْنُ نُرْقُبُهُ أَكْأَبَا (5)

صدر بيت من الوافر، لرجل من قيس غيلان عجزه:

مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزَنَادٌ رَاعٍ (6)

[نربه نرصده]⁽⁶⁾، والوفضة خريطة الراعي لزاده وأدواته، والجعبة من آدم، وزناد جمع زند وهو العود الذي يقدح به النار، والسفلى: زُنْدَةٌ كما في القاموس⁽⁷⁾، ومُعَلَّقٌ اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وزناد مجرور أو منصوب، إما بالعطف على عمل وفضة على رأي من جوزه، أو بمقدر أي: علق زناد راعي على رأي من منعه⁽⁸⁾ (إذا قدرت ألف بيتاً زائدة) لا كافة⁽⁹⁾ (وبين مضافة للجملة الاسمية، فإن صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا

(1) في (س) زيادة: ما بعدها فيما قبلها.

(2) حاشية الشامي: 117/2.

(3) في (س) زيادة: لشيء منها.

(4) في (س) زيادة: أي: عكس قولك: 'يَوْمَ يَسَافِرُ زَيْدٌ'.

(5) البيت لرجل من قيس غيلان في الكتاب: 171/1، شرح شواهد المغني: 798/2، ويلا نسبة في خزائن

الأدب: 74/7، الجني الثاني: 176، وصف المباني: 11.

(6) ساقط من (س).

(7) القاموس (ز. ن. د) 362/1.

(8) في (س) زيادة: زناد بالنصب عطفاً على عمل وفضة عند من جوز ذلك، وأما عند من منع فالنصب بتقدير:

أي: علق زناد راعٍ.

(9) في (س) زيادة: عن الإضافة، لأنه حيث لا يكون صدر الكلام اسماً.

العامل في إذا فعل الشرط، وإذا غير مضافة؛ فنصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما في قولك: متى تقم فانا أقوم) كما مر في بحث إذا أن متى ليس مضاف إلى جملة الشرط.

(الثاني: نحو: آفي الدار زيد، وأعندك عمرو) فإننا إن قدرنا المرفوع مبتدأ مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره: كائن، أو مستقر، فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى، وذات فاعل مغني عن الخبر في الثانية) هذا [على قولهم⁽¹⁾] الفاعل ساد مسد الخبر في مثل: أقامم الزيدان، ورده الرضي بأن هذا المبتدأ لا خبر له أصلاً حتى يحذف ويسد غيره مسده⁽²⁾، وقال بعضهم: إنه [خبر لمحذوف]⁽³⁾ وأصله: أقامم الزيدان حذف المبتدأ، ووضع الظاهر موضع المضمرة دفعاً للالتباس، [وقيل]⁽⁴⁾ / ألا يعد من التكلف أن يقال الزيدان مبتدأ، وخبره أقامم، ترك المطابقة لكونه على صورة المسند إلى الفاعل⁽⁵⁾، وإن قدرناه فاعلاً بأستقر ففعلية، أو بالظرف فالظرفية.

(الثالث: نحو: يومان) فيه تسامح، [والمراد]⁽⁶⁾ مذ يومان (في نحو: ما رأيته مذ يومان) [وإلا فيومان]⁽⁷⁾ على كل إعراب ذكره مفرد إما مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، فإذا كان مفرداً فكيف يحتل اسمية والفعلية؟ (فإن تقديره عند الأخفش، والزجاج: بيني وبين لقائه يومان⁽⁸⁾، وأبي بكر⁽⁹⁾، وأبي علي: أمد انتفاء الرؤية يومان، وعليهما فإن الجملة اسمية لا محل لها، ومنذ خبر على الأول،

(1) في (س): هنا على ما قالوا إن.

(2) شرح الرضي: 1/ 225.

(3) في (س): مبتدأ محذوف.

(4) في (س): وقال بعض المحققين.

(5) شرح عصام على الكافية: 63.

(6) في (س): والظاهر نحو.

(7) في (س): ولكن تسامح فيه فلا يرد ما قيل: إن يومان.

(8) المساعد على تسهيل القوائد: 1/ 514، الارتشاف: 2/ 243.

(9) في (س) بزيادة: يعني ابن السراج.

ومبتداً على الثاني⁽¹⁾، وقال الكسائي وجماعة: المعنى: منذ كان يومان، فَمُنْذُ ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فعلها⁽²⁾، وهي في محل خفض) بإضافة منذ إليها⁽³⁾ (وقال آخرون:) من الكوفيين (المعنى من الزمن الذي هو يومان، وَمُنْذُ مركبة من حرف الابتداء، وَذُو الطائفة واقعة على الزمن، وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها، ولا عمل لها؛ لأنها صلة) تقدم تفصيل المذهب في بحث مُنْذُ وَمُنْذُ.

(الرابع: ماذا صنعتُ فإنه يحتمل معنيين.

أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسمية قدم خبرها عند الأخفش⁽⁴⁾، ومبتدؤها عند سيبويه) قدم مذهب الأخفش [لكون]⁽⁵⁾ الجمهور معه [كما قال الرضي؛ لأنه يلزم]⁽⁶⁾ على رأي سيبويه كون المبتدأ نكرة، والخبر معرفة⁽⁷⁾ (والثاني: أي شيء صنعتُ، فهي فعلية قُدِّمَ مفعولها؛ فإن قلت: ماذا صنعتُ) بالضمير (فعلى التقدير الأول جملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ، [وصنعتُ] الخبر⁽⁸⁾، والفعلية بأن تقدر مفعولاً لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكون تقديره⁽⁹⁾ بعد ماذا؛ لأن الاستفهام له الصدر). [وقد

(1) انظر الأصول: 137/2، الإيضاح: 207، 208.

(2) في (س): بزيادة: وبقي فاعلها.

(3) قال ابن عصفور: وإذا قلت: ما رايته مذ يومان، فالتاس مختلفون في الرفع لما بعد مذ، فمنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بفعل مضمر وهو الكسائي.

شرح جمل الزجاجي: 58/2.

(4) في (س): بزيادة: لأن اسم الاستفهام له الصدر.

(5) في (س): لأن.

(6) في (س): على ما قاله الرضي من أبوك، ولأنه يرد.

(7) شرح الرضي على الكافية: 209/3، الكتاب: 417/2، 418.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) في (س): أي: تقدير الفعل المفسر.

اسلفنا في بحث كمي أن بعضهم يخرج⁽¹⁾ ما الاستفهامية عن الصدر إذا ركبت مع إذا.

(الخامس: محو: ﴿أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا﴾⁽²⁾، فالأرجح تقدير بشر فاعلاً ليهدى عذوفاً⁽³⁾، والجمله فعلية، ويجوز تقديره مبتداً خبره يهدوننا، وجمع الضمير لكون البشر اسم جنس (وتقدير الاسمية في ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾⁽⁴⁾ أرجح منه في ﴿أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا﴾ لمعادلتها الاسمية وهي: ﴿أَمْ نَخُنُ الْخَالِقُونَ﴾⁽⁵⁾ فالأرجحية هنا بالنسبة إلى قوله تعالى ﴿أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا﴾ فلا يعارض ما تقدم في أم أن الأرجح / 1/286 كون أنتم فاعلاً بفعل عذوف يفسره الظاهر (وتقدير الفعلية في قوله:

فَقُلْتُ أَمِي سَرَتْ أَمْ عَادَنِي خُلْمٌ

تقدم شرحه في أم (أكثر رجحاناً من تقديرها في ﴿أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا﴾ لمعادلتها الفعلية).

(السادس: محو: فاما أخواك فإن الألف إن قُدِّرَتْ حرف تثنية كما أن التاء حرف تانيث في قامت هند، أو اسماً وأخواك بدل منها فالجمله فعلية، وإن قدورت اسماً وما بعدها مبتداً فالجمله اسمية قُدِّمَ خَيْرُهَا⁽⁶⁾.

السابع: محو: نعم الرجل زيد فإن قدر نعم الرجل خبراً عن زيد فاسمية، كما في زيد نعم الرجل⁽⁷⁾ [فالرابط⁽⁸⁾] حيثنذ إما العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه

(1) في (س): وقد ذكرنا في بحث كمي أن منهم من يرى إخراج.

(2) التشاين: 6.

(3) في (س) بزيادة: ويكون من الاشتغال.

(4) الواقعة: 59.

(5) الواقعة: 59.

(6) في (س) بزيادة: وفيه أن المبتدأ متى كان خبره فعلاً له وجب تقديمه، وقد مر جوابه في أو الجمع.

(7) في (س) بزيادة: وعليهما.

(8) في (س): فرباط المبتدأ.

على الخلاف (، وإن قدر زيدُ خبراً مبتدأً محذوفٍ) أي: الممدوح زيد، وكذا إن قدر مبتدأً حذف خبره وجوباً، أي: زيد الممدوح على رأي ابن عصفور⁽¹⁾ (فجملتان فعلية واسمية).

الثامن: جملة البسمة، فإن قدر: ابتدائي باسم الله، فاسمية، وهو قول البصريين، أو: أبدأ بسم الله فعلية، وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير، والأعاريب، ولم يذكر الزغشري غيره⁽²⁾، إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً⁽³⁾ ومناسباً⁽⁴⁾ لما جعلت البسمة مبتدأً له، فيقدر بسم الله أقرأ، وباسم الله أحل، وباسم الله أرحل⁽⁵⁾ لأن حرف الجر يدل على أن له متعلقاً محذوفاً تعينه القرينة، وهو ما يتلوه في الذكر، قال التفتازاني: فإن قيل ينبغي أن يقدر باسم الله ابتدئ لأن الابتداء لمعمومه أولى بالتقدير كما يقدر العام في الظرف المستقر، قلنا أثر ذلك لما فيه من الدلالة على تلبس الفعل كله باسم الله بخلاف تقدير ابتدائي، والنحويون إنما يقدرون متعلق الظرف عاماً إذا لم توجد قرينة الخصوص، هذا ولكن قول الزغشري يعد ذلك: فوجب أن يقصد الموحّد معنى اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء، يشعر بأن المقدّر ابتدائي فكانه أشار في الموضعين إلى استواء الأمرين⁽⁶⁾ (ويؤيده) أي: ما اختاره الزغشري (الحديث ﴿بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتَ جَنِي﴾⁽⁷⁾) تمام الحديث ﴿لَمَّا إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْطَجِعَ فَلْيَضْطَجِعْ فَلْيَقُلْ بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتَ جَنِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ﴾ ووجه التأيد أنه عليه الصلاة والسلام ذكر وضعت مؤخراً مناسباً لما جعلت التسمية مبدأ له وهو الاضطجاع.

(1) شرح جل الزجاجي: 618/1.

(2) في (س) بزيادة: أي: على غير مذهب الكوفيين.

انظر الكشف: 11/1، البيان في إعراب القرآن: 12/1.

(3) في (س) بزيادة: ليفيد الاختصاص، وليكون على وفق الوجود، لأن اسمه مقدم.

(4) في (س) بزيادة: أي: اللفظ.

(5) في (س) بزيادة: وذلك.

(6) حاشية السعد على الكشف: 7/ب، 8/أ.

(7) فتح الباري بشرح صحيح بخاري، كتاب الدعوات، باب التموذ والقراءة عند النوم: 137/11.

(التاسع: قولهم ما جاءت حاجتك) أول ما قاله الخوارج، قالوه لابن عباس حين جاء رسولاً إليهم من علي رضي الله عنه، كما في الرضي⁽¹⁾ (فإنه يروى برفع 'حاجتك' فالجملة فعلية، وينصبها فالجملة اسمية، وذلك لأن 'جاء' بمعنى 'صار'، فعلى الأول ما) استفهامية⁽²⁾ (خبرها، وحاجتك اسمها) أي: أي شيء صار حاجتك في عجبك⁽³⁾، فصدر الكلام جاءت لأن الخبر في نية التأخير/ (وعلى الثاني ما مبتداً واسمها ضمير ما، وأنت حملاً على معنى ما) لأنه 286/ب عبارة عن الحاجة⁽⁴⁾ (وحاجتك خبرها⁽⁵⁾) والفعلية خبر المبتداً، وقيل: عُذ هذا المثال عما ينبغي أن يفصل في الجواب [عد الاحتمال مشكل]⁽⁶⁾ فإنه ليس مع الرفع إلا الفعلية⁽⁷⁾، ومع النصب إلا الاسمية، والإعراب ظاهر لا ليس معه ولا احتمال⁽⁸⁾ (ونظير ما هذه ما في قولك: ما أنت وموسى) ونظير هذا ما أنت وهذا كما تقدم في أم⁽⁹⁾ (فإنها أيضاً⁽⁹⁾ تحتل الرفع والنصب، إلا أن الرفع على الابتدائية، أو الخبرية، على خلاف بين سيبويه، والأخفش) فإن اسم الاستفهام مبتداً وما بعده خبر عنده⁽¹⁰⁾، وبالعكس عند الأخفش كما مر آنفاً⁽¹¹⁾ (وذلك) الرفع (إذا قدرت موسى عطفاً على أنت، والنصب) أي: وإلا أن النصب (على الخبرية) إن قدرت الفعل ناقصاً (أو المفعولية) إن قُدر تام (، وذلك إذا قدرته) أي: قدرت

(1) شرح الرضي: 187/4.

(2) في (س) بزيادة: في موضع نصب.

(3) في (س) بزيادة: فيكون.

(4) في (س) بزيادة: للزوم اتحاد المسند والمسند إليه في الذات، وإن اختلفا بالمفهوم.

(5) في (س) بزيادة: الجملة.

(6) في (س): لوجود الاحتمال فيه مشكل.

(7) في (س) بزيادة: الجملة.

(8) حاشية الشنقي: 118/2.

(9) في (س) بزيادة: أي: كما في ما جاءت حاجتك.

(10) في (س): عند سيبويه.

(11) ينظر الكتاب: 360/1.

موسى⁽¹⁾ (مفعولاً معه؛ إذ لابد من تقدير فعل حيثشذ، أي: ما تكون، أو ما تصنع) أي: أي شخص تكون أنت [وموسى]⁽²⁾، أي شيء تصنع أنت [وموسى]⁽³⁾ (ونظير ما هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو: كيف أنت وموسى؟ إلا أنها لا تكون مبتداً) لعدم دلالة على الذات لأنه ظرف (، ولا مفعولاً به) لأن الظرف لا يقع مفعول به إلا توسعاً⁽⁴⁾ (فليس للرفع إلا توجيه واحد) وهو الخبرية (وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية) على تقدير كيف تكون (أو الحالية) على تقدير كيف تصنع؟ فحذف الفعل وانفصل المستكن فيه.

(العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: قعد عمرو وزيد قام، والأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الفعلين المتعاطفين) وهم البيانون، وبعض النحاة كما سيأتي في أقسام العطف.
(وما يترجح فيه الفعلية نحو: موسى أكرمه) [فإن موسى يحتمل النصب على أنه مفعول فعل]⁽⁵⁾ مفسر أي: أكرمه موسى أكرمه، [والرفع على الابتداء]⁽⁶⁾، ولم يقل نحو: زيد أكرمه؛ لأن ظهور الإعراب يعين إحدى الجملتين (ونحو: زيد ليقيم⁽⁷⁾، وعمرو لا يذهب بالجزم) احتراز به عن الرفع فإنه حيثشذ يكون نفيًا فلا ضعف في كونه خبر للمبتدأ (، لأن وقوع الجملة الطلية خبراً قليل) لجميع ما ذكر (وأما نحو: زيد قام فالجملة اسمية لا غير، لعدم ما يطلب الفعل) وهو على ضربين:
أحدها: يطلبه على وجه اللزوم كـ [إن الشرطية]⁽⁸⁾.

(1) في (س) بزيادة: في هذا المثال.

(2) في (س) مع.

(3) في (س) بزيادة: فعلى التقدير الأول، وتكون ما خيراً مقدماً، وعلى الثاني مفعولاً به مقدماً.

(4) في (س): إلا على الاتساع.

(5) في (س): فإنه يحتمل أن يكون موسى منصوباً بتقدير أفعال.

(6) في (س): وإن يكون مرفوعاً مبتدأ خبره أكرمه.

(7) في (س) بزيادة: ليقيم زيد.

(8) في (س) بزيادة: لامتناع دخولها على الاسم.

والثاني⁽¹⁾: على وجه الأولوية كهمزة الاستفهام، ولا خلاف في جواز ارتفاع الاسم بعدها بالابتداء [وإن كان تقدير الفعل أولى⁽²⁾] (وهذا قول الجمهور، وجوز المبرد، وابن العريف، وابن مالك فعليتها على الإضمار والتفسير⁽³⁾)، والكوفيون على التقديم والتأخير⁽⁴⁾، فإن قلت: زيد قام وعمرو قد عنده/ هذا قيد اتفاقي لا دخل له في التمثيل (فالأولى اسمية عند الجمهور) 1/287 احترز به عن قول المبرد، وابن العريف، وابن مالك، وعن قول الكوفيين (، والثانية محتملة لهما) أي: للاسمية عطفاً على زيد قام، وللفعلية عطفاً على قام فقط (على السواء عند الجميع).

(انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى)

الكبرى هي: الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصغرى هي: المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، نحو: زيد أبوه غلامه منطلقاً فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و'غلامه منطلقاً صغرى لا غير؛ لأنها خبر، وأبوه غلامه منطلقاً كبرى باعتبار 'غلامه منطلقاً، وصغرى باعتبار جملة

(1) في (س) بزيادة: يطلبه.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وفيه تعريض لابن القاسم حيث قال: لا نعلم من أجاز رفع زيد على الفاعلية، إلا أن ابن العريف.

المقتضب: 406/4، شرح التسهيل: 107/2.

- ابن العريف هو: أبو القاسم الحسين الوليد بن نصر، أديب أندلسي، كان نحويًا عارفاً بالعربية متقدماً فيها، أخذ عن ابن القوطي وغيره، ورحل إلى المشرق فسمع من أبي طاهر الذهلي، وابن رشتي، ثم عاد إلى الأندلس فأدب أولاد المنصور، وكان شاعراً، من كتبه: شرح الجمل للزجاج، الرد على أبي جعفر النحاس، ت (390) هـ.

معجم الأدباء: 209/2، البليغة: 124، بنية الوعاة: 542/1، الأعلام: 261/2.

(4) قال ابن عقيل: ولا يجوز تقديمه على واقع، فلا نقول: أزيدان قاماً، ولا زيد غلاماً قاماً، ولا زيد قام، على أن يكون زيداً فاعلاً مقدماً، بل أن يكون مبتدأ، والفعل بعده واقع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله. شرح ابن عقيل: 247/1.

الكلام، ومثله: أي: مثل زيد أبوه غلامه متطلق ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾⁽¹⁾ في اشتماله على ثلاثة مبتدآت خبر الاثنين منهما جملة، وخبر الثالث مفرد (إذ الأصل: لكن أنا هو الله ربي، ففيهما أيضاً ثلاث مبتدآت، إذ لم يقدر هو ضميراً له سبحانه)⁽²⁾ [عائد إلى الذي]⁽³⁾ في قوله: ﴿أَكْفَرْتُ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ﴾⁽⁴⁾ (ولفظ الجلالة بدل منه، أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب، بل قدّر ضمير الشأن وهو الظاهر⁽⁵⁾)، ثم حذفت همزة أنا حذفاً اعتبارياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نقلت حركتها ثم حذفت، ثم أدمغت نون لكن في نون أنا⁽⁶⁾ وقد رد المصنف هذا في إن المكسورة المخففة.

(تنبيهان)

الأول: ما فُسِّرَتْ به الجملة الكبرى وهو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل، نحو: ظننت زيدا يقوم أبوه. الثاني: إنما قلت: صغرى وكبرى موافقة لهم، إنما الوجه استعمال ثعلبي أفعل بآل أو بالإضافة؛ ولذلك لحن من قال:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَقَائِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ اللَّغَبِ⁽⁷⁾

(1) الكهف: 38.

(2) في (س) بزيادة: فإنه تقدم ذكره في قوله.

(3) ساقط من (س).

(4) الكهف: 37.

(5) انظر الإيضاح في شرح الفصل: 175/2.

(6) في (س) بزيادة: وقد تقدم في إن المكسورة المخففة أنه يرد هذا القول بأنه محذوف لعله بمنزلة الثابت، وحيث

يتمتع الإدغام، لأن الهمزة فاصلة في التقدير.

(7) البيت لأبي نواس في ديوانه: 57، وروايته:

كَانَ صَغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا

خزانة الأدب: 315/8، شرح أبيات المغني: 174/6، المقاصد النحوية: 54/4، شرح التسهيل: 61/3.

الشاهد فيه: قوله: صغرى وكبرى، حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنث مع كونه مجرداً من آل، ومن الإضافة.

بيت من البسيط لأبي نواس، وضمير فقاقتها للخمر وهي جمع فاقعة، وهي النفاخة التي تملأ على الماء كالقارورة، [والخصباء الحصى]⁽¹⁾، حكى أن المامون ليلة زفت إليه بوران، وهو على بساط منسوج من ذهب، وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللؤلؤ، فنظر إليه مثوراً على ذلك البساط فاستحسن النظر وقال: لله در أبو نواس كأنه أبصر هذا حيث يقول: كأن صفري وكبرى.. البيت⁽²⁾ (وقول بعضهم: إن مِنْ زائدة، وإثهما مضافان على حد قوله:

يَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ)⁽³⁾

عجز بيت من المنسرح⁽⁴⁾ صدره:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرُبُهُ

من موصولة منادى، أو استفهامية والمتادى محذوف أي: قادم يا قوم، والعارض السحاب، وأسر مضارع⁽⁵⁾ [مجهول]⁽⁶⁾، أي: اجعل مسروراً⁽⁷⁾، وبين ظرف لراي لا لأسر لفساد المعنى، وذرعاً الأسد/ كوكبان دالان على المطر، 287/ب وجبهة الأسد أربعة ألجم وكلاهما من منازل القمر، واستشهد به على حذف

(1) ساقط من (س).

(2) حاشية الشمني: 118/2.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه: 200، خزانة الأدب: 289/5، شرح التسهيل: 1/365، المقاصد النورية:

451/3، شرح المفصل: 21/3، شرح التصريح: 96/2.

(4) في (س) بزيادة: الفرزدق.

(5) في (س) بزيادة: من السرور.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: من السر بمعنى أخفى.

المضاف إليه، وإبقاء [المضاف، لعطف مضاف إلى مثل المحذوف]⁽¹⁾، والتقدير في البيت الأول: كأن صغرى فوقعها، وكبرى فوقعها (ويرده أن الصحيح أن من لا تقحم في الإيجاب، ولا مع تعريف الجرور⁽²⁾)، ولكن ربما استعمل فعل التفضيل الذي لم يُرد به المفاضلة مطاباً في الأفراد، والثنية، والجمع، والتذكير، والثانيث وهو حال [من أفعَل]⁽³⁾ (مع كونه مجرداً قال:

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَاماً وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْإِيمُ)⁽⁴⁾

بيت من الطويل للفرزدق⁽⁵⁾، أسود العين اسم جبل فاعل غاب، وضمير ما أقام عائد إليه، يقول: لا يكونون كراماً حتى يغيب هذا الجبل، وهو لا يغيب عن مكانه أبداً [قال العيني]⁽⁶⁾: ولقد فحش في الغلط من قال إنه اسم رجل (أي: لثام) يشير إلى أن الائم جمع الأم بمعنى لثيم مجرداً عن معنى التفضيل، وعارياً عن آل، ومن الإضافة⁽⁷⁾ (فعلى هذا يتخرج البيت، وقول النحويين: [جملة صغرى وكبرى]⁽⁸⁾)، وكذلك قول العروضيين: فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى، وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها، ولهذا النوع أمثلة:

(1) في (س): الأول بحاله، لكونه عطف عليه مضاف إلى مثل المحذوف.

(2) في (س) بزيادة: يعني عند البصريين غير الأخفش.

(3) في (س): من فاعل استعمل.

(4) البيت للفرزدق في شرح شواهد المعنى: 799/2، المقاصد النحوية: 57/4، شرح التصريح: 96/2، سمط اللالي: 430. الشاهد فيه: جمع الائم على غير بابه.

(5) في (س) بزيادة: ويعد:

تَحَدَّثَ رُكْبَانُ الْحَجِيجِ بِأَسْوَدَ الْعَيْنِ
وَتَقَرَّرِي بِهِ الضَّيْفُ اللَّفَّاحُ السَّوَاتِمُ

(6) في (س) بزيادة: قال السيوطي.

(7) في (س) بزيادة: لأن أفعَل يجمع على أفاعِل دون فَعِيل المقاصد النحوية: 57/4، شرح شواهد المعنى:

799/2.

(8) ساقط من جميع النسخ.

أحدها: نحو: ﴿أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾⁽¹⁾ يريد الآية التي في سورة النمل (إذ يحتمل ﴿آتِكَ﴾ أن يكون فعلاً مضارعاً) ألفه منقلبة عن همزة (ومفعولاً، وإن يكون اسم فاعل، ومضافاً إليه) أي: إلى المفعول (مثل ﴿وَأَنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ﴾⁽²⁾ ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾⁽³⁾ ويؤيده) أي: كونه اسم فاعل (أن أصل الخبر الأفراد، وأن حمزة يميل الألف من آتيك، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة

الثاني: نحو: زيد في الدار إذ يحتمل تقدير استقر، وتقدير مستقر) فعلى الأول الجملة كبرى، وعلى الثاني صغرى.

الثالث: نحو: إنما أنت سيرا إذ يحتمل تقدير تسير، وتقدير سائر، ويتبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها) يعني الخلاف في متعلق الظرف في نحو: زيد في الدار هل هو فعل، [لأن أصل العمل له]⁽⁴⁾ وهو قول الفارسي والزمخشري، ونسب إلى سيويه، أو اسم فاعل يكون الأصل في الخبر الأفراد، وهو مذهب الأخفش تصريحاً، ومذهب سيويه إيماء، وصححه ابن مالك، وأشار المصنف إلى ذلك بقوله: إذ يحتمل تقدير استقر، وتقدير مستقر ومن قال هذا الخلاف معروف، ولم يذكره المصنف في المسألة السابعة، وأحال عليه شهرته فكأنه أراد الذكر الصريح⁽⁵⁾.

(الرابع: زيد قائم أبوه إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ، وأن يقدر فاعلاً بقائم.

تنبيه: يتعين في قوله:

(1) النمل: 39.

(2) هود: 76.

(3) مريم: 96.

(4) في (س): لأنه الأصل في العمل.

(5) الارتشاف: 2/ 54، الفصل: 245، شرح التسهيل: 1/ 113، الكتاب: 1/ 406.

الْأَعْمَرُ وَلِيَ مُسْتَطَاعَ رُجُوعُهُ (..... ..)

تقدم شرحه في فصل ⁽¹⁾الْأَعْمَرُ (تقدير رجوعه) فاعل يتعين مضاف إلى أحد مفعوليه، والآخر (مبتداً) وقوله (وَمُسْتَطَاعُ خَبْرِهِ) فالجر والنصب عطفاً عليهما (،) والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر؛ لأنْ أَلَا التي للتمني/ لا خبر لها عند سيويو، لا لفظاً ولا تقدير⁽²⁾، فإذا قيل: أَلَا مَا كَانَ 1/ 288 ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه وهو أتمنى ماء، وكذلك) أي: كما يمتنع أن تكون الجملة في محل رفع على أنها خبر لـ أَلَا (يُمتنع تقدير مُسْتَطَاعُ خَبْرًا، وَرُجُوعُهُ فاعلاً لما ذكرنا) من أنْ أَلَا التي للتمني لا خبر لها (،) ويمتنع أيضاً تقدير مُسْتَطَاعُ صفة على المحل، أو تقدير مُسْتَطَاعَ رُجُوعُهُ جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ أَلَا مجرى كَيْتَ في امتناع مراعاة محل اسمها [علة]⁽³⁾ لقوله ويمتنع أيضاً (وهذا أيضاً قول سيويو في الوجهين، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد⁽⁴⁾).

(انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه، وإلى ذات وجهين)

ذات الوجهين: هي اسمية الصدر فعلية العجز لمحو: زَيْدٌ يَقُومُ أَبُوهُ كَذَا قَالُوا، وينبغي أن يراد عكس ذلك في لمحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ بِنَاءٍ عَلَى مَا قَدَمْنَا. [في التنبيه الأول من التنبيهين السابقين]⁽⁵⁾، (وذات الوجه لمحو: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، ومثله على ما قدمنا لمحو: ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ أَبُوهُ).

(1) في (س) بزيادة: بفتح الهمزة، وتخفيف اللام.

(2) الكتاب: 309/2.

(3) في (س): تعليل.

(4) المختضب: 383/4، الكتاب: 309/2.

(5) ساقط من (س).

(الجميل التي لا محل لها من الإعراب)
 (وهي سبع، ويداناً بها لأنها لم تحمل عمل المفرد، وذلك هو الأصل في
 الجمل) والإعراب عارض لها.
 (فالأولى: الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة، وهو أوضح؛ لأن
 [الجملة]⁽¹⁾ الابتدائية تطلق أيضاً على الجملة المصدرة بالابتداء، ولو كان لها محل)
 كالجملة الحالية [مثلاً]⁽²⁾ فإن جملة 'والشمس طالعة' في 'جئت والشمس طالعة'
 مصدرة بالابتداء يطلق عليها ابتداء، وتسمى الواو الداخلة عليها ابتدائية، كما
 تسمى الحالية، ولا تطلق عليها المستأنفة لكونها ذات محل من الإعراب (تم الجمل
 المستأنفة نوعان:

أحدها: الجملة المفتوح بها النطق، كقولك ابتداء زيد قائم، ومنه الجمل
 المفتوح بها السور.

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها) أي: التي انقطع تعليقها عما قبلها
 لفظاً، أو معنى، فالأول (لحمو: مات فلان، رحمه الله) فإن جملة الدعاء بالرحمة
 متعلقة بالأول معنى لا لفظاً لعدم رابط لفظي يربطها (وقوله تعالى ﴿قُلْ سَأَلْتُوْا
 عَلَيْكُمْ مِّنْهُ ذِكْرًا إِنَّا مَكْنُأ لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾) فإن جملة ﴿إِنَّا مَكْنُأ﴾ منقطعة عما
 قبلها مانع صناعي.

والثاني نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾⁽⁴⁾ فإن الرابط
 المعنوي مفقود لما سيأتي أن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها، مع أن الرابط
 اللفظي موجود وهو حرف العطف (ومنه جملة العامل الملغى لتأخره، لحمو: زيد
 قائم أظن) فصله عما قبله لكونه مغاير له (فأما العامل الملغى لتوسطه لحمو: زيد

(1) ساقط من جميع نسخ المخطوط.

(2) ساقط من (س).

(3) الكهف: 83، 84.

(4) التكميل: 19.

أظن قائمٌ فجملته أيضاً لا عمل لها، إلا أنها من باب جعل الاعتراض، ويخص البيانون) يعني علماء المعاني (الاستئناف لما كان جواباً لسؤال مقدر⁽¹⁾) قال صاحب الكشف: ومن شرطة أن يكون السؤال ظاهر الورد إما بشهادة اللفظ، أو بشهادة السياق لا أن يصح/ في الجملة تقدير سؤال فليكن هذا ضابطاً محفوظاً، 288 / ب ثم⁽²⁾ السؤال إما عن سبب مطلق نحو:

قَالَ كَيْفَ أَنتَ قُلْتَ عَلِيلٌ مَهْرٌ دَائِمٌ وَحَزَنٌ طَوِيلٌ⁽³⁾

فسهر دائم جواب لسؤال مقدر عن سبب علته مطلقاً، أو عن سبب خاص نحو: ﴿وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةً بِالسُّوءِ﴾⁽⁴⁾ كانه قيل: ما سبب عدم تنزيهك؟ أو عن غيرهما (لحو قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَاماً قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾⁽⁵⁾ فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها) لأن الجواب لا يعطف على السؤال كقوله تعالى ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽⁶⁾ (وفي قوله تعالى ﴿سَلَاماً قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ جملتان حذف خبر الأولى، ومبتدا الثانية إذ التقدير سلام عليكم أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾⁽⁷⁾ أي: فماذا قال إبراهيم لهم

(1) انظر المطول: 259.

(2) في (س) بزيادة: ذلك.

(3) بيت من الحقيف، بلانية في المطول في شرح تلخيص الفتاح: 259، حاشية الشني: 119/2، الإيضاح في علوم البلاغة: 156. التلخيص في علوم البلاغة: 48.

(4) يوسف: 53.

(5) الداريات: 24، 25.

(6) الشعراء: 22، 23.

(7) الحجر: 51، 52.

قال إبراهيم لهم (وقد استوفت جملتنا القول في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلًا
إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ۖ﴾⁽¹⁾) فالأولى جواب فماذا قالوا له حين
جاءوه؟ والثانية جواب فماذا قال لهم حين سلموا عليه (ومن الاستئناف البياني
أيضاً قوله:

زَعَمَ الْفَوَازِلُ إِنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تُنَجِّلِي⁽²⁾

بيت من الكامل، والزعم مثلثة القول الحق، والباطل، والكذب ضد
[وأكثر ما يقال فيما يشك فيه]⁽³⁾ كما في القاموس⁽⁴⁾، والمراد هنا الأول ولهذا
قيل: لو بدل زعم بعلم لكان أحسن، ولك أن تقدر صفة لغمرة، أي: في
غمرة⁽⁵⁾ تتكشف فالزعم حيثز في معناه المشهور، والعوازل صفة الجماعات⁽⁶⁾،
أما الرجال كما هو ظاهر صدقوا، أو الرجال والنساء فصدقوا تغليب (فإن قوله
صدقوا جواب لسؤال [مقدر]⁽⁷⁾) عن غير السبب (تقديره: أصدقوا⁽⁸⁾) أم
كذبوا؟) فأشار بقوله صدقوا إلى صدقهم في كونه في الغمرة، ويقولون لكن انتهى
كذبهم في اعتقاد الانجلاء⁽⁹⁾ (ومثله⁽¹⁰⁾) قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَ

(1) هود: 69.

(2) بلا نسبة في الطول: 259، شرح الطخيس: 61/3، شرح شواهد المفني: 800/2، شرح آيات المفني:
180/6، الإيضاح في علوم البلاغة: 157.

الشاهد فيه: الاستئناف البياني في قوله صدقوا.

(3) ساقط من (س).

(4) القاموس المحيط: (ز. ع. م) 140/1.

(5) في (س) بزيادة: وشدة.

(6) في (س) بزيادة: المراد بها.

(7) ساقط من جميع النسخ.

(8) في (س) بزيادة: في الزعم.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: في الاستئناف البياني.

الأصَالِ رِجَالٌ⁽¹⁾ فيمن فتح باء ﴿يسبح﴾⁽²⁾ وأورد الخطيب هذا مثلاً لحذف صدر الاستئناف؛ لأنه في تقدير يسبحه رجال، في جواب من يسبحه فيها؟⁽³⁾.

(تنبيهات)

الأول: من الاستئناف ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة:

أحدها: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ في قوله تعالى ﴿وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾⁽⁴⁾ فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه) والتبادر إلى الذهن علامة الحقيقة، وبهذا اختارهما أبو البقاء⁽⁵⁾ (وكلاهما باطل إذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع) هذا مأخوذ من الكشف⁽⁶⁾، وأجاب ابن المنير بأن عدم سماع الشيطان بسبب الحفظ منه⁽⁷⁾، وهي حال كونه لا يسمع إحدى الحالين لازمة للأخرى فلا مانع أن يجتمع الحفظ منه، وكونه موصوفاً/ بعد السماع في حالة واحدة، وليس المراد أن عدم السماع ثابت 1/ 289 قبل الحفظ، وإنما هو معه، وبسببه، واعترضه اليميني بأن الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفة وإلا لم تكن كاشفة، وفيه بحث⁽⁸⁾ (وإنما للاستئناف النحوي) قيل: فحيث يكون إخبار عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بأنهم لا يسمعون، فيرد أنه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الأمر لا يسمع كما

(1) النور: 36، 37.

(2) البحر المحيط: 48/8.

(3) قال القزويني: وقد يحذف صدر الاستئناف؛ لقيام قرينة، كقوله تعالى ﴿يسبح له فيها بالدور والأصال رجال﴾ فيمن قرأ يُسَبِّحُ مَبْنِياً للمفعول.

الإيضاح في علوم البلاغة: 158.

(4) الصافات: 7، 8.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 301/2.

(6) الكشف: 670/3.

(7) انظر حاشية ابن المنير: 336، 335/3.

(8) حاشية الشمني: 119/2.

أخبر عنه فيكون المصنف وقع فيما فر منه، نعم لو قدر لا يسمعون بعد الحفظ، لكن هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة أيضاً فتخصيصه بحالة الاستئناف يكون تحكماً⁽¹⁾، وأجيب بأنه حيثئذ يكون [إخبار] عنه⁽²⁾ لا يوصف كونه عفوياً منهم⁽³⁾ (ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً) وعلل الزمخشري بأن سائلاً لو سأل لِمَ يحفظ من الشياطين؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون، لم يستقم⁽⁴⁾، ورد بأن السؤال لا يلزم أن يكون بما ذكره بل الظاهر أنه [جواب للسؤال]⁽⁵⁾ عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم⁽⁶⁾ (وقيل: يحتمل أن الأصل كثلاً يسمعون، ثم حذف اللام كما في جنتك أن تكرمي، ثم حذف أن وارتفع الفعل كما في قوله:

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَخْضُرْ الرُّغَى (7)

صدر بيت من الطويل⁽⁸⁾ لطرفة بن العبد عجزه:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِيبِي

(1) حاشية الشمني: 119/2.

(2) في (س): عن هؤلاء الشياطين.

(3) حاشية الشمني: 119/2.

(4) الكشف: 670/3.

(5) ساقط من (س).

(6) حاشية الشمني: 120/2.

(7) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه: 33، وروايته:

أَلَا أَيُّهَا اللَّامِسِي

خزانة الأدب: 119/1، شرح التسهيل: 50/4، شرح المفصل: 28/4، الشاهد فيه: حذف إن قبل المضارع.

(8) في (س) بزيادة: من مطلقه.

(فيمن رفع أحضر) قال العيني: رواية النصب بإضمار أن شاذة⁽¹⁾، قال الزوزني: الوغى أصله صوت الأبطال في الحرب، ثم جعل اسماً للحرب، والإخلاق⁽²⁾ الإبقاء⁽³⁾، يقول: ألا أيها الإنسان الذي يلومني على حضور الحرب، وحضور اللذات غلدي إن كفت عنها، واستضعف الزخشري الجمع بين الحذفين [اعترضه]⁽⁴⁾ ابن المنير بأنه [سائق]⁽⁵⁾ كما في قوله تعالى ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾⁽⁶⁾ لأن الأصل لأن تضلوا⁽⁷⁾، [قيل]⁽⁸⁾: هذا غير وارد على الزخشري؛ لأنه لم يذكره بل قال: المعنى كراهة أن تضلوا، وقيل: لو ذكره لا يرد عليه⁽⁹⁾؛ لأن ما استضعف هو حذف اللام وإن رفع الفعل بخلاف ما أورده ابن المنير⁽¹⁰⁾ (فإن قلت: اجعلها حالا مقدرة، أي: وحفظاً من كل شيطان مارد مقدراً عدم سماعه أي: بعد الحفظ، قلت: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها، [كالمرور به]⁽¹¹⁾ في قولك: مررت برجل معه صقر صالداً به غداً، أي: مقدراً حال المرور به أن يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه) هذا أنفي لتقدير الحال بمريدين، كما أن قوله لا يقدرون نفي لتقديرها بمقدرين، وقد ذكر في فصل إذا أن تقدير مريد به الصيد غداً أوضح من تقدير مقدراً الصيد به غداً، [وغفل عنه من قال]⁽¹²⁾: لا مدخل لقوله: ولا يرادف في كون الحال مقدرة⁽¹³⁾، وأجيب [عن ذلك]⁽¹⁴⁾ بأن المقدمة الأولى غير مسلمة، وما الدليل

(1) في (س): بزيادة: في رواية ألا أيها اللامي المقاصد النحوية: 403/4.

(2) في (س): بزيادة: والتخليد.

(3) شرح المعلقات السبع للزوزني: 49.

(4) في (س): ورده.

(5) في (س): جائز.

(6) النساء: 176.

(7) حاشية ابن المنير على الكشف: 335/3، 336.

(8) في (س): وأجيب بأنه.

(9) ساقط من (س).

(10) حاشية الشمني: 120/2.

(11) في نسخ المخطوط كماً.

(12) في (س): وبه اندفع ما قيل.

(13) حاشية الشمني: 120/2.

(14) في (س): عما ذكره المصنف.

عليها؟، وبالمثال الجزئي لا يثبت الكلي، كيف وقد قال في تفسير/ قوله تعالى 289/ب ﴿وَيَسْرَتَا أَسْحَاقَ نَبِيئًا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽¹⁾ أن معناه مقتضياً نبوته مقدراً كونه من الصالحين⁽²⁾، وكذلك المقدمة الثالثة إذ لا مانع من جواز تقديرهم عدم سماعهم حين رأوا القذف بالشهب، والطرد عن الاستراق، وفيه بحث. أما الأول: فلأن ضمير صاحب الحال المستكن دليل على أن مقدر الحال هو صاحبها.

أما ثانياً: فلأن الشياطين لو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ لكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها، والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها فيه بل بعده.

(الثاني): ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يَسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخْزِنُكَ قَوْلُهُمْ﴾⁽³⁾ فإنه ربما تبادر إلى الذهن أنه عكسي بالقول، وليس كذلك، لأن ذلك ليس مقولاً لهم) قيل: إنما تبادر إلى ذهن من لا يتأمل فلا عبرة به⁽⁴⁾. (الثالث): ﴿إِنَّ الْجَزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً﴾ بعد قوله تعالى ﴿فَلَا يُخْزِنُكَ قَوْلُهُمْ﴾⁽⁵⁾ كذا في التسخيف لكن التلاوة بالواو لا بالفاء (وهي كالتالي قبلها، وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب⁽⁶⁾، والصواب أنه ليس في جميع القرآن بوقف واجب) قال ابن الجزري⁽⁷⁾:

(1) الصافات: 112.

(2) الجيب سعدي انندي كما في هامش المخطوط.

(3) يس: 76.

(4) قال المحسني: ولا سيما وقد اشتهر أن كلمة إن تكسر همزتها بعد القول، نعم قد يقال إنما يبادر هذا إلى ذهن من لا يتأمل، ولا يثبت في فهم المعنى، ومثله لا عبرة به ولا يلتفت إليه. انتهى أمل الأريب عن شروح معني اللبيب: 52. لتحقيق الأستاذ محمد العابر.

(5) يونس: 65.

(6) انظر جمال القراء للسخاوي: 550، 551.

(7) البيت من الرجز، ينظر من الجزرية: 11.

- ابن الجزري هو: أبو الخير محمد بن محمد بن الشيخ شمس الدين الجزري الدمشقي، أخذ القراءات عن أبيه، وياشر التدريس في دمشق من تصانيفه: النشر في القراءات العشر، التمهيد في علم التجويد، (833هـ).

غاية النهاية: 274/2، هدية العارفين: 187/2، شذرات الذهب: 107/7.

وَأَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبُ ولا حرامَ غَيْرَ مَالَهُ سَبَبٌ

[ووفقاً⁽¹⁾] بأن مراد النافي الواجب عند الفقهاء، ومراد المثبت الواجب عند القراء وفيه بحث⁽²⁾.

(الرابع: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ بعد ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾⁽³⁾ لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها، ويؤيده الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾⁽⁴⁾ فإن ثم الله ينشئ مستأنف من إخبار الله تعالى، فليس داخلاً في حيز النظر، وفيه دليل على جواز دخول العاطف على الجمل المستأنفة.

(الخامس: زعم أبو حاتم⁽⁵⁾ أن من ذلك) إشارة إلى الاستئناف الذي قد يخفى، وقيل: إلى مطلق⁽⁶⁾ ﴿ثُمَّ يَبْدِئُ الْخَلْقَ﴾ فقال: الوقف على ﴿ذُلُولٌ﴾ جيد، ثم يتبدى ﴿تَثِيرُ الْأَرْضِ﴾ على الاستئناف، ورده أبو البقاء بأن ﴿ولا﴾ إنما تعطف على النفي) وفيه تسامح⁽⁸⁾ (و بأنها لو أثارت الأرض كانت ذلولاً، ويرد اعتراضه الأول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت) وأجيب عن هذا بأن الواو هنا ليست للعطف بل للحال، [وقيل: لأبي حاتم⁽⁹⁾ أن يمنع [أن⁽¹⁰⁾ لا تسقي

(1) في (س): ففي التوفيق.

(2) حاشية الشمني: 120/2.

(3) المنكيوت: 19.

(4) المنكيوت: 20.

(5) في (س) بزيادة: سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي، قرأ كتاب سيره على الأخفش مرتين، مات بالبصرة سنة (255) هـ.

انظر ترجمته في البلغة: 151، غاية النهاية: 320/1، بغية الوعاة: 606/1، الأعلام: 143/3.

(6) في (س) بزيادة: الاستئناف.

حاشية الشمني: 120/2.

(7) البقرة: 71.

(8) في (س) بزيادة: لأن العاطف ليس بمجموع ولا، بل الواو فقط.

التبيان في إعراب القرآن: 72/1.

(9) في (س): قيل: إن لأبي حاتم.

(10) في (س): كون.

معطوف وإنما هو حال⁽¹⁾، والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك أي: كون البقرة
تثير الأرض، ومع هذا غير ذلول (من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الرد أن
الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها) قيل: لا يلزم من عدم إتيان الخبر [بذلك عدم
كونه من عجائبها]⁽²⁾، بل جاز أن يكون منها، وقد وصفها الله تعالى به فعلمناه
منه⁽³⁾، وفيه أن الجواز العقلي غير معتبر في مثله⁽⁴⁾، ويأنهم إنما كلفوا بإمر
موجود) وعطف على قوله: أن الخبر؛ لأن الباء مقدرة فيه (، لا بإمر خارق
للعادة، ويأنه كان يجب تكرار لا في ذلول إذ لا يقال: مررت برجل لا شاعر حتى
تقول: ولا كاتب، ولا يقال: قد تكررت بقوله تعالى ﴿وَلَا تُسْقِي الْخَرْثَ﴾⁽⁵⁾؛
لأن ذلك واقع بعد الاستئناف/ على زعمه) قيل: قد يكون أبو حاتم ذهب إلى أن 1/290
الاسم بمعنى 'غير' كما قال الكوفيون، وصرح به السخاوي، وغيره⁽⁶⁾، والتكرير
إنما هو في حرف النفي وفيه بحث، وقيل: قد يكون بوجوب تكرار لا في الصفات،
وهو قول المبرد ومن وافقه⁽⁷⁾.

(النتية الثاني: قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره، وهو نوعان:

أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئناف، واحتيج إلى تقدير جزء يكون معه
كلاماً) هذا أظهر من قول الخطيب، وقد يحذف صدر الاستئناف⁽⁸⁾ (لحو: زيد من
قولك: نعم الرجل زيد) [على القول بأن زيد خبر محذوف، أو مبتدأ محذوف، لا
على القول بأنه مبتدأ نعم الرجل حتى يرد أنه مفرد والكلام في الجمل]⁽⁹⁾

(1) في (س) بزيادة: ليس بشيء.

حاشية الشمي: 120/2.

(2) في (س): بأن ذلك من عجائبها عدم كونه منها.

(3) حاشية الشمي: 121/2.

(4) في (س) بزيادة: وقوله.

(5) البقرة: 71.

(6) حاشية الشمي: 121/2.

(7) حاشية الشمي: 121/2.

(8) الإيضاح في علوم البلاغة: 158.

(9) في (س): قيل: ليس زيد مما يحتمل أن يكون استئنافاً؛ لأنه مفرد والكلام في الجمل، فيه أنه يحتمل باعتبار ما
ينظم إليه ويصير به كلاماً.

(والثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك، لكونه جملة تامة، وذلك كثير جداً، نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾⁽¹⁾ قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين⁽²⁾ وإنما كان ذلك أحسن وأبلغ لإفادة ترك العطف استقلال كل جملة بالتعليل، أو كون كل علة سابقة على الترتيب، ظاهر كلام المصنف يشعر بأنه المراد، وهو الثاني حيث لم يذكر الجملة الأخيرة وهي قوله تعالى ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ﴾⁽³⁾، قال التفنازاني: لكن لا يحسن ذلك في ﴿قد بينا﴾ إذ لا يصلح تعليلاً لبدو البغضاء، ويصلح تعليلاً للنهي، وإن كان الأحسن⁽⁴⁾ ابتداء كلام، ولا يبعد أن يكون قوله مستأنفاً إشارة إلى ما سواه⁽⁵⁾ (ويؤيد أن يكون ﴿لا يألونكم﴾، ﴿وقد بدت﴾ صفتين، أي: بطانة غير مانعتكم فساداً بادية بغضاؤهم) ولم يتعرض لقوله قد بينا لما صرح الزمخشري أنه ابتداء كلام، ولا لقوله وما يخفى لظهور أنه حال، ولا لقوله ودُّوا، وقيل: لظهور أنه تأكيد لسابقه، ورد بأنه لا فرق بينه وبين لاحقته، وقيل: لأنه لما وقع بين الصفتين تعين أنه صفة⁽⁶⁾ (ومنع الواحدي هذا الوجه⁽⁷⁾)، لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقتك قال الواحدي: لا عمل لقوله ﴿ودُّوا ما عَنِتُّمْ﴾ لأنه استئناف⁽⁸⁾، وقيل: صفة لبطانة⁽⁹⁾،

(1) آل عمران: 118.

(2) الكشاف: 357/1.

(3) آل عمران: 118.

(4) في (س) بزيادة: أن يكون.

(5) حاشية التفنازاني على الكشاف: ب/128.

(6) حاشية الشمني: 121/2.

(7) في (س) بزيادة: أي: كون لا يألونكم، وقد بدت قسمين.

(8) ينظر قول الواحدي في التفسير الكبير للإمام الرازي: 174/8.

(9) حاشية الشمني: 121/2.

ولا يصح هذا لأن البطانة قد وصفت بقوله: ﴿يَا أَلُونَكُمْ﴾ ولو كان هذا صفة
 أيضاً لوجب إدخال حرف العطف بينهما كذا [نقل الإمام عنه⁽¹⁾] (واللذي يظهر
 أن الصفة تتمدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر، نحو: ﴿الرَّحْمَانُ عَلَّمَ
 الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾⁽²⁾ [وفيه إشعاراً⁽³⁾] بأنه لم يظفر بنص من
 النحاة (وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل: ما الحكمة
 في تقديم ﴿من دونكم﴾ على ﴿بطانة﴾؟، وأجاب بأن عطف النهي هو ﴿من
 دونكم﴾ لا ﴿بطانة﴾ [فلذلك⁽⁴⁾] قدم الأهم، وليست التلاوة كما ذكر) هذا
 ظاهر فإن الإمام ذكر في قوله تعالى ﴿من دونكم﴾ احتمالين كونه متعلقاً بـ ﴿لا
 تتخذوا﴾، أو كونه وصفاً لبطانة ثم سأل عن الفرق بين تقديم ﴿من
 دونكم﴾/على ﴿بطانة﴾ وبين تأخره عنها على الاحتمال الأول، وأجاب بقول
 سيبويه أنهم يقدمون الأهم، فقال: فهنا ليس المقصود اتخاذ البطانة، وإنما المقصود
 أن تتخذوا منهم بطانة فكان قوله ﴿لا تتخذوا من دونكم بطانة﴾ أقوى من إفادة
 المقصود⁽⁵⁾، وأقول⁽⁶⁾: لعل مراد الإمام بهذا الكلام ترجيح كونه وصفاً لبطانة لئلا
 يلزم تقديم غير الأهم (ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة
 ﴿زُبُرًا﴾ بعد قوله تعالى ﴿وَنَقُطَعُوا أَسْرَهُمْ بِئْسَتْهُمْ زُبُرًا﴾⁽⁷⁾، إنما هي في سورة
 المؤمنين، وترك تفسيرها هناك⁽⁸⁾، ولك أن تقول لما قدر أبو حيان كلمة زبيرا في
 سورة الأنبياء بنى على أن القرآن يفسر بعضها بعضاً ففسرها فيها، واستغنى عن
 تفسيرها ثانياً (وتبعه على هذا السهو) بل على ما ذكرنا (رجلان) يعني

(1) في (س): في التفسير الكبير.

(2) الرحمن: 1 - 4.

(3) في (س): وتظهر كلام المصنف يشعر.

(4) ساقط من جميع نسخ المخطوط.

(5) التفسير الكبير للإمام الرازي: 173/8.

(6) في (س) بزيادة: والله أعلم.

(7) المؤمنون: 53.

(8) البحر المحيط: 6/337، 338.

[تلميذه]⁽¹⁾ شهاب الدين الحلبي، و تلميذه السفاقي (لخصاً من تفسيره إعراباً) أي: كل واحد منهما لخص إعراباً، لا أنهما اجتماعاً على تلخيص إعراب [كما نوهم]⁽²⁾ عبارته⁽³⁾، وأقول قد وقع مثل هذا السهو للمصنف، ومنه قوله في الباب الخامس: ونظيره قراءة من قرأ ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾⁽⁴⁾ بالرفع⁽⁵⁾ بعد قوله تعالى ﴿يَطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ﴾⁽⁶⁾ فإن هذا من سورة الصافات ليس بعده قوله تعالى ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾، وإنما هو بعد قوله تعالى ﴿يَطَافُ عَلَيْهِمْ وَلَذَانِ مُخْلِذُونَ﴾⁽⁷⁾ في سورة الواقعة فحق القول من عاب عيب.

(التنبيه الثالث: من الجمل ما جرى فيه خلاف، هل هو مستأنف أم لا؟

وله أمثلة:

أحدها: أقوم من نحو قولك: إن قام زيد أقوم، وذلك أن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل: أقوم إن قام زيد، وإن جواب الشرط محذوف⁽⁸⁾ [اعترض الرضي بأن هذين الوجهين مختصان بالضرورة]⁽⁹⁾ والأولى أن يقال: تغير عمل إن، وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه، فلما لم تعمل في الشرط، لم تعمل في الجزاء، فتكون جازمة لمعمول واحد وهو الشرط، تقديره: كما

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): كما قد يشعر به.

(3) في (س) بزيادة: كما قيل.

الدر المصون: 180/5، حاشية الشمني: 121/2.

(4) الواقعة: 24.

(5) قال اللغوي: حزة والكسائي ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ بخفضهما، والهاقون برفعهما.

التيسير في القراءات السبع: 160.

(6) الصافات: 45.

(7) الواقعة: 17.

(8) انظر الكتاب: 66/3، المختضب: 371/1، 372.

(9) في (س): قال الرضي: وفيه نظر، لأنه إضمار الفاء، وكونه في نية التقديم مختصان بالضرورة.

الرضي: 180/4.

يجزم [معمولاً واحداً]⁽¹⁾ لم، ولما (ويؤيده) أي: يؤيد رأي سيبويه (التزامهم في مثل ذلك)⁽²⁾ كون الشرط ماضياً ﴿﴾ ووجه التأييد ما مر من ضعف أداة الشرط عن جزم الجواب، فيتأني فيه دعوى الاستئناف بنية التقديم، وقيل: إنه استقر من قواعدهم أن الجواب متى حذف لزم مجيء الشرط بصيغة الماضي، أو المضارع المقرون بـ لم، ولا يجيء على خلاف ذلك إلا في الضرورة⁽³⁾ (وينبغي على هذا مسالتان:

أحدهما: أنه هل يجوز زيداً إن أتاني أكرمه بنصب زيداً؟ فسيبويه يميزه كما يميز زيداً أكرمه أن أتاني، والقياس أن المبرد يمنعه⁽⁴⁾ حق العبارة والمبرد يمنعه وهو القياس (، لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط) [لضعف عمل أن فيه]⁽⁵⁾ (، فلا يفسر عاملاً فيه) لما مر من أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

(والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يجزم أم لا؟) [وفيه]⁽⁶⁾ أن جملة الاستفهام جواب، فالقاء لازمة لا تترك إلا في الضرورة⁽⁷⁾، وأن أم هنا معادلة لعل، وفيه كلام تقدم، وقد يدعي فيه الانقطاع (فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف على محل القاء المقدرة وما بعدها) قيل: هذا ظاهر في أن الجملة الواقعة بعد القاء لا محل لها، وهو خلاف ما يأتي له من أن الجملة الواقعة

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: أي: في مثل أقوم في قولك: إن قام زيد أقوم.

(3) حاشية الشنقي: 122/2.

(4) قال المبرد: ألا ترى أنك لا تقول: زيداً إن يأت بكرمك المقترض: 370/1.

(5) في (س): لضعف عمل أن عن العمل في المتقدم عليها.

(6) في (س): قيل الظاهر.

بعد الفاء جواباً لشرط جازم في محل جزم⁽¹⁾، وقيل: بل هذا الكلام في أن الجملة الواقعة بعد الفاء المقدرة لها محل مع الفاء، وأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها⁽²⁾.

(الثاني: مَدٌّ، وَمَنْدٌّ وما بعدها في نحو: مَا رأيته مَدَّ يومان، فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال) من مفعول رأيته وفاعله (، وليس بشيء، لعدم الرابط) لما سيأتي من أن رابط الحال إما الواو، أو الضمير، أو أحدهما لفظاً أو تقديرًا، فنقول من قال: بل هو شيء إذ المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود، ولا يضر كونه بحسب اللفظ مفقود ليس بشيء (، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال تقديره عند من قدر مَدَّ مبتدأ: ما أمد ذلك؟) قدره ابن السراج⁽³⁾ (وعند من قدرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟) قدره الأخفش والزجاج⁽⁴⁾.

(الثالث: جملة أفعال الاستثناء، ليس، ولا يكون، وتخلأ، وتعدأ، نحاشأ، فقال السيرافي: حال) أي: كل واحد منها حال (، إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد، وجوز) أي: السيرافي (الاستئناف⁽⁵⁾) في هذه الأفعال فلا محل لها بخلاف الأول، والأنسب لما نحن [فيه]⁽⁶⁾ أن يجعل الأمر بالعكس (، وأوجه) أي: الاستئناف (ابن عصفور⁽⁷⁾، فإن قلت: نجاءني رجال ليسوا زيدا [فالجملة صفة]⁽⁸⁾ قيل: في إيراد هذا المثال نظر⁽⁹⁾، أما أولاً: فلأن رجلاً نكرة لا يستثنى منها، وأما ثانياً: فلأن اسم ليس الاستثنائية بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه

(1) حاشية الشمني: 122/2.

(2) حاشية الشمني: 122/2.

(3) الأصول في النحو: 137/2.

(4) قال السيوطي: والأخفش، والزجاج، والزجاجي: ظرفان خبرهما ومعناهما بين الفمح: 163/2.

(5) قال الأشموني: فقال السيرافي: على الحال، وهذا مشكل، لتصريحهم في غير هذا الموضع بأن المصدر المؤول لا يقع حالاً. شرح الأشموني: 273/2.

(6) في (س): بعده.

(7) قال ابن عصفور: ويكون موضع تخلأ وتعدأ ونحاشأ إذا كانت أفعالاً النصب على الحال.

(8) شرح جبل الزجاجي: 265/2.

(9) ساقط من جميع النسخ.

(10) ينظر شرح التهليل: 311/2.

لازم الحذف عند ابن مللك، وضمير مستتر عند غيره، وأما ثالثاً: فلأنه يلزم عن الأخبار بالجماعة عن الواحد، ودفع بأن المصنف إنما أورده استطراداً لا أنه من جزئيات الاستثناء، قال ابن عصفور: أن الضمير الذي في كَيْسٍ، ولا يكون إذا كان على حسب الاسم المتقدم له لم يكونا للاستثناء⁽¹⁾، ولا يمتنع عندي أن يقال: 'جاءني ليسوا زيداً على الحال) يشعر بأنه [لا قائل به]⁽²⁾، وقد قال ابن عصفور: إن كان الضمير الذي في كَيْسٍ ولا يكون على حسب الاسم المتقدم له في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتانيث، فالجملة صفة إن كان الاسم المتقدم نكرة، وحال أن كان معرفة⁽³⁾.

(الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله:

يُدْجَلَةُ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةَ أَشْكَلُ)

.....

تقدم شرحه في 'حتى' (فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج وابن درستويه أنها في موضع جر بـ 'حتى'⁽⁴⁾، وقد تقدم) في بحث 'حتى'.
(الجملة الثانية: المعارضة بين شيئين) سواء أكانا مفردين، أو جملتين متصلتين معنى، وسواء كانت المعارضة جملة واحدة أو أكثر (لإفادة الكلام تقوية وتسديداً، أو تحسناً، وقد وقعت في مواضع) هي سبعة عشر (أحدها: بين الفعل و مرفوعه، كقوله:

شَجَاكَ أَظُنُّ/ رَنَعُ الظَّاعِنِينَ (5) 291/ ب

صدر بيت من الوافر عجزه:

(1) المقرب ومعه مثل المقرب: 240.

(2) في (س): لم يقل.

(3) المقرب ومعه مثل المقرب: 240.

(4) في (س) بزيادة: فلا تكون 'حتى' حيث ابتدائية.

(5) بلا نسبة في شرح شواهد الغني: 806/2، المقاصد النحوية: 419/2، حاشية الدسوقي: 406/2، شرح

أبيات الغني: 182/6.

الشاهد فيه: اعتراض جملة 'أظنُّ' بين الفعل والفاعل.

وَلَسْمُ تَعْبًا بِعَذَلِ الْعَاذِلِينَ^(١)

أي: نلتفت (، ويروى بنصب رُبِعَ على أنه مفعول أول، وشجاك مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه) [هذا إنما يتأتى على رأي من جوز إلغاء ظن بين الفعل ومرفوعه، لا على رأي من أوجبه]^(٢)، واعترض بأننا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول، بل مضاف ومضاف إليه مبتداً خبره ربع^(٣)، وأظن ملغى عن العمل على رواية الرفع، ومفعول أول مقدم، والربع مفعول ثان، وأظن عامل على رواية النصب^(٤) [والشجي الحزين]^(٥)، والمعنى أن سبب حزنك ربع الأحباب المرتملين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق، وهذا من قبيل الإسناد إلى السبب، أي: أحزنك الله عند رؤية الربع الخالي من الأحبة (وقوله):

وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي وَالْحَوَاثُ جَمَّةٌ أَمِيَّةٌ قَوْمٌ لَا ضِعَافَ وَلَا عُزْلَ^(٦)

بيت من الطويل لرجل من بني دارم^(٧)، الحوادث نوازل الدهر، والجمعة بفتح الجيم الكثرة، الأسنة جمع سنان، والضعاف جمع ضعيف صفة لقوم، لا سنة كما توهم، والعزل جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه^(٨) (وهو الظاهر في قوله:

(١) في (س) بزيادة: لم تعباً: لم تلتفت، يقال: ما عبأت بفلان عباً أي: ما باليت به، إلغاء اظن يجب عند الكوفيين، ويموز عند البصريين، ولعلوا بمثل هذا المصراع فإنه يروى برفع رُبِعَ.

(٢) ساقط من (س).

(٣) في (س) بزيادة: الطاعنيا.

(٤) حاشية الشني: 122/2.

(٥) ساقط من (س).

(٦) البيت من الوافر لرجل من دارم في شرح شواهد المغني: 807/2، حاشية الدسوقي: 407/2، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 183/6، كتاب الشعر للفارسي: 440.

(٧) الشاهد فيه: قوله: والحوادث جمة حيث اعترضت الجملة بين الفعل وقاعله. في (س) بزيادة: أسرته بني عجل، فأطلقوه حين انشدهم: فَقَدْ يُنْعِشُ اللَّهُ الْفَتَى بِنَدَى عَثْرَةٍ وَتُصْطَلِحُ الْخُسْفَى سُرَّةً نَبِيٍّ عِجْلِي.

(٨) في (س) بزيادة: والوار المرقونة بالجملة الاحترافية وار الاستئناف، وهي في الأصل مؤخرة عما هي معترضة بين أجزائه، فلما قدمت الجملة أقيت بما كانت عليه.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ ثَنِييَ بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ يَنِي (زِيَاد)

تقدم شرحه في الباء (على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن يأتي وتتمي تنازعا ما، فاعمل الثاني، واضمر الفاعل) العائد إلى ما (في الأول، فلا اعتراض، ولا زيادة) لأن الباء تتعلق بتمي (ولكن المعنى على الأول أوجه، إذ الأنباء من شأنها أن تتمي بهذا، وبغيره.
(الثاني: بينه وبين مفعوله كقوله:

وَيَذُلْتُ وَالِدُفْرُ ذُو بُسْدُلٍ هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ⁽¹⁾

رجز لأبي النجم، والهيفاء بالفتح ريح حارة تأتي من قبل اليمن، وهي التكباء التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل، والصبا ريح مهبها المستوى مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار، والشمال [بفتح الشين]⁽²⁾، وسكون الميم، وفتح الهززة لغة في الشمال، وهي ريح تهب من ناحية القطب وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو الاستعمال المشهور.
(والثالث: بين المبتدأ وخبره كقوله:

وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَعْتَرْنَ بِالْفَتَى نُوَادِبُ لَا يَمْلَأُنَّهُ وَنَوَائِحُ⁽³⁾

بيت من الطويل لعن بن أوس⁽⁴⁾ وقبله:

⁽¹⁾ البيت لأبي النجم في شرح شواهد المغني: 1/ 450، خزنة الأدب: 2/ 391، الخصائص: 1/ 237، وبلا نية في لسان العرب: (ب. د. ل) 1/ 355.
⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ البيت لعن بن أوس في خزنة الأدب: 7/ 261، شرح شواهد المغني: 2/ 808، الارتشاف: 2/ 373، الخصائص: 1/ 340، وبلا نية في حاشية الدسوقي: 2/ 408.
الشاهد فيه: الاعتراض بين الفعل ومفعوله بمجمل والدهر ذو بدل.
⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: الحضرمي.

رَأَيْتُ رِجَالاً يَكْرَهُونَ بَنَاتِهِمْ وَفِيهِنَّ لَا تُكْذِبُ نِسَاءً صَوَالِحُ

ضمير يملئ للندب المفهوم من النوادب (ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو: زيد أظن قائم، وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام «لَا تُحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُورَثُ»⁽¹⁾) وبحث الاختصاص يأتي في الجهة الرابعة، وما ذكره هنا يخالف ما قاله الرضي: بأن جملة الاختصاص في محل نصب على الحال⁽²⁾، وقد وَفَّقَ من قال: إنها معترضة⁽³⁾ أراد بحسب الحقيقة، ومن قال إنها/ حالية أراد بحسب المعنى⁽⁴⁾ (وقول الشاعر:

1 / 292

نُحْنُ بَنَاتِ طَارِقٍ نُمِشِي عَلَى الثَّمَارِقِ⁽⁵⁾

وبعده⁽⁶⁾:

إِنْ تُقْبِلُوا نَعَانِقَ وَتَبْسِطُ الثَّمَارِقَ
أَوْ تُذْبِرُوا نَفَارِقَ فِرَاقٍ غَيْرِ وَامِقَ

هذا من منهوك الرجز، إلا أنه دخله القطع، والحنن شذوذاً، قالت هند بنت عتبة زوجة أبي سفيان قبل إسلامها في يوم أحد، تعرض به المشركين على

(1) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»:
62 / 12.

(2) الرضي: 431 / 1.

(3) في (س) بزيادة: جملة.

(4) حاشية الشمي: 123 / 2.

(5) البيت لمند بنت عبيد في حاشية الدسوقي: 409 / 2، شرح شواهد المغني: 809 / 2، شرح أبيات المغني:

188 / 6، حاشية الشمي: 123 / 2.

(6) في (س) بزيادة:

أَلْبَسْتُكِ إِيَّيَ الْمَنَارِقِ وَالسَّارِقِ فِي الْمَنَارِقِ

قتال الرسول صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾، وقيل: قالت هند بنت طارق بن بياضة الأيادية في حرب الفرس لأبياد، فتمثلت به امرأة في وقعة أحد ذكره السيوطي⁽²⁾ (وأما الاعتراض بـ'كان' الزائدة في نحو قوله: 'أو نبي كان موسى'⁽³⁾) [وفي المساعد]⁽⁴⁾ كقول أبي أمامة الباهلي: 'يا نبي كان آدم'⁽⁵⁾ (فالصحيح أنها لا فاعل لها، فلا جملة⁽⁶⁾) [قال ابن عقيل: إسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة كقوله:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِذَارِ قَوْمٍ وَحَيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامًا⁽⁷⁾

(الرابع: بين ما أصله المتبدا والخبر، كقوله:

وَأَنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الْتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا⁽⁸⁾)

بيت من الطويل، شطت بعدت، والنوى جهة القصد من السفر (وذلك)
الاعتراض ثابت (على تقدير أزورها خبر لعل، وتقدير الصلة المحذوفة، أي: التي

(1) في (س) بزيادة: أرادت بطارق النجم.

(2) شرح شواهد المغني: 810/2.

(3) في (س) بزيادة: قال ابن مالك في شرح التسهيل: تختص زيادة 'كان' بين المسند والمند إليه.

(4) شرح التسهيل: 360/1، 361.

(5) ساقط من (س).

(6) المساعد على تسهيل الفوائد: 268/1.

(7) في (س) بزيادة: احتراز به عن قول من قال: إنها عاملة في ضمير الفاعل.

(8) ساقط من (س).

المساعد على تسهيل الفوائد: 269/1، 270.

سبق تخريج البيت في مبحث.

(8) البيت للغزدق في غزاة الأدب: 464/5، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: 810/2، شرح إيات المغني:

191/6. والشاهد فيه: الإعتراض بالجملة بين لعل وغيرها.

أقول: كعلي) [احترز بذلك عن عكس ذلك كما يأتي في الموضع الثامن]⁽¹⁾
(وقوله:

لَمَلِكْ - وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ - بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءً⁽²⁾

بيت من الطويل لمحمد بن بشر الخارجي⁽³⁾، القلوص بفتح القاف الشابة
من الإبل، والبدا انتقال الرأي من شيء إلى شيء، والأولى تقديم هذا البيت⁽⁴⁾
(وقوله:

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْمَنَى لَا تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُو نَ يَوْمًا وَأَسْرِي مُجْنَعُ⁽⁵⁾

رجز⁽⁶⁾، والمنى جمع مَنِيَّةٍ وهي التمني، وغدا هنا تام، والجملة بعده حال
من ضميره⁽⁷⁾، أو ناقص والجملة خبر لكن، واقتران الخبر بالواو قليل (إذا قيل
لأن جملة الاستفهام خبر) عن اسم ليت (على تأويل شعري بشعوري، لتكون

(1) في (س): أما تقدير أزورها صلة، وتقدير خبر كمل محذوف فلا اعتراض بين الموصول وصلته، كما سيأتي في
الموضع الثامن.

(2) البيت لمحمد بن بشر في خزانة الأدب: 213/9، شرح شواهد المغني: 810/2، الأمل في الشجرة: 306/1،
شرح أبيات المغني: 193/6، وبلا نية في الخصائص: 340/1.

والشاهد فيه: الاعتراض بين لعل وخبرها.

(3) في (س) بزيادة: من شعراء الدولة الأموية.

(4) في (س) بزيادة: ولعل إعادة الجار إشارة إليه.

(5) بلا نية في شرح شواهد المغني: 811/2، شرح أبيات المغني: 196/6، حاشية الشمني: 123/2، لسان
العرب (ج. م. ع): 203/2. الشاهد فيه: جعل جملة الاستفهام خبر ليس.

(6) في (س) بزيادة: وبعده:

وَلَمَسْتُ وَجِلِّي مَنِيَّةً تَلْعُ

(7) في (س) بزيادة: والصلتان الشديد، والميلع السريع، وهما صفتا جمل.

الجملة نفس المبتدأ فلا يحتاج إلى رابط) الظاهر إلى ضمير فإن كونها نفس المبتدأ من الروابط كما سيأتي (، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي: موجود، أو إن كُتِبَ لا خبر لها ههنا إذ المعنى: ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علّق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلْعَتَهُ ————— قَدْ أَخَوَجْتُ سَمْعِي إِلَى تُرْجُمَانٍ^(١)

بيت من السريع لعوف بن محلم الشيباني^(٢)، حكى أنه دخل على عبد الله بن طاهر، فسلم عليه عبد الله فلم يسمع فأعلم بذلك فأنشد مرتجلاً:

يَا ابْنَ الَّذِي دَانَ لَهُ الْمَشْرِقَانِ؟ وَقَدْ دَانَ لَهُ الْمَغْرِبَانِ

إن الثمانين... البيت.

ترجمان كُغْنَفَوَانِ، وزعفران، ورهقان المفسر للسان، وقد ترجمه عنه، والفعل يدل على أصالة التاء كما في القاموس^(٣)، وظاهر كلام الجوهرى أنها زائدة^(٤) (وقول ابن هرمة^(٥)): اسمه/ إبراهيم^(٦))

ب/ 292

^(١) البيت لعوف بن محلم في شرح شواهد المعنى: 821/2، الأملاني الشجرية: 215/1، شرح أبيات المعنى:

199/6، وبلا نية في حاشية الشمي: 123/2، شذور اللهب: 74.

^(٢) في (س) بزيادة: يشكو كبره وضعفه.

- ملحوم الشيباني هو: أبو المناهل عوف بن محلم الخزاعي، أحد العلماء الأدباء الرواة، شاعر مجيد من شعراء الدولة العباسية.

سمط اللالي: 198، الأعلام: 96/5.

^(٣) القاموس المحيط: (ت. ر. ج. م.): 94/4.

^(٤) الصحاح: (ر. ج. م.): 1426/2.

^(٥) في (س) بزيادة: يفتح الماء وسكون الراء.

^(٦) في (س) بزيادة: وفي القاموس حرمة: آخر ولد الشيخ والشيخة، وشاعر.

القاموس المحيط: (ه. ر. م.): 213/4.

إِنْ سُلِّمَ وَاللَّهُ يَكْلُوهَا طَلَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوهَا⁽¹⁾

بيت⁽²⁾ من المنسرح يكلوها يحفظها، وطلت بخلت، ويرزوها ينقصها من باب علم (وقول رؤية):

إِنِّي وَأَسْطَارُ سَطْرُنْ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا⁽³⁾

بيتان من مشطور السريع، أسطار قسم مجرور بالواو جمع سَطْرَ بفتحتين، وهو الخط، وسَطْرُنْ مجهول صفة أسطار، وسطرا مفعول مطلق، ونصر الثالث بمعنى العطاء⁽⁴⁾، والأول منادى، والثاني تأكيد على اللفظ، وروي بالضم بلا تنوين، وفيه زحاف الخن، وأنشده الجوهري بنصب الأخيرين⁽⁵⁾، ف قيل: نصب الثاني على المصدر، والثالث تأكيد أي: انصر نصرا⁽⁶⁾، وقال أبو عبيدة: نصر المنادى نصر بن سيار أمير خرسان، ونصر الثاني حاجبه، ونصب على الإغراء،

(1) البيت لإبراهيم بن هرمة في شرح شواهد المغني: 826/2، حاشية الشمني: 123/2، الأسالي الشجرية: 215/1، ويلا نية في حاشية الدسوقي: 411/2، لسان العرب: (ك. ل، ا) 702/7.

(2) في (س) بزيادة: واحد المقفى.

(3) البيت لروية في الخزانة: 219/2، شرح الفصل: 3/2، شرح شواهد المغني: 812/2، الصحاح (س. ط. ر) 595/1، والذي الرمة في شذور الذهب: 440.

الشاهد فيه: اعتراض 'أسطار سطرُنْ سطرًا' بين اسم إن وخبرها.

(4) في (س) بزيادة: ونصر.

(5) الصحاح: (س. ط. ر) 595/1.

(6) قال السيوطي: قال الأصمعي: معنى هذا أن قوله: يَا نَصْرُ نَصْرًا إنما يريد به المصدر، أي: انصرني نصراً.

شرح شواهد المغني: 813/2.

يريد يا نصر عليك نصراً، وقال الزجاج: نصر الحاجب بالضاد المعجمة ذكره
السيوطي⁽¹⁾.
(وقول كثير:

وَأَلْسِي وَتَهْيَامِي بَعْزَةً بَعْدَ مَا
تَخَلَّيْتُ مِمَّا يَنْتَشَا وَتَحَلَّيْتُ
كَلَامُوتَجِي ظَلَّ الْعُمَامَةُ كَلَمًا
تَبَوُّوا مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اِضْمَحَلَّتِ⁽²⁾

بيتان من الطويل⁽³⁾، التهيام بفتح التاء مصدر⁽⁴⁾ بمعنى الهيام وهو سببه
الجنون من العشق، وتخلت بالخاء المعجمة⁽⁵⁾، وتبوا اتخذ مباءة أي: منزلاً، ومن
للتعليل أي: كلما اتخذ تلك الغمامة منزلاً لأجل مقيلة أي: قيلولته وقت الحر،
اضمحلت تلك الغمامة وذهبت (قال أبو علي: تهيامي بعزة جملة معترضة بين
اسم إن وخيرها⁽⁶⁾) فالاعتراض حيثنذ بجملة اسمية خبرية⁽⁷⁾، (وقال أبو الفتح:
.. يجوز أن تكون الواو للقسمة، كقولك: إني وحبك لفنين بك فتكون الباء متعلقة
بالتهيام لا بجبر عذوف⁽⁸⁾) والاعتراض بجملة فعلية قسمية.

(1) شرح شواهد المغني: 812/2.

(2) البيان لكثير حزة في ديوانه: 71، خزنة الأدب: 214/5، شرح شواهد المغني: 812/2، الأمل في
التجربة: 107/2، الخصائص: 340/1.

والشاهد فيه: اعتراض جملتي وتَهْيَامِي بعزة، وتخلت بين اسم إن وخيرها.

(3) في (س) بزيادة: لكثير حزة.

(4) في (س) بزيادة: للمبالغة.

(5) في (س) بزيادة: تخلت تحت.

(6) قال ابن جني: سألت أبا علي عن قول كثير: إني وتهيامي.... البيت فقلت له: ما موضع تهيامي من
الإعراب؟ فأقضى بأنه مرفوع بالابتداء، وغيره بعزة على ما قلنا آنفاً، وجعل الجملة التي هي تهيامي بعزة
اعتراضاً بين اسم إن وخيرها.

مر صناعته الإعراب: 150/1.

(7) في (س) بزيادة: والواو اعتراضية.

(8) الخصائص: 340/1.

(الخامس: بين الشرط وجوابه لمحو: ﴿وَإِذَا بَدُلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾⁽¹⁾ فجملة ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ [معتزلة وتحتل الحالية]⁽²⁾، و﴿لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ﴾⁽³⁾ ولمحو: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا فَلَا تُتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾⁽⁴⁾ قاله جماعة منهم ابن مالك⁽⁵⁾، والظاهر أن الجواب ﴿فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾ يعني⁽⁶⁾ لفظاً وإلا فهو علة للجواب المحذوف أقيم مقامه، أي: فيشهد عليه كما قدره أبو حيان [لما سيذكره في حذف جملة جواب الشرط من أن الجواب مسبب عن الشرط فامل]⁽⁷⁾ (ولا يرد ذلك تنية الضمير [كما توهموا])⁽⁸⁾ قيل: وفيه مسامحة إذ الضمير لا يثنى ولا يجمع (لأن أو هنا للتنويع)، والتقسيم، (وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نص عليه الأبيدي، وهو الحق)، قال أبو البقاء: حكى عن الأخفش أن أو بمعنى الواو، فعلى هذا يكون الضمير في بهما عائد على غني و فقير⁽⁹⁾ (أما قول ابن عصفور: إن تنية الضمير في الآية شاذة فباطل) [لما عرفت انقاً من الحق]⁽¹⁰⁾ (بطلان قوله مثل ذلك في أفراد الضمير في ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾⁽¹¹⁾ وفي ذلك ثلاثة أوجه:

(1) النحل: 101.

(2) في (س): اعتراض بين الشرط وجوابه، قالوا: وتحتل الحالية.

(3) البقرة: 24.

(4) النساء: 135.

(5) شرح التسهيل: 376/2.

(6) في (س) بزيادة: إنه الجواب.

(7) في (س): إذ لا بد من كون الجواب مسبباً عن الشرط لما سيحييه في الحالية من أن التحقيق إن من حذف الجواب مثل ﴿من كان يرجو لقاء الله﴾ أي: فليبادر العمل ﴿فإن أجل الله لآت﴾ لأن الجواب مسبب عن الشرط.

(8) ساقط من جميع النسخ.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 317/1.

- الأبيدي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الأبيدي، كان نحويّاً ذاكراً للخلاف في النحو، من أهل المعرفة بكتاب سيويه، والواقفين على غوامضه، ت (680) هـ.

بغية الوعاة: 199/2.

(10) في (س): لما تقدم من أن أو للتنويع، وأن حكمها وجوب المطابقة.

(11) التوبة: 62. المقرب: 258.

أحدها: أن ﴿أحق﴾ خير عنهما، وسهل إفراد الضمير أمران: معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله صلى الله عليه وسلم قال التفتازاني: في قوله تعالى ﴿يَخْدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾⁽¹⁾ وحد ضمير يرضوه دلالة على أن المقصود إرضاء الرسول، وإنما ذكر الله لإفادة قوة اختصاص / الرسول به،^{1/293} وكونه بمكان منه⁽²⁾ (وبالعكس ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾⁽³⁾ [يعني بدليل هذه الآية]⁽⁴⁾،) ولفظي وهو تقديم إفراد أحق، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من آل والإضافة واجب الإفراد نحو: ﴿لِيُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾⁽⁵⁾ ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾⁽⁶⁾ إلى قوله تعالى ﴿أَحَبُّ إِلَيْكُمْ﴾ حيث لم يشأ أحب في الآية الأولى، ولم يجمع في الثانية. (الثاني: أن ﴿أحق﴾ خير عن اسم الله سبحانه، وحذف مثله خبراً عن اسمه صلى الله عليه وسلم، أو بالعكس) تقدم هذا في إن المصدرية.

(الثالث: ﴿أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ ليس في موضع جر أو نصب بتقدير: بآن يرضوه، بل في موضع رفع بدلا من أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى: إرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما) قيل: يلزم عليه حذف البدل، وهو محل نظر فينبغي تحرير النقل فيه⁽⁷⁾، وأقول صرح المصنف في⁽⁸⁾ الحال بأن خبر الموصول في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾⁽¹⁾ هو

(1) البقرة: 9.

(2) حاشية السعد على الكشاف: 1/30.

(3) الفتح: 10.

(4) في (س): لأن الله تعالى هو المقصود ببيعة الرسول صلى الله عليه وسلم.

(5) يوسف: 8.

(6) التوبة: 24.

(7) حاشية الشمني: 124/2.

(8) في (س) بزيادة: حذف.

أولياء⁽¹⁾ هو القول المحذوف، أو الخبر أن الله يحكم، وجملة القول المحذوف حال، أو بدل من الصلة موافقاً لما في الكشف⁽²⁾.

(السادس: بين القسم وجوابه كقوله:

لَعْمَرِي وَمَا عَمَرِي عَلَيَّ يَهَيِّنُ لَقَدْ نَطَقْتُ بِطُلَا عَلَيَّ الْأَقَارِعُ⁽³⁾

بيت من الطويل للناطقة الذبياني⁽⁴⁾، عمر يعمر من باب تعب، عُمر بفتح العين وضمها طال عمره، وتدخل لام القسم على المصدر المفتوح، وعلى متعلق بهين، قدم للوزن لا للاختصاص، والبطل وزان الشغل مصدر بطل الشيء إذا كان غير حق صفة محذوف أي: نطقاً بطلاً، مثل رجل عدل، والأقارع جمع أقرع فاعل نطقت، ويتعديته بعلى لتضمنه معنى أضرت (وقوله تعالى ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ ﴾⁽⁵⁾ الأصل: أقسم بالحق لأملأن، وأقول الحق، فانتصب الحق الأول بعد إسقاط الخافض بـ أقسم محذوفاً) قال أبو البقاء وسيبويه برفعه؛ لأنه لا يجوز حذف حرف القسم إلا مع اسم الله⁽⁶⁾ (والحق الثاني بأقول، واعترض بجملة أقول الحق، وقدم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعها بتقدير: فالحق قسمي، والحق أقوله⁽⁷⁾) يعني بتقدير الخبر في الأول، والعائد في الثاني،

(1) الزمر: 3.

(2) حاشية الشنقي: 124/2، الكشف: 37/4.

(3) البيت لناطقة الذبياني في ديوانه: 85، شرح شواهد المفني: 816/2، الكتاب: 71/2، خزنة الأدب:

447/2، شرح أبيات المفني: 210/6.

الشاهد فيه: الاعتراض بين القسم وجوابه بجملة، وما عمري علي يهين.

(4) في (س) بزيادة: قال القيومي.

المصباح المنير: (ع. م. و) 228.

(5) ص: 84، 85.

(6) النيان في إعراب القرآن: 316/2.

(7) قرأ بالرفع حمزة وعاصم، ويأتي السبعة بالنصب. الوافي في شرح الشاطبية: 353.

واستبعده أبو البقاء (ويجرهما على تقدير 'أو' القسم في الأول والثاني تأكيداً، كقولك: والله والله لأنعلن؛ وقال الزخشي: جُرَّ الثاني على أن المعنى وأقول و الحق، أي: هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ 'أو' القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية⁽¹⁾) كأنه حاصل في الكشف، ونصبه الحق أقول أي: ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به، [وفي الكشف]⁽²⁾ أراد أن الحق أقول منصوب؛ لكنه لما حكى كسر كقولهم "دعني من تمرتان" في جواب ألك تمرتان؟ قيل: إن الحصر على قراءة النصب جاء من تقديم المعمول، فمن أين استفيد على قراءة الجر، وأجيب بأن الجر على القسم، والقسم في المعنى يفيد الحصر⁽³⁾ (قال: هو وجه حسن دقيق جائر في الرفع والنصب انتهى⁽⁴⁾).

وقرئ برفع الأول ونصب الثاني⁽⁵⁾، قيل: أي: فالحق قسمي، أو فالحق مني، أو فالحق أنا فالحق اسم من أسمائه تعالى على التقدير الثالث، [ومقابل]⁽⁶⁾ للباطل على الثاني، ومحمّل لهما على الأول (والأول أولى،/ ومن ذلك) الموضع 293 ب/ السادس (قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾⁽⁷⁾ الآية) فإن أقسم قسم جوابه ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾⁽⁸⁾ وما بينهما اعتراض.

(السابع: بين الموصوف وصفته كالأية،) [الواقعة في الواقعة]⁽⁹⁾ (فإن فيها اعتراضين: اعتراضاً بين الموصوف وهو ﴿قسم﴾ وصفته وهو ﴿عظيم﴾ بمجمله ﴿لو تعلمون﴾، واعتراضاً بين ﴿أقسم بمواقع النجوم﴾ إشارة إلى أن لا زائدة

(1) الكشف: 34/4.

(2) في (س): بزيادة: قال صاحب الكشف.

(3) حاشية المصنوع: 415/2.

(4) الكشف: 34/4.

(5) النشر في القراءات العشر: 271/2.

(6) في (س): نقيض.

(7) الواقعة: 75.

(8) الواقعة: 80.

(9) ساقط من (س).

(وجوابه هو ﴿إنه لقرآن كريم﴾ بالكلام الذي بينهما) وهو ﴿إِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوُتَّاعُونَ عَظِيمٌ﴾⁽¹⁾، وأما قول ابن عطية: ليس فيهما إلا اعتراض واحد وهو ﴿لو تعلمون﴾ لأن ﴿إنه لقسم عظيم﴾ تأكيد لا اعتراض⁽²⁾ فمردود؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان بل التوكيد معنى الاعتراض وفائدته [كما قال الحلبي: حتى جعله الطيبي شرطاً]⁽³⁾، [وقال التفتازاني معرضاً: وأما اشتراط كونه للتأكيد فمما لم نسمعه]⁽⁴⁾ (وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض. والثامن: بين الموصول وصلته كقوله:

ذَٰكَ الَّذِي وَأَيْنِكَ يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْمَعُ ثُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ)⁽⁵⁾

بيت من الكامل لجرير، وأبيك قسم معترض بين الذي وصلتها وهو يعرف، ومالكاً مفعوله، ويروى مالك على أنه فاعل يعرف، والعائد محذوف، والحق مبتدأ خبره يدمع، والترهات جمع ترهة [وهي الكذب]⁽⁶⁾ (ويحتمله أي: الاعتراض بين الموصول وصلته (قوله:

وَأَيْسَى لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ التِّي

(..... ..)

(1) الواقعة: 76.

(2) المحرر الوجيز: 251/5.

(3) ساقط من (س).

(4) الدر المصون: 267/6.

(5) في (س): لكن التفتازاني أنكر اشتراطه كونه تأكيد.

(6) البيت لجرير في ديوانه: 356، شرح شواهد المغني: 817/2، شرح أبيات المغني: 192/6، وبلا نسبة في

حاشية الدسوقي: 416/2، لسان العرب: (ت. ر. ه) 1/608.

الشاهد فيه: الاعتراض بجملة القسم بين الصلة والموصول.

(10) في (س): كقبره، وهي للطريق الصغيرة المتشعبة من الجادة.

البيت تقدم شرحه آنفاً (وذلك على تقدير الصلة أزورها وتقدير خبر كمل' عذوقاً، أي: لعلي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصلة) [فيه مسأحة⁽¹⁾] والظاهر بين الصلة وما عطفت عليها؛ لأن المعطوف على الصلة صلة⁽²⁾ (لحو: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمَثِلُهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذُلَّةٌ﴾⁽³⁾ الآيات⁽⁴⁾؛ فإن جملة ﴿ترهقهم ذلة﴾ معطوفة على ﴿كسبوا السيئات﴾ فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض يُبين به قدر جزائهم، وجملة ﴿مَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ غَاصِمٍ﴾⁽⁵⁾ خبر، قاله ابن عصفور⁽⁶⁾، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿ترهقهم﴾ لم يوت به لتعريف الذين فيعطف على صلتهم، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات) [وعلى أبو البقاء⁽⁷⁾] ذلك لأن المستقبل لا يعطف على الماضي، فإن قيل: هو بمعنى الماضي فضعيف أيضاً، وقيل: الجملة حال⁽⁸⁾ (ثم إنه) أي: كون ما لهم من الله خبراً، وما بينهما اعتراضا (ليس بمتعين، لجواز أن يكون الخبر ﴿جزاء سيئة يمثّلها﴾ فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان) يعني ﴿جزاء سيئة يمثّلها وترهقهم ذلة﴾ (، وأن يكون الخبر ﴿كأنما

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: لا جزء صلة.

(3) يونس: 26، 27.

(4) في (س) بزيادة: آخرها ﴿مَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ غَاصِمٍ﴾ كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون.

(5) يونس: 27.

(6) قال ابن عصفور: ومثال التبيين قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ يَمَثِلُهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذُلَّةٌ﴾، وترهقهم ذلة من كمال الصلة؛ لأنه معطوف على كسبوا، وفصل بينه وبين الموصول بقوله: جزاء سيئة يمثّلها، وهي جملة من مبتدأ وخبر، والباء زائدة في الخبر، لأن فيه تأكيد لقوله تعالى ﴿وترهقهم ذلة﴾ ألا ترى أن جزاء السيئة يمثّلها من رهوق الذلة لهم.

(7) شرح جل الزجاجي لابن عصفور: 188/1.

(8) في (س): قال أبو البقاء هذا ضعيف.

(8) التبيان في إرواب القرآن: 517/1.

أَفْشَيْتَ⁽¹⁾ ﴿فَالاعتراض بثلاثة جمل﴾ ثالثها جملة النفي (أو) ﴿أولئك أصحاب النار﴾⁽²⁾ ﴿فالاغراض بأربع جمل﴾ رابعها جملة ﴿كأنما أغشيت﴾ (ويحتمل وهو الأظهر أن ﴿الذين﴾ ليس مبتدأ بل معطوفاً على الذين الأولى، أي: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةً﴾⁽³⁾، ﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها﴾، فمثلاً هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى/ قوله تعالى ﴿مَنْ جَاءَ 1/ 294 بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَمْعَلُونَ﴾⁽⁴⁾ وفي اللفظ قولهم: في الدار زيد وفي الحجرة عمرو، وذلك⁽⁵⁾ من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش) تقديره يشعر بترجيح مذهبه، وقد صرح في الباب الرابع [بأنه الحق]⁽⁶⁾ (وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين⁽⁷⁾) عطف على من العطف؟؟ (ومما يرجح هذا الوجه) أي: عطف الذين على الذين (أن الظاهر أن الباء في 'مثلاً' متعلقة بالجزاء) وهذا لا يعارض ما تقدم في الباء من أن الأولى تعليق 'مثلاً' باستقرار محذوف لنا ذكرنا هنالك (فإذا كان 'جزاء' سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي: واقع، قاله أبو البقاء⁽⁸⁾) [ويحتاج إلى تقدير رابط أي: منهم واقع]⁽⁹⁾ (أو لهم، قاله الحوفي، وهو أحسن؛ لإغناؤه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين⁽¹⁰⁾) [لأنه دل على

(1) بونس: 27.

(2) بونس: 27.

(3) بونس: 27.

(4) القصص: 84.

(5) في (س) بزيادة: أي: في الدار زيد.

(6) في (س): فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو وقوله.

(7) البحر المحيط: 148/5.

(8) البيان في إعراب القرآن: 517/1.

(9) ساقط من (س).

(10) في (س) بزيادة: فإن الرابط على تقدير الحوفي ضمير مجرور باللام، وعلى تقدير أبو البقاء محذوف تقديره:

جزاء سيئة بمثلها منهم واقع.

تقدير لهم قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ حتى يشاكل هذه الآية بهذه الآية⁽¹⁾ (وعلى ما اخترناه) من عطف الذين على الذين (يكون 'جزاء' عطفاً على الحسن) وهو مبتدأ في المعنى خبره ﴿الذين كسبوا﴾ (فلا يحتاج إلى تقدير آخر) من خبر، و رابط (وأما قول أبي الحسن، وأبي كيسان إن «ممثلها» هو الخبر، وإن الباء زدت في الخبر كما زدت في المبتدأ في: 'يحبسك درهم' فمردود عند الجمهور⁽²⁾) لأن زيادة الباء في الخبر في الإثبات نادر مع عدم الحاجة إليها (وقد يؤنس قولهما) على بناء المفعول أي: يدفع وحشة ذلك الوجه، ويتقرب إلى القبول (بقوله تعالى ﴿وَجَزَاءٌ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾⁽³⁾) بلا حرف الباء فإن سيئة خبر مؤخر، والخبر في المعنى هو الصفة.

(والعاشر بين المتضايين كقولهم: هذا غلام والله زيد) فإن والله جملة قسمية معترضة بين غلام، وزيد (ولا أخا فاعلم لزيد) أخا مضاف إلى زيد وإلا لقل لا أخ بلا ألف، وفاعلم معترض بينهما، فمذهب الخليل والجمهور أنه مضاف حقيقة باعتبار المعنى، واللام الظاهرة تأكيد للام المقدرة بين المضامين⁽⁴⁾، وقال ابن الحاجب: الوجه أن يقال: إنه شابه المضاف فأعطي حكمه من إثبات الألف⁽⁵⁾ (وقيل: الأَخ وهو الاسم، والظرف الخبر، وأن الأَخ حيثل جاء على لغة القصر، كقوله: مُكره أخاك لا بطل⁽⁶⁾) تقدم هذا المثل في السلام [المقحمة]⁽¹⁾،

(1) ساقط من (س).

(2) قال أبو حيان: وجوزوا في الخبر وجوهاً:

أحدها: أنه الجملة التي بعدها وهي 'جزاء سيئة بمثلها'، وجزاء مبتدأ، فقل: خبره مثبت وهو 'ممثلها'، واختلفوا في الباء فقل: زائدة قاله ابن كيسان.

البحر المحيط: 147/5، الارتشاف: 1705/4.

(3) الشورى: 40.

(4) حاشية الشمي: 124/2.

(5) شرح الرضي: 179/2.

(6) مجمع الأمثال للميداني: 401/3.

[المقحمة]⁽¹⁾، وقيل: أصله أن شخصاً رثى في موقف الحرب، وليس من رجال ذلك فقال: مكرهاً أخاك لا بطل⁽²⁾ أي: إنني لم أشهد الحرب لكوني بطلاً شجاعاً، بل إكرهت على شهوده من غير اختيار مني (فهو كقولهم: لا عصا لك).
الحادي عشر: بين الجار والمجرور كقوله: أشرت به بازى ألف درهم) يمر ألف بالباء، وأرى بمعنى أظن [معترض بينها]⁽³⁾.
(الثاني عشر: بين الحرف والناسخ وما دخل عليه، كقوله:

كَأَنَّ وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ أَثْنَايَهَا حَمَامَاتٌ مُثْلُونَ⁽⁴⁾

بيت من الوافر لأبي الغول الطهوي، والحول السنة، والكميل/ الكامل، 294 / ب
والأثافي جمع أثفية بضم الهمة وكسرهما مع تشديد الياء، وهى الحجر يوضع عليه القدر، وتشدد الباء في الجمع، وتخفف كما في البيت، والمثول ضد يطلق على المنصبات، والمتنصقات بالأرض وصف الحمامات بها على إرادة الطائر (كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها)⁽⁵⁾ بناء على ما جوزه الجمهور من تقديم الحال المصدرة بالواو، وقد منعه المغاربة⁽⁶⁾، وهو اسم كان على حد الحال في قوله:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطِيأً وَتَابِئاً لَذَى وَكْرَهَا الْعِيَابُ وَالْحُتْفُ الْبَالِي

(1) في (س): الزيادة.

(2) حاشية الشمني: 124 / 2.

(3) ساقط من (س).

(4) البيت لأبي الغول الطهوي في حاشية اللسوقي: 419 / 2، شرح شواهد المغني: 818 / 2، الدرر اللوامع: 567 / 1، وبلا نسبة في المعجم: 265 / 2، لسان العرب: (ث. ف. ا) 682 / 1. الشاهد فيه: الاعتراض بجملة 'وقد أتى حول كميل' بين 'كان' واسمها.

(5) في (س) بزيادة: قيل.

(6) حاشية الشمني: 124 / 2.

تقدم شرحه في لام المستغاث.

(الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده، كقوله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَأَشْرَيْتُ⁽¹⁾

رجز عزي إلى رؤية، قال العيني: لم يثبت، وليت للتمني، وليت الثالث تأكيد له، وليت الثاني فاعل، ينفع معترض بينهما، وهل للنفي، وشباباً اسم ليت الأول خبرها بوع مجهول باع لغة في بيع⁽²⁾.

(الرابع عشر: بين حرف التفتيس والفعل، كقوله:

وَمَا أَذْرِي وَسَوْفَ إِخْخَالُ أَذْرِي أَقْسَمُ أَلْ حِصْنِ أَمْ نِسَاءِ

تقدم شرحه في أم (وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري، وجملة الاستفهام) وكأنه أدرج هذا في الموضع الثاني، وإلا لزاد مواضع الاعتراض على سبعة عشر.
(الخامس عشر: بين قد والفعل، كقوله:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً )

تقدم شرحه في قد.

(السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيه، كقوله:

وَلَا أَرَاهُ زَالُ ظَالِمَةً )⁽³⁾

(1) البيت لرؤية في المقاصد النحوية: 524 / 2، شرح شواهد المغني: 819 / 2، الدرر اللوامع: 566 / 1، وبلا

نبة في شرح المفصل: 70 / 7، أوضح المسالك: 223 / 1.

(2) المقاصد النحوية: 254 / 2.

(3) البيت لإبراهيم بن هرمة في شرح شواهد المغني: 826 / 2، خزائن الأدب: 237 / 9، شرح إبيات المغني:

221 / 6، وبلا نسية في حاشية اللسوقي: 421 / 2.

الشاهد فيه: اعتراض جملة أراها بين لا النافية، وبين الفعل نزال.

صدر بيت من المنسرح لابن هرمة [صرح به السيوطي، وغفل عنه شارح
الجديد⁽¹⁾ عجزه:

تُحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكَؤُهَا
.....

فكون زال ناقصة يدفع تسلط النفي على [راي]⁽²⁾؛ لأنها لا تستعمل إلا
بالنفي فيكون أرى متعرضاً بينهما (وقوله:

فَلَا وَابِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْزَةٌ
عَلَى قَوْمِهَا مَاذَا لِلزُّلْدِ قَادِحُ⁽³⁾

بيت من الطويل، وجملة وابي قسمية معترضة بين لا وزالت.
(السابع عشر: بين جملتين مستقلتين، نحو ﴿ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ
إِنَّ اللَّهَ يُجِيبُ التَّوَّابِينَ وَيُجِبُ الْمُتَطَهِّرِينَ نَسَاؤُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ ﴾⁽⁴⁾ تفسير لقوله
تعالى ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾) فيه مسامحة والمراد فاتوهن من حيث أمركم الله
(أي: أن المأثم الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة) أي: إنما فسر بدلالة،
وقبل، أي: قبل ذلك دلالة أي: ليدل (على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب
النسل لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة) هكذا

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): فعل الروية.

(3) البيت لتسيم بن مقبل في خزانة الأدب: 237/9، شرح شواهد المغني: 820/2، وبلا نسبة في حاشية
الدسوقي: 421/2، الدرر اللوامع: 521/2.

(4) الشاهد فيه: الاعتراض بين لا والفعل زالت.
البقرة: 222، 223.

اعتراضان كل منهما بجملة⁽¹⁾، لا اعتراض واحد بجملتين (كما في الآية الأولى)⁽²⁾ ﴿ والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى ﴾ اعتراض واحد وقع ملتبساً بجملتين، وأجيب بأن الآية الثانية كذلك فإن مجموع جملتي ﴿ وإنه لقسم لو تعلمون ﴾ اعتراض واحد بين القسم وجوابه، [ووقع إحدى الجملتين]⁽³⁾ اعتراضاً بين الخبر ونعته لا يخرج المجموع عن كونه اعتراضاً واحداً بين شيتين⁽⁴⁾ (وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا كُتُباً مِنْ الْكِتَابِ يَسْتَفْتُونَ الْفُصَّلَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُضِلُّوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾⁽⁵⁾ إن قدر ﴿ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ بياناً للذين أُوتُوا وتخصيصاً لهم) جواب أن محذوف، أي: إن قدر كذا تكون هذه الآية مثلاً للاعتراض بأكثر من جملتين (إذا كان اللفظ عاماً في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بياناً لأعدائكم، والمعارض به على هذا التقرير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي والله أعلم وكفى بالله مرتين، وأما يستفتون ويريدون فجملتان تفسيراً لمقدر، إذ المعنى: ألم تر إلى قصة الذين أُوتوا، وإن علققت مَنْ بنصيراً مثل ﴿ وَتَصَرَّتْهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾⁽⁶⁾، أو بخبر محذوف على أن ﴿ يحرفون ﴾ صفة لمبتدأ محذوف، أي: قوم يحرفون) وحذف الموصوف بعد مَنْ التبعضية جائز، وإن كانت صفته فعلاً (كقولهم: يُفَا ظَفَرْنَ وَيُشَا أَفَامُ، أي: فريق منا)⁽⁷⁾ هذا مذهب سيبويه والفارسي⁽⁸⁾ (فلا اعتراض البتة) فالذي ذكره المصنف في ﴿ من الذين هادوا ﴾ أربعة أوجه، وفيه ثلاث أوجه

(1) في (س) بزيادة: مستقلة.

(2) في (س): كقوله تعالى.

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشمني: 125/2.

(5) النساء: 44 - 46.

(6) الأنبياء: 77.

(7) في (س) بزيادة: أي: منى فريق.

(8) شرح التسهيل: 378/2.

آخر⁽¹⁾ كونه خبر المبتدأ محذوف وهو موصول صلة يعرفون أي: من الذين هادوا من يعرفون وهو قول الفراء⁽²⁾، [وكونه]⁽³⁾ خبر لمحذوف أي: هم من الذين هادوا، ويعرفون حال من ضمير هادوا⁽⁴⁾ [وكونه]⁽⁵⁾ حالا من فاعل يريدون، وقيل: من أعدائكم⁽⁶⁾ (وقد مر أن الزخشي أجاز في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكره ابن مالك⁽⁷⁾، وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر⁽⁸⁾:

أَرَانِي وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ آيَةً لِنَفْسِي قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلٍ⁽⁹⁾

بيت من الطويل، أراني فعل متكلم من الرؤية العلمية مفعوله الثاني قد طالبت، وغير منيل مفعول طالبت، وهو اسم فاعل من أنال إذا أعطى، وجملة لا كفران لله معترضة، وكذا آية/ على أنه مفعول مطلق [محذوف]⁽¹⁰⁾ أي: أدبت آية لنفسي⁽¹¹⁾، ومنعه أبو علي حيث قال: (إن آية وهي مصدر أويت له إذا رحمته

(1) في (س): بزيادة: أحدهما: أن الذين.

(2) معاني القرآن للفراء: 271 / 2.

(3) في (س): والثاني.

(4) في (س): بزيادة: فلا اعتراض أيضاً.

(5) في (س): والثالث.

(6) في (س): بزيادة: والفصل بينهما مسدود فلم يمنع الحال، ذكره أبو البقاء.

(7) شرح التسهيل: 378 / 2.

(8) البحر المحيط: 262 / 3.

(9) بلا نسبة في شرح شواهد المفني: 820 / 2، الحجة لأبي علي: 337 / 3، شرح أبيات المفني: 225 / 6، الدرر اللوامع: 347 / 1.

(10) الشاهد فيه: الاعتراض بأكثر من جملة.

(11) في (س): لفعل مقدر.

(11) في (س): بزيادة: بمعنى رحمت ورحمة لها.

ورفقت به، لا يتصحب بأويت محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجمليتين⁽¹⁾ [قيل: لا يلزم من تقدير آية مصدراً لأويت الاعتراض بجمليتين لاحتمال أن تكون هذه المقدرة مفعولاً ثانياً لأراني، وقد طالبت حال من فاعل أرى، أو من مفعوله الأول فتأمل]⁽²⁾ (قال: وإنما انتصابه باسم لا) وهو كفران فتكون آية مفعولاً له بناء على أنه مقدر يعمل عمل فعله (أي: ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه⁽³⁾ من هذا⁽⁴⁾ ترك تنوين لاسم المطول) أي: المشابه المضاف (وهو قول البغداديين أجازوا لا طالع جبلاً أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإهراب⁽⁵⁾)، وعلى قولهم يتخرج الحديث ﴿لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت﴾⁽⁶⁾ وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين⁽⁷⁾ قيل: بل ويتخرج على قول البصريين أيضاً بأن يجعل مانع اسم لا مفرداً مبنياً، والخبر محذوف أي: لا مانع مانع لما أعطيت، واللام للتنقية [فلنك أن تقول تتعلق، ولك أن تقول لا تتعلق]⁽⁸⁾ وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف، وحسنه دفع التكرار، وقد خرج المصنف الحديث على هذا في الجهة الثانية فقال: إن جماعة علقوا اللام باسم لا، وذلك باطل؛ لأن اسم لا حيث شذ مطول فيجب

(1) في (س) زيادة: هذا ظاهر في منه الاعتراض بجمليتين مطلقاً، فسقط ما قيل ليس في كلامه هذا ما يؤخذ منه منع ذلك مطلقاً لاحتمال أن يكون الباعث في هذا البيت على منعه ما يلزم من تكثير الأصل وهو الاعتراض والحذف.

(2) ساقط من (س).

حاشية الشمي: 125/2.

(3) في (س) زيادة: أي: لزم أباً علي.

(4) في (س) زيادة: التخريج.

(5) قال السيوطي: وذهب البغداديون إلى جواز بنائه إن كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو: ﴿و لا جدال في الحج﴾ بخلاف المفعول الصريح.

المجم: 471/1.

(6) صحيح مسلم على شرح النووي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبيان صيغته: 75/5.

(7) حاشية الشمي: 125/2.

(8) ساقط من (س).

نصبه وتنوينه، وإنما التعليق بمحذوف إلا عند البغداديين، واعتراض بأن⁽¹⁾ هذا مناف للحصر المفاد هنا بتقدم المعمول من قوله: وعلى قولهم⁽²⁾ يتخرج، وأجيب بعد تسليم⁽³⁾ ذلك أنه لا يريد بقوله يتخرج الحديث تخريجه مطلقاً اعتماداً على ما سيقوله في تلك الجهة، وإنما يريد تخريجه بقيد تعلق اللام باسم لا، وذلك إنما هو على قول البغداديين، وأما على قول البصريين فيجب تنوينه⁽⁴⁾ (وقد اعترض ابن مالك على قول أبي علي) يعني مذهبه أن الاعتراض لا يقع بأكثر من جملة⁽⁵⁾ (بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا يُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَالَّذِينَ فِيكُمْ مِنْكُمْ﴾⁽⁶⁾ ويقول زهير:

لَعَمْرُكَ وَالْخُطُوبُ مُغَيَّرَاتٌ وَفِي طُولِ الْمَعَاشِرَةِ التَّقَالِي
لَقَدْ بَايَيْتُ مَطْمَعِنَ أُمٍّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمٍّ أَوْفَى لَا تُبَالِي⁽⁷⁾

يبتان من الوافر، لعمرك قسم، ولقد جوابه، واعتراض بينهما بمجملتين أحدهما: الخطوب مغيرت أي: الأمور الشديدة موجبات لتغيير الإنسان عما كان عليه من الود والوفاء، والثانية: وفي طول المعاشرة التقالي من القلى أي:

(1) في (س) بزيادة: جواز التعليق بمحذوف عند البصريين مناف للحصر.

(2) في (س) بزيادة: أي: على قول البغداديين.

(3) في (س) بزيادة: أن التقديم لإفادة الحصر.

(4) حاشية الشمني: 125/2.

(5) قال ابن مالك: وزعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة واحدة، وليس بصحيح ما زعم، بل الاعتراض يكون بمجملتين كثيراً، ومن ذلك قول زهير..... البيت.

شرح السهيل: 378/2.

(6) النحل: 43، 44.

(7) البيتان لزهير في ديوانه: 50، شرح السهيل: 378/2، شرح شواهد المغني: 821/2، شرح أبيات المغني: 227/6.

الشاهد فيه: الاعتراض بمجملتين بين القسم وجوابه.

التباغض؛ لأن طولها موجب لمحل المتعاشرين [وسامهما]⁽¹⁾، والمظعن مصدر
ميمي من ظعن إذا سافر وارتحل، ومعني البيت بآيته عدده واکترت به، وهو
معتد بنفسه كما في البيت كذا قيل، وقد استعمل الباء الجوهرية، والفيروزآبادي⁽²⁾
(وقد يجاب عن الآية) سكوته عن البيت يشعر بأن الاعتراض به/ متوجه (بأن 1/ 296
جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين، ونفسه عند قوم) هذا مذهب الكوفيين
فإنهم يميزون تقدم الجواب على الشرط فالتقدير. فإن كنتم لا تعلمون استلوا
أهل الذكر⁽³⁾ (فهي مع جملة الشرط كالجمل الواحد، ويانه يجب أن يقدر للباء
متعلق محذوف، أي أرسلناهم بالبينات) قاله ابن عطية، ثم حكى تعليقه بأرسلنا
على نية التقدير أي: وما أرسلنا من قبلك بالبينات والزبر إلا رجالاً⁽⁴⁾، وفيه
أوجه أخرى:

أحدها: أنه متعلق بأرسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجال أي: وما
أرسلنا إلا رجالا بالبينات ذكره الزغشري، وضعفه أبو البقاء بما ذكره المصنف⁽⁵⁾.
الثاني: إنه متعلق بنحوي ذكره الزغشري، وأبو البقاء⁽⁶⁾.

الثالث: إنه متعلق بمحذوف حال من نائب الفاعل وهو إليهم.
الرابع: أن الباء زائدة، والبينات نائب فاعل ذكره أبو البقاء وضعفه
الجلي⁽⁷⁾.

والخامس: إنه متعلق ب﴿ لا تعلمون ﴾ على أن الشرط في معنى التبيكث
والإلزام، كقول الأجير: إن كنت عملت لك فأعطيني حقي ذكره الزغشري⁽⁸⁾.

(1) في (س): وسام المصاحين.

(2) في (س) بزيادة: وقد سبق في همزة التقوية.

(3) الصحاح: (ب. ل. ي) 2/ 1665، القاموس المحيط: (ب. ل. ي) 1/ 510.

(4) ينظر الارتشاف: 2/ 551، 552.

(5) المحرر الوجيز: 3/ 395.

(6) الكشف: 2/ 583، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 63.

(7) الكشف: 2/ 583، التبيان في إعراب القرآن: 2/ 63.

(8) الدر المصون: 4/ 328.

(9) الكشف: 2/ 583.

والسادس: إنه متعلق بمحذوف جواباً لسؤال مقدر كأنه قيل: بما أرسلوا؟، فقيل: بالبينات كذا قدره الزغشري، وهو أحسن من تقدير أبي البقاء بنحو⁽¹⁾.

والسابع: إنه متعلق بمحذوف صفة للرجال، أي: متلبسين بالبينات ذكره الزغشري، واستحسنه الحلبي⁽²⁾، وبهذا ظهر أن دعوى الوجوب من المصنف عجيبة، وإن أبطل بعض هذه الوجوه بقوله (لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيطان) هما في الآية رجالاً وألبيات، ولا بد من قيد بلا عطف لئلا يتقضى بنحو: ما قام إلا زيد وعمرو، فإنه جائز بالاتفاق، وأما إذا لم يكن ثمة عطف ففيه خلاف فمنعه جماعة منهم ابن مالك⁽³⁾، وأجازه جماعة منهم الزغشري⁽⁴⁾، وبعضهم فصلوا فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين، والمستثنيان بدلين جاز نحو: ما ضرب أحد أحداً لا زيد وعمراً، وإلا لم يميز نحو: ما ضرب إلا زيد وعمراً، ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً، ما ضرب أحد بشيء إلا زيداً كما قال الرضي⁽⁵⁾، ولا يعمل ما قيل إلا فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً له) أي: للمستثنى منه (نحو ما قام أحد إلا زيداً فاضل) هذا على غير مذهب الأخفش، وإلا فسيأتي في آخر هذا الباب أن الأخفش لا يميز الفصل بين الموصوف، وصفته بـ"إلا"، وقيل: إن ما سيأتي حيث تكون الصفة واقعة في مركزها الأصلي نحو: ما مررت بأحد إلا قائم بالجر فيمتنع، وأما حيث تكون الصفة مزالة عن مركزها فلا يضر كما نحن فيه⁽⁶⁾.

(مسألة: كثيراً ما تشبه المعترضة بالحالية، ويميزها منها أمور:

(1) البينان في إعراب القرآن: 2/ 63.

(2) الدر المنثور: 4/ 328.

(3) شرح التسهيل: 2/ 292.

(4) الكشف: 2/ 583.

(5) الرضي: 1/ 193.

(6) حاشية الشعي: 2/ 126.

أحدهما: أنها تكون غير خبرية كالأمرية في ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾⁽¹⁾ كذا مثل ابن ملك وغيره⁽²⁾، بناء على أن ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ متعلق بتؤمنوا وعكسه الزخشري حيث قال/: ولا تؤمنوا متعلق بقوله ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾⁽³⁾، قال الفتازاني: أي: 296 / ب مرتبط به معنى عامل فيه لفظاً، أما بتقدير حرف الجر إن اعتبر فيه معنى الاعتراف أي: تعترفوا بأن يؤتي أحداً⁽⁴⁾، ولا تظهروا والتصديق بذلك، وأما بدونه بمعنى لا تظهروا تصديق أن يؤتي أحد (وأن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتي من كتب الله مثل ما أوتيتم) يعني أن الإيمان بمعنى التصديق مجازاً (وبأن ذلك الأحد مجاجونكم) يشير إلى أن مجاجونكم عطف حيثنذ على تؤمنوا وأن فاعله ضمير أحد في معنى الجمع (عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم) وهم اليهود (لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين، فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض حيثنذ أن الهدى بيد الله، فإذا قدره لأحد لم يضره مكرهم، والآية عتملة لغير ذلك، وهى أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء) قال الفتازاني: إما أن يكون أن يؤتى معمولاً لقوله لا تؤمنوا فلا يتم الكلام عند الاستثناء أولاً فيتم عنده حيثنذ ففي موضع أن يؤتى ثلاثة أوجه أن الهدى وانتصابه بمضمير أي: فلا تنكروا أن يؤتى أحد⁽⁵⁾ (المراد ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار، وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم⁽⁶⁾)، وذلك لأن إسلامهم كان أعبط لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا

(1) آل عمران: 73، 74.

(2) شرح السهيل: 2 / 377.

(3) الكشف: 1 / 329.

(4) حاشية السعد على الكشف: 123 / ب.

(5) حاشية السعد على الكشف: 123 / ب.

(6) حاشية الدسوقي: 2 / 347.

فإن توتي من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي: لكراهية أن يوتي أحد دبرتم هذا الكيد) وإنما قدره مؤخراً عن المعمول ليوافق قراءة ابن كثير، ولهذا قدره البيضاوي مقدماً⁽¹⁾، وقيل: للاهتمام⁽²⁾ (وهذا الوجه أرجح لوجهين: أحدهما: أنه موافق لقراءة ابن كثير ﴿أَنْ يُّوتِيَ﴾⁽³⁾ بهمزتين، أي: لكراهية أن توتي قلمك ذلك) قال البيضاوي: قراءة ابن كثير ﴿أَنْ يُّوتِيَ﴾ على الاستفهام للتفريع تؤيد الوجه الأول أي: لأنه أحد دبرتم⁽⁴⁾.
(والثاني: أن في الوجه الأول عمل ما قبل إلا فيما بعدها، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً) يعني المستثني والمستثنى منه، والتابع له، وقد مر أن ذلك جائز في غير هذه الثلاث أيضاً عند بعضهم، وكأنه أشار بهذا إلى ترجيح الوجه الثاني، لكونه متفقاً عليه، ثم الأرجح هنا بمعنى الراجح فسقط الاعتراض بأن المدعى أولاً إن الوجهين صحيحان، وإن الثاني منها أرجح من الأول فلا يتأنى حيثنذ تحليل ذلك بما أورده هنا؛ لأن مقتضاه بطلان الوجه الأول من حيث اشتماله على المحذور الذي أشار إليه.
(وكالدعائية في قوله:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَيَلْقَتَهُ قَدْ أَخْرَجْتَ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ

تقدم شرحه قريباً، قيل: للمدوح، وبلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر، لأنه إذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه إلى ترجمان، واعتراض بأنه يوهمه الدعاء عليه بالضرورة إلى ضعف سمعه واحتياجه إلى ترجمان تأمل (وقوله:

(1) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 70/3.

(2) حاشية الشمني: 126/2.

(3) النشر في القراءات العشر: 181/2.

(4) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 70/3.

إِنْ سُلِّمَ وَاللَّهُ يَكْلُؤَهَا ضُنْتُ بَشِيءٍ / مَا كَانَ يَرْزُؤَهَا 1 / 297

تقدم شرحه أيضاً.
(وكان القسمية في قوله:

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطْرُنَ سَطْرًا)

تقدم شرحه أيضاً.

(وكان التزمية في قوله تعالى ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾⁽¹⁾ كذا مثل بعضهم.
وكان الاستفهامية في قوله تعالى ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا﴾⁽²⁾ كذا مثل ابن مالك⁽³⁾.

فأما الأولى فلا دليل فيها إذا قدر لهم خبراً، وما مبتدأ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة، وقدر الكلام تهديداً كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار على صيغة الخطاب (تريد بذلك إيعاده أو التهكم به، بل) الدليل فيها (إذا) قدر لهم معطوفاً على ﴿لله﴾ وما معطوفة على البنات، وذلك ممنوع في الظاهر، إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن، وفقد، وعدم نحو: ﴿فَلَا تُحْسِبْنَهُمْ بِمَقَارَئِهِ مِنَ الْعَذَابِ﴾⁽⁴⁾ فيمن ضم الباء⁽⁵⁾ على أن أصله فلا يحسبونهم فحذف الواو لنون التأكيد، وفاصله ضمير الذين، وكذا مفعوله

(1) النحل: 57.

(2) آل عمران: 135.

(3) قال ابن مالك: واسماؤه من، وما..... فيضهم بالأول عن يعقل.

شرح صمد الحافظ: 387/1.

(4) آل عمران: 188.

(5) قرأ بضم الباء، وياء التنية أبو عمرو، وابن كثير.

الرازي في شرح الشاطبية: 241.

الأول (وعمو: ﴿أَنْ رَأَى اسْتَعْنَى﴾⁽¹⁾، ولا يجوز مثل زيد ضربه تريد ضرب نفسه) تقدم هذا البحث في علي إذا تقرر هذا (وإنما يصح في الآية العطف المذكور إذا قدر أن الأصل: ولا أنفسهم، ثم حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أن الفراء والزعروري والحوافي قدروا العطف المذكور، ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به⁽²⁾) وهذا ممنوع؛ لأن التابع يفتقر فيه ما لا يفتقر في المتبوع (أما الآية الثانية فنص هو) أي: ابن مالك (وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي⁽³⁾)، فالجملة خبرية، وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية، وأن الحالية لا تقع إلا خبرية) أي: محتملة للصدق والكذب في أصلها، وأما في أصل الحالية فقد أخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن اللبيب، قال الرضي: وجوب كونها خبرية، لأن الإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين في حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ وأما الإيقاعية نحو: بُعت وطلعت فلا نظر إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل المقصود إيقاع مضمونها، وهو مناف لقصد وقت الوقوع⁽⁴⁾، ورد بأن التقيد لا يستدعي اليقين بالقيّد بل يكفي مجرد الظن، وكأنه أراد التصديق⁽⁵⁾، قال ابن عقيل: دخل في قوله خبرية جملة الشرط، وفي البسيط: تقع جملة الشرط حالاً نحو: أفعّل هذا إن جاء زيد، فقبل:

(1) الملق: 7.

(2) معاني القرآن للفراء: 105/2، الكشاف: 587/2.

(3) قال ابن مالك: وتقع من موقع النفي كثيراً.

(4) شرح عمدة الحفاظ: 394/1.

(5) شرح الرضي: 40/2.

(6) في (س) بزيادة: وأنه ربما يكون اليقين بمحصل المضمون مجرد الطلب، وعلل المولى الجامي بأنه الحال منزلة الجزع ذي الحال، وأجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء، أقول مصداق هذا جواز وقوع الإنشاء حالاً بالتأويل كما يقع خبر أن، وقد صرح السيد الشريف في حاشية المطول بوقوعه حالاً مؤولة بالقول، وكذا المصنف في الجملة التفسيرية، تأمل، واعترض بأنه من أين فهم، وإنما فهم أنها لا تقع طلبية، وهذا أعم من كونها لا تقع إلا خبرية، والأعم لا إشعار له بالأخص، وأجيب بأنه أراد بالطلبية الجملة التي ليست بخبرية بدليل ما سبق من أن المعترضة تُشَيَّر عن الحالية باتيانها خبرية.

عصام الدين شاح الكافية: 132.

تلتزم الواو، وقيل: لا تلتزم وهو قول ابن جني⁽¹⁾، [ورد المصنف بقول المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا؛ لأنها مستقبلية فلا تقول: جاء زيد أن يسأل يعطى فإن أردت صحة ذلك جعلت الجملة خبراً لمن الحال له، فقلت: وهو أن يسأل يعطى، فتكون الحال الجملة الاسمية⁽²⁾، قيل: انظر من أين فهم ذلك؟، وإنما فهم مما ذكره المصنف أن الحالية لا تقع طلبية وهما أعم من كونها لا تقع إلا خبرية، والأعم لا إشعار له/ بالأخص⁽³⁾، وأجيب بأنه أراد بالطلبية الجملة التي ليست بخبرية بدليل 297/ب قوله المعترضة تميز عن الحالية بأنها تأتي غير الخبرية⁽⁴⁾ (وذلك الإجماع) [كأنه أراد إجماع البصريين، وإلا فقد⁽⁵⁾] جوز الفراء وقوع الطلبية حالا نحو: تركت عبد الله قم إليه كما في المساعد⁽⁶⁾، وجوز البيضاوي⁽⁷⁾ كون قوله تعالى ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁽⁸⁾ حالا من في أعبدوا⁽⁹⁾، واقتضى أثره [المولى]⁽¹⁰⁾ أبو السعود (، وأما قول بعضهم) وهو أمين الدين محمد بن علي المحلي العروضي مات سنة ثلاث وسبعون وستمائة⁽¹¹⁾ (في قول القائل:

اطْلُبْ وَلَا تُضَجِّرْ مِنْ مَطْلَبٍ (12)

(1) المساعد على تهليل القوائد: 43/2، البيط:

(2) حاشية الشمني: 127/2.

(3) حاشية الشمني: 127/2.

(4) ساقط من (س).

(5) حاشية الشمني: 127/2.

(6) ساقط من (س).

(7) قال ابن عقيل: فلا تقع الطلبية حالا، خلافاً للفراء في تجويزه تركت عبد الله قم إليه، وتركته غفر الله له على

الحالية. المساعد على تهليل القوائد: 43/2.

(8) في (س) بزيادة: في سورة البقرة.

(9) البقرة: 21.

(10) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 16/2، 17.

(11) في (س): علامة الروم.

(12) بغية الوعاة: 192/1.

البيت لبعض المولدين في شرح أبيات المعنى: 228/6، المقاصد النحوية: 217/3، حاشية الدسوقي:

430/2، حاشية الشمني: 127/2.

صدر بيت من الرجز عجزه:

فَأَنَّهُ الطَّالِبُ أَنْ يَضْجِرَ

.....

وبعده:

أَمَّا نَرَى الْخَبْلَ يَتَكَرَّرُ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ فَذَا نَرُ

[قال الميبي: هو من شعر المحدثين فلا يحتج به إلا تمثيلاً⁽¹⁾] (إن الواو للحال، وإن لا نافية، فخطأ، وإنما هي عاطفة، إما مصدر يُسَبِّكُ مَنْ أَنْ والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي: ليكون منكم طلب، وعدم ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة تضجر إعراب) بتقدير أن (ولا نافية، والعطف مثله في قولك: أتني ولا أجفوك بالنصب وقوله:

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَذْعُرْ إِنَّ أُنْدَى لِيَصَوْتُ أَنْ يُنَادِي دَاعِيَانِ⁽²⁾

بيت من الوافر قال الزمخشري لربيعه بن جشم، وابن يعيش للحطيفة، وابن بري الدثار بن شيان النمري، وبعضهم للأعشى [ذكره السيوطي]⁽³⁾،⁽⁴⁾ وادعو بالنصب بإضمار أن بعد واو الجمع في جواب الأمر، واندى اسم تفضيل من الندى وهو بُعدُ ذهاب الصوت، يقال: فلان اندى صوتاً من فلان إذا كان

(1) ساقط من (س)، المقاصد النحوية: 218/3.

(2) شرح شواهد المفني: 827/2، شرح المفصل: 35/7، المقاصد النحوية: 392/4، شرح إبيات المفني: 229/6، شرح ابن عقيل: الشاهد فيه: نصب ادعو في جواب الأمر بعد واو المعية.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) زيادة: وقبله:

تَسْلُوْنَ حَيْلَانِي لَمَّا اسْتَجَيْتَنِي مَسِيرُنَا بِشَوِ الْقُورِ الْهَجْلَانِ

بعيد الصوت، وهو اسم إن خبرها أن ينادي بكسر الدال، والصوت بكسر اللام
صفة أُنْدَى.

(وعلَى الثاني ⁽¹⁾ فالفتحة للتركيب) أي: تركيب الفعل مع نون التأكيد ⁽²⁾
ف تكون حركة بناء (والأصل: ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة للضرورة، ولا
نامية، والعطف مثله في قوله تعالى ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ ⁽³⁾.

الثاني: من الأمور التي تميز المعترضة عن الحالية (أنه يجوز تصديرها
بدليل استقبال كالتنفيس في قوله:

وَمَا أَذْرِي وَمَتَى إِخَالُ أَذْرِي

وأما قول الحوفي في ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّئِينَ﴾ ⁽⁴⁾ إلى أن الجملة
حالية (فمردود) [وجعله سهواً في آخر هذا الباب] ⁽⁵⁾ (وكنن في ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ ⁽⁶⁾
وكالشرط في ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ ⁽⁷⁾ ﴿قَالَ هَلْ
عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ ⁽⁸⁾ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ
أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾ ⁽⁹⁾ ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ
رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ⁽¹⁰⁾ ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾ ⁽¹¹⁾ ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ

(1) في (س) بزيادة: أي: على كون الواو عاطفة جملة على جملة.

(2) في (س) بزيادة: الخفيفة.

(3) النساء: 36.

(4) الصافات: 99.

(5) ساقط من (س).

(6) البقرة: 24.

(7) عمدة: 22.

(8) البقرة: 246.

(9) النساء: 102.

(10) الأنعام: 15.

(11) الزمل: 17.

غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا⁽¹⁾، وإنما جاز لأضربته إن ذهب وإن مكث؛ لأن أي: مع إن (المعنى لأضربته على كل حال)⁽²⁾ إذ لا يصح تعليل لما فهم من الكلام، أي: لأنه لم يُرَدِّ به معنى الشرط إذ لا يصح، [وقيل: اللام للتعليل/، وإذ تعليل 1/298 للتعليل معناه أن كلمة الشرط هنا تجردت عن معناها]⁽³⁾ (إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد) ولهذا جعل الزخشمري قوله تعالى ﴿إِنْ تُحْمَلْ عَلَيْهِ يُلَهِثْ وَإِنْ تَرَكْهُ يُلَهِثْ﴾⁽⁴⁾ حالا فقال: كأنه قيل مثل الكلب ذليلاً دأب الذلة لاهناً في الحالتين، وإن هذه يسمونها بأن الوصلية والمتصلة⁽⁵⁾.

(والثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:

وَأَعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا⁽⁶⁾

بيت من الرجز، أن المخففة اسمها محذوف، أما ضمير شأن على رأي الجمهور، أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم على رأي سيبويه⁽⁷⁾ أي: إنك

(1) الواقعة: 86، 87. في (س) زيادة: فهذه الجمل الشرطية معترضة لا حالية، قال المصنف في حواشي التسهيل نقلاً عن الطبرزي: أنه لا تقع جملة الشرط حالا لأنها مستقبله، فلا تقول جاء زيد إن يسأل يعطى، فإن أردت صحة ذلك جعلت الجملة غيراً عن الحال له، وهو أن يسأل يعطى، فتكون الحال جملة اسمية، قال: وبهذا التقرير يظهر لك خطأ من قال: وتدخل تحت قوله الخبرية جملة الشرط.

(2) في (س) زيادة: فاللام بمعنى 'مع'، وقوله.

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشمني: 128/2.

(5) الأعراف: 176.

(6) الكشف: 220/2، 221.

(7) بلا نسبة في شرح شواهد المفني: 828/2، شرح أبيات المفني: 231/6، المقاصد النحوية: 313/2، حاشية الشمني: 128/2، الدرر اللوامع: 569/1.

الشاهد فيه: اعتراض جملة فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ بين أَعْلَمُ وَمَعْمُولُهُ. حاشية المسوقي: 432/2، 433.

سوف يأتيك⁽¹⁾، وهي سدت مسد مفعولى أعلم يعني أن المقدور آت لا محالة وإن تأخر زماناً بتقدير المقدر، وفيه تسلية وتسهيل للأمور⁽²⁾ (وكجمله ﴿قَالَهُ أَرَأَيْتَ﴾ بهما⁽³⁾ في قول قد مضى) في الموضع الخامس⁽⁴⁾ (وكجمله ﴿فَيَايَ الْآءِ رُبُّكُمْ﴾ ⁽⁵⁾ الفاصلة⁽⁶⁾ بين ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾⁽⁷⁾ وبين الجواب وهو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ﴾⁽⁸⁾ والفاصلة بين ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾⁽⁹⁾ وبين ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾⁽¹⁰⁾ وبين صفتها، وهى: أي: أحدي الصفتين ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾⁽¹¹⁾ في الأولى والأخرى ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ﴾⁽¹²⁾ في الثانية، ويحعلان: أي: ﴿مدهامت﴾ ﴿حور مقصورات﴾ (تقدير مبتدأ؛ فتكون إما صفة، وإما مستأنفة) [قيل: فعلى الأول يتحقق الاعتراض بخلاف الثاني فتأمل]⁽¹³⁾.

(الرابع)⁽¹⁴⁾: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المبت كقول

المتني:

يَا حَادِيَّيَ عِيرَهَا وَأَخْسِيَّيَ
تَقَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلَا
وَأَوْجَدُ مَيْتًا قَلِيلًا أَفْقِدُهَا
أَقْلُ مِنْ نَظَرَةٍ أَرُودُهَا⁽¹⁵⁾

(1) في (س) بزيادة: وجماعة في ﴿إِنْ يَا إِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ الرَّؤْيَا﴾.

(2) في (س) بزيادة: كل ما قدر.

(3) النساء: 135.

(4) في (س) بزيادة: في مواضع الاعتراض.

(5) الرحمن: 38.

(6) في (س) بزيادة: بالجر صفة جملة.

(7) الرحمن: 37.

(8) الرحمن: 39.

(9) الرحمن: 62.

(10) الرحمن: 70.

(11) الرحمن: 64.

(12) الرحمن: 72.

(13) ساقط من (س).

(14) في (س) بزيادة: من الأمور المميزّة بين المعترضه والحالية.

(15) البيان من المنسرح للمتني في ديوانه: 7، شرح أبيات المتني: 6/ 231.

تقدم شرحهما في بحث لا⁽¹⁾، والشاهد في واحسبني فإنها جملة معترضة لا حالة لامتناع دخول الواو [على المضارع المثبت الواقع حالاً، لكونه كاسم الفاعل لفظاً، ومقدراً به معنى⁽²⁾] (قوله أفقدها على إضمار أن) فلما حذف عاد الفعل إلى الرفع، وضمير لها للأغيد في مطلع القصيدة في قوله:

أهلاً بدارِ سَبَاكَ أَغْيِدْهَا أَبْعُدْ مَا بَانَ عَنْكَ خُرْدُهَا

فالأغيد الناعم البدن، أراد به الجارية، وذكر اللفظ باعتبار الشخص، والخرد جمع خريدة وهي البكر (وقوله: أقل يروى بالرفع) على أن لا بمعنى ليس (والنصب) على أنها لنفي الجنس والخبر محذوف.

(تنبيه: للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين) قال التفازاني: في أول البقرة: وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام، وجوز بعضهم كونه في آخر الكلام⁽³⁾ (و الزمخشري يستعمل بعضها كقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾⁽⁴⁾ يجوز أن يكون حالاً من فاعل ﴿نعبد﴾، أو من مفعوله) يعني على التعريف أو الجمع (لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على ﴿نعبد﴾) فالعدول إلى الاسمية للدوام والثبات مع رعاية

(1) مبحث لا: 454.

لمحقق الطالب أبو عجيبة ومضان.

(2) في (س): على الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت.

(3) في (س) بزيادة: ولنا اشتراط كونه للتأكيد فيما لم نسمه مخالفة لاصطلاحات النحويين، بكون الحاء والتحريك غلط.

حاشية الشمني: 128/2.

(4) البقرة: 133.

الكشاف: 179/1.

الفاصلة/ (وأن تكون اعتراضية مؤكدة، أي: من حالنا أنا مخلصون له التوحيد)⁽¹⁾ 298 / ب
 كقوله: ﴿إِنَّا سَأَلْنَاكَ عَلَيْكَ﴾⁽²⁾ هذه الآية اعتراض، قال الحلبي: يعني بالاعتراض
 من حيث المعنى لا من حيث الصنعة، وذلك أن قوله تعالى ﴿ثَابِتَةُ اللَّيْلِ هِيَ
 أَشَدُّ﴾⁽³⁾ مطابق لقوله تعالى ﴿قَمِ اللَّيْلِ﴾⁽⁴⁾ فكانه شابه الاعتراض من حيث
 دخوله بين المتناسبين⁽⁵⁾ (، ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبي
 حيان توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي⁽⁶⁾، وهو الاعتراض بين
 شيئين متطابقين) هذا شامل للاعتراض بين المتعاطفين، وبين البديل والمبدل منه
 ولكن المصنف لم يذكرهما، وذكر الثاني الزمخشري في قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرْ فِي
 الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾⁽⁷⁾ وأما قول صاحب الفرائد: كون الجملة
 اعتراضاً بين البديل والمبدل منه بدون الواو بعيد عن الطمع، وعن الاستعمال،
 فقدرة الطيبي: بأنه كلام من لم يحقق معنى الاعتراض فتأمل.

(الجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) [من
 قال]⁽⁸⁾: هذا تعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك: أسررت إلى
 زيد النجوى وهي ما جزاء الإحسان إلا الإحسان، إذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما
 تليه من النجوى فيلزم، أن لا يكون لها محل من الإعراب، وهو باطل، [فقد غفل
 عما سيأتي في المثال الثامن من أنه احترز بالفضلة عن المفسرة التي لها محل]⁽⁹⁾
 (وسأذكر لها أمثلة توضيحها:

(1) في (س): بزيادة: بيان وجه الاعتراض، قال في ﴿إِنَّا سَأَلْنَاكَ عَلَيْكَ﴾.

(2) المزمّل: 5.

(3) المزمّل: 6.

(4) المزمّل: 2.

(5) الدر المصون: 404 / 6.

(6) البحر المحيط: 403.

(7) مريم: 41.

(8) في (س): فلا يرد ما قيل.

(9) في (س): أراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الإعراب بقربة ما سيأتي في المثال الثامن.

حاشية الشمني: 128 / 2.

أحدهما: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾⁽¹⁾
فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلا منها⁽²⁾
إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين⁽³⁾، وإن تكون
معمولة لقول محذوف، وهو حال مثل ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ
سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁴⁾.

الثاني: ﴿إِنْ مِثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ
فَيَكُونُ﴾⁽⁵⁾، فخلقهُ وما بعده تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ
الجملة من كونه قدر جَسَدًا من طين ثم كون) لأن ذلك لا يصلح أن يكون وجه
الشبه لعدم اشتراكهما فيه (بل باعتبار المعنى، أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في
الخروج عن مستمر العادة وهو التوليد بين أبوين) فصح التشبيه بلا اشتباه، [وبه
اندفع]⁽⁶⁾ أن يقال: كيف شبه به، وقد وجد عيسى بغير أب، وادم بغير أبوين؟
ودفعه الزحشري أيضاً فقال: مثلية في أحد الطرفين، فلا يمنع اختصاص دونه
بالطرف الآخر من التشبيه به؛ لأن المماثلة مشاركة في بعض الأصناف؛ ولأن
الوجود من غير أب وام أغرب، وأخرق للعادة من الوجود من غير أب فشبّه
الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم، وأحسم لمادة شبهته، إذا نظر فيما هو
أغرب مما استقر به، وعن بعض العلماء أنه أسر بالروم فقال لهم: لِمَ تُعْبَدُونَ
عيسى؟ فقالوا: لأنه لا أب له، قال: فأدم أولى لأنه لا أبوين له، قالوا: كان يجيى
الموتى قال: فجز قيل أولى، لأن عيسى أحيا أربعة نفر، وجز قيل: أحيا ثمانية آلاف،
قالوا: كان يبرئ الأكمة والأبرص، فقال: فجز جيس أولى، لأنه دُبِحَ وأحرق ثم
قام سالماً⁽⁷⁾.

(1) الأنبياء: 3.

(2) في (س) بزيادة: أي: أسر هذا الحديث.

(3) حاشية الدسوقي: 435/2.

(4) الرعد: 23، 24.

(5) آل عمران: 59.

(6) في (س): فلا يتجه.

(7) الكشف: 1/ 323، 324.

(والثالث: ﴿هَلْ أَدْلَكُم عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾⁽¹⁾ فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة⁽²⁾ قال الزخشري: كأنهم قالوا: كيف تعمل؟ فقال: تؤمنون⁽³⁾ (معناها الطلب، أي: آمنوا بدليل يُغفرُ بالجزم) قال القرطبي: تؤمنون عند المبرد والزجاج في معنى آمنوا، ولذلك جاء يغفر مجزوماً على أنه جواب الأمر⁽⁴⁾، وقيل⁽⁵⁾: هو منقول عن سيبويه، ويؤيده قراءة ابن مسعود ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا﴾⁽⁶⁾ وإنما جيء به على لفظ الجر⁽⁷⁾ [للايذان بوجود الامتثال، فكأنه امتثل فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين]⁽⁸⁾ (كقولهم: أتقى الله امرؤ⁽⁹⁾ فعل خيراً يشب عليه أي: يلتق الله، ليفعل يشب، وعلى الأول) وهو كون تؤمنون [تفسير للتجارة]⁽¹⁰⁾ (فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب وهو الدلالة منزلة السبب وهو الامتثال) وبه صح قول الفراء: [إنه جواب ﴿هَلْ أَدْلَكُم﴾]⁽¹¹⁾، [واندفع تغليب الزجاج إياه]⁽¹²⁾ بأنه ليس إذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم ليغفر لهم، إنما يغفر لهم إذا آمنوا وجهادوا⁽¹³⁾.

(1) الصف: 10، 11.

(2) في (س) بزيادة: والاستأناف يأتي.

(3) الكشف: 4/388.

(4) الجامع لأحكام القرآن: 9/681.

- القرطبي هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج القرطبي، من كبار المفسرين، من أهل قرطبة، من كبة: الجامع لأحكام القرآن، التذكار في أفضل الأذكار، ت (671) هـ الأعلام: 322/5.

(5) في (س) بزيادة: وكونه بمعنى آمنوا.

(6) التوبة: 86.

(7) حاشية الدرسي: 2/435، 436.

(8) في (س): إيلاناً بأن ذلك لما لا يترك.

(9) في (س) بزيادة: على صيغة الماضي.

(10) في (س): خبرية تفسيرية.

(11) الصف: 10.

في (س): هو مجزوم على جواب الاستفهام وهو ﴿هَلْ أَدْلَكُم﴾.

(12) في (س): دفع لما غلطه الزجاج.

(13) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 5/166، معاني القرآن للفراء: 3/154.

(الرابع): ﴿وَلَمَّا يَأْتِيَكُمُ الْمَلِئِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمِ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزَلُّوا﴾⁽¹⁾ قال الزخشي: مثل الذين خلوا حالهم التي هي مثل في الشدة، مستهم بيان للتشديد وهو استئناف، كان قائلاً قال: كيف كان ذلك مثل؟ فقبل: مستهم البأساء⁽²⁾، قال التفازاني: في الكلام حذف؛ لأن الذي يصيهم مثل حالهم، وشبهه لا نفسه ففي الكلام حذف⁽³⁾ (وجوز أبو البقاء كونها حالية على إضمار قد⁽⁴⁾)، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا [لأن المثل ليس بجائز العمل في الحال كما في يمجيني ضرب اللص مكتوفاً، ولا يجزي من المضاف إليه، ولا شبهه جزء منه، فإن الحال لا يتأتى من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف إليه واحداً من هذه الثلاثة، ولأبي البقاء أن يقول: أردت أنها حال من فاعل خلوا كما جوزه الحلبي]⁽⁵⁾.

(الخامس): ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الْمَلِئِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁶⁾ إن قدرت إذا غير شرطية فجملة القول تفسير لنيجادلونك، وإلا فهي جواب إذا، وعليهما فيجادلونك حال.

تنبيه: الأنسب أن يذكره بعد المثال الثامن (المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بأي كقوله:

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيِ أَنتَ مُلْتَبِّئٌ (7)

(1) البقرة: 214.

(2) الكشاف: 232.

(3) حاشية السمد على الكشاف: 98/1.

(4) في (س) بزيادة: ويجوز أن تفسر معها قد فيكون حالاً.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 145/1.

(6) في (س): لا قالوا: أن الحال لا يقع من المضاف إليه، إلا إذا كان المضاف عاملاً عمل الفعل، أو جزء من المضاف إليه، أو كجزء منه، وليس المثل هنا واحد من هذه الثلاثة، وفيه أن أبا البقاء لم يصرح بأنها حال من المضاف إليه، ولعله أراد أنها حال من فاعل خلوا كما صرح الشهاب.

(7) الدر المنثور: 523/1.

(8) الأنعام: 25.

(9) صدر بيت من الطويل عجزه:

وَتَقْلِيَنِي لَكِنْ إِنَّا لَا أَتْلِي

بلا نسبة في شرح شواهد المنقي: 243/1، شرح الفصل: 141/8، خزنة الأدب: 255/11.

تقدم شرحه في أي (ومقرونة بأن ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾⁽¹⁾،
وقولك: كتبت إليه أن افعل إن لم تقدر الباء قبل أن) وإن قدرت فالتركيب من
قبيل المفرد⁽²⁾.

(السادس: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجْنَهُ ﴾⁽³⁾ فجملة
ليسجنه قيل: هي مفسرة للضمير في بدأ الراجع إلى البداء المفهوم منه) قاله ابن
عطية⁽⁴⁾، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسر مجموع الجملتين) جملة
القسم، وجملة الجواب، قال الحلبي: القسم وجوابه معمول لقول مضمهر هو الحال،
أي: ظهر لهم كذا قائلين والله ليسجنه⁽⁵⁾ / (ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ 299 / ب
لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب) قيل: هذا يدفع قوله التحقيق
أن المفسر مجموع جملتين، ويلزم منه أن لا يكون للجملة الأولى مدخل في التفسير
فلا يكون التحقيق أن مجموع الجملتين وهو المفسر⁽⁶⁾، [واجيب]⁽⁷⁾ بأن العمدة من
الكلام القسمي هو الجواب، والقسم تأكيد له، [وقد يقال: إنه من نسبة فعل]⁽⁸⁾
أحد التضاييفين إليهما كما في قوله تعالى ﴿ يُخْرِجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤَ وَالْمَرْجَانَ ﴾⁽⁹⁾
(وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سنجه عليه الصلاة والسلام، فلهذا هو
البداء الذي بدا لهم) يفهم من تقريره أن الإنشائية تمنع التفسيرية مطلقاً⁽¹⁰⁾،
فيتنقض بـ [نحو: ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ ﴾⁽¹¹⁾ فتأمل]⁽¹²⁾.

(1) المؤمنون: 27.

(2) في (س): فإذا قدر الباء فلا يكون التركيب مما نحن فيه، بل يكون من قبيل المفرد.

(3) يوسف: 35.

(4) الغرر الوجيز: 242 / 3.

(5) الدر المصون: 182 / 4.

(6) حاشية الشمني: 129 / 2.

(7) في (س): قيل.

(8) في (س): ويحجب بما قاله التنازاني في أن الفعل من أحد المتصاحين قد ينسب إليهما.

(9) الرحمن: 22.

(10) حاشية الشمني: 129 / 2.

(11) في (س) بزيادة: وليس مطلقاً.

(12) المؤمنون: 27.

ساقط من (س).

(ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها) أي: بدون حرف التفسير، والتأويل بالخبري كما قيل في: ليسجته (، يقع ذلك في موضعين: أحدهما: أن يكون المفسر) على صيغة المفعول (إنشاء أيضاً، نحو: أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار).

والثاني: أن تكون مفرداً مؤدياً معنى جملة نحو: ﴿وَأَسْرُوا التَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽¹⁾ الآية) يعني على احتمال أن يكون ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ﴾⁽²⁾ تفسير للتجوى، وقد مر أن فيه احتمالين آخرين (وَلَمَّا قُلْنَا فِيمَا مَضَى) يعني في المثال⁽³⁾، أو في المعنى التاسع لـ«هل» (إن الاستفهام مراد به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى) علة لـ«لَمَّا» (وأوجبه الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ) علة لأوجبه (؛ لا أن التفسير أوجب ذلك) أي: النفي يعني أن الجملة باقية على إنشائها لكونها استفهامية، وإن إرادة النفي لا ترفع كونها إنشاء لفظاً، وإن كانت ترفعه معنى فسمط القول بأن هذا خلاف ما قدمه قريباً من أن الاستفهام إذا كان واقعاً في جملة بمعنى النفي فتلك الجملة خبرية، وقال في فصل «هل»: التاسع أن يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾⁽⁴⁾ ونظيره: «بلغني عن زيد كلام والله لأفعلن كذا» فالجملة القسمية مفسرة لقوله كلام، ويحتمل أن يكون بدلا منه أما عند الكوفيين فظاهر، وأما عند البصريين فيتقدير قول مضاف إلى الجملة [أي: قول والله

(1) الأنبياء: 3.

(2) الأنبياء: 3.

(3) في (س) زيادة: الأول.

(4) الرحمن: 60.

(5) في (س) زيادة: قيل: قوله إما قلنا جواب سؤال يرد على ما تضمنه ما قبله من كون جملة ﴿هل هذا إلا بشر مثلكم﴾ إنشائية تفسيرية، وقد مضى في أول البحث في فصل «هل» أن «هل» يراد بها للنفي ومعلوم أن النفي من قبيل الخبر، وتقدير الجواب إذا لم نقل فيما مضى أن الاستفهام هنا مراد به النفي لأجل الجملة التفسيرية بل قلناه لأجل المعنى اقتضاء، وأوجبه الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ فهذه الجملة إنشائية معنى خبرية لفظاً.

لأنه [١] (ويجوز أن يكون ﴿ ليسجنته ﴾ جواباً لبدا؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، قال:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَثَانَيْنِ مَيْيَسِي (٢)

صدر بيت من الكامل نسب لليد عجزه:

..... إن المائيا لا يطيش سهاهما

«علمت»^(٣) إما علق عن العمل، واللام جواب قسم مقدر، وجملتا القسم وجوابه في محل نصب [بـعلمت]^(٤)، [أو ضمن معنى القسم فلا عمل له]^(٥)، ولا نسـم مقدر؛ لأن القسم لا يعمل في جوابه، وطاش السهم عن الهدف عدل أي: أن الموت لا يعدل سهامه عن حضر أجله.

(وقال الكوفيون: الجملة) يعني ﴿ ليسجنته ﴾ (فاعل) لبدا / (ثم قال 1/300 هشام، وثعلب، وجماعة: يجوز ذلك) أي: كون الجملة فاعلاً (في كل جملة نحو: يعجبني تقوم)^(٦) قيل: ينبغي أن يحمل ما ذكره على معنى ما المصدرية المفهوم من الجملة، وهو الفاعل المسند إليه معنى، إذ لا نزاع لأحد في أن الإسناد

(١) في (س): كلا قيل فاعل.

حاشية الدسوقي: 438/2.

(٢) البيت لليد في ديوانه: 146، وروايته:

صَادَفَنِي بِثَاغِرَةٍ فَأَمْسَجَتْهَا

شرح المعلقات للزوزني: 88، المقاصد النحوية: 405/2، شرح شواهد المغني: 828/2، وبلا نسبة في

حاشية الدسوقي: 438/2.

(٣) في (س) بزيادة: يحتمل وجهين أحدهما.

(٤) في (س): بالفعل المعلق.

(٥) في (س): والثاني أن يكون أجريت مجزئ القسم فخرج حيثل عن طلب المفعولين، وعلى هذا.

(٦) حاشية الدسوقي: 239/2.

إليه من خصائص الاسم، وغايته أن التأويل هنا وقع بغير مصدري كما يقول الكل في نحو: قُمت حين قام زيد من أن الجملة وقعت مضافاً إليها، مع أن الإضافة أيضاً من خصائص الاسم، لكن الجملة هنا مؤولة بمفرد، وهذا مطرد في باب الإضافة، فهشام، وتعلب ومن واقفهما الحقوا مثل: يعجبني تقوم بهذا الباب، والبصريون منعوا منه⁽¹⁾.

(وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها) فعلاً (قليلاً، وياقترانها بأداة معلقة نحو: ظهر لي أقام زيد وعُلم أن هل قعد عمرو⁽²⁾)، وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزة؟ فإن الفاعل كالجزة من الفعل فلا يناسب التعليق عنه (وبعد) أي: أقول بعد ما تقدم تنبيه (فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات) ولكن (وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى) ولما حذف المضاف أقيمت الجملة مقامه جعل الإسناد إليها، وقيل: يمكن هذا مراد الفراء، ومن ذهب إلى قوله⁽³⁾، وتقدير ذلك مع كون المعلق استفهاماً ما ذكره المصنف بقوله (الا ترى أن المعنى ظهر لي جواب أقام زيد، أي: جواب قول القائل ذلك، وكذلك في علم أقعد عمرو) أي: علم جواب أقعد عمرو، وأما إذا كان المعلق غير استفهام نحو: ظهر ما قام زيد فيقال: الأصل فظهر لي مضمون ما قام زيد (وذلك لا بد من تقديره دفعاً للتناقض، إذ ظهور الشيء والعلم به متايفان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا) أي: لفظ الجواب المقدر مضافاً (عما تصح فيه الإضافة إلى الجمل) [لما سيأتي أنها ثمانية كلم]⁽⁴⁾ قلت: قد مضى [لنا] عن

(1) حاشية الشمي: 130/2.

(2) قال أبو حيان: ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب وعلتن عنها جاز أن تقع في موضع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله. البحر المحيط: 47/1.

(3) في (س) بزيادة: أعني أن الإسناد في التحقيق إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة. حاشية الشمي: 130/2.

(4) في (س): كما سيأتي أنه لا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية.

قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات) أظن أنه سهو فزإن محله بعد أسطر، ولا يدفعه قول من قال: أي: بعد زمان قريب⁽¹⁾.

(السابع:) [من أمثلة الجملة التفسيرية]⁽²⁾ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا

فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾ زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل [في قيل]

ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير) وهذا المصدر نوعي لتفسيره

بأمر خاص لا تأكيد، وإلا لم تصح نيابته عن الفاعل (وقيل الظرف نائب عن

الفاعل، فالجملة في محل نصب) على أنه مقول قيل (ويرد بأنه لا تتم الفائدة

بالظرف) قيل: هذا ممنوع، وأجيب بأنه أراد فائدة ليعتد بها⁽⁴⁾ (وبعدمه) أي: بعدم

الظرف (في) ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَضَعَ اللَّهُ حَقَّ﴾⁽⁵⁾ وذلك لأن الكلام ليس في

خصوصيته ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ بل في كل قول مبني للمفعول بعد جملة

نفس ما قيل: أن عدمه في هذه الآية لا يرد على/ هذا القائل؛ لأنه لم يقل النائب 300 / ب

الجار والمجرور دائماً، وإنما قال به في محل خاص لقيام المقتضى لذلك، فلا يرد عليه

كون الجار والمجرور مفقوداً في محل آخر⁽⁶⁾ (والصواب أن النائب الجملة؛ لأنها

كانت قبل حذف فاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟) بالنصب خبر

انقلبت؛ لأنه من الأفعال الناقصة [كما في الهندي]⁽⁷⁾ (والمفعول به متعين للنياحة)

جملة حالية (وقولهم الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه جوابه أن التي يراد بها

لفظها يحكم لها بحكم المفردات، ولهذا) أي: لكون حكم الجملة عند إرادة لفظها

كحكم المفرد (تقع) أي: الجملة (مبتدأ محو: ﴿لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ أي:

(1) القائل ابن الرواحي كما في هامش المخطوط.

(2) ساقط من (س).

(3) البقرة: 11.

(4) قال المحصن: وما يقوم مقام الفاعل لابد أن تتم الفائدة به كما تتم بالفاعل.

متنهي أمل الأريب: 122. تحقيق الأستاذ محمد العاير.

(5) الجاثية: 32.

(6) حاشية الشمني: 130/2.

(7) ساقط من (س).

الحافلة ﴿كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ﴾⁽¹⁾ وفي المثل زُعموا مطية الكذب⁽²⁾ قال التفتازاني: يعني أن الواو بعد الزعم وما يشتق من كلام غير موثوق به؛ لأن الزعم هو القول بغير تبين وثبت⁽³⁾، وقيل: شبه ما يقدمه المتكلم أمام كلامه، ويتوصل به إلى غرضه في قوله: زُعموا كذا وكذا بالمطية التي يتوصل بها إلى حاجته، فإن الرجل إذا أراد المسير إلى بلد في حاجته ركب مطية، وسار حتى تقضى حاجته⁽⁴⁾ (ومن هنا أي: من أجل أن الجملة التي يراد بها اللفظ في حكم المفرد لم يحتاج إلى رابط في نحو: قولي لا إله إلا الله كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد) مثل: هذا زيد.

الثامن: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁵⁾ لأن وعد يتعدى لاثنتين [أولاهما ﴿الذين آمنوا﴾]⁽⁶⁾ (وليس الثاني هنا ﴿لم مغفرة﴾؛ لأن ثاني مفعولي كما لا يكون جملة) أراد بذلك فعلا له مفعولان أولهما ليس بمبتدأ مثل أعطى (بل هو محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيراً عظيماً، أو الجنة، وعلى الثاني) أي: على كون الجنة (فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر) قال التفتازاني: كان مقتضى الظاهر نصب مغفرة وأجر مفعول وعد كما في آخر الفتح، واحتيج إلى ذكره بطريق الجملة الاسمية إلى بيان فينه بوجوه: الأول أن ثاني مفعولي وعد متروك و﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ كلام تام معناه قدم لهم وعداً، وقوله لهم مغفرة استئناف في موقع البيان للموعود جواب لسؤال، أي

(1) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله، وروايته... ثم قال يا أبا موسى - أو يا عبد الله - ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة؟ قلت: بلى، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله ﴿232/11﴾.

(2) لسان العرب (ز.ع.م) 4/371، حاشية الدسوقي: 2/440.

(3) حاشية السمد على الكشاف: 1/22.

(4) حاشية الشمني: 2/130.

(5) المائدة: 9.

(6) في (س): أولهما الموصول، والثاني محذوف كما سيأتي.

شيء وعد لهم؟ أي: أي شيء موعود؟ وقدر السؤال هكذا ليلائمه الجواب بالاسمية، إذ لو قيل: أي شيء وعدهم؟ كان جوابه مغفرةً بالنصب، الثاني: أنه بتقدير القول أي: وعدهم قائلاً لهم مغفرة، الثالث: أنه مفعولٌ وعدٌ باعتبار كونه في معنى قال؛ لكونه نوعاً من القول، الرابع: أنه مفعولٌ وعدٌ باعتبار الحكاية بمعنى وعدهم هذا الكلام على طريقته قوله تعالى ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامًا عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾ (وقولي في الظابط أفضلةً احتزرت به الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولما مواضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال) نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽²⁾ (أو في الأصل) نحو: إذا ميت 1/301 كان الناس صنفان (وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال [في نحو: زيداً ضربته]⁽³⁾ فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي) بعد أسطر، وقد مر أن المراد بالجملة التي لا محل لها فلا يرد ما قيل: إنه لا يخرج به مثل: قام زيد عمرو يضربه؛ لأن الجملة هنا مفسرة للحال فهي فضلة (وهذا القيد أهملوه ولا بد منه).

مسألة: قولنا أن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلويين، فزعم أنها بحسب ما تفسره، فهي في نحو: زيداً ضربته لا محل لها، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلْقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾⁽⁴⁾ ينصب كل شيء مفعول لخلقنا المقدر، وهو في محل رفع خبر إن، وكذا المذكور؛ لأنه مفسر له، وفي (و نحو: زيد الخبز يأكله) ينصب الخبز في محل رفع) لأنه مفسر لخبر مبتدأ (ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: أكله وقال:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ نَبِيتٌ وَهُوَ آمِنٌ (5)

(1) الصافات: 78، 79.

حاشية السعد على الكشاف: 1/ 173.

(2) الإخلاص: 1.

(3) ساقط من جميع النسخ.

(4) القمر: 49.

(5) البيت لشام المري في الكتاب: 114/3، خزاعة الأدب: 38/9، ويلا نسبة في حاشية الدسوقي: 442/2،

شرح شواهد المفني: 829/2.

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَمَنْ لَا نُجْزُهُ يُعْصِرُ مِنَّا مُفْزَعًا

(فظهر الجزم) في نومه؛ لأنه مفسر لنؤمن مقدراً، ونحن تأكيد لضميره لا خبر لنحن، إذ لا يقع بعد كلم الشرط اسم مرفوع خلافاً للأخفش (، وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان، أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة⁽¹⁾) وجوز الزعشمري كون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ﴾⁽²⁾ بدلاً من ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾⁽³⁾، قال التفازاني: الظاهر أنه بمنزلة بدل الكل، وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا عمل لها، ويعنون بما لا عمل له ما لا يكون خبراً، أو صفة، أو حالاً، وإن كان في موضع المفعول للقول، فلذا كان الوجه هو الاستئناف⁽⁴⁾ (وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير) هذا اعتراض ثان على الشلوين، وأجيب بأنه إرادة المفسر بالمعنى اللغوي، وهو تناول بجملة الاشتغال⁽⁵⁾ (، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان) قال الرضي: كُثِرَتْ من زيد يده، أي: كسرت عضوا من زيد يده، حذف المعطوف عليه، أقيم المعطوف مقامه⁽⁶⁾ (واختلف في المبدل منه، وفي البغداديات لأبي علي) أي: المسائل التي أملاها أبو علي الفارسي ببغداد (إن الجزم في ذلك) في المفسر في البيت المذكور وهو نومه (بأداة شرط مقدرة، فإنه قال ما ملخصه:

(1) في (س) بزيادة: وفيه أنه سيقرر في الباب الرابع أن البيان لا يكون تابِعاً بجملة خلاف البدل.

(2) البقرة: 14.

(3) الكشف: 65/1.

(4) حاشية السعد على الكشف: 1/31.

(5) حاشية الشمني: 130/2.

(6) شرح الرضي: 267/4.

إن الفعل المحذوف، والفعل المذكور في نحو قوله^(١):

لَا تُجْزَعِي إِنْ مَتَفِئْسًا أَهْلَكْتُهُ (.....)

تقدم شرحه في الفاء (محزومان في التقدير، وإن المحزوم الثاني ليس على البديلية، إذا لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرار إن، أي: إن أهلكمت متفئساً إن أهلكته، وساغ إضمار إن) في البيت ونحوه (وإن لم يميز إضمار لام الأمر) في المحل الصالح له (إلا ضرورة) مع أن كل منهما أداة جزم (لاتساعهم فيها) [أي: في أداة الشرط]^(٢) (بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مقو لدلالة عليها) عطف/ على لاتساعهم تعليل آخر لفرقهم [بين أداة الشرط، ولام الأمر]^(٣)، وهـ 301 / ب بالنظر إلى المحل الصالح لها كتؤمته في البيت، والتعليل الأول بالنظر إلى أنفسهما (، ولهذا أجاز سيويوه بمن تُمرّر أمرٌ)^(٤) فحذف صلة امرر وهي به بقرينة ذكر صلة تمرر وهي بمن (ومنع من تُضرب أنزل لعدم دليل على المحذوف، وهو عليه، حتى تقول: (عليه وقال فيمن قال: أي سيويوه (مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح بالخفض: إنه أسهل من إضمار رب بعد الواو)^(٥) لأن إضمار رب ما لم يتقدم، وإضمار خافض صالح وطالح إضمار ما تقدم، إذ التقديران: لا امرر بصالح بل مررت بطالح، (ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة) يعني للحاجة لا لضرورة الشعر (كما في ضرب غلامه زيدا، فإنه ضعيف جداً،

(١) قال الفارسي: والأحسن عندي أن يكون على تكرير أن.....

البغداديات: 446.

(٢) في (س): أي: في إن ما لم يتسعوا في لام الأمر.

(٣) في (س): بين إن واللام.

(٤) الكتاب: 93 / 3.

(٥) الكتاب: 131 / 1.

وحسن في نحو: «ضربوني وضربت قومك» واستغنى عطف [على ما بعد بل] (1) فإن معناه بل المجزء الثاني على تكرار أن (واستغن بجواب الأول عن جواب الثانية كما استغنى في نحو: أزيدا ظنته قائماً بثاني مفعولي ظنتت المذكورة، عن ثاني مفعولي ظنتت المقدرة) هذا مبني على ما هو الظاهر من أن قائماً ثاني مفعولي ظنتت المذكورة، وإلا لجاز كونه ثاني مفعولي المقدرة حتى قيل: إنه أولى؛ لأن المقدرة هي المقصودة بالذات، والثانية إنما أتت بها لضرورة التفسير (2).

(الجملة الرابعة: المجاب بها القسم، نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (3)، ونحو: ﴿وَاللَّهِ لَا يَكِيدُ أَصْنَامَكُمْ﴾ (4) [ومقدراً أشار إليه بالفصل بقوله] (5)، ومنه ﴿لَيَبْدُنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ (6) ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ (7) يُقَدَّرُ لذلك ولما أشبهه القسم) نائب فاعل من يقدر (ومما يحتمل جواب القسم ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ (8) وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ (9)، فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ (10) وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه (11)، أي: هو جواب قسم، والواو هي المحصلة لذلك؛ لأنها عاطفة، وتوهم أبو حيان عليه ما لم يتوهم

(1) في (س): على قوله تكرير.

(2) حاشية الشمني: 131 / 2.

(3) يس: 2، 3. في (س) بزيادة: فالأول جواب للقسم المذكور المحذوف فعله، أي: أقسم بالقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين.

(4) الأنبياء: 57.

(5) ساقط من (س).

(6) الحمزة: 4.

(7) الأحزاب: 15.

في (س) بزيادة: إنما فصل ذلك عما قبله لكون القسم مقدر كما قال.

(8) مريم: 71.

(9) مريم: 70.

(10) مريم: 68.

(11) المجرور الوجه: 27 / 4.

صفار الطلبة، وهو أن الواو حرف قسم، فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور، وبقاء الجار، وحذف القسم مع أنه جواب منفياً بأن⁽¹⁾ وفيه أنه ينتقض بقوله تعالى ﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنَّ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾⁽²⁾، وقول الزغشري: إنه لسد مسد الجوابين [يعني أنه دال على جواب الشرط، وإلا فالشيء الواحد لا يكون معمولاً، وغير معمول]⁽³⁾.

(تنبيه: من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بِالِغَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾⁽⁴⁾ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾⁽⁵⁾ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾⁽⁶⁾ وذلك أي: كون لا تعبدون، ولا تسفكون جوابي القسم (لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، قاله كثيرون منهم الزجاج⁽⁷⁾، ويوضحه ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾⁽⁸⁾ وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما: التقدير: بأن لا تعبدوا إلا الله، وبأن لا تسفكوا ثم حذف الجار، ثم أن فارتفع الفعل) كما في: (وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي، ثم أخرج مخرج الخبر⁽⁹⁾) لأنه أبلغ من صريح النهي، كأن المنهي امتثل النهي فأخبر عنه بنفي ما أخبر عنه (ويؤيده أن بعده ﴿وقولوا﴾ ﴿واقيموا﴾ ﴿وأتوا﴾) فإن الثلاثة إنشاء لفظاً لا معنى، فيحتمل ﴿لا تعبدون﴾ الذي هو خبر لفظاً على أنه نهى معنى،

(1) البحر المحيط: 209/6.

(2) فاطر: 41.

(3) ساقط من (س).

الكشاف: 638/3.

(4) القلم: 39.

(5) البقرة: 83.

(6) البقرة: 84.

(7) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 162/1.

(8) آل عمران: 187.

(9) معاني القرآن للفراء: 53/1.

ليعطف الإنشاء على الإنشاء⁽¹⁾، [وجوز]⁽²⁾ أبو البقاء أن يكون في موضع نصب على الحال أي: أخذنا ميثاقهم موحدين، وإن يكون الحال محذوفة أي: أخذنا ميثاقهم قائلين كذا وكذا⁽³⁾ (وما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق:

نَمَسُ فَإِنْ عَاذَنِي لَا تُخَوِّنِي تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبْ يَمْطَحِيَانِ⁽⁴⁾

بيت من الطويل، وقبله:

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَكَثَّرَ ضَاحِكاً وَقَائِمُ سَيْفِي فِي يَدِي بِمَكَانٍ

ونعده:

وَأَنْتَ أَمْرٌ يَا ذَلْبُ وَالْعَدْرُ كُتْمًا أَخْيَيْنَ كَأَنَّا أَرْغَبَا بَلْبَانِ
وَلَوْ غَيْرَنَا بُيْهَتْ تَلْتَمِسُ الْقِرَى رَمَاكَ بِسَهْمٍ أَوْ شَبَاهِ سِتَانِ

ضمير كه للذئب، وتكثر بالشين المعجمة [تبسم، وكشف عن أنيابه]⁽⁵⁾، وسماه امرئ تنزيلاً له منزلة العاقل⁽⁶⁾، وأخين تصغير أخوين⁽⁷⁾، والشاة بالفتح

(1) في (س) بزيادة: ويؤيده أيضاً قراءة أبي لا تعبدوا بالناء، التقدير: قلنا هم لا تعبدوا.

(2) في (س): وذكر أبو البقاء وجهاً رابعاً.

(3) في (س) بزيادة: وخامساً هو.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 77/1.

(5) البيت للفرزدق في ديوانه: 680، الكتاب: 416/2، حاشية الدسوقي: 446/2، شرح شواهد الغني: 536/2.

(6) في (س): من الكثر وهو إلباء الأسنان عند الضحك.

(7) في (س) بزيادة: لخطابه إياه.

(7) في (س) بزيادة: ولبان بكسر اللام، والقري بالكسر أيضاً الفياضة.

بالفتح الحد (فجملة النفي إما جواب لعاهدتي) وتكن جواب الشرط، وفي مثل من ياذنب يصطحبان شاهد للفصل بين من وصلتها ولمراعاة معنى من (كما قال:

أَرَى مُحَرِّزاً عَاهِدْتُهُ لَيَّوْافِقُنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافٍ⁽¹⁾

بيت من الطويل محرز اسم رجل، وأغريته بكذا حملته عليه (فلا عمل لها، أو حال من الفاعل، أو المفعول، أو كليهما فمحلها النصب، والمعنى شاهد للجوابية) لأن المعنى على المعاهدة، والحلف على ترك الخيانة، لا على المعاهدة على شيء آخر في هذه الحالة (وقد يحتاج للمحالية في قوله أيضاً:

أَلَمْ تُرَيَّ عَاهِدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَتِّن رَّيَاجَ قَائِمًا وَمَقَامَ
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتَمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِيٍّ وَزُرُ كَلَامٍ⁽²⁾

بيتان من الطويل، الرتاج ككتاب الباب العظيم أراد به باب الكعبة المشرفة، وبالمقام مقام إبراهيم عليه السلام (وذلك) أي: وجه الاحتجاج به (أنه عطف 'خارجاً' عن محل جملة 'لا أشتم' فكأنه قال: 'حلفت غير شاتم ولا خارجاً') يعني لما كان كل من 'لا تخونني، ولا أشتم' مضارعاً منفياً محتملاً للجواب والحال وقامت القرينة في 'لا أشتم' على المحالية، فترجح حمل 'لا تخونني' عليهما أيضاً لما ذكرنا، فسقط ما قيل: إنه كيف اللفظ الواقع حالا في تركيب خاص حجة على أن 302/ب لفظاً آخر واقع في تركيب مابين له حال⁽³⁾ (والذي عليه) المحققون أن 'خارجاً'

⁽¹⁾ بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 240/6، حاشية الشمني: 131/2، الكافية الشافية: 386/1.

⁽²⁾ البيان للفرزدق في ديوانه: 592، خزنة الأدب: 223/1، شرح أبيات المغني: 241/6، الكامل في اللغة والأدب: 172/1.

⁽³⁾ حاشية الشمني: 131/2.

مفعول مطلق، والأصل ولا يخرج خروجاً، ثم حذف الفعل وأتاب الوصف من المصدر، كما عكس في قوله تعالى ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾⁽¹⁾ أي: غائراً فأناب عنه غوراً، وهو خبر أصبح، وجوز أبو البقاء كونه حالاً على تمام أصبح لكنه استبعده⁽²⁾؛ لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة، وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلماً في المستقبل، ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

مسألة: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً⁽³⁾، فقليل في تعليقه: لأن نحو: لأفعلن لا محل له، فإذا بُني على مبتدأ قليل: زيد ليفعلن صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبراً، إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى) تحليل لصحة إرادة جملتي القسم وجوابه بجملة القسم (، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب كقولك: قال زيد أقسم لأفعلن) رد للتعليل السابق لقول ثعلب، تقريره أن قولنا لا محل لهما ليس معناه نفي إمكان المحل عنهما، بل نفي المحل دون إمكانه، فتكون قضية مطلقة، وقولنا: لا محل لوقوعها خبراً مطلقة أخرى، والمطلقان لا تتأنيان⁽⁴⁾ (وإنما المانع عنده، إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً) بل يكون الخبر هو الجواب، فيكون هذا المانع مانعاً لكون القسم وجوابه لا يكونان خبراً إلا لما نقل عن ثعلب: أنه لا تقع جملة القسم خبراً، لكن يندفع به قول الرضي: والأولى الجواز إذ لا مانع⁽⁵⁾ (لأن الجملتين ههنا

⁽¹⁾ الملك: 30.

⁽²⁾ التبان في إعراب القرآن: 421/2.

⁽³⁾ قال الرضي: وقال ثعلب: لا يجوز أن تكون قسمية نحو: زيد والله لأضربه، والأولى الجواز إذ لا مانع.

شرح الرضي: 238/1.

⁽⁴⁾ حاشية الشنقي: 131/2.

⁽⁵⁾ في (س): هذا يرد ما قال الرضي: الأولى جواز أن يكون الخبر قسمية إذ لا مانع.

شرح الرضي: 238/1.

ليتنا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى) جواب عما يقال أن جملة القسم فيها ضمير المبتدأ حكماً؛ لأن ضمير المبتدأ في جوابه يعني عنه فيهما كما يعني ضمير المبتدأ في جزاء الشرط عنه في جملة الشرط (، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة، وإنما كون الجملة أعني جملة القسم - إنشائية، و الجملة الواقعة خبراً لأبد لاحتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم الأنباري - أن يقال: زيد اضربه، زيد هل جاءك⁽¹⁾ قال ابن عقيل: والحجة عليهم السماع قال الشاعر:

قَلْبٌ مِنْ عَيْلٍ كَيْفَ يَسْأَلُو صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ⁽²⁾

(وبعد فعندي كلاً من التعليلين ملغي.)

أما الأول: فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة [الواحدة]⁽³⁾ وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها⁽⁴⁾ وفيه تقوية ما ذكره من كون جملي القسم وجوابه مرتبطتين بجملة واحدة، وإنما قال: زعم نظراً إلى ضعف دليله، (وذلك قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقُنَّهُمْ﴾⁽⁵⁾ قال⁽⁶⁾: فما موصولة لا زائدة، إلا لزم دخول اللام على اللام. انتهى⁽⁷⁾. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على

⁽¹⁾ قال ابن عقيل: ولا يمنع كونها طلبية، خلافاً لابن الأنباري، وبعض الكوفيين، فيجوز زيد اضربه خلافاً لهم، والحجة عليهم السماع.....

المساعد على تسهيل الفوائد: 230 / 1.

⁽²⁾ البيت لرجل من طيء في المساعد على تسهيل الفوائد: 230 / 1، الدرر اللوامع: 197 / 1، المجمع: 315 / 1.

⁽³⁾ ساقط من جميع النسخ.

⁽⁴⁾ شرح جل الزجاجي: 127 / 1.

⁽⁵⁾ هود: 111.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: أي: ابن عصفور.

⁽⁷⁾ شرح جل الزجاجي: 127 / 1.

على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً،
ولهذا اكتفى بالالف/ فاصلة بين التونات في أَذْهَبْنَا وبين الممزتين في 303/1
﴿أَذْهَبْتَهُمْ﴾⁽¹⁾ وإن كانت) أي: الألف (زائدة، وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى
﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَطَّيَّنُ﴾⁽²⁾ فإن من موصولة لا زائدة (فإن قيل: تحتل من
الموصوفية، أي: كـفريقاً ليطئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي: لقوم ليوفينهم، ثم إنه
لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت، وإن قدرت صفة، فإن قيل: ما
وجهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة
الجواب، وهي خبرية، ولم يوت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد، لا للتأسيس⁽³⁾
وفيه بحث تقدم في أن المفتوحة المشددة.

(وأما الثاني: فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر
الذي هو قسم الإنشاء، لا خبر المبتدأ) وإن كان لفظ الخبر مشتركاً بينه وبين ما
يقابل الإنشاء (للتفاق) بيتنا وبينهم (على أن أصله) أي: أصل الخبر (الأفراد،
واحتمال الصدق والكذب، إنما هو من صفات الكلام) إذا لم يشترط احتمالهما
في المفرد مع أنه أصل قمي فرعه وهو الجملة أولى (وعلى جواز أين زيد؟، وكيف
عمرو؟، وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى:
﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾⁽⁴⁾ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾⁽⁵⁾ ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾⁽⁶⁾ وقوله:

(1) البقرة: 6.

(2) النساء: 72.

(3) في (س) بزيادة: وفي العطف بلا بعد الحصر بالنفي بـلا.

(4) المائدة: 9.

(5) المائدة: 58.

(6) المائدة: 69.

شرح السهيل: 310/1.

جَشَاتِ فَقُلْتُ أَلَلَا خَشِيتِ لَيَاتَيْنِ (1)

صدر بيت من الكامل عجزه:

وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتٌ حِينٍ مَنَاصِ

فاعل جشأت ضمير النفس أي: ارتفعت نفسي من مكانها، والمناص التأخر والقرار، انتهى.

(وعندي لما استبدل به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً، للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب الشرط المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ يَتَّهَوْا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ (2) التقدير: والله ليمسن لئن لم يتهوا لم يتهوا يمسن) قيل: تقدير اللام هنا قبل أن ليس على ما ينبغي (3).

(تنبيه: وقع لمكي، وأبي البقاء وهم) وهو يسكون الماء أن يذهب وهمك إلى شيء، وأنت تريد غيره، ويفتحها الغلط والسهر (في جملة الجواب فأعرباها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً) (4).

فأما مكى فقال في قوله تعالى ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ عَلَى نَفْسِهِ الرُّحْمَةُ لِيَجْمَعَكُمْ﴾ (5) [إلى يوم القيامة] (6) (إن ليجمعنكم بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى

(1) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 830/2، شرح التسهيل: 310/1، شرح أبيات المغني: 254/6.

(2) المائدة: 73.

(3) حاشية الشمني: 131/2.

(4) البيان في إعراب القرآن: 380/1، مشكل إعراب القرآن: 258/1.

(5) الأنعام: 12.

(6) ساقط من (س).

هذا الإعراب⁽¹⁾ غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك أي: كون اللام بمعنى أن، وكونها مع صلتها بدلاً ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُثَّةٌ﴾⁽²⁾ أي: يسجنوه، فهي بدل من ضمير بدأ الراجع إلى مصدره، أو السجن أو الرأي (ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وغلط مكّي / فأجاز البدلية³⁰³ ب) مع قوله إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة عما قبلها إن قدر قسم) هذا شامل ليجمعكم وليسجنته (أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم) خاص بليسجنته لقوله (إن أجرى بدأ أجرى أقسم كما أجرى علم في قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ ثَلَاثِينَ مِائَةً (.....)

تقدم شرحه في الجملة التفسيرية (وأما أبو البقاء⁽³⁾ فإنه قال في قوله ﴿لَمَّا أَتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾⁽⁴⁾ من فتح اللام ففي ما وجهان: أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿مَنْ كِتَابٍ﴾ أي: للذي أتيتكموه من الكتاب) فيه إشارة إلى أن النكرة هنا كالمعرفة (أو ﴿تَثْوِيْنُ بِهِ﴾⁽⁵⁾ واللام جواب القسم) في المعنى (لأن أخذ الميثاق قسم، و﴿جاءكم﴾ عطف على ﴿آتيتكم﴾، والأصل ثم جاءكم به فحذف عائد ما، أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمّر، أو العائد على ضمير أستقر الذي تعلقت به مع.

(1) في (س) بزيادة: أي: إلى إعراب ليجمعكم بدلاً من الرحة. يوسف: 35.

(2) في (س) بزيادة: وتبعه القاضي. آل عمران: 81.

(3) الوافي في شرح الشاطبية: 237. آل عمران: 81.

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، موضع ما نصب بآيت، والمفعول الثاني ضمير المخاطب ﴿مَنْ كِتَابٍ﴾ مثل من آية في ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾⁽¹⁾ قال: من آية تميز من أي: أي شيء ننسخ من آية، ويجوز أن يكون حالا على أن من زائدة⁽²⁾. (انتهى. ملخصاً، وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿مَنْ كِتَابٍ﴾ خبراً فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ عطف على الصلة⁽³⁾ وفيه أن التابع يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره.

(الثاني: أن تجويزه كون ﴿لَتُؤْمِنَنَّ﴾ خبراً مع تقديره إياه جواباً لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له) وقد يقال أن جواب القسم كالقسم لا محل له، وجواب ما هو بمعناه له محل (وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد بقوله: ألام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين خبراً، وإنما سمي ﴿لَتُؤْمِنَنَّ﴾ خبراً؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره) أي: لم يقتصر على الدليل الذي ذكره مع وجود ما هو أقوى منه، ففي العبارة تسامح (للاتفاق على أن وجود المضارع مفتوحاً بلام مفتوحة غتتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

(والثالث: أن تجويزه كون العائد ضميراً مستقراً يقتضي عود ضمير مفرد

إلى شيئين معاً)

أحدهما: ما في ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ﴾

(1) البقرة: 105.

(2) البيان في إعراب القرآن: 1/ 225، 226.

(3) في (س) بزيادة: قيل هذا كمال.

الثاني: ما في ﴿لَا مَعَكُمْ﴾ (فإنه عائد إلى الموصول) يعني ما في ﴿لَا مَعَكُمْ﴾.

(والرابع: أنه يجوز حذف العائد الجور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة به الثانية) كما صرح أبو البقاء به⁽¹⁾ (فيكون كقوله:

وَلَوْ أَلَّا مَا عَالَجْتُ لِيْنِ فَوَادِحَا فَعَسَا اسْتَلِينَ يَوْمَ لَأَنَّ الْجَنْدَلَ⁽²⁾ 1/304

لا بد من⁽³⁾ نقل فتحة همزة أن إلى واو كـ ليكون البيت من الكامل، وإلا لكان الصدر من الطويل، والعجز من الكامل⁽⁴⁾، ومثله لا يجوز فما اسم إن، ولهذا كتبت منفصلة، والعائد محذوف أي: آية وأستلين به خير أن، والجندل نائب فاعله وهو الحجارة، ولأن جواب، وفاعله ضمير الجندل، وقسا عطف على الصلة ضميره للفؤاد لا لما فيكون من قيل: الذي يطير فيغضب زيد الذباب قلنا: قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما. الخامس: أنه سُمي ﴿آتَيْتَكُمْ﴾ مفعولا ثانياً، وإنما هو مفعول أول. مسألة: زعم الأخفش في قوله⁽⁵⁾:

⁽¹⁾ البيان في إعراب القرآن: 226 / 1.

⁽²⁾ البيت للأخوص في خزنة الأدب: 49 / 2، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 246 / 6، الجمع: 293 / 1، الدرر اللوامع: 186 / 1.

الشاهد فيه: حذف عائد الجور على غير قياس.

⁽³⁾ في (س): فينهي.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: نعم لو اعتبر الحزم في أول البيت لكان البيت من الكامل، وفي أول النصف الثاني لكان من الطويل.

⁽⁵⁾ قال الأخفش: أي: تَلَبَّسْتُ عَنِّي، وهو نحو: ﴿ولتصفي إليه أئفدة الذين لا يؤمنون بآخرة﴾ أي: ولتصفين.

معاني القرآن للأخفش: 557 / 2، 558.

إِذَا قَالَ قَدْ نَبِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا

تقدم شرحه في باب اللام (أن لتغني جواب القسم، وكذا قال في ﴿لَتُغْنِيَنِي إِلَيْهِ أَفْتَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾⁽¹⁾ لأن قبله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾⁽²⁾ الآية، وليس فيه ما يكون ﴿وليصني﴾ معطوفاً عليه⁽³⁾ [وفيه أنه يجوز أن يكون معطوفاً على غروراً إن جعل علة كما اختاره أبو البقاء]⁽⁴⁾ (والصواب خلاف قوله؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولا مكي وما بعدها في تأويل المفرد) وله أن يقول: أنها بمنزلة الجملة لاشتماله على [المسند والمسد إليه]⁽⁵⁾ (وأما ما استدلل به فمتعلق اللام فيه محذوف) [قيل: ليس على ما ينبغي؛ لأنه لم يسبق كلام الأخفش]⁽⁶⁾ في صدد الاستدلال على جواز أن يلتقي القسم بلام كي كما تقدم في بحث اللام (أي: لتشرين لتغني عني، وفعلنا ذلك لتصني) ولا يخفى أن هذا التقدير مبني على كون اللام لام كي، وقد خفي على من قال: تقدير المتعلق مقدما في البيت ظاهر لنوع لام القسم من تقديره مؤخراً، إذ لا يعمل ما بعد اللام فيما قبلها، وأما الآية فلا مانع يمنع من تقدير المتعلق مؤخراً.

(الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم يقترن بالفاء، ولا بإذا الفعائية) وسيأتي في الجملة الخامسة التي لا محل لها تحقيق أن جملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب (فالأول جواب كَو، وكولا، ولما،

(1) الأنعام: 113.

(2) الأنعام: 112.

(3) في (س) بزيادة: وفيه تسامح والظاهر ترك الواو.

(4) ساقط من (س).

(5) الثبيان في إعراب القرآن: 415/1.

(6) في (س): على الفعل والفاعل.

في (س): على وجه يكون فيه البيت والآية دليلاً، وفيه أنه لم يسبقه على ذلك، لكن الأخفش حاشية الشنفي: 132/2، انتهى أمل الأريب: 148، 149.

وحيث كونَ ثَمَّ للشروط مبني على قول⁽¹⁾ غير ابن السراج، والفارسي، وابن جني كما مر في بحث ثَمَّ⁽²⁾.

(والثاني: نحو: إِنْ تَقُمْ أَتَمْ، وَإِنْ قُمْتَ قُمْتَ، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.

الجملة السادسة: الواقعة صلة لاسم أو حرف، فالأول نحو: جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها لأنها بمنزلة الجزء من الاسم، والجزء لا محل له، ولأنه ليس في موضع مفرد حتى يعرب بإعرابه، قيل: ينبغي أن يستثني صلة إِنْ، إما مع قول الجمهور بأن ذلك لا يكون إلا للضرورة مطلقاً⁽³⁾،

أو مع قول الأخفش، وابن مالك بأن ذلك يجوز في السعة قليلاً/ إن كانت فعلية 304/ب ذات مضارع، مثل صوت الحمار اليجدع، فإن جملة الصلة في هذه الحالة ذات عمل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد⁽⁴⁾، وفيه أن المراد بالمفرد الذي هو صلة له ليس كذلك، بل تقل كإليه بطريق العارية في إلا بمعنى غير⁽⁵⁾، قال الفاضل الهندلي: إعراب الصلة بالموصول كأعراب ما بعد إلا بإلا (ويلغني عن بعضهم أنه كان يلحق أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك) قيل: استعمال الموصول على نحوين: أحدهما: عرفي أصلي.

والثاني: عرفي فرعي، فيحتمل قول المصنف على الأول، وقول البعض على الثاني (بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: يُقِيمُ إِلَهُهُمْ فِي الدَّارِ، وَلَا تَزْمَنُ إِلَهُهُمْ عِنْدَكَ، وَأَمُرُّ بِإِلَهُهُمْ هُوَ الْأَفْضَلُ، وفي التنزيل: ﴿رَبُّنَا أَرْسَلْنَا إِلَيْنِ أَصْنَانًا﴾⁽⁶⁾ وقرئ ﴿إِلَهُهُمْ أَشَدُّ﴾⁽⁷⁾، بالنصب، وروي

(1) في (س) بزيادة: الكثيرين أنها حرف وجود على قول ابن مالك إنها ظرف بمعنى إِنْ.

(2) حيث ثَمَّ.

(3) حاشية الشمني: 132/2.

(4) شرح السهيل: 202/1.

(5) حاشية الدسوقي: 456/2.

(6) فصلت: 29.

(7) مريم: 69.

فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

.....

تقدم شرحه في أي (بالخفض، وقال الطائي:

..... فَحَسَنِي مِنْ ذِي عِندِهِمْ مَا كَفَانِيَا⁽¹⁾

عجز بيت من الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي صدره:

فَأَمَّا كِرَامٌ مُسِيرُونَ لَقِيتُهُمْ

وقبله:

وَلَسْتُ يَهَاجُ فِي الْقَرْىِ أَهْلٌ مَثَرِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وَأَبْكِي الْبَوَاكِيا

وي بعده:

وَأَمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَأَمَّا لِقَامٌ فَأَذْخَرْتُ حَيَاتِيَا

[يقول: الناس ثلاثة: معسرون كرام فاكتفي منهم كفايتي، ومعسرون كرام فاعذرهم، وموسرون لقام فاكف عن ذمهم حياة]، وإما للتفصيل، وكرام خبر

⁽¹⁾ البيت لمنظور بن سحيم في حاشية الدسوقي: 456/2، شرح شواهد المغني: 830/2، شرح إبيات المغني:

250/6، المقاصد النحوية: 127/1.

الشاهد فيه: استعمال ذو معرفة على لغة طيء.

محذوف أي: فالتاس إما كرام⁽¹⁾ [أو مركبة من أن الشرطية وناً، وكرام فاعل

محذوف أي: بقصد كرام]⁽²⁾.

[قال العيني: حسي مبتدأ، وما كفاً خيره، والجملة جواب الشرط، فيه أنه يلزم اتحاد المبتدأ، والخبر، إلا أن معنى ما كفاً لا يتغني منهم زيادة عن الحاجة، والشاهد في ذي حيث أعرب ذي بمعنى الذي]⁽³⁾، وقال المرزوقي: 'ذي' هنا بمعنى صاحب، ورأى بعدم إضافته إلى عندهم⁽⁴⁾، وقيل: زائدة (وقال العقيلي: على صيغة التصغير اسمه أبو حرب

(نَحْنُ اللَّذَوْنُ صَبَّحُوا الصَّبَاخَا (5)

رجز⁽⁶⁾ نسبة الصغاني إلى ليلة الأخيلية، وبعضهم إلى رؤية، تمامه:

يَوْمَ التَّخِيلِ غَارَةً مَلَحَاخَا

اللذون يكتب في هذه اللغة بلامين، لأن شبه الحرف....، وصبحوا بالتشديد أي: أتوا الصبح الذي عرف فيكون الصباح مصدراً نوعياً⁽⁷⁾، والتخيل تصغير لخل اسم موضع، وغارة مفعول له، أو حال أي: مغيرين، والملحاح الكثير الإلحاح صفة غارة (وقال الهللي:

(1) في (س) بزيادة: وحسي مبتدأ، وما كفاً خيره، أي: مكافئ من عطائهم من يكفني لحاجتي وذو يروى بالواو وهي... معنى الذي وبالياء معربة في لغة.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) المقاصد النحوية: 127/1.

(5) شرح الحماسة للمرزوقي: 1/158.

(6) نسبة الدسوقي إلى حرب بن الأعمش: 457/2، ولرؤية أو ليلى في شرح شواهد الغني: 830/2، شرح أبيات الغني: 253/6، المقاصد النحوية: 426/1.

(7) الشاهد فيه: قوله اللذون حيث أعربها إعراب جمع المذكر السالم.

(8) في (س) بزيادة: لرجل جاهلي.

(9) في (س) بزيادة: على حذف الزوائد.

هُمْ اللَّادُونَ فَكُوا الثَّلَّ عَنِّي^(١)

في كلامه إشارة إلى إعراب اللذين لغة طي، وعقيل، وهذيل.
(والثاني: لمحو: أعجبتني أن قمت، أو ما قمت، إذا قلنا بحرفية ما
المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأن الموصول
حرف فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء في ﴿يَمَّا كَانُوا
يُكْذِبُونَ﴾^(٢) / : إن ما مصدرية وصلتها ﴿يَكْذِبُونَ﴾ وحكمه مع ذلك بأن يكذبون ١ / 305
في موضع نصب خبراً لكان فظاهره متناقض^(٣) فإن جملة يكذبون [لا عمل لها على
الأول، ولها عمل على الثاني]^(٤) وهذا تناقض (ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك
من ما يكذبون، لا منهما ومن كان، بناء على قول ابن العباس وأبي بكر وأبي
علي وأبي الفتح وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها^(٥)). يعني أنه أراد بالصلة
مجموع ﴿كانوا يكذبون﴾ غير أنه أطلق اسم الكل على الجزء لكونه محط الفائدة.

(الجملة السابعة: التابعة لما لا عمل له) فالمراد بالتابع هنا اللغوي لا
الاصطلاحي الذي لأبد أن يكون لمتبوعه عمل من الإعراب كما عرفه ابن
الحاجب^(٦) (لمحو: قام زيد ولم يقم عمرو إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو
الحال)^(٧).

(١) شطريت من الوافر بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 255/6، الأمالي الشجرية: 308/2، شرح شواهد

المغني: 833/2، الدرر اللوامع:

الشاهد فيه: قوله اللَّادُونَ حيث رفع بالواو على لغة هذيل.

(٢) البقرة: 10.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: 32/1.

(٤) في (س): إذا كانت صلة لما فلا عمل لها، وإذا كانت خبراً لكان فلها عمل.

(٥) البحر المحيط: 60/1.

(٦) قال ابن الحاجب: التوابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة.

شرح الرضي: 277/2.

(٧) في (س) بزيادة: ﴿أَنْتُمْ وَمَا تَعْلَمُونَ أَنْتُمْ بِالنَّامِ وَتَبِينَ﴾

الجمل التي لها محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع:

(الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ، وإن، ونصب في بابي كان، وكاذ، واختلف في نحو: زيد اضربه، وعمره هل جاءك، فقل: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية) من غير تأويل وهو صحيح (وقيل: نصب بقول مضمرة وهو الخبر) هذا إذا قدر أقول فيه لا مقول فيه وإلا لكان المحكي في محل رفع على أنه نائب الفاعل (بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبراً، وقد مر إبطاله) في الجملة الرابعة حيث قال: وأما الثاني فلأن الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدأ.

(الجملة الثانية: الواقعة حالا، وموضعها نصب نحو: ﴿وَلَا تُنْسِنَ تَسْكِينَهُ﴾⁽¹⁾ ونحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾⁽²⁾ ﴿قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَالْبَعْلَ الْأَرْدَلُونَ﴾⁽³⁾ ومنه ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَقْبِضُونَ﴾⁽⁴⁾ فجملة يستمعون حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقرئ ﴿مُحَدَّثًا﴾⁽⁵⁾؛ لأن الذكر مختصاً بصفته مع أنه سبق بالنفي) جواب عما يقال: كيف صح الحال من فاعل يأتيهم وهو نكرة؟ [فاجاب بأن الذكر واقع في حيز النفي، مختص بصفته]⁽⁶⁾⁽⁷⁾، وأتى بكلمة مع لاحتمال أن يكون ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾

(1) المذثر: 6.

(2) النساء: 43.

(3) الشعراء: 111.

(4) الأنبياء: 2.

(5) قال أبو حيان: وزيد بن علي بالنصب على الحال من ذكر، إذ قد وصف بقوله من ربهم.

البحر المحيط: 296/6

(6) في (س): لكن لأن الذكر واقع في سياق النفي، أو مختص بصفة.

(7) في (س) بزيادة: ولعله.

متعلقاً بآتيهم لا صفة لذكر، ولو جعل محدثاً حالاً من المستتر في من ربهم، [فلا سؤال حيث] ⁽¹⁾ (فالحالان) يعني محدثاً، و استمعوه (على الأول - وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول آتيهم مثلها في قولك: 'ما لقي الزيد عمر ومعه' إلا منحدرين، وعلى الثاني: - وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل آتيهم) كما عني بالأول حالاً من مفعوله ⁽²⁾ (مثلها في قولك: 'ما لقي الزيد عمر ركباً إلا ضاحكاً، أما ﴿ وَهُمْ لَا يَلْعَبُونَ ﴾ فحال من الفاعل ﴿ استمعوه ﴾ فالحالان متداخلتان) الحال المتداخلة: هي التي صاحبها في حال أخرى، والمتعدة: هي التي صاحبها صاحب حال أخرى ⁽³⁾ (ولاهية حال من فاعل ﴿ يلعبون ﴾ وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل ﴿ استمعوه ﴾ فيكون من التعدد لا من التداخل) نكون ﴿ لاهية ﴾ مع ﴿ هم يلعبون ﴾ من تعدد الحال، وإن كان مع استمعوه من تداخلها (ومن مثل الحالية أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ ﴾ ⁽⁴⁾ وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب قائماً في ضربي زيدا قائماً على الحال، لا على أنه خبر لكان محذوفة، إذ لا يقرن الخبر بالواو وقولك: 'ما تكلم فلان إلا قال خيراً، كما تقول: 'ما تكلم إلا قال خيراً، وهو استثناء مفرغ من أحوال الظاهر/ من حال (عامة محذوفة) أي: متأولة لهذا 305 / ب المفرغ وغيره (وقول الفرزدق:

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْعُوا مَيِّوْفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلْتُ

تقدم شرحه في الواو (لأن تقدير العطف مفسد للمعنى) حيث ينقلب الملاح ذماً كما مر (وقول كعب رضي الله عنه:

⁽¹⁾ في (س): لكان سالماً من السؤال.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ في (س) بزيادة: ويقال لها المترادفة.

⁽⁴⁾ صحيح مسلم على شرح النووي، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود: 167/4.

ضَافِرٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَفَوْ مَشْمُولٍ^(١)

عجز بيت صدره:

شَجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَحْنِيَةٍ

الشج الكسر والشق، وبذي أي: بماذي، وشبم وزن رُقْمُ برد شديد، من ماء صفة ثانية لماء محذوف، أو حال منه، أو من ضمير ذي، واستحسن المصنف هذا؛ لأنه على الأخص الأقرب، [ومحنة مفعلة من الحنو]^(٢) أصلها محنوة، وهي معطف الوادي، وإنما قلبت الواو ياء لتطرفها في التقدير بعد كسرة، وقول التبريزي: لوقوعها رابعة بعد كسرة يرده وجوب القلب في شجيّه، وصاف اسم فاعل من الصفو صفة [لماء محذوف، أو حال]^(٣) على أنه سكن حالة النصب للضرورة، ثم حذفت الياء لساكنين كقوله:

وَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ

وأبطح صفة أو حال، ومسيل واسع فيه دقائق الحصى، والمشمول الذي ضربته ريح الشمال حتى يبرد (وأضحى تامة) بمنى دخل وقت الضحى، فالجملة بعده حال^(٤)، وجوز في شرح بانت سعاد كونها ناقصة فالجملة بعدها خبر، والواو زائدة، ووجه دخولها تشبيه الجملة الخبرية بالحالية وهو قول الأخفش، والكوفيون، وتبعهم ابن مالك^(٥).

^(١) البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه: 19، شرح أبيات المفني: 257/6، شرح شواهد المفني:

833/2، حاشية الشمني: 132/2، لسان العرب: (ش. م. ل) 194/5.

والشاهد فيه: قوله وهو مشمول حيث جاءت حال من أضحى التامة.

^(٢) ساقط من (س).

^(٣) في (س): ويحتمل الحال على أنه.

^(٤) في (س) بزيادة: وإنما انتصر عليه، لما قدمه أن الخبر لا يقترن بالواو.

^(٥) شرح بانت سعاد: 98.

(الجملة الثالثة: الواقعة مفعولا، وعملها النصب إن لم تُنْصَبْ عن فاعل)
 [هذا يشعر بأن الكلام في مطلق الجملة]⁽¹⁾ سواء أريد به لفظها أو معناها، لا في
 جملة يراد بها لفظها فقط (وهذه النياحة مختصة بباب القول نحو: ﴿ثُمَّ يُقَالُ هَذَا
 الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾⁽²⁾ لما قدمناه من أن الجملة التي يراد بها لفظها تُنْزَلُ منزلة
 الأسماء المفردة، قيل: وتقع أيضا في الجملة المقرونة بمعلق، نحو: عَلِمَ أَقَامَ زَيْدٌ،
 وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا، وحلوا عليه ﴿وَيَبَيِّنُ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾⁽³⁾
 ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾⁽⁴⁾ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنتُهُ﴾⁽⁵⁾
 والصواب خلاف ذلك) وهو أن يكون الفاعل ضمير⁽⁶⁾ هذه الأفعال؛ لأن الفاعل
 ونائبة مسند إليه، والمسند إليه لا يكون إلا اسماً مفرداً وهو بمنزلة (وعلى قول
 هؤلاء فيزداد في الجمل التي لها عمل الجملة الواقعة فاعلاً، فإن قلت: وينبغي
 زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلي المعلق بالاستفهام
 فقط نحو: ظهر لي أقام زيد، قلت: إنما أَجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضاف
 محذوف، لا جملة، وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة أبواب:

أحدها: باب الحكاية بالقول [يعني به المصدر]⁽⁷⁾ نحو: ﴿فَعَجَبَ قَوْلُهُمْ
 إِذْ كُنَّا ثُرَابًا﴾⁽⁸⁾ وما يشتق منه في الماضي والمضارع نحو: ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا﴾⁽⁹⁾،
 والأمر نحو: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾⁽¹⁰⁾، واسم الفاعل نحو: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ
 إِلَيْنَا﴾⁽¹¹⁾، واسم المفعول/ نحو:

1/ 306

(1) في (س): هذا إنما يستقيم إذا كان الكلام في الجملة المطلقة.

(2) الطففين: 17.

(3) إبراهيم: 45.

(4) السجدة: 26.

(5) يوسف: 35.

(6) في (س) بزيادة: مصدر.

(7) في (س): المراد بالقول المصدر، وما يشتق من الماضي كما سيأتي.

(8) الرعد: 5.

(9) المؤمنون: 109.

(10) آل عمران: 84.

(11) الأحزاب: 18.

وَتَوَاصَوْا بِفِعْلِ الْخَيْرِ حَتَّى عَيِّدَهُمْ مَقُولَ لَذَيْنِهِمْ لَا زَكَى مَالٌ ذِي بُخْلِ^(١)

واسم المصدر نحو مقالك: الله ربنا إقرار بالربوبية (أو مرادفة، فالأول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(٢)، وهل هي مفعول به، أو مفعول مطلق نوعي كألفرُفُصَاءَ) وهو ضرب من القعود يمد ويقصر (في قُعد القرفصاء؟) أي: قعوداً مخصوصاً وهو أن يجلس على إتيته، ويلصق بطنه بفخذيه، ويتباطأ كفيه كما في القاموس^(٣) (إذ هي دالة على نوع خاص من القول، وفيه مذهبان) وهو كون المحكية مفعولاً مطلقاً نوعياً^(٤) ثانيهما^(٥) اختاره ابن الحاجب، قال: والذي غرُّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتحليقها بعلم في: علمت لزيد منطلق، وليس كذلك؛ لأن الجملة نفس القول، والعلم غير المعلوم فافترقا، انتهى^(٥)، والصواب قول الجمهور^(٦) وهو كون الجملة المحكية مفعولاً به (إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود) فقياس المحكية عليها قياس مع الفارق (وأما تسمية التحويين الكلام قولاً فكسبهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ) قال التفازاني في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا﴾^(٧) الصحيح أن القول معتد، وإن المحكي بعده مفعول به لأنه مقول، وفعل القول موقوف عليه، وإطلاق القول عليه من قبيل ضرب الأمير أي: مضروبه، والغلط إنما نشأ من هذا^(٨) (والثاني): أي: ما الحكاية فيه بمرادف القول (نوعان: ما معه حرف تفسير كقوله:

(١) البيت من الطويل، ولم أجده في المصادر التي اطلعت عليها.

(٢) مريم: ٣٠.

(٣) القاموس المحيط: (ق. ر. ف. ص) 356/2.

(٤) في (س) بزيادة: أي: ثاني المذهبين.

(٥) حاشية الشمني: 134/2.

(٦) في (س) بزيادة: وهو المذهب الأول.

(٧) البقرة: 91.

(٨) حاشية السعد على الكشف: 1/22.

وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيِ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِيَنِي لَكِنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

تقدم شرحه في بحث أي (وقولك: كُتِبَ إِلَيْهِ أَنْ أَفْعَلَ إذا لم تقدر باء الجر) [إذ لو قدرت تكون مصدرية لا تفسيرية] ⁽¹⁾ (و الجملة في هذا النوع مفسرة للفعل) يخالف لقول الرضي أنها تفسر مفعولاً مقدراً ⁽²⁾، وقد تفسر مفعولاً ظاهراً [كما مر] ⁽³⁾ (فلا موضع لها) فلا يكون مما نحن فيه، وإنما ذكرها ليعلم أن الحكاية بمبراد القول اعم من أن يقع فيما له محل، وفيما لا محل له ⁽⁴⁾، والنوع الثاني (وما ليس معه حرف التفسير نحو: ﴿ وَأَوْصَىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَيْنَهُ وَيَعْقُوبَ بِسَبِيٍّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ ﴾ ⁽⁵⁾، ونحو: ﴿ وَتَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزَلٍ يَجْتَنِيْ أَرْكَبَ مُعْتَاً ﴾ ⁽⁶⁾ وقراءة بعضهم ﴿ فَذَعَا رِيَهُ إِلَيَّ مُغْلُوبٌ ﴾ ⁽⁷⁾ بكسر الهمزة، وقوله:

رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخِيرَانَا إِنْ رَأَيْنَا رَجُلًا غُرَيَانَا ⁽⁸⁾

(1) في (س): قيل: أي: لأنها لو قدرت لم تكن حرف تفسير بل مصدرية.

(2) شرح الرضي: 438/4.

(3) في (س) بزيادة: تقدم في أن المتقدمة.

(4) في (س) بزيادة: فلا يرد ما قيل أنه قد جعل أحد نوعي الباب الثاني من تلك الأبواب الثلاثة لا تكون

الجملة فيه ذات محل، ولا مفعولاً، فكيف يكون قسماً عما هو مفعول وله محل؟، تأمل.

(5) البقرة: 132.

(6) هود: 42.

(7) القمر: 10.

البحر المحيط: 176/8.

(8) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 833/2، المحتب: 194/1، شرح آيات المغني: 258/6، الخصائص:

118/2.

الشاهد فيه: كسر همزة إن على تقدير قول علوف.

بيت من الرجز، رجلان تثنية رجل، سكن الجيم تخفيفاً (وروي بكسر
 إن) يشير إلى أنه لو روي بفتح أن لكان حرف الجر مقدراً فلم يكن مما نحن
 فيه (فهذه الجمل في محل نصب اتفاقاً) وكأنه لم يعبأ بما سيذكره عن الزخشري وإن
 استظهره، وأراد بالاتفاق اتفاق [أهل البلدين]⁽¹⁾ لقوله: (ثم قال البصريون:
 النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور) إجراء له مجرى القول في
 حكاية الجمل بعده، وهذا يدل على أن عدّ الحكاية بمرادف القول من⁽²⁾ وقوع
 الجملة مفعولاً على رأيهم وإلا فهي / من الحكاية بالقول عند البصريين (ويشهد 306/ب
 للبصريين التصريح بالقول في نحو: ﴿وَتَأْدَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ
 أَهْلِي﴾⁽³⁾ ونحو: ﴿إِذْ نَادَى رَبُّهُ نَدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾⁽⁴⁾،
 وقول أبي البقاء في قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَظِّ
 الْأُنثَيَيْنِ﴾⁽⁵⁾ إن الجملة الثانية في موضع نصب بنحوصي، قال: لأن المعنى يفرض
 لكم، أو يشرع لكم في أمر أولادكم، وإنما يصح هذا على قول الكوفيين⁽⁶⁾ وقال
 مكي: للذكر مثل حظ الأنثيين وخبر في موضع نصب تبين للوصية وتفسير لها⁽⁷⁾
 (وقال الزخشري: أن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها
 عنده مفسرة، ولا محل لها⁽⁸⁾، وهو الظاهر) [لاستغنائه عن تقدير الأول]⁽⁹⁾ وعن
 تأويل الإيصاء بالقول، أو الفرض، أو بالشرع على أن تأويله [بهما]⁽¹⁾ تكلف في

(1) في (س): البصريين والكوفيين.

المختص: 194/1.

(2) في (س) بزيادة: من أبواب

هود: 45.

(3) مريم: 3، 4.

(4) النساء: 11.

(5) التبيان في إعراب القرآن: 269/1.

(6) الدر المنون: 319/2.

(7) الكشف: 419/1.

(8) في (س): لأنه مستغن عن التكلف بتقدير القول.

[بهما]⁽¹⁾ تكلف في المفعول على تكلف في الفعل؛ لأن الشرع، أو الفرض لا يتعدى بالجملة الصريحة كالقول.

(تنبيهات)

الأول: من الجمل المحكية ما قد ينفي، فمن ذلك المحكية بعد القول ﴿فَقَحَّ عَلَيْنَا قَوْلَ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾⁽²⁾، والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كما قال:

أَلَمْ تَرَ أَنِّي يَوْمَ جَوْ سُوَيْفَةٍ بَكَيْتُ فَأَذْنِي هُنَيْدَةً مَالِيَا⁽³⁾

بيت من الطويل للفرزدق⁽⁴⁾، والجو الهواء، أو ما انخفض من الأرض داخل البيت، واليمامة ثلاث عشر موضعاً غيرها، وسويقة كُجُهينة موضع⁽⁵⁾، وجبل بين ينبع والمدينة، وموضع بالسيالة، وموضع بطن مكة، وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، موضع بمر، وبلد بالمغرب، وتسعة مواضع ببغداد [كما في القاموس]⁽⁶⁾ فانظر ماذا أراد في البيت (والأصل مالك) فحكى قولها بالمعنى [ويحتمل أن يكون مرادها الاستفهام عن حال نفسها أي: ما وقع له حتى بكى فلا يكون ما ذكره المصنف]⁽⁷⁾ (ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى

(1) في (س): بالآخرين.

(2) الصافات: 31.

(3) البيت للفرزدق في ديوانه: 705، شرح شواهد المغني: 272/2، حاشية الدسوقي: 466/2، شرح أبيات

المغني: 272/6، الكامل: 143/1.

الشاهد فيه: قوله مَالِيَا والأصل مالك، حيث حكى قول هنيذة بالمعنى.

(4) في (س) بزيادة: يهجو جرير.

(5) في (س) بزيادة: وهضبة.

(6) ساقط من (س).

(7) القاموس المحيط: 280/2.

ساقط من (س).

معنى القول ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَلْدُرُونَ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَّا يُخَيَّرُونَ﴾⁽¹⁾ أي: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خاطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم) وجوز الزمخشري أن يكون معموله لتدرسون، أي: تدرسون في الكتاب أن لكم لما يتخيرونه، فلما دخلت اللام كسرت الهمزة⁽²⁾، قال الحلبي: وفي الفرق بين الوجهين عسر⁽³⁾ (وقد قيل في قوله تعالى ﴿يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾⁽⁴⁾ إي يدعو في معنى يقول⁽⁵⁾، مثلها في قول عنترة:

يَدْعُونَ عَتْرُ وَالرَّمَا حُ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ يَثْرُ فِي لَبَانِ الْأَذْقَمِ⁽⁶⁾

بيت من الكامل، الأشطان جمع شطن بفتحين وهو الحبل، واللبان بالفتح الصدر، والأدهم الفرس الأسود، شبه الرماح في صدر فرسه بجبال بشر اجتمعت عليها السقاة (فيمن رواه "عنتر" بالضم على النداء) وهو مرخم عنترة على لغة من لا ينوي المحذوف، ويروى بالفتح إما على لغة من يروي المحذوف، أو على أنه مفعول يدعون رخم للضرورة فلا حكاية حينئذ⁽⁷⁾، وإن ﴿من﴾ مبتدأ، ﴿لَبِسَ

⁽¹⁾ القلم: 37، 38.

⁽²⁾ الكشاف: 4/448.

⁽³⁾ الدر المصون: 6/357.

⁽⁴⁾ الحج: 13.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: قال القاضي اللام معلقة يدعو من حيث أنه بمعنى زعم، والزعم قول مع اعتقاد، أو داخلة على الجملة الواقعة مفعولا، إجراء له مجرى يقول، أو مستأنفة على أن يدعو تكرير للأول.

حاشية الشهاب على تفسير البضاوي: 6/397.

⁽⁶⁾ البيت لمنزلة في ديوانه: 19، شرح لمعلقات اللوزني: 128، الكتاب: 2/253، شرح شواهد المغني:

1/234، شرح القصائد السبع الطوال: 359.

الشاهد فيه: قوله: "عنتر" والتقدير ياعنتر.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: ولا شاهد فيه.

الْمَوْتَى^(١) خبره وما بينهما جملة اسمية/ صلة، وجملة «من» وخبرها محكية 1/ 307
 يُدْعَوْنَ أَي: أن الكافر يقول ذلك يوم القيامة، وقيل: «من» مبتدا حذف خبره
 أي: إله، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثن
 إِلَهُهُ، ثم عبر عن الوثن بمن ضمه أقرب من نفعه، تشبيهاً على الكافر.
 الثاني: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو: أنقول موسى
 في الدارُ فلك أن تقدر موسى مفعولاً أول، وفي الدار مفعولاً ثانياً على إجراء
 القول مجرى الظن) وهي لغة سليم حكاها سيويه عن أبي الخطاب، ويشترط عند
 أكثر العرب أن يكون مضارعاً مخاطباً [مقصوداً به الحال بعد استفهام متصل نحو:
 أنقول للعميان عقلاً؟ ومتصل بطرف كقوله: أبعد بعد، تقول: الدار جامعة]^(٢)،
 أو بجار ومجرور نحو: آفي الدار تقول: زيد منطلقاً، أو بأحد المفعولين كقوله:

لعمري أياك أم متجاهلينا^(٣)

فإن عدم الشرط منها راجع إلى الحكاية [نحو: قال: قال زيد منطلق، ويموز
 إن لم يعلم كقوله:

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ يُقِيلُ عَاتِقِي

^(١) الحج: 13.

^(٢) في (س): بعد استفهام متصل أو منفصل بطرف كقوله:

أَبْنَدُ يُنَادِ تَقُولُ الدَّارُ جَامِعَةٌ تَكْطِي بِهِمْ أَمْ ذَرَامُ الْبُسْدِ مُحْتَرَمٌ

^(٣) عجز بيت من الوافر صدره:

أَجْهَلًا تَقُولُ يَنْبِي لَوْيُ

للكاتب بن زيد الأسدي في الدور: 1/ 382، وبلا نسبة في الماعد على تهجيل الفوائد: 1/ 376، المقاصد
 النحوية: 2/ 429، المجمع: 1/ 504.

بنصب الرمح على الإجراء، ويرفعه على الحكاية ذكره ابن عقيل⁽¹⁾ (ولك أن تقدّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية كما في قوله تعالى ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾⁽²⁾ الآية) على قراءة تقولون بقاء الخطاب [لقوله]⁽³⁾ (الا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن مع هذا جيء بالجملة بعده محكية).

الثالث: قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: أول قولني إني أحمد الله إذا كسرت إن؟ لأن المعنى أول قولني هذا اللفظ، فالجملة خبر لا مفعول، خلافاً لأبي علي⁽⁴⁾، زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجوداً، أو ثابتاً، وهذا المقدر يستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأن أول قولني إني أحمد الله باعتبار الكلمات إن، وباعتبار الحروف المحمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يقدر أول زائداً، والبصريون لا يميزونه، وتبع الزخشرى أبا علي في التقدير المذكور) فقال في المفصل: ومن المواضع ما يحتمل المفرد، والجملة فيجوز فيه إيقاع أيهما شئت نحو قولك: أول ما أقول إني أحمد الله إن جعلتها خبراً للمبتدأ ففتحت، فكأنك قلت: أول مقولي أحمد الله، وإن قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكياً⁽⁵⁾ (والصواب خلاف قولهما) وهو ما قاله ابن الحاجب بعد أن قال: أما وجه الفتح فمستقيم، وأما وجه الكسر فباطل⁽⁶⁾،

(1) في (س): ويجوز مع وجودها أيضاً، لأنها ليست شرطاً لوجوب إجراء القول مجرى الظن، ذكره ابن عقيل. المساعد على تهليل القوائد: 1/ 375، 376.

(2) البقرة: 140.

(3) في (س): بدليل قوله.

(4) الإيضاح لأبي علي: 128.

قرأ ابن عامر وحفص وحجة والكاساني بقاء الخطاب، فتكون قراءة الباقيين بقاء الغيبة.

الروائي في شرح الشاطبية: 211.

(5) المفصل في صناعة الإعراب: 391.

(6) في (س) بزيادة: فبينه بما قرر في المتن المأخوذ من كلامه، ثم قال.

من أن للكسر وجهاً مستقيماً غير ما ذكرناه، وهو أن يكون القول عاماً يقع في الحمد وغيره، فيكون أول مضاف إلى قول عام، وأخبرت بأن أول ذلك قولك: إني أحمد الله أي: أول أقوالي هذا القول، فلا حاجة إلى خبر محذوف بل يكون إني أحمد الله هو الخبر، ووجب أن يكون جملة؛ لأنك أخبرت به عما معناه جملة⁽¹⁾ (فإن فتحت فالمعنى حمد الله يعني بأي/ عبارة كانت) لأن لفظ الحمد على هذا 307 / ب التقدير ليس بمحكي.

(الرابع: قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به، وهي نوعان: محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾⁽²⁾ بعد ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾⁽³⁾ لأن قولهم) ثم عند السحرة، هذه الآية من سورة الأعراف، وليس فيها بسحر بل في الآية التي في الشعراء لكن التلاوة ليست كما ذكر، والصواب ما في بعض النسخ (لأن قولهم ثم عند قوله: ﴿مِنْ أَرْضِكُمْ﴾⁽⁴⁾ ثم التقدير: فقال فرعون، بدليل ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾⁽⁵⁾ وقول الشاعر:

قَالَتْ لَهُ وَهُوَ يَعِيشُ ضَنْكَ لَا تُكْثِرِي لَوِيْمِي وَخَلِّي عَنْكَ⁽⁶⁾

بيتان من مشطور السريع المكشوف، الضنك الضيق في كل شيء

(التقدير:

⁽¹⁾ الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 171، 172.

⁽²⁾ الأعراف: 109.

⁽³⁾ الأعراف: 109.

⁽⁴⁾ الشعراء: 110.

⁽⁵⁾ الشعراء: 111.

⁽⁶⁾ بلا نسبة في شرح شواهد المعنى: 2 / 834، شرح آيات المعنى: 6 / 267، درة القواص: 144، حاشية

الشمسي: 2 / 135.

قالت له: أتذكر قولك لي إذ الومك في الإسراف في الإنفاق، لا تكثري لومي، فحذف المحكية بالمدكور) يعني وحده أو بعضها (وأثبت المحكية بالمحذوف) ولا بد من ذلك القيد؛ لأن المحكية هنا بالمحذوف بعض المحكية بالمدكور.

(وغير محكية، وهي نوعان:

دالة على المحكية، كقولك: قال زيد لعمرؤ في حاتم أنظن حاتمًا بخيلًا' فحذف المقول، وهو حاتم بخيل مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى ﴿ قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا ﴾⁽¹⁾ وإن كان الأصل والله أعلم: أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحرٌ ثم حذفت مقالته مدلولاً عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالمقول الأول، وإن لم تكن محكية بالمقول الثاني) تحليل لقوله ليس من ذلك يعني فلا تكون الآية مما نحن فيه؛ لأن الكلام فيما إذا كانت الجملة غير محكية، وهذه محكية، وفيه أن الزمخشري جوز كونها محكية بالمقول الثاني⁽²⁾ (وغير دالة عليه نحو: ﴿وَلَا يَخْزِنَكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾⁽³⁾ وقد مر البحث فيها) في الجملة المستأنفة.

(الخامس: قد يوصل بالمحكية غير محكي، وهو الذي يسميه المحدثون مدرجاً) هذا أحد أقسام المدرج عندهم، وهو أن يصل الراوي بمقتضى حديث ينوي كلاماً لنفسه، أو لغيره فيتوهم أنه من الحديث⁽⁴⁾ (ومنه ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾⁽⁵⁾ بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول) فيكون من كلام

⁽¹⁾ يونس: 77.

⁽²⁾ الكشف: 367/2.

⁽³⁾ يونس: 65.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: ومن أقسام المدرج أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويهما بإحدهما، ومنها أنه يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو منه فيرويه عنهم باتفاق، وكل هذا حرام.

⁽⁵⁾ النمل: 34.

الله تعالى، وقد جزم الزمخشري بكونها من كلام بلقيس⁽¹⁾، واستظهره الحلبي⁽²⁾، فتكون محكية بقولها، واستضعفه أبو البقاء ذكره المصنف، وكأنه ارتضاه؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن قولها وكذلك يفعلون كالتقرير لكلامها السابق.

(الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب ظن وأعلم؛ فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظن، وثالثاً لأعلم، وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ كما مر، وقد اجتمع وقوع خبري كان، وأن، والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب:

فَإِنْ تُزْعِمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْجِلْمَ بِمَنْكَ بِالْجَهْلِ⁽³⁾

بيت من الطويل⁽⁴⁾، زعم بمعنى ظن مفعوله الأول ضمير المتكلم، والثاني جملة كنت، وقد يتوهم أن أجهل هنا اسم تفضيل، ويروى بالنصب [كما يتوهم أن الزعم هنا بمعنى القول فذكر بعده الجملة]⁽⁵⁾، وشريت هنا بمعنى / اشتريت لا 1/ 308 بمعنى بعت.

(1) الكشف: 406/3، 407.

(2) الدر المصون: 313/5.

(3) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب: 249/11، المقاصد النحوية: 388/2، الكتاب: 121/1، شرح

شواهد المفني: 671/2، شرح أبيات المفني: 269/6.

(4) في (س) بزيادة: وبعده.

لَقَالَا صَحَابِي قَدْ قُبِئْتُ وَخِائِثِي عَنَيْتُ فَلَا أَذْرِي أَشْكَلُهُمْ فَكَلِمِي

(5) في (س): وإنما قالوا له معمول فيه، لأنهم كانوا معه على الجهل.

(الباب الثالث: باب التعليق) وهو إبطال العمل على سبيل الرجوع لفظاً لا معنى (وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي) يعني به ما يفيد معنى العلم سواء كان بوصفه له كعلمت، وظننت، أو بوضعه لما يطلب هو به، كتفكرت، وتلوت (ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِجَّةٍ﴾⁽¹⁾ ﴿فَلْيَنْظُرْ أَفِيهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾⁽²⁾ ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾⁽³⁾ لأنه يقال: فكرت فيه، وسالت عنه، ونظرت فيه، ولكن أي: هذه الأفعال⁽⁴⁾ (هلقت هنا) أي: في الآيات الثلاثة (بالاستفهام عن الموصول في اللفظ إلى المفعول⁽⁵⁾) [قيل: الظاهر أن التعليق في الآية الأولى بالنفي أي: لم يتفكروا في انتفاء الجنة عن محمد صلى الله عليه وسلم، فإطلاق المصنف الاستفهام عليها بالتغليب⁽⁶⁾] (وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف، وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمّن معناه، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين⁽⁷⁾) وكأنه اعتبر التضمين، لما في التعليق من الإشكال وهو [أن]⁽⁸⁾ الجملة إن جعلت في محل نصب بعد إسقاط [الجار]⁽⁹⁾ فهذا [غير]⁽¹⁰⁾ مقيس بخلاف التركيب المذكور، وإن جعلت في محل جر بإرادة ذلك

(1) الأعراف: 184.

(2) الكهف: 19.

(3) الذاريات: 12.

(4) في (س) بزيادة: الثلاثة.

(5) في (س) بزيادة: هذا على أن ما في ﴿ما بصاحبهم﴾ استفهام ومعناه النفي.

(6) في (س): قيل: إن التعليق فيها بالنفي، قال المصنف الاستفهام عليها بالتغليب. حاشية الشمني: 136/2.

(7) قال ابن عصفور: ويجوز في هذه الأفعال، وسائر أفعال القلوب التعليق، وهو ترك العمل لما تبع. المقرب: 132.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س): حرف الجر أن تعدى الفعل به.

(10) في (س): ليس.

الجار يلزم تعليق حرف الجر عن العمل، والحرف لا يعلق، ولهذا قيل: الأظهر أن يجعل المعلق فعلاً علمياً محذوفاً يدل عليه المذكور⁽¹⁾، والتقدير: أولم يتفكروا، وليعلموا، فلينظر، ليعلم، يسألون، ليعلمون، وهذا أولى من التضمين؛ لأنه حذف الدليل وهو مقيس والتضمين لا ينقاس⁽²⁾ (واختلف في قوله تعالى ﴿إِذْ يُلقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾⁽³⁾ فقيل: التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل: يتعرفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول عما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المَـسْرُوح، أي: غير المقيد بالجار، وعلى الثالث ليس من باب التعليق البتة.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول المسرح، نحو: عرفت من أبوك، وذلك لأنك تقول: عرفت زيداً، وكذا علمت من أبوك إذا أردت علم بمعنى عرف، ومنه قول بعضهم: أما ترى أيُّ برق ههنا؟ معناه أما تبصر حكاة سيويه⁽⁴⁾ (لأن رأى البصرية، وسائر أفعال الحواس إنما تتعدى لواحد بلا خلاف، إلا نسمع المعلقة باسم عين نحو: سمعت زيداً يقرأ، فقليل [سمع] متعدية لاثنتين ثانيهما جملة جوزة أبو علي⁽⁵⁾، لكن بشرط أن يكون الثاني في يسمع⁽⁶⁾، ولو قلت: سمعت زيداً أخاك لم يميز (وقيل: إلى واحد والجملة حال) قيل: هذا هو الصحيح، وهو على تقدير مضاف، أي: سمعت كلام زيد؛ لأن السمع لا يقع على الذات، ثم يبين هذا المحذوف بالحال فهي حال مبينة لا يجوز حذفها⁽⁷⁾ (فلان

(1) حاشية الشمني: 136/2.

(2) في (س): لأنه لا ينقاس، بخلاف الحذف لدليل فإنه مقيس.

(3) آل عمران: 44.

(4) قال سيويه: وأما ترى أيُّ برق ههنا فهذا في موضع مفعول، كما أنك إذا قلت: عبد الله هل رأيته، فهذا

الكلام في موضع المبي على الابتداء الذي يحمل فيه فيرفعه.

الكتاب: 236/1.

(5) حاشية الشمني: 136/2.

(6) في (س) بزيادة: كالقراءة والقول.

(7) حاشية الشمني: 136/2.

علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقاً، نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾⁽¹⁾، وليس من الباب ﴿ثُمَّ لَنُنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾⁽²⁾ خلافاً لـ (يونس) اجاز تعليق كل فعل متعد (3)؛ لأن ننزع ليس بفعل قلبي، بل أي موصولة لا استفهامية، وهي المفعول، وضمتها بناء لا إعراب/، وأشد: خبر لـ نحو عذوقاً، 308/ب والجملة صلة هذا قول سيبويه، وقد مر التفصيل في بحث أي⁽⁴⁾.

(والتالث: أن تكون في موضع المفعولين، نحو: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾⁽⁵⁾ ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾⁽⁶⁾، ومنه ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾⁽⁷⁾؛ لأن أيأ مفعول مطلق لينقلبون، لا مفعول به ليعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم، وما يوهمون مضارع وهم بالكسر كغلط وزناً، ومعنى، ومصدراً (في إنشاده وإعرابه:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيُّ ذِينَ كَذَبَتْ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاوِصِي غَرِيمُهَا⁽⁸⁾

بيت من الطويل، ولم تقبض عروضه شذوذاً كقوله:

وَنَحْنُ ضَرَبْنَا الْخَيْلَ لِحَوْ... وَقَدْ أَخْجَعَتْ عَنْهَا اللَّيْثُ الضَّرَاغِمُ⁽⁹⁾

(1) ق: 42.

(2) مريم: 69.

(3) البيان في إعراب القرآن: 128/2.

(4) ينظر بحث أي: 402. تحقيق الطالب حسين الدبوس.

(5) طه: 71.

(6) الكهف: 12.

(7) الشعراء: 227.

(8) بلا نسبة في شرح شواهد المفني: 834/2، شرح أبيات المفني: 270/6.

(9) البيت من الطويل، ولم أجده في المصادر التي اطلعت عليها.

ووجههم [في ذلك] ⁽¹⁾ رفع أي الأولى، وجعلها مبتداً (والصواب فيه نصب أي الأولى على حد انتصابها في ﴿أي منقلب﴾ إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق) [هذا إذا كان الدين اسماً لما في الذمة لا مصدرأ محذوف الزوائد، والأصل أي تداين، وإلا لكان مفعولاً مطلقاً، وكأنه لم يذكره؛ لأن الحذف خلاف الأصل] ⁽²⁾ (ورفع أي الثانية مبتداً، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية، والاسمية، واختلف في نحو: عرفت زيدا من هو، فقيل: جملة الاستفهام حال) هذا مذهب المبرد وجماعة ⁽³⁾ (ورد بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالا، وقيل: مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم، ورد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من المنصوب) هذا مذهب السيرافي ⁽⁴⁾ صححه المصنف فيما افرق فيه البديل والبيان ⁽⁵⁾ (ثم اختلف فقيل: بدل اشتمال ⁽⁶⁾، وقيل: بدل كل، والأصل عرفت شأن زيد) على حذف المضاف (وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال: إن الفعل معلق أم لا؟، قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: علمت زيدا لأبوه قائم، أو ما أبوه قائم، فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان ⁽⁷⁾، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو: علمت زيدا أبوه قائم، واضطرب في ذلك كلام الزخشري فقال في قوله تعالى ﴿لَيَسْلُوَكُمْ إِيَّكُمْ أَحْسَنُ

(1) في (س): في إنشاء البيت وإعرابه.

(2) في (س): يحتمل أن يكون دين مصدرأ محذوف الزوائد، والأصل أي: تداين فيكون مفعولاً مطلقاً، فكانه لم

يقيد بذلك لكون الحذف خلاف الأصل.

(3) المقتضب: 567/2.

(4) في (س) بزيادة: واختاره ابن عصفور.

(5) المقرب: 121/1.

(6) في (س) بزيادة: كعرفت أخاك خبره.

(7) شرح السهيل: 88/2.

عَمَلًا⁽¹⁾ في سورة هود، وإنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختيار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: أنظر أيهم أحسن وجهًا، واستمع أيهم أحسن صوتًا؛ لأن النظر والاستماع من طريق العلم، انتهى، ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته⁽²⁾ [وفيه أنه قد أسلفه]⁽³⁾ في قوله تعالى ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى⁽⁴⁾﴾، وصرح في آخر النوع الثامن⁽⁵⁾ بأن النظر البصري يعلق فيه كالنظر القلبي، وقال الرضي: إن الاستفهام يرد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كَعَلِمْتُ، وَبَيَّنْتُ، وَذَرَيْتُ، وبعد كل فعل يطلب به العلم كَتَفَكَّرْتُ، وَامْتَحَنْتُ، وَبَلَوْتُ، وَاسْتَفْهَمْتُ، وجميع أفعال الخواص كلمت، وسمعت، وشملت، وذقت [فيعلقه]⁽⁶⁾ (، وقال في تفسير الآية في سورة الملك: 1/309 ولا يسمى هذا تعليقًا، وإنما التعليق أن يُوقَعَ بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعًا، كَعَلِمْتُ أيهما عمروٌ ألا ترى أنه لا يفترق الحال - بعد تقديم أحد المنصوبين - بين مجيء ما له الصدر وغيره؟ ولو كان تعليقًا لافترقا كما افترقا في عِلِمْتُ زَيْدًا منطلقًا، وَعِلِمْتُ أَزِيدَ منطلق⁽⁷⁾ والاضطراب فيه ظاهر، وقيل: في رفعه أي: في آية هود حذف فعل العلم منها، والتقدير: ليلوكم فيعلم أيكم أحسن عملًا⁽⁸⁾، والمراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم، فاكتفى بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب، وأما آية الملك فلا حذف فيها، ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم، فكانه قيل: ليعلمكم أيكم أحسن عملًا،

(1) هود: 7.

(2) الكشاف: 390/2.

(3) في (س): وفي ذهنول عما تقدم قرأ.

(4) الكهف: 19.

(5) في (س) بزيادة: في الجهة السادسة

(6) ساقط من (س).

الرضي: 165/4، 166.

(7) الكشاف: 432/4.

(8) انتهى أمل الأريب: 189، 190. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

وامتنع التعليق؛ لأنه إنما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعاً، وهنا سيق المفعول الأول، وامتنع القول بالتعليق، فالزغشري اختار هنا التضمين⁽¹⁾، وفيه أنه لم يَمَ لم [يعكسه؟]⁽²⁾، [وقيل أثبت هذا]⁽³⁾ التعليق المعنوي وهو الاتصال ولم يبين⁽⁴⁾ الاصطلاحي اكتفاء بذكره في سورة الملك، وفيه بعد من وجهين: حل التعليق على غير الاصطلاحي، والاكتفاء بالذكر فمن الآخر عن الأوائل، والعادة بالعكس⁽⁵⁾.

(تنبيه: فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع، فتقول: عرفت مَنْ زيدٌ وغير ذلك من أموره، واستدل ابن عصفور بقول كثير⁽⁶⁾:

وَمَا كُنْتُ أَدرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ⁽⁷⁾

بيت من الطويل عَزَّةَ بالفتح، وتشديد الزاى بنت جميل صاحبة كثير، وتولت أعرضت، و أدبرت (بنصب موجعات) عطفاً على مفعول أدري المعلق بالاستفهام، لأن المعلق أبطل عمله لفظاً ومحلاً (ولك أن تدعي أن البكى مفعول، وإن ما زائدة، أو أن الأصل وَلَا أدري موجعات فيكون من عطف الجمل، أو أن

(1) في (س) بزيادة: وقد انصف صاحب الإنحاف حيث قال: التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف، والصحيح الذي اختاره الزغشري.

(2) في (س): يعكس الأمر.

(3) في (س): وقيل: في رفعه أيضاً، أثبت في هود.

(4) في (س) بزيادة: التعليق.

(5) حاشية الشمني: 136/2.

(6) في (س) بزيادة: بلفظ التصغير أبو صخر بن عبد الرحمن الخزاعي، أحد عشاق العرب توفي

(7) البيت لكثير في ديوانه: 65، المقاصد النحوية: 408/2، شرح أبيات المنبي: 207/6، حاشية الشمني: 136/2. والشاهد فيه: نصب موجعات عطفاً على محل جملة ما البكاء، لأنها سدت مسد مفعولي أدري.

الوار للحال، وموجعات اسم لا، أي: وما كنت أدري قبل عزة وال حال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء) وعلى هذا فلا شاهد في البيت [ولم يرد بهدم تعليق فعل الدراية كما قال صاحب الرواي؛ لأن الشواهد على تعليق كثيرة⁽¹⁾]، وقد نص عليه ابن مالك والرضي كما مر⁽²⁾ (ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله: أمت مدة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيت منصوباً انتهى.

وعن نص عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم: إن المعلق عامل في المحل⁽³⁾.

الجملة الرابعة: المضاف إليها، وعملها الجر) قيل: لا ينبغي أن تتظم هذه في الجمل التي لما محل من الإعراب ضرورة أن المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد، والمضاف إليه لا يكون جملة حقيقية، كيف وهو لا يكون إلا اسماً، أو ما في تأويل الاسم؟ [وأجيب بأننا لا نسلم بأن المراد منها ما لا يكون في معنى المفرد، بل المراد منها ما هو أعم من ذلك وما ادعاه من الضرورة ليس بصحيح⁽⁴⁾] (ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية:

أحدها: أسماء الزمان ظروفاً كانت أو أسماء منصوبة على الظرف أو غير منصوبة (لحو): ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ﴾⁽⁵⁾، وحو ﴿وَأَنْلِزَ النَّاسَ/ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾⁽⁶⁾، وحو ﴿لَيَنْلِزَ يَوْمَ الثَّلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾⁽⁷⁾، وحو ﴿هَذَا

(1) في (س): وأما قول صاحب الرواي أن أدري لا تعلق ليس بشيء، لأن الشواهد على تعليقه كثيرة.

(2) شرح التسهيل: 103/2، شرح الرضي: 165/4.

(3) شرح التسهيل: 140/2.

(4) ساقط من (س).

(5) حاشية الشنقي: 137/2.

(6) مريم: 33.

(7) إبراهيم: 44.

(8) غافر: 15، 16.

يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ⁽¹⁾ ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، ويدل منه في الثالثة) أي من المفعول الثاني وهو يوم التلاق؛ لأن الأول محذوف، والتقدير لينذرهم يوم التلاق (وغير في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً ليخفى من قوله تعالى ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾⁽²⁾ ذكر ابن عطية: وهي مبنية على جواز عمل ما بعد لا فيما قبلها، ويجوز أن يكون ظرفاً لأذكر مضمراً⁽³⁾.

(ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة: إذ بانفاق، وإذا عند الجمهور) لا عند من قال العامل فيها شرطها⁽⁴⁾، (لما عند من قال باسميتها⁽⁵⁾)، وزعم سيويه أن اسم الزمان المبهم إذا كان مستقبلاً فهو كإذ في اختصاصه بالجملة الفعلية، وإن كان ماضياً فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين فتقول: آتاك زمن يقدم الحاج، ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول: آتاك زمن قديم الحاج، وزمن الحاج قادم⁽⁶⁾ ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾⁽⁷⁾ ويقول الشاعر:

وَكُنْ لِي شَقِيقاً يَوْمَ لَا دُوَّ شَفَاعَةٍ بِمَعْنَى قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ⁽⁸⁾

(1) الرسائل: 35.

(2) غافر: 16.

(3) المحرر الوجيز: 4/ 551.

(4) حاشية الدسوقي: 2/ 479.

(5) في (س) بزيادة: لا عند من قال بحرفيتها.

(6) الكتاب: 190/ 1، 191.

(7) غافر: 16.

(8) البيت لسواد بن قارب في حاشية الشنقي: 2/ 137، حاشية الدسوقي: 2/ 480، شرح أبيات المنيني:

274/ 6، الإصابة: 2/ 192، وبلا نية في الدر المنصور: 1/ 52.

الشاهد فيه: إضافة يوم إلى الجملة الاسمية.

بيت من الطويل، لسواد بن غارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم، وقد انشده بين يديه فقيه إقامة الظاهر مقام المضمر، فالتيل ما يكون مثل الخيط في شق النواة، أو ما يقتل بين الأصبعين من الوسخ، وهو منصوب على المصدر أي: بمعنى إغناء (وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يشترط) أي: سيويه (هل الزمان المستقبل على إذا إذا كان ظرفاً⁽¹⁾) قيل: الأولى أن يقول إنما يجوز؛ لأن الذي ذهب إليه سيويه هو جواز إضافة اسم الزمان المبهم المستقبل، إلى ما تضاف إليه إذا وجوباً⁽²⁾ (وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف) وأجيب بأن 'هل' ليس مبتدأ، بل فاعل فعل محذوف يفسره اسم الفاعل أي: يوم برزوا، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، وبارزون خبر مبتدأ مضمر، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت قيل: إن لم يتأت فيه هذا بعينه يتأتى فيه وجه آخر⁽³⁾ (والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي، فحمل على إذ، لا على إذا على حد ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾⁽⁴⁾).

الثاني: حيث، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً، وزعم المهدي شارح الدرر⁽⁵⁾ - وليس بالمهدي المفسر المقرئ - وكلاهما منسوب إلى المهدي بلد من بلاد المغرب⁽⁵⁾، والدريدية قصيدة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة⁽⁶⁾ (أن حيث في قوله:

(1) حاشية الشمني: 138/2.

(2) حاشية الشمني: 137/2.

(3) في (س) زيادة: وهو أن يكون ذو شفاعة اسماً ليكون محذوف.

حاشية الشمني: 137/2.

(4) الكهف: 99.

(5) ينظر معجم البلدان: 229/5 - 232.

(6) في (س) زيادة: والتشبه إليه كذلك على غير قياس.

(6) بغية الوعاة: 76/1.

ثُمَّ نَاحَ فِي الْمَلَكَيْنِ إِلَى حَيْثُ تَحْتَجِي الْمَازِمَانِ وَمِنَى⁽¹⁾

بيت من الرجز، ثم عاطفة، والمليين جمع ملب وهو من يقول: ليك اللهم ليك، وتحجى أقام، والمأزمان بفتح الميم، وسكون الميمزة، وكسر الزاي مضيق بين جمع وعرفة، ومنى قرية بمكة⁽²⁾ (لما خرجت عن الظرفية/ بدخول إلى عليها 1/ 310 خرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو فيه، وليس بشيء، لما قدمناه في أسماء الزمان) من أنها تضاف إلى الجمل ظروفاً كانت أو أسماء، يعني أن خروج ظرف الزمان عن الظرفية لا يمنع من الإضافة إلى الجملة، وكذا خروج ظرف المكان لا يمنع منها لاستوائها في مطلق الظرفية، فسقط ما قيل إنه لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان، نعم يتوجه السؤال عن سبب البناء على رأي المهدوي، فإن حيث غير مضافة عنده أصلاً، وإنما هي بمعنى مكان⁽³⁾.

(الثالث: آية بمعنى علامة، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما) قال الرضي: يجوز إضافتها إلى الفعل لشابهتها الوقت؛ لأن الأوقات علامات يوقت بها الحوادث، وتعين بها الأفعال⁽⁴⁾

⁽¹⁾ شرح أبيات المنى: 274/6

⁽²⁾ في (س) بزيادة: سميت بذلك لما معنى بها من الدماء أي: يراق، ولأنه جبريل لما أراد أن يفارق آدم قال له

منى، قال أثني الجنة.

- عرفة: قال ابن عباس رضي الله عنه: حد عرفة من الجبل المشرف على جبل عرفة إلى جبالها إلى قصر آل مالك ووادي عرفة.

معجم البلدان: 104/4، 105.

- منى: المكان الذي ينزله الحجاج، وترى فيه الجمار، قيل: منى من مهبط العقبة إلى عس.

معجم البلدان: 198/5، 199.

- مكة: - أهرها الله - بيت الله الحرام، سميت مكة لأنها ثلث الجبارين، أي: تذهب غمومهم، ويقال:

مكة اسم المدينة، وبكة اسم البيت.

معجم البلدان: 181/5 - 188.

⁽³⁾ حاشية الشنقي: 137/2.

⁽⁴⁾ شرح الرضي: 173/3.

(كقوله:

بِأَيِّ يَفْعِدُونَ الْخَيْلَ شُغْثًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مَذَامًا⁽¹⁾)

بيت من الوافر ليزيد بن عمرو، ويقدمون على صيغة الخطاب، وقيل:
على الغية ضميره لبي تميم المذكورين في بيت قبله⁽²⁾ وهو:

أَلَا مَنْ مَبْلَغُ عُنِّي تَيْمَمًا بِأَيِّ مَا تُجِئُونَ الطَّعَامَا

الشمع جمع أشعث المغبر الرأس، والسنايك جمع سنبك طرف مقدم
الحافر، والمدام الحمر، يعني أن سنايك الخيل لكونها دامية كان عليها خراً (وقوله:

بِأَيِّ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزَلًا⁽³⁾)

عجز بيت من الطويل لعمر بن شاس الأسدي صدره:

إِلْكِي إِلَى قَوْنِي السَّلَامِ رِسَالَةً

ألك: فعل أمر من لأك بليك، ومعناه ابلغ عني، ورسالة مفعول (وهذا
قول سيويه) أي: جواز إضافتها إلى الفعلية⁽⁴⁾ (وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف

⁽¹⁾ نبه سيويه للأضنى وليس في ديوانه الكتاب: 118/3، ويلا نسبة في شرح شواهد المغني: 811/2،

الكتاب: 198/3، المساعد على تسهيل الفوائد: 375/2، شرح المفصل: 18/3.

الشاهد فيه: إضافة آية إلى جلة يقدمون على رأي سيويه.

⁽²⁾ حاشية الشمي: 138/2.

⁽³⁾ البيت لعمر بن شاس في شرح شواهد المغني: 835/2، المقاصد النحوية: 596/3، شرح أبيات المغني:

281/6، ارتشاف الغريب: 526/2.

⁽⁴⁾ الكتاب: 136/3.

إلى المفرد⁽¹⁾ نحو: «آيَةٌ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ»⁽²⁾، وقال: الأصل بآية ما يقدمون⁽³⁾، أي بآية إقدامكم) وهذا يدل على أن تقدمون بناء الخطاب (كما قال:

يَايَةَ مَا تُحْيُونَ الطُّعْمَاً)⁽⁴⁾

[طلب من يبلغ عني رسالة لبني نعيم، فكان قائلا قال: بأي علامة يعرفون، فقال: بعلامة حبهم للطعام، وبنو نعيم يعرفون بشدة الشرة في الأكل انتهى]⁽⁵⁾ (وفيه حذف موصول حرفي غير أن وبقاء صلته، ثم هو غير متأت في قوله:

يَايَةَ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عَزْلًا)

قيل: بل هو متأت بأن تكون ما المصدرية، ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها أي: بآية كونهم لا ضعافاً، ولا عزلاً، ولا يخفى أنه بعيد⁽⁶⁾.
(الرابع: ذو في قولهم: أذهب بذئ تسلم، والباء في ذلك ظرفية، وذئ صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي: أذهب في وقت صاحب سلامة، أي: في وقت هو مظنة السلامة، وقيل: بمعنى الذي⁽⁷⁾ فالموصوف معرفة، والجملة صلة فلا عمل لها، والأصل: أذهب في الوقت الذي تسلم فيه) هذا مع ضعفه خارج عما نحن فيه (ويضعفه أن استعمال 'ذي'

(1) ينظر الانشاف: 525/2.

(2) البقرة: 248.

(3) في (س) بزيادة: بتقدير ما المصدرية.

(4) البيت لزيد بن الصمق في الكتاب: 118/3، شرح آيات المعني: 285/6، المساعد على تسهيل الفوائد:

358/2، شرح المفصل: 18/3، ويلا نسبة في حاشية الدسوقي: 482/2.

(5) ساقط من (س).

(6) حاشية الشمسي: 139/2.

(7) في (س) بزيادة: وأعربت على لغة طي.

موصولة مختص بنظمي، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يسمع هنا إلا الإعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول/ بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق، نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِنْهَا شَرْبُونَ﴾⁽¹⁾، والمتعلق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يذكر في وقت، وبهذا الأخير يضعف قول الأخفش في ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾⁽²⁾ إن أياً موصولة، والناس خبر محذوف، والجملة صلة وعائد، أي: ⁽³⁾ يا من هم الناس، على أنه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو:

وَلَأَسِيَّامًا يَوْمَ.....

فيمر رفع، أي: لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر؛ فلا يحسن الحمل عليه.

(الخامس والسادس: كدُنْ، وَرَيْثُ فَإِنَّهُمَا يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية⁽⁴⁾، فاما كدُنْ فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت أو مكانية) لكن إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان لما تقرر أن ظروف المكان لا تضاف إلى الجملة إلا حيث (ومن شواهد ما قوله:

لَوْ مَّا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وَفَاتَكُمْ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ⁽⁵⁾

(1) المؤمن: 33.

(2) البقرة: 21.

(3) في (س) بزيادة: محذوف.

(4) في (س) بزيادة: فإنه يجوز كونه منفياً كما مر.

(5) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/836، شرح آيات المغني: 6/286، الارتشاف: 2/265، شرح التسهيل: 2/260.

الشاهد فيه: إضافة كدُنْ إلى جملة سألتمونا وفاتكم.

بيت من الطويل، المسألة ترك الحرب، وفاقكم مفعول لزمانا، والجنوح أي: الميل فاعل يكون، أو اسمها، ومنكم خبرها، وللخلاف متعلق به، أو
بجنوح⁽¹⁾.

(وأمأريثُ فهي مصدرُ راثٍ إذا أبطأ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في
الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت
تقولك: 'جتتك صلاة العصر' قال:

خَلَّلَسِي رِقْعاً رَيْثَ أَقْضِي لُبَاءَةً مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذْكُورَاتِ عُهُودًا⁽²⁾

بيت من الطويل، اللبانة بضم اللام الحاجة، والعرصات جمع عرصة،
وهي كل بقعة من الدار واسعة وليس فيها بناء، والمهود جمع عهد، وهو المنزل
الذي لا يزال القوم إذا ذهبوا عنه رجعوا إليه (وزعم ابن مالك في كافيته،
وشرحها أن الفعل بعدها على إضمار كن، والأول قوله في التسهيل وشرحه، وقد
يعذر في ريث؛ لأنها ليست زماناً⁽³⁾) [وفيه أنه قائم مقام الزمان]⁽⁴⁾، والأصل في
توقف ريث أخرج إليك، زمان ريث خروجي⁽⁵⁾ كما في الرضي⁽⁶⁾ (بجلاف كدُنْ،
وقد يجاب بأنها لما كانت لبداً الغايات مطلقاً لم تخلص للوقت، وفي الغرة لابن
الدعان أن سيويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجمل، ولهذا قال في قوله⁽⁷⁾:

(1) في (س) زيادة: قدم عليه لما في الطرف من التوسع.

(2) البيت بلا نسبة في شرح شواهد المفني: 836/2، شرح أبيات المفني: 287/6، المساعد على تسهيل القوائد: 359/2.

الشاهد فيه: ريث حيث أضافها إلى الجملة الفعلية.

(3) قال ابن مالك: وجاء عن العرب إضافة كَيْثٍ و كَدُنْ إلى الفعل على تقدير أن المصدرية الكافية الشافية: 425/1، شرح التسهيل: 260/2.

(4) في (س): وفيه أن ريث وإن لم يكن زماناً لكنه مصدر قائم مقامه.

(5) في (س) زيادة: أي: مدة أنه يبطئ خروجي.

(6) شرح الرضي: 173/3.

(7) الكتاب: 264/1، 265.

مِنْ لَدْ شَوْلًا..... (1)

بعض بيت تمامه:

فَأَلَىٰ إِيْلَآئِهَا (2)

(إن تقديره: من لد إن كانت شولاً، ولم يقدر من لدن كانت) الشول وزان القول، مصدر شالت الناقة بذنيها أي: رفعه للضرب، فاليبت من حذف عامل المصدر المؤكد أي: من لدن شالت شولاً، وقيل: اسم جمع شائلة وهي الناقة التي ارتفع لبنها وضرعها، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر، أو ثمانية، فاليبت من حذف كان واسمها، وبقاء خبرها، أي: من لدن كانت شولاً، وقيل: نصبه على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به كاتصاف غدوة، ولا تقدر في البيت، ورد باختصاص هذا الحكم بغدوة اتفاقاً، ويكمن الثانية النون، وروي الجر في شولا بغير تنوين على أن أصله بالمد فقصره للضرورة، والإثلاء مصدر أثلت الناقة إذا تبعها ولدها/ ذكره السيوطي (3).

1/311

(والسابع والثامن: قولٌ وقائلٌ كقوله:

قَوْلٌ يَا لِّلرَّجَالِ يُنْهَضُ مِثَّا مُسْرِعِينَ الْكُفْهُولَ وَالشُّبَّانَا (4)

(1) البيت من الرجز بلانسة في الكتاب: 1/264، المقاصد النحوية: 2/51، أوضح المسالك: 1/112، شرح شواهد الغني: 2/836.

(2) في (س) بزيادة: الشول بفتح المعجمة، وسكون الواو.

(3) شرح شواهد الغني: 2/836.

(4) بيت من الخفيف، بلا نسبة في شرح أبيات الغني: 6/288، الدرر اللوامع: 1/378، شرح شواهد الغني: 2/837، المساعد على تسهيل الفوائد: 1/378.

الشاهد فيه: إضافة الجملة الاستفائية إلى القول، من إضافة المصدر إلى مفعوله.

يعني أن الاستعانة بهم توجب إسراع كهولهم وشبابهم⁽¹⁾، ينهض يقوم، [قال الفيومي]⁽²⁾: الكهل من جاوز الثلاثين، ووحظه الشيب، وقيل: من بلغ الأربعين، [وعن ثعلب في قوله تعالى ﴿وكهلاً﴾ قال: ينزل عيسى إلى الأرض كهلاً ابن ثلاثين سنة]⁽³⁾، والجمع كهول، والشبان كفرسان جمع شاب (وقوله:

وَأَجِيبُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلَأْتُ وَمَلَنِي عُوَادِي)⁽⁴⁾

بيت من الكامل، ملئت كَعَلِمْتُ بمعنى سئمت، والعواد جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض، وبصالح متعلق بأجيب، ويروي بالرفع على تقدير يقول: أنا صالحٌ فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم حذف أنا، وأبقى خبره قاله ابن عقيل⁽⁵⁾.

(والجملعة الخامسة: الواقعة بعد الفاء، أو إذا جواباً لشرط جازم؛ لأنها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً كما في قولك: إن تقم أقم، أو عملاً كما في قولك: إن جتني أكرمك مثال المقرونة بالفاء ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَتَدْرَهُمْ﴾⁽⁶⁾ ولهذا قرئ يجوز يذُر عطفاً على المحل⁽⁷⁾، ومثال المقرونة بلذا ﴿وَأَنْ تُصَيِّهَهُمْ سَيِّئَةً

(1) في (س) بزيادة: إلى الإغاثة.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

المصباح المنير: (ك. ه. ل) 286.

(4) بلا نسبة في المقاصد النحوية: 503/4، شرح أبيات المغني: 289/6، المساعد على تسهيل الفوائد: 378/1.

الشاهد فيه: إضافة قائل إلى الجملة.

(5) في (س) بزيادة: قيل: لا ينبغي أن بعد هذا البيان عما هو بصدده، لأن الجملة التي أعقب إليها من القول وقائل مراد بها لفظها، فهي في حكم المفرد، وليس الكلام فيما هو أعم منه.

المساعد على تسهيل الفوائد: 378/1.

(6) الأعراف: 186.

(7) التيسير في القراءات السبع: 86.

بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ⁽¹⁾ قيل: الذي في كلام الجماعة أن المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها، وقد صرح به قبل هذا في التنبيه الثالث، بل صرح به أيضاً فيما يأتي به قريباً⁽²⁾، بل صرح في أقسام العطف بأن هذا قول الجميع، وأجيب بأنه يحمل كلامه هنا على ما صرح به في تلك المواضع بأن يكون مراده بالجملة الواقعة بعد الفاء، أو إذ، مجموع الجملة⁽³⁾ (والفاء المقدرة كالموجودة كقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا)

تقدم شرحه في أمّا بالفتح والتشديد (ومنه عند المبرد نحو: إن نعمت أقوم، وقول زهير:

وَإِنْ أَنَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْبَغَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَحَرِيمٍ⁽⁴⁾

[بيت من البسيط ضمير أناه للممدوح]⁽⁵⁾، والخليل الفقير⁽⁶⁾ والمسئلة السؤال، ويروى يوم مسغبة أي: جماعة، والحريم بكسر الحاء مصدر بمعنى المنع مبتداً حذف خبره أي: ولا عندي حرمان، أو عطف على غائب [على تأويله

(1) الروم: 36.

(2) في (س) بزيادة: حيث قال: وقيل عطف على عمل الفاء وما بعدها.

(3) حاشية الشمني: 138/2.

(4) البيت لزهير في ديوانه: 79، الكتاب: 66/3، خزانة الأدب: 48/9، حاشية الدسوقي: 487/2، شرح شواهد المفني: 838/2، أوضح المسالك: 126/3، المختضب: 371/2.

(5) الشاهد فيه: قوله يَقُولُ بالرفع، فالمراد بقدر حذف الفاء، وتقدير فيقول، والجملة في عمل جزم، وسيرويه على التقديم والتأخير، والتقدير: يقول إن أناه خليل.

(6) ساقط من (س).

(7) في (س) بزيادة: المختل الحال لا الصديق.

باسم مفعول⁽¹⁾، أو على حذف مضاف أي: لا مالي غائب⁽²⁾، ولا ذو حرمان، ولا يناسب حينئذ أن يراد به المبالغة من غير تأويل، ولا حذف كما لا يخفى (وهذا أحد الوجهين عند سيويه⁽³⁾) ضمير هو عائد إلى مثل جعل الجملة المذكورة جواباً مقروناً بالفاء مقدرة، [وهذا الوجه لم ينتقل في التنبيه الثالث المذكور]⁽⁴⁾ (والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يلزم ما عطف عليه) لأن الفعل مرفوع لفظاً لا مجزوم محلاً، وفيه إجراء الظرف مجرى كلمة الشرط، ولهذا دخلت الفاء على الجواب بتقدير فهو لا يجوز كما قال سيويه في زيد حين لقيته فانا أكرمه ذكره الرضي (ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة) عطف على لا يجوز (لحو: زيداً إن اتاني أكرمه) لانتفاء المانع/ مع التفسير، وهو 311/ب عمل ما بعد الأداة فيما قبلها، إذ المفسر هنا ليس بعدما بل هو واقع قبلها، وهاتان المسألتان المرتبتان على الخلاف بين سيويه والمبرد منعاً وجوازاً، ذكرهما المصنف في التنبيه الثالث (ومنع المبرد تقدير التقديم، محتجاً بأن الشيء إذا حل في موضعه لا يتوى به غيره، ولا لجاز ضرب غلامه زيداً⁽⁵⁾) [ولسيويه أن يمنع أن يكون أقوم واقعاً موقعه]⁽⁶⁾ إذ لو كان كذلك لجزم، وتقدير الفاء المانعة لخلاف الأصل، [ولا سيما]⁽⁷⁾، وتقديرها يوجب تقدير مبتدأ يكون أقوم خبر عنه لتكون الجملة اسمية حتى تفتقر إلى تقدير الفاء عند الكوفيين يجب رفع أقوم؛ لأن جزم الجواب عندهم على الجواز فإذا لم يجوز الشرط لم يجوز الجزاء، ذكره الرضي⁽⁸⁾ (وإذا خلا الجواب الذي لم يجوز لفظه من الفاء، وإذا لحو: إن قام زيد قام عمرو

(1) في (س): على أنه بمعنى المفعول.

(2) في (س) بزيادة: ولا محروم.

(3) الكتاب: 66/3.

(4) في (س): وهذا الوجه لم ينتقله المصنف عن سيويه في ثالث التنبيهات المذكورة.

(5) المقتضب: 377/2.

(6) في (س): ولسيويه أن يمنع أن أقوم في أن قمت أقوم واقعاً موقعه.

(7) في (س): مع أن.

(8) شرح الرضي: 108/4.

فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط⁽¹⁾، وقيل: ولهذا جاز نحو: إن قام ويقعدا أخوك على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل [وكانه لم يرتضيه لضعف دليله]⁽²⁾؛ لأن هذا اللازم ليس بباطل في باب التنازع وما استدلل به منه؛ ولأن قضية هذا الاستدلال أن يكون العطف المذكور ليس من عطف الجمل، بل من باب عطف المفردات، وحيث أن يكون الفعل المجزوم لفظاً معطوفاً على الفعل المجزوم محلاً، وفاعل هذا الفعل المجزوم هو ألف الاثنين معطوفاً على الفاعل الواقع بعده وهو أخوك [فقد وقع هذا القائل فيما فر منه]⁽³⁾.

(تنبيه: قرا غير أبي عمرو ﴿لَوْلَا أَخْرَيْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقْ وَأُكْنَ﴾⁽⁴⁾ بالجزم) وأما أبو عمرو فقرأ بالنصب عطفاً على المنصوب، وهو اصدق، ولعل وجهه أن الواو حذفت اختصاراً في الخط⁽⁵⁾ (فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم ﴿أصدق﴾ ويسمى العطف على المعنى) لأن كون المعطوف عليه وجوباً، إنما هو من حيث المعنى لا من حيث اللفظ لوجود الفاء المانعة من الجزم (ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم) توهم ما هو موجود ليس بموجود، وإنما اجتنب عنه رعاية للأدب، وتحفظاً عن الإتيان بأمر غير لائق (وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها وهو ﴿أصدق﴾ وعمله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بأن مقدره) يعني على قول الجمهور، وقال الخليل وسيبويه: إن جزمه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إن، وقال السيرافي والفارسي: إنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدّر، وقد مرت

(1) في (س) بزيادة: فإن المحل فيه للفعل لا للجملة.

(2) في (س): وكانه أشار بصيغة التريض إلى ضعف هذا الدليل.

(3) ساقط من (س).

(4) المتفقون: 10.

(5) النشر في القراءات العشر: 290/2.

هذه الأقوال في اللام العاملة للجزم⁽¹⁾ (وإنه كالعطف على ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا مَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾⁽²⁾ بالجزم، على هذا فيضاف إلى الضابط المذكور) وهو قوله الواقعة بعد الفاء؟ إذا جواباً لشرط جازم (أن يقال أو جواب طلب، ولا تقيد هذه المسألة بالفاء) أي: مسألة جواب الطلب لا تقيد بالفاء الداخلة على المضارع المنصوب بأن المقدرة/ (لأنهم أنشدوا على ذلك قوله: 1/ 312

فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَاسْتَنْدِرْجُ نَوِيًّا⁽³⁾

بيت من الوافر لأبي داود، ابلوني أي: أعطوني، والبلى الناقصة التي تعقل في الجاهلية عند قبر صاحبها، فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت، أو يحفر لها حفرة وترك فيها إلى أن تموت، والاستدراج الأدنى على سبيل التدرج، والنوى الجهة التي ينويها المسافر، وأصل نوي نوايا قلب الألف ياء، وأدغمها في يا الضمير، وهي لغة هذيل، والشاعر منهم كما صرح به في أقسام العطف (وقال أبو علي: عطف استدراج على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلّي وما بعدها)⁽⁴⁾ فعلم بذلك أن هذه المسألة غير مقيدة بالفاء الداخلة على المضارع المنصوب، وأن العطف على محل الفاء وما بعدها ثابت مطلقاً سواء دخلت الفاء عليه كما في ﴿وَأَصْدُقْ وَاكُنْ﴾ وعلى غيرها كما في البيت فإنها دخلت فيه مقدرة على جملة اسمية لكن في ادعاء تقدير الفاء بحث، لجواز أن تكون هذه الاسمية استئنافاً⁽⁵⁾، كأنه لما قال: ابلوني بليتكم قيل له لما تفعل ذلك؟ فقال: لعلّي أصالحكم، فحيث

(1) الحجة للقراء السبعة: 460/2.

(2) الأعراف: 186.

(3) البيت لأبي داود الأيادي في شرح شواهد المغني: 839/2، الحجة: 282/2، ولشاعر من هذيل في حاشية

الشمسي: 140/2.

(4) الحجة: 283/2.

(5) في (س) بزيادة: بياناً.

استدراج ليس مجزوم بل مرفوع سكن للتخفيف، كقراءة أبي عمرو ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾⁽¹⁾ (قلت: فكان هذا [هنا] بمنزلة:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا

في باب الشرط، وبعد) أي: أقول بعد ذلك تنبيه (فالتحقيق أن العطف في الباب) أي: فيما نحن فيه (من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم⁽²⁾، فكيف يكون هو والفاء في محل جزم؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف.

الجملة السادسة: التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها، فهي في موضع رفع في نحو: ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ ﴾⁽³⁾ ونصب في نحو: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾⁽⁴⁾ وجر في نحو: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾⁽⁵⁾ ومن مثل المنصوبة المحل ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾⁽⁶⁾ فصلها عما قبلها لاحتمالها لغير النعت، قال البيضاوي: أي: يكون يوم نزولها عيداً نطعمه، وقيل: العيد السرور العائد، ولذلك يسمى العيد عيداً، أو قرئ تكن على جواب الأمر⁽⁷⁾ ﴿ خَلَّةٌ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ ﴾⁽⁸⁾ الآية فجملة ﴿ تكون لنا عيداً ﴾ صفة للمائدة، وجملة ﴿ تطهرهم وتزكهم ﴾ صفة لصدقة، ومحتمل أن الأولى حال من ضمير مائدة المستتر

(1) الأنعام: 109.

البحر المحيط: 210/4.

(2) في (س) بزيادة: وفيه تسامح، لأن المؤول بالاسم هو صلتها لا المنصوب وحده.

(3) البقرة: 254.

(4) البقرة: 281.

(5) آل عمران: 9.

(6) المائدة: 114.

(7) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 380/3.

(8) التوبة: 103.

في ﴿من السماء﴾ على تقديره صفة لها لا متعلقاً بأنزل، أو من مائدة على هذا التقدير؛ لأنها قد وصفت، وأن الثانية حال من ضمير نزل، ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي﴾⁽¹⁾ أي: ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع يرث وهم غير أبي عمر والكسائي (وأما من جزمه) أبو عمر والكسائي (فهو جواب للدعاء) أي: أن نهب يرث⁽²⁾، قال أبو البقاء: الرفع على الصفة أقوى؛ لأنه سأل ولياً هذه صفته، والجزم لا يحصل بهذا المعنى⁽³⁾، وقيل: الجزم أولى، والرفع محمول على الاستئناف لا على الصفة لئلا يلزم أنه لم يوهب لي ما سألته/ يموت يمحي في حياة زكريا⁽⁴⁾ 312/ ب (ومثل ذلك ﴿أَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾⁽⁵⁾ قرئ برفع يصدق وجزمه) بالجزم قراءة حمزة وعاصم، على أنه جواب أرسله، وبالرفع قراءة الباقيين على أنه صفة لرداء، أو حال من ضمير أرسله الغائب، ويحتمل الاستئناف⁽⁶⁾.

(والثاني: المعطوفة بالحرف نحو: زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة على الخبر، فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية والحل نصب، و قال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتَصْبِغُ الْأَرْضَ مُخْضَرَةً﴾⁽⁷⁾ الأصل: فهي تصبغ، والضمير للقصة، وتصبغ خبره، أو تصبغ بمعنى أصبحت، وهو معطوف على أنزل فلا محل له إذا انتهى⁽⁸⁾.

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له) مع أن الأمر بالعكس، إذ المخبر به لا محل له قطعاً، فيلزم أن يكون المعطوف ذا محل، وقوله لا

(1)

مريم: 5.

(2)

النشر في القراءات العشر: 238/2.

(3)

البيان في إعراب القرآن: 119/2.

(4)

حاشية الشمي: 141/2.

(5)

القصص: 34.

(6)

التيسير في القراءات السبع: 131.

(7)

الحج: 63.

(8)

البيان في إعراب القرآن: 183/2.

حل له مفعول ثانٍ لتقديره، وقيل: حال من الفعل، أي: تقدير الفعل خالياً من الحل، وفي كلام المصنف تمهيز حيث أطلق الجزء على الكل⁽¹⁾.

(وجواب الأول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفاً، والنحويون يقدرّون في مثل ذلك مبتداً، كما قالوا في 'وتشرب اللبن' فيمن رفع: إن التقدير: وأنت تشرب اللبن) وفيه تسليم لتقدير أبي البقاء ضمير القصة مرفوعاً، وقيل: لا نعلم أحداً أجازه، ومقتضى المنع قائم وهو عدم الدليل عليه لو حذف، إذ الخبر مستقل ليس فيه رابط⁽²⁾ (وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير)⁽³⁾ [هذا عمول على أن مراد النحاة بكونه مستأنفاً أنه مستأنف مع ما هو خبر عنه]⁽⁴⁾ (ولاً) أي: وإن لم يقدر مبتداً (لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر) [واعترض بأن]⁽⁵⁾ لزوم العطف إنما هو عند قصد المشاركة، كما إذا قصد أن الشرب منهى عنه كالأكل، وأما عند انتفاء هذا القصد بأن يكون الغرض من الثاني إفادة معناه على طريق الاستقلال، فكيف يلزم عطفه على الأول مع كون العطف مخلاً بالغرض المطلوب⁽⁶⁾، [واجيب بأن المراد العطف على الحرف الناهي والمنهي عنه جميعاً]⁽⁷⁾.

(1) في (س) بزيادة: إذ الخبر به الجملة لا الفعل فقط، وكذا المطوف.

حاشية الشمني: 141/2.

(2) في (س) بزيادة: وأما حذفه منصوباً في: مثل أنه من يدخل الكنيسة يوماً.

حاشية الشمني: 141/2.

(3) في (س) بزيادة: أي تقدير مبتداً، وفيه لو أنه لو قدر خبراً لبتداً محذوف لم يكن مستأنفاً.

(4) في (س): وجمل الكلام على أن مراد النحاة بكون مستأنفاً أي: بعض كلام مستأنف كذا قيل، واجيب بأن مرادهم أنه مستأنف مع ما هو خبر عنه ولا بعد.

(5) في (س): قيل غير ظاهر لأن.

(6) في (س) بزيادة: واجيب بأن كون لزوم العطف إنما هو عند قصد مشاركة الشرب للعطف في أنه منهى عنه صحيح إذا كان المراد العطف على المنهي عنه وهو ممنوع.

(7) حاشية الشمني: 141/2.

(جواب الثاني: أن الفاء نُزِلَت الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد، وحيثل فالخبر مجموعهما كما في جملي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر فلا عمل له، فانهم فإنه بديع، ويجب على هذا) الذي قررناه من أن الفاء نُزِلَت الجملتين منزلة الواحدة (أن يدعي أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو: زيد يطير الذباب فيغضب قد أُخْلِصَت لمعنى السببية) فتصير الجملتان في حكم الجملة الواحدة (وأخرجت عن العطف) لئلا يخرج المعطوف عن القاعدة المقررة في أنه في حكم المعطوف عليه (كما أن الفاء كذلك) أي: أخلصت لمعنى السببية (في جواب الشرط) ولا يصح جعلها للمعطف إذ لا يعطف الجواب على الشرط (وفي نحو أحسن إليك فلان فأحسن إليه) لئلا يلزم فيه عطف الإنشاء على الخبر (ويكون ذكر أبي البقاء للمعطف) بالرفع استئناف وبالنصب/ عطف على يدعي (تجوزاً) بأن أطلق الفاء العاطفة على السببية لمشابقتها في صورة العاطفة (أو سهواً) بأن يكون غرضه ذكر السببية، فهى فذكر العطف، وقيل: كل ذلك لم يكن بناء على ما قاله الرضي: من أن الجملة التي يلزمها الضمير كـخبر المبتدأ، أو الصلة، إذا عطف عليها جملة أخرى متعلقة بها معني يكون مضمونها بعد مضمون الأولى مترخياً أولاً، وبغير ذلك جاز تجريد إحدى الجملتين من الروابط اكتفاء بما في اختها التي هي كـجزئتها، سواء كان مضمون الأولى سبباً في مضمون الثانية كما في مسألة الذباب، أو لا، كما تقول: الذي جاء فغربت الشمس زيداً؛ لأن المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيداً⁽¹⁾، [والمعنى في الآية «ألم تر» يعقب إنزاله من السماء ماء إصباح الأرض مخضرة]⁽²⁾ (وما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل: قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الأولى في محل نصب

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: ويقول: الذي جاء ثم غريب الشمس زيداً إذ المعنى الذي تراعى عن مجيئه غروب الشمس زيد.

⁽²⁾ ساقط من (س).
شرح الرضي: 342/2.

والثانية تابعة لها، بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما؛ لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول، كما أن جزائي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول (وبهذا صح تمثيل الخطيب لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاء، ولفظاً ومعنى بقول الشاعر:

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ ارْشُوا نَزَاوِلَهَا [1].....

(فتأمله) [لعله أشار إلى احتمال أن كلا الجملتين مقول على حده، والواو في كلام الحاكي فيقدر عامل آخر يحكي به الثانية فيكون كل من الجملتين في محل نصب]⁽²⁾.

(الثالث: المبدلة كقوله تعالى ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَيْكَ لَتَوَ مَغْفِرَةٌ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٌ ﴾⁽³⁾ فَإِنَّ وَمَا عملت فيه بدل من مَا وصلتها، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾⁽⁴⁾ يعني أن المراد بالجملة هنا لفظها فحكم لها بحكم المفرد، وقيل: هذا الاعتذار قاض بمواخذه على المصنف، فإن الكلام في الجملة

⁽¹⁾ في (س): وبهذا يتدفع ما يرد على الخطيب حيث مثل بقول الشاعر:

وقال رائداهم ارشوا نزاولها

لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى، ومن أنه كيف يتأني كون الأولى لا محل لها مع كونها عكبة في موضع نصب ولا حاجة إلى الجواب بأنه للتمثيل باعتبار كلام المحكي عنه إذ هي فيه استتافية. صدر بيت من البيط، عجزه:

كُلُّ حَقْفٍ اسْرِيَّ يَنْجِرِي يَفْقِدَار

البيت للأخطل في الكتاب: 96/3، شرح المفصل: 51/7، بلا نية في الإيضاح في علوم البلاغة: 151، المطول: 440.

⁽²⁾ في (س): لأن كلا من الجملتين على انفراد لا محل لها، أما في كلام المحكي عنه فظاهر، وأما في كلام الحاكي فلائها جزء المحكي عنه، وذو المحل هو المجموع لا جزؤه فإذن صح التمثيل بكل اعتبار.

⁽³⁾ فصلت: 43.

⁽⁴⁾ الجانية: 32.

الباقية على جملتها لا التي في حكم المفرد، وقد مر جواب⁽¹⁾ (هذا كله أن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف⁽²⁾) جواب عن سؤال علة النهي المقدر كانه قيل له لا تأسف ولا تحزن، وإنه قال لم لا أسف ولا أحزن، فيقول: إن ربك لذو مغفرة أي: للأنبياء، وذو عقاب أليم أي: للأعداء (ومن ذلك ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ ثم قال الله تعالى ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَةَ﴾⁽³⁾ قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلا من النجوى، ويحتمل التفسير⁽⁴⁾، وقال ابن جني في قوله:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

تقدم شرحه في فصل 'كيف' (جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى، أي: إلى الله أشكو حاجتي تعدد التقائهما)⁽⁵⁾

الجملة السابعة: التابعة لجملة لا محل لها، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة) لأن النعت لا يكون تابعا لجملة⁽⁶⁾، وعطف البيان كالتعت، والتأكيد لا يكون تابعا لجملة، [وإما نحو]⁽⁷⁾: زيد قام أبوه قام أبوه⁽⁸⁾ [فتأكيد لفظي ليس من تأكيد/ الجمل، وإن سلم فلا نسلم أن الثانية في محل رفع، بل هي مجرد تكرير اللفظ الأول فلا يبطل الحصر بذلك كما ظن]⁽⁹⁾.

(1) حاشية الشمي: 141 / 2.

(2) الكشف: 116 / 4.

(3) الأنبياء: 3.

(4) الكشف: 177 / 3.

(5) بنظر المحاسب: 165 / 1.

(6) في (س) بزيادة: إلا إذا كان لفظياً، واللفظي تكرار اللفظ.

(7) في (س): الأول نحو.

(8) في (س) بزيادة: وقيل: يبطل به حصر المصنف.

(9) ساقط من (س).

(فالأول نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه⁽¹⁾) إذ لم تقدر الواو للحال، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى [وهي جملة المبتدأ والخبر]⁽²⁾.
 (والثاني: شرطه كون الثانية أوفي من الأولى بتأدية المعنى المراد، ونحو:
 ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعِیُونَ﴾⁽³⁾ فَإِنَّ دَلَالَةَ الثَّانِيَةِ عَلَى نَعَمِ اللَّهِ مَفْصَلَةٌ، بخلاف الأولى) فالتمثيل بالآية لكون الجملة الثانية أوفي بالدلالة من المقصود من [الأولى]⁽⁴⁾، لا لكون الثانية تابعة لجملة لها محل؛ ولأن الجملة الأولى هنا صلة موصول فلا محل لها (وقوله:
 تابعة لجملة لها محل؛ ولأن الجملة الأولى هنا صلة موصول فلا محل لها (وقوله:

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلْ لَا تَقِمَنَّ عِنْدَنَا (5)

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَالْإِلا فُكِّنَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

وفيه أنه يأتي هنا ما قاله في قال زيد: عبد الله منطلق، وعمرو مقيم من
 أن المحل لمجموع الجملتين؛ لأنه المقول وكل منهما جزء للمفعول، وجعله من
 الطراز الأول يقتضي عدم تمثيله للمسألة، ولهذا قيل: إنه تبع في ذلك علماء
 المعاني فإنهم يمثلون به بناء على أن الجملة الأولى محكية، والثانية تابعة لها⁽⁶⁾ (فإن
 دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة) أي: بالدلالة

(1) في (س): بزيادة: فجملة قام أبوه في موضع رفع، لأنها خبر المبتدأ، وكذلك جملة قعد أخوه، لأنها عطف على جملة الخبر.

(2) ساقط من (س).

(3) الشعراء: 132 - 134.

(4) في (س): الجملة البذل منها.

(5) بلا نسبة في حاشية الشمني: 142/2، شرح شواهد المفني: 839/2، المقاصد النحوية: 200/4، المطول: 443.

(6) حاشية الشمني: 142/2.

الراضحة التي صارت في الوضوح كالمطابقة، وإلا فمعنى 'لا تقيمن' النهي عن الإقامة، وإظهار كراهية النهي من لوازمه فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة، وقال التفنازاني: نعم، ولكن لا تقم عندي صار بحسب العرف حقيقة في إظهار كراهية إقامته أو حضوره⁽¹⁾ (بخلاف الأولى) فإن جملة ارحل تدل على إظهار الكراهية ضمناً والتزاماً (قيل: ومن ذلك قوله:

ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيءُ يَخْطُرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّفَ السُّمْرُ⁽²⁾

بيت من الطويل لأبي العطاء السندي⁽³⁾، والخطي بفتح الخاء المعجمة رمح منسوب إلى خط هجر وهو موضع باليمامة تحمل إليه الرماح من بلاد الهند تَقْرُومُ به، وخطر الرمح من باب ضرب، واهتز، ونهل كَعَلِمَ إذا شرب الشرب الأول، (ومنا أي: من دماننا)⁽⁴⁾، والمثقفه الرماح المستنونة، والذكر هنا القلب، ونبه به على قلة مبالاته بالحرب، واشتياقه إلى محبوبته في حال اختلاف الرماح بينهم بالطنين⁽⁵⁾ (فإنه أبدل وقد نهلت من قوله: والخطي يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى) فيكون البذل الواو وما بعدها (وليس متعيناً لجواز كونه من باب النسق، على أن

(1) المطول: 444.

(2) البيت لأبي العطاء السندي في شرح شواهد المغني: 840/2، في حاشية الشمني: 142/2، وبلا نسبة في شرح أبيات المغني: 301/6، شرح ديوان الحماسة: 30/1.

(3) في (س) بزيادة: من شعراء الحماسة، واسمه أفلح بن يسار مولى بني أسد، نشأ بالكوفة، وهو من مخضرمي الدولتين، وبعده:

فَرَاطٌ لَا أَذْرِي وَإِنِّي لَمَنَاقِقُ أَذَاءُ غَزَائِنِي مِنْ حَيَابِكُ أَمْ مِخْرُ
فَإِنْ كَانَ مِخْرًا فَأَعْلِبْنِي عَلَى الْهَوَى وَإِنْ كَانَ ذَا غَيْرَةٍ فَلَاكُ الْعُلُتُ

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: كأنه مصدر حايته، أو جمع الحب، وإنما جمعه لاختلاف أحواله ويروى جانبك بالجمع أي: من ناحيتك.

تقدير الواو للعطف، ويجوز أن تقدر واو الحال، وتكون الجملة حالاً، إما عن فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين، والرباط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن المثقفة السمر هي الرماح⁽¹⁾، ومن غريب هذا الباب قولك: قلت لهم قوموا أولكم وآخركم، زعم ابن مالك أن التقدير: ليقيم أولكم وآخركم، وإنه من باب بدل الجملة من الجملة⁽²⁾ قيل: أورد المصنف الجملة معمولة للقول ليتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل ولا يجديه ذلك شيئاً فإن المجموع هو المقول فلا محل لشيء من أجزائه⁽³⁾ (لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف نحو ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾⁽⁴⁾ / ﴿لَا تُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَاناً سَوْياً﴾⁽⁵⁾ و﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ يَوْلِيهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ يَوْلِيهِ﴾⁽⁶⁾) قيل: إنما قال ابن مالك بذلك لأنه شرط في عطف المفرد على المفرد أن يكون المعطوف أو ما في معناه صالحاً لمباشرة العامل، والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر، ولا الضمير المخاطب بفعل التكلم، ولا الاسم المذكر بفعل المؤنث⁽⁷⁾.

(تنبيه: هذا الذي ذكرته - من المحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قررنا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المستند إليها، أما الأولى فنحو: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُضَيِّطٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فَيَعْلَذُّهُ اللَّهُ﴾⁽⁸⁾ قال ابن خروف: من مبتدأ ويعلذه الله الخبر) دخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط (والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع⁽⁹⁾) وقيل: على المتصل؛

(1) في (س) بزيادة: ونقل عن ابن جني أنه حال من الضمير الجارور في بيتنا، وفيه نظر.

(2) انتهى أمل الأريب: 236. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(3) البقرة: 35.

(4) طه: 58.

(5) البقرة: 233.

(6) حاشية الشمني: 142/2.

(7) الفاشية: 22 - 24.

(8) في (س) بزيادة: ويؤيده قراءة إلا على التنبيه.

ينظر شواهد التوضيح: 42، 34.

لأنه مستثنى من مفعول فذكر عبادي، أي: فذكر عبادي إلا من تولي، وقبل: في محل خفض بدلا من ضمير عليهم ذكره الحلبي⁽¹⁾ (وقال القراء في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾⁽²⁾ إن قَلِيلٌ مبتدأ حذف خبره أي: لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿إِلَّا أَمْرًا لَكَ﴾⁽³⁾ بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبره) وهى أنه مصيها ما أصابهم فيكون الاستئناف في النصب والرفع من ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾⁽⁴⁾ قال ولد بن مالك: هو أولى من أن يستثنى المنصوب من أهلك، والمرفوع من أحد⁽⁵⁾، وقال والده⁽⁶⁾: حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملًا معناه بما بعده نحو ﴿إِنَّا لَمَنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا أَمْرًا لَهُ قَدَرْنَا إِنِّهَا لَبِئْسَ الْغَابِرِينَ﴾⁽⁷⁾ ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين⁽⁸⁾ في هذا إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الأول قول أبي قتادة: أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم⁽⁹⁾ ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ﴿لَا وَمَا تُذَرِّي نَفْسٌ بَأْيَ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽¹⁰⁾ أي: لكن الله يعلم (وليس من ذلك نحو: ما مرت بأحد إلا زيد خير منه؛ لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش⁽¹¹⁾) [أي: صفة لأحد محذوفاً]⁽¹²⁾ كما في

(1) الدر المنون: 514/6.

(2) البقرة: 249.

(3) هود: 81.

(4) هود: 81. قرأ بالرفع ابن كثير، وأبو عمرو. الوافي في شرح الشاطبية: 292.

معاني القرآن للقراء: 166/1.

(5) شرح الفية بن مالك لابن الناطم: 291.

(6) في (س) بزيادة: في شواهد التوضيح.

(7) الحجر: 59، 60.

(8) قال ابن مالك: قلت: حق المستثنى بإلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملًا معناه بما بعده.

شواهد التوضيح: 41، 42، 43.

(9) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحج، باب تحريم الصيد المأكول البري: 89/8.

(10) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَيْهِ﴾

أخذ 401/13.

(11) حاشية الشمني: 142/2، حاشية الأمير: 71/2.

(12) في (س): وأجيب بأن ضمير له ليس عائد على أحد المذكور بل إلى نظيره.

قولك: له عليّ درهم ونصفه أي: ونصف درهم آخره، فيكون⁽¹⁾ بدلاً من أحد المذكور فلا يلزم الفصل بالأب بين الصفة والموصوف، وقد منعه الأخفش كما سيأتي في آخر هذا الباب، بل بين البذل والمبدل منه وهو جائز عنده، لكن يلزم حذف الموصوف في السعة مع أن الصفة جملة، وموصوفها ليس بعضاً من متقدم مجرور بمنّ أو في (وكل منهما قد مضى ذكره، وكذلك الجملة في ﴿إِلَّا إِلَهُهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽²⁾ فإنها حال، وفي نحو: ما علمت زيدا إلا يفعل الخير، فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذكر.

وأما الثانية فنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾⁽³⁾ الآية، إذا أعرب سواء خبراً، أُنذِرْتَهُمْ مبتدأ، ونحو تسمع بالمعيدي خير من أن تراه مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته كان المنذر بن ماء السماء يسمع..... ويعجبه ما ينقل عنه فلما رأى قال ذلك⁽⁴⁾، والمعيدي تصغير معد منسوب إلى معد أبي العرب، خففت الدال استقالاتاً للتشديد مع ياء التصغير (إذا لم تقدر الأصل: أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْحَيَّاتِ﴾⁽⁵⁾ وفي نحو ﴿أُنذِرْتَهُمْ﴾/ في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرف سابك، واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا) جعل أم معادلة لعل، وإنما تعادل الهزمة وقد تجعل منقطعة (فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً نحو: يعجبني قام زيد وفصل القراء وجماعة ونسبوه إلى سيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قليلاً ووجد معلق عن العمل نحو: ظهر لي أقام زيد صبح، وإلا فلا⁽⁶⁾، وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُئْتَهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾⁽¹⁾ ومنعوا

(1) في (س) بزيادة: جملة زيد خير منه صفة لأحد معلقاً.

(2) الفرقان: 20.

(3) البقرة: 6.

(4) في (س) بزيادة: فأرسله مثلاً.

(5) الكهف: 47.

(6) ارتشاف القريب: 179/2.

حَتَّى حِينَ^(١) وَمَنَعُوا يَعْجِبْنِي يَقُومُ زَيْدٌ وَأَجَاذَهُمَا هِشَامٌ وَتَعَلَّبَ^(٢) (أي: أجازا ما أجازاه الفراء وما منعه، إنما ذكر هذا مع أنه يفهم [لما سبق ليبي عليه قوله:]^(٣) واحتجا بقوله:

وَمَا رَاغِبِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ (٤)

صدر بيت من الطويل عجزه:

وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَقْشُ بِكَبِيرِ

راعي أخافي، والشرطة كالفرقة واحد الشرط وهم أعوان الولاة؛ لأنهم [جعلوا]^(٥) أنفسهم علامات يعرفون بها، والقين الحداد، ويقش من قش الوطب أخرج ما فيه من الريح، والكبر بكسر الكاف كير الحداد، وهو زق أو جلد غليظ، والمعنى^(٦): أتعجب منه وقد كان أمس حداداً ينفع بالكبر، واليوم رأيت صار والي الشرطة.

(ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: قِيْ بدأ ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضمار أن) قيل: أحسن من هذا التأويل أن يقال فاعل راعي ضمير يعود إلى ما يعود إليه ضمير يسير، وجملة يسير حال منه،

(١) يوسف: 35.

(٢) كتاب الشعر: 521.

(٣) في (س): من قوله أولا، وأجازاه هشام وتعلب مطلقاً ليبي عليه قوله.

(٤) بلانسة في حاشية الدسوقي: 499/2، حاشية الشنقي: 143/2، شرح المفصل: 27/4، شرح شواهد

المنفي: 840/2، شرح أبيات المنفي: 304/6.

الشاهد فيه: جعل جملة يسير فاعل راعي.

(٥) في (س): سموا بذلك.

(٦) في (س) بزيادة: وأما المنفي من طين فهو الكور.

والاستثناء مفرغ أي: ما راعني هو في حال من الأحوال إلا في حال كونه يسيراً⁽¹⁾،
وقيل: يخرج على هذا تقدير معلق أي: إلا ليسير كما قالوا في:

إني وجدت ملاك شيمة الأدب⁽²⁾

(وإما قوله تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾ وقوله عليه
الصلاة والسلام ﴿لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنُوزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ﴾، وقول
العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الإسناد إلى الجملة، لما بينا في غير هذا
الموضع) يعني في الجملة التفسيرية.

(حكم الجمل بعد التكرات وبعد المعارف)

يقول المربون على سبيل التقريب: الجمل بعد التكرات صفات وبعد
المعارف أحوال.

وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها:
إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو
بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك يشترط وجود المقتضي وانتفاء
المانع.

مثال النوع الأول:- وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد التكرات
الحضرة - قوله تعالى ﴿حَتَّى تُنَزَّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرؤه﴾⁽⁴⁾ ﴿إِمْ يَمَّ تُعْطِرُونَ قَوْمًا اللَّهُ
مُهِلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾⁽⁵⁾ ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾⁽⁶⁾ ومنه ﴿حَتَّى إِذَا

(1) حاشية الشمني: 143/2.

(2) حاشية الشمني: 143/2.

(3) البقرة: 11.

(4) الإسراء: 93.

(5) الأعراف: 164.

(6) البقرة: 254.

إِنَّا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا»⁽¹⁾ وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: استطعاهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف [اعتراض بأن الربط المعنوي حاصل؛ لأن هذا الضمير المنصوب ليس عائد إلى الأهل مطلقاً بل إلى الأهل المقيد بإضافته إلى القرية، ويرده أن جملة الموصوف لا يربطها إلا الضمير كما سيأتي على أن صحة اختيار الربط المعنوي في الآية ممنوعة فإن الجملة حيثئذ تكون صفة لأهل لا لقرية]⁽²⁾ (ولو قيل: استطعاهما كان مجازاً) قيل⁽³⁾: لا يضره ويكون مثل/ قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾⁽⁴⁾ والقرآن مشحون بالمجاز⁽⁵⁾ (وهذا^{1/315} كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جواباً لـ؛ لأن تكرار الظاهر يغري حيثئذ عن هذا المعنى، وأيضاً) إن ادعينا الأولوية (فلأن الجواب في قصة الغلام ﴿قَالَ أَتَيْتُ﴾⁽⁶⁾ لا قوله: ﴿فَقَتَلَهُ﴾⁽⁷⁾ لأن الماضي المقرون بالسفهاء لا يكون جواباً) [وفي بعض النسخ لأن الماضي المقرون بـ قد، قيل: وجهه أن الاقتران بالسفهاء يقتضي تقدير قد، وهو يوجب تحقيق المضي فيما دخلت عليه من الماضي فلا يصلح إذن؛ لأن يكون جواباً للشرط المستقبلي]⁽⁸⁾ (فليكن ﴿قَالَ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً) وقد نظم بعض الأدباء أبياتاً يُسأل فيها عن الآية⁽⁹⁾ منها:

(1) الكهف: 77.

(2) في (س): هذا مبني على أن المعتبر في ربط الصفة بالموصوف هو الضمير لا الرابط المعنوي، ولو سلم اعتباره فلا نسلم صحت في هذه الآية، فإنه يقتضي كون الجملة صفة لأهل والضمير رابط لا صفة لقرية، فاندفع المنع بناء على اعتبار الارتباط المعنوي، وذلك لأن الضمير المنصوب ليس عائد إلى الأهل مطلقاً بل إلى الأهل المقيد بإضافته إلى القرية المقدمة الذكر فحصل الرابط بهذا الاعتبار.

حاشية الشمني: 143/2.

(3) في (س) بزيادة: ولقاتل أن يلزمه.

(4) يوسف: 82.

(5) حاشية الشمني: 143/2.

(6) الكهف: 74.

(7) الكهف: 74.

(8) ساقط من (س).

(9) حاشية الشمني: 143/2، 144.

الأبيات من الطويل، ينتظر منه أمل الأريب: 246. تحقيق الأستاذ محمد العاير.

رَأَيْتُ بِحُجَابِ اللَّهِ أَكْثَرَ مَعْجَزٍ
وَمِنْ جُمْلَةِ الْإِعْجَازِ كَوْنُ اخْتِصَارِهِ
وَلِكُنِّي فِي الْكَهْفِ أَبْصَرْتُ آيَةً
وَمَا هِيَ إِلَّا اسْتَطْعَمْنَا أَهْلَهَا فَقَدْ
فَمَا الْحِكْمَةُ الْغَرَاءُ فِي وَضْعِ ظَاهِرٍ
لَا فَضْلَ مَنْ يَهْدِي بِهِ الثُّفُلَانِ
بِإِعْجَازِ الْفَاطِطِ وَيُسَيِّطُ مَقَانِ
بِهَا الْفَكْرُ فِي طُولِ الزَّمَانِ عِيَانِي
نَرَى اسْتَطْعَمَاهُمْ مِثْلَهُ يَبِينَانِ
مَكَانَ ضَمِيرٍ إِنَّ ذَلِكَ لَشَانِ

وقد عرفت الجواب، وقيل: أن الأهل أعيد للتأكيد كقوله⁽¹⁾:

لَيْتَ الْغُرَابَ عَدَاةً يَتَغَبُّ بِالثَّوَى كَانَ الْغُرَابُ مُقَطَّعَ الْأَوْدَاجِ⁽²⁾

أو لكرامة اجتماع ضميرين متصلين لبشاعته واستطالته، [وقيل: للدلالة على تعميم الأهل بالاستطعام، إذ لو قيل: استطعامهم لكان الضمير عائداً إلى المآني بهم وهم بعضهم]⁽³⁾

(ومثال النوع الثاني: وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾⁽⁴⁾ ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾⁽⁵⁾) ولا ينتقض ذلك بمثل بقولهم في نداء الباري تعالى يَا حَلِيمًا لا يعجل، وَيَا جَوَادًا لَا يَنْحَلُ⁽⁶⁾ كما قيل: لأن المعتبر فيه نداء الموصوف لا وصف المنادى، لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة⁽⁷⁾ وإليه أشار الرضي حيث قال: وكان القياس في

(1) البحر المحيط: 151/6.

(2) البيت من الكامل لجوير في ديوانه: 95، خزائن الأدب: 162/4، مجمع الأمثال: 237/2.

(3) ساقط من (س). حاشية الشمني: 143/2.

(4) المدثر: 6.

(5) النساء: 43.

(6) في (س) بزيادة: فإن الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع أنه الموصوف معرفة محضة لأن منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في أجوبة المسائل.

(7) ساقط من (س). حاشية الشمني: 144/2.

الموصوف بالجملة أن يجوز يُا حَلِيمًا لا يعجل القدوس، لكنه كره وصف المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفاً بها قبل النداء ⁽¹⁾.

(ومثال النوع الثالث: - وهو المحتمل لهما بعد النكرة ﴿وَهَذَا ذِكْرُ مُبَارَكٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾ ⁽²⁾ فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر) [للسلامة عما وصفت به كونه حالاً كما سيأتي] ⁽³⁾ (ولك أن تقدرها حالاً منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة، حتى أن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى ﴿فَأَخْرَجَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقُّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ﴾ ⁽⁴⁾ إن الْأُولَيَانِ صفة لآخران لوصفه بيقومان، ولك أن تقدرهما حالاً من المعرفة وهو الضمير في ﴿مبارك﴾ إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجهاً الحال ⁽⁵⁾، وأما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ ⁽⁶⁾ وأما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة في حالة الإنزال، ونقول: ما فيها أحد يقرأ فيجوز الوجهان أيضاً، لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها) لوقوعها في سياق النفي /.

ب / 315

(ومثال النوع الرابع: هو المحتمل لها بعد المعرفة ﴿كَمَلِ الْجَمَارِ يَخْمِلُ اسْتَفَارًا﴾ ⁽⁷⁾ فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصبح تقدير ﴿يَجْمَلُ﴾ حالاً أو وصفاً) تجويزه الحالية مبني على صلاحية المضاف للسقوط، ورده في الجملة التفسيرية على أبي البقاء الحالية ﴿مَسْتَهُمُ الْبَأْسَاءُ﴾ في الموصول في

⁽¹⁾ شرح الرضي: 365 / 1.

⁽²⁾ الأنبياء: 50.

⁽³⁾ ساقط من (س).

⁽⁴⁾ المائدة: 107.

⁽⁵⁾ معاني القرآن للأخفش: 479 / 2، البحر المحيط: 45 / 4.

⁽⁶⁾ هود: 72.

⁽⁷⁾ الجمعة: 5.

قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾⁽¹⁾ ⁽²⁾ يعني على عديمها فلا
تعارض بين كلاميه (ومثله ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ تَسْلُخُ مِنْهُ النَّهَارُ ﴾⁽³⁾) وقوله:

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِي

تقدم شرحه في فصل الباء (وقد اشتمل الضابط المذكور) وهو الجملة
الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها⁽⁴⁾ (على قيود:
أحدها: كون الجملة خبرية، واحترزت بذلك من نحو: هذا عبد بعته
تريد بالجملة الإنشاء، وهذا عبي بعته كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن
الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً) أما الثاني فقد مر تعليقه في الجملة المعترضة، وأما
الأول فلأن الصفة لتفيد الموصوف بأمر يعلم المخاطب انتسابه، والجملة الإنشائية
غير معلومة النسبة له قبل تكلم المتكلم (ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند
من منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور⁽⁵⁾، وعند من منع تعدده
مختلفاً بالافراد والجملة، وهو أبو علي⁽⁶⁾، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم
طائفة من الكوفيين⁽⁷⁾، ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم
باختلاف التقدير، وله أمثلة:

⁽¹⁾ البقرة: 212.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: بأن الحال لا يتأتى من المضاف إليه في مثل هذا مبي على عدم الصلاحية هنا.

⁽³⁾ يس: 37.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: إن كانت نكرة إلى آخره.

⁽⁵⁾ شرح جمل الزجاجي: 366/1.

⁽⁶⁾ كتاب الشعر: 244/1.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: وعند غيرهم يجوز زيد اضربه بلا تاويل إذ ليس المقصود من خبر المبتدا إلا الإنادة الأصول
في النحو: 72/1.

منها قوله تعالى ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾⁽¹⁾ فإن جملة ﴿ أنعم الله عليهما ﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية) لرجلان (ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا) لأن الحال قيد لعاملها فيلزم أن يكون الحال من رجلين مقيداً بحالة إنعام الله تعالى عليهما (ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف، ومنها قوله تعالى ﴿ أَوْ جَاءَكُمْ حَصِيرَتٌ مِنْهُمُ ﴾⁽²⁾ فذهب الجمهور إلى أن ﴿ حَصِيرَتٌ مِنْهُمُ ﴾ جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل جاء على إضمار قد⁽³⁾ هذا بخلاف لقوله في فصل قد: الثاني وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضي الواقع حالا، إما ظاهرة أو مقدرة⁽⁴⁾ [ثم قال: وخالفهم الكوفيون والأخفش فقالوا: لا تحتاج لذلك فتأمل والله الموفق]⁽⁵⁾ (ويؤيده قراءة الحسن ﴿ حَصِيرَةٌ مِنْهُمْ ﴾⁽⁶⁾ بالنصب⁽⁷⁾ (وقال آخرون: هي صفة؛ لثلا يحتاج إلى إضمار قد) بناء على أن الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة أو مقدرة (ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف) وهو حال موطنة كما قال أبو البقاء⁽⁸⁾ (أي: قوماً حصرت صدورهم، وراوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم؛ فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض) قال أبو البقاء: وما بينهما صفة أيضاً يعني: جملة ﴿ بَيِّنْكُمْ وَيَبَيِّنْهُمْ مِيثَاقًا ﴾⁽⁹⁾، و﴿ جَاءَكُمْ ﴾ معترض، وكلام المصنف يشملها فكأنه اعتمد على ما بفهم من قوله⁽¹⁰⁾: (ويؤيده أنه قرئ بإسقاط أو وعلى ذلك⁽¹¹⁾) أي: على إسقاط

(1) المائدة: 23.

(2) النساء: 90.

(3) معاني القرآن للأخفش: 452/1.

(4) في (س) بزيادة: ومثل بهذه الآية، وكذا لا نقله السيكي عن شيخه أبي حيان أن الأخفش والجمهور على أن الماضي الواقع حالا لا يقدر معه بل قد يجوز أن يخلو منها لفظاً وتقديراً، قال أبو حيان وهذا هو الصحيح.

(5) ساقط من (س).

(6) البحر المحيط: 316/3.

(7) التبيان في إعراب القرآن: 304/1.

(8) النساء: 90.

(9) التبيان في إعراب القرآن: 304/1.

(10) البحر المحيط: 316/3.

أو (فيكون ﴿جَاءُوكُمْ﴾) صفة لقوم، ويكون ﴿حَصِرَتْ﴾ صفة ثانية/ يعني 1/316 بالنسبة إلى ﴿جَاءُوكُمْ﴾ وإلا صفة ثالثة⁽¹⁾، وقيل: بدل اشتعال من ﴿جَاءُوكُمْ﴾ (لأن المجيء مشتمل على الحصر⁽²⁾، وفيه بعد؛ لأن الحصر من صفة الجائين) لا من صفة المجيء، حتى يكون بدل اشتعال، قيل: هذا لا ينفي الملازمة بينه وبين المجيء بدل اشتعال؛ لأن مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم بغير الجزئية والكلية⁽³⁾ (وقال أبو العباس الميرد: الجملة إنشائية معناها الدعاء مثل ﴿غُلَّتْ أُيُودُهُمْ﴾⁽⁴⁾ فهي مستأنفة⁽⁵⁾)، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه) لأن قومهم كفار يقاتلهم مطلوب والدعاء عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب، قيل: هذا مبني على قوله تعالى ﴿أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾⁽⁶⁾ أو يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت، وهو غير متعين لجواز أن لا يرى الميرد ذلك بل يعمل الجملة معترضة بين نجاءكم، وبين ما هو من متعلقاته، وقال المصنف في الجهة الأولى: رده الفارسي بذلك، ولك أن تحجب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً البتة⁽⁷⁾ (ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾⁽⁸⁾ فإنه يجوز أن تقدر لا ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مقولة لقول عدلوف هو الصفة، أي: فتنة مقولاً فيها ذلك، ويرجح أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو: ﴿وَلَا تُحْسِبَنَّ اللَّهُ غَافِلًا﴾⁽⁹⁾ وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجح سلامته من تقدير.

(1) في (س) زيادة: بالنسبة إلى بينكم وبينهم ميثاق.

(2) في (س) زيادة: وجوز الزغشري أيضاً أن يكون جلاؤكم بياناً ليدلوا أو بدلاً أو استئنافاً، وقال التنازاني: وذلك أي: كون جلاؤكم بياناً أو بدلاً ليدلوا لأن الانتهاء إلى المعاهدين والاتصال حاصلة الكف عن قتال المسلمين فصح أن يعمل بجنبهم إلى المسلمين بهذه الصفة بياناً لاتصالهم بالمعاهدين، أو بدلاً منه كلاً أو بعضاً أو اشتمالاً على ما قيل، وأما الاستئناف فعلى أنه جواب كيف وصلوا إلى المعاهدين.

(3) حاشية الشمني: 145/2.

(4) المائدة: 64.

(5) الدر المصون: 411/2.

(6) النساء: 90.

(7) حاشية الشمني: 145/2.

(8) الأنفال: 25.

(9) إبراهيم: 42.

القيد الثاني: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يستغنى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضى، واحتترزت بذلك من نحو: ﴿فَعَلَوْهُ﴾ من قوله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾⁽¹⁾ فإنه صفة لكل أو لشيء، ولا يصح أن يكون حالاً من كل مع جواز الوجهين في نحو: أكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبراً؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء) قيل: لا يتجه منع كونه خبراً بناء على أن في الزبر صفة لكل شيء مثبت في الزبر أي: صحائف أعمالهم فعلوه ويرد إما لفظاً فإنه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، وأما معنى بيان المراد في هذه الآية ما أريد في قوله تعالى ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُنْتَظَرٌ﴾⁽²⁾ فعلوه صفة لكل شيء، وفي الزبر الخبر⁽³⁾ (ونظيره قوله تعالى ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ﴾⁽⁴⁾ يتعين كون سبق صفة ثانية، لا حالاً من الكتاب؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر) وقد مر أن المصنف رد بهذا قول بعضهم في قول المعري:

قَلَوْلَا الْغَيْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالاً

أن يحتمل كون يمسه حالاً من الخبر المحذوف (ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه) من أن الخبر لا يذكر بعد لولا (ولا يتقضى الأول) أي: عدم ذكر الحال بعد لولا (بقوله: لولا رأسك مدهوناً، ولا الثاني) يعني عدم ذكر الخبر بعد لولا (بقول الزبير رضي الله عنه:

(1) القمر: 52.

(2) القمر: 53.

(3) حاشية الشمني: 145/2.

(4) الأنفال: 68.

وَلَوْلَا بُتُوهَا حَوْلَهَا لَخَبِطَتْهَا
(..... ..)

صدر بيت من الطويل / عجزه:

316/ب

كَخِطْبَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتْلَعْشِمِ

قال السيوطي: وبهذا عرف أن الصواب لخطبتها من الخطبة وهو ضرب
الشجر بالعصا ليسقط ورقها، وحرف من رواه لخطبتها من الخطبة، وضمير بنوها
لزوجة بنت الصديق رضي الله عنه⁽¹⁾، وتلثم في الأمر تمكت فيه⁽²⁾ (لندورهما)
تعليل لعدم النقص وهو مبني على مذهب الأكثرين في إن الخبر بعد لولا واجب
الحذف، وقد يقال في أوائل خاتمة الحروف إن هذا المذهب مردود (وأما قول ابن
الشجري في «فَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ»⁽³⁾: إن «عليكم» خبر، فمردود، بل متعلق
بالمبتدأ، والخبر محذوف⁽⁴⁾) وقد ذكر في فصل كولا هذا القول ولم يصرح برده⁽⁵⁾.

(القيد الرابع: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع:

أحدها: ما يمنع حالة كانت متعينة لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف
نحو: زارني زيد ساكفته، أو كن أنسى له ذلك فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال،
ولكن، ألسين، وكن مانعان؛ لأن الحالية لا تصدر بدليل استقبال⁽⁶⁾) تعين الحالية
في المثالين على تقدير زوال المانع مبني على ما سيقول أن المعنى على تقييد المتقدم،
وإلا فاحتمال الاستئناف فيهما على ذلك التقدير ثابت (وأما قول بعضهم في

(1) في (س) بزيادة: وكان الزبير ضرباً للنساء، وكان أولاد أسماء يقولون بينه وبين ضربها.

(2) شرح شواهد الغني: 841 / 2.

(3) البقرة: 64.

(4) أمالي ابن الشجري: 211 / 2.

(5) في (س) بزيادة: وإنما قال هذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفعل.

(6) في (س) بزيادة: قيل قد يمنع.

﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْلِينَ ﴾⁽¹⁾: إن سيهدين حال كما تقول: ساذهب مهدياً (سهو) [أما الأول فظاهراً]⁽²⁾، وأما الثاني فلأن دليل الاستقبال في العامل لا الحال، [واجيب بأن مهدياً قيد لقوله ساذهب، فيلزم أن يكون فيه أيضاً تنفيساً]⁽³⁾

(والثاني: ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأن المعنى على تقييد المتقدم، فتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك لمحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَفَوْ شَرُّ لَكُمْ﴾⁽⁴⁾ ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾⁽⁵⁾ وقوله:

مَضَى دَمْنٌ وَالثَّاسُ يُسْتَفْتُونَ بِي⁽⁶⁾

صدر بيت من الطويل لقيس بن ذريح عجزه:

فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعٌ⁽⁷⁾

⁽¹⁾ الصائفات: 99.

⁽²⁾ في (س): أما الأول فلأن جعل الفعل المقرون بالين حالا مع ما تقرر من أن الحالية لا تصدر بدليل استقبال.

⁽³⁾ الجيب الحسكفي: 262. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

⁽⁴⁾ البقرة: 216.

⁽⁵⁾ البقرة: 259.

⁽⁶⁾ البيت مجنون ليلى في ديوانه: 147، حاشية الدسوقي: 508/2، شرح أبيات المغني: 311/6، شرح التسهيل: 434/2.

⁽⁷⁾ الشاهد فيه: مجيء صاحب الحال نكرة.

في (س) بزيادة: وقيله:

سقى طلل الحمار الذي أنتم بها
يقولون صعب بالنساء موكل
وهل ذاك من فعل الرجال بديع

وتعين الوصفية فيه على تقدير حذف الواو محوج إلى تقدير رابط أي: يستشفعون بي فيه (والمعارض فيهن الواو، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافاً للزخشري ومن وافقه⁽¹⁾).

الثالث: ما يمنعهما أي: الوصفية والحالية (معاً، نحو: ﴿ وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ ﴾⁽²⁾ وقد مضى البحث فيهما) وفي بعض النسخ فيها، [أي: في الآية]⁽³⁾ وأراد بما مضى ما ذكره في أول التنبيهات في الجملة المستأنفة.

(والرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو: ما جاءني أحد إلا قال خيراً، فإن جملة القول كانت قبل وجود إلا عتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت إلا امتنعت الوصفية ومثله: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا مُنْذِرُونَ ﴾⁽⁴⁾ وأما قوله ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾⁽⁵⁾ فللوصفية مانعان الواو وإلا، ولم ير الزخشري وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً وكلام النحويين بخلاف ذلك⁽⁶⁾، قال الأخفش: لا تفصل إلا بين الموصوف وصفته) قد ذكر/ هذه المسألة في القسم العاشر للواو، وذكرنا في إن المكسورة (فإن 1/317 قلت: ما جاءني رجل إلا راكباً فالتقدير: ألا رجل راكبٌ يعني أن راكبا صفة لبدل محذوف، قال: أي: الأخفش (وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز ما مررت بأحد إلا قائم، فإن قلت: إلا قائماً جاز، ومثل ذلك قوله:

وَقَائِلَةٌ تُحْسِي عَلَيَّ أَظْفَهُ سَيُودِي يَوْمَ تَرَحَّالُهُ وَجَعَائِلُهُ⁽⁷⁾

(1) الكشف: 552/2، الدر المصون: 526/1، 527.

(2) الصافات: 7، 8.

(3) في (س): أي في الوصفية والحالية.

(4) الشعراء: 208.

(5) الحجر: 4.

(6) الكشف: 552/2، التبيان في إعراب القرآن: 46/2، 47.

(7) البيت لذو الرمة في ديوانه: الحجة: 138/3، شرح شواهد المغني: 842/2، شرح أبيات المغني: 314/6.

الشاهد فيه: قوله تحسني عليّ حيث جعلها حال من الضمير في قائلة.

بيت من الطويل سيؤدي أي: سيهلك، وترحاله بفتح التاء مصدر رحل
أي: كثره رحيله وانتقاله، وجعائله جمع جعاله بكسر الجيم أو جميلة كصحيفة
بمعنى الجعل بالضم وهو الأجر (فإن جملة تخشى عليّ حال من الضمير في قائله،
ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل، والله أعلم)
كما سيأتي في النوع العاشر، وقيل هذا ليس بمتعين لجواز أن يكون يؤدي محكيّاً
محذوف أي: تقول سيؤدي فلا يمنع حيثنذ كون تخشى على صفة الارتفاع المانع،
وأجيب بأن كلام المصنف إنما هو على الظاهر وعدم الحذف⁽¹⁾.

⁽¹⁾ في (س) زيادة: ومالّة عدم وصف اسم الفاعل قبل لعمري.
حاشية الشنقي: 146/2.

(الباب الثالث)

من الكتاب في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف
والجار والمجرور ذكر حكمهما في التعلق

لايد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أولّ بما يشبهه، أو ما يشير
إلى معناه) أي: معنى الفعل (فإن لم يكن شيئ من هذه الأربعة موجوداً قدر كما
سيأتي، زعم الكوفيون، وأبنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو: زيد عندك
وعمر في الدار ثم اختلفوا، فقال أبنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعموا أنه
يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد اخوك، وينصبه إذا كان غيره⁽¹⁾، وأن ذلك
مذهب سيويه⁽²⁾، وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهم مخالفين
للمبتدأ⁽³⁾ قال الرضي: يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو
كانه هو في نحو: ﴿وَأَرْزَأَهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾⁽⁴⁾ ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا
يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: زيد عندك، إن زيدا عندك خالفه في
الإعراب فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر،
ولا يحتاج عندهم إلى شيء يتعلق به الخبر⁽⁵⁾ (ولا معول على هذين المذهبين) أما
الأول فلأن الناصب إما فعل أو شبهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، وأما الثاني
فلأن المخالفة لو اقتضت النصب لانتصب زيد في زيد خلقتك⁽⁶⁾ (مثال التعليق

(1) شرح التسهيل: 314 / 1.

(2) الكتاب: 403 / 1، 404.

(3) شرح المفصل: 91 / 1.

(4) الأحزاب: 6.

(5) شرح الرضي: 243 / 1، 244.

(6) ساقط من (س).

بالفعل وما يشبهه قوله تعالى ﴿أَلْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁾ قال ابن جني: أسند النعمة إليه بطريق الخطاب تقريباً وانحرف عن ذلك إلى الغيبة في ذكر الغضب تأديباً، [واستحسنه التفتازاني]⁽²⁾ (وقول ابن دريد:

وَاشْتَعَلَ الْمُبَيِّضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الْعُضَا)⁽³⁾

بيت من الرجز وقبله:

أَمَّا نَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْتِهِ طَرَهُ صُبْحَ نَحْتِ أَذْيَالِ الدُّجَى

اشتعل عطف على حاكي، أو استئناف، فاعله المبيض أي: مبيضه، وضمير مسودة للرأس، ومثل صفة مصدر محذوف، والجزل ما عظم من الخطب، والنضا شجر، يقول اشتعل بياض رأسي في سواده من معاناة العشق اشتعالاً مثل/ اشتعال النار في الخطب الغليظ (وقد تقدّر في الأولى متعلقة بالمبيض، 317/ ب فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني بالاشتغال يرجع تعلق الأول بفعله؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف حالاً من النار، ويبيده أن الأصل عدم الحذف، ومثال التعليق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾⁽⁴⁾ أي: هو الذي هو إله في السماء، فتي متعلقة بكأله، وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فتقول: إله

(1) الفاتحة: 7.

(2) ساقط من (س).

الغضب: 240/1، 241.

حاشية السعد على الكشف: 14/ ب.

(3) حاشية الشمني: 1/ 115.

(4) الزخرف: 84.

واحد، ولا يوصف به، لا يقال: شيء إله، وإنما صح التعلق به⁽¹⁾ لتأوله بمعبود⁽²⁾، وإله خير هو محذوفاً) عائد إلى الموصول، وحسن حذفه طول الصلة [بالمعمول، وقيل بالعطف]⁽³⁾ (ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف، أو فاعلاً بالظرف، لأن الصلة حيثل خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدلاً من الضمير المستتر فيه، وتقديره ﴿وفي الأرض إله﴾ معطوفاً كذلك) أي: مثل تقدير الظرف صلة، وإله بدل من المستتر فيه [قال أبو حيان]⁽⁴⁾: ويجوز أن تكون الصلة الجار والمجرور، والمعنى أنه فيها بالوهية وربوبية إذ يستحيل حمله على الاستقرار⁽⁵⁾ (لتضمنه الإبدال من الضمير العائد مرتين) علة لقوله لا يحسن (وفيه) أي: في بحث الإبدال من الضمير العائد مرتين (بُعْدٌ، حتى قيل بامتناعه) وقد ذكر في بحث إذا لا يعرف تكرير البديل، إلا في بدل الإضراب، واعتراض بأن تكرار البديل في غير الإضراب معروف⁽⁶⁾ (ولأن الحمل على الوجه البعيد عطف على تضمنه) ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو موقعاً فيما يحتاج إلى تأويلين فلا) قيل: أراد [بهما]⁽⁷⁾ أن المبدل منه في حكم المطروح، فتصير الصلة خالية من عائد، فيقال: هو أن طرح تقديره موجوداً حسياً، ولا شك أنه يحتاج إلى مثل ذلك في قوله تعالى ﴿وَفِي الْأَرْضِ إله﴾⁽⁸⁾ ورد بأن

(1) في (س) بزيادة: أي: بإله.

(2) في (س) بزيادة: قال القاضي: لأنه بمعنى المعبود، أو متضمن معناه.

(3) في (س): بالعطف.

حاشية الشمي: 146/2.

(4) في (س): وفي رد على أبي حيان حيث قال.

(5) البحر المحيط: 29/8.

(6) حاشية الشمي: 146/2.

(7) في (س) بزيادة: إلى مثل ذلك فجاءت التأويلات.

حاشية الشمي: 147/2.

(8) في (س) بزيادة: وجوابه والعادة فيما فيه اعتراض.

حاشية الشمي: 147/2.

التأويل حمل الكلام على خلاف ظاهره لا الاعتراض عليه⁽¹⁾، وجوابه أن يقال: وفيه بحث فالوجه أن أحد التأويلين نفس الإبدال من الضمير المستتر في الظرف الأول، والآخر نفس الإبدال من المستتر في الثاني، وفيه نظر (ولا يجوز على هذا الوجه) [يعني]⁽²⁾ تقدير الظرف صلة، وإله بدل من الضمير المستتر فيه (أن يكون ﴿وفي الأرض إله﴾ مبتدأ وخبراً، لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف) فإنه يدل على وجود إله في الأرض حدها غير إله في السماء (وخلو الصلة من عائد إن عطف) فإن المعطوف على الصلة صلة لا بد فيه [من عائد]⁽³⁾ ثم المفعول على هذا الوجه مجموع هذين، لا فساد المعنى بتقدير الاستئناف فقط [حتى يقال]⁽⁴⁾ إن فساد المعنى بتقدير الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه إذ لو جعل إله خبر مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق به وجعل في الأرض إله استئنافاً لفسد المعنى (ومن ذلك) التعليق بما أوّل بشبه الفعل (أيضاً قوله:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُسْتَفْتَى بِهَا وَهُوَ عَلَىٰ مَنْ صَبَّ اللَّهُ عَلَقَمٌ)⁽⁵⁾

بيت من الطويل لرجل من همدان [وفيه شواهد]⁽⁶⁾:

أحدها: ما ذكره المصنف، والثاني: تشديد واو هو وذاك لغة همدان، وأن هو مبتدأ خبره علقم، وهو نبت كريحه الطعم، والثالث: [جواز تقديم معمول

(1) في (س): أي: الذي أشار إليه.

(2) في (س): من ضمير.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س): قيل وهذا مشكل.

حاشية الشمي: 147/2.

(5) بيت لرجل من همدان في شرح إبيات المغني: 317/6، الجني الداني: 474، خزنة الأدب: 266/5.

الشاهد فيه: تعلق على من صبه الله بقوله علقم وهو اسم جامد.

(6) في (س): وفي البيت أربع شواهد.

للجامد المؤول بالمشق إذا كان ظرفاً⁽¹⁾ والرابع: جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف التعلق/، والشهد بالضم العسل (أصله 'علقم عليه' فعلى' محذوفة متعلقة بـصبه) من سكبت الماء سكبته (والملذكرة متعلقة بـعلقم، لتأوله بصعب، أو شاق، أو شديد⁽²⁾) والمعنى أن لساني مثل العسل يشتهي به الناس، ولكنه مثل العلقم على من سلطه الله عليه (ومن هنا كان الحذف شاذاً لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد، ومثال التعليق بما فيه رائحته) أي: رائحة الفعل (قوله:

أنا أبو المُنْهَالِ بَعْضُ الْأَحْيَانِ)⁽³⁾

بيت من مشطور السريع الموقوف (وقوله:

أنا ابنُ مَآوِيَةَ إِذَا جَدُّ التُّقَرِّ⁽⁴⁾

من مشطور الرجز نسيه الجوهري لعبيد بن مآوية الطائي، والسيوطي لفدكي بن أعبد المنقري وبعده:

(1) في (س): وتعلق الجار بالجامد لتأويله بالمشق، وجواز تقديم معمول هذا الجامد إذا كان ظرفاً.

(2) في (س) بزيادة: وكلها شبه الفعل.

(3) بلا نسبة في شرح شواهد الغني: 843/2، شرح آيات الغني: 318/6، الدرر: 361/2، البحر المحيط: 164/1، لسان العرب: (أ. ي. ن) 302/1.

الشاهد فيه: تعلق بـبعض الأحيان بـأبي المتاهل لأن فيه معنى الفعل.

(4) انظر الصحاح: (ن. ق. ر) 670/1، شرح شواهد الغني: 843/2، القاموس المحيط: (ن. ق. ر) 165/2، المقاصد النحوية: 595/4، المص: 90/3، الدرر: 361/2.

الشاهد فيه: تعلق الظرف بإذ تضمن ابن مآوية معنى الشجاع.

وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أُثَافِي زُمْرُ

[وفي القاموس] النقر أن تُلزِقَ طرف لسانك بمنكك ثم تصوت، أو هو اضطراب اللسان، أو هو صَوْتٌ تزعج به الفرس، وقوله إذا جد النقر أراد النقر بالخيل⁽¹⁾ فلما وقف نقل حركة الراء إلى القاف كما تقول: هذا بكر، ومررت بكر، ولا يكون ذلك في النصب، والمالوية المرأة كأنها منسوبة إلى الماء، واسم امرأة والأثافي، والزمر الجماعات من الناس واحدها زمرة [أثيه وزان أمنية] (فتعلق بعض) لأنه أخذ حكم الظرف عما أضيف إليه (وإذ بالاسمين العلمين، لا تأولهما باسم يشبه الفعل) لأنه يخرجهما عن العلمية وهي مراده فسقط القول بأنه لو قيل أن التعلق باعتبار تأولهما به لم يلزم عذوراً أصلاً (بل لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد، وتقول: فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود) وقال الزمخشري في تفسير آية الزخرف: كما تقول: حاتم في طيء، حاتم في تغلب على تضمين معنى الجود، والذي شهر به كأنك قلت: جواد في طيء جواد في تغلب (ومن هنا) أي: لأجل جواز تعليق الظرف لما فيه رائحة الفعل⁽²⁾ (رُدُّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر) في المفعول (بقول بعضهم: أَظُنُّنِي مَرْتَحِلاً وَسُوَيْرًا قَرَسَخًا) مصغر سائر (وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فَعِيلٌ بقوله⁽³⁾:

حَتَّى شَأَهَا كَلَيْلٌ مُوهِنًا عَمِلٌ

(4) (..... ..)

⁽¹⁾ قال الجوهري: وقد نقرت بالفرس نقرأ وهو صوت يزعجه به، وذلك أن تلزق لسانك بمنكك ثم تفتح.

⁽²⁾ الصحاح: (ن. ق. ر) 1/670، القاموس المحيط: (ن. ق. ر) 2/165. الكشاف: 4/170.

⁽³⁾ المساعد على تهليل القوائد: 2/191.

⁽⁴⁾ البيت لمساعدة بن جوية في الكتاب: 1/114، شرح المفصل: 6/72، شرح أبيات المعنى: 6/324، الخزانة: 8/155، شرح الرضي: 3/421.

صدر بيت من البسيط لساعدة يصف حماراً عجزه:

بَائَتْ طَرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَسْمَ

شَآي كَرَأَيْ مُهْمُوزِ الْعَيْنِ مَعْنَى سَاقٍ، وَالْهَاءُ لِلْأَتْنِ، وَالْكَلِيلُ الْبَرْقُ الضَّعِيفُ، وَالْمَوْهَنْ⁽¹⁾ كَمْوَعْدُ السَّاعَةِ مِنَ اللَّيْلِ، وَعَمِلَ بِكَسْرِ الْمِيمِ نَعَتْ لِكَلِيلٍ أَي: مُطْبُوعٍ عَلَى الْعَمَلِ، وَالطَّرَابُ الْمَسْرِعُ إِلَى الْوَطَنِ، يَعْنِي سَاقَ هَذِهِ الْأَتْنِ هَذَا الْبَرْقُ الضَّعِيفُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ حِينَ نَقْلُهَا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ مِنْهُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ فَذَلِكَ الْبَدْوُ عَجِلَ بَاتَ الْأَتْنُ طَرَاباً قَدْ اسْتَخَفَّهَا الشَّقُّ، وَبَاتَ الْحِمَارُ مِنَ الشُّوقِ أَيْضاً وَالتَّرَاجُعِ إِلَى الْوَطَنِ (وَذَلِكَ) أَي: وَجْهَ الرَّدِّ عَلَى الْكَسَائِيِّ وَسَيُوبِيهِ (أَنْ فَرَسَ خُلاً ظَرْفَ مَكَانٍ، وَمَوْهَنْ ظَرْفَ زَمَانٍ، وَالظَّرْفُ يَعْمَلُ فِيهِ رَوَائِحُ الْفِعْلِ، بِخِلَافِ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَيُوضَحُ كَوْنُ الْمَوْهَنْ لَيْسَ مَفْعُولاً بِهِ أَنْ كَلِيلًا مِنْ كُلِّ) مَعْنَى أَعْيَى وَتَعَبَ (وَفَعَلَهُ لَا يُعْذَى، وَاعْتَلَزَّ عَنْ سَيُوبِيهِ بِأَنْ كَلِيلًا مَعْنَى مُكِيلٍ) كَالِإِمِّ مَعْنَى مُؤَلِّمٍ⁽²⁾ / (وَكَانَ الْبَرْقُ يَكُلُّ الْوَقْتَ بِدَوَامِهِ فِيهِ، كَمَا 318 ر يُقَالُ: أَتَعَبْتُ يَوْمَكَ⁽³⁾ أَوْ بَآئَهُ إِنَّمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ عَلَى أَنْ فُاعِلًا يُعْدِلُ إِلَى فُعِيلٍ لِلْمُبَالَغَةِ) وَيَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ عِنْدَ سَيُوبِيهِ، وَمَنْعَ ذَلِكَ غَيْرِهِ كَمَا قَالَ الرُّضِّيُّ⁽⁴⁾، فَبِهَذَا تَبَيَّنَ مَا فِي قَوْلِهِ (وَلَمْ يَسْتَدِلْ بِهِ عَلَى الْإِعْمَالِ، وَهَذَا أَقْرَبُ، فَإِنَّ فِي الْأَوَّلِ حَلَّ الْكَلَامِ عَلَى الْجَزَاءِ مَعَ إِمْكَانِ حَمْلِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ⁽⁵⁾) وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِالْجَزَاءِ اللَّفْظِي

(1) فِي (س) بِزِيَادَةِ: بِالْفَتْحِ وَيَكْسُرُ الْفَاءَ.

(2) فِي (س) بِزِيَادَةِ: تَقْبِيلٌ: إِذْنٌ مِبَالِغَةٌ مَفْعُولٌ.

(3) فِي (س) بِزِيَادَةِ: قَالَ السَّهْلِيُّ: وَلَمْ يَوْجَدْ كَلِيلٌ مَعْنَى مُكِيلٌ، فَيَكُونُ مَوْهَنْ مَفْعُولاً بِهِ، وَلَيْسَ انْتِصَابُهُ عَلَى

الظَّرْفِ بَلْ عَلَى التَّشْيِيزِ أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ كَانْتِصَابُ وَجْهًا فِي حَسَنِ وَجْهًا.

(4) شَرْحُ الرُّضِيِّ: 422/3، شَرْحُ أَيْبَاتِ الْغَنِيِّ: 325/6.

(5) فِي (س) بِزِيَادَةِ: وَلَا يَجُوزُ الْمَصِيرُ إِلَى الْجَزَاءِ إِلَّا عِنْدَ تَقْدِيرِ الْخَشْيَةِ.

هو إلحاق اسم الفاعل الثلاثي على اسم الفاعل المزيد فيه لا العقلي، وإلا فالجواز لازم فيهما، لأن الإكلال الذي هو الإتيان لا يصح إيقاعه على الوقت حقيقة⁽¹⁾، كذلك لا يتصف البرق بالكلال الذي هو التعب، ومن قال أن المجاز في الأول مكرر، وفي الثاني مفرد ولا شك أن المجاز واحداً أهون من مجازين فقد وهم (وقال ابن مالك في قول الشاعر⁽²⁾):

وَنَعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ

.....

تقدم شرحه في فصل من (يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم) ولفظ (وهو: مبتدأ خبره) لفظة (هو) أخرى مقدرة، وفي: متعلقة بالمقدرة⁽³⁾ أي: بكلمة 'هو' المقدرة⁽⁴⁾ (لأن فيها معنى الفعل، أي: الذي هو مشهور، انتهى.

والأولى أن يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر وإعلان وذلك لما في تعلق في من المناسبة لهذا التقدير (وقدر أبو علي من هذه تمييزاً، والفاعل مستتر) مفسر بنعم كما فسر بنماً في نعماً⁽⁵⁾ (وقد أجزى في قوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾⁽⁶⁾ تعلقه باسم الله تعالى، وإن كان علماً، على معنى وهو المعبود، وهو المسمى بهذا الاسم⁽⁷⁾ قال الزجاج: إنه متعلق بما تضمنته اسم الله من المعاني، ورجحه ابن عطية بأنه أراد أن يدل على قدرته

(1) في (س) بزيادة: قيل المجاز لازم سواء أجعل إكليل بمعنى مكل الوقت وجعل من كل مستند إلى البرق.

(2) شرح التسهيل: 11/3.

(3) في (س) بزيادة: حال من هو أخرى.

(4) في (س) بزيادة: لأن لما معنى الفعل أي: الذي هو مشهور كقوله: أنا أبو النجم وشعري شعري.

(5) في (س) بزيادة: وفي متعلقة بنعم.

(6) كتاب الشعر: 2/380.

(7) الأتعا: 3.

(8) في (س) بزيادة: إذا لم يستطع قراءتها.

وإحاطته واستلانه ونحوهما فجمع ذلك كله في قوله تعالى ⁽¹⁾ ﴿هو الله﴾ قال أبو حيان: وهذا صحيح من حيث المعنى، لكن صناعة النحو لا تساعد؛ لأن تلك المعاني جميعها لا يعمل في لفظ السموات [والأولى أن يعمل في الجورور ما تضمنه لفظ الله من معنى الألوهية] ⁽²⁾ قال التفتازاني: لا خلاف أنه لا يجوز تعليقه بلفظ الله لكونه اسماً لا صفة ⁽³⁾، بل هو متعلق بالمعنى الوصفي الذي ضمنه اسم الله، وذلك المعنى يجوز أن يكون مأخوذ من أصل اشتقاق الاسم أعني العبودية، أو ما اشتهر به الاسم من الألوهية وصفات الكمال، ودل عليه ﴿هو الله﴾، أو ما يدل عليه التركيب الحصري من التوحيد والتفرد بالألوهية، وأما ما يقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة (واجيز تعليقه بـيعلم) أجازاه أبو علي [على أن ضمير هو ضمير الشأن، والله مبتدأ خبره يعلم] ⁽⁴⁾ [والجملة مفسرة له] ⁽⁵⁾، وقال أبو حيان: إنما فرغ عن قول الجمهور أن ضمير هو عائد إلى الله تعالى لثلاث يصير التقدير: والله الله وذلك لا يجوز (ويُسركم ونَجهركم) [واستحسنه النحاس] ⁽⁶⁾ (ويجبر عذوف قدره الزخشي بن عالم، ورده الثاني) يعني تعلقه بـسركم ونَجهركم [لأنه ثاني قوله، واجيز تعليقه بـيعلم] ⁽⁷⁾ (بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في مقدم، وليس بشيء؛ لأن المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته) قيل: لا نسلم ذلك، ولم يميز أن يكون مقدراً بما تسرون وما تجهرون ⁽⁸⁾

⁽¹⁾ معاني القرآن للزجاج: 228/2، المجرور الوجيز: 267/2.

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ في (س) بزيادة: إن كان معنى المعبود كالكتاب بمعنى المكتوب.

حاشية السعد على الكشف: 188/ب.

⁽⁴⁾ في (س): وذكر أبو حيان أن هو ضمير الشأن والجملة مفسرة له.

⁽⁵⁾ ساقط من (س).

البيان في إعراب القرآن: 378/1.

⁽⁶⁾ في (س): قال أبو حيان: وهذا ضعيف لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه، والعجب من النحاس حيث قال هذا أحسن ما قيل فيه. البحر المحيط: 72/4، إعراب القرآن للنحاس: 536/1.

⁽⁷⁾ ساقط من (س).

⁽⁸⁾ حاشية الشمني: 148/2.

ولا يخفى أنه تعسف؛ لأنه مقدر بفعل الإصرار، لا بفعل السر، [وقيل: ليس السر بمصدر، وأما الجهر فهو مصدر/ لكنه أريد به ما يقابل السر وهو الذي لا يكتُم لا 319/1 معناه المصدري، فلا يكون مقدرًا بحرف مصدري وصلته⁽¹⁾ (و لأنه قد جاء نحو: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ زَوْفٌ رَجِيمٌ﴾⁽²⁾ والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً، وكذا هنا، وزد أبو حيان الثالث) وهو تعلقه بعالم مقدر على أنه خبر ثان (بأن في لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذلك⁽³⁾ رد على تقديرهم ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ﴾⁽⁴⁾ مستقبلات لعدتهن، وليس بشيء) يعتد به (لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإن بعده ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾⁽⁵⁾ وليس الدليل حرف الجر، ويقال له) أي: أبي حيان مجيباً عن رده الوجه الثالث (إذا كنت تميز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنعه مع وجود ما يسد؟ وإنما اشتراطوا الكون المطلق لوجوب الحذف، لا لجوازه) قال الفاضل اليميني: النحويون إنما يقدرّون متعلق الظرف المستقر عاماً إذا لم توجد قرينة الخصوص، وأما إذا وجدت فلا بد من تقديره لأنه أكثر فائدة (ومثال التعلق بالحذف ﴿وَأَلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحاً﴾⁽⁶⁾ بتقدير: وأرسلنا⁽⁷⁾، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك، ومثله⁽⁸⁾ ﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَيَّ فِرْعَوْنُ﴾⁽⁹⁾ فتقو إلى متعلقاً بأذهب محذوفاً [فيكونان من قبيل اللغو، وقدّر أبو البقاء متعلق

(1) في (س): قبل هذا ليس بما ينبغي لأنه فسر فعل الإصرار لا السر، ولا يخفى أن ذلك تعسف، وقد جوز

الرضي تقديم معمول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه وليس كل ما أول شيء حكمه حكم ما أول به.

(2) التوبة: 128.

(3) في (س) بزيادة: ومعني أبا حيان. البحر المحيط: 73/4.

(4) الطلاق: 1.

(5) الأنعام: 3.

(6) الأعراف: 73.

(7) في (س) بزيادة: فيكون الظرف لثموداً.

(8) في (س) بزيادة: أي مثل قوله تعالى ﴿إِلَى ثَمُودَ﴾ قوله تعالى.

(9) النمل: 12.

إلى مرسل على أنه حال⁽¹⁾، ورد بأنه كونه مقيداً، وفيه ما مر ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾⁽²⁾ أي: واحسنوا بالوالدين إحساناً مثل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾⁽³⁾ تنظير لتعدية الإحسان بالياء (أو: وصيتهم بالوالدين إحساناً مثل: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾⁽⁴⁾ [هذا من النمط الأول أيضاً]⁽⁵⁾ (ومنه باء البسطة) قال أبو شامة: وهو مصدر بسمل إذا قال: بسم الله، وهي لغة مولدة، ومثلها همل، حمدل، حبيل⁽⁶⁾.

(هل يتعلقان بالفعل الناقص؟)

من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك) قيل: ولهذا سمي ناقصاً⁽⁷⁾، ويتجه أنه لو كان هذا وجهاً للتسمية لكانت الأفعال العارية عن الزمان جديرة بأن تسمى⁽⁸⁾ (وهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن البرهان ثم الشلوين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس)⁽⁹⁾ [وإنها سميت ناقصة لأنها

⁽¹⁾ في (س): فهما من قبيل اللغو أيضاً، وحل بعضهم على المستقر فيكونان حالين أي: مرسلًا في تسع آيات إلى فرعون.

التيان في إعراب القرآن: 232/2.

⁽²⁾ البقرة: 83.

⁽³⁾ يوسف: 100.

⁽⁴⁾ المنكوت: 8.

⁽⁵⁾ في (س): أي من تعليق الجار بالمحذوف.

⁽⁶⁾ إبراز المعاني من حرز الأمان: 64.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: لنقصانه عن الحدث.

حاشية الشنبي: 148/2، حاشية الدموقي: 250/2.

⁽⁸⁾ في (س) بزيادة: أفعالاً ناقصة.

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: واستدل ابن مالك لذلك بأمور منها أنها تستعمل أوامر نحو ﴿كونوا قوامين﴾، وصيغة أفعال لطلب تحصيل الحدث، ومنها أنها يستعمل لها اسم فاعل نحو: زيد كائن إنك، واسم فاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث قام بها، ومنها أنها تقع صلة بحرف مصدري نحو ﴿إلا أن يكونا ملكين﴾ وذلك لازم في قامٍ ومنها أنه قد جاء:

وكونك إياه عليك يسير

فيه رد على من قال إن المنصوب بعد القول حال.

لا تتم كلاماً بالمرفوع، قال ابن عقيل: هذا الذي صححه وهو ظاهر قول سيويه والمبرد، وصرح به السيرافي، وقد نطقت العرب بمصدر الناقصة، قال الشاعر:

يَنْذِلْ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ⁽¹⁾

وفيه رد على من قال: إن المنصوب بعد الكون حال⁽²⁾.

(واستدل لمشبني ذلك التعلق بقوله تعالى ﴿أَكَاثِلُ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾⁽³⁾ فإن اللام لا تتعلق بعجبا لأنه مصدر مؤخر، ولا بساوحينا لفساد المعنى) إذ التقدير حيث أن أوحينا للناس أن انذر الناس [ومنع ذلك على تقدير: إلى رجل بدلا من الناس]⁽⁴⁾ (ولأنه صلة لأن) ولا يتقدم معمول ما في خبر إن عليه (وقد مضى عن قريب) [في قوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾]⁽⁵⁾ (أن) المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول) نصب على أنه خبر⁽⁶⁾ (ولا صلته) عطف عليه (لا يتتبع التقديم عليه) [أي: على المصدر هذا اعتراض على قوله لا يتعلق/ بعجبا لأنه مصدر مؤخر، فيجوز أن يتعلق بعجبا لما مضى أو لأنه يتسع 319/ ب في الظرف وعديله ما لا يتسع في غيرهما]⁽⁷⁾ وقيل: عجبا بمعنى معجب، والمصدر

(1) بيت من الطويل بلا نية في المساعد على تسهيل الفوائد: 225/1، شرح التسهيل: 339/1، الدرر

اللوامع: 229/1، المقاصد النحوية: 15/2، شرح التصريح: 240/1.

(2) ساقط من (س).

(3) المساعد على تسهيل الفوائد: 225/1.

(4) يونس: 2.

(5) في (س): قيل: لا نسلم فساد المعنى حيث إذا كان إلى رجل بدلا من الناس.

(6) في (س): في الرد على منع تعلق الظرف من ﴿هو الله في السموات والأرض يعلم سرهم وجهرهم﴾ وهذا جواب في قوله لا يتعلق بعجبا، لأنه مصدر مؤخر.

(7) في (س) بزيادة: ليس.

(8) ساقط من (س).

حاشية الشنفي: 149/2.

إذا وقع موقع اسم مفعول اسم فاعل جاز أن يتقدم معموله عليه ذكره أبو
اليقاء⁽¹⁾.

(ويجوز أيضاً أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجباً على حد
قوله:

لَيْسَ مُوحِشاً طَلَلٌ (...)

تقدم شرحه في فصل إذ، يعني أن للناس في الأصل صفة لـعجباً، فلما
تقدم عليه انتصب على الحال كما أن موحشاً في الأصل كذلك⁽²⁾.

(هل يتعلقان بالفعل الجامد؟)

زعم الفارسي⁽³⁾ تقدم مذهبه في أمثلة التعلق بما فيه راحة الفعل، وكأنه
لهذا سقط هذا الفصل بأكمله في بعض النسخ (في قوله:

وَيَنْعَمُ مُرْتَاكاً مِّنْ ضَاكَّتْ مَلَاهِيئُهُ وَيَنْعَمُ مِّنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ)

أن من نكرة تامة⁽⁴⁾ تميز لفاعل نعم مستتراً، كما قال هو وطائفة في ما
من نحو: ﴿فَتَبَيَّنَا هِيَ﴾⁽⁵⁾ إن الطرف) يعني في سر (متعلق بنعم) وقد تقدم هذا
البحث في فصل من⁽⁶⁾ وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن هو مبتدأ خبره
هو أخرى مقدرة على حد:

(1) البيان في إعراب القرآن: 511/1.

(2) في (س) بزيادة: في صفة طلال، فلما تقدم انتصب على الحال.

(3) كتاب الشعر: 380/2.

(4) في (س) بزيادة: أي: غير موصوفة.

(5) البقرة: 271.

(6) الكافية الشافية: 497/1.

شعري شعري

وإن الظرف متعلق بهو المخلوطة لتضمنها معنى الفعل، أي: ونعم الذي هو باق على وده في سره وإعلانه، وإن المخصوص مخلوف، أي بشر بن مروان) وهو أخو عبد الملك بن مروان⁽¹⁾ (وعندي أن يقدر المخصوص هو، لتقدم ذكر بشر في البيت قبله، وهو:

وَكَيْفَ أَزْهَبُ أَسْرًا أَوْ أَرَاغُ بِهِ وَقَدْ زَكَاتُ إِلَى بَشْرِ بْنِ مُرْوَانَ

أرهب أخاف، وأراغ أخوف، وزكات لجأت واستندت (فينبغي التقدير حيثل: هو

هو هو) بل من هو هو هو [كما مر في فصل من⁽²⁾].

(هل يتعلقان بأحرف المعاني؟)

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل: بجوازه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال: إن كان نائباً عن فعل حَلَفَ) كحرف النداء (وجاز ذلك⁽³⁾ عن طريق النيابة لا الأصالة، وإلا فلا، وهو قول أبي علي، وأبي الفتح، زعما في نحو: يَا لزيد أن اللام متعلقة بـيَا⁽⁴⁾ تقدم هذا القول في اللام (بل قالا في يَا عبد الله: أن النصب بـيَا، وهو نظير قولهما في قوله:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا تَقْرٍ
.....

⁽¹⁾ شرح أبيات المغني: 340/5.

⁽²⁾ في (س): على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ مخلوف.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: التعليق.

⁽⁴⁾ الخصائص: 157/2، 158، كتاب الشعر: 58/1.

إن ما الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا كان المحذوفة، وأما الذين قالوا
بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله عنه:

وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ⁽¹⁾

سعاد مبتدا لا اسم لـ [لا انتقاض النفي بـ] [لا] والغداة اسم لمقابل
العشي، وقد يراد به مطلق الزمان، والبين الفراق، وإذ بدل من الغداة، وإنما جمع
ضمير الفاعل مع أنه إنما قدم ذكر سعاد لأنها رحلت مع قومها، أو لإرادة
تعظيمها كقوله:

فَإِنْ شِئْتَ حَرَمْتُ النِّسَاءَ مِوَاكُمُ⁽²⁾

أغن صفة محذوف، أي إلا ضبي أغن والذي عنيه: إن أكثر ما يوصف
بالغنة الضبا وهو صوت لذيذ يخرج من الأنف، وغضيض الطرف فاتره، فاعل
بمعنى مفعول، والطرف العين منقول عن المصدر ولهذا لا يجمع، وخفظة ناش عن
نصبه لا عن رفعه تشبيهاً بالمفعول به كما في: زيد حسن الوجه (غداة البين: ظرف
للفني، أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن، قال/ ابن الحاجب في «وَلَنْ 1/320

⁽¹⁾ البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه: 19، في شرح شواهد المفني: 525/2، الدرر اللوامع:

363/2، شرح بانت سعاد: 58.

⁽²⁾ صدر بيت من الطويل، عجزه:

وإن شئت لم أطعم تقاعها ولا بردا

بلا نسبة في شرح قصيدة بانت سعاد: 68.

وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمة ربك) قال الزخشي: الباء تتعلق بمنجئون منقياً⁽⁶⁾، قال البيضاوي: وفيه نظر من حيث المعنى [كأنه أراد به ما ذكرناه آنفاً في فساد المعنى المراد كما

(b)
الكشاف: 4/440، 441.

رده بذلك⁽¹⁾ أبو حيان، ثم قال: ويظهر لي أن نعمة ربك قسم اعترض به بين المحكوم عليه والحكم على سبيل التوكيد والمبالغة في انتفاء الوصف الذميمة عنه صلى الله عليه وسلم⁽²⁾.

(وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضي الله عنه، أن المختار تعلق الطرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل: 'وما كعاد إلا ضبي أغن' على التشبيه المعكوس للمبالغة⁽³⁾) خبر لمبتدأ محذوف [أي: هذا مبني على كذا]⁽⁴⁾، وقيل: بدل من قوله على أن الأصل في البيت مبالغة من ثلاث جهات [إتيان ما ولا المفيدتين للحصر، وعكس التشبيه، وإنما اعتبر عكس التشبيه مع أنه خلاف الأصل]⁽⁵⁾ (لئلا يكون الطرف متقدما في التقدير⁽⁶⁾ على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) يعني إذا قدر ذلك الحرف بعد [لا كما قدر على تقدير تعلق الطرف بالنفي فإن ما بعد [لا لا يعمل فيما قبلها، وإلا فلا يضر تقدم الطرف [عليه]⁽⁷⁾ لجواز تقديمه على عامله المعنوي، ثم وجه التشبيه هو الضرور، وحذفه لاشتغال الظبي به، أو لإشارة القيد إليه؛ لأن حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب، فيكون المعنى أن سعاد تشبه عند رحيلها وذهابها عن مجبها الظبي النافر عن أنس به، ثم عكس التشبيه للمبالغة، [قيل: لا نسلم / لزوم 320/ ب

(1) في (س): أنه إذا تسلط النفي على مقبده فالأصل أن يتوجه النفي إلى قيده فقط.

حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 235/9.

(2) البحر المحيط: 308/8.

(3) شرح بانت سعاد: 63.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س): أحدها هذا، والثاني ما في الكلام من حرق النفي والإيجاب المقيدين للحصر، والثالث حذف أداة التشبيه.

(6) في (س) بزيادة: أي: تقدير جعل التشبيه غير معكوس.

(7) في (س): على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه.

ذلك⁽¹⁾ لجواز أن يكون التقدير: وما حال سعاد غداة البين إلا حال ظبي أغن، والتشبيه على بابه، ووجه الشبه النفور، والظرف متعلق بالحال المحذوفة، وأجيب بأنه ليس المراد تشبيه حال سعاد بحال الظبي في النفور، وإنما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الظبي في النفور⁽²⁾ (وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون⁽³⁾)، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَاسِمًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُتَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

تقدم شرحه في حرف اللام (مع أن الحال شبيهة بالمفعول به) ن أنها فضلة، وأن الفعل ينصبها من غير توسط [حرف مطلقاً]⁽⁴⁾ (فعمله في الظرف أجدر، فإن قلت: لا يلزم من صحة إعمال المذكور [صحة] إعمال المقدر لأنه ضعيف، قلت: قد قالوا: 'زَيْدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا وَحَاتِمٌ جُودًا، وقيل في المنصوب فيهما: أنه حال أو تمميز) ولا بد لهما من عامل، ولا عامل هنا فيقدر إرادة التشبيه، أي: زيد كزهير شعراً⁽⁵⁾، وكونه حالاً رأي الخليل، [وقال أحمد بن يحيى: هو مصدر]⁽⁶⁾ قال الرضي: والذي أرى أن المصدر في مثله تمميز، لأنه فاعل في المعنى، أي: زيد الكامل شعراً، أي: شعره، والدليل عليه أنك تقول: هو قارون كنزاً، والخليل عروضاً، وسيبويه نحواً، [ولى هذا أشار بقوله]⁽⁷⁾: (وهو الظاهر، وأياً كان) [من

(1) في (س): وأما ما اعتبر به المصنف في أنه لو لم يكن كذلك لزم تقديم الظرف على اللفظ الحامل كمنى التشبيه فلزوم ذلك ممنوع.

(2) في (س) بزيادة: حتى يقال: إن التقدير وما حال سعاد إلا كحال الضي.
حاشية الشمي: 150/2.

(3) في (س) بزيادة: ليث، ولعل، وكان ينصن الحال لقوة شبهته بالفعل.

(4) في (س) بزيادة: حرف ملفوظ أو مقدر.

(5) في (س) بزيادة: قال الرضي.

(6) ساقط من (س).

(7) ساقط من (س).

شرح الرضي: 38/2.

وإِذَا كَانَ [مِنَ الْحَالِيَةِ وَ التَّمْيِيزِيَّةِ]⁽¹⁾ [فَالْحُجَّةُ] عَلَى إِعْمَالِ مَعْنَى التَّشْبِيهِ مُقَدَّرًا⁽²⁾ (قائمة به) قيل: لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله في الظرف، لأن التمييز معمول ضعيف يسوغ أن يعمل فيه حتى الجامد المحض من غير تأويل، كعشرين درهماً⁽³⁾ (وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله⁽⁴⁾ في الحالتين، وذلك في قوله:

تَعَيَّرْنَا أَنَّنَا عَالِيَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ وَأَنْتُمْ مُلُوكًا⁽⁵⁾

بيت من المقارِب، تعير مضارع مخاطب، وعالة جمع عائل أي: فقير، ونحن مبتدأ وخبره أنتم، أي: مثلكم، وصعاليك جمع [صعلوك كـعصفور] وهو الفقير، وهي وملوكا حالان من المفعول المتوي لإرادة التشبيه المقدر، أي⁽⁶⁾: أشبه نفوسنا حال كوننا فقراء بنفوسكم حال كونكم ملوك⁽⁷⁾ (إذ المعنى: تعيرنا أننا) أي: بأننا فقراء، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم) بضم الميم بمعنى السلطنة (فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير رضي الله عنه أن يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال) [يعني الظرف، لأنهما من واد واحد، وليس بسهو كما ظن⁽⁸⁾] (على عاملها المعنوي) [وهو الكاف]⁽⁹⁾ المقدر قبل سعاد (فما

(1) ساقط من (س).

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية الشنقي: 150/2.

(4) في (س) بزيادة: أي: إعمال المقدر من أدوات التشبيه.

(5) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 844/2، شرح أبيات المغني: 329/6، شرح عمدة الحفاظ: 337، شرح التسهيل: 346/2.

(6) في (س) بزيادة: نحن مثلكم والجملة حال.

(7) ي (س): صعلوك كعصفور بمعنى الفقير أيضاً حال، وكلذا ملوكاً، والعامل في الحال أداة التشبيه مقدرة وهو أبلغ من عملها في معمول واحد ولا سيما إذا كان ظرفاً كقاعدة البين.

(8) في (س): ولما كان الحال والظرف من واد واحد أطلق اسم الحال على الظرف، وإلا فالذي في البيت ظرف لا حال.

(9) في (س): وهو أداة التشبيه.

الذي سوغ تقديم صعاليك هنا عليه؟) أي على العامل المعنوي وهو أداة التشبيه المقدرة قبل أنتم (قلت: سوغه الذي سوغ تقديم بئراً في هذا بئراً أطيّب منه رطباً، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو: لَهْوٌ أَكْفَوْهُمْ نَاصِراً وهو) أي: مسوغ تقديم الحال في هذا بئراً (خشية اختلاط المعنى) إذ لو قيل: هذا أطيّب منه بئراً رطباً [لم يفرق بين المفضل والمفضل عليه]⁽¹⁾ [ولو قيل: أطيّب بئراً منه رطباً لزم فصل أفعل عن مَنْ ومجرورها، وهما كالموصول والصلة]⁽²⁾ [فهذا يندفع قول الرضي]⁽³⁾ فلا أرى بأساً بأن يقال: زيد أحسن قائماً منه قاعداً كما تقول: ضرب زيد قائماً عمراً قاعداً لعدم الالتباس⁽⁴⁾ (إلا أن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل، ونادر هنا لضعف حرف التشبيه، وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران:

أحدهما: ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة، وهو أن عالية من عالي الشيء إذا أثقلني، وملوكاً مفعول⁽⁵⁾ : أي: إننا ننقل الملوك بطرح كلنا عليهم، ونحن أنتم أي: مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في ﴿وَأَزْوَاجُهُ أَمْهَاتُهُمْ﴾⁽⁶⁾ وصعاليك على هذا القول حال مقدمة على عاملها المعنوي⁽⁷⁾،
فلذلك/ جعل المصنف الأول أجود.

(والثاني قاله الحريري وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: أنا عالية صعاليك نحن وأنتم⁽⁸⁾، وقد خطئ في ذلك⁽⁹⁾، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس

(1) في (س): وقع الالتباس بين المفضل والمفضل عليه.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): قال الرضي.

(4) شرح الرضي: 37/2، 38.

(5) سفر السعادة: 572/2.

(6) الأحزاب: 6.

(7) في (س) بزيادة: المخلوف.

(8) شرح آيات المعنى: 332/6.

(9) في (س): قيل: وجعلنا تركيذاً مصدراً بالواو، وفيه أن هذا وجه البعد الذي اعترف به المصنف.

كذلك، بل هو متجه على بعد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول 'عالة' أي: إنا نعمل صعاليك، ويكون نحن توكيداً لضمير 'عالة' (ووجه البعد فيه دخول الواو على التأكيد وكذا في⁽¹⁾) (وانتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك) [هذا مبني على مراعاة المعنى كما سيأتي، ومن غفل عن ذلك قال: أولاً ما وجدنا تأكيداً مصدرأ بالواو، وثانياً]⁽²⁾ [فيه أن توكيد الخطاب كيف يكون توكيداً للغائب المستتر في الصفة، وقد تداركه بما لا وجه له]⁽³⁾ (وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة) قيل: كان الأولى بالحريري أو الواجب عليه أن يقول: أنتم ونحن إبقاء الواو على ما دخلت عليه إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك، ولا نظير له أصلاً بخلاف تقديم العاطف على المعطوف⁽⁴⁾ (ولم يتعرض لقوله ملوكاً وكأنه عنده حال من ضمير 'عالة' والأولى على قوله أن يكون 'صعاليك' حالاً من علوف، أي: نملوكم صعاليك، ويكون الحالان⁽⁵⁾ يمتزلتها في 'لقيته مُصنَّجاً مُنَحْدِراً' يعني من قبيل تعدد الحالين مع اختلاف الصاحب (فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول؛ لأن فصلاً أسهل من فصلين⁽⁶⁾) [وسياقي يبان ذلك في الجهة الخامسة]⁽⁷⁾ (ويكون أنتم توكيداً للمحذوف) وهو مفعول قول (لا لضمير

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): قيل فيه أنه ضمير الخطاب.

(3) ساقط من (س).

(4) الفاعل ابن الوحي كما في هامش المخطوط.

(5) في (س) بزيادة: فقد سمع في الشعر.

حاشية الشمني: 150/2.

(6) في (س) بزيادة: يعني 'صعاليك' وملوكاً.

(7) في (س) بزيادة: وذلك لأنك إذا جعلت الأولى حالاً من المفعول، والثانية من الفاعل، يلزم فصلان بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله، وإذا جعلت الأولى من الفاعل والثانية من المفعول يلزم فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول، والثاني بين المفعول وحاله بجمال الفاعل، ويكون انتم توكيداً للمحذوف وهو مفعول قول، لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة، قبل هذا غير مسلم لأن ذا الحال على تقديره هو ضمير المخاطبين المحذوف من نملوكم.

(7) ساقط من (س).

صعاليك؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أولاً، لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى) لم يحتج إليه حال كون صعاليك حالا لوجود ضمير الخطاب الصالح للتوكيد بأنتم، فسقط المنع بأن ذا الحال على تقديره وهو ضمير مخاطبين⁽¹⁾ فيكون الضمير الذي يتحملة صعاليك ضمير خطاب كما في قولك: قمت أنت ضاحكاً⁽²⁾

(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر)

يستثنى من قولنا: لا بد لحرف الجر من متعلق ستة أمور:
أحدها: الحرف الزائد كالباء ومن في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾⁽³⁾ ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾⁽⁴⁾ وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالا نصرت عن الوصول إلى الأسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتأكيداً، ولم يدخل للربط، وقول الحوفي: إن الباء في ﴿الْأَنسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ﴾⁽⁵⁾ متعلقة وهم، نعم يصح في اللام المقوية أن يقال بأنها متعلقة بالعامل المقوي) اسم مفعول من التقوية، وهذا البحث تقدم في اللام (نحو: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾⁽⁶⁾ و﴿فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ﴾⁽⁷⁾ و﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءُوسَا

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) زيادة: وإيجاب بأن الصعاليك إذا كان مفعولاً لعاله يكون في المعنى صفة محذوف أي: أناساً صعاليك فيكون الضمير الذي فيه غيبة، وكذلك إن كان حالا من مفعول نعولكم، إذ المعنى في حال كونكم أناساً صعاليك، إلا أن في الكلام ضمير المخاطبين وهو معمول نعولكم فيكون أنتم توكيدا له وإنما جوزناه أولاً لأن الصعاليك مخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى حاشية الشمني: 150.

(3) الرعد: 43.

(4) فاطر: 3.

(5) التين: 8.

(6) البقرة: 91.

(7) هود: 107.

تُعْبَرُونَ⁽¹⁾ لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة، بل لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدية محضة لا طراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.

الثاني: لعل في لغة عقيل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية⁽²⁾، قال:

لَعَلُّ أَبِي الْمُغَوَّارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

.....

تقدم شرحه في لعل (ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت ليت لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جروا بها منبهة) بفتح الميم وسكون النون مصدر ميمي بمعنى التنبيه، أو اسم فاعل منه (على أن الأصل [أي: القياس]⁽³⁾ (في الحروف المختصة/ بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به)⁽⁴⁾ 321/ ب كحروف الجر) وإن خرج عنه بعض الحروف كالحروف المشبهة بالفعل، وحروف النداء عند من قال إعمالها بتيابة الفعل⁽⁵⁾.

(الثالث) لولا فيمن قال: كولاي، وكولاك، وكولاة على قول سيويوه: إن لولا جارة للضمير⁽⁶⁾، فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء؛ فإن لولا الامتناعية أي: غير التحضيضية عطف على أن لولا جارة (تستدعي جلتين كسائر أدوات التعليق) يعني أدوات الشرط فإذا قلت: لولا أنت يكون الكلام جلتين ولولاك يكون جملة (وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة،

(1) يوسف: 43.

(2) ينظر مبحث لعل.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: أي: بالاسم.

(5) في (س) بزيادة: كحروف الجر.

(6) الكتاب: 373/2.

وإن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: «ما أنا كَأنت»⁽¹⁾ وهذا كقوله في عسائ، ويردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما تثبت أي: النيابة، ذكر الضمير [لعدم الاعتماد بتأنيث المصدر، وقيل: ⁽²⁾] لاكتسابها التذكير من المضاف إليه ⁽³⁾ (في الكلام في المنفصل⁽⁴⁾)، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله:

أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكُ دِيَارُ⁽⁵⁾

بيت من البسيط صدره:

وَمَا بُنْيَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا⁽⁶⁾

ويروى علماً بإبدال الهمزة عيناً وهو مفعول بنالي، وما زائدة، أو مصدرية أي: حين كونك جارتنا⁽⁷⁾، وديار فاعل مجاورنا⁽⁸⁾، والشاهد في إلاك [والشروط

(1) الجني الداني: 604.

(2) ساقط من (س).

(3) متصّل لعل الأريب: 306.

(4) تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(5) في (س) بزيادة: لا في المتصل.

(6) بلا نسبة في المقاصد النحوية: 253 / 1، شرح أبيات الغني: 333 / 6، الخصائص: 312 / 1، أوضح

المسالك: 45 / 1، شرح التصريح: 98 / 1.

الشاهد فيه: قوله إلاك والأصل: إلاك إياك

(7) في (س) بزيادة: والمبالاة بالشبه بالاعتراك به.

(8) في (س) بزيادة: وإن لا مجاورنا مفعول بنْيَالِي على حذف الجار، أو على التمدي بنفسه.

(9) في (س) بزيادة: وأصله ديار بمعنى أحد، ولا يقع إلا في النفي.

[والشروط الثلاثة موجودة فيه⁽¹⁾] فإن أصله إلا إياك لأنه مستثنى مقدم فعديل
عن المنفصل إلى المتصل ضرورة، وأنكره المبرد، وأنشد سواك ديار⁽²⁾ (وعليه خرج
أبو الفتح قوله:

نَحْنُ بِغَرَسِ الْوُدِيِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدْفِ⁽³⁾

بيت من المنسرح لسعد القرقر، [وعزاه ابن عصفور لقيس بن
الحطيم]⁽⁴⁾ نحن مبتدأ خبره أعلمنا، والغرس مصدر غرست الشجر، والودي على
فعل صغار النخيل واحده ودية، والجياد جمع جواد وهو الفرس، والسدف
بفتحتين الصبح وإقباله (فأدعى) أي: أبو الفتح (أن تأ مرفوع مؤكد للضمير في
أعلم، وهو نائب عن نحن، ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه
بمن) [واجيب]⁽⁵⁾ بأن تقديره: أعلم منا والمضاف في نية الطرح (وهذا البيت
أشكل على أبي علي حتى جعله من تحليط الأعراب⁽⁶⁾ أي: من إفساد سكان
البادية.

(والرابع: رب في نحو: رب رجل صالح لقيته، أو لقيت، لأن مجرورها)
تعليل لعدم تقدم رب (مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول) جعل النشر على
خلاف اللف⁽⁶⁾، لأن فصلاً أسهل من فصلين (أو مفعول على حد زيداً ضربته)
فإن زيداً يجوز كونه مبتدأ خبره ضربته، وكونه مفعولاً محذوفاً يفسره المذكور

(1) ساقط من (س).

(2) شرح شواهد المفني: 845/2.

(3) نسب ابن عصفور إلى لقيس بن الحطيم في غرائر الشعر: 283، المقاصد النحوية: 55/4، شرح شواهد

المفني: 845/2، شرح أبيات المفني: 335/6.

(4) في (س): وقيل: لقيس بن الحطيم.

(5) في (س): ودفعه بمضهم.

(6) في (س) بزيادة: اخذاً في القريب.

(ويقدر الناصب بعد المجرور) فيقال: رُب رجل صالح لقيت لقيته (لا قبل الجار) فلا يقال: لقيت رب رجل صالح لقيته (لأن رُب لها المصدر من بين حروف الجر، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل) فلا تكون زائدة (لا لتعديّة عامل، وهذا قول الرماني، وابن طاهر⁽¹⁾)، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جر معدّ فإن قالوا: إنها عدت العامل المذكور فخطأ، لأنه لا يتعدى بنفسه / 322 / 1 ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: عدت معدوفاً تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة، ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه، ولم يلفظ به في وقت.

الخامس: كاف التشبيه، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلّين بأنه إذا قيل: زيدٌ كعمرو فإن كان المتعلق أسترّ فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو: في من زيد في الدار، وإن كان فعلاً مناسباً للكاف - وهو أشبه - فهو متعدّ بنفسه لا بالحرّف⁽²⁾، والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه⁽³⁾ تدل على الاستقرار.

السادس: حروف الاستثناء، وهو خلأ وعدأ وحاشأ إذا خَفَضْنَ فلإنهن لتنجية الفعل عما دَخَلْنَ عليه، كما أن إلا كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صح أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في (إلا) قيل: تقدم في خلأ الجواب عن ذلك بأن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور به على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف، وأن المصنف صرح بذلك في (على) الاستدراكية فهذه الكلمات إذا جرت تقتضي إيصال معنى الفعل للمجرور بها على وجه الثبوت كما في قام القوم خلا زيدا (وفيه ما مضى)⁽⁴⁾ (وإنما

⁽¹⁾ معاني الحروف للرماني: 106.

⁽²⁾ المقرب: 221.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: كالصفة، والصلة، والحال.

⁽⁴⁾ في (س): وقد مضى هذا البحث في خلا.

حاشية الشنبي: 151/2.

خفّض بهن المستنى ولم يُنصّب كالمستنى إلا لثلا يزول الفرق بينهما أفعالا وأحرافاً

(حكمهما) أي: حكم الظرف والجار والمجرور

(بعد المعارف والتكرات) (حكمهما بعدهما⁽¹⁾) حكم الجمل، فهما صفتان في نحو: رأيت طائراً فوق الغصن، أو على الغصن؛ لأنهما بعد نكرة محضة وفيه أن الزخشي أجاز في قوله ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾⁽²⁾ أن تكون من مثله صفة لسورة، والضمير لما نزلنا، أو لعبدنا، وأن يتعلق بفأتوا، (والضمير للعبد⁽³⁾)، قال القاضي عضد الدين: ليش شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا على عبدنا، فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة، وهل نمة حكمة خفية أو معنوية أو تحكم؟؟ بل هو مستبد من مثله، وأجاب التفتازاني بأن هذا أمر تعجيز باعتبار المآني به، والذوق شاهد بأن تعلق من مثله⁽⁴⁾ بالآتيان يقتضي وجود المثل، ورجوع العجز إلى أن يؤتي منه بشيء ومثل النبي صلى الله عليه وسلم في البشرية والعربية موجود، بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة، وأما إذا كان صفة للسورة، فالعجز عنه هو الآتيان بالسورة الموصوفة، ولا يقتضي وجود المثل، بل ربما يقتضي انتفاء حيث تعلق به أمر التعجيز⁽⁵⁾ (وحالان في نحو: رأيت الهلال بين السحاب، أو في الأفق؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومعتلان⁽⁶⁾ لهما في نحو: يُعجبني الزهر في أكمامه) جمع كيم بالكسر وهو وعاء

(1) في (س) بزيادة: أي: بعد المعارف والتكرات.

(2) البقرة: 23.

(3) الكشف: 93/1.

(4) حاشية الشنبي: 151/2.

(5) ساقط من (س).

حاشية السعد على الكشف: 41/ب.

(6) في (س) بزيادة: أي: محتمل الظرف، والجار والمجرور، والوصفية والحالية.

الزمرة (والشمر على أغصانه⁽¹⁾)، لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحو: هذا ثمر يانع على أغصانه⁽²⁾ والشمر اليانع ما أدرك وجاء نضجه (لأن النكرة الموصوفة كالصفة).

(حكم المرفوع بعدها)

أي: بعد الظرف والجار والمجرور (إذا وقع بعدها مرفوع، فإن تقدمها نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر) يعني المبتدأ (، أو حال) بالجر عطف على خبر، ثم أورد الأمثلة على ترتيب اللف فقال: (نحو: ما 322/ ب في الدار أحد، وأفي الدار زيد، ومررت برجل معه صقر، وجاء الذي قي الدار أبوه، وزيد عندك أخوه، ومررت بزيد عليه جبة فقي المرفوع ثلاثة مذاهب: أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً) قيل: هذا يقدر في قولهم: إنه متى أوقع تقدم الخبر في إلتباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره، نحو زيد قام، وأجيب بأن ذلك هو فاعل الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو: أقام زيد كون زيد مبتدأ، وكونه فاعلاً له أغنى عن خبره⁽³⁾.

(والثاني: أن الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك⁽⁴⁾)، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير (اللازمين على تقديره مبتدأ).

(والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً، نقله ابن هشام عن الأكثرين، وحيث أهرب فاعلاً) [على أحد هذه الأوجه]⁽⁵⁾ (فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف

(1) في (س) بزيادة: جمع غصن.

(2) في (س) بزيادة: الثمر هنا أيضاً بالثنية.

(3) حاشية الشعي: 151/2.

(4) انظر شرح التسهيل: 118/1.

(5) في (س): على المرجوحية، أو على الأرجحية، أو على الوجوب.

أو المجرور لنيابتهما من استقر، وقربهما من الفعل لاعتمادهما!) علة لنيابة
والقرب (فيه خلاف، والمذهب المختار، الثاني لدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: زيد في الدار جالساً ولو كان العامل
الفعل لم يمتنع⁽¹⁾ واجيب بأنه لا يلزم من تقديم الحال على العامل الملفوظ به
جواز تقدمها عليه إذا أضمر لضعفه بالإضمار، ووجوب الحذف⁽²⁾، ورد بأن
المقدر عندهم كالملفوظ ووجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه، لأنه لا يكون
إلا لقرينة تدل عليه ولفظه يسد مسده، وكقوله عطف بحسب المعنى [على ما قبله
أي: الامتناع كذا]⁽³⁾ (ولقوله:

فَإِنْ فَوَّادِي عِنْدَكَ السُّفَرُ اجْتَمَعَ⁽⁴⁾

عجز بيت من الطويل لجميل [مخاطب حبيته بيته]⁽⁵⁾ صدره:

فَإِنْ يَكُ جُلْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُمْ

وقبله⁽⁶⁾:

أَلَا تُثْقِلِينَ اللَّهَ فَيَمُنَّ قَتْلَيْهِ فَأَسَى إِلَيْكُمْ خَاشِعاً يَتَضَرَّعُ⁽⁷⁾

(1) في (س) بزيادة: أي: تقديم جالساً عليه.

(2) حاشية الشمني: 152/2.

(3) في (س): على قوله أحدهما امتناع تقديم الحال فإنه في معنى التقليل، أي: امتناع كذا، وكقوله.

(4) البيت لجميل في ديوانه: 73، المقاصد النحوية: 525/1، شرح شواهد المغني: 846/2، الأمل في الشجرية:

1/5، 230، شرح أبيات المغني: 338/6. الشاهد فيه: قوله أجمع حيث أكد الضمير المستتر في الطرف،

والضمير لا يستتر إلا في العامل فيه.

(5) ساقط من (س).

(6) في (س) بزيادة: إلى الله أشكو لا إلى الناس حياء ولا بد من شكوى حبيب يروع

(7) في (س) بزيادة: ضمير حياء لبيته حبيبة الشاعر، والفاء في فإن يك للمعطف.

اصل يك يكن، حذف النون تخفيفاً، والجثمان بضم الجيم الشخص، وسواكم⁽¹⁾ أي: سوى أرضكم⁽²⁾، والدهر نصب على الظرفية⁽³⁾ (فاكد الضمير المستر في الظرف) [يعني عندكم]⁽⁴⁾ (والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً للضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان) وفيه أنه أجاز الخليل وسيبويه حذف المؤكد وبقاء التوكيد، ووافقهما جماعة كما سيأتي في شروط الحذف⁽⁵⁾ (و لا لاسم إن) يعني فؤادي حلاً (على محله من الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل) وهو الابتداء (قد زال) [بدخول إن]⁽⁶⁾، قيل: هذا مبني على ما سيأتي من أقسام العطف أن جمهور البصريين على اشتراط الجرز خلافاً لبعضهم، ولجميع الكوفيين بناء على قول الجرمي والزجاج أن حكم التأكيد حكم عطف النسق سواء كان الإعراب ظاهراً أم غير ظاهر، وإليه ذهب الفراء لكن يشترط خفا الإعراب، وفؤادي من هذا القبيل⁽⁷⁾، قال الرضي: ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة، والأصل الجواز إذ لا فارق⁽⁸⁾، وقيل: لا يجوز⁽⁹⁾ ذلك لفصل الأجنبي وهو عندك بخلاف الدهر، فإنه ليس بأجنبي، أو لأنه يلزم الفصل بشئين، والفصل الواحد أولى⁽¹⁰⁾ (واختار ابن مالك المذهب الأول⁽¹¹⁾)، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يستكن إلا في عامله، وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور) عطف على قوله فإن

(1) في (س) بزيادة: على حذف مضاف.

(2) في (س) بزيادة: فإن فؤادي جواب الشرط.

(3) في (س) بزيادة: وأجمع تأكيد للمستكن في عندك، وإليه يشير قوله.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: كما نص عليه المصنف. حاشية الشمي: 152/2، حاشية الدسوقي: 334/2، 335.

(6) في (س): بوجود الناسخ.

(7) حاشية الشمي: 152/2.

(8) شرح الرضي: 354/4.

(9) في (س) بزيادة: أن يكون تأكيد لفؤدي حلاً على محله.

(10) المقامد النحوية: 527/1.

(11) ينظر شرح السهيل: 339/2، 340.

تقدمها نفي؛ لأن معناها وإن اعتمد/ على أحد هذه الأشياء (نحو: في الدار، أو عندك زيد¹ فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يميزون الوجهين⁽¹⁾؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط) [في الضوء]⁽²⁾ هذا إذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث [ولا]⁽³⁾ فارتفاعه بالفاعلية عند سيويه⁽⁴⁾ نحو: يوم الجمعة الخروج⁽⁵⁾ وعند الخليل لا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع الاسم عنده بالابتداء، وهو أقرب إلى القياس، وفيه أنه يوهم عدم الاسم بالابتداء عند سيويه وهو خلاف ما اشتهر منه⁽⁶⁾ (ولذا يميزون في نحو: قائم زيد أن يكون قائم مبتداً، وزيد فاعلاً، وغيرهم يوجب كونها على التقديم والتأخير.

تنبيهات

الأول: محتمل قول المتنبّي يذكر دار المحبوب⁽⁷⁾ كانه ذكر المحبوبة باعتبار الشخص.

(ظَلْتُ بِهَا تُنْطَوِي عَلَى كِبَرٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا)⁽⁸⁾

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 51/1.

(2) في (س): قال صاحب الضوء.

(3) في (س): فإن كان حدثاً.

(4) في (س) بزيادة: وإن لم يعتمد.

(5) في (س) بزيادة: وإمامك الوقوف.

(6) قال صاحب الضوء: ووافقهم الأخفش منا في المسالكين أعني في إعمال الظرف، وإعمال الصفات من غير

حدث، فإن كان حدثاً فارتفاعه بالفاعلية عند سيويه رحمه الله، وإن لم يعتمد الظرف وذلك قولك: يوم

الجمعة الخروج؛ وإمامك الوقوف.

ضوء المصباح: 19/ب، 20/1

(7) في (س) بزيادة: حال من المتنبّي.

(8) البيت للمتنبّي في ديوانه: 7، شرح أبيات المتنبّي: 340/6.

بيت من المنسرح، ظَلَّتْ خطاب لنفسه بفتح الظاء وكسرهما، أصله ضللت حذف اللام الأولى لتعذر الإدغام وهو لغة سليم، فتطوي خبرها أي: كنت في هذه الدار في جميع نهارك منطقياً⁽¹⁾، أو حال من فاعل ظلت على أنها تامة بمعنى دمت منطقياً (أن تكون أليد فيه فاعلة بنضيجة) فعيلة من نضج اللحم إذا تكامل طبعه، والمراد شدة الحرارة (أو بالظرف، أو بالابتداء⁽²⁾)، والأول أبليغ؛ لأنه أشد للحرارة، وأخيلب) بكسر الحاء المعجمة، وسكون اللام (زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب) وفي القاموس⁽³⁾ أو الكبد أو شيء أبيض رقيق لزق بها، ولا يصلح في البيت تفسير الخلب بالكبد لثلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، (وأضاف أليد إلى الكبد للملاسة بينهما، فإنهما في الشخص) [وهذا أحسن من تقرير الملاسة بين أليد، والكبد بأنها قد فرض وصفها على 'خلب الكبد؛ لأنه لا يتأتى إلا على التفسير الأول للخلب]⁽⁴⁾ (ولا خلاف في تعيين الابتداء في نحو: في داره زيد لثلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة) هذا تنبيه ثان، لا يقال: ينبغي أن يجوز هذا من جواز ضرب غلامه زيد وهو الأخفش، وتبعه ابن جني⁽⁵⁾، وقال الرضي: والأولى تجويز ما ذهب إليه لكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا: [إلا أننا نقول إنما جاز ذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كما اقتضائه للفاعل]⁽⁶⁾ (فإن قلت: في داره

(1) في (س) بزيادة: ويجوز أن تكون تامة بمعنى دام.

(2) في (س) بزيادة: هذا متعلق بمحطوف معطوف على فاعله، أي: ومرفوعه بالابتداء.

(3) في (س) بزيادة: وهي لغة رقيقة تصل بين الأخلاع.

القاموس المحيط: (خ. ل. ب) 84/1.

(4) في (س): تأتي هذه الملاسة بين اليد والكبد على التفسير الكبد للقلب، بخلاف الملاسة بينهما بأنها قد

فرض وصفها على حلب الكبد فإنها لا تتأتى إلا على التفسير الأول.

(5) حاشية الشحي: 153/2.

(6) ساقط من (س).

شرح الرضي: 188/1، 189.

قام زيد لم يحجزها) أي: هذه المسألة (الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا)
 [من لزوم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة]⁽¹⁾ (وأما على الابتدائية فلأن الضمير
 لم يَعد على المتبدأ، بل على ما أضيف إليه المتبدأ، والمستحق للتقديم إنما هو
 المتبدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلاً [لأنه يلزم في
 الأول عود الضمير على مؤخر لفظاً وهو جائز، و في الثاني عوده على المؤخر
 لفظاً ورتبة وهو ممتنع]⁽²⁾، [وفي التسهيل]⁽³⁾ يجوز: قي داره قيام زيد، وفي دارها
 عبد هند [عند الأخفش]⁽⁴⁾، قال ابن عقيل: أجاز الأخفش تقديم الخبر المشتمل
 على ضمير ما أضيف إليه المتبدأ سواء كان المضاف صالحاً للحذف كالشال
 الأول، وغير صالح كالثاني وهو قول البصريين، ومنعها الكوفيون انتهى./ أظن 323/ ب
 أن ابن مالك إنما خص الأخفش [بالذكر لمخالفة الكوفيين]⁽⁵⁾ في هذه المسألة من
 وجهين (كقولهم: قي أكفانه درج الميت) علة لقوله أجازها، يعني أن مذهب
 البصريين قوي بشهادة السماع ثراً، ونظماً، والدرج وزان الضرب مصدر بمعنى
 الطي واللف (وقوله:

بِمَسَاعِيهِ هَلْكَ الْفَتَى أَوْ نَجَّاهُ)⁽⁶⁾

مصراع من الطويل، قال الجوهري: المسعاة واحدة المساعي في الكلام،
 والجواد، وفي القاموس⁽⁷⁾: وغلط الجوهري فقال: بدل من الكرم في الكلام،

(1) في (س): من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

(2) في (س): إذا كان مقدماً ورتبة، وعود الضمير على ما هو كذلك جائز، وإذا كان فاعلاً كان مؤخر لفظاً
 ورتبة فيستحق عود الضمير عليه.

(3) في (س): قال ابن مالك.

(4) ساقط من (س).

(5) شرح التسهيل: 300/1.

(6) بلا نسبة في شرح أبيات المفتي: 341/6، شرح شواهد المفتي: 847/2.

(7) في (س) بزيادة: المسعاة المكرمة.

الصحاح: (س.ع.ي) 1370/2، القاموس المحيط: (س.ع.ي) 389/4.

والهلك [وزان البعد الملاك]⁽¹⁾ (وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك) جواب عن تعليل الكوفيين عدم جواز الابتدائية في نحو: في داره قيام زيد بأن الضمير لم يعد على المبتدأ (والأرجح تعيين الابتدائية في نحو: هل أفضل منك زيد؟) هذا تنبيه ثالث (لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد) احترز عن مسألة الكحل نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد (وتجاوز الفاعلية في لغة قليلة) قال ابن عقيل: حكاها سيويه وغيره⁽²⁾، وقال الرضي: وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور⁽³⁾ (ومن المشكل قوله:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ)

تقدم شرحه في اللام، وهذا تنبيه رابع (لأن قوله نحن إن قدر فاعلاً لزم أعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت⁽⁴⁾) أما قول الشاعر:

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكْ مَلْفِيَا مقالة لهبي إذا الطير مرت⁽⁵⁾

فليس بقاطع لجواز أن يكون خبيراً خيراً مقدماً بناء على أن فعلاً يستعمل للواحد وغيره (وعمل أفعل في الظاهر) [ليس المراد هنا قسيم المضمير

(1) في (س): يضم الهاء وسكون اللام الملاك، والإضمار قبل الذكر فيه أيضاً بحسب اللفظ لا الرتبة.

(2) المساعد على تسهيل الفوائد: 184/2.

(3) شرح الرضي: 464/3.

(4) في (س) بزيادة: يعني لم يتم يبين دليل يقتضي جواز ذلك.

(5) في (س) بزيادة: نحو ﴿ والملائكة بعد ذلك ظهير ﴾ بيت من لرجل من الطائيين في المقاصد النحوية:

518/1، شرح التصريح: 13/2، وبلا نسبة في الدرر اللوامع: 195/1، شرح عمدة الحفاظ: 157/1،

شرح ابن عقيل: 103/1.

مطلقاً بل يسمح التلفظ به فدخل فيه نحن وامثاله⁽¹⁾ (في غير مسألة الكحل) وهي ما إذا سبق اسم التفضيل نفي، وكان مرفوعه اجنبياً منفصلاً عن نفسه باعتبارين وقد مر مثاله (وهو ضعيف، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي بين أفعال، ومن، وخرجه أبو علي وتبعه ابن خروف، على أن الوصف خبر للنحن عذوبة، وقدر نحن المذكورة تأكيداً للضمير في أفعل⁽²⁾).

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدها: أن يقعا صفة لمحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾⁽³⁾ هذا من قبيل الظرف المستقر، وهو ما كان متعلقه فعلاً عاماً⁽⁴⁾ لا يخلو منه فعل، ولهذا سمي مستقراً، وقيل: لتعلقه بالاستقرار فهو مستقر فيه، ثم حذف الجار لكثرة دوره، والأظهر أن يقال سمي مستقراً؛ لأنه استقر فيه الضمير [كما سمي لغواً ما كان متعلقه خاصاً]⁽⁵⁾ لعدم استقرار الضمير فيه.

(الثاني: أن يقعا حالا لمحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾⁽⁶⁾، وأما قوله سبحانه وتعالى ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ مُسْتَقَرّاً عِنْدَهُ﴾⁽⁷⁾ حال لأن الرؤية بصرية، وعنده معمول له (فزع ابن عطية أن ﴿مستقراً﴾ هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر⁽⁸⁾، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره: من أن الاستقرار معناه عدم التحرك،

(1) في (س): أراد به ما يسمح التلفظ به، لا قسم المضمر فدخل نحن وامثاله.

(2) كتاب الشعر: 286/1.

(3) البقرة: 19.

(4) في (س) بزيادة: واجب الحذف.

(5) حاشية الشنقي: 153/2.

(6) القصص: 79.

(7) النمل: 40.

(8) المحرر الوجيز: 261/4.

لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص⁽¹⁾ قال الرضي: لا يجوز عند الجمهور إظهار عامل المستقر أصلاً⁽²⁾، وقال ابن جني بجوازه، ولا شاهد له، وأما قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ ﴾⁽³⁾ فمعناه ساكناً غير متحرك، وليس بمعنى كائناً⁽⁴⁾.

1 / 324

(الثالث: أن يقعا صلة نحو ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾⁽⁵⁾.

(الرابع: أن يقعا خبراً نحو: زيد عندك أو في الدار وربما ظهر) أي: متعلق الظرف المستقر [الواقع خبراً]⁽⁶⁾ (في الضرورة كقوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهِنُ قَالَتْ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ⁽⁷⁾

بيت من الطويل، فالعز مبتدأ خبره لك، ومولاه أي: ناصرك فاعل محذوف بفسره عز المذكور، أي: إن عز مولاه، ويهن مجهول ضميره للمولى، وأنت مبتدأ وكائن خبره⁽⁸⁾، [ولدى ظرف له]⁽⁹⁾، وبحبوحه الشيء وسطه، والهون بضم الهاء، قيل: لا نسلم تعليق لدى بكائن بل محذوف، وهو خبر كائن الذي هو

(1) البيان في إعراب القرآن: 235 / 2.

(2) في (س) بزيادة: يقال: زيد كائن في الدار.

(3) النمل: 40.

(4) شرح الرضي: 244 / 1.

(5) الأنبياء: 19.

(6) ساقط من (س).

(7) بلا نسبة في المساعد على تسهيل الفوائد: 235 / 1، المقاصد النحوية: 544 / 1، شرح شواهد المغني:

847 / 2، شرح أبيات المغني: 342 / 6.

(8) في (س) بزيادة: والجملة جواب الشرط، وفيه الشاهد.

(9) ساقط من (س).

الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة [سلمنا ذلك]⁽¹⁾ لكن المراد به كون خاص⁽²⁾ فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت، وحيث لا شاهد في البيت⁽³⁾ [وفيه ان التنازاني قال في قوله تعالى ﴿فَمِنْ كَأَن مِّنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾⁽⁴⁾: إذا قيل في الظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى ثبت لا الناقصة، إلا لتسلسل التقديرات⁽⁵⁾ (وفي شرح ابن يعيش: متعلق الظرف واقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره⁽⁶⁾، وعندني أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يميز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولاً فقلت: زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه، انتهى. وهو غريب⁽⁷⁾ حيث لم يقل غيره.

(الحامس: أن يرفعا الاسم الظاهر لمحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾⁽⁸⁾، ولحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾⁽⁹⁾ يجوز أن تكون ظلمات مبتدأ وفيه خبراً، والجملة خبراً لصيب، ولكن رُجِّحَ رفعهما بالظرف⁽¹⁰⁾ لأن الوصف بالمفرد أحسن (ولحو: أعندك زيد).

السادس: أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مَثَلٍ، هو بفتحتين القول السائر الممثل مضربه بمورده (أو تُشَبِّهْ كَقَوْلِهِمْ لَمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهُ) أي: طال زمان وجوده (حيث الآن، أصله: كان ذلك حيثئذ واسمع الآن، وقولهم

(1) في (س): سلمنا أنه يتعلق بكائن.

(2) في (س) بزيادة: وهو الثبوت، وعدم التزلزل.

(3) حاشية الشنقي: 154/2.

(4) البقرة: 184.

(5) في (س): وأجيب بأن الكون بمعنى الثبوت، وهو الكون العام الذي يقدر، وفيه بحث لما سيجيء نقلاً عن التنازاني، تأمل. حاشية السعد على الكشف:

(6) في (س) بزيادة: أي: إظهار متعلقه.

(7) شرح الفصل: 90/1.

(8) إبراهيم: 10.

(9) البقرة: 19.

(10) في (س): ضمير فيه لصيب، ظلمات إما فاعل فيه، أو مبتدأ خبره فيه، والجملة صفة لصيب، والأول أولى.

للمعرس) أي: من تزوج واتخذ عرساً (بالرفاء والبنين بإضمار: أمرست) فالرفاء
 كتاب الالتام والاتفاق، أي: تزوجت بالموافقة، والأولاد الذكور، قيل: هذا من
 إشعار الجاهلية، وإنما وجب حذف المتعلق هنا؛ لأنه لم يسمع إثباته، وقرينة اقتران
 الكلام بالفعل⁽¹⁾.

(السابع: أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: أيوم الجمعة
 صمت فيه، ونحو: يزيد مروت به عند من أجازته مستدلاً بقراءة بعضهم) وهو ابن
 سمود رضي الله عنه ﴿وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدٌ لَهُمْ﴾⁽²⁾ والمشهور أن يكون للظالمين
 متعلقاً بأعد بعده، ولهم تأكيد، وكونه من باب الاشتغال ضعيف⁽³⁾ (والأكثرون
 يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يرفع الاسم بالابتداء، أو ينصب بإضمار
 جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قرئ في الآية⁽⁴⁾، وبالنصب قراءة الجماعة) يعني
 السبعة (ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يقدر المحذوف
 مضارعاً أي: ويعذب لمناسبة يَدْخُلُ، أو ماضياً، أي: وعذب لمناسبة المفسر؟ فيه)
 أي: في جواب هل الأولى (نظر) وفكر في ترجيح أحدهما على الأخرى / 324 ب
 لاشتمال كل منهما على أمر مناسب فيكون مظنة التردد (و الرفع بالابتداء) وما
 بعد الخبر هو قراءة ابن الزبير، وأبان بن عفان، وابن أبي عبل⁽⁵⁾ (وأما قراءة الجر)
 [أي: بلام الجر]⁽⁶⁾ (فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه
 المؤكد، مثل: إن زيداً إنه فاضل، ولا يكون الجار والمجرور توكيداً للجار والمجرور،

(1) القائل ابن الوحي كما في هامش المخطوط.

(2) الإنسان: 31.

(3) البحر المحيط: 402/8.

(4) في (س) بزيادة: أراد بالآية قوله تعالى ﴿يَدْخُلُ مِنْ يَسَاءٍ فِي رَحْمَةِ الْظَّالِمِينَ أَعْدٌ لَهُمْ﴾ وبالوجهين رفع

الظالمين ونصبه.

(5) البحر المحيط: 402/8.

(6) في (س): وهي قراءة عبد الله.

لأن الضمير لا يؤكد الظاهر؛ لأن الظاهر أقوى⁽¹⁾، ولا يكون المجرور بدلا من
المجرور بإعادة الجار، لأن العرب
لم تبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: قام زيد هو، وإنما جوز ذلك بعض
النحويين بالقياس⁽²⁾.
الثامن: القسم بغير الباء، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾⁽³⁾ ﴿وَاللَّهِ لَا يَكِيدُ
أُصْنَائَكُمْ﴾⁽⁴⁾، وقولهم: لله لا يؤخر الأجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك لوجب
الباء.

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أم وصف؟

لا خلاف في تعيين الفعل في باب القسم والصلة، لأن القسم والصلة لا
يكونان إلا جملتين.

قال ابن يعيش: إنما لم يميز في الصلة أن يقال: إن نحو: جاء الذي في الدار
بتقدير: مستقر⁽⁵⁾ على أنه خبر لمحدوف) حال من لفظ مستقر (على حد قراءة
بعضهم) حال بعد حال ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾⁽⁶⁾ بالرفع، لقلة ذاك [أي:
حد قراءة البعض]⁽⁷⁾ (واطراد هذا) أي: نحو: جاء الذي في الدار⁽⁸⁾ [ولما يكن
الأول مما كلامه فيه نزل منزلة البعيد انتهى]⁽⁹⁾

(1) في (س) بزيادة: سيقول في بحث الضمير المسمى فصلا لا يؤكد الظاهر المضمرة، لأنه ضعيف والظاهر قوي.

(2) في (س) بزيادة: تبع المصنف في ذلك ابن مالك حيث قال في التسهيل: ولا تبدل مضمرة من مضمرة، ولأنه
ظاهر وما أوهم ذلك جعل تأكيد.

(3) الليل: أ.

(4) الأنبياء: 57.

(5) في (س) بزيادة: الجار والمجرور خبر إن قوله.

انظر شرح المفصل: 152/3.

(6) الأنعام: 154.

(7) ساقط من (س). المحاسب: 344/1.

(8) في (س) بزيادة: فإن وقوع الظرف صلة للموصول شائع كثير.

(9) ساقط من (س).

(وكذلك يجب⁽¹⁾ في الصفة في نحو: رجل في الدار فله درهم، لأن الفاء تجوز في نحو: رجل يأتيني فله درهم، وتمتنع في نحو: رجل صالح فله درهم) وذلك لأن التكرة إذا وصفت بجملة فعلية تشبه كلمة الشرط، وتشبه الجملة التي هي صفة لما جملة الشرط، فتدخل الفاء في الخبر تشبيهاً له بمجواب الشرط، وعند الأفراد ينتهي تشبهها به، إذ الشرط لا يكون مفرداً (فأما قوله:

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٍ أَوْ مُدَانٍ فَمَنْطُوحٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي⁽²⁾)

بيت من الخفيف، كل أمر مبتدأ، ومباعد اسم فاعل صفة أمر، وكذا مدان وهو ضد مباعد، فمنطوح من نطت الشيء إذا علقته، خبر لمبتدأ، والحكمة العدل، وهو من جملة معانيها كما في القاموس⁽³⁾، والمعنى أن كل أمر مباعد من شيء أو مقرب إليه معلق بعدل الباري تعالى لا يقع إلا بإرادته (فتأدر) أي: فدخل الفاء عند فقدان الشرط المذكور نادر (واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل في العمل، ومن قدر الوصف، فلأن الأصل في الخبر، والحال، والتعت الأفراد) [هذا مذهب ابن السراج وابن جني⁽⁴⁾]، وفيه أن الظرف بنفسه خبراً مثلاً، وتقدير العامل رعاية لأمر لفظي لا ليكون خبراً⁽⁵⁾ (ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف) لأن الخبر مثلاً: قول مقتض نسبة أمر إلى أمر فيتبقي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب

(1) في (س) بزيادة: أي: كما ذهب لتعين الفعل في بابي القسم والصلة يجب بعينه في الصفة.
(2) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 847، شرح أبيات المغني: 343/ 6، المساعد على تهليل الفوائد: 246/ 1، الارتشاف: 2/ 69، شرح التسهيل: 1/ 330.
(3) القاموس: (ح. ك. م) 4/ 111.
(4) في (س): كآين السراج، وابن جني.
(5) شرح الرضي: 1/ 245.
(6) ساقط من (س).

إليه، وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر لا خبراً واحداً،
فالتقدير في ضرب زيد غلامه: زيد مالك لغلام مضروب، وأجاب الرضي: بأن
المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، لكنه ذو نسبة في نفسه، فلا يقدر بالمفرد،
فالمنسوب إلى زيد ثمة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة⁽¹⁾ (قالوا: ولأن تقليل
المقدر أولى) / لأن الفعل مع مرفوعه جملة، والوصف معه مفرد (وليس بشيء؛
لأن الحق أنا لم تحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف
وكلاهما مفرد) فكان من قال: يقدر الظرف بجملة أطلق الجملة على الفعل⁽²⁾
(وأما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر، فيقدر الفعل في نحو: أيوم الجمعة نعتكف
فيه، والوصف في نحو: أيوم الجمعة أنت معتكف فيه، والحق عندي أنه لا يرجع
تقديره اسماً ولا فعلاً، بل بحسب المعنى كما سألته.

كيفية تقديره باعتبار المعنى؟

أما في القسم فتقديره: أقسم، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به) إلى
المذكور (نحو: يوم الجمعة صمت فيه) أي: صمت يوم الجمعة صمت فيه⁽³⁾
(واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور، إذا حصل
مانع صناعي كما في زيد مررت به، أو معنوي كما في زيداً ضربت أخاه إذ تقدير
المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه متعلق بالتعدي⁽⁴⁾ (وفي الثاني
خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد) إذا قلنا: ضربت زيداً ضربت أخاه، يكون
زيد مضروب، وليس بممراد (فوجب أن يقدر: تجاوزت في الأول، وأهنت في
الثاني، وليس المانع مع كل متعد بالحرف، ولا مع كل سبي) يعني ليس المانع

(1) شرح الرضي: 1/ 245.

(2) في (س) بزيادة: المحذوف مجازاً.

(3) في (س) بزيادة: وهو جائز بالاتفاق.

(4) في (س) بزيادة: ويقتضي.

الصناعي في نحو: زيداً مررت به مع كل متعد بالحرف، [لا المعنوي]⁽¹⁾ ي نحو: زيداً ضربت أخاه مع كل سبي، وإنما لم يفصل كذلك قصد الاختصار، نعم يمكن تصور المانعين معاً في المتعدى بالحرف نحو: زيداً مررت بأخيه أما الصناعي فظاهر، وأما المعنوي فلأن المرور بأخي زيد ليس المرور بزيد، وكذلك يمكن تصورهما في السبي كما في هذا المثال (ألا ترى أنه لا مانع في نحو: زيداً شكرت له، شكر يتعدى بالجار وب نفسه، وكذلك) مسألة (الظرف).

يعني لا مانع فيها كما لا مانع في نحو: زيداً شكرت له (نحو: يوم الجمعة صمت فيه لأن العامل⁽²⁾ لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه) فلا يقال: يوم الجمعة صمت لأن النصب بتقدير في مشروط بظرف الزمان والمكان⁽³⁾ (مع أنه يتعدى إلى الظاهر بنفسه) فيقال: صمت يوم الجمعة فلا مانع من تقديره كالمنطوق به (وكذلك لا مانع في نحو: زيداً أهنت أخاه، لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب) فإن ضرب أخيه زيد ليس ضرباً له، فالمانع⁽⁴⁾ موجود في زيداً ضربت أخاه (وأمّا في المثل⁽⁵⁾ فيقدر بحسب المعنى، وأمّا البواقي⁽⁶⁾) الخمسة وهي: الصفة، والحال، والصلة، والخبر، الرافعان للاسم الظاهر (نحو: زيد في الدار فيقدر كوناً مطلقاً⁽⁷⁾ وهو كائن أو مستقر⁽⁸⁾، أو مضارعهما إن أريد الحال، والاستقبال نحو:

(1) في (س): وليس المانع المعنوي.

(2) في (س): وهو صمت.

(3) في (س) بزيادة: والضمير خارج منها إلا أن يتوسع فيه فيجعل مفعولاً به.

(4) في (س) بزيادة: المعنوي.

(5) في (س) بزيادة: إشارة إلى قوله السادس أن يستهل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه.

(6) في (س) بزيادة: مما يجب فيه حذف متعلق الظرف والجار والمجرور.

(7) في (س) بزيادة: أي: غير خاص.

(8) في (س) بزيادة: قال التفتازاني: في قوله تعالى ﴿فمن كان مريضاً أو على سفر﴾ إذا قيل في ظرف المستقر كان أو كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل الظرف في موضع الخبر فيقدر كانه أخرى وتسلل التقديرات.

الصوم اليوم) [أي: يحصل اليوم، وقيل: حاصل اليوم]⁽¹⁾ (أو في اليوم، والجزء غداً، أو في الغد ويقدر كان أو استقر، أو وصفهما إن أريد الماضي، هذا) أي: تقدير ما ذكره من الوصف والمضارع والماضي، بحسب اقتضاء المعنى (هو الصواب، وقد أغفلوه) أي: تركوا ما ذكر من التقديرات فيما نحن فيه (مع قولهم في نحو: ضربي زيداً قائماً إن التقدير: إذ كان إن أريد الماضي، أو إذا كان إن أريد المستقبل، ولا فرق) أي: والحال لا فرق بينه وبين ما نحن فيه في الاحتياج إلى ما قلنا (وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال) قيل: كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الأمور المجهولة؟ وهل هذا إلا تهافت؟⁽²⁾ ورد بأن تقدير الوصف إنما هو لصلوحه للأزمنة كلها دون غيره⁽³⁾ / (وقال الزمخشري في قوله تعالى ﴿أَفَأَنْتَ تُنْفِذُ مَنْ فِيهِ النَّارِ﴾⁽⁴⁾: إنهم جعلوا في النار الآن لتحقيق الموعود به⁽⁵⁾ فكان هذا حاصل ما ذكره في الكشف⁽⁶⁾ (ولا يلزم ما ذكره، لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن) [لكونه مجازاً عن الأمر المستقبل مثل: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾⁽⁷⁾] (ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائلهم ونجالس إلا للدليل) مثل: زيد جالس في الدار وعمر في المسجد فالظرف لغو (ويكون الحذف حيثن جائزاً لا واجباً، ولا يتنقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور، وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويبتله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم

(1) في (س): ينصب اليوم.

الفاصل ابن الوحي كما في هامش المخطوط.

(2) حاشية الشنبي: 155/2.

(3) حاشية الشنبي: 155/2.

(4) الزمر: 19.

(5) الكشف: 45/4.

(6) في (س) بزيادة: وإلا فما وجدنا هكذا في نسخه.

(7) الزمر: 68. في (س): فإنه على حد ﴿ونفخ في الصور﴾ يكون مجازاً من الأمر في المستقبل.

وجود معمول) نحو: خرجت فإذا السبع أي: واقف (فكيف يكون وجود معمول مانعا من الحذف⁽¹⁾ مع إنه⁽²⁾ إما أن يكون هو الدليل، أو مقوياً للدليل، واشتراط التحويل الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه) [قال الرضي: وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو: من لك بالمذهب أي: من ضمن⁽³⁾] (ومما يتخرج على ذلك قولهم: من لي بكذا أي: من يتكفل لي به) [قال أبو شامة⁽⁴⁾: قولهم من لك بكذا جملة استفهامية تستعمل فيما يستبعد وقوعه، تقديره: من يسمح لك به (وقوله تعالى ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِيَعِدَّنَهُنَّ﴾⁽⁵⁾ أي: مستقبلات لعدتهن، وكذا فسر جماعة من السلف، وعليه قول الزخشري⁽⁶⁾، ورده أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصواب أن السلام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف، انتهى. وقد بينا فساد تلك الشبهة⁽⁷⁾ يعني ما ذكره في أول هذا الباب في قوله تعالى ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾⁽⁸⁾، وقيل⁽⁹⁾: قوله: والذي يبطئه أنا متفقون على جواز حذف الخبر⁽¹⁰⁾ (ومما يتخرج على التعليق بالكون الخاص قوله تعالى ﴿الْحُرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾⁽¹¹⁾ التقدير: مقتول أو يقتل) لدلالة الكلام عليه فإن الباء فيه لسبب (لا

(1) في (س) زيادة: في نحو: زيد في الدار أي: يجلس أو يأكل.

(2) في (س) زيادة: أي: مع أنه وجود معمول.

(3) ساقط من (س).

شرح الرضي: 1/ 244.

(4) في (س): قال شارح الشاطبية أبو شامة.

لبراز الأمانى من حوز الأمانى: 56.

(5) الطلاق: 1.

(6) الكشف: 4/ 411.

(7) البحر المحيط: 1/ 196.

(8) الأنعام: 3.

(9) في (س) زيادة: النشبة هي أنه لكون الخاص لا يحذف الذي بين به فسادها.

(10) حاشية الشمعي: 2/ 155.

(11) البقرة: 178.

كائن) إذ لا فائدة في الحركات بالجر (اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين، أي: قتل الحر كائن بقتل الحر) وفيه تعريض للحلي حيث قال: إلا أن تقدر مضافاً، أي: قتل الحر كائن بالحر (وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون، والمضافان، بل تقدير خمسة؛ لأن كلا من المصدرين لابد له من فاعل) ومن هنا صح ما نقله ابن المنير عن جده: أن آية الكرسي اشتملت على سبعة عشر اسماً لله تعالى ظاهراً في بعضها ومستكنة في البعض⁽¹⁾، والسابع عشر فاعل المصدر من قوله تعالى ﴿حِفْظُهُمَا﴾⁽²⁾ محذوفاً أي: أن يحفظها، ثم إن هذا مبني على أن الاسم المشتق لا يحتمل الضمير إذا صار علماً⁽³⁾، وإلا لكانت مشتقة على أحد وعشرين اسماً باعتبار أن ما بعدها في الآية من الأسماء المشتقة كل واحد باثنين (وبما يبعد ذلك) أي: تقدير مضافين مع كائن (أيضاً أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المتبداً إلا بعد تمام الكلام) [وهو قوله تعالى ﴿كُيِّبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِيهِ الْقَتْلُ﴾⁽⁴⁾ (ولمَّا حُسِّنَ الْحَلْفُ أَنْ يَعْلَمَ عِنْدَ مَوْضِعِ تَقْدِيرِهِ لِمَحْوٍ: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾⁽⁵⁾ قيل: موضع التقدير هو ما بين أسأل ومفعوله الذي هو القرية، ولا يعلم المحذوف هنا إلا بعد ذكر القرية، وليس هو موضع الحذف⁽⁶⁾، واجيب بأن في الكلام حذف مضاف أي: عند وموضع تحقيق تقديره: والتشبيه بين شيئين لا يتحقق إلا عند وجود ثانيهما فيكون ذكر القرية موضع تحقيق محذوف⁽⁷⁾ (ونظير هذه الآية/ قوله تعالى ﴿أَنْ التَّفَنُّسَ بِالتَّفَنِّسِ﴾⁽⁸⁾ الآية، أي: أن النفس مقتولة 326 / 1

(1) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال مع كتاب الكشاف: 385 / 1.

(2) البقرة: 255.

(3) في (س) بزيادة: على الأصح.

(4) البقرة: 178.

(5) يوسف: 82.

(6) الشمني: 155 / 2.

(7) الشمني: 155 / 2.

(8) المائدة: 45.

بالنفس، والعين مفقودة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الأحسن) لأنه تقدير لمتعلق كل مجرور بما يناسبه، وقدّر الفارسي مأخوذة في الجميع، وقال الحوفي: بالنفس يتعلق بفعل محذوف تقديره: يجب أو يستقر، وكذا بالعين وما بعدها يقدر الكون المطلق، والمعنى يستقر ثلها بقتل النفس، ذكره الحلبي⁽¹⁾ (وكذلك الأرجح في قوله تعالى ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾⁽²⁾ أن يقدر: يجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً، أي: جريان الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾⁽³⁾: إن الظرف ليس متعلقاً بالاستقرار، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والجاز، فإن الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة إلى غير الله تعالى، ومجاز بالنسبة إليه تعالى) قيل: لم يمنع ذلك مطلقاً بل جوزه على وجه حيث قال: ويجوز تعلق في باستقر مسنداً إلى مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، أي: لا يعلم من ذكر استقر ذكره في السماوات والأرض الغيب إلا الله، ثم حذف الفعل والمضاف، واستقر الضمير لكونه مرفوعاً⁽⁴⁾ (وأما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة⁽⁵⁾)، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع) لكنه اعتذر عنه بأن الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي نكتة سرية حيث أخرج المستثنى مخرج قوله: إلا اليعاقبة بعد قوله: ليس بها أنيس ليؤل المعنى إلى قولك: إن كان الله ممن في السماوات والأرض فهم يعلمون الغيب، يعني أن علمهم بالغيب في استحالة كاستحالة أن يكون الله منهم، كما أن معنى ما في البيت إن كانت

(1) الدر المنون: 529/2، 530.

(2) الرحمن: 5.

(3) النمل: 65.

(4) انتهى أمل الأريب: 344. تحقيق الأستاذ محمد العابر.

(5) في (س) بزيادة: وهي لغة بني تميم فلأنهم يميزون رفع المستثنى المنقطع إذا أمكن تسلط العامل عليه، وأما الحجازيون فيوجبون نصبه.

اليعافير أنيساً ففيها أنيس انتهى⁽¹⁾ [يعني أن موازنة الآية بالبيت تتوقف على تقدير شرطية وهذا إنما يصح على المذهب التميمي، وجعله من جنس الأول على سبيل الفرض لتصح تلك الشرطية، وأما الحجازي فنصبه على أنه مستثني منقطع، أي: مذكور بعد إلا غير مخرج فليس فيه من جنس الأول لا حقيقة ولا فرضاً كذا في التقريب]⁽²⁾ (والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر: قل لا يعلم من يذكر في السماوات والأرض) فالاستثناء منفصل (، ومن جوز اجتماع الحقيقة والحجاز في كلمة واحدة واحتج بقولهم: ألقلم أحد اللسانين' ولحوه) مثل: الحال أحد الأبرين⁽³⁾ (ولم يحتاج إلى ذلك) أي: تقدير الفعل الخاص في الآية (وفي الآية وجهاً آخر، وهو أن يقدر 'من' مفعولاً به، والغيب بدل اشتمال، والله فاعل، والاستثناء مفرغ) ثم هنا كلام ابن مالك في شرح التسهيل ملخصاً، وقد ذكر أبو حيان هذا الوجه، واستغربه تلميذه الحلبي⁽⁴⁾.

(تعيين موضع التقدير)

الأصل أن يقدر⁽⁵⁾ مقدماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، وما يقتضي إيجابه⁽⁶⁾.
الأول: نحو: في الدار زيد، لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ) لأن الابتداء الذي هو العامل إنما يتحقق مع ذكر المبتدأ، فتقدم الخبر تقديم العامل عليه، والأصل في الفاعل التقدم، ولهذا رجع المصنف عما قاله هنا،

(1) الكشف: 420/3.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾.

(4) شرح التسهيل: 288/2، الدر المصون: 323/5، البحر المحيط: 91/7.

(5) في (س) بزيادة: أي: عامل الظرف والجار والمجرور.

(6) في (س) بزيادة: أي: إيجاب تقديره مؤخراً.

فقال في الباب الخامس [عند ذكر بيان مكان المقدر]⁽¹⁾ ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل الظرف، وأصل/ العامل أن يتقدم 326/ ب على المعمول.

(الثاني: نحو: في الدار زيداً، لأن إن لا يليها مرفوعها، ويلزم من قُدر المتعلق فعلاً أن يقدره متأخراً في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدم على المبتدأ) وتعليقه بخشية التباس الاسم بالفعليّة⁽²⁾ مبني على أن المقدر عندهم كالمفوض وإلا فالالتباس مع التلفظ إلا مع الحذف والتقدير.

(تنبيه: رد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾⁽³⁾ وقولك: أما في الدار فزيد؛ لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل، وأما لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُفَرِّينَ﴾⁽⁴⁾، وهذا على ما بيناه) من أنه يلزم من قدره مؤخراً (غير وارد؛ لأن الفعل يقدر مؤخراً) [فيقال]⁽⁵⁾: إذا مكر حصل لهم، وأما زيد فحصل في الدار.

⁽¹⁾ ي (س): في الباب الخامس حيث قال.

⁽²⁾ في (س): لتلا يلتبس المبتدأ بالفاعل أو بالتاكيد أو بالبدل كذا قال لكتبه.

⁽³⁾ يونس: 21.

⁽⁴⁾ شرح التسهيل: 214/2.

⁽⁵⁾ الواقعة: 88.

⁽⁶⁾ في (س): فالتقدير.

(الباب الرابع من الكتاب)
في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها وينبغي بالمعرب جهلها، وعدم
معرفةًها على وجهها
[ما يعرف به المبتدأ من الخبر]

فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر.
يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسم في ثلاث مسائل⁽¹⁾:
إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما في التعريف (لحو: اللهُ ربنا)
هذا على قول الأندلسيين: إن المضاف في رتبة المضاف إليه، إلا المضاف إلى
المضمر⁽²⁾ ذكره ابن عقيل⁽³⁾، وأن الاسم الشريف علم (أو اختلفت، لحو: زيد
الفاضل، والفاضل زيد) فإن العلم أعرف من المعرف باللام (هذا هو المشهور،
وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً⁽⁴⁾) وفي الأشباه قال ابن السيد:
جمعي مجلس مع رجل من أهل الأدب، فقال لي: إن قوماً من نحوي سرقة
اختلفوا في قول كثير:

عَتَيْتُ قَصِيْرَاتِ الْجِيَالِ وَلَمْ أَرِدْ قَصَارَ الْخَطَا شَرُّ النِّسَاءِ الْبَحَاتِرِ⁽⁵⁾

(1) في (س) بزيادة: دفْعاً لِلنَّاسِ.

(2) في (س) بزيادة: فَوْنُهُ فِي رُتْبَةِ الْعِلْمِ.

(3) المساعد على تسهيل الفوائد: 78/1.

(4) في (س) بزيادة: سِوَاهُ اسْتَوِيَا أَوْ اخْتَلَفَا.

(5) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه: 132، الأشباه والنظائر: 152/3، لسان العرب: (ق. ص. ر): 383/7.

فقال بعضهم: البحتر مبتدأ، وشر النساء خبره، وقال بعضهم: يجوز أن يكون شر النساء هو المبتدأ والبحتر خبره، وأنكرت هذا القول، فقلت له: الذي قلته هذا الوجه المختار، وما قاله التحوي الذي حكيت عنه جائز⁽¹⁾ (وقيل: المشتق خبر وإن تقدم، نحو: القائم زيد) قال الأمام في نهاية الإيجاز: وتوجيهه أن المشتق يدل على أمر نسبي طالب للارتباط [بالغير]⁽²⁾ فيستحق جملة مربوطاً لا مربوطاً إليه⁽³⁾، قال الخطيب: ورد بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم⁽⁴⁾، وفيه أنه لا يطرد في نحو: ألحسن زيد⁽⁵⁾ (والتحقيق أن المبتدأ ما كان اعرف) وإن تأخر (كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب) وإن تأخر (كان يقول: من القائم؟ فتقول: زيد القائم) فإن القائم معلوم عنده (فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ) فإن ما يستبعده السامع من الكلام هو نسبة الخبر من المبتدأ، أو كون المتكلم عالماً به، والعلم بالمبتدأ والخبر لا يوجب العلم بالنسبة.

(الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو: أفضل منك أفضل مني) فإنهما متساويان في العموم، أو في التخصيص.

(الثالثة: أن يكونا مختلفتين تعريفاً وتنكيراً، والأول هو المعرفة كزيد قائم، وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً) إذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ (نحو: نخر ثوبك، وذهب خاتمك، وإن كان له مسوغ فكل ذلك) أي: فالأول خبر (عند الجمهور /) نحو: رجل كريم أخوك، ولا يجوز أن يكون رجل كريم مبتدأ، وأخوك خبره لأنه لم يسمع (وأما

(1) الأشياء والنظائر: 152/3، 153.

(2) في (س): بالحق.

(3) في (س) بزيادة: وفيه رد للقولين الأولين للنحاة.

(4) حاشية الشمي: 156/2.

(5) في (س) بزيادة: لأن اللام موصولة.

(6) حاشية الشمي: 156/2.

سيبويه فيجعله مبتداً، لمحو: كم مالك، وخير منك زيد⁽¹⁾ قال ابن مالك: إنما حكم سيبويه على كم بالابتدائية، وإن كانت نكرة وما بعدها معرفة، حملاً للأقل على الأكثر، فإن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة، والجملة، والظروف، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام⁽²⁾ (وحسبنا الله) أي: كافينا، فالإضافة لفظية فتكون نكرة مخصصة (ووجه) أي: وجه جعل سيبويه النكرة المخصصة إذا تقدمت مبتداً (أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما⁽³⁾، لمحو: أفاضل أنت) فإن الضمير أحرف من المعرفة باللام (ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين) يعني دليل قول سيبويه، ودليل قول الجمهور، وإن لم يذكر دليلهم لظهوره، لا ما ذكره في توجيه قول سيبويه فإن مجموعه دليل واحد مركب من شيئين لا دليلاً كما فهم من قال هذا الاتجاه مناف لما قدمه من التحقيق؛ لأن أحد هذين الدليلين هو شبه المرفوعين⁽⁴⁾ بمعرفتين تأخر الأخص منهما، ولا شك أن هذا مقتضى للحكم بابتدائية الأخص جرياً على مقتضى تحقيقه المتقدم، وإنما ذكر هذا توجيهاً للحكم بابتدائية غير الأخص فما هذا الذي قاله؟ وأجيب [بأن ذلك]⁽⁵⁾ التحقيق بالنظر إلى اختياره دون قولهم، وهذا الاتجاه بالنظر إلى دليل قول سيبويه، ودليل قولهم دون اختياره⁽⁶⁾ (ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى ﴿فَلِإِنْ حَسِبْتَكَ اللَّهُ﴾⁽⁷⁾ ﴿إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾⁽⁸⁾، وقولهم: إن قريباً منك زيد) فإن انتصاب

(1) الكتاب: 160/2.

(2) انظر شرح السهيل: 296/1.

(3) في (س) زيادة: فالجملة صفة لمعرفتين.

(4) في (س) زيادة: في المثال المذكور ولجوه.

(5) في (س): بأنه لا منافاة لأن.

(6) حاشية الشمي: 157/2.

(7) الأنفال: 62.

(8) آل عمران: 96.

اسم إن دليل على انه مبتدأ في الأصل (وقولهم: 'يحسبك زيد' والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب) ويستشهد (لخبرتها قولهم: 'ما جاءت حاجتك بالرفع، والأصل: 'ما حاجتك، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله) إذ لو قدر حاجتك خبر عن 'ما' لدخل الناسخ على 'ما' متقدماً عليها، لأنه المبتدأ، والناسخ لا يدخل عليه [فلزم أن يعمل في الاستفهام ما قبله⁽¹⁾] (وأما من نصب فالأصل: 'ما هي حاجتك، بمعنى: أي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه⁽²⁾) قد تقدم هذا البحث في أول الباب الثاني (ونظيره أن تقول: 'زيد هو الفاضل' وتقدر) عطف على تقول (هو مبتدأ ثانياً لا فصلاً، ولا تابعاً فيجوز لك حيثل أن تدخل عليه) أي: على هو (كان، فتقول: 'زيد كان الفاضل'.

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو: أبو حنيفة أبو يوسف) إذا أريد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة أي: مثل أبي حنيفة أبو يوسف في العلم (وقال من الطويل:

بُتُوْا بُتُوْا بُتُوْا بُتُوْا (3)

بعض صدر بيت من الطويل لابن عمرو عامر الشعبي تمامه:

بُتُوْهُنَّ بُتُوْهُنَّ بُتُوْهُنَّ وَبُتُوْهُنَّ بُتُوْهُنَّ بُتُوْهُنَّ

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: قال الرضي: ومن الملحقات بـ'كان' جاء في 'ما جاءت حاجتك، أي: 'ما كانت حاجتك'.

(3) البيت للغزوقي في ديوانه: 200، خزائن الأدب: 1/444، بلا نية في شرح شواهد المغني: 2/848، شرح التصريح: 214/1، شرح أبيات المغني: 344/6.

أصله بنو أبنائنا مثل بنينا فقدم وأخر، وترك كلمة مثل للعلم بقصد التشبيه (رعيًا للمعنى، ويضعف أن يقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة)، وهو جعل الناقص في التشبيه مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه زائد، ويسمى / التشبيه المقلوب أيضاً كقوله⁽¹⁾:

ب / 327

وَيَذَا الصَّبَاحُ كَانَ غُرَّتُهُ وَجَهُ الْخَلِيفَةِ جِئْنَ يُمْتَدِّحُ⁽²⁾

(لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، والله أعلم) وحينئذ لا تقديم في البيت و لا تأخير، فلا شاهد فيه⁽³⁾، [قال السيوطي:]⁽⁴⁾ استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر، والبيانون على التشبيه، والفقهاء والفرضون على دخول أبناء الأبناء في الميراث والوصية، والوقف على أن الانتساب إلى الآباء⁽⁵⁾.

(ما يعرف به الاسم من الخبر)

اعلم أن لهما ثلاث حالات:

أحدهما: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال: كان زيداً أخا عمرو لمن علم زيداً وجعل أخوته لعمرو، وكان أخو عمرو زيداً لمن يعلم أخا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلي الآخر، فإن كان أحدهما أعرف،

(1) في (س) بزيادة: محمد بن وهيب.

(2) البيت من الطويل لمحمد بن وهيب في حاشية الشمني: 2 / 157، الإيضاح في علوم البلاغة: 234، ويلا نية في التلخيص في علوم البلاغة: 67.

(3) في (س) بزيادة: على وجوب الحكم بابتدائية المؤخر، لأن ما ذكره المصنف لا يدفع الاحتمال.

(4) ساقط من (س).

(5) شرح شواهد الغني: 2 / 848.

فالمختار جعله الاسم، فتقول: كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد، وسمع
برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويموز قليلاً
كان القائم زيداً، وإن لم يكن أحدهما أعرف، فأنت غير نحو: كان زيد أحداً
عمرو، وكان أخو عمرو زيداً، ويستثنى من مختلفي الرتبة) يعني في هذا الباب،
وفي باب المتبداً بقرينة ما سيأتي (نحو: هذا) يعني كل اسم إشارة اتصل به ها التنبية
(فإنه يمتنع للاسمية لمكان التنبية) أي: للتنبية، أو لوجود حرفه (المتصل به،
نقال: كان هذا أخاك، وكان هذا زيداً إلا مع الضمير) استثناء مفرغ من طرف
علم مقدر أي: ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا مع كل معرفة إلا مع الضمير
(لأن الألفصح في باب المتبداً أن تجعله المتبداً، و تدخل عليه، فتقول: هانذا ولا
يتأتى ذلك) أي: دخول التنبية على الضمير (في باب الناسخ، لأن الضمير متصل
بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبية عليه، على أنه سمع) على استدراكه⁽¹⁾ أي: لكنه
سمع (قليلاً في باب المتبداً هذا أنا) فدخل حرف التنبية على اسم الإشارة.

(واعلم أنهم حكموا لمن، وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير؛
لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك) [واستشكل أولاً]⁽²⁾ بأن كونه لا يوصف،
لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير، فكيف من الأسماء مالا يوصف ولم يجعلوه بمثابة
الضمير؟ وثانياً: بأن الحكم على هذا المصدر⁽³⁾ بحكم الضمير مما يقتضي أن
المضاف إلى الأداة مثلاً بمثابة الضمير، ولم يقل به أحد فيما علمت، [وثالثاً: بأن
تخصيص أن، وأن بهذا الحكم غير ظاهر، وقد قال في الجهة السادسة الحرف
المصدري وصلته معرفة فلا تقع الصفة للنكرة، ورابعاً: بأن قوله المقدرتين يقتضي
أنهما لو قدرتا بمصدر منكر جاز وصفهما، كما إذا قيل: أعجني ما صنع رجل
حسن، وفي جواز مثله نظير. وأجيب عن الأول بأنه جاز أن يكون في تلك

⁽¹⁾ في (سر) بزيادة: في موضع نصب على أنه حال فيمر عليه.

⁽²⁾ في (سر): قيل: هذا مشكل.

⁽³⁾ في (سر): بزيادة: المرفع بالإضافة سواء أضيف إلى ضمير، أو غيره.

الأسماء مانع من جعلها بمثابة الضمير، وعن الثاني: بأنه لا يلزم من عدم العلم بعدم⁽¹⁾، وعن الثالث: بأن تقيده بأن، وأنّ اتفاقي لا للاحتراز، وعن الرابع: بأن امتناع الوصف اعم⁽²⁾ (فلهذا قرأت السبعة ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽³⁾ ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽⁴⁾ والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه/ في التعريف) قال أبو البقاء في ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا﴾^{1/328} أن قالوا⁽⁵⁾ ﴿جَعَلَ أَنْ قَالُوا اسماً لكان أقوى من جعله خبراً؛ لأنه شبه المضمّر لا يضمّر فهو اعم⁽⁶⁾، قال البيضاوي: إنما جعل قولهم خبر، لأن أن قالوا أعرف لدلالته على جهة النسبة، وزمان الحدث⁽⁷⁾، ومثال أن المشددة قوله تعالى ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾⁽⁸⁾ قال الحلبي: العامة على نصب عاقبتهم خبراً، والاسم أن وما في حيزها، لأن الاسم أعرف من عاقبتهم⁽⁹⁾.

(الحالة الثانية: أن يكونا نكرتين؛ فإن كان لكل منهما مسوغ للإخبار عنهما فانت غير فيما تجعله منهما الاسم، وما تجعله الخبر، فتقول: كان خير من زيد شراً من عمرو أو تعكس، وإن كان المسوغ لإحدهما فقط جعلتها الاسم، نحو: كان خير من زيد امرأة.

(1) حاشية الشنبي: 157/2.

(2) ساقط من (س).

(3) الجافية: 25.

في (س) بزيادة: قال الزغشري: قرأ حجتهم بالرفع والنصب على تقديم خبر كان وتأخير.

الكشاف: 192/4.

(4) التمل: 56.

(5) آل عمران: 147.

(6) التبيان في إعراب القرآن: 1/244.

(7) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 139/3.

(8) الحشر: 17.

(9) الدر المصون: 299/6.

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر،
 نحو: كان زيد قائماً قيل: لم يفصل في النكرة بين أن يكون لها مسوغ، وأن لا
 يكون، وقد قالوا إذا كان لها مسوغ فالأحسن أن تجعلها الخبر نحو: كان عبدُ الله
 رجلاً صالحاً، ولك أن تجعلها الاسم، وإن لم يكن لها مسوغ فلا يجوز إلا في
 الضرورة، قلت: مراد المصنف إنما هو هذا لقوله⁽¹⁾: (ولا يعكس إلا في الضرورة)
 وسوغه ابن مالك في السعة قياساً على الفاعل والمفعول، وعلى اسم إنْ وخبرها،
 وشرط في ذلك أن لا تكون النكرة متضمنة للوصفية⁽²⁾، فلا يجوز عنده كان قائماً
 زيداً، ويجوز كان قرشي زيداً (كقوله:

وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا)⁽³⁾

عجز بيت من الوافر للقطامي عمير بن شميم التغلبي⁽⁴⁾ صدره:

قَبِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضِبَّاعَا

وبعده:

قَبِي فَأَنْدِي أَسِيرَكِ إِنْ قَوْمِي وَقَوْمُكَ لَا أَرَى لَهُمُ اجْتِمَاعَ

⁽¹⁾ حاشية الشبي: 157/2.

⁽²⁾ شرح التسهيل: 356/1.

⁽³⁾ البيت للقطامي في الكتاب: 243/2، خزنة الأدب: 367/2، شرح أبيات المغني: 345/6، شرح شواهد المغني: 849/2، حاشية النسوقي: 11/3، شرح التسهيل: 356/1.

⁽⁴⁾ الشاهد فيه: مجيء اسم يك نكرة وخبرها معرفة.

⁽⁵⁾ في (مر) بزيادة: ممدح زفر بن الحارث.

ضباعا مرخم ضباعة اسم بنت زفر ابن الحارث المدوح، والوداع اسم للتوديع، والمداواة الملاينة، وأسرك محبك الذي أسرته محبتك، أو أسير أيبك فإن أباه زفر كان قد أسره، ثم من عليه وأعطاه مائة من الإبل، قيل يجوز أن يجعل كان تامة، وموقف فاعلها، والوداع منصوب بموقف لأنه مصدر⁽¹⁾، ورد بأنه لا يعمل المصدر بعد وصفه⁽²⁾، وقيل: يقفي أي: قفي الوداع ولا تجعله، ولا يك موقف منك وداعاً فحذف هذا للدلالة المتقدمة في التقدير عليه، وقيل: ⁽³⁾ بمضمر إلى أترك الوداع، وقيل: مفعول له، وناصبه إما قفي، أو يك⁽⁴⁾.
(وقوله):

يَكُونُ يَزَاجُهَا عَمَلٌ وَمَاءٌ⁽⁵⁾

عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم، ويهجو أبا سفيان قبل إسلامه [صدره].

كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ نَيْتٍ رَأْسِ⁽⁶⁾

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: أي: قفي أنت ولا تحفي الوداع.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وهنا قد وصفت بنك قبل العمل.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: منصوب.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: موقف.

حاشية الشمني: 158/2.

⁽⁵⁾ البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 11، الكتاب: 49/1، شرح شواهد الغني: 849/2، شرح آيات الغني: 349/6، شرح المفصل: 93/7.

الشاهد فيه: مجيء اسم يكون نكرة وخبرها معرفة.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: وأول القصيدة:

غَفَّتْ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فُالْجَوَاءِ	إِلَى عَقَرَاءَ مَثَلُهَا خِلَاءِ
أَلَا أَلْبِخْ أَبَا سَفْيَانَ عَثِي	مُغْلَقَةً فَفَدَّ بِرَحِّ الْخَطَاءِ
فَجَزَرْتُ مُحْتَسِماً فَأَجَبْتُ قَتْلَهُ	وَعَثِدَ اللَّهُ فِي ذَاكَ الْجَزَاءِ
أَتَهْجُوهُ وَلَسْتُ لَهُ بِكَفٍ	فَحَرُّكُمَا لِحَبْرَتِنَا الْبَقَاءِ
فَعَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ بِكُلِّكُمْ	وَيَمْدَحُهُ وَتَهْجُرُهُ نَوَاءِ

روي أنه لما أنشدتها النبي صلى الله عليه وسلم فانتهى إلى قوله:

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَلِكَ الْجَزَاءُ

فقال صلى الله عليه وسلم جزاؤك على الله الجنة يا حسان⁽¹⁾، سبيته كريمة بالهزمة الحمر، وبيت الرأس بالشام بين رملة وغزة، اشتهرت بمجودة خورها، وخبر كان قوله بعده:

عَلَى أُنْيَابِهَا أَوْ طَعَمَ غَضٌّ مِنْ الثُّفَاحِ مَصْرَهُ الْجَنَاءُ

قال الشريف: شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء، أو بطعم تفاح طريء كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته (وأما قراءة ابن عامر ﴿أَوَّلَمْ تُكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يُعَلِّمَهُ﴾⁽²⁾ بتأنيث تُكُنْ ورفع آية⁽³⁾) وهذا يرد على قوله: وَلَا ب / 328
نعكس إلا في الضرورة فدفعه بقوله: (فإن قدرت تُكُنْ تامة فاللام متعلقة بها، وآية فاعلها، و﴿أَنْ يُعَلِّمَهُ﴾ بدل من آية، أو خبر لمحذوف، أي: هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة، و﴿أَنْ يُعَلِّمَهُ﴾ مبتدأ، وآية خبره، والجملة خبر كان أو آية اسمها، ولهم خبرها، و﴿أَنْ يُعَلِّمَهُ﴾ بدل أو خبر محذوف، وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها و﴿أَنْ يُعَلِّمَهُ﴾ خبرها فردوه لما ذكرنا⁽⁴⁾) من أن الاسم والخبر إذا كانا مختلفين يجعل المعرفة الاسم والتكرة

⁽¹⁾ في (ص) بزيادة: ذات الأصابع اسم موضع، وكذا الجواء، وعذراء موضع على بريد من دمشق، أو قرية بالشام، والبيضة بالهزمة الحمر المشتراة للشرب، وأما المحمولة من بلد إلى بلد سبية بالياء لا غير، صرح به الجوهري، وتجه التفازاني في شرح المفتاح، وقال في القاموس وهم الجوهري.

⁽²⁾ الشعراء: 197.

⁽³⁾ التفسير في القراءات السبع: 128.

⁽⁴⁾ معاني القرآن للزجاج: 4 / 101.

الخير⁽¹⁾ (واعترض له بأن النكرة قد تخصصت بلهم) وهذا يدل على ما ذكرنا ان مراد المصنف بالنكرة ما لا مسوغ لها.

(ما يعرف به الفاعل من المفعول)

وأكثر ما يشبه ذلك إن كان أحدهما اسماً ناقصاً يعني الاسم الموصول (والآخر اسماً تاماً) يعني غير الموصول (وطريق معرفة ذلك أن نجعل في موضع التام إن كان⁽²⁾ مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع) بالنصب مفعول نجعل (وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتبدل من الناقص اسماً بمعناه) أي: بمعنى الناقص (في العقل وعدمه) أي: في كون مدلوله عن يعقل، أو عما لا يعقل (فإن صحت المسألة بعد ذلك) الجعل والإبدال (فهي صحيحة قبله) من حيث المعنى والتركيب (وإلا) أي: وإن لم تكن صحيحة بعد ذلك (فهي فاسدة، فلا يجوز: أعجب زيد ما كره عمرو إن أوقعت ما على ما لا يعقل، فإنه لا يجوز: أعجبت الثوب) بوضع ضمير المتكلم المرفوع، موضع الاسم التام المرفوع، وإبدال الناقص وهو ما اسماً بمعناه، وهو الثوب؛ لأن الثوب لا يصح أن معجباً اسم مفعول (ويجوز النصب) [بل يجب في المثال]⁽³⁾ (لأنه يجوز أعجبتني الثوب) بوضع ضمير المتكلم المنصوب موضع الاسم التام المنصوب، وإبدال الناقص اسماً بمعناه، لأن الثوب يجوز أن يكون معجباً اسم فاعل (فإن أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز) أي: أعجب زيد ما كره عمرو (لأنه يجوز: أعجبت النساء، وإن كان الاسم الناقص) في المثال المذكور (من أو الذي جاز الوجهان) رفع زيد فيقال: أعجب زيد من كرهه عمرو من النساء، ونصبه فيقال: أعجب زيد من كرهه عمرو من الفقراء، وذلك لأن من؛ والذي يستعملان لمن يعقل فيصح أن يكون مُعْجِباً، وَمُعْجَباً (أيضاً) أي: جاز

(1) في (س) بزيادة: ولا يعكس إلا في الضرورة.

(2) في (س) بزيادة: أي: الاسم.

(3) في (س): بل يجب نصب زيد في المثال المذكور.

الوجهان إذا أوقعت ما على أنواع من يعقل، وهذه ثلاثة (فروع): متفرعة على الأصل المذكور وهو قوله: فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة، وإلا فهي فاسدة (تقول: أمكن المسافر السفر بنصب المسافر، لأنك تقول: أمكنني السفر) بوضع ضمير المتكلم المنصوب موضع الاسم التام كذلك (ولا تقول: أمكنت السفر⁽¹⁾) هذا فرع أول ليس فيه اسم ناقص، والنوع الثاني قوله: (وتقول: ما دعا زيداً إلى الخروج؟، وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الأولى مفعولاً والفاعل ضمير ما مستتراً، ويرفعه في الثانية فاعلاً، والمفعول ضمير ما محذوفاً، لأنك تقول: ما دعاني إلى الخروج، وما كرهت منه، ويمتنع العكس) رفع زيد في المثال الأول، ونصبه في الثاني (لأنه لا يجوز: دعوت الثوب إلى الخروج وكُره أي: الثوب (من الخروج) والأولى وكُرهني الثوب من الخروج لكنه لما كان قصده إلى بيان المانع في العكس وهو وقوع/ الدعاء على الثوب في الأول، وإسناد الكراهة إلى الثوب في الثاني، اقتصر على ذلك (وتقول: زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً برفع العشرين لا غير) وهذا فرع ثالث أورده في نائب الفاعل، إذا أوقع في مظنة الالتباس مثل الفاعل والمفعول به (فإن قدمت ضميراً فقلت: عمرو زيد في رزقه عشرون ديناراً برفع العشرين، ونصبه، وعلى الرفع فالفاعل خال من الضمير، فيجب توحيد مع المثني والمجموع⁽²⁾) فيقال: الرجلان زيد في رزقهما عشرين وكذا الجمع، لأن الفعل إذا أسند إلى الظاهر لا يطابقه في التثنية والجمع (ويجب ذكر الجار والمجرور⁽³⁾ لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب) أي: على نصب عشرين على أنه مفعول ثان لزيد (فالفعل محتمل للضمير) الراجع إلى

(1) في (س) بزيادة: بوضع المتكلم المرفوع موضع ذلك الاسم.

(2) في (س) بزيادة: أي: مع تثنية المبتدأ، أوجعه.

(3) في (س) بزيادة: وهو في رزقه.

المبتدأ وهو عمرو في المثال، لأنه لم يسند إلى ظاهر (فبرز في التثنية، والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور) فيقال: أَلرجلان زيداً عشرون، [وكذا الجمع]⁽¹⁾.

(ما افترق فيه عطف البيان والبدل)

قال الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل، وعطف البيان، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيويه، فإنه لم يذكر عطف البيان⁽²⁾ (وذلك ثمانية أمور:

أحدهما: أن العطف لا يكون مضمراً، ولا تابعاً لمضمراً؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق، وأما إجازة الزخشري في ﴿أَنْ أُعْبِدُوا اللَّهَ﴾⁽³⁾ أن يكون بياناً لله من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ فقد مضى رده⁽⁴⁾.

نعم أجاز الكسائي أن ينعت الضمير بنعت مدح، أو ذم، أو ترحم، فالأول نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾⁽⁵⁾، ونحو: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافُ الْغُيُوبِ﴾⁽⁶⁾ نعت مدح للمستتر في يقذف عند الكسائي، وعند غيره خبر ثان لإن، أو خبر لمخدوف، [أو بدل من ذلك المستتر]⁽⁷⁾ (وقولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم) نعتان لضمير عليه.

(والثاني نحو: مررت به الخبيث).

والثالث نحو قوله:

(1) ساقط من (س).

(2) شرح الرضي: 379/2.

(3) المائدة: 117.

(4) في (س) بزيادة: في بحث إن المقسرة.

الكشاف: 76/2.

(5) البقرة: 163.

(6) سبأ: 48.

المساعد على تهليل الفوائد: 420/2.

(7) في (س): أو بدل من الضمير في يقذف.

فَلَا تُلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسُ⁽¹⁾

.....

بيت من مشطور الرجز⁽²⁾، وقيل: عجز بيت صدره⁽³⁾:

قَدْ أَصْبَحْتُ بِقَرْقَرِي كَوَائِسًا

ضمير أصبحت للظباء وخبرها كوائس، جمع كانس، وهو الضبي الذي دخل كنهه وموضعه في الشجر، وقرقري بقافين كقَهْقَرِي موضع، والفاء تفرعية، و تلم خطاب لغير معين، والضمير عائد إلى البائس وهو الصائد الفقير الذي يعيش باصطياد الطبا، أي: إذا أصبحت كامنات بقرقري، فلا تلم أيها المخاطب البائس أن ينام لبعدها عنه، وامتناع اصطيادها، أو على أن لا ينام لاشتغاله بصيدها، واستدل الكسائي به على أنه نعت للضمير، وقيل: يحتمل البائس حال كالعراك، ومع هذا يضعف الاستدلال، أو يستحيل⁽⁴⁾.

(وقال الزمخشري: في ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْيَتَّى الْحَرَامُ﴾⁽⁵⁾ إن البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة، لا على جهة التوضيح⁽⁶⁾، فعلى هذا) أي: على قول الزمخشري⁽⁷⁾ (لا يمتنع مثل ذلك) أي: كونه للمدح، أو الذم، أو الترحم (في عطف البيان) من الضمير بناء (على قول الكسائي⁽⁸⁾) أي:

(1) بلا نسبة في المساعد على تهليل الفوائد: 2/ 420، الكتاب: 2/ 75، شرح أبيات المعنى: 6/ 351، حاشية الدسوقي: 15/3.

(2) في (س) بزيادة: تكرار الروي والقافية.

(3) حاشية الشمني: 2/ 159.

(4) القائل ابن الوحي كما في هامش المخطوط.

(5) المائدة: 97.

(6) الكشف: 2/ 63.

(7) في (س) بزيادة: من أن عطف البيان في الآية للمدح كالصفة.

(8) حاشية الشمني: 2/ 159.

ضمير ينعت لذلك، [وقيل: هذا إشارة إلى تجويز الكسائي أن ينعت الضمير⁽¹⁾] وما نقله عن الزخشي استطراد (وأما البديل فيكون تابعاً للمضمر بالاتفاق نحو: ﴿وَتَرَىٰ مَا يَقُولُ﴾⁽²⁾) فمأ بدل من الهاء، وجوز أبو البقاء أن يكون مفعولاً به/ أي: نرت منه قوله⁽³⁾ ﴿وَمَا أَنَسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾⁽⁴⁾ [أي: ما أنساني ذكره]⁽⁵⁾ (وإنما امتنع الزخشي من تجويز كون ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾⁽⁶⁾ بدلاً من الهاء^{ب/329} في به توهماً منه أن ذلك يخل بعائد الموصول) [فلن في حل جر بتقدير في متعلقه بما يتعلق به منه، لا في حل نصب على أنه مفعول توهماً حتى يلزم إعمال المصدر بعد وصفه]⁽⁷⁾ (وقد مضى رده) في إن المفسرة (وأجاز التحويون أن يكون البديل مضمرأ تابعاً للضمير، كزايته إياه، أو لظاهر، كزايته زيداً إياه) [وفيه أنه لو رجع إياه إلى زيد كان تأكيداً لفظياً، وكذا في الأول إن رجع الضميران إلى شيء واحد]⁽⁸⁾، ولهذا مثل لهما الرضي بنحو: جاءني الزيدون أخوتك، ولقيتهم إياه أخوتك، ولقيت زيداً إياه⁽⁹⁾ (وخالفهم ابن مالك فقال: إن الثاني لم يسمع) في

(1) ساقط من (س).

القاتل ابن الوحي كما في هامش المخطوط.

(2) مريم: 80.

(3) التبيان في إعراب القرآن: 131 / 2.

(4) الكهف: 63.

(5) في (س): فإن أذكره في موضع نصب بدلاً من أنسانيه

(6) المائدة: 117.

(7) في (س): ليس معمولاً للترحم لئلا يلزم إعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع، بل للظرف المستقر وجد محذوفاً أي: توهماً

صدر منه بأن ذلك، أو في أن ذلك.

(8) ساقط من (س).

(9) في (س): وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد، أو لرجوعهما إلى زيد، وأورد مثلاً للالاول: جاءني الزيدون

أخوتك، ولقيتهم إياهم وأخوتك، ولقيت زيداً إياه، وأورد من أمثلة البعض نحو: كسرت زيداً يده ثم قطعت إياه، ونحو:

كسرت يد زيد وقطعت زيداً إياه، وقال النحاة: يورد في الأمثلة نحو: يد زيد قطعت زيداً إياه وهو تكلف، لإعادة الظاهر

بلفظه في جملة واحدة.

شرح الرضي: 389 / 2.

كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل كان تأكيداً⁽¹⁾ (وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه تأكيد كما في قمت أنت).

الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره) قال الرضي: الجواب عند تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضاً، وبه يندفع قول المصنف⁽²⁾ (وأما قول الزغشري: إن ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾⁽³⁾ عطف على ﴿آيَاتُ يَتَّاتِ﴾⁽⁴⁾ فهو⁽⁵⁾) وسيجيب عن هذا في النوع الثاني من الباب الخامس (وكذا قال في ﴿إِنَّمَا أُعْطِكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا﴾⁽⁶⁾ ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾ عطف على ﴿وَاحِدَةٍ﴾ مع أن أن مع الفعل أقوى طرق التعريف (ولا يختلف في جواز ذلك في البديل، لمخو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾، ولمخو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَآذِيةٍ﴾⁽⁸⁾).

الثالث: أنه لا يكون جملة بخلاف البديل) هذا على رأي البعض فلا يخالف قوله في الجملة التفسيرية، ولم يثبت الجمهور وقوع البديل والبيان جملة كما نوهم (لمخو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رُبَّكَ لَكَدُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽⁹⁾، ولمخو: ﴿وَأَمَرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾⁽¹⁰⁾ وهو⁽¹¹⁾) أي: كون جملة الاستفهام بدلا (اصح الأقوال في عرفت

(1) السهيل: 172.

(2) شرح الرضي: 384/2.

(3) آل عمران: 97.

(4) آل عمران: 97.

(5) في (س) زيادة: وقال ابن مالك: خلاف الزغشري فيه إجماع البصريين والكوفيين.

(6) سبأ: 46.

(7) الشورى: 52، 53.

(8) الملقن: 15، 16.

(9) فصلت: 43.

(10) الأنبياء: 3.

(11) في (س) زيادة: فإن جملة الاستفهام بدلا من التجوى.

زيداً أبو من هو⁽¹⁾ وفيه قولان آخران والحالية والمفعولية بتضمين 'عرفت' معنى 'علمت' (وقال:

لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أَمْ عَسِرَ بِكَلِمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ النَّيْنِ أَمْ لَسْتُ تُصْبِرُ⁽²⁾

بيت من الطويل، أذهلتني أي شغلتنني عن التفكير في أمري بما خاطبتني بكلمة وهي: أتصبر على الفراق أم لست تصبر، فإنه يشعر بوقوع الفقرة، وأطلق الكلمة على الجملة الاستفهامية بإرادة الكلام⁽³⁾، قيل: لا ينبغي عد هذا مما هو بصدده، لأن جملة البديل هنا مراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد، أي: لقد أذهلتني بهذا اللفظ، ويؤيده أن الباء إنما دخل على الاسم، أو ما في تأويله⁽⁴⁾، وأجيب بأن الكلام في مطلق الجملة سواء أكانت بمنزلة المفرد أم لا⁽⁵⁾، وقيل: إن هذه الجملة وإن كانت مؤولة بالمفرد لكنها كلام تام، والجار لم يدخل عليها بل على المبدل منه⁽⁶⁾.

(الرابع: أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البديل) وفيه ما مر في الفرق الثالث [من السؤال والجواب]⁽⁷⁾ (لحو: ﴿ ائْبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ائْبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْراً ﴾⁽⁸⁾) هذا من إجراء القول لها محل عند الأكثرين فلا بد أن يحمل قوله على هذا، أو التابع على اللغوي لثلا يخالف قوله في الجملة السابقة التي لها محل أن

(1) في (س) بزيادة: فالجملة بدل من زيد.

(2) بلا نسبة في شرح آيات المعني: 3/7، حاشية الشمني: 160/2، المساعد على تسهيل الفوائد: 438/2، شرح شواهد المعني: 853/2.

(3) في (س) بزيادة: كما قولنا كلمة الشهادة حق.

(4) حاشية الشمني: 160/2.

(5) حاشية الشمني: 160/2.

(6) حاشية الشمني: 160/2.

(7) ساقط من (س).

(8) يس: 20، 21.

المقول هو المجموع ليس لأجزائه محل⁽¹⁾ (و نحو: ﴿أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُكُمْ بِالنَّارِ وَبَيْنَ﴾⁽²⁾) فالجملة هنا لا محل/ لها لأنها صلة للذي فلا بد من محل التابع 1 / 330
على اللغوي (وقوله:

أَقُولُ لَهُ ارْجُلْ لَا تَقِمَنَّ عِنْدَنَا (.....)

تقدم شرحه في الجملة السابقة المذكورة، والكلام فيه كالكلام في الآية

الأول.

(الخامس: انه لا يكون فعلاً تابعاً لفعل بخلاف البدل) قال الرضي: وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجع على الأول⁽³⁾ (نحو قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾⁽⁴⁾) ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء كان تأكيداً أم بدلاً نحو أن تنصرتني أنصرك.

(السادس: أن لا يكون بلفظ الأول) لأنه حال التوكيد فلا يكون في غيره إلا قليلاً (ونحو ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان، كقراءة يعقوب ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾⁽⁵⁾ بنصب كل الثانية⁽⁶⁾، فإنها) أي: الجملة الثانية (قد اتصل بها سبب الجش، وكقول الحماسي:

رُوِيَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ
ثَلَاثُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانٍ

⁽¹⁾ أي (س) بزيادة: فلا بد أن يحمل قوله هنا على مذهب الأكثر، أو التابع على اللغوي لا الاصطلاحي.

⁽²⁾ الشعراء: 132، 133.

⁽³⁾ شرح الرضي: 393/2.

⁽⁴⁾ الفرقان: 68، 69.

⁽⁵⁾ الجاثية: 28.

⁽⁶⁾ البحر المحيط: 1/8.

تَلَاثُوا حَيَادًا لَا تُحِيدُ عَنِ الرَّغَى إِذَا مَا عَدَّتْ فِي الْمَازِقِ التَّدَانِي
تَلَاثُوهُمْ فَتَغَرُّوا كَيْفَ صَبَرَهُمْ عَلَى مَا جَنَّتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ⁽¹⁾

آيات من الطويل لوداك بن ثميل⁽²⁾ المازني، رويدا اسم فعل، أي: ارفقوا يا بني شيان، [ونصب بعض بفعل أمر مضمّر دل عليه رويدا أي: كفو⁽³⁾]، وتلاقوا مجزوم في جوابه⁽⁴⁾، وغداً لتقريب الأمر، [و سفوان اسم ماء كسر للضرورة]⁽⁵⁾ والحياد جمع جواد وهو الفرس، والمراد بها وبالحيل الفرسان لقوله لا تحيد أي: لا تميل عن الرغى، وتلاقوهم أو الدواب وصفها بذلك لممارستها القتال، وهم لأربابها، والمآزق المضيق، والتداني المتقارب،⁽⁶⁾ والحدثان نوابغ الدهر (وهذا الفرق إنما على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف اليان لا يكون من لفظ الأول) وجوزه الزخشي فقال: قوله تعالى (لَرَبِّ مُوسَى وهرون)⁽⁷⁾ عطف بيان لرب العالمين، وجعله المصنف في الجهة الخامسة محتملاً له، ولبدل الكل⁽⁸⁾ (وتبعه في ذلك ابن مالك⁽⁹⁾ وابنه) بدر الدين (وحجّتهم أن الشيء لا يبين نفسه⁽¹⁰⁾)، وفيه أي: في احتجاجهم بهذا (نظر من أوجه:

(1) الآيات للودك بن ثميل المازني في المقاصد النحوية: 4/ 321، شرح شواهد المغني: 2/ 853، وبعض من ما ذكر في شرح

المفصل: 4/ 41، حاشية الدسوقي: 3/ 19، شرح آيات المغني: 3/ 7.

(2) في (س) بزيادة: بن ستان.

(3) في (س): متادى، وبعض وعيدكم مفعول كفواً علوقاً دل عليه رويدا، وهو تهكم بهم.

(4) في (س): وتلاقوا جزم بجواب الأمر المحذوف.

(5) في (س): وسفوان اسم ماء أميال من البصرة.

(6) في (س) بزيادة: وعلى ما جنت، أي: على جناية، أما حال من ضمير صبرهم أو متعلق بالصبر.

(7) الأعراف: 122، الشعراء: 48.

(8) الكشف: 3/ 360.

(9) في (س) بزيادة: فإنه ذكر في التسهيل، كون البدل من لفظ الأول، دون عطف اليان.

(10) ينظر شرح التسهيل: 3/ 333، 334.

أحدهما: أنه يقتضي أن البديل ليس ميبناً للمبدل منه، وليس كذلك) لأن البديل لا يخلو من التبيين (ولهذا منع سيبويه مُررت بهي المسكين، وبك المسكين⁽¹⁾) [لكون البديل انقصر من المبدل منه، لأن ضمير المتكلم والمخاطب اعرافاً⁽²⁾ (دون به المسكين⁽³⁾) لأن ضمير الغائب يصلح لكل أحد تبيين بالبديل⁽⁴⁾، ولما لزم منه اتحاد البديل والبيان دفعه بقوله (ولما يفارق البديل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استوفت للتبيين) قال السيرافي: إذا قلت: مُررت به فكان قالاً قال لك: من هو؟ فقلت المسكين (والعطف تبيين بالمفرد المحض والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا) في الفرق السادس (انجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة⁽⁵⁾)، وعلى ذلك أجازوا الوجهين (البيان والبديل) (في نحو قوله:

يَا زَيْدُ زَيْدَ السَّعْمَلَاتِ
..... (6)

⁽¹⁾ حاشية الشنقي: 160/2.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: إذ يلزم أن يكون البديل انقصر من المبدل منه في الفائدة لأن..... منه في بدل الكل، وفي البديل منه في التالين زيادة تعريف، لكون المقصر المخاطب، والمتكلم اعراف المعارف.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: حكاة عن الخليل قال

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: قال ابن عقيل: إبدال الظاهر من ضمير غائب كثير ومنه

عَلَى خَالِهِ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ خَاتِماً
عَلَى جُودِهِ لَقَدْ نَظُنُّ بِالْمَاءِ خَاتِماً

فحاتم بدل من الماء في جوده.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: قيل هذا ليس من الكلام فيه، فإن الثاني من حيث وجود هذا التصل به غير الأول من حيث فقد ذلك التصل.

⁽⁶⁾ جزء صدر من الرجز لعبد الله بن رواحة تمامه:

.....
.....
ثَطَاوَلُ اللَّيْلِ مُدِيَّتْ نَازِلٌ

شرح شواهد المفتي: 855/2، المقاصد النحوية: 221/4، شرح أبيات المفتي: 10/7، بلا نسبة في شرح ابن عقيل: 189/2.

و:

يَا تَمِيمُ تَمِيمٌ عَدِيٌّ (1)

وفيه إشارة إلى أنه لم يرد بالأول البيت الذي هو جزء منه يأتي شرحه في آخر الباب الخامس، ولا بالثاني جزء البيت الذي تمامه:

..... لا أَبَا لَكُمْ لا يَلْقَيْتُكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

وهو من/ البسيط لجرير يهجو عمر بن لحي حين سمع أنه أراد 330/ب هجاء⁽²⁾، قال العيني: أضاف تميماً إلى عدي⁽³⁾ ليفرق بينها وبين تميم مرة، وقيم غالب في قريش، و تميم قيس، و تميم شيبان، و تميم ضبة، قال الجوهري: لا أباً لكم كلمة مدح، وقال الميداني: كلمة شتم وجور، ويروى لا يلقىكم من الغي إذا وجد، والسواة المكروه، يقول مخاطباً لقييلة عمر شاعرهم: لا تركوا عمر أن يقول شعراً في هجائي، فإنه لو هجاني لأصابكم شري ومكري بسب عمر (إذا ضمنت المتادي فيهما) [على أنه علم]⁽⁴⁾، والثاني بدل أو عطف بيان، أو منصوب بأعني مضمراً، واحترز [بذلك]⁽⁵⁾ عما إذا نصبت الأول على أنه مضاف⁽⁶⁾ إلى عدي

(1) في (س) بزيادة: أراد بالنحو ما وقع قبل حرف التداء مكرر، ووقع بعد الثاني مضافاً إليه. جزء صدرت من البسيط، لجرير في ديوانه: ، شرح الفصل: 10/2، شرح شواهد المغني: 855/2، الكتاب: 33/1، حاشية الدررقي: 20/3، المقاصد النحوية: 240/4.

(2) في (س) بزيادة: وقال المبرد: هو لابن رواحة.

(3) في (س) بزيادة: لشهرته.

الصحاح: (أ. ب. ي) 1649/2.

جميع الأمثال للميداني: 239/3.

(4) في (س): على أنه متادى مفرد معرفة.

(5) في (س): إذا ضمنت على نصب الأول.

(6) في (س) بزيادة: فقليل: بينه وبين المضاف إليه بالتأكيد اللفظي عند سيبويه.

مندراً لدلالة المذكور عليه، أو إلى المذكور، على أن تميم الثاني مقحم، وجوز السيرافي فتح الأول للإتياع لنصب الثاني، وذلك على أصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصف بمنصوب، واستحسن الأندلسي هذا، وأن يكون رَكْبَ الاسمين وصيرهما اسماً واحداً كنبعلبك ثم أضافهما⁽¹⁾.

(والثالث: أن البيان يتصور مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك: يا زيد زيد إذا قلته وبمضرتك اثنان اسم كل واحد منهما زيد، فإنك لما تذكر الأول يترهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد⁽²⁾، وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤية:

لَأَقَابِلُ يَا نُصْرُ نُصْرُ نُصْرًا

.....

تقدم شرحه في الجملة المعترضة (إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل، وخرجه هؤلاء) يعني ابن الطراوة وابن مالك وابنه (على التوكيد اللفظي فيهما، أو في الأول فقط) يعني الأول من الثاني والثالث (فالثاني) يعني الثاني منهما (إما مصدر دعائي مثل: سقيا لك، أو مفعول به بقدير: عليك، على أن المراد إغراء نصر بن سيار مجابج له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة⁽³⁾، وقيل: لو قدر أحدهما توكيداً لضمّاً بغير تنوين كالمؤكد) قيل الظاهر لضم بغير وقف ليعود الضمير على أحدهما، ولو حذف قوله كالمؤكد لاستفهام الإتيان بضمير الاثنين، وفيه بحث، والظاهر ما في بعض النسخ، لو قدر توكيداً لضمّاً⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: 1/ 141، 142.

⁽²⁾ أي (س) بزيادة: قيل: هذا ليس مما الكلام فيه أيضاً، فإنه قد فرض أن الثاني قد..... وهو تكرير الخطاب، وإنما الكلام فيما

⁽³⁾ إذا لم يكن إلا مجرد تكرار الأول فقط من غير..... المضمر إليه.

⁽⁴⁾ شرح شواهد المغني: 2/ 812.

حاشية الشمني: 2/ 161.

(السابع: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل) قال الرضي:
ولا كلام في أن البدل ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه في
بدل البعض والاشتغال، وأيضاً في بدل الكل، وقد يعتبر الأول في اللفظ دون
الثاني⁽¹⁾ (ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو: يا زيد الحارث) [إذ لو كان
بدلاً]⁽²⁾ لزم دخول حرف النداء على المعرف باللام وهو ممتنع (وفي نحو: يا سعيد
كرز بالرفع، أو يا كرزاً بالنصب)⁽³⁾، بخلاف يا سعيد كرزاً بالضم فإنه بالعكس)
أي: يصح بدلاً لا عطف بيان، لأن ضم كرز دليل على أنه في نية إحلاله محل
سعيد (وفي نحو: أنا الضارب الرجل زيد) إذ لو كان زيد بدلاً لزم إضافة الصفة
المعرفة بال إلى ما ليس كذلك (وفي نحو: زيد أفضل الناس الرجال والنساء، أو
النساء والرجال) إذ لو نوي إحلال [الرجال أو النساء]⁽⁴⁾ محل الناس لنوي
إحلال ما عطف على أحدهما فيكون التقدير: زيد أفضل الناس، أو أفضل
الرجال، وذلك لا يجوز، لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة/ على من أضيف
إليه يشترط أن يكون منهم (وفي نحو: يا أيها الرجل غلام زيد وفي نحو: أي
الرجلين زيد وعمرو جاءك) بنصب غلام، [ولو كان بدلاً لرفع؛ لأن الرجل هنا
واجب الرفع]⁽⁵⁾ (وفي نحو: جاءني كلا أخويك زيد وعمرو) [إذ لو كان بدلاً]⁽⁶⁾
لزم إضافة كلاً إلى غير كلمة واحدة دالة على اثنين، وقد مر أن إضافته إليه
ضرورة نادرة.

(1) شرح الرضي: 392/2.

(2) في (س): لأنه لو نوي إحلال الحارث محل زيد.

(3) في (س) بزيادة: إذ لو نوي الإحلال كرز لكان بالضم كما أشار إليه بقوله.

(4) في (س): المعطوف عليه.

(5) في (س): فإنه لو نوي إحلاله محل الرجل لرفع.

(6) في (س): فإنه لو نوي إحلال زيد مع ما عطف عليه محل الرجلين.

(الثامن: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البديل⁽¹⁾)، ولهذا) أي: لأن البيان في التقدير ليس من جملة أخرى (امتنع أيضاً البديل، وتعين البيان في نحو قولك: هُند قام عمرو وأخوها) إذ لو قدر أخوها من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة خبراً من رابط يربطها بالمبتدأ (ولمحو: مُررت برجل قام عمرو وأخوه) إذ لو قدر أخوه من جملة أخرى لزم خلو الجملة الواقعة صفة من رابط الموصوف (ولمحو: زيد ضربت عمراً أخاه) فإنه لو قدر أخاه من جملة أخرى لم تكن هذه الصورة من باب الاشتغال.

(ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبه)

لم يذكر ما اجتماعاً فيه [وهو ثلاثة أمور:]⁽²⁾

أحدها: أن كل واحد منهما يدل على حدث وصاحبه.

الثاني: أنه يذكر ويؤنث.

الثالث: أنه يثنى ويجمع.

(وذلك أحد عشر أمراً:

أحدها: أنه يصاغ من المتعدي و القاصر، كضارب، وقائم، ومُستخرج، ومُستكبر، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحسن، وبُجِيل) يرد عليه رَحِيم فإنه صفة صيغت من رَحِم المتعدي، وأجيب بأن رَحِم جعل قاصراً بنقله إلى رَحْم مضموم العين، وتنزيله منزله⁽³⁾، [وقيل⁽⁴⁾]: رَحِيم جعل مصوغاً من رَحْم مضموم العين مقدراً، أهون من اعتبار نقل رَحْم إلى رَحْم⁽⁵⁾.

(الثاني: أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي:

الماضي المتصل بالزمان الحاضر) قيل: هذا عين ما حكاه أبو حيان عن بعض

(1) في (س): بزيادة: وقد مر في الفرق السادس كون البديل في التقدير من جملة أخرى.

(2) في (س): وذكر بعضهم أنه في ثلاثة أمور.

(3) عصام على الكافية: 243.

(4) في (س): وقال بعض المحققين.

(5) عصام على الكافية: 243.

الناس، أن السيراقي قال: أنها أبدأ للماضي، وقال ابن السراج: أنها للحال، وإليه ذهب الشلوين، وابن مالك، فقال أبو حيان: جمع بعض أصحابنا بين القولين بأن قال: لا يريد السيراقي بكونها للماضي أن الصفة انتقضت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السراج أنها إنما وجدت وقت الإخبار⁽¹⁾.

(الثالث: أنه لا يكون إلا مجازياً للمضارع في حركاته وسكناته كضارب' و يضرب، ومنطلق' وينطلق، ومنه يقوم' وقائم، لأن الأصل يَقُومُ يسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا) ضم الواو إلى القاف (وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهب' ويذهب' وقاتل' ويقتل، ولهذا قال ابن الخشاب: وهو وزن عروضي لا تصريفي، وهي⁽²⁾ تكون مجازية له) [أي: للمضارع]⁽³⁾ (كمنطلق اللسان، ومطمئن النفس، وطاهر العرض، وغير مجازية وهو الغالب، نحو: ظريف، جميل' قال ابن مالك: موازنتها للمضارع قليلة، وإن كانت من الثلاثي كظاهر العرض' لازمة إن كانت من غيره كمنطلق اللسان' (وقوله جماعة: منهم صاحب المفصل، وصاحب المصباح، وهو ظاهر قول الفارسي في الإيضاح⁽⁴⁾) (إنها لا تكون إلا مجازية، / مردود باتفاقهم على أن منها قوله:

331

مِنْ صَلِيقٍ أَوْ أَخِي ثَقَةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاجِرٍ دَارًا⁽⁵⁾

(1) حاشية الشمني: 161 / 2.

(2) في (س) بزيادة: والصفة المشبهة.

(3) ساقط من (س).

(4) في (س) بزيادة: قال ابن عقيل: وينبغي حمله على أن هذا هو الباب في الغالب.

المفصل: 230، التسهيل: 139، الإيضاح: 151.

(5) البيت لعدي بن زيد في المقاصد النحوية: 621 / 3، شرح شواهد المعني: 858 / 2، توضيح المقاصد للمرادي: 3 / 16، شرح أبيات المعني: 12 / 7.

بيت من المديد لعدي بن زيد التميمي، والشاهد في شاحط فإنه صفة
مشبهة من الشحط وهو البعد⁽¹⁾.

(الرابع: أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه، نحو: زيد عمرأ ضارب، ولا
يجوز: زيد وجهه حسن) لأنه فاعل، وإنما نصب على التشبيه بالمفعول.

(الخامس: أن معموله يكون سيبياً أو أجنبيأ نحو: زيد ضارب غلامه
وعمرأ ولا يكون معمولها إلا سيبياً تقول: زيد حسن وجهه أو الوجه، ويمتنع زيد
حسن عمرأ) [وفي أوضح المسالك قول ابن الناظم]⁽²⁾ جواز زيد بك فرح مبطل
لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سيبأ مؤخراً مردود؛ لأن المراد بالمعمول ما
عملها فيه بحق الشبه، وإنما عملها في الظرف ونحوه بما فيه من معنى الفعل⁽³⁾.

(السادس: أنه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع
نصور فعلها، تقول: زيد حسن وجهه، ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب) على
التشبيه بالمفعول (خلاقاً لبعضهم) ولما ورد أن يقال: كيف يمتنع ذلك؟ وقد ثبت
نظيره في الحديث دفعه بقوله (فأما الحديث «لأن امرأة كانت تهرأق الدماء»⁽⁴⁾)
مضارع مجهول من هراق أصله أراق قلبت الهزمة هاء، ولم تعامل معاملة الهزمة
في الحذف من المضارع لانتفاء علته (فالدماء تميز على زيادة آل) هذا غير متعين،
فإن ابن الحاجب جوز نصب الدماء بمضمر أي: يريق الدماء، على التشبيه
بالمفعول به، على توهم التعدي إلى مفعول ثان⁽⁵⁾، ورفع على البدل من ضمير
تهراق، وكأنه قيل: تهراق دمها فجعل أولها ثم أبدل منه، أو حذف الضمير للعلم

(1) في (س) بزيادة: وموت هذا على أن الصفة المشبهة مجازية للمضارع.

(2) في (س): قال بدر الدين بن مالك.

(3) أوضح المسالك: 169/2.

(4) الموطأ، كتاب الطهارة، باب في المستحاضة: 46، 47.

(5) في (س) بزيادة: كان المتن جعلها غيرها من يريقه مقدار أي: يريق الدماء.
أما ابن الحاجب: 789/2.

به [قيل: إن الثاني كثير من النحاة يأباه إذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الأنعال، والثالث ضعيف]⁽¹⁾.

(قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل: نُهْرِيقُ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، كقولهم: نُجَارَاةٌ وَنُاصَاةٌ وَبُقَا، وهذا مردود، لأن شرط ذلك تحريك الياء كنجارية، وناصية، وبقي⁽²⁾) قيل: إنما شرط ابن مالك كون الباء لاماً فلو قال: وهذه ليست لاماً لكان أحسن، وفيه بحث تقدم في فصل إلى⁽³⁾.

(السابع: أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله، ولهذا أجازوا أنا زيد ضاربه، وهذا ضارب زيد وعمراً يخفف زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون، وأما العطف على المحل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز⁽⁴⁾ كما سيأتي) في أقسام العطف (ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بنصب الفعل وخفض الوجه، ولا مررت برجل وجهه حسن بنصب الوجه، وخفض الصفة) وذكر علة المسألتين على ترتيب اللف فقال: (لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً).

الثامن: أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره، ونحو: مررت بقاتل أبيه، ويقبح مررت بحسن وجهه (عبارته توهم تقييد المسألة بحذف الموصوف، وليس كذلك، إذ لا يقبح مررت برجل قاتل أبيه، ويقبح برجل حسن وجهه).

(التاسع: أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه، كنزيد ضارب في الدار أبوه عمراً،

وممتنع عند الجمهور زيد/ حسن في الحرب وجهه، رفعت أو نصبت) بفتح التاء^{1/332} أو سكونها، وأجاز صاحب البسيط الفصل إذا كان معمولها مرفوعاً، أو منصوباً

(1) ساقط من (س).

حاشية الشمني: 162/2.

(2) شرح الصهيل: 388/2.

(3) حاشية الشمني: 162/2.

(4) في (س) بزيادة: اسم فاعل من أحرز، أي: الطالب لذلك المحل.

كقوله تعالى ﴿جَاءَتْ عَذْنٌ مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾⁽¹⁾ وقيد الخفاف بالضرورة، وجعل أبو علي الأبواب بدلا من الضمير في الصفة، وقال الرضي: هذا غسل الدم بالدم، لأن بدل البعض والاشتغال لا يخلو من ضمير المبدل منه في الأغلب⁽²⁾.

(العاشر: أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة⁽³⁾)، قاله الزجاج و متأخرو المغاربة⁽⁴⁾ ومستندهم في ذلك عدم السماع، وعلل بعضهم بأن معمولها لما كان سبياً أشبه الضمير لكونه راجعاً إلى متقدم، والضمير لا ينعت فكذا ما أشبهه⁽⁵⁾ (ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال ﴿أَعْوَرُ عَيْنُهُ الْيُمْنَى﴾⁽⁶⁾) خرج به بعضهم على أن اليمني خبر لمحذوف، لا صفة لعينه، وكأنه لما قيل: أعور عينه، قيل: أي عينه، فقيل: هي اليمني، وبعضهم على أنه منصوب بإضمار أعني⁽⁷⁾.

(الحادي عشر: أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ﴾⁽⁸⁾)، ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن، بنجر الوجه، ونصب البدن خلافاً للفراء، أجاز هو قوي الرجل اليد، برفع المعطوف⁽⁹⁾، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله:

(1) ص: 50.

ينظر البسيط: 1095/2، 1096.

(2) شرح الرضي: 440/3.

(3) في (س) بزيادة: فلا يقال: زيد حسن الوجه المشرق النحر المشرق على أنه صفة للوجه.

(4) معجم المصنف: 68/3.

(5) حاشية الشمني: 162/2.

(6) صحيح مسلم، باب الفتن: باب ذكر الدجال: 363/4.

(7) حاشية الشمني: 162/2.

(8) الأنعام: 96.

(9) المعجم: 67/3، 68.

فَقُلْ طَهَّاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَنِيفَ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجِلٍ^(١)

بيت من معلقة امرئ القيس، طهاة جمع طاه، وهو الطباخ، والصنيف بفتح المهملة وكسر الفاء اللحم المصفوف على الجمارة لينضج (القدير المطبوخ في القدر) يعني أن الصيد كثير حتى طبخوا، أو شواء، إنما جعله معجلاً، لأنهم يستحبون تعجيل ما كان من الصيد، وفيه شاهد على أن أو بمعنى ألواو (وهو عندهم عطف على صنيف، وخرج على أن الأصل أو طابخ قدير، ثم حذف المضاف، وأبقى جر المضاف إليه) قيل: لا حاجة بنا إلى التخريج على هذا الوجه الشاذ، بل تقول حُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه^(٢) (كقراءة بعضهم «وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»^(٣)) بالخفض^(٤) والأنسب عما هو يصدده أن تقول كقوله:

أَكُلْ أَفْرِئِ تَحْسِينِ امْرَأَ وَتَاراً تَوْقِدَ فِي اللَّيْلِ نَاراً

(أو أنه عطف على صنيف، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أن الصنيف مجرور بالإضافة، كما قال:

وَلَا سَابِقَ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً

بعض بيت تقدم شرحه في بحث إذا.

^(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: 116، شرح المعلقات للزوزني: 29، المقاصد النحوية: 146/4، شرح النعمان السج الطوال: 97.

^(٢) حاشية الشمني: 162/2.

^(٣) الأغوال: 67.

^(٤) اللاب في علوم الكتاب: 69/9، المحتب: 397/1.

(ما اُفترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه اعلم أنهما اجتمعا في خمسة، واُفترقا في سبعة:

فأوجه الاتفاق أنهما اسمان، نكرتان، فصلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

وأما أوجه الافتراق فأحدها: أن الحال يكون جملة كجاء زيد يضحك، وظرفاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب، وجاراً ومجروراً نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾⁽¹⁾ والتمييز لا يكون إلا اسماً) يعني اسماً غير ظرف ليكون قسيماً للجملة، والظرف⁽²⁾.

(والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها) اعترض بأن التمييز أيضاً قد يكون كذلك نحو: ما طاب زيد إلا نفساً⁽³⁾ (ولاً تَمْشِي فِي الْأَرْضِ مَرْحاً)⁽⁴⁾ ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾⁽⁵⁾، وقال:

إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْباً كَاسِفاً بِالْأُلَيْلِ الرَّجَاءُ⁽⁶⁾

بيت من الخفيف لعدي بن الرعلاء وقيله:

لَيْسَ/ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ 332 / ب

(1) الفصص: 79.

(2) في (س) بزيادة: إذ الظرف اسم.

(3) حاشية الشنبي: 163 / 2.

(4) الإسراء: 37.

(5) النساء: 43.

(6) البيت لعدي بن الرعلاء في شرح شواهد المغني: 858 / 2، شرح أبيات المغني: 16 / 7.

فالكثير سمي الحال المنكسر من الحزن، ورجل كاسف البال⁽¹⁾ سمي الحال، والرخاء بالخاء المعجمة سعة الحال، وقيل: بالجيم⁽²⁾ (بجلاف التميز).

الثالث: أن الحال مينة للهيئات) وفيه إشكال، لأنه إن أريد بالهيئة الصورة، والحالة المحسوسة الشاهدة مثل تكلم زيد صادقاً، وإن أريد الصفة خرج مثل جاء زيد والشمس طالعة لكن فيه اختلاف يأتي في آخر الحال (والتمييز مبين للدوات).

الرابع: أن الحال يتعدد كقوله:

عَلِمِي إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى يَخْفِيَةَ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَاً⁽³⁾

بيت من الطويل، ويروى: إذا لقيت ليلى بخلوة، وعلى الأول فيه رد العجز على الصدر، رجلان ماثياً، وحافياً غير متعل، وكلاهما حال من فاعل المصدر، أي: زيارة في بيت الله، أو من المجرور بـعلى، ويجوز أن يكون حافياً حالاً من الضمير في رجلان فتكون حالاً متداخلة، قال الشريف⁽⁴⁾: وقد صحف جماعة رجالان، برجلای حتى قال قائلهم: رجلای فاعل زيارة، وحافياً حال من ضمير المتكلم في رجلای، لأنه في معنى زيارتي بيت الله حافياً، وانت خبير بأن نسبة زيارة بيت الله إلى الرجلين ركيكة جداً، وبأن الحافي إذا لم يكن راجلاً لم يكن له مشقة عظيمة، وقد ذكر هذه المصحفة بمحضرة جماعة من أدياب الشام فاتخذوه أضحوة.

(بجلاف التميز، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في:

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: بالسین المهملة.

⁽²⁾ حاشية الشمني: 163/2.

⁽³⁾ البيت لحنون لیلی فی دیوانه: 235، شرح شواهد المغنی: 859/2، شرح إیبات المغنی: 18/7.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: فی شرح المفتاح.

تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْجِلًا⁽¹⁾

إنهما تمييزان، والصواب أن رَحْمَانًا [مفعول به] بإضمار أخص أو أمدح،
ورحيمًا حال منه، لا نعت له، لأن الحق قول الأعلام، وابن مالك: إن الرحمن
ليس بصفة بل علم⁽²⁾ يعني بالغلبة التقديرية، فلا يرد ما قيل أن الرحمن لا
يستعمل إلا له تعالى فلا تتحقق الغلبة⁽³⁾ (وبهذا أيضاً يطل كونه تمييزاً، وقول
قوم إنه حال، وأما قول الزخشري إذا قلت: الله رحمان انتصره أم لا⁽⁴⁾، وقول
ابن الحاجب: إنه اختلف في صرفه، فخارج عن كلام العرب من وجهين؛ لأنه لم
يستعمل صفة ولا مجرداً من أل، وإنما حذفت في البيت للضرورة، ويُنَبِّئني على
علميته أنه في البسمة، ونحوها بدل لا نعت⁽⁵⁾ قال أبو حيان: منع السهلي كونه
بدلاً، فقال: هو صفة يراد بها الشاء، وإن كان يجري مجرى الإعلام⁽⁶⁾ (وإن
الرحيم بعده نعت له، لا نعت لاسم الله سبحانه، إذ لا يتقدم البدل على النعت)
لكن النعت يتقدم عليه، وعلى التأكيد، وجوز ابن كيسان تقديم التأكيد على
النعت (وإن السؤال الذي سأل الزخشري وغيره لم قدم الرحمن مع أن عاداتهم
تقديم غير الأبلغ، كقولهم: عالم محرير، وجواد فياض غير متجه) لأنه مبني على أن
الرحمن صفة (وما يوضح لك أنه غير صفة بجيئه كثيراً غير تابع، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ

(1) عجز بيت من الطويل للشاطبي صدره:

بَدَنَاتٍ بِسْمِ اللَّهِ نَبِي السُّنْمِ أَوْلاً

إبراز المعاني من حوز الأمان: 9.

(2) ينظر رأي الأعلام في البحر المحيط: 16/1.

(3) حاشية الشعي: 163/2.

(4) الكشف: 15/1.

(5) شرح الرضي: 157/1.

(6) البحر المحيط: 16/1.

عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿⁽¹⁾ قُلْ اذْعُوا اللَّهَ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ ﴿⁽²⁾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ ⁽³⁾﴾ [قال ثعلب: إنه عبراني أصله يخفى بالخفاء المعجمة إذ لو كان عربياً ما أنكره العرب] ⁽⁴⁾.

(والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه ⁽⁵⁾، نحو: ﴿خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ ⁽⁶⁾) فخشعا حال من فاعل يخرجون ورد على الجرمي حيث منع التقديم لتشبيهه الحال بالتمييز، وجوز أبو البقاء كونه مفعول يَدْعُو ⁽⁷⁾ (وقوله:

نُجُوتٍ وَهَذَا تُحْمِلِينَ طَلِيْقٌ) ⁽⁸⁾

.....

عجز بيت من الطويل ليزيد بن / مفرغ الحميري ⁽⁹⁾، هجا عباد بن 1 / 333
زياد ⁽¹⁰⁾، وملا البلاد من هجوه، فظفر به فسجنه، فكلموا فيه معاوية فوجهه بريدأ
[يقال له صمام] ⁽¹¹⁾ فأخرجه، وقدمت بغلته فنفرت فقال:

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

⁽¹⁾ الرحمن: 1، 2.

⁽²⁾ الاسراء: 110.

⁽³⁾ الفرقان: 60.

⁽⁴⁾ ساقط من (س).

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وأراد مثاله على ترتيب اللف فقال.

⁽⁶⁾ القمر: 7.

⁽⁷⁾ البيان في إعراب القرآن: 2 / 387.

⁽⁸⁾ عجز بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري في خزائن الأدب: 6 / 41، المقاصد النحوية: 1 / 442، شذور

الذهب: 176

⁽⁹⁾ في (س) بزيادة: البصري.

⁽¹⁰⁾ في (س) بزيادة: بن أمية.

⁽¹¹⁾ ساقط من (س).

فعدس بفتحيتن و، وسكون الأخير، صوت يجزر به البغل، أي: يا عدس، وإمارة بالكسر أمره وحكم مبتدأ، وخبره ما لعباد، وطلق أي: مطلق من الحبس (أي: وهذا طليق محمولا لك) هذا على قول البصريين، وعند الكوفيين إن ذا موصول، وتحملين صلة، والعائد محذوف أي: الذي تحملينه طليق، فإنهم يميزون كون اسم الإشارة موصولا، سواء أكان بعد ما الاستفهامية، أو لا، بل كون الاسم الجامد المعروف بال موصولا، قالوا في قوله:

لعمري لأنت البيت أكرم أهله واقعد في أفنائه بالأصائل⁽¹⁾

إن التقدير: لأنت الذي أكرم أهله، ذكره الرضي⁽²⁾ (و لا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز⁽³⁾ بقوله:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مُقْلَصٍ كَيْشٍ إِذَا عِظْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبًا⁽⁴⁾

بيت من الطويل لربيعة بن مقروم⁽⁵⁾، وبمثل متعلق برددت أي: بفرس مثل السيد بكسر السين أي: الذئب، ونهد بالجر صفة⁽⁶⁾ أي: ضخم، ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرى أي: طويل القوائم، [وكميش وزان حديد]⁽⁷⁾ جاد في عدوه مسرع، وماء أي: عرقاً تميز، وآلف تحلبا للتشبيه أي: سالا (وقوله:

(1) البيت من الطويل، بلا نسبة في شرح الرضي: 15/3.

(2) شرح الرضي: 15/3.

(3) شرح التسهيل: 389/2.

(4) البيت لربيعة بن مقروم في شرح أبيات المغني: 21/7، المقاصد النحوية: 229/3، شرح شواهد المغني:

860/2، شرح التسهيل: 389/2.

(5) في (س) بزيادة: وقوله:

وَوَارِدَةٌ كَالْفَهَا غَضَبُ الْفَطَا تَنْسِرُ خُجَاجاً بِالسَّابِكِ أَصْهَبَا

(6) في (س) بزيادة: العرس المقدر.

(7) في (س): وكميش كفعل.

إِذَا الْمَرْءُ غَنِيًّا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًّا وَلَمْ يُغْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُلْمَمًا⁽¹⁾

بيت من الطويل، قرت عين الرجل أي: سكنت أو برد دمعها، وهو كناية عن السرور⁽²⁾، ومثريا أي: غنياً، ولم يغن مجهول أي: لم يتهم (فسهو) فالأولى فلا يصلحان للاستدلال، عطفاه أي: جانباه (لأن عطفاه والمرء مرفوعان محذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف) لأنه قال في التسهيل في إذا وقد تعني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش⁽³⁾.
(وأما قوله:

وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْئاً رَأْسِي اشْتَعَلًا⁽⁴⁾

عجز بيت من البسيط صدره:

ضَيَّعْتُ حَزْمِي فِي إِنْغَادِي الْأَمْسَلًا
.....

الحزم اخذ الأمور بالاتفاق، وما أروعيت ما رجعت من أروعى فلان عن فعله القبيح، إذا رجع عنه رجوعاً حسناً، [ورأسي مبتدأ خبره]⁽⁵⁾ اشتعلا، من اشتعال النار أي: اضرامها (وقوله:

أَنْفَساً تُغْزِبُ بِئْسَلِ الْمَتَى وَدَاعِي الْمَتُونِ يُتَادِي جِهَارًا⁽⁶⁾)

(1) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 25/7، شرح الأشموني: 352/2.

(2) في (س) بزيادة: وهو من قريز مثلثة القاف.

(3) شرح التسهيل: 210/2.

(4) بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 861/2، شرح ابن عقيل: 362/1، المساعد على تسهيل الفوائد: 66/2،

شرح أبيات المغني: 25/7.

(5) ساقط من (س).

(6) البيت لرجل من طي في شرح أبيات المغني: 26/7، المقاصد النحوية: 241/3، أوضح المسالك: 76/2، شرح التسهيل: 389/2، شرح التصريح: 628/1.

بيت من المتقارب المنى بالضم جمع منية، [وداعي المنون أي: الموت مبتدا خبره ينادي،⁽¹⁾] وجهاً صفة محذوف أي: نداء جهاراً أو الحال أي: مجاهراً (ففرورثان) يشعر بأنهما ليسا كالبيتين السابقتين، وليس كذلك بل مثلها لجواز أن يقدر، واشتعل شيئاً رأسي اشتعل، واتطيب نفساً تطيب، وأما الثاني فظاهر، وأما الأول فلما قال في أول الباب الثاني أن المبرد، وابن العريف، وابن ملك جوزوا فعليه نحو: زيد قام على الإضمار والتفسير⁽²⁾.

(السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعكسان فتقع الحال جامدة، نحو: هَذَا مَالُكَ دُفْبًا، ﴿وَتُنَجِّوْنَ مِنَ الْجِبَالِ يُّوْنَا﴾⁽³⁾ ويقع التمييز مشتقاً، نحو: اللَّهُ ذَرَّةٌ فَارِسًا) هذا قول الأكثرين، وقال بعضهم: حال، أي: ما أعجبه في حال كونه فارساً، ورجح [ابن ملك، وأ⁽⁴⁾] ابن الحاجب الأول بأن المعنى مدحه مطلقاً بالفروسية، فإذا جعل حالاً اختص، وتقيد بحال/ فروسيته⁽⁵⁾، 337 / 1 قال الرضي: أنا لا أرى بينهما فرقاً، لأن معنى التمييز ما أحسن فروسيته، فلا يمدحه في حال فروسيته إلا بها، وهذا المعنى هو الاستفادة من قولنا: ما أحسنه في حال فروسيته، وتصريحهم بمن في: لله دره من فارس دليل على أنه تمييز⁽⁶⁾، وقيل: بل هو دليل على أنه يمتثل حتى احتيج إلى ما يُعَيَّن المقصود به⁽⁷⁾ (وقولك: كرم زيد ضيفاً إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال من عليه) دفعا لتوهم الحالية، وأما إن كان الضيف غير زيد فتعين كونه تمييزاً، وامتنعت

(1) في (س): والمنون بالفتح المنية؛ لأنها تقطع المدد، وتنقص العدد، قال: المنون مؤنثة وتكون واحداً وجمعاً.

(2) حاشية الشمني: 165 / 2.

(3) الشعراء: 149.

(4) ساقط من (س).

(5) الإيضاح على شرح المفصل: 355 / 1، شرح التسهيل: 382 / 2، 383.

(6) شرح الرضي: 69 / 2.

(7) انظر حاشية الدسوقي: 33 / 3.

حيثُ منْ لأنه تمييز منقول من الفاعل، والأصل: كرم ضيف زيد (واختلف في المنسوب بعد حُبلاً فقال الأخفش، والفارسي، والرعي: حال مطلقاً⁽¹⁾)، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز والمشتق حال، وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تعيد المدح به كقوله:

يَا حُبْلًا الْمَالُ مَبْدُولًا بِلَا سَرَفٍ (2)

صدر بيت من البسيط عجزه:

فِي أَوْجِهِ الْبِرُّ إِسْرَارًا وَإِعْلَانًا

(فحال، وإلا تمييز، نحو: حُبلاً راكباً زيد) وفي البسيط لابن العليج: جوز نصبه بأعني فتكون مفعولاً.

(السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَلَّى مُذْبِرًا﴾⁽³⁾ ﴿فَقَبَسَ ضَاحِكًا﴾⁽⁴⁾ ﴿وَلَا تُكْسِرُوا فِي الْأَرْضِ مَفْسِدِينَ﴾⁽⁵⁾ وغيرها، ولا يقع التمييز كذلك، فاما ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾⁽⁶⁾ فـ ﴿شهرًا﴾ مؤكدة لما فهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين) قيل: لا نسلم كلا منهما، أما الأول فواضح، وأما الثاني فلأنه قد فهم من الإخبار عن عدة الشهور باثني عشر، إن الاثني عشر شهور فيكون التمييز الواقع فيه بعد العدد الذي علم نوعه مؤكداً لا مبيناً، وأجيب عن الأول بمنع وضوحه بأن عدة الشهور يفهم منه الشهر من غير شك، فيكون شهراً مؤكداً لما فهم، وعن الثاني: بأن

(1) المساعد على تهيل الفوائد: 144/2.

(2) بلا نسبة في شرح أبيات المفني: 26/7، المساعد على تهيل الفوائد: 144/2،

(3) النمل: 10.

(4) النمل: 19.

(5) البقرة: 60.

(6) التوبة: 36.

العامل في التمييز المبين للاسم هو ذلك الاسم مع قطع النظر عن غيره فيكون ذلك التمييز بالنسبة إلى نفس المميز مبيناً، وإن كان بالنسبة إلى أنه أخبر به عن عدة الشهور مؤكداً⁽¹⁾ (وأما إجازة المبرد، ومن وافقه) منهم ابن السراج والفارسي (من نعم الرجل رجلاً زيداً⁽²⁾) واختار ابن مالك، واستدل عليه بالقياس والسماع، وأما القياس فهو أن التميز قد ورد مؤكداً لا لرفع إبهام كقول أبي طالب⁽³⁾:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنْ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَذْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

(فمردود) لأن الإبهام قد ارتفع بظهور الفاعل، فلا حاجة إلى التمييز، وهذا مذهب سيويه⁽⁴⁾ (وأما قوله:

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَتَنَعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا)⁽⁵⁾

بيت من الوافر لجريير يمدح عمر بن عبد العزيز (فالصحيح أن زاداً معمول لتزود: إما مفعول مطلق إن أريد به التزود⁽⁶⁾، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالاً) خرج أبو حيان على أن في نعم ضمير، وزاد تمييز آخر عن المخصوص، وزاد أبيك بدل منه⁽⁷⁾ (وأما قوله:

(1) حاشية الشمني: 165/2.

(2) في (س) بزيادة: يعني كون رجلاً فيه مؤكداً.

(3) الكافية الشافية: 496/1.

(4) حاشية الشمني: 165/2.

(5) البيت لجريير في ديوانه: 133، المقاصد النحوية: 30/4، الكافية الشافية: 496/1، شرح المفصل: 132/7،

الخصائص: 126/1.

(6) في (س) بزيادة: وعن الفراء أن الزاد مصدر.

(7) حاشية الشمني: 165/2.

يَعْمُ الْفَتَاةُ فَتَاةً هُنْدٌ لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ الثَّجِيَّةِ لُطْفًا أَوْ بِإِيمَانٍ⁽¹⁾

[بيت من البسيط]⁽²⁾ (فتاة حال مؤكدة) [لا تميز بخصوص بالمدح]⁽³⁾،
ونطقاً تميز، وإيماء عطف عليه، [قال العيني: وصوب السيوطي نصبه على نزع
الحافض]⁽⁴⁾ أو على الحال، أو المصدر/ النوعي لبذلت⁽⁵⁾.
1 / 334

(أقسام الحال)

تنقسم باعتبارات، قيل: فيه إشارة إلى هذه التقسيمات ليست للحال
بحسب الذات، ولهذا كانت متداخلة⁽⁶⁾.

(الأول: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: متقل وهو
الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

أحدها: الجامعة غير المؤولة بالمشتق، نحو: هذا مالك ذهباً، وهذه جيتك
خزاً بخلاف نحو: يهته يداً فإنه بمعنى: متقابضين، وهو وصف متقل) قال
الرضي: من الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً الحال في نحو: بوبته باباً باباً،
جاؤني رجلاً رجلاً أي: مفصلاً هذا التفصيل المعين، وضابطه أن يأتي للتفصيل
بعد ذكر المجموع مجزئيه معطوفاً بالقاء أو بضم نحو: 'خلو رجلاً رجلاً، أو ثم رجلاً
أي: مرتين هذا الترتيب المعين⁽⁷⁾، [قال ابن عقيل: ⁽⁸⁾] في نصب الثاني أقوال فعن

(1) بلا نسبة في شرح شواهد الغني: 862/2، شرح أبيات الغني: 29/7، خزائن الأدب: 398/9، المقاصد
النحوية: 32/4.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): وعند المخصوص بالمدح.

(4) في (س): قيل: الصواب نصب على نزع الحافض بقرينة المعطوف.

(5) المقاصد النحوية: 32/4.

(6) حاشية الشمني: 162/2.

(7) شرح الرضي: 32/2، 33، 34.

(8) في (س): ومثل ابن عقيل للترتيب بنحو: علمته الحساب باباً باباً، أي: مفصلاً، وادخلوا أولاً أولاً، أي:
واحدًا بعد واحد.

فمن الفارسي هو معمول للأول لوقوع الأول حالا، وعنه أيضاً صفة للأول وهما مركبان، وقد جاء التركيب باعراب الاسمين، قال: تزوجتها راميةً هرمزية، وقال الزجاج: تأكيد للأول، وقال ابن جني: صفة له، وقدره باباً ذا باب، والأقرب كونه منصوباً، نصب الأول وهما معاً حال لتأويلها بالمفرد كما أن الاسمين في هذا حلو حامضٌ خبر لتأويلهما بمز⁽¹⁾ (ولمّا لم يؤول في الأول لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشق، وليس كذلك) عدم التأويل مذهب سيويه⁽²⁾، [قيل:]⁽³⁾ والتحقيق أن الحال يقتضي ملاحظة وقت كون صاحب كذا، والشعر بالكون كذا ما له [مبدأ اشتقاق فزيد قائمٌ يدل على قيام زيد أي: كونه قائم بخلاف زيدا إنسانٌ فإنه لم يؤول إنسان بالكائن إنساناً لا يدل على كونه إنساناً]⁽⁴⁾ فظهور الحال مع الجمهور.

(الثانية: المؤكدة، نحو: ﴿وَلَيْسَ مُذْبِرًا﴾⁽⁵⁾، قالوا: ومنه ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾⁽⁶⁾ لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً، والصواب أنه يكون مصدقاً ومكذباً، وغيرهما، نعم إذا قيل: هو الحق صادقاً فهي مؤكدة قيل: الظاهر أنهم أرادوا والحق المذكور في هذه الآية، فإن المراد بما معكم التوبة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا مصدق ولا مكذب⁽⁷⁾.

(1) المساعد على تهليل الفوائد: 9/2.

(2) ينظر الكتاب: 375/1، 376.

(3) في (س): قال بعض المحققين.

(4) شرح عصام على الكافية: 131.

(5) النمل: 10.

(6) فاطر: 31.

(7) حاشية الشمني: 165/2.

(الثالثة: التي دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَبِيحاً﴾⁽¹⁾ ونحو: ﴿خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَاقَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رَجُلِيهَا الْحَالِ أَطْوَلُ، وَيَدِيهَا: بَدَلُ بَعْضِ الزَّرَاقَةِ كَسَحَابَةٍ، وَقَدْ تُشَدُّ فَاوُهَا، فَارِسِيَّتُهَا: أَشْتَرُكَأَوْ بَلَنُكَ؛ لِأَنَّ فِيهَا مِثْلَهُ مِنَ الْبَعِيرِ، وَالْبَقَرِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ⁽²⁾ .

(قال ابن مالك بدر الدين: ومنه ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾⁽³⁾ وهذا سهو منه لأن الكتاب قديم⁽⁴⁾) قيل: السهو من المصنف فإن الإنزال يقتضي الانتقال، والقدم لا يقبله (وتقع الملازمة) بكسر الزاي (في غير ذلك بالسماع، ومنه ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾⁽⁵⁾ إذا أعرب حالاً) من فاعل شهداء، واحتراز به عن انتصابه على المدح أو النعت لاسم لا (وقول جماعة) منهم الزخصري، وأبو البقاء (إنها مؤكدة وهم، لأن معناها غير مستفاد مما قبلها)⁽⁶⁾

قيل: بل هو/ مستفاد منه، لأن ذا الحال المذكورة هو الإله الحق الواجب الوجود 334/ ب الجامع لصفات الكمال، والقيام بالقسط منها⁽⁷⁾، وأجيب بأن مراد المصنف من كون معنى الحال مستفاد منه أن يكون ما قبلها له دلالة عليه بحسب الوضع نحو: ﴿وَلَيْئَ مُذْبِرًا﴾ وما نحن فيه ليس كذلك⁽⁸⁾ .

(الثاني: انقسامها بحسب قصدتها لذاتها وللتوطئة بها - إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة، نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾⁽⁹⁾ فإلما ذكر بشرًا توطئة للذكر سويًا، وتقول: نجاءني زيدٌ رجلاً عسناً.

(1) النساء: 28.

(2) القاموس المحيط: (ز. ر. ف): 167/3.

(3) الأنعام: 114.

(4) شرح الفية ابن الناطم: 312.

(5) آل عمران: 18.

(6) الكشف: 303/1، البيان في إعراب القرآن: 204/1.

(7) حاشية الشمي: 166/2.

(8) حاشية الشمي: 166/2.

(9) مريم: 17.

الثالث: انقسامها - بحسب الزمان - إلى ثلاثة: مقارنة⁽¹⁾، وهو الغالب، ونحو: ﴿وَهَذَا يَحْلِي شَيْخاً﴾⁽²⁾، ومقدرة: وهي المستقبل كسُمرت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي: مقدراً ذلك، ومنه ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾⁽³⁾ ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾⁽⁴⁾ أي: مقدرين التحليق والتقصير، وأما آمنين فحال مقارنة، أي: لتدخلن في حال أمنتكم المحقق⁽⁵⁾ (ومحكية، وهي الماضية نحو: نجاء زيد ركباً أمس) قيل: دأب إلى ارتكاب كون الحال فيه محكية مع إمكان جعلها مقارنة بأن تكون ركباً أريد منه الماضي المقارن لزمان عامله⁽⁶⁾، وأجيب بأن الحال المقارنة معناها مقارن للمتكلم، والمقدرة معناها مستقبل عنه، والمحكية معناها ماض عنه، وعلى هذا فلا إشكال في كون آمنين حالاً مقدرة، ولا في كون ركباً حالاً محكية⁽⁷⁾.

الرابع: انقسامها - بحسب التبيين والتوكيد - إلى قسمين: مبينة، وهو الغالب، وتسمى مؤسسة أيضاً، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها نحو: ﴿وَلَيْ مُذِيرٌ﴾، ومؤكدة لصاحبها نحو: نجاء القوم طراً، ونحو: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾⁽⁸⁾ ومؤكدة لمضمون الجملة، نحو: زيد أبوك عطوفاً وعاملها في هذا النوع أحق⁽⁹⁾، أو نحوه مضمراً [بعد المبتدأ

(1) في (س) بزيادة: وتسمى مستحبة.

(2) هود: 72.

(3) الزمر: 73.

في (س) بزيادة: أي: مقدرين الخلود، وهو ظاهر، لأن الخلود غير مقارن لل دخول.

(4) الفتح: 27.

(5) في (س) بزيادة: فلا حاجة إلى جعله حالاً مقدرة.

(6) حاشية الشمني: 167/2.

(7) حاشية الشمني: 167/2.

(8) يونس: 99.

(9) في (س) بنقطة: أنا أعيذك فقيراً إلى مفرك.

والخبر، فلو كان الخبر عنه غير أنا فتقديره: حقه، أو أعرفه، وإن كان أنا فالتقدير: احق، أو أعرف، أو أعرفني⁽¹⁾.

وقال الزجاج: عاملها الخبر لتأويلها بمسمي، وابن خروف المتدا لتضمنته تنبيه، قال ابن عقيل: هذا أبعد من قول الزجاج؛ لأن الذي ضمن معنى الحروف لا الأسماء⁽²⁾ (وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومثل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة) الثلاثة الأولى (للمؤكدة لعاملها، وهو سهو⁽³⁾) لما عرفت من المثاليين الآخرين من توكيد صاحب الحال⁽⁴⁾ (ومما يشكل قولهم في نحو: جاء زيد والشمس طالعة، أن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى المفرد، ولا تبين هيئة الفاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها: جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني فهي كالحال والنعت السببين، كُفِّرَتْ بالدار قائماً سكَّانها، ويرجل قائم غُلْمائُه، وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: مبكراً، ونحوه، قال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري) وهو القاسم بن الحسن الخوارزمي الحنفي، ولد سنة خمس وخمسون وخمسمائة، ومن شعره:

يَا زُمْرَةَ الشُّعْرَاءِ دَعْوَةٌ نَاصِحَةٌ لَأَتَأْمُلُوا عِنْدَ الْكَرِيمِ سَمَاحًا
إِنَّ الْكِبْرَامَ بِأَسْرِهِمْ قَدْ أَغْلَقُوا بَابَ السَّمَاحِ وَضَيَعُوا الْبِقَاتَا⁽⁵⁾ 1/335

(إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾⁽⁶⁾ في قراءة من رفع البحر، هو كقوله⁽⁷⁾:

(1) ساقط من (س).

(2) المساعد على تسهيل الفوائد: 43/2.

(3) شرح التسهيل: 358/2.

(4) في (س) بزيادة: لأنه توكيد عاملها.

(5) البيان من الكامل، ينظر ترجمة الخوارزمي في بنية الرواة: 252/2، الأعلام: 175/5.

(6) لقمان: 27.

(7) الكشف: 529/3، التيسير في القراءات السبع: 136.

وَقَدْ اخْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا (١)

صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه:

بِعُنْجَرٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

اغتندي أي: أبكر، والوُكُنَاتُ بضمين أو بفتح الكاف جمع وكنه مواقع الطير، ومنجرد فرس قصير الشعر، وفي القاموس: يقال للفرس قيد الأوابد، لأنه يلحق الوحش بسرعه^(٢)، والهيكَلُ الفرس الطويل الضخم (وُجِثَ والجيش مصطفً، ونحوها من الأحوال التي حكمها حكم الظرف، فلذلك عريت من ضمير ذي الحال)، يعني أن هذا لا يحتاج إلى ضمير أصلاً لشبهها بالظرف كما في 'جِثت وقت إصفاة الجيش للقتال'^(٣)، و'وُغِدوت وقت استقرار الطير في وكناتها، قيل: يعني أنه إذا رجع إلى معني الظرف يكون متضمناً للضمير أي: جِثت كأنشاً في إصفاة الجيش، ورد بأنه يلزم كون ظرف الزمان حالاً عن الجئة، وقال صاحب الكشف: والحق أن الواو يحصل بها الربط لدالتها عن المقارنة (ويعوز أن يقدر و'نجرها أي: وجر الأرض) يعني أن اللام نائية مناب الضمير فيكون ذو الحال الأرض، لا ما في الأرض كما في الأول كما ظن من قال: يريد أن عود الضمير إلى الأرض بمثابة عوده إلى ذي الحال'^(٤) وهو ما في الأرض^(٥).

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: ١١٠، شرح الملفات السبع للزوزني: ٢٣، شرح الفصائد

السبع الطوال: ٨٢، شرح أبيات المغني: ٢٩/٧، خزنة الأدب: ٢٥٠/٤.

(٢) القاموس المحيط: (ق. ي. د) ٤٠٠/١.

(٣) القائل الفاضل اليمني كما في هامش المخطوط.

(٤) في (س) بزيادة: في الآية.

(٥) حاشية الشمي: ١٦٧/٢.

(إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها)

اعلم أنها إذا دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو: ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ﴾⁽¹⁾، ونحو: صَبِيحَةَ أَيُّ يَوْمٍ سَفَرُكَ، وَغِلَامٍ مَنْ جَاءَكَ، وإلا⁽²⁾ فإن وقعت على زمان نحو: ﴿أَيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾⁽³⁾، أو مكان ﴿فَأَيْنَ تُلْهَبُونَ﴾⁽⁴⁾ أو حدث نحو: ﴿أَيُّ مُتَقَلِّبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾⁽⁵⁾ فهي منصوبة مفعولا فيه [في الأولين]⁽⁶⁾ (ومفعولا مطلقاً)⁽⁷⁾، وإلا⁽⁸⁾ فإن وقع بعدها اسم نكرة، نحو: مَنْ أَبَ لَكَ فَهِيَ مبتدأ، أو اسم معرفة، نحو: مَنْ زِيدَ فَهِيَ خبر، أو مبتدأ على الخلاف السابق) في أول هذا الباب (ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط) إذ لا يقع بعدها إلا فعل (وإلا) أي: وإن لم يقع بعده اسم نكرة أو معرفة (فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو: مَنْ قَامَ ونحو: مَنْ يَقْمُ أَقْمُ مَعَهُ، والأصح أن الخبر فعل الشرط، لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعد فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به، نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾⁽⁹⁾، ونحو ﴿أَيُّمَا مَا تَدْعُوا﴾⁽¹⁰⁾، ونحو: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾⁽¹¹⁾، وإن كان واقعاً على ضميرها، نحو: مَنْ رَأَيْتَهُ، أو متعلقها، نحو: مَنْ رَأَيْتَ أَخَاهُ فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها بفسيره المذكور.

(1) التبا: 1.

(2) في (س) بزيادة: أي: وإن لم يدخل عليها جاراً أو مضاف.

(3) التحل: 21.

(4) التكوين: 26.

(5) الشعراء: 227.

(6) في (س): يعني في ظرف الزمان والمكان.

(7) في (س) بزيادة: يعني في الحدث.

(8) في (س) بزيادة: وإن لم تقع على ذلك.

(9) خافر: 81.

(10) الإسراء: 110.

(11) الأعراف: 186.

تنبيه: إذا وقع اسم الشرط مبتدأ، فهل خبره فعل الشرط وحده لأنه اسم تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: "مَنْ يَقُمْ" لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك: "كل الناس يقوم"، أو فعل الجواب لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره وهو الخبر في قولك: "الذي يأتيه فله درهم" إطلاق الفعل على الفعل مع الضمير المتصل شائع، ومنه قول ابن الحاجب⁽¹⁾: "أو كان الخبر فعلاً له نحو: زيد قام، وإلا فخبر المبتدأ بمجموع جملة الشرط والجزاء لا الفعل وحده"⁽²⁾ (أو مجموعهما، لأن قولك: "مَنْ يَقُمْ أَقِمْ" معه بمنزلة قولك: "كل من الناس إن يقوم أقم معه والصحيح الأول، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية.

(مسوغات الابتداء بالنكرة)

لم يعول المتقدمون في ظابط ذلك إلا على حصول الفائدة) قال الرضي: قال ابن الدهان - وما أحسن ما قاله -: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت⁽³⁾ (ورأى المتأخرون أنه ليس كل واحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فَتَبْعُوهَا فمن مقل غل) خبر مبتدأ محذوف على أن من للتبعيض مدخولها صفة لمقدر، أي: فهم بعض فريق مقل غل، ويجوز أن يكون بمعنى "أي: فانحصروا في فريق مقل غل، وبمعنى إلى أي: فانقسموا إلى فريق صفته كذا، وبمعنى عن أي: فلم يخرجوا عن فريق موصوف بكذا، الكلام في قوله (ومن مكثر مورد ما لا يصلح، أو معدد لأمر متداخلة) فلا يحصل الامتياز المطلوب (والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور:

(1) في (س) بزيادة: في باب المبتدأ.

(2) في (س) بزيادة: ففي مثال مَنْ يَقُمْ فإني أكرمه جملة الجزاء لما علان، جزم باعتبار جواب لشرط جازم على القول، ورفع باعتبار أنها خبر للمبتدأ على الثاني في مثل: مَنْ يَقُمْ أَقِمْ جملة أكرمه لا محل لها على القول الأول، ولما عمل على الثاني. شرح الرضي: 256/1.

(3) شرح الرضي: 231.

أحدهما: أن تكون موصوفة لفظاً، أو تقديرًا، أو معني، فالأول نحو: ﴿وَأَجَلَ مُسَمًّى جِنَّهٗ﴾⁽¹⁾ فإنه نكرة خصت بالصفة، لكن لا بد من تقدمه هنا من نكتة؛ لأن الشائع في مثله تقديم الخبر نحو: عندي ثوبٌ جديدٌ، وجعلها الزمخشري: تعظيم شأن لأجل مسمي⁽²⁾ ﴿وَلَعَيْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾⁽³⁾ هذا على ما هو المشهور عند الجمهور من المسوغ هنا كون النكرة موصوفة⁽⁴⁾ وقال ابن الحاجب⁽⁵⁾: كونها في معنى العموم مثل قولهم: ثمرة خير من جرادة والمراد كل عبد مؤمن (وكقولك: رجل صالح جاءني) ومن ذلك قولهم: ضعيف عاذ بقَرْمَلَةٍ مثل يضرب لمن استعان بضعيف، بالقرملة واحده القرملة كجعفر وهو شجر ضعيف بلا شوك، [وفي القاموس]⁽⁶⁾ ومنه دليل عاذ بقرملة، قال جرير:

كَانَ الْقَرَزْدَقُ إِذْ يَعُوذُ بِخَالِهِ مِثْلُ الدَّلِيلِ يَعُوذُ نُحْتَ الْقَرْمَلِ⁽⁷⁾

(إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خلفاً من موصوف، والصواب ما بينت، وليست كل صفة تُحَصِّلُ الفائدة، فلو قلت: رجل من الناس جاءني لم يميز، والثاني نحو قولهم: ألسمن منوان بدرهم، أي: منوان منه،

(1) الأنعام: 2.

(2) الكشف: 79/2.

(3) البقرة: 221.

(4) في (س) بزيادة: في الإيضاح إنما المصحح له هنا.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 184/1، 185.

(6) القاموس (ق. ر. م. ل) 42/4.

(7) البيت من الكامل لجرير في ديوانه: 368، حاشية الشنفي: 168/2، حاشية الدسوقي: 44/3، الصحاح (ق. ر. م. ل) 2/1341.

وقولهم 'شر أهر ذا ناب' ⁽¹⁾ مثل يضرب في ظهور أمارات الشر، والمراد بهذا ناب الكلب، أي: شر عظيم حمل الكلب على الهرير هذا هو رأي الجماعة، وذهب ابن الحاجب وغيره إلى أن المسوخ فيه كون المبتدأ في معنى الفاعل فإن المعنى، ما أهر ذا ناب إلا الشر، أن يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي عموم من نسب إليه الفعل وإثباته لذلك ⁽²⁾.

(و):

قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ (3).....

بعض بيت من الكامل تمامه:

..... وَقَدْ أَرَى وَأَبْيُ مَا لِكَ ذُو الْمَجَازِ يَذَارِ

قدر أي: تقدير من الله، أحالك: أي: أنزلك، وذو المجاز موضع بمعنى كان به سوق في الجاهلية، ورأي فعل متكلم، والواو في أبي للقسم جمع أب مضاف إلى ياء المتكلم، وعند المبرد مفرد رد لامة عند الإضافة، وذو المجاز اسم لأ، ويدار خبرها، ولك صفة دار ⁽⁴⁾ (إذ المعنى: شرُّ أي شر، وقدرٌ لأ يُغالب) أو ما أحلك ذا المجاز إلا قدر.

(1) مجمع الأمثال للميداني: 211 / 2.

(2) الإيضاح في شرح الفصل: 185 / 1.

(3) البيت للمؤرج السلمي في شرح أبيات المغني: 30 / 7، خزائن الأدب: 467 / 4، وبلا نسبة في حاشية

الدسوقي: 45 / 3، شرح شواهد المغني: 862 / 2، شرح الفصل: 36 / 3.

(4) حاشية الشبلي: 168 / 2.

(والتالث نحو: زجبل جاءني، لأنه في معنى رجل/ صغير، وقولهم: ما 1/336
أحسن زيدا، لأنه في معنى شيء عظيم حسن زيدا، وليس في هذين النوعين صفة
مقدرة فيكونان من القسم الثاني.

والثاني: من الأمور العشرة⁽¹⁾ (أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قُائم
الزيدان عند من أجازاه) يعني الأخفض والكوفين، وهذا مبني على أن الكلام في
كلا قسمي المبتدأ والخبر المحكوم عليه، والمحكوم به بقرينة ما سيأتي في المسوغ
السابع فسقط ما قيل: إنه ليس مما نحن فيه لأن الكلام في أحد قسمي المبتدأ وهو
المحكوم عليه، والصواب أن يمثل بنحو: ضرب الزيدان أحسن⁽²⁾ (أو نصباً) نحو:
أمرٌ بمعروف صدقة، وأفضل منك جاءني، إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر
والوصف) هذا على قولهم يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خلفاً من
موصوف لا على ما استصوبه من أن المبتدأ في الحقيقة الموصوف المحذوف كما في
ضعيف عاذ بقرملة [حتى يقال:]⁽³⁾ أن اسم التفضيل الذي هو خلف عنه فكأنه
نسي ما قدمه قريباً (أو جراً نحو: غلام امرأة جاءني، وخمس صلوات كتبهن الله
وشرط هذه): النكرة العاملة للجور (أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا، أو
معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة، نحو: مثلك لا يبخل، وغيرك لا يهود، وأما
ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة) وشرط مبين للواقع، وخصص
للدلول الكلام لأن قولنا عمل المبتدأ للجور مسوغ للابتداء بالنكرة أعم بحسب
المفهوم من كون المضاف إليه نكرة أو معرفة، أو المضاف مما لا يعرف إلا
للاضافة، [وهذا شرط مغاير للمسألة التي هي كون عمل المبتدأ مسوغاً للابتداء
بالنكرة]⁽⁴⁾، فسقط ما قيل لا حاجة إلى هذا الشرط فإن المسألة مفروضة فيما إذا

(1) في (س) بزيادة: من مسوغات للابتداء بالنكرة.

(2) حاشية الشمني: 168/2.

(3) في (س): فاندفع ما قيل إن.

(4) حاشية الشمني: 168/2.

كان المبتدأ نكرة، وهل هذا الشرط إلا بمنزلة أن يقول في الابتداء بالنكرة العاملة خبراً، إن يكون نكرة، أو معرفة، ففيه جعل صورة المسألة شرطاً لها، وهذا عين ما انتقد على أبي حيان فيما يأتي حيث قال: ومن الغريب قول أبي حيان إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها⁽¹⁾.

(والثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به) قيل: إذا امتنع نحو: رجل قائم فأى أثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به، أو عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعاً مع قيام المانع⁽²⁾ واجيب بأنه لا كان حرف العطف جاعلاً المعطوف والمعطوف عليه كشيء واحد كان المسوغ للابتداء في أحدها مسوغاً له في الآخر⁽³⁾ (نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾⁽⁴⁾ أي: أمثل من غيرهما) [وسيدكر]⁽⁵⁾ أنه مما يحتمل حذف المبتدأ أي: أمرنا (ونحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا إِذَى﴾⁽⁶⁾) جملة الزخشرى من باب الاختصاص بالصفة⁽⁷⁾، قال التفتازاني: أما في المبتدأ فظاهر، وأما في المعطوف فلما أشار إليه من أن المعنى عفو عن المسؤول، أو عن السائل، أو المغفرة من الله، أو من السائل، على أنه ليس من القواعد احتياج المعطوف على المبتدأ إلى التعريف، أو التخصيص⁽⁸⁾، ورد بأن القاعدة أن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، ثبت له حكمه، وجعل من قبيل كوكب انقضاء الساعة⁽⁹⁾ (وكثير منهم أطلق

(1) حاشية الشمني: 168/2.

(2) حاشية الشمني: 169/2.

(3) حاشية الشمني: 169/2.

(4) محمد صلى الله عليه وسلم: 21.

(5) في (م): وجعله المصنف في الباب الخامس.

(6) البقرة: 263.

(7) الكشاف: 277/1.

(8) حاشية السعد على تفسير الكشاف: 109 / 1.

(9) القائل عصام الدين في شرح الكافية: 65.

العطف، وأعمل الشرط) الظاهر أن الزغشري ليس منهم بخلاف التفازاني
(منهم⁽¹⁾) ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده⁽²⁾ من قوله: 336 / ب

عندي اضطبارٍ وشكوى عند قاتلتي فهل يا عجب من هذا امرؤ سميماً⁽³⁾

بيت من البسيط الاضطبار أبلغ من الصبر، وهو حبس النفس عن الجزع،
وشكوى الإنسان غيره إخباره عنه بسوء فعله به، والباء متعلقة بمحذوف يفسره
سمع أي: فهل سمع بأعجب من هذا أمراً سمع⁽⁴⁾ (إذ يحتمل أن الواو هنا للحال،
وسايتي أن ذلك مسوغ، وإن سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام، أي:
وشكوى عظيمة، على أنا لا محتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف
مختص، وهذا بمجرد مسوغ كما قدمنا) كأنه يشير إلى ما ذكرنا في المسوغ الأول
من أن قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾⁽⁴⁾ قدم على الظرف تعظيماً لشأن الساعة،
وقيل: هذا وقوله وقد أسلفنا سهو فإنه لم يقدم ذلك، ولا أسلفه في موضع من
الكتاب، وإنما ذكره بعد في المسوغ الرابع⁽⁵⁾.

(وكانه توهم أن التسويف مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن
التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه،
وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخر
الظرف كما في قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾⁽⁶⁾) يخالف لما قال الزغشري من

(1) في (س) بزيادة: كما عرفت بخلاف التفازاني.

(2) شرح السهيل: 292 / 1.

(3) البيت بلا نسبة في شرح أبيات المني: 32 / 7، شرح شواهد المني: 2 / 863، شرح السهيل: 292 / 1.

(4) الأنعام: 2.

(5) حاشية الشمني: 159 / 2.

(6) الأنعام: 2.

أن تقديم المبتدأ هنا واجب تعظيماً لشأنه⁽¹⁾. (فإن قلت: لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدرة، فيكون العطف هو المسوغ، قلت: لا يسوغ ذلك، لأن المسوغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة، فإن قيل: يحتمل أن الواو عطف اسماً وظرفاً على مِثْلَيْهِمَا، فيكون من عطف المفردات، قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار، فإن قيل: قَدَّرَ لكل من الظرفين استقراراً، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين، قلنا: الاستقرار الأول خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيويه، واختاره ابن مالك⁽²⁾، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

والرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً يعني مجموع الجار والمجرور في بعض النسخ، والرابع أن يكون خبرها عند سيويه ظرفاً أو مجروراً (قال ابن مالك: أو جملة⁽³⁾) وعلى هذا فقله: أو جملة ليس بمعطوف على المذكور، لأنه لم يقل به سيويه بل مقدراً، أي: قال ابن مالك: أن يكون خبرها ظرفاً، أو مجروراً، أو جملة، وقال أبو حيان: ولا أعلم أحد أجرى هذه الجملة مجرى الظرف، أو المجرور إلا هذا المصنف⁽⁴⁾ (نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾⁽⁵⁾، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾⁽⁶⁾، وقَصْدُكَ غَلَامَةٌ رَجُلٌ) نشر على ترتيب اللف (وشرط الخبر فيهن الاختصاص [يعني به]⁽⁷⁾ أن يكون المجرور بالظرف، أو الحرف، والمُسند إليه في الجملة صالحاً للإخبار عنه فيخرج نحو: عند رجل مال، وإليه يشير قوله (قلو قيل: فَيُي دَارِ رَجُلٍ

(1) الكشاف: 79/2.

(2) في (س) بزيادة: ولو لم يجزئه لاستقام ما قيل.

(3) ينظر شرح التسهيل: 295/1.

(4) حاشية الشمني: 169/2.

(5) ق: 35.

(6) الرعد: 38.

(7) في (س): فالمراد بالاختصاص هنا.

رَجُلٌ لم يميز، لأن الوقت لا يخلو/ من أن يكون فيه رجل ما في دار ما، فلا فائدة 1/337
في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم [عطف على الاختصاص]⁽¹⁾ (فلا يجوز رجل
في الدار وأقول: إنما وجب التقديم هنا) أي: في كون خبر النكرة ظرفاً، أو مجرداً،
أو جملة (للدفع توهم الصفة، واشترطه هنا) أي: في مسوغ الابتداء بالنكرة (يوهم
أن له مدخلاً في التخصيص) أراد به هنا تسويغ الابتداء بالنكرة⁽²⁾ (وقد ذكروا
المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذلك موضعها).

الحامس: أن تكون عامة: إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام،
أو بغيرها) إنما عد هذا المعنى في مسوغات الابتداء بالنكرة بناء على أن الاسم
النكرة بسبب عمومته مائل المعرفة من حيث أنه يصلح لمتعدد على البذل فساغ
الابتداء، لا على أن وجه التوزيع تخصيص النكرة، حتى أن العموم ضد
الخصوص، فكيف يحصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء، على أن هذا إنما
يرد على من قال النكرة لا يتبدأ بها، إلا إذا تخصصت بوجه ما، والمصنف لم يقل
به أيضاً أن المراد بالتخصيص هنا حصول المسوغ لا ضد التعميم كما مر⁽³⁾ (نحو:
ما رجل في الدار) فالنكرة فيه عامة لا بذاتها، بل لوقوعها في سياق النفي (وهل
رجل في الدار) هذا على أنه لما استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير
خصوصية لفرد على فرد حصل، وقيل: على أن النكرة في سياق الإثبات [قد
يكون للعموم نحو: ثمرة خير من جرادة وبهذا يندفع ما قيل: أن النكرة هنا في
سياق الإثبات]⁽⁴⁾ وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها بالذات يوجب كونها
عامة⁽⁵⁾ (و﴿إِلَٰهٌ مَعَ اللَّهِ﴾)⁽⁶⁾ فالنكرة هنا عامة لوقوعها في سياق ما هو في معنى

(1) ساقط من (س).

(2) في (س) بزيادة: يعني أن وجوب التقديم في هذه الثلاثة، إما هو لدفع ترهيم أنها صفة فاشترط تقديمها في
مسوغ الابتداء بالنكرة يوهم أن تقديمها له مدخل في التسويغ، وليس كذلك.

(3) حاشية الشنقي: 169/2.

(4) ساقط من (س).

(5) في (س) بزيادة: وقد يقال لما استفهم عن الحكم عن واحد من الجنس من غير خصوصية لفرد على فرد
حصل الشائع كما في نحو: رجل غير من امرأة.

(6) النمل: 60، 61، 62، 63.

حاشية الشنقي: 169/2.

النفي، إذ الهمزة فيه للإنكار الإبطالي (وفي شرح منظومة ابن الحاجب له إن الاستغناء المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم، نحو: أرجل في الدار أم امرأة كما مثل به في الكافية⁽¹⁾)، وليس كما قال) إذ لو كان قال للزم امتناع نحو: أرجل في الدار لعدم لفظة أم الدالة على حصول الخبر عند التكلم، وعدم شيء آخر يختص به المبتدأ [كما قال الرضي]⁽²⁾.

(والسادس: أن يكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي) قيل: الظاهر حذف كلمة صاحب⁽³⁾ (نحو: رجل خير من امرأة، ونمرة خير من جرادة) جعله ابن عقيل مثلاً لما قصد به العموم⁽⁴⁾، ونسبه إلى ابن عباس رضي الله عنه، والمشهور أنه من كلام عمر رضي الله أن رجلاً سأل عن جرادة قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب تعال تحكم فقال كعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم نمرة خير من جرادة⁽⁵⁾.

(والسابع: أن تكون في معنى الفعل) قيده ابن النحاس بقوله من غير اعتماد⁽⁶⁾، وتركه المصنف لقوله (وهذا شامل لنحو: عَجِبْتُ لَزَيْدٍ، وضبطوه بأن يراد به التعجب، ولنحو: ﴿سَلَامٌ عَلَى آلِ يَاسِينَ﴾⁽⁷⁾ و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾⁽⁸⁾ وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو: قَائِمُ الزَّيْدَانِ عند من جوزها) وهو الأخفش والكوفيون، وعلى رأيهم ففيه مسوغان:

(1) شرح الرضي: 1/ 231. حاشية الشمني: 169/2.

(2) ساقط من (س).

(3) شرح الرضي: 1/ 233.

(4) حاشية الشمني: 169/2.

(5) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 218.

(6) الارتشاف: 2/ 1100.

(7) حاشية الشمني: 170/2.

(8) الصافات: 130.

(9) المطففين: 1.

أحدهما: هذا، والثاني: كون النكرة عاملة رفعاً كما مر⁽¹⁾ (وعلى هذا ففي نحو: ما قائم الزيدان مسوغان) بل مسوغات ثالثها النكرة عامة لوقوعها في سياق/ النفي (كما في قوله تعالى ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾⁽²⁾ مسوغان) الصفة، وكون الخبر ظرفاً مختصاً (وأما منع الجمهور لنحو: قائم الزيدان فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر لوجهين: أحدهما: أنه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: زيد قائم أبوه، كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه.

والثاني: أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب) يعني اشتراط مجموع الأمرين، وإلا فإذا فقد الأول فلا يعمل أصلاً، وإذا فقد الثاني يعمل في المرفوع فقد صرح به الرضي⁽³⁾ (لا لمطلق العمل، بدليلين:

أحدهما: أنه يصح زيد قائم أبوه أمس.

والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو: أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو: شجرة سجدت، وبقرة تكلمت، إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة [وفيه أن]⁽⁴⁾ هذا يدخل في المسوغ السابع، لأن الناطق بهذا يتعجب من هذا الخارق العظيم (بخلاف نحو: رجل مات و نحوه) إذ لا فائدة فيه.

(1) في (س) بزيادة: وكونها في معنى الفعل.

حاشية الشمني: 170/2.

(2) ق: 4.

(3) شرح الرضي: 425/3.

(4) في (س): قيل هذا.

(والتاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا أسدٌ أو رجل
بالباب إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد
أو رجل) أي: نحو: أحوال من ذلك؛ لأن نفي النفي إثبات.
(والعاشر: أن تقع في أول جملة حالية، كقوله:

سَرَيْنَا وَنَجَمٌ قَدْ أَضَاءَ قَمُلًا بَدَا مُخَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلُّ شَارِقٍ⁽¹⁾

بيت من الطويل، سرينا من السرى، وربما صحف بالمعجمة من
الشراب، وأضاء أنار، وبدا ظهر، ومخياك وجهك، والشارق النجم وكل مضى⁽²⁾
(وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها) تقريره هنا أن العادة لا توجب أن يخلو
السرى من ذلك فيفيد الإخبار بأنه وقع في هذه الحالة (ومن ذلك قوله:

الذُّبْ يَطْرُقُهَا فِي الدُّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تُرَانِي مُدَيَّةٌ بِيَدِي⁽³⁾

بيت من البسيط يطرقها يميئها ليلاً، والهاء للغنم، والمدية الشفرة وهي
السكين العظيم، والمعنى أن الذئب يأتيها في الليل مرة واحدة فلا تراه كذلك إلا
في حين ما، وأما أنا فأذبحها دائماً فهي تراني كل يوم حال كون المدية بيدي فأنا
شر عليها من الذئب. (وبهذا يعلم أن اشتراط التحوين وقوع النكرة بعد واو
الحال ليس بلازم⁽⁴⁾)، ونظير هذه الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل: تكسر
إن إذا وقعت بعد واو الحال⁽⁵⁾)، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل

⁽¹⁾ بلانسة في شرح شواهد المفتي: 863/2، المساعد على تسهيل الفوائد: 219/1، شرح ابن عقيل: شرح
أبيات المفتي: 33/7، البحر المحيط: 88/3.

الشاهد فيه: قوله ونجم مبتداً مع أنها نكرة في صدر جملة أصح.
في (س) بزيادة: نقله السيوطي.

⁽³⁾ بلانسة في شرح شواهد المفتي: 864/2، شرح أبيات المفتي: 33/7.

⁽⁴⁾ في (س) بزيادة: وهذا على رواية الرفع على الابتداء.

⁽⁵⁾ شرح الجمل لابن عصفور: 469/1.

قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽¹⁾ هذا لي قول ابن الأنباري: أن الجملة محلها النصب، قال أبو البقاء: كسرت إن لأجل لام الأمر⁽²⁾، قيل: لو لم يكن اللام لكسرت أيضاً؛ لأن الجملة حالية إذ المعنى: إلا وهم يأكلون الطعام (ومن روى مديّة بالنصب فمفعول لحال عذوفة، أي: حاملاً أو ممكناً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء) قيل: بل يحسن/ أن يكون بدل اشتمال⁽³⁾، ولا مانع منه إذ الظاهر يبدل من ضمير الحاضر عند الجمهور⁽⁴⁾، كاعجبي كلامك⁽⁵⁾، [والربط موجود تأمل].⁽⁶⁾ (ومثل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَفَاءَ قَدْ أَهْمَتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾⁽⁷⁾ وقول الشاعر:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمْ كَارِهًا خَلَيْتَا وَتَبَرَّيْجٍ مِنَ الْوَجْدِ خَائِفًا⁽⁸⁾

بيت من الطويل لعبد الله بن الدمينه، عرضنا جواب لما في قوله، وقبله:

ولما لحقنا بالحمول ودونها خبيص الخشائر ترمي القميص عواقف⁽⁹⁾

أراد بالحمول الأثقال، وخبيص الخشا قيم المرأة التي شبت بها، والعائق موضع بنجاح السيف⁽¹⁰⁾، وكارهاً حال، والتبريح التشديد، والوجد الحزن،

(1) الفرقان: 20.

(2) البيان في إعراب القرآن: 212/2.

(3) في (س) بزيادة: والربط موجود.

حاشية الشمني: 170/2.

(4) في (س) بزيادة: إذا كان بدل بعض كاعجبي وجهك، أو بدل اشتمال.

(5) في (س) بزيادة: أو بدل كان مقيداً للإحاطة نحو: ﴿تكون لنا هيدا لأولنا وآخرنا﴾ فتأمل.

(6) ساقط من (س).

(7) آل عمران: 154.

شواهد التوضيح والتصحيح: 45.

(8) البيت لابن الدمينه في شرح شواهد المغني: 865/2، شرح أبيات المغني: 35/7.

(9) في (س) بزيادة: وبعده:

(10) في (س) بزيادة: وقلى العينين

وخائفه يريد أنه امتلاء صدره من الحزن، فارتقى إلى ما فوقه حتى خنقه وهذا المسلم كارهاً، يحتمل أن يكون مجباً شغله ما به من الوجد عن الالتفات إلى غير محبوبته، فكره رد السلام إما بخلا، وإما خشية أن يفتن لكونه محبوباً للمسلم (ولا دليل فيهما؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدرة في الآية، أي: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾⁽¹⁾ قيل: لا وجه له؛ لأن ابن مالك لم يدع أنهما متعینان، لذلك ولم يذكرهما على وجه الاستدلال بهما، بل على وجه التمثيل كما اعترف به⁽²⁾، وقيل: بل له وجه لأن الظاهر من ذكر مثال من كلام العرب من يستدل بكلامه أنه للاستدلال لا مجرد التمثيل⁽³⁾ (ومما ذكروا من المسوغات) منها وقوع النكرة بعد لولا كقوله:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقعة لما استقلت مطايهن للظعن⁽⁴⁾

[ذكره ابن مالك]⁽⁵⁾، كان المصنف تركه لدخوله في المسوغ الأول أي: لولا اصطبار عظيم (أن تكون نكرة محصورة نحو: إنما في الدار رجل، أو للتفصيل، نحو: الناس رجلان رجل أكرمته، ورجل أمتته، وقوله:

فَأَقْبَلْتُ رَحْضاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فُتُوبٌ لِّسُنْتٍ وَتُوبٌ أَجْرُ⁽⁶⁾

بيت من المتقارب، لامرئ القيس، (قولهم: شَهْرٌ ثَرَى وشهر تَرَى وشهر مرعى) قيل: هذا بخط المصنف ثرى ومرعى منونين، لكن قال ابن بري في رده

(1) آل عمران: 154.

(2) حاشية الشنقي: 170/2.

(3) حاشية الشنقي: 170/2.

(4) البيت من البسيط بلا نسبة في شرح التوضيح والتصحيح: 46، شرح التسهيل لابن مالك: 294/1، الاوتشاف: 39/2.

(5) في (س): وعد ابن مالك منها.

(6) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 59، الكتاب: 86/1، المقاصد النحوية: 545/1، شرح شواهد المغني: 865/2، شرح أبيات المغني: 35/7.

على مناقشات ابن الخشاب على مقامات الحريري: أن السجع في الشر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة و النقصان، والإبدال وغير ذلك، وحذفوا التنوين منه، كما حذفوه في الشعر، فقالوا: شهر ثرى وشهر تري وشهر مرعى، فحذفوا التنوين من ثرى وتري إتباعاً لقولهم: ترى لكونه فعلاً⁽¹⁾ (أو بعد فاء الجزاء، نحو: إن مضى غير فعير في الرباط) العير بالفتح الحمار [والخيل]⁽²⁾، والسيد والملك، بالكسر القافلة والإبل التي تحمل الميرة [كما في القاموس]⁽³⁾ (وفيهن نظو، أما الأولي فلأن الابتداء فيها بالكرة صحيح قبل مجيء [ئها] قيل: هذا قدح في المثال الخاص، ولا يلزم من تطرق القدح لا تلك القاعدة المقررة، إلا ترى أنها صادقة على مثل قولنا إنما قائم رجل، ولا يتأتى فيه الاحتمال الذي أبداه المصنف⁽⁴⁾.

(و)أما الثانية فلا احتمال رجل الأول للبديلة⁽⁵⁾ [والثاني عطف عليه]⁽⁶⁾

هذا من باب إطلاق الكل على الجزء، فيندفع إشكال باب البذل، إنما هو مجموع 338 / ب المتعاطفين لأنه بدل كل، لا بدل بعض لاقتقاره إلى الضمير، ولم نر بديل تفصيل ملفوظاً معه بالضمير، لا محتاجاً إلى تقديره⁽⁷⁾ / (كقوله:

وَكُنْتُ كَلْبِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزُّمَانُ فَشَلَّتْ)⁽⁸⁾

بيت من الطويل لكثير عزة، واختلف في معناه، [فقيل: ⁽⁹⁾تمنى أن تشل أحد رجليه وهو عندها حتى لا يرحل عنها،] أو قيل⁽¹⁰⁾: لما خانت عزة العهد

(1) حاشية الشمني: 170/2، 171.

(2) ساقط من (س).

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشمني: 171/2.

(5) في (س) بزيادة: من رجلان فيكون للناس لا مبتداً.

(6) ساقط من جميع النسخ.

(7) حاشية الشمني: 171/2.

(8) سبق تخريجه: 187.

(9) في (س): فقال الأعلم.

(10) في (س): وقال بن سيده.

المهد فزلت عنه، وثبت هو عليه صار كذبي وجلبين رجل صحيحة وهو ثباته عليها، وأخرى مريضة، وهو زللها عنه، و[قيل:]⁽¹⁾ إنه بين خوف ورجاء، [قيل:]⁽²⁾ تمنى أن يضع قلوبه فيبقى [في حبها]⁽³⁾ فيكون يبقائه كذبي رجل صحيحة، ويكون يفقد قلوبه كذبي رجل غيلة [قال العيني وهو الممول عليه]⁽⁴⁾ (ويسمى بدل التفصيل، ولاحتمال شهر الأول الخيرية) وشهر الثاني، والثالث معطوفان عليه، والخبر هو المجموع كما في قولك: بنو زيد فقيه وكانت شاعر وإلا لزم الإخبار عن الجمع بمفرد لفظاً ومعنى، لكنه أطلق الكل على الجزء مجازاً (والتقدير: أشهر الأرض المطورة شهر ذو ثرى، أي: ذو تراب ندى، وشهر ترى فه الزرع، وشهر ذو مرغى، ولاحتمال نسيته وأجر الوصفية والخبر محذوف، أي: فمنها ثوب نسيته، ومنها ثوب أجره، ويحتمل أنهما خبران وتسم صفتان مقدرتان، أي: فتوب لي نسيته وثوب أجره، وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه كما قال:

لَمُوبٍ تُنْسِي إِذَا قُمْتُ مِسْرَالِي⁽⁵⁾

عجز بيت من الطويل، لموب أي: جارية، والسريال بالكسر القميص (وإنما جر الآخر ليعني الأثر عن القافية، ولهذا زحف على ركبته، وأما الثالثة فلأن المعنى فغير آخر، ثم حذفت الصفة، ورأيت في كلام محمد بن حبيب، - وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه - نقل عن أبي طاهر القاضي أن محمد

(1) في (س): وقال عبد الدائم.

(2) في (س): وقال بعضهم.

(3) في (س): في حب عزة.

(4) ساقط من (س).

المقاصد النحوية: 204/2.

(5) البيت لامرئ القيس في ديوانه: 123، شرح شواهد المنفى: 40/7، خزائن الأدب: 66/1.

بن حبيب ينسب إلى أمه، وإنه ابن ملاعنة، وكان بغدادياً، توفي بسامراء سنة خمس وأربعين ومائتين، وفي تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: يقال: إن حبيب اسم لأمه، وقيل بل اسم لأبيه⁽¹⁾.

(قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنه خير، ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان⁽²⁾).

(أقسام العطف)

وهي ثلاثة:

أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف) قيل: هذا يقتضي أن لا يعطف مولود على والده في ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بِوَلَدِهِ﴾⁽³⁾ إذ العامل هو لا تضار بالتاء⁽⁴⁾، ولا يمكن عمله في ظاهر مذكر⁽⁵⁾ (فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفاً على الموضع؛ لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف، وقد تمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً، نحو: ما زيد قائم لكن - أو بل - قاعد، لأن في العطف على اللفظ إعمال ما في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ) وعلى هذا فكل من كُنْ، بِلْ حرف ابتداء لا عاطفه، وحيث ينتج الاعتراض على علماء البيان حيث جعلوا العطف بهما من طرق القصر مع إنه لا عطف هناك على اللفظ ولا على المحل.

(والثاني: العطف على المحل، نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً / بالنصب، 1/339

وله عند المحققين ثلاثة شروط:

(1) في (س) بزيادة: فإن كلام المصنف مبني على قول الأكثر. حاشية الشمني: 2/ 171.

بنية الوعاة: 1/ 73، الفهرست: 171، الأعلام: 6/ 78

(2) شرح التسهيل: 1/ 293.

(3) البقرة: 233.

(4) في (س) بزيادة: التوقية.

(5) حاشية الدسوقي: 3/ 56.

أحدهما: إمكان ظهوره في الفصحح) ذلك المحل في الفصحح، قيل: ينتقض بنحو: رب امرأة سالحة لقيت ورجلاً صالحاً فإن هذا يجوز كثيراً مع أنه عطف على محل لا لا يمكن ظهوره في الفصحح، إذ لا يقال: امرأة سالحة لقيت بالنصب، وعلى أن الأصل: رب امرأة تم حذف الجار، [ومنع عدم القول بذلك⁽¹⁾]، إذا قامت قرينة تدل على الحذف⁽²⁾ (ألا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم، وما جاءني من امرأة، أن تسقط الباء فتنصب، ومن فترفع فعلى هذا فلا يجوز مُررت يزيد وعمراً، خلافاً لابن جني، لأنه لا يجوز مُررت زيدا⁽³⁾) قيل: زعم الرضي أن قوله تعالى ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾⁽⁴⁾ في قراءة النصب معطوف على محل المجرور بالباء، ولا يرد عليه ما ورد على ابن جني في ذلك المثال لجواز مسحت الرأس في الفصحح، لكنه نزع نزعة رافضية⁽⁵⁾ (وأما قوله:

تُمرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تُعِجُوا
(.....)

تقدم شرحه في الباء (فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثلنا، بدليل قوله:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عِدْتَانِ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍ فَلْتَرْعَكَ الْعَوَاذِلُ⁽⁶⁾

(1) في (س): قيل: لا نسلم.

(2) حاشية الشمي: 171/2.

(3) ينظر سر صناعة الإعراب: 140/1، 141.

(4) المائدة: 6.

(5) شرح الرضي: 63/1.

قرأ بالنصب نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، ويأتي السبعة قراوا بالكسر.

الوافي في شرح الشاطبية: 251.

(6) البيت للمبيد في ديوانه: 111، خزائن الأدب: 252/2، الكتاب: 68/1، المقاصد النحوية: 8/1، شرح

شواهد المعنى: 151/1، سر صناعة الإعراب: 141/1.

الشامد فيه: عطف دُونَ الثانية على موضع من دُونَ الأولى.

بيت من الطويل للبيد بن ربيعة⁽¹⁾، فلتزعك من وزعه إذا كفه، والعواذل هنا حوادث الدهر [وزجره، وإسناد العذل إليهما مجازاً]⁽²⁾ بالنصب عطف على عمل من دون يريد أنك إذا لم تتسبب إلى عدنان، أو معد فلتكفينك زواج الدهر عن الفخر بالنسب فإن الافتخار بذلك إلا من هذه الجهة (وأجاز الفارسي في قوله تعالى ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾⁽³⁾ أن يكون ﴿يوم القيامة﴾ عطفاً على محل ﴿هذه﴾، لأن عمله النصب) بناء على أن عطف الزمان على المكان غير جائز، [وإن المراد الزخشري في قوله تعالى ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾⁽⁴⁾ معناه، وموطن يوم حنين، أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين، ويجوز أن يراد بالموطن الوقت، كمقتل⁽⁵⁾، وقال ابن المنير: لا مانع من عطف الزمان على المكان كعطف أحد المفعولين على الآخر⁽⁶⁾.

(الثاني: أن الموضع يحق الأصالة، فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله:

..... مَنُضَجٍ صَفِيقَ شَوَاءٍ أَوْ قَلْدِيرٍ مُعْجَلٍ

وقد مر جوابه⁽⁷⁾.

والثالث: وجود المحرز [اسم فاعل من أحرز]⁽⁸⁾ (أي الطالب لذلك المحل، وإبتي على هذا امتناع مسائل:

⁽¹⁾ في (س) بزيادة: وقيله:

فَبِإِنْ أَتَى لَمْ يَتَّفَعْكَ عَلَنِكَ فَاتَّجِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَّلُ

⁽²⁾ ساقط من (س).

⁽³⁾ هود: 60.

⁽⁴⁾ التوبة: 25.

⁽⁵⁾ الكشاف: 288 / 2.

⁽⁶⁾ قال ابن المنير: لا مانع - والله أعلم - من عطف الطرفين المكاني والزمني أحدهما على الآخر.

الإنصاف فيما تضمنته الكشاف من الاعتزال: 181 / 2.

⁽⁷⁾ في (س) بزيادة: وشرحه في آخر ما انفرد فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة.

⁽⁸⁾ ساقط من (س).

إحداها: إن زيداً وعمرو قائمان وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول إن.
 والثانية: إن زيد قائم وعمرو إذا قدرت عمراً معطوفاً على المحل، لا مبتدأ، وأجاز هذا بعض البصريين، لأنهم لم يشترطوا المحرز، وإنما منعوا الأولى⁽¹⁾ لما منع آخر، وهو توارد عاملين إن والابتداء على معمول واحد وهو الخبر هذا على قول الأخفش وابن السراج والرماني: إن الأفعال عامل في المبتدأ أو الخبر، [وضعفه ابن عقيل]⁽²⁾ بأن الأفعال أقوى العوامل، وليس منها/ ما يعمل رفيعين⁽³⁾ (و أجازهما) أي المسالتين (الكوفيون؛ لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن أن لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل: دخولها) مذهبهم أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، ورد بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر، والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو: ألقائم أبوه، ضاحك أخوه فلو ترفعوا لعمل الاسمان رفيعين دون إتباع (ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم⁽⁴⁾) بأن يكون الاسم مبنياً نحو: إن هذا وزيد ذاهبان، أو معرباً تقديرأ نحو: إن موسى وزيد قائمان (لثلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهم) أي: حجة الكسائي والفراء على صحة الرفع قبل مجيء الخبر⁽⁵⁾ (قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾⁽⁶⁾ الآية) فالصبون عطف على المحل قبل

(1) في (س) زيادة: وهو أن زيد وعمرو قائمان

(2) في (س): وضعف.

(3) قال ابن عقيل: خلافاً لمن رفعهما به، أي: رفع المبتدأ والخبر بالابتداء، وهو مذهب الأخفش، وابن السراج والرماني، وهو ضعيف.

المساعد على تهليل القوائد: 205/1.

(4) حاشية الدسوقي: 59/3.

(5) حاشية الدسوقي: 59/3.

(6) المائدة: 69.

فالصبون عطف على المحل قبل مجيء خبر إن، وهو ﴿مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾⁽¹⁾،
وقولهم: إنك وزيد ذاهبان، واجيب عن الآية بأمرين:
أحدهما: أن خبر إن محذوف أي: ماجورون أو آمنون، أو فرحون،
والصابتون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله:

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فِإِنِّي وَأَتَمَّا وَإِنْ لَمْ تُبَوِّحَا بِالْهَوَى دِفْقَانِ⁽²⁾

بيت من الطويل، يعني [يا خليلي]⁽³⁾، [وطب مبتدأ خبره موجود
ومقدراً]⁽⁴⁾، وياب بسرّه أظهره⁽⁵⁾، والدنف بفتح المهملة، وكسر النون، الذي لازمه
المرض، وهو صفة تنفي وتجمع، فإن فتحت النون فهو المرض الملازم [نفسه لا
يثنى ولا يجمع]⁽⁶⁾، وخبر أني محذوف، أي: دنف، وخبر إنتما دنفان (ويضعفه أنه
حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير العكس).
والثاني: أن الخبر المذكور لـإن، وخبر ﴿الصابتون﴾ محذوف أي: كذلك
قاله سيويه، وأنشد شاهداً له:

وَالْأَفَاعِلُ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ⁽⁷⁾

⁽¹⁾ المزمّل: 20.

⁽²⁾ بلا نسبة في شرح شواهد المفني: 866/2، المقاصد النحوية: 274/2، شرح أبيات المفني: 42/7، شرح
التصريح: 323/1.

⁽³⁾ في (س): متادى عطف حرف النداء.

⁽⁴⁾ في (س): الطب مثلث الطاء مبتدأ حذف خبره، أي: موجود، وقيل: الأول أن يقدر هل عندكم طب؟
والمراد هنا المعرفة بعلاج الداء.

⁽⁵⁾ في (س): بزيادة: وإن وصلتها والجملة عطف على مقدر أي: مجتمعا بالهوى أو لم تبوحا.

⁽⁶⁾ ساقط من (س).

⁽⁷⁾ قال سيويه: وأما قوله عز وجل: ﴿والصابتون﴾ فعلى التقديم والتأخير، وكأنه ابتداء على قوله والصابتون
بعدما مضى الخبر. الكتاب: 47/2.

البيت من الوافر لبشر بن أبي خازم في الكتاب: 156/2، شرح الفصل: 69/8، المقاصد النحوية:
271/1، وبلا نسبة في الكشاف: 47/2، 48.

وبه جزم الزغشري، وفائدة تقديم الصابئين الإيزدان بأنهم وإن صبو
على الأديان كلها لكنهم لو آمنوا لصح إيمانهم فضلاً⁽¹⁾ (ويشهد له قوله:

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ
فَلَيْمِي وَقِيَارَ بَيْةَ لَغْرِيْبٍ⁽²⁾

بيت من الطويل لضبائي البرجي⁽³⁾، رحله أي منزله، [اسم أمسى أو
اسمها ضمير من]⁽⁴⁾، والجملة بعدها خبرها، وأمسى تامة، وأمسى تامة، والجملة
حال، وقيار كشداد⁽⁵⁾، وجل الشاعر أو فرسه، كما في القاموس⁽⁶⁾، أو غلامه كما
قال الشريف، ولفظ البيت خبر معناه تحسر من غربته، أو تحسر من كربته، وخبر
قيار محذوف، لا غريب (إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقدم، نحو: لقائم
زيد⁽⁶⁾)، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها) هذا إذا
قدر خبر قيار مقدما على خبر إن، وإما إذا قدر مؤخراً عنه فاللازم تقديم بعض
على بعض، وقد يُدفع بأن المقدم في نية التأخير، وإنما قدم للتسوية بينهما للتحسر
على الاغتراب كأنه أثر في غير ذي العقول إذ لو قالوا: إني لغريب وقيار لتوهم
أن له مزية على قيار في التأثر بالغربة، وأجيب (عن المثال بأمرين

(1) في (س) بزيادة: نقلا عنهم وجعل الرضي "واو الصابئين" اعتراضية لا للعطف.
الكشاف: 47/2.

(2) البيت لضبائي البرجي في الكتاب: 75/1، خزنة الأدب: 326/9، شرح أبيات المضي: 43/7، حاشية الدسوقي:
61/3، شرح المفصل: 86/8.

ضبائي بن حارث بن أروطة التميمي البرجي، عُرف في الجاهلية، أدرك الإسلام، عاش في المدينة أيام عثمان بن عفان
رضي الله عنه، ت (30) هـ. طبقات الشعراء: 95، الشعر والشعراء: 244، الإصابة: 289/2، الأعلام: 212/3.
(3) في (س) بزيادة: وقيله:

دهاك الهوى والشوق لما ترنمت
تجاوبها ورق الحمام لصوتها
هتوف الضحى بين الفصون طروب
فكسل لكل سعد ومجيب

هتوف الضحى، أي: حامة تكثر التصويت في وقت الضحى، والطروب كثير الطرب، والورق جمع ورقاء وهي الحمامة
التي في لونها يابض إلى سواد، والإسعاد الإحسان
(4) في (س): فاستد أمسى إليه مجازاً.
(5) القاموس: (ق. ي. ر) 138/2.
(6) في (س) بزيادة: وقيار بها غريب بها لغريب.

أحدهما: أنه عطف على توهم عدم / ذكر أن، والثاني: أنه تابع لمبتدأ
محدوف، أي: إنك أنت وزيد ذاهبان، وعليهما خرّج قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون.^{1/340}

المسألة الثالثة: هذا ضارب زيد وعمراً بالنصب.

المسألة الرابعة: أعجبي ضرب زيد وعمرو بالرفع، أو عمراً بالنصب،
منعهما) أي: الثالثة والرابعة (الخدق) لعدم المحرز فيهما، ولو كان اسم الفاعل
بمعنى الحال أو الاستقبال (لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون
بال، أو متوناً، أو مضافاً) يعني أنك لو أعملت المصدر في التابع رفعاً، أو نصباً
لزم إعماله مع فقد هذه الثلاثة، فلا يشاكل ذلك، بمثل: أعجبي ضرب زيد عمراً،
قال الرضي: وتحمل التوابع على محل الجورور خلافاً للجرمي في الصفة، قال: لأن
الصفة هي الموصوف في المعنى، والعامل فيهما واحد بخلاف البديل؛ لأنه من
جمله أخرى، إذ العامل فيه غير العامل في الأول عنده، وكذا في عطف النسق، قال
الاندلسي: الظاهر من كلام سيويه منع الحمل على موضع الجورور باسم الفاعل،
وبالصفة وبالمصدر، وإن جاء ما يوهم ذلك أضمر له ناصباً، أو رافعاً، وإما فعلاً
أو متوناً من حيث ذلك المضاف⁽¹⁾ (وأجازهما قوم) يعني الكوفيين، وجماعة من
البصريين، وأختره ابن مالك⁽²⁾ (تمسكا بظاهر قوله تعالى: (وَجَاعَلَ الْيَلَّ سَكَنًا
وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا)⁽³⁾ وقول الشاعر:

فَلَا تَحُلْ مِنْ تَمْهِيدٍ مُجْدٍ وَسَوْدَا⁽⁴⁾

عجز بيت من الطويل صدره:

هَوَيْتُ نَسَاءً مُسْتَطَاباً مُجَدِّدًا

(1) شرح الرضي: 411/3، 412.

(2) حاشية الشامي: 172/2.

(3) الأتعام: 96.

(4) بلا نسبة في شرح أبيات المهدي: 46/7، حاشية الدسوقي: 62/3.

فالمجدد الكرم، والسودد السيادة، والتمهيد التسوية والإصلاح، وهو مصدر مضاف إلى المفعول إلى من تمهيدك مجدداً، أو سودداً (واجب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي: وجعل الشمس، ومهدت سودداً، أو يكون سودداً مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من "أل" لا يعمل النصب، ويوضح لك مضميه قوله تعالى (وَمِنْ رَحْمَتِي جَعَلْتُ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ)⁽¹⁾ الآية، وجوز الزخشي كون (الشمس) معطوفاً على محل (الليل)، وزعم مع أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)⁽²⁾ على أنه إذا حمل على الزمان المستمر كان بمنزلة إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة (فيكون بين كلاميه تدافع، ودفعه التفتازاني بأن الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضية والآتية والحال، فتارة يعتبر جانب الماضي، فيجعل الإضافة حقيقية، وتارة جانب الآتي والحال فتجعل لفظية، والتعويل على القرائن، وقال في آية الأنعام: إن الاستمرار لما تناول الأزمنة الثلاثة فالنظر إلى حال الماضي يجعل الإضافة حقيقية كما في (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) وإلى الآخرين غير حقيقة كما في (جَاعَلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية، 340 / ب ويجعل سكتنا منصوباً بأفعل محذوف⁽³⁾ (وأما قوله:

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْأَمِ⁽⁴⁾

(1) القصص: 73.

(2) الفاتحة: 3.

(3) في (س) بزيادة: قال السيد الشريف يمكن أن يقال: الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي، وفي جاعل الليل تجدي بتعاقب أفراده، وكان الثاني عاملاً، وإضافته لفظية لورود المضارع بمناه دون الأول. حاشية السيد الشريف على

الكشاف: 59 / 1.

(4) البيت لرؤية في المقاصد النحوية: 520 / 3، شرح شواهد المغني: 869 / 2، شرح أبيات المغني: 46 / 7، خزنة الأدب: 102 / 5. والشاهد فيه: نصب الليانا بإضمار فعل، ولم يطفه على الإفلاس.

بيت من الرجز، أو بيتان من مشطور السريع لزياد العنبري، وقيل: /
لرؤية، داينت من المدائنة، وحسان اسم رجل، وخفاة مصدر مضاف إلى المفعول،
والليان يفتح اللام وكسرهما لواء بدينه إذا مطله (فيجوز أن يكون الليان مفعولا
معه، وأن يكون معطوفاً على تخافة على حذف مضاف، أي: وخفاة الليان، ولو
لم يقدر المضاف لم يصح، لأن الليان فعل لغير المتكلم، إذ المراد أنه داين حسان
خشية من إفلاس غيره ومطله، ولا بد في المفعول له من موافقة لعامله في الفاعل)
هذا في حالة عدم اللام، أو معها فلا يشترط هذا الشرط إجماعاً⁽¹⁾، وعلى أن
بعض النحاة لا يشترط ذلك مطلقاً، وهو مختار ابن خروف⁽²⁾ (ومن الغريب قول
ابن حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ
وموضع، فيجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذي
ذكرناه، ولا بد منه⁽³⁾).

الثالث: من أقسام العطف (العطف على التوهم)⁽⁴⁾، نحو: ليس زيد قائماً
ولا قاعدٌ بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازها صحة دخول
ذلك العامل التوهم [وجعل منه قوله]⁽⁵⁾.

وَكَاثِمًا يَتَغَوَّنُ فِي تِلْكَ الذَّرَى أَنْ بَاشَرُوا الْعَيُوقَ وَالْدَارِينَ⁽⁶⁾

أي: مباشرة العيوق والدارين (وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا
حسن قول زهير:

(1) في (س) بزيادة: جئتك لإلزمك الزائر.

(2) في (س) بزيادة: ونصره الرضي يقول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فأعطاه الله النظرة استحقاقاً لسخط، واستماتاً
لليلة، والمستحق للسخط إبليس، والمعطى للنظرة هو الله تعالى، ولا يجوز أن يكون استحقاقاً حالاً من المفعول؛ لأن
استماتاً إذا يكون حالاً من الفاعل، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول. شرح الرضي: 1 / 511.

(3) البحر المحيط: 4 / 187.

(4) في (س) بزيادة: يقال له في القرآن الكريم: العطف على المنى.

(5) في (س) وحمل بعضهم على قول الشاعر.

(6) البيت من الكامل، ولم أعثر على تحريجه في المصادر التي اطلعت عليها.

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

تقدم شرحه في فصل [إذا] ⁽¹⁾: في شرح ثعلب، ولا شيء، وحيث لا
شاهد فيه.
(وقول الآخر:

مَا الْحَازِمُ الشُّهُمُ مَقْدَاماً وَلَا بَطْلٌ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهُوَى بِالْحَقِّ غَلَاً ⁽²⁾)

بيت من البسيط، الحازم الضابط لأمره ⁽³⁾، والشهم الجلد الذكي،
والمقدام كثير الإقدام على العدو، والبطل الشجاع، يعني أن الإنسان إن لم يحكم
بالحق على نفسه بحيث يكون هواه مقهوراً مغلوباً دائماً، أو في أكثر الأوقات فلا
يعد حزمه وشهامته شجاعة (ولم يحسن قول الآخر:

وَمَا كُنْتُ ذَا نِيرَبٍ فِيهِمْ
وَلَا مُنْمَشٍ فِيهِمْ مُجَلٍ ⁽⁴⁾)

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري ليس وناً والنيرب
النيمة، والنمل الكثير النيمة، والمنمش المفسد ذات البين، كما وقع هذا العطف
في المجزوم وقع في أخيه المجزوم جعله أخاً للمجزور للمشاركة في أن العامل في
كل منها عامل في نوع دون الآخر (ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب
اسماً وفعلًا، وفي المركبات فاما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي

(1) في (س): قال السيوطي: شرح شواهد المغني: 1/ 285.

(2) بلا نسبة في الدرر اللوامع: 2/ 486، شرح شواهد المغني: 2/ 869، شرح أبيات المغني: 7/ 49.

الشاهد فيه: عطف بطل على مقدم بالجزم على التوهم.

(3) في (س) بزيادة: والأخذ بالثقة.

(4) البيت من المقارب بلا نسبة في شرح شواهد المغني: 2/ 869، شرح أبيات المغني: 7/ 50.

الشاهد فيه: عطف منمش على ذا نيرب على توهم دخول حرف الجر على خبر كان.

في (س) بزيادة: قال السيوطي: انشده ابن الأعرابي في نوادره.

عمرو (لولى آخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن)⁽¹⁾ فإن معنى كولا آخرتني فأصدق، ومعنى إن آخرتني أصدق واحد)⁽²⁾ وفيه أن التحضيضية دالة على الطلب بخلاف الشرطية إلا أن يقال: إن الشرطية وإن لم تدل على الطلب وضعاً لكن المقام يدل عليه كما إذا قلت: يارب إن وفقتني عملت صالحاً يكون مشعراً بطلب التوفيق، وقد ذكرنا قراءة أبي عمرو في الجملة الخامسة التي لها محل (وقال السيرافي والفارسي: هو عطف على محل فأصدق)⁽³⁾ كأنه قيل: إن آخرتني أصدق وأكن اختاره الزمخشري، وابن عطية⁽⁴⁾، وفرق أبو/ حيان بينهما بأن العامل في العطف على المحل موجود، وأثره مفقود، والعامل في العطف على التوهم بالعكس⁽⁵⁾ (كقول الجميع في قراءة الأخوين) حنزة، والكسائي (مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهَ ۖ فَمَا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ)⁽⁶⁾ بالجزم⁽⁷⁾، ويده انهما يسلمان أن الجزم في نحو: أنتي أكرمك بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمورة، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم) في الجملة الخامسة التي لا محل لها (فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر) ويحاجبان أنهما يجعلان المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره، والجملة جواب شرط مقدر أي: إن آخرتني فتصديقي ثابت وأكن فالفاء حينئذ رابطة الجواب، وأكن عطف على محل الفاء وما بعدها كقول الجميع في (فلا هادي له ويذرهم) (ويأتي

(1) المتفقون: 10.

(2) الكتاب: 100/1، 101. ينظر الباب في للفراء السبعة: 44/4، 45، الباب في علوم الكتاب: 19/118، 119، 120.

(3) الحجة لأبي علي الفارسي: 44/4.

(4) الكشف: 403/4، المحرر الوجيز: 315/5.

(5) البحر المحيط: 275/8.

(6) الأعراف: 186.

(7) في (س) بزيادة: أي: يجزم نذير.

التيسر في القراءات السبع: 78.

القولان) قيل: أراد قول سيويه والخليل وهو عطف على المعنى، وقول الفارسي والسيرافي⁽¹⁾ (في قول الهذلي:

فَأُبْلُونِي بِلِيُسْتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحَكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيَا)

[تقدم شرحه في الجملة الخامسة أيضاً]⁽²⁾ (أي: نواي⁽³⁾)، وكذلك اختلف في نحو: قام القوم غير زيد وعمراً بالنصب، والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيويه، لقوله لأن غير زيد في موضع إلا زيدا ومعناه⁽⁴⁾، فشبهوه بقولهم:

فَلَسْنَا بِالْحَبَالِ وَلَا الْحَيْدَا⁽⁵⁾

عجز بيت من الوافر لعقبة بن الحارث الأسدي يخاطب معاوية صدره:

مُعَاوِي إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ⁽⁶⁾

(1) حاشية الشمني: 174/2.

(2) في (س): في الموضع المذكور آنفاً.

(3) في (س) بزيادة: تقدم وجه التفسيرية هناك أيضاً.

(4) بنظر الكتاب: 292/2.

(5) البيت لعقبة الأسدي في الكتاب: 67/1، شرح شواهد المغني: 870/2، شرح أبيات المغني: 53/7، حاشية الدسوقي: 67/3.

(6) في (س) بزيادة: ويعد:

فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَمِيدٍ
وَتَأْمِيرِ الْأَرَاذِلِ وَالْغَيْسِدِ
فَلَيْسَ لَنَا وَلَا لَكَ خُلُودٌ
يَزِيدُ أَمْرَهُمَا وَابْوَيْزِيدُ

أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُونَا
فَرُّوا غَشَوْنَ الْخَلَائِقَ وَاسْتَقِيمُوا
الطَّمْعُ فِي الْخُلُودِ إِذَا هَلَكْنَا
فَهَبْنَا أُمَّةً هَلَكْتَ خَبَاعاً

معاوي مرخم أي: يا معاوية، واسجح أمر من السجاجة وهي السهولة،
 أي: أرفق⁽¹⁾ (وقد استنبط من ضعف فهمه من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفاً
 على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل إنهم شبهوه به، رجع القول إلى المجزوم، وقال به
 الفارسي: أي: بالعطف على التوهم في المجزوم (في قراءة قبل: (لأنه من يتقي
 وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ)⁽²⁾ بإثبات الياء في (يَتَّقِي)، وجزم (يَصْبِرُ) فزعم أن من موصولة،
 فلهذا ثبتت ياء يتقي، وأنها ضمنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر،
 وإنما جزم يَصْبِرُ على توهم معنى من⁽³⁾ أي توهم معنى من شرطية، ويبقى
 مجزوم بها (وقيل: بل وصل يَصْبِرُ بنية الوقف) يعني أن يصير مرفوع فسكن لنية
 الوقف (كقراءة نافع (وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي)⁽⁴⁾ بسكون ياء محيائي وصلأ، وقيل: بل
 سكنت لتوالي الحركات في كلمتين كما في (يَأْمُرُكُمْ)⁽⁵⁾ و(يُشْعِرُكُمْ)⁽⁶⁾ قيل: هذا
 أحسن الأقوال، وما عداه منهما ليس باطلاً فلا ينبغي الإقدام على تخريج القرآن
 عليه⁽⁷⁾ (وقيل: من شرطية وهذه الياء إشباع، ولأم الفعل حذفت للجازم، أو هذه
 الياء لام الفعل، واكتفي بحذف الحركة المقدرة) أو هذا لتنويع الأقوال، قال
 أبوحيان: هذا أحسن الأقوال، ولا يرجع إلى قول الفارسي أن هذا مما لا يحمل
 عليه لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا
 أنه لغة⁽⁸⁾ (وأما المرفوع فقال سيبويه: وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون
 فيقولون: أنهم أجمعين ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى / 341 ب
 الابتداء فيرى أنه قال وهم⁽⁹⁾، كما قال:

- (1) في (س) بزيادة: وقوله: فهل من قائم أو من حصيد، كقوله تعالى (منها قائم وحصيد) يعني أن القرى التي اهلكت منها قائم قد بقت حيطانه، ومنها حصيد قد عي أثره، والخون الحيانة، والتأخير تفصيل من الإمارة، ويزيد هو ابن معاوية.
 (2) يوسف: 90.
 (3) الحجة في القراءات السبعة: 460 / 2.
 (4) الأنعام: 162. التيسير في القراءات السبع: 82.
 (5) البقرة: 169.
 (6) الأنعام: 109.
 (7) حاشية الشمني: 174 / 2.
 (8) البحر المحيط: 262 / 4، 263، الحجة: 460 / 2.
 (9) الكتاب: 155 / 2.

بَدَأَ لِي أَلَمِي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى
وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً

ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاعر من كلامه؛
ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه
بأننا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن تثبت شيئاً نادراً
لإمكان أن يقال في كل نادر: إنه غلط⁽¹⁾.

وأما المنصوب اسماً فقال الزمخشري في قوله تعالى: (ومن وراء إسحاق
يعقوب)⁽²⁾ فيمن فتح الباء) ابن عامر، وحمزة، وحفص، وزيد بن علي (كأنه قيل:
وهبنا له إسحاق) وفي الكشف: ووهبنا لها، لكن المناسب فوهبنا لها؛ لأن الآية
فبشرناها بالفناء، وضمير المؤنث، وإنما اختصت بالبشارة، لأن النساء أعظم
سروراً، ولأنها لم يكن لها ولد، وكان لإبراهيم من غيرها إسماعيل عليه السلام⁽³⁾
(ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً
وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا)⁽⁴⁾

بيت من الطويل للأحوص اليربوعي، [وقيل:]⁽⁵⁾ لأبي ذؤيب وقيله:

فكيف بنوكي مالك إن غفرتم
لهم هذه أم كيف يعدو خطابها

(1) ينظر شرح التسهيل: 51/2، 52.

(2) هود: 71.

(3) قال الشمني: هكذا يقع في بعض نسخ الكشف، وفي بعضها ووهبنا لها، والناسب فوهبنا لها بالفاء وضمير المؤنث؛ لأن
الآية فبشرناها بالفناء وضمير المؤنث، وإنما اختصت المرأة بالبشارة؛ لأن النساء أعظم سروراً. حاشية الشمني: 174/2.

(4) البيت للأحوص في الكتاب: 165/1، شرح شواهد المغني: 871/2، خزنة الأدب: 158/4، شرح أبيات المغني:
56/7.

(5) الشاهد فيه: عطف ناعب بالجر على خبر ليس المنصوب على توهم أنه مجرور بالباء الزائدة.

في (س): وهزاه التبريزي. شرح شواهد المغني: 871/2.

النوكي جمع أنوك أي أي: أحق، ومشائيم جمع مشؤوم، والعشيرة بنو العم، ومن يخالطهم، وناعب اسم فاعل من النعيب وهو صباح الغراب، ويروى يشؤم بدل بين⁽¹⁾، ووجه تشبيه الآية بالبيت أنه قدر فيها المعدوم موجوداً، وقيل: قدر في البيت المعدوم موجوداً، وفي الآية عكسه⁽²⁾ (انتهى).

وقيل: على إضمار وهناً أي: ومن وراء إسحاق وهناً يعقوب، بدليل ﴿فبشرنه﴾⁽³⁾، لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرور عطفاً على ﴿إسحاق﴾ الظاهر على إسحاق (أو منصوب عطفاً على عليه) أو لتنوع الأقوال، لا للشك ولا للتخيير (ويرد الأول) يعني كونه مجروراً⁽⁴⁾ (أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت يزيد واليوم عمرو) فكانه لم يتعرض لرد الثاني [الظهوره مما سبق]⁽⁵⁾ من أن شرط العطف على المحل إمكان ظهوره في الفصح، والمحل هنا غير ظاهر، ولذلك جعله الزغشري من العطف على التوهم، نعم رده أبو حيان بأن العطف على التوهم غير منقاس⁽⁶⁾، وفيه أنه شائع مستفيض كما في الكشف (وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحَفَظْنَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ﴾⁽⁷⁾ إنه عطف على معنى ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾⁽⁸⁾ وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء زينة للسماء كما قال تعالى ﴿وَلَقَدْ زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا

(1) في (س) بزيادة: قصة القصيدة أن حرباً بين بني يربوع، وبني دارم قتل من بني غدانة رجل، فقالت بني يربوع: لا نبرح حتى نأخذ ثأرنا، ولم يعلم القاتل، وأقبلوا يتفاوضون في أمر الدية، فقال الأحوص ذلك، وكذا نقل عن الزغشري: قال السيوطي: قال الزغشري في شرح أبيات الكتاب: وقصة القصيدة.....

شرح شواهد المغني: 2/ 871.

(2) القائل الطيبي كما في هامش المخطوط.

(3) هود: 71.

(4) في (س) بزيادة: عطفاً على إسحاق.

(5) في (س): اعتياداً على فهمه مما سبق.

(6) الكشف: 2/ 416. البحر المحيط: 5/ 244.

(7) الصافات: 7.

(8) الصافات: 6.

بِمَصَائِيحٍ وَجَعَلْنَاهَا رُجُوماً⁽¹⁾، ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله [يعني بالأصالة لا بالتبعية كما في الوجه الأول]⁽²⁾ (أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف أي: وحفظاً من كل شيطان زينها بالكواكب، أو وحفظناها حفظاً، وأما المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِئُوا﴾⁽³⁾ حملاً على معنى: ودوا أن تدهن) وفيه وجه آخر بل وجهان تقدم ذلك في بحث كوز (وقيل في قراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾⁽⁴⁾ بالنصب: إنه عطف على معنى لملي أبلغ⁽⁵⁾، وهو: لملي أن أبلغ، فإن خبر كمل يقتضيه بأن كثيراً، نحو الحديث ﴿لَا فَلَاعِلَ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَاءُ﴾ أي: اظهر ﴿لَمْ يَخْبِتْهُ مِنْ بَغْضِي﴾⁽⁶⁾ ويحتمل أنه) أي: فأطلع (عطف على الأسباب) بأن يكون منصوباً بأن مضمرة، والمصدر المسبوك منها عطف أي: / لملي أبلغ الأسباب، فالاطلاع (على حد) قول ميسون:

لِّلْبَسِ عِبَاءٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي

تقدم شرحه في بحث لنا، وقد أنشده هناك بالواو⁽⁷⁾ (ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على التمني) ويحتمل أن يكون جواباً للأمر وهو أبين لي كما سيأتي في الجهة الرابعة (وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ

(1) الملك: 5.

(2) في (س): يعني بالأصالة، وإلا فهو في الوجه الأول مفعول لأجله أيضاً، لكن بالتبعية.

(3) القلم: 9.

(4) غافر: 36، 37.

(5) التيسير في القراءات السبع: 147.

(6) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، 177/13.

(7) في (س) بزيادة: هذا التمثيل لجرد اقتران خبر كمل بأن.

(8) في (س) بزيادة: بدل اللام.

أَنْ يُزِيلَ الرِّيحَ مَبْشُرَاتٍ وَلِيْلَيْكُمْ⁽¹⁾ على تقدير: ليسركم، وليدقيقكم) فحمل مبشرات على يشركم وهو معنى مركب ثم عطف عليه ليدققكم (ويمحتمل أن التقدير: وليدقيقكم وليكون كذا وكذا) أي: ﴿وَلِتَجْزِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَتَّبِعُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾⁽²⁾ (أرسلها) فلا يكون عطفاً على التوهم (وقيل في قوله: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾⁽³⁾) إنه على معنى: أرايت كالذي حاج أو كالذي مر، ويموز أن يكون على إضمار فعل، أي: أو أرايت مثل الذي، فحذف لدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾⁽⁴⁾ عليه؛ لأن كليهما تعجب، وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى، لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف زائدة أي: ألم تر إلى الذي حاج، أو الذي مر (فيكون مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾⁽⁵⁾) (وقيل: الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي أي: ألم تنظر إلى الذي حاج، أو إلى مثل الذي مر.

تنبيه: من العطف على المعنى على قول البصريين لمحو لا لزمنك أو تقضيي حقي إذ النصب عندهم بإضمار أن وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم، أن يكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي، ومنه ﴿ثُمَّ قَاتِلْهُمْ أَوْ يَسْلِمُوا﴾⁽⁶⁾ في قراءة أبي جحلف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ ثقاتلونهم⁽⁷⁾، أو على القطع بتقدير: أو هم يسلمون، ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب، أي: ما يكون منك إتيان فحديث، ومعنى هذا نفى الإتيان فبقي الحديث أي: ما تأتينا فكيف تحدثنا وإنما انتفى الحديث لانتهاء الشرط وهو

(1) الروم: 46.

(2) الروم: 46.

(3) البقرة: 259.

(4) البقرة: 258.

(5) الشورى: 11.

(6) الفتح: 16.

(7) البحر المحيط: 94/8.

الإتيان، وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجباً، ويدخل عليه كلمة أن وتكون الفاء وما بعده من الفعل جزاء كما تقول في قوله تعالى ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾⁽¹⁾ أن تطغوا فحلل الغضب حاصل كما في الرضي⁽²⁾ (أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثاً، أي: بل غير محدث) فيكون مطلق الإتيان حاصلًا، قال الرضي: وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية، وحق الفعل أن ينتصب بعد فاء السببية، لكنه إنما انتصب على تشبيهها بفاء السببية⁽³⁾ (وعلى المعنى الأول جاء قوله تعالى ﴿لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾⁽⁴⁾ أي: فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون، ويموز رفعه) أي: رفع تحدثنا (فيكون إما عطفاً على تأتينا فيكون كلا منهما) أي: من الإتيان والحديث (داخلا عليه حرف النفي) [فيكونان متعينين]⁽⁵⁾ (أو معمولاً (على القطع) والاستئناف بتقدير مبتداً أي: ما تأتينا فانت تحدثنا (فيكون) أي: التحدث (موجباً وذلك) أي: معنى الرفع على القطع في صورة العطف بالفاء (واضح في نحو: ما تأتينا فتجهل أمرنا، ولم تقرأ فتنسى/) أي: تدم على القراءة فانت تنسى ما علمت (لأن المراد إثبات 342 / ب جهله، ونسيانه، ولأنه لو عطف لجزم تنسى) لعطفه على المجزوم بلم بخلاف المثال الأول (وفي قوله:

(1) طه: 81.

(2) شرح الرضي: 69/4.

(3) في (س) بزيادة: لكونه فاء بعده مضارع كان بعد نفي كما في ﴿كُنْ فَتَكُونْ﴾ بالجواب نصب في قراءة أبي عمر.

(4) شرح الرضي: 69/4، 70.

(5) فاطر: 36.

في (س): فيكون المعنى ليس منك آيتان، ولا حديث معه.

فَيْرَ اَلَا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَرَجَسِي وَ نُكْثِرُ التَّامِيلَ⁽¹⁾

بيت من الخفيف للمعبري، والتأميل من الأمل يعني لم تأتينا بغير يقين فنحن نرضى أنفسنا من الرجاء، وتكثر أماننا (إذ المعنى أنه لم يأت باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه، لأنه يصير منفياً على جذبه كالأول إذا جزم) ظرف ليصير قصداً (ومنفياً على الجمع إذا نصب) ظرف ليصير تبعاً (ولما المراد إثباته) قيل: أراد الجمع ما يقابل على حدته فسقط ما قيل إن نفي الجميع يكون مع الواو، وأما الواو فيكون معها إما نفيها أو نفي الثاني، وكلاهما غير مراد⁽²⁾ (وأما أجازتهم ذلك) القطع وكون ما بعد الفاء موجباً (في المثال السابق) هو ما تأتينا فتحدثنا (فمشكلة، لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فانت تحدثنا الآن، عوضاً عن ذلك) قال الرضي: ولا يجوز أن ينفي الأول فقط، لأن الحديث الذي يكون بعد الإتيان لا يكون من دون الإتيان، بلى إن جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستئناف، لا معطوفاً على الفعل الأول جاز هذا المعنى، فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما تحدث به الجاهل بحالنا⁽³⁾ (وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل) قال الرضي: للرفع بعد الفاء أربعة معاني يعني نفي المجموع، ونفي الثاني وحده، ونفي الأول وقصد السببية مع انتفاء الإتيان والتحدث، والقصد إلى نفي الثاني⁽⁴⁾ (وعليه قوله:

⁽¹⁾ البيت للمعبري في شرح المفصل: 36/7، وبعض الحارثين في الكتاب: 31/3، خزائن الأدب: 538/8، ويلاحظ أن شرح آيات المغني: 37/7، شرح شواهد المغني: 872/2، شرح الرضي: 70/4. الشاهد فيه: عدم نصب نرجي لعدم اللبس، فالإتيان منفي، والرجاء منفي.

⁽²⁾ حاشية الشمسي: 175/2.

⁽³⁾ شرح الرضي: 70/4.

⁽⁴⁾ شرح الرضي: 74/4.

فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْخُومَةً لَمْ تَذَرِ مَا جَزَعَ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ^(١)

بيت من الكامل لحماسي يرثي امرأته أم العلاء^(٢) (أي: لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسى بن عمر ﴿فيموتون﴾) بالنون (عطفاً على ﴿يقضي﴾)^(٣) هذا توجيه المازني^(٤) (وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت) يعني بيت العنبري حيث قال: وللاستئناف وجه آخر (وقرأ السبعة: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾)^(٥) وقد كان النصب ممكناً مثله في ﴿فيموتوا﴾ ولكن عدل عنه ليناسب الفواصل) قال ابن عطية: ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان^(٦)، ورد بان ظاهره أنهما بمعنى واحد، وليس كذلك، فإن المرفوع له معنى غير معنى المنصوب^(٧) (والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل، وإدخاله معه في سلك النفي، لأن المراد: بلا يؤذن لهم نفي الإذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾)^(٨) فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك) أما بعد نفي الإذن لهم في الاعتذار فلقلوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلُمُ النَّفْسَ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾^(٩) وأما بعد نهيبهم عنه فلأن ما نهى العبد في ذلك اليوم عن لا يقع منه (وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون/،

(١) البيت لميلك المزموم في خزانة الأدب: 78/9، شرح آيات المغني: 59/7، شرح شواهد المغني: 872/2.

(٢) في (س) بزيادة:

(٣) فاطر: 36.

(٤) البحر المحيط: 316/7.

(٥) الرسائل: 36.

(٦) المحرر الوجيز: 420/5.

(٧) قال القاضي: عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الإذن، والاعتذار عفيه مطلقاً، ولو جعل جواباً لدل على عدم الاعتذار لهم لعدم الإذن، فأوهم ذلك أن لهم عذراً لكن لم يؤذن لهم.

(٨) حاشية الشمني: 175/2.

(٩) التحريم: 7.

(٩) هود: 105.

وهو مشكل على مذهب الجماعة⁽¹⁾ وهو نفي الإذن ونفي الاعتذار (لاقتضاءه) أي: لاقتضاء ما زعم ابن مالك (ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك: ما تؤذينا فتجلبك بالرفع، ولصحة الاستئناف) أي: لتصحيحه [علة لقوله]⁽²⁾ (يحتمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ على اختلاف المواقف) متعلق بـيحتمل⁽³⁾ [وبهذا وفق الزغشري بين قوله تعالى]⁽⁴⁾ ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾⁽⁵⁾، وبين قوله تعالى ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾⁽⁶⁾ فقال: ذلك يوم طويل له مواقف ففي بعضها يكفون عن الكلام فلا يؤذن لهم، وفي بعضها يؤذن لهم فيتكلمون⁽⁷⁾ (كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ﴾⁽⁸⁾ ﴿وَيَقُولُ هُمْ إِنَّهُمْ مُسْتَوْلُونَ﴾⁽⁹⁾، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة ما تأتينا فتجهل أمورنا⁽¹⁰⁾) [وفيه أن هذا ضعيف عند ابن الحاجب]⁽¹¹⁾ قال في الإيضاح: ويجوز أن يكون مستأنفاً فيكون المعنى إنهم يعتذرون، ويكون ذلك في موقف آخر لأن المواقف متعددة، ولكنه ضعيف، فالأولى أن لا يحمل عليه في هذا الموضع لسياقه بعد قوله ولا يؤذن لهم وإن ثبت أنهم يعتذرون في موقف آخر (ويرد أن الفاء غير العاطفة) صفة الفاء (للسببية) خبر إن (و لا يتسبب)⁽¹²⁾ الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صح الاستئناف بوجه

(1) شرح الفية بن مالك لابن الناطم: 680.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س) بزيادة: وكذا قول لصحة من قال، لكن بعد تقيده بالمتعلق الثاني فقد وهم.

(4) في (س): قال الزغشري: فإن قلت: كيف يوفق بين.

(5) هود: 105.

(6) المرسلات: 35، 36.

(7) الكشف: 431/2.

(8) الرحمن: 39.

(9) في (س) بزيادة: تنظير له بإثبات السؤال.

(10) الصفات: 24.

(11) حاشية الشنقي: 175/2.

(12) في (س): هذا يخالف ما قال به ابن الحاجب.

(12) في (س) بزيادة: أي: لا يتاني.

آخر يكون الاعتذار معه منفياً، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرح به هنا الأعلام، وأنه في المعنى مثل ﴿لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾⁽¹⁾ ورده ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب⁽²⁾ عنه الموت جزماً⁽³⁾، ورد عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث⁽⁴⁾، والذي أقول: أن يجيء الرفع بهذا المعنى) نفي حصول الإتيان مع انتفاء التحديث في هذا المثال (قليل جداً، فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

تنبيه: لا تاكل سمكاً وتشرب لبناً إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما) يعني ظاهراً فلا ينافيه احتمال النهي عن الجمع بينهما كما إذا قلت: ما جاءني زيد وعمرو احتمال أن يراد نفي كل منهما، ونفي اجتماعهما في وقت المجيء⁽⁵⁾ (وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع⁽⁶⁾، أي: لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالشهور أنه نهي عن الأول، وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين بن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير: لا تاكل السمك وأنت تشرب اللبن، انتهى، وكأنه قدر الواو للحال، وفيه بعد، لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى⁽⁷⁾.

(1) فاطر: 36.

(2) في (س) بزيادة: ويصدر.

(3) في (س) بزيادة: القضاء.

(4) حاشية الدسوقي: 76/3.

(5) في (س) بزيادة: وإذا جئ فلا يتعين الأول.

(6) حاشية الدسوقي: 67/3.

(7) قال بدر الدين: والنصب عن النهي عن الجميع، والرفع على ذلك المعنى، ولكن على تقدير: لا تاكل السمك وأنت تشرب اللبن.

شرح الفية ابن مالك لابن النازم: 683.

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

منه البيانون) هذا هو المشهور بين الجمهور، لكن ليس على إطلاقه في
 الجمل التي لا محل/ لها من الإعراب، [وَأَمَّا فِي الَّتِي لَهَا مَحَلٌ فَجَائِزٌ⁽¹⁾]، قال الشريف 343/ ب
 في حاشية المطول⁽²⁾: ويدل على جوازه أنهم قالوا الجملة الأولى إما أن يكون لها
 محل من الإعراب، أو لا، وعلى الأول أن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم
 ذلك الإعراب عطف عليها كالمفرد، ومنعه أيضاً من النحاة⁽³⁾ (وابن مالك في
 شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل⁽⁴⁾)، وابن عصفور في شرح الإيضاح،
 ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة من
 النحاة مستدلين بقوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁵⁾ في
 سورة البقرة) بعد قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا
 النَّاسُ وَالْجِبَارُ أَعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾⁽⁶⁾ قيل: وجه الاستدلال بها مع أنه لا خبر
 فيها مبني على الإنشاء لا يقبل التعليق، باقياً على إنشائه فإذا وقع معلقاً احتجج إلى
 التأويل بما يكون خبراً في المعنى فكان التقدير: فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فتقوا
 النار مطلوبة منكم، فآل الأمر إلى كون الجملة الشرطية في المعنى خبراً، وقد
 عطف الثانية عليها وهي الإنشائية لفظاً ومعنى⁽⁷⁾، وقيل: وجه تقديم أعدت،
 وهي جملة خبرية على بَشِّرِ⁽⁸⁾ ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁹⁾ في سورة الصف) بعد قوله

(1) حاشية الشنقي: 178/2.

(2) ساقط من (س).

(3) حاشية السيد الشريف مع المطول: 252، حاشية الشنقي: 175/2.

(4) قال ابن مالك: إذ لا يعطف جملة خبرية على جملة استفهامية، مع استقلال كل منهما. شرح التسهيل:
 250/2.

(5) البقرة: 25.

(6) البقرة: 24.

(7) حاشية الشنقي: 176/2.

(8) حاشية الشنقي: 176/2.

(9) الصف: 13.

﴿ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصَرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾⁽¹⁾ قال السبكي⁽²⁾: إن أهل البيان متفقون على منعه، وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه، ولا خلاف بين الفريقين، لأنه عند من جوزه يجوز لغة، ولا يجوز بلاغة⁽³⁾ (قال أبو حيان: وإجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبراً محذوف⁽⁴⁾، ويؤيده) أي: يؤيد جواز عطف الإنشاء على الخبر (قوله:

وإن شِئْنا لِي عبْرَةٌ مُّهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُّعْوَلٍ

بيت من معلقة امرئ القيس، فإن الجملة الاستفهامية معطوفة على الخبرية، وهي جملة إن شِئْنا عبْرَةٌ، الشفاء البرى من المرض، والعبرة الدمع، ومهراقه أصله مراقبة أي: منصوبة، والرسم الأثر، والدارس المتمحي، المعول إما مصدر عوّل الرجل إذا بكى رافعاً صوته، أو اسم مكان منه، واسم مفعول⁽⁵⁾ من عوّل على فلان، أي: اعتمدت عليه (وقوله:

تُناغي غَزْالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلٌ أَمَاتِكَ الْجِسَانَ بِإِلْمِدٍ)⁽⁶⁾

⁽¹⁾ الصف: 12، 13.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: في شرح التلخيص.

⁽³⁾ عروس الأفراس في شرح تلخيص المتناح: 21 / 3.

⁽⁴⁾ البحر المحيط: 111 / 1.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: محذوف الصلة.

⁽⁶⁾ البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 70، وروايته:

فَتَأْتِي لَدَى الْإِبْرَابِ خُوراً نَوَاجِمًا وَكَحَلٌ نَأْتِيكَ الْجِسَانَ بِإِلْمِدٍ

شرح أبيات المغني: 62 / 8، شرح شواهد المغني: 872 / 2، البحر المحيط: 111 / 1. الشاهد فيه: عطف الإنشاء على الخبر عند الصغار.

بيت من الطويل، تناغي مضارع مخاطب، وغزلا مفعوله، أي: تكلم
 غلاماً مليحاً مثل الغزال، وكحل أمر حاضر أي: اجعل الكحل في جفون عينك،
 والمآقي كالمساعي جمع موق وهي طرف العين، وما يلي الأنف والأذن، والأمد
 حجر يكتحل به (واستدل الصغار بهذا البيت⁽¹⁾)، وقوله:

وَقَائِلُهُ خَوْلَانُ فَأَنْكِحْ فَتَائِهِمْ

تقدم شرحه في الفاء (فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان⁽²⁾).
 وأقول: أما آية البقرة فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى
 يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين،
 كقولك: زيد يعاقب بالقيد ويشتر فلاناً بالإطلاق⁽³⁾ قال التفازاني: حاصله
 عطف مجموع على مجموع لا باعتبار عطف شيء من هذا على شيء من ذلك،
 وقد يقع مثله في المفردات كما قيل في قوله تعالى ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ
 وَالْبَاطِنُ﴾⁽⁴⁾ أن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخريتين على مجموع
 الأولين⁽⁵⁾ (وجوز عطفه على ﴿اتَّقُوا﴾⁽⁶⁾) [ووجهه]⁽⁷⁾ ربطه بالشرط المذكور، 1/344
 أن بشر المؤمنين أيضاً مرتب على عدم معارضة الكفرة القرآن وإلا لم يكن معجزاً،
 فلا يثبت صدق النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يكون تصديقه وسيلة لنيل
 الثواب كأنه قيل: فإن لم تأتوا بسورة من مثله فقد ثبت تصديقه، فأتروا العناد،
 وأتقوا النار أيها الكافرون، وبشر المؤمنين بالجنات أيها النبي، [قال التفازاني:⁽⁸⁾

(1) شرح إيات المعنى: 65/7.

(2) الكتاب: 139/1.

(3) الكشف: 99/1.

(4) الحديد: 3.

(5) حاشية السد على الكشف: 44 / 1.

(6) ينظر الكشف: 99/1.

(7) في (س) زيادة: غير ظاهر، وأما قبل توجيهه.

(8) ساقط من (س).

حاشية السد على الكشف: 44 / 1.

ولما كان هذا تكليفاً وعطف الأمر المخاطب على أمر مخاطب آخر من غير تصريح
بالنداء مما منعه النحاة، [ذهب السكاكي إلى أنه عطف مراداً قيل: يا أيها الناس،⁽¹⁾
[واجب]⁽²⁾ بأنه مما أخطأ في منعه النحاة لوقوعه في قوله تعالى ﴿يُؤَسِّفُ أَغْرَضُ
عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ﴾⁽³⁾، وفيه أن حرف النداء فيه مقدر، والمقدر عندهم
كالملفوظ [وقيل:]⁽⁴⁾ وكأنه إنما سوغه الكشف لأن ظهور مغايرة الفاعل الثاني
للأول بمنزلة التصريح بالنداء⁽⁵⁾ (وأم من كلامه في الجواب الأول أن يقال:
المتعمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى
المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات،
نبشروهم بذلك، وأما الجواب الثاني ففيه نظر، لأنه لا يصح أن يكون جواباً
للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل
القرآن، ويحاجب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر
غيرهم بالجنات، ومعنى هذا) بطريق التعريض (فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ
لهم في الجنة) فحيث يصح كونه جواباً للشرط، وقيل⁽⁶⁾: بالجواب محذوف وهذا
مرتب عليه فالتقدير: إذا تباين عجزكم من المعارضة فقد صح عند المعاند والموافق
صدقه، وإذا كان كذلك فاحذروا أيها المعاندون العقاب، وبشر يا محمد المصدقين
بالثواب⁽⁷⁾ (وقال في آية الصف: إن العطف على ﴿تؤمنون﴾ لأنه بمنعى آمنوا،
ولا يقدح في ذلك) العطف (أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون، وببشر النبي صلى
الله عليه وسلم⁽⁸⁾، ولا أن يقال في تؤمنون إنه تفسير للتجارة لا طلب،) حتى
يصح عطف الطلب عليه، ويكون يغفر لكم جواباً له (وإن يغفر لكم جواب
الاستفهام تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب) لأن الدلالة على التجارة التي هي

(1) ساقط من (س).

(2) في (س): واجب ابن الرومي.

(3) يوسف: 29.

(4) في (س): وقال بعض المحققين.

(5) الكشف: 460/2.

(6) في (س) بزيادة: جواز عطفه على فاتقوا على أنه ليس جواباً للشرط.

(7) انظر حاشية الدسوقي: 79/3.

(8) في (س) بزيادة: ولا يقدح فيه أيضاً.

سبب للإيمان، والإيمان سبب للغفران، مقام سبب الغفران (كما مر في بحث الجملة المفسرة) قال الأخفش: يؤمنون عطف بيان لتجارة⁽¹⁾، وقال الحلبي: هو حسن لولا ما فيه من تأويل أن يكون الأصل أن تؤمنوا فلما حذف أن ارتفع الفعل⁽²⁾ (لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: قوموا واقعدوا زيد) جواب عن الاعتراض الأول [وفيه أن النداء غير مصرح به في الآية]⁽³⁾، وقد صرح الشريف في شرح المفتاح بأن العطف بين أمرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء مستقيم بل غير جائز عند بعضهم فتأمل (ولأن «تؤمنون» لا يتعين للتفسير) جواب عن الثاني بطريق النقض التفصيلي (سلمنا) تسليم بعد المنع كما هو دأب المناظرين، أي: سلمنا أنه يتعين للتفسير (ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً) وقد مر في الجمل المفسرة أنه لا يمتنع / كون الإنشائية مفسرة (وذلك بأن يكون معنى الكلام 344/ ب السابق المحجور تجارة تنجيكم من عذاب اليم) بناء على أن التجارة مفرد مؤيد عن الجملة⁽⁴⁾ (كما كان «فَهَلْ أَنتُمْ مُتَّهَوْنَ»⁽⁵⁾ في معنى انتهوا) قال أبو حيان: هو استفهام تضمن معنى الأمر⁽⁶⁾، ولذلك قال عمر أنتهينا يا رب⁽⁷⁾ (أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة) يعني لا تفسير الإعراب، وعلى هذا حل قول ابن عطية: تؤمنون فعل مضارع تقديره: ذلك أنه تؤمنون⁽⁸⁾ (لأن الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة، يقول: هل أدلك على سبب لمجأتك؟ أمن بالله، كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحيثل) أي: حين إذ قدر تؤمنون تفسير

(1) لم أجذ هذا القول في معاني القرآن للأخفش، وقد ذكره الحلبي في الدر المنثور.

الدر المنثور: 312/6.

(2) في (س) بزيادة: وعلى هذا فيجوز أن يكون بدلاً من تجارة.

الدر المنثور: 312/6.

(3) في (س): وفيه بحث، لأن النداء غير مصرح به في النظم بخلاف المثال.

(4) في (س) بزيادة: فلا حاجة إلى ما ذكره.

(5) المائدة: 91.

(6) في (س) بزيادة: أي: فانتهوا.

(7) البحر المحيط: 15/4.

(8) المحرر الوجيز: 403/5.

التجارة (فيمتنع العطف، لعدم دخول التبشير في معنى التفسير) وعطف بشر بفتضي دخوله، وقد يقال إنه بشارة بحصول الربح، وبه تمام التجارة.

(وقال السكاكي: الأمران) يعني في آية البقرة، وآية الصف (معطوفان على ثل مقدرة قبل ﴿يَا أَيُّهَا﴾ [قيل: فإن لم تفعلوا ذكره التفتازاني⁽¹⁾] (وحذف القول كثير، وقيل) قائله صاحب الإيضاح (معطوفان على الأمر محذوف⁽²⁾) قيل: وبشر⁽³⁾ (تقديره في الأولى: فأنذر) الكافرين بتلك الدار، وبشر الذين آمنوا⁽⁴⁾، وقيل: ادع الناس إلى الإيمان، والعمل الصالح، أو محذر المعاندين بالمعجزات، وبشر الذين آمنوا (وفي الثانية: فأبشر، كما قال الزحشري في ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾⁽⁵⁾ إن التقدير: فاحذرني، واهجرني لدلالة ﴿لَا زُجْمُكَ﴾⁽⁶⁾ على التهديد⁽⁷⁾) [قال العلامة الرومي: وعلى هذا التقدير تكون الواو فصيحة (وأما:

وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعْوَلٍ⁽⁸⁾

(فعل فيه نافية، مثلها في ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾⁽⁹⁾ فتكون جملة خبرية، فلا يمكن الاستدلال به على عطف الإنشاء على الخبر (وأما: هذا

(1) في (س): قال التفتازاني: في الأول ذهب بعضهم إلى أنه عطف على قل، مراد قل: ﴿فَإِذَا لَمْ تَفْعَلُوا﴾ حاشية الشمني: 177/2.

(2) مفتاح العلوم للسكاكي: 259..... 261.

(3) حاشية الشمني: 177/2.

(4) في (س): وقدر بعض المحققين.

(5) مريم: 46.

(6) مريم: 46.

(7) الكشف: 109/3.

(8) في (س) بزيادة: كذا في النسخ، لكن الرواية بالواو.

(9) الأحقاف: 35.

خَوْلَان) على تقدير سيبويه (فمعناه تنبيه لخولان⁽¹⁾) فيكون من عطف الإنشاء على الإنشاء، لا على الخبر (أو الفاء) في فانكح⁽²⁾ (المجرد السببية مثلها في جواب الشرط) وتسمى هذه الفاء فصيحة مثل: زيد عالم فأكرمه أي: إذا كان كذلك فأكرمه (وإذ قد استدلاً) يعني سيبويه والصفار⁽²⁾ (بذلك) أي بقوله:

وهل عند رسم.....

وقوله:

وقائلة خولان فانكح

عطف الإنشاء على الخبر (فهلا استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾⁽³⁾، ونحوه في التنزيل كثير) يعني أن الآية أقوى في الاستدلال من البيتين، فلم يستدلاً بها، قال في بحث الفاء: يجب عندي أن تحمل الفاء على السببية المحضة في مثل ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس (وأما:

وَكَحَلْ أَمَاقِيكَ

فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات) لكن لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله (وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدل عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكحل، كما قيل في ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾⁽⁴⁾) فيكون من الإنشاء على الإنشاء،

(1) في (س) بزيادة: وهذا الأمر مأخوذ من ما هذه، فيكون من عطف الإنشاء على الإنشاء لا على الأخبار. الكتاب: 139 / 1.

(2) في (س) بزيادة: على ما نقله أبو حيان.

(3) الكوثر: 1، 2.

(4) مريم: 46.

لا على الخبر (وأما ما نقله أبو حيان عن سيويه) من أنه أجازُ جاءني زيد ومن عمر العاقلان على أن يكون العاقلان خبر لخدوف (فغلط عليه⁽¹⁾) مجهول من التخليط أي: فحكم عليه بالغلط (وإنما قال: أي: سيويه⁽²⁾) (واعلم أنه لا يجوز مَنْ عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت، لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم، ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة/) يعني أنك لا تعرف عبد الله ونعته، فإذا لقيته فسؤالك عنه وعن نعته، وتعرف زيداً ونعته فإذا أثبت الوضعين بلفظ واحد يصير اللفظ متصفاً بالعلم 1 / 345 والجمل، وهذا أخلف (وقال الصفار: لما منعها سيويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يُصحِّحُها، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فهم فيه⁽³⁾) أي: غلط حيث حل كلام الصفار على النعت الصناعي، واعتقد أن زواله يصحح المسألة، وإنما مراد سيويه النعت المقطوع لا الصناعي الذي هو تابع؛ لأنه ممنوع في المثال ضرورة اختلاف العاملين في الموصوفين، [وإنه]⁽⁴⁾ مصرح بامتناع المسألة مع وجود الوصف المقطوع، ومراد الصفار أنه إذا أزال النعت المقطوع النية والغرض فتقدر النعت الصناعي بأن تقول: مَنْ عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزاً لفقد ما بنى سيويه عليه المنع، ثبت حيث جواز عطف الخبر على الإنشاء، ودفعه المصنف بقوله (ولا حجة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما، لأنه الذي اقتضاه المقام. والله أعلم) فهانئ لصحة المسألة مانعان أحدهما: عطف الخبر على الإنشاء، والآخر: عدم جواز خلط شيئين يعلم أحدهما، ولا يعلم الآخر، فذكر هذا لاقتضاء المقام.

(1) البحر المحيط: 1 / 111.

(2) في (س) بزيادة: فيه إشارة أن ما نقله غير موجود.

(3) في (س) بزيادة: لأن كلام سيويه ظاهر أن الفساد جاء من جهة وجود الوصف.

(4) حاشية الدسوقي: 3 / 82.

في (س): فإن سيويه.

(عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس وفيه ثلاثة أقوال:
 أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول التحوين في باب الاشتغال
 في مثل قام زيد وعمراً أكرمته إن نصبَ عمراً أرجح، لأن تناسب الجملتين
 المتعاطفتين أولى من تخالفهما.
 والثاني: المنع مطلقاً، حكى عن ابن جني أنه قال في قوله⁽¹⁾:

عَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتْ الْأَصْدَاغُ وَالضُّرُسُ تُقِيدُ⁽²⁾

بيت من الرمل، عاضها عوضها فيمن مات من أولادها غلاماً ولدته بعد
 ما أسنت، وشاب رأسها، وتكسرت أسنانها، فأحبته أشد محبة، لأنها قد يشتت أن
 تلد غيره، ونقدت السن من باب علم إذا انكسرت (إن الضُّرُسُ فاعل محذوف
 يفسره المذكور، وليس بمبتدأ) قيل: حكاه عبد اللطيف البغدادي في شرح مقدمة
 بابشاد، وفيه نظر لجواز أن يكون معنى ما ذكره ابن جني أن ذلك هو الأولى نظراً
 إلى رعاية التناسب إلا أنه ممنوع، وقيل: الظاهر منه أن ذلك على سبيل الوجوب
 لا على سبيل الأولوية⁽³⁾ (ويلزمه) أي: ابن جني (إيجاب النصب في مسألة
 الاشتغال السابقة) وهي قام زيد وعمرو أكرمه (إلا إن قال: أقدر الواو
 للاستئناف.

والثالث: لأبي علي، أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في سر
 الصناعة⁽⁴⁾ قيل: وجه النظر إلى أصالة الواو في العطف⁽⁵⁾ (وبنى) أي: أبو علي

(1) الخصائص: 443/1.

(2) بلا نسبة في الخصائص: 443/1، شرح شواهد المغني: 873/2، شرح أبيات المغني: 65/7.

(3) حاشية الشمني: 178/2.

(4) سر صناعة الإعراب: 273/1، 274.

(5) حاشية الدسوقي: 84/3.

(عليه منع كون الفاء في 'خرجت فإذا الأسد حاضراً عاطفة) فجعلها زائدة لازمة كما مر في الفاء.

(واضعف الثلاثة القول الثاني) لحيء هذا العطف كثيراً، كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَدْعَوْهُمْوَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾⁽¹⁾ (وقد لهج به الرازي) أي: واظب عليه، وأكثر منه (في تفسيره) قال في هذه الآية: إن عطف الاسم على الفعلية لا يجوز إلا لفائدة وهي أن صيغة الفعل مشعرة بالتجدد والحدوث حالاً بعد حال، وصيغة الاسم مشعرة بالدوام والثبات الاستمرار⁽²⁾ (وذكر في كتابه في مناقب الشافعي رضي الله عنه، أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية، أنهم زعموا أن قول / 345 ب الشافعي يُحِلُّ أكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾⁽³⁾ فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فيبقى أن تكون للحال، فتكون جملة الحال⁽⁴⁾ مَقِيدَةً للنهي⁽⁵⁾، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً) قال الفتازاني: اعترض بأن التأكيد ينفي كون الجملة حالية؛ لأنه إنما يحسن فيما قصد الإعلام بتحقيقه والرد على منكر تحقيقاً أو تقديراً، والحال الواقع من الأمر أو النهي مبناه على التقدير كأنه قيل: لا تأكلوا منه إن كان فسقاً فلا يحسن، وإنه لفسق بل هو فسق، والجواب إنه لما كان المراد بالفسق هنا الإهلال لغير الله كان التأكيد مناسباً، كأنه قيل: لا تأكلوا منه إذا كان هذا النوع من الفسق الذي

⁽¹⁾ الأعراف: 193.

⁽²⁾ في (س) بزيادة: وقال في الآية ﴿والذين كفروا بآياتِ الله أولئك هم الخسرون﴾ عطف الاسم على الفعلية لا يجوز.

⁽³⁾ التفسير الكبير: 13 / 177، 178.

⁽⁴⁾ الأنعام: 121.

⁽⁵⁾ في (س) بزيادة: وهو قوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾.

⁽⁶⁾ في (س) بزيادة: يعني وَلَا تَأْكُلُوا.

حكم به محقق، والمنكرون ينكرون⁽¹⁾ (ومفهومه جواز الأكل) يعني أن منطوق الكلام نهي مقيد بالفسق، ومفهومه ارتفاع النهي عند انتفاء القيد وموجبه جواز الأكل (إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله ﴿أَوْ فَسْقاً أَهْلٌ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾⁽²⁾) [يعني أن]⁽³⁾ المراد من كونه فسقاً غير مذكور فكان مجعلاً⁽⁴⁾ حصل بيانه في آية أخرى، واعترض بأننا لا نسلم الإجمال؛ لأن معنى الفسق مشهور في الشرع يفهمه الكل، وهو الخروج عن الطاعات، وإن سلم فلا نسلم حصول بيانه بالآية، فلا يدل ذلك من دليل⁽⁵⁾ (فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غير الله) واعترض بأن ما قدره أخص مما لم يذكر اسم الله عليه، فإن هذا ينقسم إلى ما أهل به لغير الله، وإلى ما يهل به لأحد بأن لم يذكر عليه اسم الله، ولا اسم غيره⁽⁶⁾، وحمل الكلام على أعم المحلين أولى؛ لأنه أعم فائدة، فيحرم متروك التسمية عمداً بعموم هذا، ولا يخص التحريم بما أهل به لغير الله، وأجيب بأن ما قدره وإن كان أخص منه لكنه مساو لما لم يذكر اسم الله المقيد بكونه فسقاً أهل به لغير الله كما هو المراد⁽⁷⁾ (ومفهومه: كلوا منه إذا لم يسم على غير الله. انتهى ملخصاً موضحاً، ولو أبطل العطف لتخالف الجمعتين، بالإنشاء والخبر لكان صواباً) وفيه بحث، أما أولاً: فلما مر أن المسألة خلافية [فله]⁽⁸⁾ أن يختار مذهب من جوز ذلك، وأما ثانياً: فلما ذكر أنه قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لما اقتضاه المقام.

(1) حاشية السعد على الكشاف: 201 / 1.

(2) الأنعام: 145.

(3) في (س): قيل: ادعى الأمام.

(4) في (س) بزيادة: محتاجاً إلى البيان إلا إنه.

(5) حاشية الدروري: 84 / 3، 85.

(6) حاشية الشمني: 178 / 2.

(7) حاشية الشمني: 178 / 2.

(8) في (س): فللإمام.

(العطف على معمولي عاملين)

وقولهم: 'على عاملين' فيه تجويزٌ بحذف المضاف، وهذا جواب [سؤال نشأ من تغير عبارتهم]⁽¹⁾ (اجمعوا على أن جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو: 'إن زيدا ذاهب وعمراً جالس') هذا من قبيل عطف المفردات، قال الشريف في شرح المفتاح: وفي عطف مفردتي جملة على مفردتي جملة أخرى كما في 'كان زيد قائماً وعمرو قاعداً أدق فتأمل'⁽²⁾ (وعلى معمولات عامل نحو: أعلم زيد عمراً بكرأ جالساً، وأبو بكر خالدأ سعيداً منطلقاً، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو: 'إن زيدا ضارب أبوه وعمرو وأخاك غلامه بكر') فأخاك عطف [على زيد]⁽³⁾ غلامه عطف على أبوه، وضمير للأخ وبكر عطف على عمرو (وأما معمولاً/ عاملين، فإن لم يكن أحدهما جاراً، فقال ابن مالك: وهو يمتنع إجماعاً نحو: 'كان أكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر' وليس كذلك⁽⁴⁾، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة⁽⁵⁾، وقيل: أن منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً، نحو: 'زيد في الدار والحجرة عمرو، أو عمرو الحجرة، فنقل المهدوي أنه يمتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو: 'في الدار زيد والحجرة عمرو' فالمشهور من سيبويه المنع⁽⁶⁾، وبه قال المبرد، وابن السراج، وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي، والفراء والزجاج' وفصل قوم - منهم الأعلام - فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز، لأنه كذا سمع⁽⁷⁾ كقولهم:

(1) في (س): كما يقال، والمسطور في كتبهم العطف على عاملين، فلم يغيره.

(2) حاشية الشنبي: 178/2.

(3) في (س): على اسم إن.

(4) الكافية الشافية: 1241.

(5) شرح الرضي: 345، 344/2.

(6) قال الرضي: ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقاً.

شرح الرضي: 345/2.

(7) الأصول: 75/2، شرح الرضي: 345/2.

أَكُلْ امْرَأً تَحْسِينِ امراً ونارا توقد في الليل نارا

وما ورد على خلاف القياس يقتصر على مورد السماع، وحمله سيويه على حذف الجار (ولأن فيه تعادل المتعاطفات) على صيغة الجمع من قبيل: عريض الحواجب، والمراد بالتعادل التناسب والتوازن، قال أبو حيان: واشترط الأعلام التوازن خطأ إذ لو كان مجوزاً لجاز إن زيدا في الدار وعمراً القصر، لأن تأخر الجر أولى⁽¹⁾ (ولا امتنع نحو: في الدار زيد وعمرو الحجر، وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾⁽²⁾ يعني لفظة آيات ولهذا قال (آيات الأولى منصوبة إجماعاً، لأنها اسم إن⁽³⁾)، والثانية والثالثة قرأها الإخوان) وهما حمزة والكسائي (بالنصب) عبر عنهما بالإخوان لأنهما من الكوفيين، وإن حمزة شيخ الكسائي⁽⁴⁾، قال الجعبري: كان الكسائي يجلس عند حمزة، وعليه كساء فيقول: اعرضوا على صاحب الكساء، وبه عرف (والباقون بالرفع، وقد استدل بالقراءتين في «آيات» الثالثة على المسألة) قيدا لأن الثابت لا دليل فيها، وأما النصب فلا لأنه لعطفها على اسم إن، وعطف في خلقكم على خبرها، وهو عطف معمولين علي معمولي عامل واحد، وأما الرفع فلاحتماله أن يكون آيات مبتدأ، وخلقكم خبره، والجملة عطف على ما قبلها فلا يكون مما نحن فيه، وفي خلقكم على خبرها فتأمل (أما الرفع فعلى نيابة الواو متاب الابتداء وتي، وأما النصب

(1) ارتشاف الضرب: 2/ 659.

(2) الجاثية: 3 - 5.

(3) في (س) بزيادة: وآيات.

(4) المحجة في القراءات السبع: 3/ 389، 390.

فعلى نيابتها مناب إن، وفي) لأن النصب يدل على أن آيات عطف على اسم إن، كما أن الرفع يدل على عامل الابتداء⁽¹⁾ (وأجيب بثلاثة أوجه:

أحدها: أن في مقدرة، فالعمل لها، ويؤيده) أي: تقدير في (أن في حرف عبد الله التصريح بقي وعلى هذا الواو نابتة مناب عامل واحد، وهو الابتداء) في صورة الرفع (أو إن) في صورة النصب فلا يكون [عما نحن فيه]⁽²⁾.

(والثاني: أن انتصاب ﴿آيات﴾ على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي: هي آيات، وعليهما فليست في مقدرة) قال أبو شامة: إذا كان توكيداً، خرج على العطف على عاملين الذي ياباه أكثر البصريين، وعن إضمار الجار الذي هو قليل⁽³⁾.

(والثالث: يخص قراءة النصب، وهو أنه على إضمار إن وفي، ذكره الشاطبي⁽⁴⁾) حيث قال:

مَعَا رَفَعَ آيَاتٍ / كَسَرَهُ شَفَا وَإِنْ وَفِي اضْمِرْ يَتَوَكَّدُ أَوَّلًا 346 / ب

(وغيره، وإضمار إن بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْفُ الْإِلَهَ مَقَادِيرُهَا

(1) في (س) بزيادة: قال الزمخشري: وأما الآيات الثلاثة فمن العطف على عاملين سواء نصب أو رفعت، فالعاملان إذا نصب هما إن، وفي أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في اختلاف الليل والنهار، والنصب في آيات، وإذا رفعت فالعاملان الابتداء وفي عملت الرفع في آيات والجر في اختلاف.

الكشاف: 4/ 185، 186، البحر المحيط: 8/ 43.

(2) في (س): من العطف على عاملين.

(3) إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع لأبي شامة: 684.

(4) إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع لأبي شامة: 683.

فَلَيْسَ بِأَيِّنِكَ مِنْهِنَّ وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورَهَا

تقدم شرح البيت الأول في على:

لأن قاصر عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع كس لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حيثل: فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها، وقد أجب بأنه أي: وبأنه، وفي بعض النسخ عن الثاني بأنه (لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات، لدخولها في الأمور.

واعلم أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّاهَا﴾⁽¹⁾ فقال: فإن قلت: نصب إذا معضل، لأنك إذا جمعت الواوات عاطفة وقعت في العطف على عاملين، يعني أن إذا عطف على إذا المنصوبة بأقسم، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة براو القسم⁽²⁾ وإنما فسر كلامه رد أبي حيان ليس ما في الآية من عطف على عاملين، وإنما هو من باب عطف اسمين مجرور ومنسوب على اسمين كذلك، فحرف العطف لم ينب متاب عاملين كما في أمر بزيد قائماً، وعمرو جالساً (قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكراه ذلك لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه) وبه يندفع رد أبي حيان بأن قوله: على استكراهه ليس كما ذكر، بل كلام الخليل يدل على المنع⁽³⁾، قال الخليل في قوله تعالى ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ﴾⁽⁴⁾ الواوان الأخبرتان ليسا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمعان الأسماء إلى

(1) الشمس: 1، 2.

(2) الكشف: 597/4.

(3) البحر المحيط: 480/8.

(4) الليل: 1، 2، 3.

الأسماء، [قال الحلبي:]⁽¹⁾ ليس فيه رد عليه بالنسبة إلى ما قصده، بل فيه تقوية لما قاله، غاية ما في الباب أنه عبر بالاستكراه عن المنع⁽²⁾ (ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم) قال أبو حيان: ليس هذا الحكم مجعلاً عليه، بل أجاز ابن كيسان التصريح بفعل القسم مع الواو⁽³⁾، وقال الحلبي: إنه لا يلزم مذهبه⁽⁴⁾ (بجلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل).

قال ابن الحاجب: (في الإيضاح) (وهذه قوة منه، واستنباط لمعنى دقيق)⁽⁵⁾، ثم اعترض عليه بقوله تعالى ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنْثِ الْجَوَارِ الْكُنْثِ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾⁽⁶⁾ فإن الجار هنا الباء، وقد صرح معه بفعل القسم، فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة) وأجاب الرضي بأن العامل في الليل هو العظمة المقدرة، وكذا في إذا فيكون الواو قائماً مقام العظمة، والتقدير: وعظمة الليل وقت عسعسته، فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد⁽⁷⁾ (ويعد، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو ولا إشكال حيثل في الآية).

وأخذ ابن الحجاز جواب الزخشري، فجعله قولاً مستقلاً، فقال في كتابه النهاية: وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفاً⁽⁸⁾ فهو كالمعدوم، ولهذا جاز في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾⁽⁹⁾ وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير 1 / 347

(1) في (س): قال تلميذ الشهاب.

(2) الدر المصون: 530/6.

(3) البحر المحيط: 480/8.

(4) الدر المصون: 530/6.

(5) الإيضاح في شرح المفصل: 154/2.

(6) التكويز: 15 - 18.

(7) شرح الرضي: 308، 307/4.

(8) في (س) بزيادة: كفعل القسم في الآيات السابقة.

(9) الليل: 1، 2.

الزخشي فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب⁽¹⁾ حتى يطابق مأخذ؛ لأنه مبني على وجوب/ حذف العامل.

المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة وهي سبعة: أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس، ولا يفسر بالتمييز، نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو) فالأصل تقديم مفسر ضمير الغائب لعلم المراد به، لكنه قد يخالف لقصد التفخيم⁽²⁾ بأن يذكر أولاً بشيء مبهم حتى تشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون أوقع في النفس، وإيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإعمال أولاً، والتفسير ثانياً (ولتحقق بهما قُل) [بضم العين]⁽³⁾ (الذي يراد به المدح والذم نحو: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾⁽⁴⁾) [أصله سوء بالفتح]⁽⁵⁾ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾⁽⁶⁾، وَظُرِفَ رَجُلًا زَيْدٌ⁽⁷⁾، وعن القراء والكسائي أن المخفوض هو الفاعل، لا الضمير في الفعل (والمنصوب حال عند الكسائي، وتميز عند القراء)⁽⁸⁾ (ويرده: نعم رجلاً كان زيد، ولا يدخل الناسخ على الفاعل) [والأصل عدم زيادة كان]⁽⁹⁾ (وإنه قد يحذف، نحو ﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾⁽¹⁰⁾) هذا إنما يرد على القراء لا على الكسائي.

(1) في (س) بزيادة: إذا كان أحد العاملين محذوفاً وجوباً فهو كالمحذوم.

(2) في (س) بزيادة: والتعظيم.

(3) ساقط من (س).

(4) الأعراف: 177.

(5) في (س): بضم الواو محمولا من سوء بالفتح.

(6) الكهف: 5.

(7) في (س) بزيادة: وفعل بضم العين إما موضوعاً، كحسن الخلق خلق الحكماء، وقبح العناد عناد الميطلين، أو محمولا فعل أو فعل، نحو قُضِيَ الرجل فلان وعلم الرجل فلان بمعنى نعم القاضي هو، ونعم العالم هو، ذكره ابن عقيل.

(8) المساعد على تهليل الفوائد: 139/2.

(9) في (س): ثم اختلفا، فقال الكسائي أن الكثرة المنصوية حال، وقال القراء تمييز منقول.

(10) المساعد على تهليل الفوائد: 139/2.

(9) في (س): وليست كان فيه زائدة؛ لأن الأصل عدم زيادتها.

(10) الكهف: 50.

(الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعَمَّل ثانيهما) هذا مذهب البصريين⁽¹⁾، واستبعد لأن مجوز تأخير المفسر لفظاً ومعنى قصد التفخيم، والآتيان لمجرد التفسير كما في نعم رجلاً زيد، وقصد التفخيم مع اتصاله بالضمير كما في ضمير الشأن، والثلاثة في ضمير المتنازع فيه معدومة (لحو قوله:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرُ جَعِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ⁽²⁾)

بيت من الطويل⁽³⁾، جفوني ولم أجف تنازعا في الأخلاء جمع خليل، وقد أعمل الثاني⁽⁴⁾ وأضمر الفاعل في الأول على شريطة التفسير، [ومهمل اسم فاعل من الإهمال]⁽⁵⁾، وهو الترك، وقيل: النسيان، والمعنى: جفوني الأخلاء، ولم أجفهم، لأن شأني ترك غير فعل جميل منهم⁽⁶⁾ (والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يحذف الفاعل) حذر عن الإضمار قبل الذكر وخطئ حتى قيل: [إنه كالحارب من المطر إلى الشعب]⁽⁷⁾ (وقال الفراء: يضمّر ويؤخر عن المفسر) ويقال: ضربي وأكرمت زيدا وهو حذراً مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو: قام وقعد أخواك فهو عنده فاعل بهما) وزيف امتناع تأثير

(1) في (س) بزيادة: قيل. قال ابن مالك: ومذهب البصريين، ترجيح إعمال الثاني في الأول، ومذهب الكوفيين العكس، وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح.

شرح التسهيل: 167/2.

(2) بلا نسبة في شرح إيبات المغني: 68/7، شرح شواهد المغني: 874/2، المساعد على تسهيل الفوائد:

114/1، المقاصد النحوية: 14/3.

(3) في (س) بزيادة: وهو شاهد للبصريين.

(4) في (س) بزيادة: في الأخلاء.

(5) في (س): وقوله مهمل خبر إن من الإهمال.

(6) الفائق ابن الوحي كما في هامش المخطوط.

(7) في (س): هرباً عن الإضمار قبل الذكر، قيل: وما فر إليه أشنع مما فر عنه.

شرح التسهيل: 166/2.

مؤثرين لأثر واحد، قال الرضي: وأجاز أيضاً أن يأتي بفاعل أول بعد التنازع نحو: ضربي وأكرمني زيد هو⁽¹⁾.

(الثالث: أن يكون مخبراً عنه فيفسره خبره) تفرد بهذا ابن مالك⁽²⁾ (لحوظ: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾⁽³⁾، قال الزخشي: هذا ضمير لا يعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بيانه (وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها، وبينها، قال: ومنه

هي النفس تُخَوِّلُ مَا حُمِلَتْ⁽⁴⁾)

هذا مقتبس من قول الشاعر:

هي النفس ما حُمِلَتْهَا تُخَمِّلُ والدُّهْرُ أَيَّامُ تَجُورُ وَتَعْدِلُ

وهي العرب تقول ما شاءت، قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بنهي النفس وهي العرب ضعف، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين، تحمل وتقول خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون هي ضمير القصة، فإن أراد الزخشي أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما، فالضعف في كلام ابن مالك وحده⁽⁵⁾ قيل: ظاهر عبارة الزخشي أن حل المثالين على كون المفسر فيهما خبراً

(1) شرح الرضي: 206/1.

(2) شرح التسهيل: 163/1.

(3) المؤمنون: 37. في (س) بزيادة: ورد بأنه لو كان ذلك الخبر مفسراً للضمير لكان التقدير: إن حياتنا إلا حياتنا الدنيا، وهو لا يجوز؛ لأن الاستفادة من المتباد، وليس في كلام الزخشي ما يدل على ذلك لأنه قال: وضع في موضع الحياة دون موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر، وقوله لأنه الخبر يدل عليها يريد أن سياق الكلام دل على أنه المفسر وهو الحياة.

(4) شطر بيت من المقاربات بلانسة في شرح أبيات المغني: 68/7، البحر المحيط: 405/6، الدرر المصون: 42/3، الكشف: 250/3.

(5) شرح التسهيل: 163/1، الكشف: 250، 251.

متعين، ويكفي أن حاول القدح في ذلك إبداء احتمال آخر، ولا يلزمه إبداء جميع
الاحتمالات، وفيه بحث إذ لا يقدح حيثثذ، لأن ظهور/ الشيء لا ينافي احتمال
غيره⁽¹⁾، وقيل: هذا يتنافى بما سيأتي من أن ضمير الشأن أو القصة مخالف
للقياس⁽²⁾ من خمسة أوجه لا ينبغي الحمل عليها إن أمكن غيره، وهل هذا إلا
إلزام ابن مالك أن يفعل ما لا ينبغي له فعله⁽³⁾، وأجيب بأن إلزامه هنا إنما هو
بإمكان كون الضمير للقصة لا بأولوية الحمل عليه، وما سيأتي إنما هو أولوية
الحمل على غيره فلا تنافي بين كلاميه⁽⁴⁾.

(الرابع: ضمير الشأن والقصة) يسمونه ضمير الشأن إذا كان منكراً،
والا فضمير القصة⁽⁵⁾ ﴿لَمَحَوْا قُلُوبَهُمْ هَلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽⁶⁾، ولَمْحَوْا ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ
أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁷⁾، والكوفي يسميه ضمير المجهول⁽⁸⁾ لأنه لا يدرى عند
ذكره من يعود عليه (وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزوماً، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم
هي، ولا شيء منها عليه) ولهذا يخبر عنه بالذي (وقد غلط يوسف ابن السيرافي)
قال السيوطي: قرأ على والده، وخلفه في جميع علومه، مات سنة خمسة وثمانين
وثلاثمائة⁽⁹⁾ (إذ قال في قوله:

(1) في (س) بزيادة: قيل: إلزام المصنف هنا لابن مالك إنما هو بإمكان كون الضمير للقصة.

حاشية الشمني: 180/2.

(2) في (س) بزيادة: لا ينبغي الحمل عليه.

(3) حاشية الشمني: 180/2.

(4) حاشية الشمني: 180/2.

(5) في (س) بزيادة: إذا كانت مؤنثاً.

(6) الأختلاص: 1.

(7) الأنبياء: 97.

(8) الارتشاف: 947/2.

(9) بنية الرعاة: 355/2، مرة الجنان: 322/2، 324، معجم الأدباء: 5/648، 649، الأعلام: 8/224.

سُكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا نَحْنُ بَجَوْ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرٍ^(١)

بيت من الطويل، المراغة موضع التمرغ، والمراد هنا أم جرير الشاعر، قال الجوهري: لقبها به الأخطل أي: يتمرغ عليها الرجال^(٢)، والجو ما بين السماء والأرض^(٣)، والمتساكر الذي يظهر السكر وليس به (فيمن رفع سُكْرَانُ، وابن المراهة: إن كانت شانية وابن المراهة سُكْرَانُ مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان^(٤)، والصواب أن كان زائدة^(٥)، والأشهر في إنشاده نصب سُكْرَانُ، ورفع ابن المراهة، فارتفاع متساكر على أنه خبر لهُوَ محذوفاً، ويروى بالعكس^(٦)، فاسم كان مستتر فيها^(٧) راجع إلى سُكْرَانُ، والجملة خبر سُكْرَانُ.

(الثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة^(٨)، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع^(٩)، نحو: كان قائماً زيد، وظنته قائماً عمرو^(١٠)، وهذا وإن سمع خرج على أن المرفوع [هو زيد وعمرو^(١١)] مبتدأ، واسم كان وضمير ظنته راجعان إليه، لأنه في نية التقديم، ويموز كون المرفوع بعد كان اسماً لها، وأجاز الكوفيون: أنه قام، وإنه ضرب على حذف المرفوع، والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل، أو للمفعول، وفيه فسادان: التقدير

^(١) البيت للغزوق خزاعة الأدب : 288/9، الكتاب: 49/1، شرح كتاب سيويه للسرياني: 237/2، شرح إبيات المني: 69/7.

^(٢) الصحاح: (م. ر. غ) 1016/2.

^(٣) في (س) بزيادة: قال أبو عمرو في قول طرفة: خَلَا لَكَ الْجَوْ فَيُضِي وَأَصْبِرِي..... هو ما اتسع من الأودية.

^(٤) في (س) بزيادة: مقول قال.

^(٥) في (س) بزيادة: يعني فيمن رفع سُكْرَانُ، وابن المراهة.

^(٦) في (س) بزيادة: أي: يرفع سُكْرَانُ على أنه مبتدأ، ونصب ابن على أنه خبر كان.

^(٧) شرح إبيات المني: 69/7.

^(٨) في (س) بزيادة: كأنه لم يقيد بها بالخبرية اكتفاء بما مر في ما الكافة.

^(٩) في (س) بزيادة: الجملة في محل جر صفة لمفرد.

^(١٠) في (س) بزيادة: لأنهم فسروا فيه ضمير الشأن المرفوع والمنصوب بمفرد؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد.

^(١١) ساقط من (س).

بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل) أراد بالكوفيين بعضهم، لأن من يجوز حذف
 الفاعل منهم هما الكسائي وهشام، وقد مر أن الفراء لا يجوز، وزعم ابن
 عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من أهل البلدين⁽¹⁾. 1/348
 (و الثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، ولا يعطف عليه) عطف بيان
 (ولا يبدل منه) أما كونه لا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يعطف عليه فلأنه يلزم خلو
 خبر المعطوف عليه من رابط، وإنما لم يذكر عدم إتباعه بالنعت لظهوره، لأن
 الضمائر لا تنعت.

(والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه) منها البدل، وما
 بمعناها، فلا تدخل الباء حيثئذ، وأما قوله ﴿وَمَا هُوَ يَمْزُجُ حَبَّهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ
 يُعْمَرَ﴾⁽²⁾ فقال الرضي: هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله تعالى لَوْ يُعْمَرُ⁽³⁾.
 (الخامس: أنه ملازم للإفراد) ولأن مفسره مضمون الجملة وهو/ مفرد لأنه نسبة 347 / ب
 الحكم للمحكوم عليه (فلا يثنى، ولا يجمع، وإن فسر بمحدثين أو أحاديث، وإذا
 تقرر هذا) أي: كونه مخالف للقياس من هذه الأوجه (علم أنه لا ينبغي الحمل
 عليه إذا أمكن غيره) يريد أن الأولى حيثئذ أن يحمل على غيره⁽⁴⁾ [لما سيصرح
 به]⁽⁵⁾، ومن غفل عنه قال: هذه الدعوى منه عجيبة، وأعجب منه تضعيف قول
 الزمخشري، وقد صرح المرزوقي في قول تأبط شراً:

وقالوا لا تنكحيه.....

(1) المساعد على تسهيل الفوائد: 1/115.

(2) البقرة: 96.

(3) شرح الرضي: 2/466.

(4) في (س) بزيادة: بقرينة قوله بعد والأولى أن يعاد على غيره.

(5) ساقط من (س).

فإنه الأولى فصل أن يلاقي، محتجاً بأن الهاء في فإنه يجوز أن تكون للتنابط
 شراً، وأن تكون للشان⁽¹⁾ (ومن ثم ضعف قول الزغشري في ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هَرَوُ
 وَقِيلَ﴾⁽²⁾ إن اسم إن ضمير الشان⁽³⁾، والأولى كونه ضمير الشيطان) وفيه أن
 المقام مقام التهويل، وضمير الشان يقبده (ويؤيده أنه قرئ ﴿وَقِيلَ﴾
 بالنصب⁽⁴⁾، وضمير الشان لا يعطف عليه) قيل: هذا غير متعين لجواز كونه
 مفعولاً معه أي: يراكم مع قبيله، وإن كان العطف أرجح، وقيل: لمرجوحية هذا
 الوجه لم يذكره المصنف⁽⁵⁾ (وقول كثير من النحويين: عطف على قول الزغشري
 [إن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشان، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن]
 [هذا لا يعارض ما جوزه في النوع السادس]⁽⁶⁾ من أن ضمير أنه في قوله تعالى
 ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمٌ قَلْبُهُ﴾⁽⁷⁾ ضمير الشان مع إمكان عوده على مَنْ (ويؤيده)
 أي: كون أن يعاد على غير ضمير الشان أولى (قول سيبويه في ﴿أَنْ يَأْتِ بِإِبْرَاهِيمَ قَدْ
 صَدَقْتَ الرُّؤْيَا﴾⁽⁸⁾ إن تقديره أنك⁽⁹⁾، وفي كُتِبَ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ أنه يجزم على
 النهي، وينصب على معنى ثلثاً، ويرفع على أنك⁽¹⁰⁾ بناء على أن اسم المخففة
 ضمير الخطاب، لا ضمير الشان، [وقد تقدم هذا في بحث ما]⁽¹¹⁾.

(1) القائل ابن الوحي كما في هامش المخطوط.

(2) الأعراف: 27.

(3) الكشف: 151 / 2.

(4) البحر المحيط: 248 / 4.

(5) حاشية الشمي: 181 / 2.

(6) في (س): وأنت خبر، بأنه لا تعارض بين ما ذكره هنا، وما ذكره في النوع السادس من الجهة السادسة.

(7) البقرة: 283.

(8) الصفات: 104، 105.

(9) الكتاب: 163 / 3.

(10) الكتاب: 166 / 3.

(11) في (س): قال المصنف في ما لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين كونه ضمير شان، وقد قال سيبويه في ﴿أَنْ
 يَأْتِ بِإِبْرَاهِيمَ قَدْ صَدَقْتَ الرُّؤْيَا﴾ إنك قد صدقت.

(الخامس:) من المواضع السبعة⁽¹⁾ (أن يحزب بزب مفسراً بتمييز) أي: وأن يحزب قال الشريف في شرح المفتاح: وفي حمل أن يكون على هو مسامحة شائعة فلا بد من تقدير مضاف⁽²⁾ (وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزاً، وكونه هو مفرداً) أكد ضمير كونه بنحو دفعاً لاحتمال رجوعه إلى المفسر، وهو أما مرفوع أو مجرور في صورة المرفوع (و قال:

رَبُّهُ فَنَيْتُهُ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِماً فَأَجَابُوا)⁽³⁾

بيت من الخفيف، جاء ضمير ربه مفرداً مع أن تمييزه جمع، فإن فنية جمع فنى..... وزناً ومعنى، ويورث أي: يكسب، ودائماً إلى: إيراًئاً مستمراً (ولكنه يلزم أيضاً التذكير فيقال: رَبُّهُ امْرَأَةٌ لَا رِبْهًا، ويقال: نعمت امرأة هند) يعني أن ضمير نعم يطابق التمييز (وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التانيث والتثنية والجمع⁽⁴⁾، وليس بمسموع.

وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم وزب، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾⁽⁵⁾ الضمير في فسواهن ضمير 348 / ب مبهم، وسبع سموات تفسيره، وكقولهم ربه رجلاً، وقيل: راحع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماءة، والوجه العربي هو الأول⁽⁶⁾. انتهى.

قال التفتازاني: جعله مبهم مفسر بسبع سماوات مثل ربه رجلاً، ونعم رجلاً، وألها قصة وهو كثير في كلامهم، وفيه من التفخيم والتشويق والإبهام

(1) في (س) بزيادة: التي يعود فيها على ما تآخر.

(2) في (س) بزيادة: يصح به الحمل.

(3) بلا نسبة في شرح أبيات المغني: 71 / 7، المقاصد النحوية: 229 / 3، شرح شواهد المغني: 874 / 2، شذور الذهب: 164.

(4) الارشاف: 463 / 2.

(5) البقرة: 29.

(6) الكشف: 117 / 1.

والتفسير والتمكن في النفس ما لا يخفى، ولهذا جعله الوجه العربي المعول عليه دون أن يجعل الضمير للسماء، لأن الجمعية لم تثبت، والجنسية لم تكن كافية في عود ضمير الجمع المؤنث إليه، وعلى جواز ما في الإيهام ثم التفسير⁽¹⁾، ورده أبو حيان بأن الضمير الذي يفسره/ ما بعده عندهم منحصر في سبعة مواضع، وما ذكره الزخشي ليس واحداً منها إلا أن يجعل سبع سماوات بدلاً، وهو الذي يقتضيه تشبيهه بربه رجلاً، وإليه أشار المصنف بقوله (وتؤول على أن مراده أن سبع سماوات بدل) ثم أشار إلى رد ما أيده بقوله⁽²⁾ (وظاهر تشبيهه بربه رجلاً ياباه) أي: قصد البدلية فإنه لا يقتضي إلا التفسير، ويؤيد هذا أن الزخشي قال في سورة فصلت: يجوز أن يرجع هن إلى السماء على المعنى، ويجوز أن يكون ضميراً مبهماً مفسراً بسبع سماوات⁽³⁾، والفرق بين النصين أن أحدهما على الحال، والثاني على التمييز، والعجب من أبي حيان كيف ذهل عن هذا البيان؟.

(السادس: أن يكون بدلاً منه الظاهر المفسر له كضربته زيداً، قال ابن عصفور: أجازته الأخفش) وصححه ابن عقيل (ومنه سيويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، وما خرجوا على ذلك قولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير⁽⁴⁾) مرفوع بالعطف على قولهم، ومن قال منصوب بالعطف على مفعول خرجوا وهو قولهم فقد وهم (وقوله:

فَلَا تُلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا)

تقدم شرحه فيما افترق فيه عطف البيان والبدل.

(1) حاشية السعد على الكشف: 50 / ب.

(2) البحر المحيط: 35/1.

(3) الكشف: 105/4.

(4) انظر شرح جمل الزجاجي: 12/1، المساعد على تهليل الفوائد: 114/1، شرح التسهيل: 162/1، 321/2.

(قال سيويوه: هو بإضمار أذم⁽¹⁾) [بناء على أن البائس في البيت هو الفقير الذي يعيش بالاصطياد، ولا يخفى إنه صفة أذم، وأما ما تقدم من أن الكسائي جعل نعت الضمير نعت ترحم فمعني على أن⁽²⁾] البائس هو الذي اشتدت حاجته، فسقط ما قيل إنه وجه لتقدير أذم، وإنما ينبغي أن يقدر ارحم، وكذلك ما قيل: إنه مخالف لما تقدم، وأما الجواب بأن شدة الحاجة صفة أذم ففيه بحث⁽³⁾ (وقولهم⁽⁴⁾): قاما أخواك، قاموا إخوانك، وقمن نسوتك، وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند وهو المختار.

والسابع: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومُفسَّره مفعول مؤخر، كضرب غلامه زيداً أجازه الأخفش، وأبو الفتح، وأبو عبد الله الطوال) بضم المهملة وتخفيف الواو محمد بن أحمد النحوي (من الكوفيين) أحد أصحاب الكسائي⁽⁵⁾ مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين⁽⁶⁾ (ومن شواهد قول حسان:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدُّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدُّهْرَ مُطْعِمًا⁽⁷⁾)

بيت من الطويل⁽⁸⁾، المجد الشرف، وأخلد من الإخلاد وهو البقاء خبر إن، وواحداً مفعوله، ومن الناس صفة، وواحد أبقى جواب لو، ومجده فاعله،

(1) الكتاب: 75/2.

(2) ساقط من (س).

(3) في (س): فهذه إذن صفة ترحم فلا وجه لتقدير أذم. حاشية الشمعي: 181/2.

(4) في (س) بزيادة: مرفوع، وقيل منصوب بالمطف على مفعول ضربوا، وهو قولهم.

(5) في (س) بزيادة: وسمع منه أبو عمر.

(6) الأرنشاف: 482/1، 483، المساعد: 113/1 انظر ترجمته في بنية الوعاة: 50/1.

(7) البيت لحسان في ديوانه: 213/2، شرح شواهد المغني: 875/2، شرح أبيات المغني: 72/7، المقاصد

النحوية: 499/2، الضرائر لابن عصفور: 209.

(8) في (س) بزيادة: أريد بالدهر هنا جميع الزمان وهو ظرف.

والضمير لقطعاً اسم فاعل من الإطعام وهو اسم والد جبير الصحابي، قال السيوطي: مات ولم يسلم (وقوله):

كَسَا حُلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَى نَدَاهُذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ⁽¹⁾

بيت من الطويل، في تشديد القاف من الرقى وهو العمود، والندى بفتح النون العطاء، وذرى بالضم جمع ذروة وهى أعلى كل شيء أي: كسا الحلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء في أعلى مراتب الجدد، والشاهد في حلمه ونده (والجمهور يوجبون في ذلك الشر تقديم المفعول، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾⁽²⁾، ويمتنع بالإجماع نحو: صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو: ضَرَبَ غُلَامُهَا عَبْدًا هندا لتفسيره بغير المفعول) أشار بذلك إلى فائدة القيد المذكرين/ بعد قوله السابع⁽³⁾ (والواجب فيهما تقدم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا) لأن المفعول المقدم فيه مؤخر حكماً (وقال الزمخشري في: ﴿لَا تُخَسِّبُ الَّذِينَ يُفَرِّحُونَ بِمَا آتَوْا﴾⁽⁴⁾ الآية في قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا تُخَسِّبُهُمْ﴾⁽⁵⁾ بالغية⁽⁶⁾، وضم آخر الفعل: إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل: لا تخسبهم الذين يفرحون بمفاضة، أي: لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين، ﴿فَلَا يُحَسِّبُهُمْ﴾ تأكيد⁽⁷⁾، وكذا قال في قراءة هشام: ﴿وَلَا

(1) بلا نسبة في المقاصد النحوية: 499/2، شرح أبيات المفتي: 57/7، المساعد على تسهيل الفوائد: 112/1، شرح شواهد المفتي: 875/2.

(2) البقرة: 124.

(3) في (س) بزيادة: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم، ومفسره مفعول مؤخر.

(4) آل عمران: 188.

(5) آل عمران: 188.

(6) الكشف: 397/1.

التبشير في القراءات: 70.

(7) في (س) بزيادة: فدخل الفاء إنما تنبيه على أنها زائدة

يَخْسَبُنُ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا⁽¹⁾ بالغيبة: إن التقدير: ولا يحسبهم،
والذين فاعل⁽²⁾ وجاز حذف المفعول الأول لأنه في الأصل مبتدأ، فحذف كما
حذف المبتدأ في قوله تعالى ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ﴾ لدلالة الكلام عليهما (ورده أبو حيان
باستلزامه عود الضمير على المؤخر) قال: إن هذا التقدير يؤدي إلى تقديم الضمير
على مفسره، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورة، وهذا ليس واحد منهما، وإن
حذف أحد مفعولي ظن اختصاراً إنما يتمشى له عند الجمهور مع إنه قليل جداً،
نص عليه الفارسي، ومنعه ابن ملكون البتة⁽³⁾، [وأجاب الحلبي]⁽⁴⁾ بأن الزغشري
لم يقدره صناعة بل للمعنى المقصود، ولذلك لما أراد أن يقدر الصناعة النحوية
قدره بلفظ أنفسهم المنصوبة، وأظن [أنه]⁽⁵⁾ توهم أنها مرفوعة تأكيداً للضمير في
قتلوا ولم يتنبه أنه إنما قدرها مفعولاً أولاً منصوبة، وأما تمشى قوله على مذهب
الجمهور فيكفية ذلك ما عليه ابن ملكون⁽⁶⁾ (و هذا غريب جداً، فإن هذا المؤخر
مقدم في الرتبة) سبقه السفاقي حيث قال: سلمنا أن ما ذكره ليس واحداً منها،
ولكن عود المفعول على الفاعل المتأخر في اللفظ جائز لأنه مقدم في المعنى (ووقع
له نظير هذا في قول القائل: مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجها، فقال:
تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع، لأن فيه تقديم الضمير على
مفسره) يعني لفظاً ورتبة، أما لفظاً فظاهر، وأما رتبة فلأن فاعل الصفة هو فرسه
رتبته التأخير عنها فعاد الضمير على متأخر في الرتبة لا بالنظر إلى نفس الضمير،
وما عاد عليه بل بالنظر إلى كون ما عاد عليه الضمير فاعلاً للصفة التي عليها
الضمير، وفاعل الصفة يجب تأخيرها عنها (ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك:

(1) آل عمران: 169.

البحر المحيط: 112/3.

(2) في (س) بزيادة: ﴿وَلَا تُخْسَبُنُ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ الكشاف: 1/368.

(3) البحر المحيط: 112/3.

(4) في (س): وأجاب تلميذ الشهاب.

(5) في (س): وظن أن الشيخ.

(6) في (س) بزيادة: وقال في الآية الأولى، وتقدم لنا الرد على الزغشري في تقديره: لا يحسبهم الذين. الدر
المصون: 256/2.

غلامه ضرب زيد⁽¹⁾ بنصب غلامه على مفعول ضرب قدم عليه، وهذا غير ممتنع، وكذا المثال، فإن مكسور معمول لذاهبة قدم عليها، وقد يفرق بينهما بما قال الرضي: إن شدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل بخلاف الحال⁽¹⁾ (ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف⁽²⁾) أي: بلا تقديم على موصوف تلك الصفة (ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة) أراد بها منعه عود الضمير على متأخر لفظاً ومقدماً رتبة مثل غلامه ضرب زيد (وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظاً، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظاً ورتبة، أما الأول فإنه منع في قوله تعالى ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾⁽³⁾ كون ما شرطية⁽⁴⁾، لأن ﴿تود﴾ حيث⁽⁵⁾ يكون دليل الجواب/ لا جواباً لكونه مرفوعاً) بالاتفاق ولو كان جواباً لكان مجزوماً (فيكون في نية التقديم) على الجملة الشرطية⁽⁶⁾ (فيكون حيث⁽⁵⁾ أي: على تقدير نية التقديم) (الضمير في ﴿بينه﴾ عائد على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب لأن الضمير أي: ضمير ﴿بينه﴾ (الآن عائد على متقدم لفظاً، ولو قدم ﴿تود﴾ لغير التركيب) يعني أن الواقع في التركيب الآن تأخير ﴿تود﴾، وأما تقديمه فتركب آخر غير هذا التركيب (ويلزمه أن يمنع ضرب زيداً غلامه) مع الاتفاق على تجويزه (لأن زيداً في نية التأخير، وقد استشعر) أي: أبو حيان (ورود ذلك) الاعتراض (وفرق بينهما) أي: بين الآية، وبين هذا المثال (بما لا معمول عليه) حيث قال اشتمال الدليل على ضمير اسم الشرط يوجب تأخيره عنه لعود الضمير ليلزم من 349/ ب

(1) شرح الرضي: 188/1.

(2) السهيل: 110، البحر المحيط: 30/2.

(3) في (س) بزيادة: تمامها ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ آل عمران: 30.

(4) في (س) بزيادة: مفعول منع.

(5) في (س) بزيادة: أي: على تقدير كون ما شرطية.

(6) في (س) بزيادة: والتقدير تود أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء، وجوابه محذوف بدليل قوله: لو أن.

ذلك اقتضاء جملة الشرط بالجملة الدليل، وجملة الشرط إنما تقتضي جملة الجزء، لا جملة دلالية، لأنها ليست بعاملة فيها، وجملة الدليل لا عمل لها فتدافع حالها؛ لأنها من حيث هي جملة دليل لا يقتضيها فعل الشرط، ومن حيث عود الضمير على اسم الشرط اقتضتها فتدافعاً، وهذا بخلاف ضرب زيداً غلامه، فإنها جملة واحدة، والفعل عامل في الفاعل والمفعول معاً، فكل واحد يقتضي صاحبه، ولذلك جاز ضرب غلامها هند عند بعضهم [وامتنع غلامها هند] (واما الثاني فإنه قال في قوله تعالى (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجَتْهُ) ⁽¹⁾ إن فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجته)

(شرح حال الضمير المسمى فصلاً) عند البصريين (وعماداً) عند الكوفيين ⁽²⁾

(الكلام فيه في أربعة مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران: أحدهما: كونه مبتدأ في الحال ⁽³⁾، أو في الأصل) بأن يدخل عليه أحد نواسخ الابتداء (نحو: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ⁽⁴⁾ ﴿وَلَا تَخْشَى الصَّافُونَ﴾ ⁽⁵⁾ الآية ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ ⁽⁶⁾ ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ ⁽⁷⁾ ﴿إِنْ تُرَبِّي أُنَا أَقْلُ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾ ⁽⁸⁾، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها

⁽¹⁾ يوسف: 35.

⁽²⁾ قال ابن مالك: من الضمائر الذي يسمى عند البصريين فصلاً، وعند الكوفيين عماداً. الكافية الشافية: 98، 97/1، المساعد على تهيل القوائد: 119/1.

⁽³⁾ في (س) بزيادة: لا في حال التكلم.

⁽⁴⁾ الأعراف: 157.

⁽⁵⁾ الصافات: 165.

⁽⁶⁾ المائدة: 117.

⁽⁷⁾ المزمل: 20.

⁽⁸⁾ الكهف: 39.

ونسبه السفاقي إلى الكسائي⁽¹⁾ (كنجاء زيد هو ضاحكاً، وجعل⁽²⁾ منه ﴿هُؤْلَاءُ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾⁽³⁾، فيمن نصب أظهر، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) قال الرضي: روي عن محمد بن مروان أحد قراء المدينة ﴿أظهر﴾ بالنصب، وكذا روي عن سعيد بن جبير، قال أبو عمرو بن العلاء: اختبى ابن مروان في لحنه في إيقاع الفصل بين الحال وصاحبها⁽⁴⁾، وقال ابن عقيل: هذا لحن عند أبي عمرو، والخليل وسيبويه⁽⁵⁾ (وقد خرجت على أن ﴿هُؤْلَاءُ بَنَاتِي﴾⁽⁶⁾ جملة، و﴿هن﴾ إما تأكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و﴿لكم﴾ الخبر، وعليهما⁽⁷⁾ فـأظهر حال) العامل إما التنبيه أو الإشارة (وفيها⁽⁸⁾ نظر، أما الأول فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يحتمل ضميراً عند البصريين⁽⁹⁾) وعند الكسائي أن الجامد الذي لا يؤول بالمشتق يحتمل الضمير، وقال ابن عقيل: نقل ابن العليج هذا عن الكوفيين كلهم، وعن الرماني وهي دعوى لا دليل عليها⁽¹⁰⁾، قيل: لا نسلم أنه جامد، أو هو في معنى مولود، أي: فيكون في معنى المشتق فيحتمل الضمير⁽¹¹⁾ (وأما الثاني فلأن الحال لا يتقدم عاملها الظرفي عند أكثرهم⁽¹²⁾) قيل: القراءة المخرجة على ذلك شاذة، فأي جرح في تحريجها على قول الأقلين⁽¹³⁾.

(1) حاشية الشمني: 183/2.

(2) في (س) بزيادة: نسبة ابن عقيل إلى الأخفش.

(3) هود: 78.

(4) في (س) بزيادة: قال أبو حيان: وقرأ الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمرو، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان ﴿أظهر﴾ بالنصب.

(5) البحر المحيط: 247/5، شرح الرضي: 460/2.

(6) المساعد على تسهيل الفوائد: 121/1.

(7) هود: 78.

(8) في (س) بزيادة: والعامل.

(9) في (س) بزيادة: في كون هن تأكيد، أو كونه مبتدأ خبره لكم.

(10) حاشية الشمني: 183/2.

(11) المساعد على تسهيل الفوائد: 227/1.

(12) حاشية الشمني: 183/2.

(13) في (س) بزيادة: يشير إلى أن موافقة الأكثرين، وليس كذلك.

(14) حاشية الشمني: 183/2.

(والثاني: كونه معرفة كما مثلنا/ وأجاز القراء وهشام ومن تابعهما من 1/350 الكوفيين كونه نكرة، نحو: «ما ظننت أحداً هو القائم، وكان رجل هو القائم، رحلوا»⁽¹⁾ عليه: «أن تكون أمة هي أرتى من أمة»⁽²⁾ «فقدروا أرتى» منصوباً قال الرضي: جوز أهل المدينة وقوعه بعد النكرة، قال الخليل: والله إنه لعظيم في المعرفة تصيرهم إياه لغواً يعني إذا كان مستبعداً في المعرفة مع أنه قياس، فما ظنك بالنكرة»⁽³⁾.

(ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفة، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل الـ كما تقدم في خير، وأقل) وإطلاقه يشعر بأنه يقع قبل المضاف إلى المعرفة نحو: «إني أنا أخوك»⁽⁴⁾، وقبل العلم نحو: إني أنا زيد، وقبل مثلك وغيرك نحو: رأيت زيدا هو مثلك لكل منهما مجوز⁽⁵⁾، قال الرضي: الحق أن كل هذه دعاء، ولم يثبت صحتها بيينة من قرآن، وكلام موثوق به نحو قوله تعالى «إني أنا أخوك» ليس بنص إذ يحتمل أن يكون أنا مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة خبر إن ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين فينبغي أن يقتصر على مواضع السماع، ولم يثبت الآيتين معرفتين ثانيهما ذات اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفضل التفسير كما ذكر سيويه⁽⁶⁾ (وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه «إنه هو يندى ويُعيد»⁽⁷⁾،

(1) في (س) بزيادة: أي القراء وهشام، ومن تابعه.

معاني القرآن للقراء: 113/2، البحر المحيط: 513/5.

(2) النحل: 92.

(3) شرح الرضي: 459/2.

(4) يوسف: 69.

(5) في (س) بزيادة: وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعال التفضيل نحو: خير من هو أفضل من عمر.

(6) شرح الرضي: 459/2.

(7) البروج: 13.

التيان في إعراب القرآن: 289/2.

وهو عند غيره تأكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكَرُوا لِيَكْ هُوَ يَبُورُ﴾⁽¹⁾ وخالفه في ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾⁽²⁾ فقال: لا يجوز أن يكون فصلاً؛ لأن يقبل ليس بمعرفة ولا قريب منها⁽³⁾ (وابن الحجاز، فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون امتناع آل لعارض كأفعل من⁽⁴⁾، والمضاف كمثلك و غلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، انتهى. وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزُّوجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾⁽⁵⁾، وإنما أنى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث⁽⁶⁾، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول عمرو: أنا أحيي وأميت، وأما الثالث فلم يدعوه أحد من الناس، انتهى.

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أَتَوْا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي﴾⁽⁷⁾، فعطف يهدي على الحق الواقع خيراً 350 / ب بعد الفصل، انتهى.) عطف فعل على اسم⁽⁸⁾ كقوله تعالى ﴿صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾⁽⁹⁾ [فيقع المضارع]⁽¹⁰⁾، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، [وفيه أن ذلك غير متعين لاحتمال أنه مستأنف، وأنه معطوف على موضع الحق]⁽¹¹⁾، وأن معه مقدرة أي: هو الحق والهداية، وإنه حال من الذي بإضمار مبتدأ، لأنه يغتفر في

(1) فاطر: 10.

(2) التوبة: 104.

(3) البحر المحيط: 304 / 7.

(4) في (س) بزيادة: لأن من التفصيلية كاللام معنى لا يجتمعان.

(5) النجم: 43 - 45.

(6) في (س) بزيادة: وهو خلق الزوجين.

(7) سبأ: 6.

(8) في (س) بزيادة: لأنه في تأويله.

(9) الملك: 19.

(10) في (س): فيقع الفصل قبل المضارع.

(11) في (س): وفيه بحث، أما فلا أنه هذا ليس بقاطع لجواز أن يكون مستأنفاً أو أن يكون معطوفاً على موضع الحق.

التابع ما لا يغتفر في المتبوع⁽¹⁾، وأما تمثيله أي: تمثيل ابن الحجاز بـغلام زيد مردود؛ لأنه معرفة، وفيه بحث⁽²⁾، [قيل]⁽³⁾: أراد عد المواضع التي تمنع دخول آل عليها مطلقاً مع قطع النظر عن الذي كالمعرفة، وفيه أنه لو كان كذلك يعد العلم أيضاً، وفيه يقال: إنه يلزم إجازة ذلك مع الماضي، [لأن امتناع آل فيه لذاته أيضاً، وإجازة/ وقوعه قبل المضارع]⁽⁴⁾ لمشابهته الاسم، وامتناع دخول آل عليه، قال: لا يجوز زيد هو قال لأن الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول آل عليه⁽⁵⁾، قال الرضي: هذا الذي قاله دعوى بلا حجة، أو قوله تعالى ﴿وَمَكَرُوا لِيَئَلْهَبُوا يُتُورُ﴾⁽⁶⁾ ليس نصاً في كونه فصلاً، لجواز كونه مبتدأ، وما بعده خبراً، وقوله: لا يجوز زيداً هو قال: ليس بشيء لقوله تعالى: ﴿أَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾⁽⁷⁾.
(ويشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع) لم يقل بالضمير المرفوع لما اختلف فيه كما سيأتي (فيمتنع زيد إياه الفاضل، وأنت وإياك العالم، وأما إلك إياك الفاضل فنجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين) ومنعه البصريون لأن التوكيد عندهم منحصر في اللفظي والمعنوي، [وهذا ليس واحداً منهما]⁽⁸⁾.

(1) في (س) بزيادة: فكانه لذلك قال: وقد يستدل.

(2) في (س) بزيادة: يعرف مما ذكرنا من كلام الرضي.

(3) في (س): واجيب بأن ابن الحجاز.

القاتل ابن الرضى كما في هامش المخطوط.

(4) في (س): ومن جوز وقوع الفعل بعد المضارع الإمام الحوفي، قال الرضي: وإجازة المازني وقوعه قبل المضارع.

(5) شرح الرضي: 459/2، 460.

(6) فاطر: 10.

(7) النجم: 43.

(8) شرح الرضي: 460/2.

(8) في (س): وكلاهما مفقود فيه.

(الثاني: أن يطابق ما قبله) في الأفراد وفرعيه الغيبة والخطاب، والتكلم، قال الرضي: إنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ، ليكون في صورة مبتدأ ثان وما بعده خبره، والجملة خبر الأول، فتميز بهذا السبب ذو اللام عن الوصف، لأن الضمير لا يوصف، وليس بمبتدأ حقيقة إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: كنت أنت الرقيب⁽¹⁾ (فلا يجوز كنت هو الفاضل، فاما قول جرير بن الخطّمي): بفتحات لقب حذيفة جد جرير الشاعر كما في القاموس⁽²⁾

(وَكَاثِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي إِنْ أَصْبَتْ هُوَ الْمَصَابَا)⁽³⁾
بيت من الوافر⁽⁴⁾، وكائن وزان..... بمعنى.....، والأباطح اسم موضع، من بيان لما في كائن من الإبهام، وجملة يراني صفة صديق، وأصبت [فعل متكلم مجهول]⁽⁵⁾ (وكان قياسه يراني أنا مثل «إِنْ تُرِنِّي أَنَا أَقِلُّ»⁽⁶⁾)، فقيل: ليس هو فصلاً وإنما هو تأكيد للفاعل) أي: فاعل يراني (وقيل: بل فصل) ولما خالف القياس أول ذلك (فقيل: لما كان) أي: الشاعر عند (صديقه بمنزلة نفسه) أي:

(1) شرح الرضي: 460/2، 461.

(2) في (س) بزيادة: وفي الصحاح.

القاموس المحيط: (خ. ط. ف) 145/3، الصحاح: (خ. ط. ف) 1036/2، 1037.

(3) البيت للجرير في غزاة الأدب: 397/5، شرح شواهد المغني: 875/2، شرح الفصل: 110/3، شرح

آيات المغني: 75/7، وبلا نسبة في شرح الرضي: 456/2.

(4) في (س) بزيادة: يمدح به الحجاج بن يوسف، وقيل:

سَمِعْتُ مِنْ الْمُوَاصِلَةِ الْعَتَا
وَأَمْسَى السَّيْبُ قَدْ وَرَثَ السَّيْبَا

وبعده:

وَتَرَرُ بِأَوَيْتِنَا إِلَيْهِ
إِذَا سَمَرَ الْخُلَيْقَةُ نَارَ خَرَبٍ
وَأَخْرَجَ لَا يُجِيبُ لَنَا إِنَابَا
رَأَى الْحَجَّاجُ الْقَبْهَ شَهَابَا

(5) في (س): على بناء المفعول من الماضي المتكلم.

(6) الكهف: 39.

نفس الصديق (حتى كان⁽¹⁾) إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل) أي: الشاعر (ضمير الصديق بمنزلة ضميره، لأنه نفسه في المعنى) أي: لأن الصديق نفس الشاعر معنى (وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الباء، أي: يرى مصابي) هذا ما اختاره الرضي حيث قال: ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب وأنشد البيت⁽²⁾ (والمصاب حينئذ مصدر كقولهم: 'جَبَرَ اللَّهُ مُصَابَكَ، أي: مصيبتك، أي: يرى مصابي هو المصاب العظيم) سيأتي فائدة تقدير هذا الوصف (ومثله في حذف الصفة ﴿الآنَ حِثَّ بِالْحَقِّ﴾⁽³⁾ أي: الواضح، وإلا لكفروا⁽⁴⁾) أي: وإن لم يقدر الوصف لزوم الكفر من القائلين عملاً (بمفهوم الظرف) وهو الآن، لأنه يفيد أن موسى عليه السلام لم يجيء بالحق إلا في هذا الآن، فيكون ما جاء به باطلاً، وهذا كفر، ومثله في تقدير الصفة ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً﴾⁽⁵⁾ أي: نافعاً لأن أعمالهم توزن، بدليل: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾⁽⁶⁾ الآية) هذا هو المشهور، وأما إذا أريد بالوزن العمل بطريق الكتابة⁽⁷⁾ فلا حذف في الآية، قال الرازي: وما يقوى ذلك أن الرجل إذا لم يكن له قدر وقيمة عند غيره يقال: لا تقم لفلان وزناً⁽⁸⁾، وقال الزخشري: فتزود من ربه، ولا يكون له عندنا وزن ومقدار⁽⁹⁾، واعترض بأن حقه أن يعطف بالواو عطف أحد الفرعين على الآخر، لأن منشأ الازدراء بهم كفرهم بآيات الله ولقائه، لا حبوط

(1) في (س) بزيادة: أي: الشاعر.

(2) في (س) بزيادة: وفسر بما فسره المصنف.

شرح الرضي: 456/2.

(3) البقرة: 71.

(4) في (س) بزيادة: أدخل اللام في جواب أن حلا على كواي: وإن لم يقدر الوصف لزوم الكفر.

(5) الكهف: 105.

(6) الأعراف: 9.

(7) في (س) بزيادة: كما قال بعضهم.

(8) في (س) بزيادة: قال تعالى ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْناً﴾ التفسير الكبير للرازي: 22/14.

(9) الكشف: 89/3.

اعمالهم / (وأجازوا سير يزيد سير بتقدير الصفة، أي: واحد، وإلا لم يفد) لدلالة
سير على سير (وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد لو أصيب بإسناد الفعل إلى ضمير
الصديق وإن هو توکید له، أو لضمير يرى، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مصاباً
إذا أصابني مصيبة) إذ لا يتوهم خلافه (انتهى)⁽¹⁾. وعلى ما قدمناه من تقدير
الصفة لا يتجه الاعتراض) لكن تقدير المصنف مبني على جعله المصاب مصدراً،
وكلام ابن الحاجب على أنه اسم مفعول ولذلك جعله مفعولاً ثانياً ليرى، وقد
يدفع اعتراضه بدون تقدير الصفة، لأن مبناه على أن يكون مصاباً اسم مفعول
نكرة، والواقع في البيت يعرف بال، والحصص مستفاد من التركيب كقولك: زيد
الفاضل أي: هو الفاضل لا غيره، وكذا المعنى هنا، أي: رأيي مصاب بمعنى لا
يرى المصاب إلا إياي دون غيري كذا قيل⁽²⁾ (ويروى يراه أي: يرى نفسه) لجواز
اتحاد الفاعل والمفعول في الأفعال القلبية (وتراه بالخطاب) لغير معين والماء
للصديق (و لا إشكال حيث لا تقدير، والمصاب حيث مفعول لا مصدر، ولم 350 ب
يطلع على هاتين الروایتين بعضهم فقال: ولو أنه) أي: لو ثبت أن الشاعر (قال:
يره لكان حسناً، أي: يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصيب) وفيه أيضاً قصر على
الغيبة.

(المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها: لفظي وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع،
ولهذا سمي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع) هذا قول المتأخرين⁽³⁾، وقال
الخليل وسيبويه سمي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه
ليس من تمامه بل هو خبر⁽⁴⁾، قال الرضي: مآل المعنيين واحد إلا أن تقديرهما

(1) أمالي ابن الحاجب: 2/ 662.

(2) حاشية الشمني: 2/ 184.

(3) في (س) بزيادة: لأن فصل بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً.

(4) الكتاب: 1/ 394.

احسن، وفيه أن ما ذكره يوجد فيما إذا كان مخالف للإعراب نحو: كان زيد هو القائم وفيما إذا كان ما قبله ضميراً نحو: ﴿أَنَا الْغُفُورُ﴾⁽¹⁾، لأن الشيء لا يلزم أن يكون تابعاً ليشمل المنصوب بالمدح، أو الترخيم بخلاف ما ذكره⁽²⁾ (وعماداً، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام) ولأنه [يحفظ]⁽³⁾ ما بعده حتى لا يسقط عن الخبرة كالعماد، والحافظ للسقف عن السقوط (وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁴⁾، والضمائر لا توصف) وفي إبهام لطيف وقد يقال: مرادهم أنه يفصل بين الخبر والصفة فيما إذا صح أن يكون صفة، وحلوا عليه ما لا يصلح.....، ثم المراد بالتابع اللغوي لا الاصطلاحي⁽⁵⁾، وإلا لا يصلح في الآية شيء من بقية التوابع أيضاً، أما التوكيد وعطف النسق فظاهر، وأما عطف البيان فلشروط الجمود، وأما البدل فإنه لا يبدل⁽⁶⁾ من ضمير حضور إلا إذا كان بدل بعض أو اشتمال، أو بدل كل مفيداً للإحاطة، والكل هنا متفق.

(الثاني: معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة) [منهم الزغشري]⁽⁷⁾، قال 1/351 التفتازاني: ذكر⁽⁸⁾ ضمير الفصل لثلاثة فوائد، الثانية تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط حتى قال الفارابي: أن معنى قولنا: زيد هو العادل.....⁽⁹⁾، وما قيل: إنه لتأكيد المسند إليه، لأنه بمنزلة زيد نفسه العادل ليس بشيء، [وبه سقط

(1) الحجر: 49.

(2) انظر شرح الرضي: 2/458.

(3) ساقط من (س).

(4) المائدة: 117.

(5) في (س) بزيادة: فلا يرد ما قيل أنه لا يظهر للاستناد إلى هذا.

(6) في (س) بزيادة: ظاهر قول الزغشري.

(7) ساقط من (س).

(8) في (س) بزيادة: يعني الزغشري.

(9) الكشف: 1/46، حاشية السعد على الكشف: 24/ب. لم تتضح لي الكلمات في جميع نسخ المخطوط، وكذا في حاشية السعد.

قول ابن الحاجب: إنه لو كان تأكيداً لم يخل من أن يكون لفظياً أو معنوياً، وكلاهما باطل؛ لأنه مبني على أنه تأكيد للمسند إليه⁽¹⁾ (وبنوا عليه أنه لا يجمع التوكيد فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل) لثلا يجتمع تأكيدان على شيء واحد، وهذا بناء على أنه تأكيد على شيء واحد، وهذا بناء على أنه تأكيد للمسند إليه، وقد عرفت ما فيه، قيل: ما المانع من اجتماعه مع تأكيد آخر، وأنت تقول: جاء زيد نفسه عينه، ورد بأن ما نحن فيه ليس نظير هذا المثال، وإنما نظير زيد نفسه زيد الفاضل؛ لأن التأكيد بضمير الفصل عند هؤلاء من باب التأكيد اللفظي، لأنه تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه وتقويته بمرادفه⁽²⁾ (وعلى ذلك⁽³⁾ سماه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يدهم به الكلام، أي: يقوى ويؤكد.

والثالث: معنوي أيضاً وهو الاختصاص، وكثير من البيانين يقتصر عليه، وذكر الزغشري الثلاثة في تفسير ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁴⁾ وغيرها، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره⁽⁵⁾ فإفادته التوكيد لا تنفك بخلاف التخصيص فإنه قد يكون إذا لم يكن في الكلام ما يفيد سوى الفصل نحو: أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ⁽⁶⁾ قال الزغشري: هو للتخصيص والتوكيد⁽⁷⁾، وقد لا يكون إذا كان ما يفيد سواء نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾⁽⁸⁾ فإن تعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ، كما أن تعريف المبتدأ يفيد قصره على

(1) في (س): واعترض ابن الحاجب بأنه لو كان تأكيداً لم يخل من أن يكون لفظياً، أو معنوياً، وكلاهما باطل، وأنت خير بأن هذا إما يتجه على من يقول أن الفصل تأكيد للمسند إليه.

أما ابن الحاجب: 3/ 138.

(2) حاشية الشمي: 2/ 185.

(3) في (س) بزيادة: أي: على كونه يفيد التأكيد.

(4) الآية: 5.

(5) الكشف: 1/ 46.

(6) التوبة: 104.

(7) الكشف: 2/ 329.

(8) الناريات: 58.

الخبر نحو: 'الكرم هو التقوى'، وقد تردد التفتازاني في ثبوت التخصيص معه إذا لم يكن ما يفيد سواه، فقال: إنما يتم القصر في مثل 'كان زيد هو أفضل من عمرو' وما خبر فيه نكرة⁽¹⁾.

(المسألة الثالثة: في محله.)

زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال⁽²⁾ في أنه لا محل له من الإعراب، قال الرضي: لما كان الغرض منه رفع التباس الخبر بالوصف وهذا معنى الحرف، أي: إفادة المعنى في غيره صار حرفاً، والخلع عنه لباس الاسم، ولكنه بقي فيه تصريح واحد كان فيه حالة الاسم - أعني⁽³⁾ فرداً ومثنى ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً ومتكلاً ومخاطباً وغائباً - لعدم عرافته في الحرفية⁽⁴⁾ (وقال الخليل: اسم⁽⁵⁾) [وفيه إشكال، لأن الاسم⁽⁶⁾ لا بد له من إعراب، وإنه خالف لما قال الفاضل الهندي: إنه عند الخليل حرف على صيغة الضمير، وعند بعضهم ملغي لا مقتضى فيه ولا عامل، ولا يستبعد الخليل إلغاء الاسم (ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء) يعني أن هذا القول ليس بمستبعد لورود نظيره، وقيل: ليس هذا بدافع الإشكال بل هو توسيع لدائرته فإن ما ورد على الأول يرد على هذا (وآل الموصولة) يعني فيمن يراها غير معمولة لشيء قيل: يعني عند من يراها أسماء، والتنظير بهذا فيه شيء، فإن آل الاسم لما كانت في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها بطريق

(1) حاشية السعد على الكشف: 24/ب.

(2) قال ابن مالك: غالبصريون على أنه لا موضع له؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة يكون الخبر خبراً لا صفة.

الكافية الشافية: 100/1.

(3) شرح الرضي: 461/2.

(4) في (س) بزيادة: كونه.

(5) قال السيوطي: ومذهب الخليل وطائفة أنه باق على اسمه.

المعجم: 227/1.

(6) في (س): قيل: يشكل هذا من جهة أن الاسم الواقع في التركيب.

العارية، كما في 'إلا بمعنى غير' ⁽¹⁾ (قال الكوفيون: له عمل، ثم قال الكسائي عمله بحسب ما بعده) وضعفه الرضي بأننا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب (وقال الفراء بحسب ما قبله ⁽²⁾) فيكون تأكيداً لما قبله فيرد عليه أن الضمير لا يؤكد به المظهر، وأن اللام الداخلة في ضمير 'إن' لا تدخل في ضمير الاسم فلا يقال: 'إن زيد لنفسه كريم' ⁽³⁾ (فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي 'ظن' نصب، وبين معمولي 'كان' رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي 'إن' بالعكس ⁽⁴⁾).

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه.

يحتمل في نحو ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ ⁽⁵⁾، ونحو: ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ ⁽⁶⁾ الفصلية والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ ⁽⁷⁾، ونحو: زيد هو العالم، وإن عمراً هو الفاضل الفصلية / 352 / 1 والابتداء، دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية، والثالثة، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لأنه ضعيف والظاهر قوي،
ووهم أبو البقاء، فجاز في ﴿إِنْ شَأْنُكَ هُوَ الْأَيْتَرُ﴾ ⁽⁸⁾ التوكيد ⁽⁹⁾ وكذا إجازة في ﴿وَمَكَرَ أَوْلَئِكَ هُوَ يَسُورُ﴾ ⁽¹⁰⁾ ورده الحلبي بذلك ⁽¹¹⁾ (وقد يريد أنه

(1) حاشية الشنقي: 186/2.

(2) قال ابن مالك: والكوفيون يرون أن له موضعاً من الإعراب، فله عند الكسائي ما لا بعده، وله عند الفراء ما لا قبله. الكافية الشافية: 100/1.

(3) في (س) بزيادة: قاله الرضي.

(4) شرح الرضي: 462/2، 463.

(5) الكافية الشافية: 100/1.

(6) المائدة: 117.

(7) الأعراف: 113.

(8) الصافات: 165.

(9) الكوثر: 3.

(10) البيان في إعراب القرآن: 480/2.

(11) فاطر: 10.

(12) البيان في إعراب القرآن: 289/2.

(13) في (س) بزيادة: كما رده هنا.

الدر المصون: 461/5.

توكيد لضمير مستتر في 'شانتك' لا لنفس شانتك [قيل: هذا..... صحيح⁽¹⁾]
يسجل الوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل
إلى [السداد]⁽²⁾، [وفيه أنه تأويل بعيد لأقوله: هو مبتدأ، أو توكيد أو فصل]⁽³⁾
(ويحتمل الثلاثة في نحو: أنت أنت الفاضل، ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾⁽⁴⁾،
ومن أجاز أبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو: إن زيدا هو الفاضل البدلية،
وهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾⁽⁵⁾ كونه بدلا من الضمير
المنصوب⁽⁶⁾ وغلط الحلبي، لأنه كان يلزم ليطابق ما قبله في الإعراب فيقال
إياه⁽⁷⁾.

(ومن مسائل الكتاب قد جربتكم فكنت أنت أنت الضميران مبتدأ وخبر)
مثل:

..... أنا أبو النجم

(والجملة خبر كان، ولو قدرت الأول فصلاً أو توكيداً لقلت: أنت
إياك⁽⁸⁾، والضمير في قوله تعالى ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾⁽⁹⁾ مبتدأ؛ لأن
ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.
وفي الحديث: ﴿كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا
الَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ نَصْرَانِيهِ﴾⁽¹⁰⁾ إن قدر في يكون ضمير لكل أو ضمير الشأن

(1) في (س): لكنه بعيد لأنه قال هو مبتدأ، أو توكيد أو فصل، وإن قيل: هو مجمل صحيح.

(2) في (س): إلى حمله على الصحة.

(3) ساقط من (س).

(4) حاشية الشنقي: 186/2.

(5) المائة: 109.

(6) المزمّل: 20.

(7) البيان في إعراب القرآن: 434/2.

(8) الدر المنصون: 410/6.

(9) الكتاب: 360، 359/2.

(10) النحل: 92.

(فتح الباري بشرح صحيح بخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين: 297/3).

(فأبواه مبتدا، وقوله: هما إما مبتدا ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه)
والجملة خبر كان في وجهين (وإما فصل، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا إبدال
الضمير من الظاهر، واللذان خبر أبواه، وإن قدر يكون خالياً من الضمير فأبواه
اسم يكون، وهما مبتدا أو فصل أو بدل، وعلى الأول⁽¹⁾ فاللذان بالالف، وعلى
الأخيرين⁽²⁾ هو بالياء) [لأنه]⁽³⁾ منصوباً على أنه خبر يكون.

(1) في (س) بزيادة: أي: تقدمهما مبتداً.
(2) في (س) بزيادة: أي: على تقدمهما فصلاً أو بدلاً.
(3) في (س): لكونه.

فهرس تفصيلي للموضوعات الواردة في هذا الكتاب

الصفحة	الموضوع	
1	ترد لولا على أربعة أوجه	1
1	أحدها: أن تدخل على جملتين اسمية ففعلية	2
7	الثاني: أن تكون للتحضيض	3
7	الثالث: أن تكون للنوبيخ والتندم	4
9	الرابع: أن تكون للاستفهام	5
مبحث: لوما		
14	لوما بمنزلة لولا	6
مبحث: لم		
15	لم حرف نفي وجزم وقلب	7
15	رفع المضارع بعدها	8
16	نصب المضارع بعدها	9
20	قد تفصل لم من مجزومها في الضرورة بالظرف	10
21	قد يليها الاسم معمولا بفعل محذوف	11
مبحث: لما		
22	ترد لما على ثلاثة أوجه	12
22	أحدها: أن تختص بالمضارع	13
27	الثاني: أن تختص الماضي	14
30	الثالث: أن تكون حرف استثناء	15
مبحث: لن		
38	لن حرف نفي ونصب واستقبال	16

الصفحة	الموضوع	
39	هل تقتضي تأكيد النفي وتأييده ؟	17
40	هل تأتي للدعاء ؟	18
40	هل يتلقى بها القسم ؟	19
42	زعم بعضهم أنها قد تجزم	20
مبحث: ليث		
44	ليث حرف تمنى يتعلق بالمستحيل غالبا ، وبالممكن قليلا	21
44	ليث تنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد تنصبهما	22
46	تقترن بها "ما" الحرفية فلا تزيل اختصاصها	23
مبحث: لعل		
47	حرف يرفع الاسم وينصب الخبر وقد ينصبهما	24
47	مجرور "لعل" في موضع رفع بالابتداء	25
51	تتصل بـ "لعل" "ما" الحرفية فتكفها عن العمل	26
53	معاني: لعل، أحدها التوقع	27
54	الثاني: التعليل	28
54	الثالث: الاستفهام	29
56	يقترن خبرها بأن المصدرية كثيرا ، وبحرف التنفيس قليلا	30
57	لا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري	31
58	من مشكل باب ليث	32
مبحث: لكن		
64	حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر	33
64	الاختلاف في معناها	34

الصفحة	الموضوع	
65	أهي بسيطة أم مركبة ؟	35
67	قد يحذف اسمها	36
68	لا تدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين	37
مبحث: لكن		
69	لكن ضربان	38
69	المخففة من الثقيلة	39
69	الخفيفة بأصل الوضع	40
مبحث: ليس		
72	كلمة دالة على نفي الحال ، وتتفي غيره بقرينة	41
74	ترفع الاسم وتتصب الخبر ، وقد تخرج عن ذلك في أربعة مواضع	42
74	أحدها: أن تكون حرفا ناصباً للمستثنى	43
75	الثاني: أن يقترن الخبر بعدها بإلا	44
79	الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية	45
79	الرابع: أن تكون حرفا عاطفا	46
مبحث: ما		
81	تأتي على وجهين ، اسمية وحرفية ، وكل واحد منها ثلاثة أقسام	47
81	القسم الأول من أقسام الاسمية أن تكون معرفة	48
82	القسم الثاني: أن تكون نكرة مجردة من معنى الحرف	49
87	القسم الثالث: أن تكون متضمنة معنى الحرف	50
95	ماذا تأتي في العربية على أوجه	51

الصفحة	الموضوع
95	52 أحدها: أن تكون ما استفهامية ، وذا إشارة
95	53 الثاني: أن تكون ما استفهاما ، وذا موصولة
96	54 الثالث: أن تكون ماذا كلها استفهام
97	55 الرابع : أن تكون ماذا كلها اسم جنس بمعنى شيء ، أو موصلا لا بمعنى الذي
99	56 الخامس: أن تكون "ما" زائدة ، وذا إشارة
101	57 السادس: ن تكون "ما" استفهاما ، وذا زائدة
104	58 أوجه "م" الحرفية
104	59 الأول: أن تكون نافية
106	60 الثاني: أن تكون مصدرية
116	61 الثالث: أن تكون زائدة
141	62 فصل للتدريب في "ما"
مبحث "من"	
151	63 تأتي على خمسة عشر وجهاً
151	64 الأول: ابتداء الغاية
153	65 الثاني: التبويض
153	66 الثالث: لبيان الجنس
155	67 الرابع: للتقليل
157	68 الخامس: البدل
161	69 السادس: مرادفة عن
162	70 السابع: مرادفة الباء
163	71 الثامن: مرادفة في

الصفحة	الموضوع	
163	التاسع: مرادفة عند	72
163	العاشر: مرادفة ربما	73
164	الحادي عشر: مرادفة على	74
164	الثاني عشر: الفصل	75
164	الثالث عشر: الغاية	76
165	الرابع عشر: التصييص على العموم	77
165	الخامس عشر: تأكيد العموم	78
مبحث: مَنْ		
179	ترد على خمسة أوجه	79
179	الأول: الشرطية	80
179	الثاني ، والثالث: الاستفهام	81
180	الرابع: الموصولية	82
181	الخامس: النكرة الموصولة	83
مبحث: مهما		
188	مهما اسم وزعم السهيلي أنها حرف	84
191	مهما بسيطة خلافا للبعض	85
191	معاني مهما	86
مبحث: مع		
197	اسمية مع	87
197	معني مع	88
مبحث: متى		
201	أوجه متى ، اسم شرط ، اسم استفهام ، حرف بمعنى	89

الصفحة	الموضوع	
	"من"، أو "في" .	
	مبحث: مذ ، ومنذ	90
203	لها ثلاث حالات ، الأولى: أن يليها سم مجرور	91
203	الثانية: أن يليها اسم مرفوع	92
206	الثالثة: أن يليها جملة اسمية ، أو فعلية	93
حرف النون		
210	النون المفردة تأتي على أربعة أوجه	94
210	الأول: التوكيد	95
216	الثاني: التقوين	96
231	الثالث: نون الإيثار	97
231	الرابع : نون الوقاية	98
مبحث: نعم		
237	نعم حرف تصديق ووعد وإعلام	99
239	الفرق بين نعم وبلى	100
حرف الهاء		
245	أوجه الهاء المفردة	101
مبحث: ها		
247	ها على ثلاثة أوجه	102
247	الأول أن تكون اسم فعل	103
247	الثاني: أن تكون ضمير مؤنث	104
247	الثالث: أن تكون حرف تنبيه	105
مبحث: هل		

الصفحة	الموضوع	
251	هل حرف موضوع لطالب التصديق الإيجابي	106
252	الفرق بين هل والهمزة	107
266	مبحث هو	108
حرف الواو		
267	الواو على أحد عشر قسما	109
267	الأول: الواو العاطفة	110
287	الثاني والثالث: واوان يرفع ما بعدهما	111
291	الرابع والخامس: واوان ينصب ما بعدهما	112
295	السادس والسابع: واوان ينجزم ما بعدهما	113
297	الثامن: الواو الزائدة	114
298	التاسع: واو الثمانية	115
305	العاشر: واو لتأكيد لصوق الصفة بموصوفها	116
306	الحادي عشر: واو ضمير جماعة الذكور	117
310	الثاني عشر: واو علامة جمع المذكرين في لغة طيئ	118
317	الثالث عشر: واو الإنكار	119
319	الرابع عشر: واو التنكير	120
319	الخامس عشر: الواو المبدلة من همزة الاستفهام	121
مبحث: وا		
321	وا على وجهين	122
321	الأول: أن تكون حرف نداء	123
321	الثاني: أن تكون اسم فعل بمعنى أعجب	124
حرف الألف		

الصفحة	الموضوع	
325	للألف تسعة أوجه	125
325	الأول: أن تكون حرف إنكار	126
325	الثاني: أن تكون للتذكير	127
326	الثالث: أن تكون ضمير الاثنين	128
326	الرابع: أن تكون علامة الاثنين	129
329	الخامس: أن تكون الألف الكافة	130
330	السادس: أن تكون فاصلة بين همزتين	131
330	السابع: أن تكون فاصلة بين النونين	132
330	الثامن: أن تكون لمد الصوت	133
332	التاسع: أن تكون بدل من نون ساكنة	134
حرف الياء		
336	أوجه الياء المفردة	135
337	يا حرف نداء للبعيد حقيقة أو حكما	136
الباب الثاني		
341	تفسير الجملة وذكر وأقسامها أحكامها	137
340	شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها	138
346	انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية	139
350	باب: ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه	140
358	انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى	141
363	انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه ، وذات وجهين	142
الجمال التي لا محل لها من الإعراب		

الصفحة	الموضوع	
364	الأولى: الابتدائية	143
378	الثانية: المعترضة ذات وجهين	144
415	الثالثة: التفسيرية	145
427	الرابعة: المجاب بها القسم	146
439	الخامسة: الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ، ولا بإذا الفجائية	147
440	السادسة: جملة الصلة	148
443	السابعة: التابعة لما لا محل لها من الإعراب	149
للجمل التي لها محل من الإعراب		
444	الأولى: الواقعة خبرا	150
444	الثانية: الواقعة حالا	151
447	الثالثة: الواقعة مفعولا	152
463	الرابعة: المضاف إليها	153
473	الخامسة: الواقعة جوابا لشرط جازم	154
478	السادسة: التابعة لمفرد	155
483	السابعة: التابعة لجملة لها محل	156
486	الحق أن الجمل التي لها محل من الإعراب تسع	157
488	الاختلاف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ؟	158
490	حكم الجمل بعد المعارف والنكرات	159
للباب الثالث		
502	في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور	160

الصفحة	الموضوع	
502	ذكر حكمها في التعليق	161
512	هل يتعلقان بالفعل الناقص ؟	162
514	هل يتعلقان بالفعل الجامد ؟	163
515	هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟	164
523	ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر	165
528	حكمهما بعد المعارف والنكرات	166
529	حكم المرفوع بعدها	167
536	هل المتعلق الواجب الحذف فعل أم وصف	168
542	كيفية تقدير المتعلق باعتبار المعنى	169
548	تعيين موضع التقدير	170
الباب الرابع		
550	في ذكر أحكام يكثر دورها	171
550	ما يعرف به المبتدأ من الخبر	172
550	يجب الحكم بابتدائية المتقدم في ثلاث مسائل	173
554	ما يعرف به الاسم من الخبر	174
560	ما يعرف به الفاعل من المفعول	175
562	الفرق بين عطف البيان والبدل	176
573	الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة	177
579	الفرق بين الحال والتمييز	178
588	أقسام الحال	179
593	إعراب أسماء الشرط والاستفهام وغيرها	180
595	مسوغات الابتداء بالنكرة	181

الصفحة	الموضوع	
610	أقسام العطف	182
632	عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس	183
640	عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس	184
643	العطف على معمولين عاملين	185
648	المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة	186
651	ضمير الشأن مخالف للقياس	187
661	شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً	188
675	فهرس الآيات القرآنية	189
724	فهرس الأحاديث الشريفة	190
726	فهرس الأمثال السائرة	191
727	فهرس الأبيات الشعرية	192
744	فهرس الأعلام	193
764	فهرس القبائل	194
765	فهرس الأماكن والبلدان	195
766	فهرس الكتب الواردة في الكتاب	196
769	فهرس المصادر ولمراجع	197
787	فهرس الموضوعات	198

غنية الأريب

عن شروح مغني اللبيب

لـ "مصطفى رمزي بن الحاج حسن
الأنطاكي (ت: 1100هـ)"

دراسة وتحقيق

الأستاذ حسين صالح الدبوس
الأستاذ بشير صالح الصادق
الأستاذ أبو عجيبة رمضان عويلي
الأستاذ خالد محمد غويلة
جامعة المرقب - الجماهيرية الليبية

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد منصف القماطي

تقديم

الأستاذ الدكتور

سمير استيتية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
وبعد:

فإن كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) للإمام
أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام
الأنصاري (توفي 761 هـ) رحمه الله تعالى - يعد من
أجل المصادر والمراجع النحوية التي تفخر بها اللغة
العربية. وذلك يرجع إلى منهج تصنيفه وتبويبهِ.
فالكتاب تناول فيه مؤلفه بالبحث والدراسة حروف
المعاني. والجملة العربية مبينا أقسامها وأحكامها.
منبها على الشبهات التي تفسد الإعراب. موجها إلى
أجمع السبل إلى الفهم الصحيح. والإعراب الجيد.
فالإعراب فرع المعنى. جامعا أقوال العلماء السابقين.
مناقشا لها. ولا غرو في ذلك. فمؤلفه ابن هشام
علامة مجدد للتأليف في النحو يتدرج بقارئه في
مؤلفاته النحوية الذائعة الصيت إلى يومنا هذا من
الواضح السهل إلى المشكل الصعب. فيزيل غموضه.
يجد ذلك في (فطر الندى وشرحه) و(اشذور الذهب
وشرحه) و(أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).
وقد عرف علماء النحو لابن هشام علو كعبه في هذا
المضمار فعكفوا على كتبه خصيلا وشرحا وتدرسا.
وعرف نحاة العربية اليوم ولغويوها له هذه المنزلة
الرفيعة فحققوا كتبه وشرحوها التي منها الشرح
الجليل (غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب لمصطفى
رمزي بن الحاج حسن الأنطاكي المتوفي 1100هـ)
رحمه الله تعالى.

هاتف: ٢٧٧٥٥٥٠
فاكس: ٢٧٧٤٠٥٠
Halawa
Printing Press
طبعة خلاوة



9 789957 703035

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع
لرؤس: عبدالقادر مكيال / فرع القاهرة الجديدة



Modern Book World

للنشر والتوزيع

إبريد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي
تلفون: ٢٧٧٢٣٣٣ - فاكس: ٢٧٧٢٣٣٣
٠٠٩١٢ ٢٧٧٢٣٣٣ - صندوق البريد: (٢١٩١)
الرمزي البريدي: (٢١١١)

البريد الإلكتروني: almalakotob@yahoo.com
almalakotob@ci-net.net
almalakotob@ci-net.net
www.elmalakotob.com